المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

جامعة الجفرة -ليبيا

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

أيام 15/16 نوفمبر 2020

بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (zoom)

المركز الديمقراطي العربي

أبعاد الصراع الإقليمي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

Dimensions of the regional and international conflict and its repercussions on the security and stability of Libya

Proceedings of the international conference

15/16 November 2020

By Zoom App (Video Communications)

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

VR.3383.6441.B 2020

المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا

بالتعاون مع

جامعة الجفرة – ليبيا

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

أيام 16/15 نوفمبر 2020

بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (ZOOM)

رئيس المؤتمر

- د. محمد عبدالحفيظ الشيخ، رئيس المؤتمر ،عميد كلية القانون ،جامعة الجفرة – ليبيا

رئيس اللجنة العلمية

- د. عبدالحي علي قاسم _ أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء والباحث في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

الرئاسة الشرفية

- د. حسن محمد حسن، الرئيس الشرفي للمؤتمر ،رئيس جامعة الجفرة – ليبيا
- أ.د سعيد عبدالرحمن الحنديري، وكيل الشؤون العلمية بجامعة الجفرة
- عمار شرعان ،رئيس المركز الديمقراطي العربي ،برلين – ألمانيا

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

تنسيق: م. مصطفى احميد الأمين

تحرير واشراف: د.محمد عبدالحفيظ الشيخ

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

أشغال المؤتمر الدولي: أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

Dimension Of Regional and international interference and It's repercussions on Security situation of Libya

المقدمة

ليبيا كسواها من بلدان الربيع الثوري تخلصت من حقبة أقل ما يمكن توصيفها بأنها اتسمت بالاستبداد والأثرة واحتكار القرار ، لكن سيرورة الثورة ومكونات دفعها لم تنعم بواقع مؤسسي وأمني يسمح بنضجها وازدهارها، إذ لم تمنحها قوى الخارج نفسا لتعبيد مهمة أهدافها حتى أجهزت على تجربة التغيير الليبي مبكرا، بحيث خلطت أوراق التغيير الثوري، وحيثياته، بتغذية مخاوف وانقسامات الرأي السياسية بين الفرقاء الليبيين ، ساهم أيضا في ذلك الاختراق جملة من الأسباب والمعطيات كجغرافيا الانقسام، والمصالح المرتبطة به بين القوى السياسية. وما أن بدأت حالة الانقسام السياسي بين الشرق الليبي والغرب الليبي بين الفرقاء الليبيين، والتي مرق من خلالها شيطان التدخل الخارجي، حتى دشنت رسميا لعبة التدخلات الخارجية، وتغذية الإنقسام السياسي من قبل لاعبين حضروا بمحاذير وأطماع على حد سواء، فبين تدخل إقليمي ودولي مناوئ لمرحلة التغيير الثوري ومتوجس منها، بل ومعارض شرس لإفسادها، ناهيك عن حسابات أطماعه في بلد يسيل لعاب الجميع طمعا في استثمار عائدات مواره، ومزايا أن ترسو عليها كما هو حال الإمارات ومصر والسعودية وفرنسا وغيرها من الدول، وبين قوى إقليمية تبارك التغيير، وتسعى لتثبيته، والدفع به، لكنها لا تنسى نصيبها من دنيا المصالح ، فتحرص على الاستثمار فيه بما يخدم مصالحها وتأتي على رأسها تركيا وتليها قطر.

والنتيجة لهذا التجاذب والصراع المحموم وخسائره هو مزيدا من تعقيد المشهد الامني والسياسي، وإذكاء لأوار الصراع بما ينسف بنيان التعايش، ويقض استقرار البلد، ويعبث بمقومات وحدتها، بل ويزيد من حالة الانقسام بين الاطراف المتصارعة، ويحول دون تقاربها، وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية، وتحكيم مقاربة سياسية تجنب البلد كثيراً من الخسائر والتهديدات التي يساهم الخارج كثيراً استمرارها.

ومن هذه المعطيات يقف المؤتمر بأهدافه التي نطرحها كالتالي:

1. التعرف على الأبعاد المختلفة للصراع الإقليمي والدولي وحيثياتها السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى التاريخية.
2. توضيح المتغير الاجتماعي في معادلة الصراع بين مكونات المجتمع الليبي.
3. فهم المنظور القانوني في متغيرات الصراع.
4. توضيح تداعيات الصراع الإقليمي والدولي على أمن ووحدة التراب الليبي.

أعمال المؤتمر الدولي

5. ثم وضع بعض التصورات والتوصيات للفرقاء الليبيين بهدف الخروج والتخلص من عباءة التدخلات الخارجية عالية التكلفة.

المحاور

- **أولاً : الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية الليبية في حسابات اللاعبين الإقليميين والدوليين**
- 1. الموارد الأولية وأطماع اللاعبين الإقليميين والدوليين
- 2. الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي
- 3. البعد الاقتصادي الليبي في حسابات المتصارعين
-
- **ثانياً :البعد التاريخي للصراع والتجاذب في ليبيا**
- 1. جذور الصراع في ليبيا : قراءة تاريخية.
- 2. الأطماع التاريخية للقوى المتصارعة في ليبيا
- 3. قراءة التاريخ في إطار القوى المتصارعة
-
- **ثالثاً: متغير الصراع الإقليمي والدولي في ليبيا من منظور قانوني**
- 1 .التأصيل القانوني في طبيعة التدخلات الخارجية
- 2 . شرعية التدخل من عدمه في إطار معادلة الصراع الداخلي
- 3 . الموقف الأممي القانوني من التدخل الإقليمي
-
- **رابعاً: البعد السياسي كمتغير مهم في التجاذب الإقليمي والدولي**
- 1. الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الإقليمية والدولية
- 2. محددات الاستقرار السياسي في ليبيا
- 3.الصراع الإقليمي والدولي وأثره على الاستقرار السياسي في ليبيا
-
- **خامساً: البعد الأمني في ضوء الصراع الإقليمي والدولي**
- 1. وحدة ليبيا وأمنها في ضوء الصراع الإقليمي والدولي
- 2. أولوية الأمن في رؤية القوى المتصارعة
- 3. معادلة الأمن الداخلي في حسابات القوى الإقليمية والدولية المتصارعة
-
- **سادساً: المتغير الاجتماعي في معادلة الصراع والتصالح الوطني**
- 1. البعد الاجتماعي كمتغير في الانقسام والصراع الداخلي
- 2. المصالحة الوطنية في ضوء تجاذب الفرقاء الليبيين
- 3 . مستقبل المصالحة الوطنية على وقع التجاذبات الإقليمية والدولية

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد الحي علي قاسم

أعضاء اللجنة العلمية للمؤتمر

- أ. د سعيد عبدالرحمن الحنديري، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الجفرة ـ ليبيا
- أ. د حسن خطابي، أستاذ زائر بجامعة الحسن الثاني، محامي بهيئة الدار البيضاء – المغرب
- أ. د البشير الكوت، أستاذ العلوم السياسية بجامعة طرابلس والأكاديمية الليبية.
- أ. د مصطفى ابو القاسم خشيم، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس – ليبيا
- أ. د مفيد كاصد الزيدي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق.
- أ. د بوكورو منال (أستاذ محاضر) جامعة الأخوة منتوري قسنطينة – الجزائر.
- د آمال بلحميتي؛ أستاذة مؤقتة كلية الحقوق؛ جامعة مستغانم؛ الجزائر.
- د. علي علام، أستاذ التعليم العالي بجامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب.
- د. وافي حاجة – نائبة رئيس قسم القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة مستغانم – الجزائر.
- د. طارق صالح المغربي، أستاذ مشارك، عضو هيئة تدريس، جامعة اجدابيا , رئيس قسم العلوم السياسية بأكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي – ليبيا.

  د. مريم بابو سقال – جامعة مولاي الطاهر سعيدة – الجزائر
- د. عبدالناصر عبد العالي شماطة، أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع، جامعة بنغازي ـ ليبيا.
- د. محسن الندوي؛ أستاذ زائر بكلية الحقوق؛ جامعة عبدالملك السعدي؛ رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية. المغرب.
- سميرة محمودي؛ أستاذة جامعية محاضرة صنف –ب- بجامعة برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر.
- د. حافظ الزين، أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال ، جامعة الجفرة.
- د.محمد عبدالحفيظ الشيخ عميد كلية القانون, جامعة الجفرة, ليبيا.
- د. جازية شعيتير، أستاذ القانون الجنائي، جامعة بنغازي، ليبيا
- د. مراد خليفة المختار كورة، عميد كلية الآداب، جامعة الجفرة ـ ليبيا.
- د. كركوري مباركة حنان؛ أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية؛ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر.
- د. خالد ابزيم، أستاذ مساعد، عضو هيئة تدريس، كلية القانون، جامعة سبها .

أعمال المؤتمر الدولي

- د. خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص. أستاذ مساعد علاقات دولية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة أم درمان الإسلامية.
- د. محمد خليفة العقوري، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار.
- د. خالد خميس السحاتي، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي.
- د. رانيا عبدالمنعم العشران، أستاذة علم الاجتماع، الجامعة الأردنية.
- د. تغريد رامز هاشم محسن العذاري (مدرس دكتور) جامعة الكوفة – العراق
- د. حكيم التوزاني، أستاذ القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأيت ملوي، جامعة أبن زهير أكادير.
- د. خضرة براك حرم أبو خريص (أستاذ محاضر) + بروف جامعة العربي التبسي – الجزائر.
- د. ثريا علي حسين الورفلي (دكتوراه إدارة، مجال إدارة الصراعات الازمات) مدير إدارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي- ديوان رئاسة مجلس الوزراء.
- د. عماد لبيد، أستاذ العلوم السياسية، جامعة سطيف2 ، الجزائر
- د. دوان فاطمة (أستاذ محاضر) كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة مولود معمري – الجزائر.
- د. نوف سعود عبدالعزيز عبدالله المعتوق (باحث أول علوم سياسة) – الكويت.
- د. علي أحمد زين السقاف – جامعة عدن، اليمن
- د. خلود محمد خميس؛ كلية العلوم السياسية؛ الجامعة المستنصرية؛ العراق.
- د. نويري سامية (أستاذ محاضر) جامعة قالمة – الجزائر.
- د. بون ولد باهي (دكتوراه قانون عام وعلوم سياسية) كلية العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة نواكشوط العصرية– موريتانيا.
- د. فتيحة خالدي، أستاذ محاضر قسم .أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة اكلي محند أولحاج – البويرة – الجزائر.
- الفيتوري صالح السطي، عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا.

رئيس اللجنة التنظيمية: م. مصطفى احميد الأمين

أعضاء اللجنة التنظيمية للمؤتمر

- د.أحمد ابوبكر الاشلم, مدير مكتب التعاون الدولي بجامعة الجفرة
- أ.فاطمة بشير محمد مولاي , وكيل الشؤون العلمية بكلية القانون, جامعة الجفرة

أعمال المؤتمر الدولي

ر.م	عنوان المقال	ر.ص
1	خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة د. عبد الحي علي قاسم صالح (ليبيا)	9
2	مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي أ.م.د. حازم حمد موسى (العراق)	25
3	التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية د. محمد عبدالحفيظ الشيخ (ليبيا)	43
4	المبادرات الدولية لتسوية السياسية للأزمة الليبية في ظل التجاذبات الاقليمية و الدولية أ.لبيد عماد – أ. زويوش حسام الدين (الجزائر)	66
5	مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومسؤولية الحماية في القانون الدولي د.ناصر عبد الرحيم العلي (روسيا)	81
6	الصراع الدولي على ليبيا (الغزو الإيطالي 1911 انموذجا) م.د حسين عبد الحسين عباس الزهيري (العراق)	96
7	تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي, دراسة وصفية المبروك محمد أبو القاسم أبوسبيحة(ليبيا)	112
8	مدى شرعية التدخل في ليبيا في ظل الصراع الداخلي د.خراز حليمة (الجزائر)	129
9	التدخلات الأجنبية ومأزق إعادة بناء الدولة في ليبيا د. جمال بن مرار (الجزائر)	140
10	الصراع على الغاز في شرق المتوسط وأثره على الاستقرار في ليبيا أ. عادل احمد المنتصر (ليبيا)	154
11	آثار الصراع الدولي في ليبيا على النسيج الإجتماعي الليبي د.أبو بكر خليفة أبو بكر (ليبيا)	169
12	ليبيا كمحور جيوبولتيكي في التوجهات الجيواستراتيجية الروسية للمنطقة العربية د. شبين شفيعة -أ. شبين عدنان (الجزائر)	179
13	مقومات الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي, دراسة للحالة الليبية د. صالح محمد عبد السلام (الدنمارك)	219
14	انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبى د. جيهان عبد السلام عباس(مصر)	240
15	أثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي/ دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال الفترة (2011-2019) أ. إبراهيم علي الصغير الولي (ليبيا)	265
16	موقع ليبيا الاستراتيجي وأهميته في خارطة الصراع الدولي د.عبد القادر على الغول (ليبيا)	287
17	التوترات شرقي المتوسط وتداعياتها على انعدام الاستقرار في ليبيا آية بدر (مصر)	302

أعمال المؤتمر الدولي

18	السيادة الليبية في مواجهة استراتيجية الحلف الأطلسي أ.يوسف بعيطيـــش (الجزائر)	312
19	الأسس القانونية للتدخل الدولى الإنسانى دراسة حالة ليبيا د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير (ليبيا)	324
20	(الدوافع الاقتصادية وراء التدخل الخارجي في ليبيا) أ.فرج حسن محمد الأطرش (ليبيا)	338
21	صراع القوى الاستعمارية على ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية 1943-1951 د.الزرقاء سالم محمد حسين (ليبيا)	354
22	مخاطِر الصراع الليبي وتداعياتهُ عَلَى الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي دراسة تحليلية أ.عبدالسلام محمد مخلوف (ماليزيا)	374
23	الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الاقليمية والدولية د.أحمد همام محمد همام (مصر)	385
24	شرعية التدخل الخارجي وأثره على الانقسام الداخلي في ليبيا أ.عبدالسميع بلعيد محمد العجرم (ليبيا)	400
25	تداعيات التدخل في ليبيا بين الايجابي والسلبي أ.حليمة أحمد محمد حمزة (ليبيا)	414
26	المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد الثورة د. محمد علي أحمد (ليبيا)	452
27	مسؤولية حلف الناتو عن التدخل الدولى غير المشروع فى ليبيا المستشار الدكتور: محمود نعمان رضوان الحاج على (مصر)	463

خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة

The choice of a political settlement in Libya in light of the current international efforts

د / عبدالحي علي قاسم صالح، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة صنعاء، والباحث في المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية

ملخص:

في مشهد التجاذب الدولي التي تعيشه الدولة الليبية ما بعد الثورة، وجدت ليبيا نفسها في فك تدخلات إقليمية ودولية غير مسبوقة، بحيث أسهمت سلبيا في تشظية الواقع الداخلي، وعززت من انقسامه، وتوسيع شرخ القوى السياسية والاجتماعية المتباينة، لتذهب ليبيا منقسمة بين شرق وغرب متناحر، يتصارع فيه الخارج أكثر من قوى الداخل، وتعبث بمدخلاته الأمنية والسياسية والعسكرية قوى خارجية جلها تستثمر بالعصابات، وتذكي الصراع بدلا من حلحلته، مما جعل من خيار التسوية بين الفرقاء مشكلة يصعب فك تعقيداتها.

وفي ضوء معطيات النفق الليبي، أسهمت مساعي دولية، تقف على مسافة متساوية، ولا تستهوي التدخل السلبي، والاستثمار بالعبث الداخلي وتسميمه في حلحلة الوضع ولو عسكريا، وأهم تلك المساعي، وأهمها تأثيرا الدور الألماني في مؤتمر برلين في إطار الأمم المتحدة، بيد أن هذه الجهود الألمانية واجهة صعوبة كبيرة في كبح التدخلات. وأن تأتي ثمارها، وتصل إلى تسوية بين الفرقاء، وهي بحاجة لدور أمريكي فاعل ووازن، لكبح جماح التدخلات المسممة والعبثية للواقع الليبي الحالي، ناهيك عن أهمية نضج سياسي ليبي بخطورة المرحلة، حتى تكون تلك القوى الليبية جزء من الحل بدلا من أن تظل رهن مآسير القوى الإقليمية والدولية المتصارعة. فالحل في الأخير لن يكون إلا ليبيا، ولا يرجى الحل من دول منغمسة في وحل الصراع.

الكلمات المفتاحية: التسوية السياسية، الأزمة الليبية، الجهود الدولية، الأمم المتحدة، القوى الخارجية.

Abstract:

In the scene of the international tension that the post-revolution Libyan state is experiencing, Libya found itself in dismantling unprecedented regional and international interference, as it negatively contributed to the fragmentation of the internal reality, reinforced its division, and widened the rift of the disparate political and social forces, so that Libya would go divided between a rival east and west, In it, the outside is fighting more than the internal forces, and its security, political and military inputs are tampered with, most of which are investing in gangs, fueling the conflict instead of resolving it, which made the choice of settlement between the parties a problem difficult to decipher its complexities.

In light of the data of the Libyan tunnel, international efforts have contributed, standing at an equal distance, and not appealing to passive intervention, and investing in internal tampering and poisoning it in resolving the situation even militarily. German interface has great difficulty restraining intrusions. And for its fruits to come, and reach a settlement between the parties, and it needs an effective and balanced American role, to curb the toxic and absurd interference of the current Libyan reality, not to mention the importance of a Libyan political maturity due to the seriousness of the stage, so that these Libyan forces are part of the solution instead of remaining subject to the misfortunes of the powers Regional and international conflicts. In the end, the solution will only be Libya, and there is no hope for a solution from countries involved in resolving the conflict.

Key words: political settlement, Libyan crisis, international efforts, the United Nations, external forces.

مقدمة

في مشهد المعترك السياسي الذي عاشته ليبيا ما بعد الثورة التي أطاحت بنظام معمر القذافي، وسقوط الدولة دفعة واحدة، وجدت ليبيا نفسها في فك تجاذبات فواعل إقليمية ودولية غير مسبوقة في مشهد التدخلات الدولية، إلا ما كان مع ألمانيا أعقاب الحرب العالمية الثانية. تدخلا خلت معطياته من أي أبعاد إنسانية، وحضرت الانتهازية تكشر بأطماعها كفريسة سمينة كلا يريد اقتسام مغنمها بدونما اعتبار مغارم الشعب الليبي، وتضحياته الجسام في مناجزة الديكتاتورية. وأمام واقع كهذا متجاذب، ورخو في نفس الوقت لم تجد القوى السياسية المتباينة حيلة من خيار سوى ركوب موجة التدخلات، دون التحكم بمسار تيار التدخلات، وتقاطعات القوى الخارجية فيه وافتراقها.

مصلحة ليبيا في زخم التدخل وحدته التنافسية، وروح مشاريع المعادلة الصفرية بين مشروعين متناقضين، اختلطت أوراق اللاعبين الداخليين بصورة بدت معها حكمة ورزانة العقل الليبي تفقد بوصلة الأهداف الثورية، ومكسبها في الإطاحة بركام الاستبداد، واجترت بقصد أو بغير قصد إلى هاوية صراعات الآخرين أكثر من خلافات القوى الداخلية البينية، حتى شركاء الثورة ذاتهم.

ليبيا، كغيرها من الدول العربية ربما اليمن كحالة قريبة، وإن لم تكن بذات التجاذبات وحدتها، وزحمة الفاعلين الدوليين والإقليميين، حضر في ساحتها السياسية والأمنية ماكنة الانقلابات وممولها الرئيسيين، أو بمعنى أصح وكلاء وأدوات الفواعل الدولية، من ذوي الأدوار الوظيفية الموثوقين، وفي المقدمة وكيلة لواء إسقاط الثورات، وبعثرة المكتسبات، وتسميم الساحات، وتلغيم الواقع بالعصابات الإمارات العربية المتحدة صاحبة الامتياز في مثل تلك المهمات، متعاونة مع نظام عبدالفتاح السيسي ثمرة أول انقلاب إماراتي سعودي في المنطقة محل التغيير، وأكثر ثقلا وتنسيقا مع هذا التوجه، الحضور الدولي ممثلا بروسيا وفرنسا. ركز هذا المحور أنضاره على الشرق الليبي وتحديدا طبرق وبنغازي، حيث استقر الحال باللواء خليفة حفتر القادم من وراء مياه الأطلسي،

أعمال المؤتمر الدولي

وتحديدا الولايات المتحدة. قد يتبادر إلى الذهن سؤال وجيه، وهو لما أتى اللواء حفتر بدون حضور أمريكي رسمي فاعل، وثقل عسكري كالآخرين؟ أليست القوة الأعظم؟ ويهمها الموقع والموارد كثيرا؟

على الجانب الآخر، كانت هناك تركيا وقطر تضع أنضار اهتمامها على الغرب الليبي ممثلا بحكومة الوفاق الشرعية في توجه نقيض تماما لتيار الإطاحة بما أفرزته ثورة الشعب الليبي في 17 فبراير 2011، ولم تألوا دعما سياسيا وإعلاميا للوقوف بجانب حكومة الوفاق الليبية، بيد أن قوة الزحف القادم من الشرق الليبي الممول والمسلح بسخاء بالغ، وبنفس أطماع الفاعلين في إقصاء حكومة الوفاق، وتنصيب اللواء خليفة حفتر زعيما آخر على شاكلة الوضع المصري بلغ حدود طرابلس، وأصبح على مرمى كيلو مترات من قلب حكومة الوفاق، ناهيك عن إسقاط الغرب الليبي بكامله، بيد أن معادلة المعركة سرعان ما تغير مع مشهد ما بعد الاتفاق العسكري والحدودي الخاطف في عمق المتوسط بين حكومة فايز السراج وتركيا أردوغان، ومع دخول قوة السلاح التركي الحديث على خط المعركة سرعان ما تساقط الزحف، وتهاوت قلاع القواعد في الغرب الليبي إلى قاعدة الوطية، فحدود سرت شرقا وقاعدة الجفرة جنوبا، ولولا ضغوطات دولية، وفيتو مصري مباشر في تدخل الجيش المصري بثقله، قد يزيد المشهد الليبي تعقيدا، ويجر البلد إلى كارثة حقيقية، لكانت حكومة الوفاق وصلت طبرق وبنغازي.

بيد أن توقف الطرفان عند حدود سرت، لأخذ نفس استراحة المحارب، الباحث عن مقاربة سياسية أكثر من مكاسب الرصاص، فتح هامشا مهما لحراك دبلوماسي، لاسيما بعد النزول عند قناعة استحالة الحسم العسكري، وتوازن الأوضاع ميدانيا. كما حضرت الحاجة لإحياء حقيقي، وترجمة واقعية لاتفاقيات الصخيرات، ومفاوضات جنيف المنبثقة عن تفاهمات برلين وتحديدا منها العسكرية، ليصل الطرفان إلى اتفاقية وقف دائم للنار، ولغة الرصاص، والجلوس بمصداقية، وإرادة وطنية ناضجة لحلحلة الملف السياسي، والوصول إلى تسوية سياسية سريعة بتشكيل حكومة توافق جديدة تضم الفرقاء، تعقبها انتخابات خلال سنة كحد أقصى، مثلما توصل الطرفان إلى قناعة تامة بأن كبح التدخلات الخارجية المسممة للتسوية، ومصالح الشعب الليبي هي خيار لا بديل عنه للذهاب نحو تسوية، وفي ذات السياق أطلقت الدعوة الأممية التي يقف خلفها الدور الأمريكي، الذي قالها بصريح اللفظ وزير خارجية أمريكا بومبيو، بأنه على التدخلات أن ترفع يدها بأقرب وقت، لترك الفرقاء الليبيين يصلون إلى حلول سريعة، لما لطول الأزمة من حساسية ومخاطر على وحدة الشعب الليبي، ومصير الأمن والاستقرار على ضفة المتوسط الجنوبية، ودول الحوض. وبين هذا وذاك كانت المغرب تنتظر الفرقاء بعين التسوية، وعلى مسافة متساوية لنجاح التسوية، ووضع مقاربات مرضية لكلا الفريقين.

ليست المغرب وحدها في جهود المقاربة الحقيقية بين الفرقاء، فثمة لا عب دولي مهم كألمانيا، كانت له جهود واضحة في ردم فجوة التباين، والحرص على إيجاد تسوية، وقد حققت اختراق واضح، خصوصا في الاتفاقية الأمنية بضرورة الوقف الشامل والدائم لإطلاق النار. ويأتي هذا الدور الألماني من معطى أن ألمانيا لا تستهوي ممارسة سياسية الأطماع بالعبث، الذي تحترفه دولا أخرى، كروسيا وفرنسا والإمارات، وسواها من الدول، كما لم تدخل المعترك الليبي كتركيا، وعلى مسافة متساوية من إيجاد حل بين الفرقاء.

وبغض النظر أن المصالح حاضرة في سياسة الدول، فهي ليست جمعيات غير ربحية، ولبعضها مصالح حيوية في ليبيا، لكن البعض يصل إلى أهدافه على قاعدة المصالح المشتركة، واحترم إرادة الشعوب، وعدم العبث بمصائرها، ومؤسساتها، وأخرى دولا لا تحضر سوى أطماعها الانتهازية، وتصارع بقوة لتنصيب هيكل سياسي ليبي على مقاسها، بدونما اعتبار لتطلعات الآخرين وتضحياتهم في الوصول إلى دولة مدنية، وأبشع أنها تعرف أمنها

أعمال المؤتمر الدولي
القومي بصورة غير منطقية تتنافى مع تطلعات الشعوب بحكومات ديمقراطية، بل أن بعضها يذهب بجنون مصالحه حد أن يطمع باحتلال القرار السياسي إن لم تتاح له فرصة احتلال الأرض، باستثمار العصابات، وسوء توجيه نشاطها العبثي، وهذا ما حصل في ليبيا للأسف، وحصل بصورة أوضح في اليمن، فسبق أن حضرت الإمارات والسعودية في المشهد اليمني مع مطلع العام2015 لاستعادة الشرعية، وإسقاط المشروع الحوثي الانقلابي، فانحرفت في مهمتها، وباشرت أهداف وتكتيكات خاصة بها لإسقاط الشرعية، واحتلت عدن، وبجانبها جزية سقطرى وميناء بلحاف في شبوة، والقائمة تطول.

ونبقى مع المشهد الليبي بمدخلاته ومخرجاته بنسق منهجي في التسوية والعسكرة، وحتى لا نسطح المشهد ونجعله بلا عمق، أو معنى واقعي نفترض أن حلحلة الملف الليبي مؤخرا نحو التسوية بين الفرقاء، جاء بجهد أممي مع وستيفاني وليامز القائمة بأعمال المندوب الأممي، سوى أن معطيات الحقيقة التي يراها البعض تقول بأن دخولا أمريكيا قويا على خط الوصول إلى تسوية، هو في الأصل أمريكيا، ربما في بعض جوانبه يتوافق والجهود الألمانية والمغربية، ومحادثات جنيف، لكن الضغط الأمريكي يظل وازنا مع أهمية الدور الألماني للدفع بعملية التسوية. وهنا يتبادر سؤال إلى الذاكرة عن أسباب وحيثيات غياب الدور الأمريكي عن مسار التسوية، وظهوره مؤخرا بعد مساجلات وتداعيات كبيرة عقدت المشهد الليبي؟

وهل الموقف الأمريكي والألماني من القوة والمصداقية بحيث يمكن أن يكبح نفوذ وتدخلات القوى الإقليمية والدولية كروسيا وفرنسا وتركيا بحيث يذهب الليبيين إلى تسوية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها؟ أم أن جلبة المفاوضات ليست سوى تبادل أدوار لا تحضر التسوية الحقيقية في حساباتها؟

وفي ضوء تداعيات المشهد الليبي التفاوضي هل خيار التسوية السياسية بين القوى السياسية الليبية ممكنا في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة؟ وهل سوف تأتي ثمار التسوية أكلها في توافق ليبي؟

المطلب الأول

حيثيات غياب الدور الأمريكي الفاعل في مشهد الصراع والتفاوض

ظل الموقف الأمريكي السياسي غامضا، وغير واضح المعالم، إلا من بعض التصريحات والاستفسارات في المشهد الليبي، لكن عين السياسة الأمريكية لا تغفل عن مصادر القوة، وتعزيز الرخاء، والحرص على النفوذ في المناطق الحيوية، وليبيا كغيرها من دول القرن الإفريقي، بل تفوقها أهمية اقتصادية وحيوية تتمحور الإستراتيجية الأمريكية تجاهها حول ثلاث نقاط أساسية، زيادة معدل التجارة، والاستمرار في مكافحة الإرهاب، بينما الثالثة لا تعني ليبيا، وهي التأكد من أن مساعداتها تصب في الأوجه الصحيحة وفقا لمستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون[1].

والمرجح أن غياب الدور الأمريكي الفاعل ما بعد الثورة بصورة مباشرة، يعود ربما لحساسية الموقف الشعبي الليبي من كل ما هو أمريكي، خصوصا بعد سقوط نظام القذافي، وتصفية السفير الأمريكي من قبل الثوار المتحمسين، بعدها تركت الولايات المتحدة الباب الليبي على مصراعيه لفواعل أدوات تعبث بمجمل المشهد الليبي، ربما أعطتها دورا، وهامشا كوظيفة انتظرت نجاحها في إزاحة حكومة الوفاق من المشهد، غير أن الحضور الروسي

[1] عماد عنان، بعد غياب طال أمده .. هل تعود أمريكا للساحة الليبية مجددا، نون بوست، تقرير نشر بتأريخ 12/29/ 2019.
https://www.noonpost.com/content/35410

أعمال المؤتمر الدولي

الفاعل والتوسعي كان يؤرق الأمريكان ويزعجهم، كما يثير مخاوفهم، وهذا ربما دفعها أيضا لغظ الطرف عن حضور تركيا، وتمتعها بهامش كبيرا لوقف ذلك التمدد الروسي وحلفائه في المعسكر العربي، حتى يحين الوقت والفرصة المناسبة لدخولها على الخط بعد أن تكون رحى الصراع قد أنهكت الطرفين، أو بمعنى أصح وضعتهم أمام واقع اللاحسم.

أولا: الدور الأمريكي في ليبيا بين مسارين:

فالأمريكان وفق سيناريو اللعب بالأدوات، انتقموا للسفير الأمريكي المغتال، والرفض الشعبي والسياسي لحضورها كلاعب مهم، بأن أعطوا الضوء الأخضر للقوى المعادية للثورات العربية لإسقاط حكومات ما بعد الثورة أو السعي لإفشالها، كما هو حال مصر وتونس واليمن وغيرها من الدول، وأكثر أن العملية لم تكن سوى تبادل أدوار عبثية يصل معها الرأي العام الليبي إلى مرحلة الحنين إلى حقبة الاستبداد، وعودة العسكري المؤبد، ودولة الأسرة والعشيرة المستأثرة بالسلطة والموارد، وهذا هو الوضع الأنسب للقوى الطامعة والاستعمارية، يساعدها في ذلك غياب النضج الوطني والمؤسسي، ناهيك عن توفر شخصيات وصولية وانتهازية عسكرية ما زال يعشعش في عقلها انتساخ الماضي إلى الحاضر، ولو أن تلك المعطيات عفا عليها الزمن، والطموح مهما تسلحت بالرصاص والعتاد والدعم الأجنبي السخي.

وهذا المسار يعني فتح الباب، وتشجيع دخول اللاعبين الأكثر عبثا وطمعا، لتسميم الواقع وتلغيمه، بحيث تعجز معه جهود التسوية، ولا يكون بمقدار أحد ضبط المشهد والتحكم بزمام معطياته. في تحين الوقت المناسب لإملاء الحل دون كوابح معارضة قوية، وبالتالي تقرر الدولة حجم مصالحها، والحد من مكاسب الآخرين.

المسار الثاني: أو السيناريو الثاني، وهو افتراض حسن النوايا، بأن تدخلا أمريكيا جاء لفشل الأدوات في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، وخوف الطرف الأمريكي من نفوذ الروس واستئثارهم بنصيب الأسد في موقع إستراتيجي شديد الحساسية للشركاء الأوروبيين والعرب، ناهيك عن مورد ليبيا الإستراتيجي من النفط والغاز، علاوة على الموارد المعدنية العديدة.

ثانيا: حضور متأخر للدور الأمريكي

لم تكن الساحة الداخلية الليبية مهيئة لدور أمريكي فاعل على أثر سقوط نظام القذافي الذي لم تسهم بفاعلية على سقوطه، ناهيك عن صورة مشوهة في الرأي العام الجمعي الليبي، ونفور واضح للقوى السياسية الليبية من أن تمد يد الشراكة لواشنطن، وأمام هكذا مشهد في العلاقة متأزم زاد من توتره تصفية السفير الأمريكي، أن تتحرك تلك السياسة وفقا للدور بالتوظيف، وترمي بسهم جنرال ربما لم يكن بعيدا عين رضاها، وهيئة له قوى إقليمية لا تجد حرجا في اللعب على المكشوف في الساحة الداخلية الليبية بآلية لا تأخذ في اعتبارها أولوياتها المشهد الليبي، واستحقاقاته الأمنية والاجتماعية والسياسية، بقدر ما تأسسه وتصنعه من وقائع على مقاس أطماعها، بل وأكثر الاستثمار، والنفوذ في تغذية الصراعات والخلافات، مستغلة حالة عدم الثقة بين الفرقاء، وتراكمات المظالم السابقة للكثير من القوى السياسية والاجتماعية.

فبعد سقوط النظام السابق في ليبيا كما أسلفنا، وقتل السفير الأمريكي ارتأت السياسة الأمريكية أنه ليس بمقدورها الحضور في التأثير الداخلي من منظور صورتها المشوهة، وغير المقبولة، فقررت دور المراقب للتدخلات، وربما المذكي والموازن عند الضرورة، وتحين فرصة قبولها بعد أن يصل الرأي العام للتذمر.

أعمال المؤتمر الدولي

هذا الموقف يتجلى من خلال التناقض الغريب، الذي سجله الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتقطته وسائل الإعلام العالمية عندما أعرب رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتوليوني عن مدى حيوية الدور الأمريكي في إنهاء الصراع الليبي، ليتبعه ترامب بالقول " لا أرى دورا للولايات المتحدة في ليبيا"[2]. معللا ذلك الزهد في التدخل بأن أمريكا هي الأخرى لديها آبار نفط كافية.

ورغم أن مبعوثة الولايات المتحدة في واشنطن إلى الأمم المتحدة، صرحت حول رغبت بلادها في أن ترى جميع الأطراف في ليبيا تتوحد، وأن يكون هناك حل سياسي موحد، وحكومة واحدة، وجيش موحد، لكن الدور الباهت إن لم يكن المترقب لم يساعد في الضغط على الأطراف المتدخلة لتهيئة أجواء للتسوية السياسية.

جل ما لعبته من دور هو من خلال تأكيد دعمها لرئيس المجلس الرئاسي فايز السراج وحكومة الوفاق في التصدي لنشاط داعش، وتعقبها في سرت أو في مدن أخرى كبنغازي وغيرها، وقلقها من سيطرة بعض الأطراف خارج شركة النفط الليبية على الموارد النفطية في ليبيا[3].

لا شك بأن مؤتمر مونترو، ودخول أمريكا على خط التسوية بثقلها هو بمثابة انفراجة فارقة، ومهمة يبنى عليها معنى نوعي تفاوضي، وهامش واسع لانعتاق الفرقاء من ضغط التجاذب ومخاطره على مستقبل التسوية ونجاحها. الدور الأمريكي مهم جدا ووازن للدفع بعملية التسوية، وكبح جماح التدخلات المؤثرة والمدمرة في آن، وضرب نهم الأطماع التي تمرر من خلال شخصيات وقوى لا يهمها كثيرا أمن ووحدة واستقرار ليبيا سوى على مقاسها، ودون ذلك هي ذاهبة في المغامرة إلى ما لا تحمد عقباه. كما يأتي هذا الدور في إطار حرصها على كبح النفوذ والتمدد الروسي، واستعادة زمام المبادرة في الوقت المناسب خصوصا مع توازن قوة الفعل العسكري على الميدان، وتهيئة الأجواء لتدخل فاعل هو محل قناعة الداخل بعد تجربة غير تصالحية من وباء التدخلات السابقة. إن إستراتيجية واشنطن في هذه التحركات قد يبدو غير واضح التصور والآليات وفقا لبيان وزارة الخارجية الأمريكية الأخير، الذي أسمته بالحياد الفعال، سوى أن هذا الحياد يفسر رؤية أمريكية ترى أن مصالحها يمكن أن تحقق من خلال تأمين العمل مع طرفي الصراع في ليبيا.

كما أن السياسة الأمريكية تواصل سياستها مع معسكر خليفة حفتر من زاوية إخراج اللواء من دائرة النفوذ الروسي بالطريقة الناعمة، وإن كان هذا الأمر من الصعوبة بمكان مع التغلغل الروسي في معسكر خليفة حفتر، وتحالفه الوثيق معها، لكن قاعدة التسوية السياسية التي تدعمها السياسة الأمريكية هي الطريقة الممكنة، والمثلى حاليا لتحجيم الوجود الروسي، والحيلولة دون أن يصبح رسميا، كما تسعى إلى إبعاد يد الاستثمار الروسية لمصادر الثروة النفطية والغازية للحيلولة دون استحواذ روسيا بالسوق النفطية الليبية، لا سيما وقد أزعجتها روسيا والرياض كثيرا في حرب السوق النفطية الأخيرة، وتداعياتها على السوق النفطية الاستثمارية في الولايات المتحدة[4]

.

لكن هناك سوء تقدير ربما لطبيعة الدور الأمريكي ومحوريته، ويرى بأن هناك تراجع في الدور الأمريكي، بناء على استجابة محدودة لدعوة تركيا وروسيا للأطراف الليبية لوقف إطلاق النار في يناير من العام 2020 بعيد عن

---

[2] خبراء يحذرون من سلبية الدور الأمريكي في ليبيا تحليل في تصريحات للأناضول، 27/ 4/ 2017.
https://www.aa.com.tr/ar806680/

[3] خبراء يحذرون من سلبية الدور الأمريكي في ليبيا تحلي في تصريحات للأناضو، نفس المرجع السابق.

[4] علي أبو زيد، الدور الأمريكي في ليبيا..حياد بين أطراف الصراع وانحياز للمصالح، الرائدة بناء وطن،2020/7/3.
https://www.arraedlg.net/2020/07/03/

أعمال المؤتمر الدولي

التنسيق الأمريكي، لكن سرعان ما تبدد اتفاق إطلاق النار على خلاف التوافق التي ترعاه الأمم المتحدة حاليا بدعم أمريكي.

ويعزي البعض تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة لإشارات أطلقها الرئيس الأمريكي السابق ترامب بأن الشرق الأوسط لم يعد أولوية لبلاده التي أصبحت منتجا كبيرا للنفط، وامتدادا لسياسة أوباما الانكماشية[5]. بيد أن معطيات التغيير الأمريكي الرئاسي الجديد مع وصول جون بايدن، يحمل رؤية مغايرة وربما تساعد في حلحلة الملف الليبي بالتعاون مع آلة السياسة الخارجية الألمانية الفاعلة والمحايدة إذا تمكنا الطرفان من كبح قوى الدفع نحو الصراع.

إن بيئة التوازن العسكري بين طرفي الصراع بعد دخول خط الدعم التركي خلق أجواء مواتية، ومناخ مشجع لدخول الولايات المتحدة، ولو بغطاء أممي على خط التسوية وحلحلته نحو حل نهائي، يسنده في ذلك مبادرة فايز السراج بعد عودته من تركيا وإعلانه استقالته سريعا مع نهاية شهر أكتوبر بعد تفاهمات مع عقيلة صالح رئيس برلمان طبرق لخلق أجواء مشجعة للقوى السياسية للوصول إلى تسوية عاجلة بين القوى السياسية. ربما هذا الحس الوطني، وحدس التوقع المستقبلي يأتي من مخاوف، وحساسية ترحيل الخلافات وإطالة أمد الصراع، وما له من مآلات كارثية على وحدة وأمن واستقرار ليبيا. إن اتفاق جنيف اختراق مهم جاء ثمرة لسلسلة مفاوضات الصخيرات، ومؤتمر برلين، ويجب البناء عليها، لاسيما بعد الدخول الأمريكي الكبير على خط المقاربة، والوصول إلى حل، وهي فرصة مشجعة ومهمة أن تتخلص القوى من ضغوط ومآسير التدخلات العبثية الطامعة.

ثانيا: أهمية الدور الألماني بالتوازي مع الحضور الأمريكي

لا شك في أن الاستفادة من الحضور الأمريكي هو من الأهمية لتبديد تأثير القوى الطامعة ودورها السلبي، ولكن في نفس الوقت يجب التنبه من أي مؤشرات تبادل أدوار وظيفية تمارسها الولايات المتحدة، مع ذلك يبقى الدور الأمريكي غير كافيا لحلحة التسوية السياسية بدون قوة أوروبية وازنة، وعلى مسافة متساوية من الأطراف المتباينة، وجعبتها خاوية من أي أجندة وأطماع مدمرة مثل ألمانيا، لتعزيز الدور الأمريكي، وتصويبه بعيدا من مؤثرات القوى الأخرى لمصلحة التسوية والاستقرار السياسي.

وفي هذا السياق، دخلت برلين على خط التسوية بصور فاعلة مع دعوتها لمؤتمر حول ليبيا برعاية أممية، وحضور طرفا الصراع في ليبيا، ويمثل مؤتمر برلين مفترق طرق في طرح موضوع التزام الأطراف الدولية الفاعلة في ليبيا باتفاق حضر السلاح المفروض على ليبيا الساري منذ في 2011، مؤكدة بأن استئناف دول لتزويد الأطراف المتصارعة في ليبيا بالسلاح يكشف نفاقها السياسي. وقد تمكنت المستشارة ميركل مع المبعوث الأممي غسان سلامة بالتوافق على أجندة موحدة مع الرئيس الروسي والفرنسي إيمانويل ماكرون والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ومع ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على الامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو في الشئون الليبية الداخلية، كما تم التوافق على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة(JMC) وافق عليها الطرفان الليبيان، كما تم التأكيد على أن مشكلة ليبيا هي أفريقية وعربية كما هي أيضا مشكلة أوروبية ودولية نظرا لأهمية هذا البلد، وأن

[5] سمير يوسف، من سوريا إلى ليبيا.. كيف تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة لصالح روسيا؟ منظمة إعلاميون حول العالم، 15 يناير 2020.

https://jlworld.org

أعمال المؤتمر الدولي

هناك مظالم سياسية واقتصادية داخلية يجب معالجتها، وأنه لا أحد أكثر من الليبيين يستطيع حلها، شرط أن ترفع القوى الخارجية المتدخلة يدها عن مزيدا من تسميم الساحة الليبية الملتهبة[6].

وطالما أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بأن الأمل في محادثات برلين هو تحقيق الاستقرار للمنطقة بأسرها، وأن هدف برلين بعيد المدى هو ليبيا ذات سيادة، وقيادة عملية مصالحة داخلية ليبية. لكن البلاد لا تزال بعيدة عن ذلك الأمل، ويعود ذلك بشكل أساسي، إلى اختلال موازين المعركة لصالح حفتر والقوى الداعمة له حين ذاك، وممارسته ضغوطا عسكرية متزايدة على حكومة الوفاق، ناهيك عن سيطرته على الكثير من حقول النفط، لذا لم يكن من السهل أن تحقق برلين اختراق كبير في الشق السياسي موازيا للشق الأمني، ولم يحالف الحظ برلين في ضوء المعطيات الميدانية في 2020/1/19، بأن تسهم تلك الجهود في تحقيق تسوية سياسية شاملة.

فخليفة حفتر وفريقه التفاوضي، الذي كانت كتائبه على أبواب طرابلس لم يكن مضطرا لتقديم تنازل يحفز نحو تسوية حقيقية، تفضي إلى وضع حد للأزمة الليبية، ولم يكن من السهل انتزاع أي تنازل مهم من القوى التابعة لحكومة طبرق، التي كانت تفاوض وموقفها قوي ميدانيا، ناهيك عن تلقي دعم كبير من قوى إقليمية ودولية لا تشجعها في الذهاب نحو تسوية.

برلين بعين نضجها السياسي، كانت تتوقع صعوبات كبيرة تعيق التوصل إلى اتفاقية تقاسم السلطة، التي تنص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومن المرجح أن تواجه مقاومة من الجهات الفاعلة القوية على الساحة السياسية الليبية، أكثر من كونها مقاومة سياسية داخلية[7]. أما وقد آلت الأوضاع ميدانيا إلى توازن عسكري فالوضع يختلف ربما لتحقيق اختراق مهم في جدار التسوية السياسية بدفع ألماني.

إن حالة التوازان العسكري، وترجمة اتفاقية جنيف للتهدئة المنبثقة عن اتفاق برلين على الأرض، على أثر تراجع اللواء خليفة حفتر والقوى الداعمة له، لهي فرصة سانحة لجهود المصالحة الألمانية أن تأتي ثمارها بالتوازي والتعاون مع دور أمريكي فاعل مع وصول الرئيس الأمريكي الجديد جون بايدن إلى البيت الأبيض، في إطار رعاية أممية، فالدور الوازن ألمانيا وأمريكيا سيساهم إلى حد كبير في حلحلة الوضع نحو تسوية سياسية حقيقية، بما لهاتين الدولتين من ثقل كبير قادر على كبح التدخلات الخارجية التي تغذي الفرقة، ولا يهمها الوصول إلى تسوية سياسية ليبية بقدر تركيزها على الحصول على النصيب الأكبر من الاستثمارات، وإقصاء القوى الثورية من السلطة[8].

ثمة معطيات مهمة ميدانيا، وقناعات داخلية بضرورة الوصل لتسوية لا سيما بعد الاتفاق الأمني بين طرفي الصراع، أن تدخل ألمانيا بثقل دبلوماسي على خط التسوية، متعاونة مع دور أمريكي فاعل بوصول إدارة جون بايدن إلى البيت الأبيض للتوصل إلى تسوية سياسية حقيقية.

---

[6] Jeffrey Feltman, The Berlin Conference on Libya: Will hypocrisy undermine results? Tuesday, January21,2020
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/01/21/the-berlin-conference-on-libya-will-hypocrisy-undermine-results/

[7] Auswärtiges Amt: Weg zur Berliner Libyen-Konferenz
https://www.auswaertiges-amt.de/de/aussenpolitik/laender/libyen-node/berliner-libyen-konferenz/2292766

[8] Berlin Libya Conference: A first step toward peace?
https://www.dw.com/en/berlin-libya-conference-a-first-step-toward-peace/a-52051027

أعمال المؤتمر الدولي

وفي هذا الإطار استعجلت ألمانيا بتهنئة عاجلة للرئيس الأمريكي المنتخب جون بايدن من قبل وزير الخارجية الألمانية ماس، وإعلانه تطلعه للاستثمار في بداية جديدة للعلاقات، واتفاق جديد عبر الأطلسي، هذا التهنئة العاجلة تفسر الإحباط الألماني في التعامل مع إدارة غير ملتزمة، وغير مستقرة، ومتهورة في قراراتها، والأزمة الليبية لا شك أنها سوف تكون على أجندة هذا التعاون نظرا لأهميتها الجيواستراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد تابعنا باهتمام كيف أن فايز السراج كان سباقا بعد ألمانيا مباشرة في تهنئة جون بايدن ونائبته كمالا هاريس بفوزهما بالانتخابات الرئاسية، مؤكدا أن حكومة الوفاق الليبية، تتطلع للعمل معهما في تحقيق الدولة الديمقراطية المدنية في ليبيا[9]. وجملة هذه المؤشرات والمعطيات على الساحة الدولية وتحديدا في الولايات المتحدة سوف يساعد كثيرا في الوصول إلى تسوية، خصوصا وأن إدارة جون بايدن ربما لن تتهاون مع التدخلات العابثة في ليبيا كما كان الحال مع إدارة ترامب، التي كانت تعبث بتبادل أدوار عن طريق أتباعها في المنطقة، وهي مع ألمانيا قادرة على كبح التدخلات المقوضة للعملية السياسية. وفي ذات السياق تتواصل جهود التسوية في المؤتمر المنعقد في تونس، والذي أكد فيه كلا من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بأن فرصة الحل قائمة، وتكمن أن يستعيد الليبيون سيادتهم، لاستعادة مؤسساتهم والوصول إلى تسوية، وهي ذات التصريحات للرئيس التونسي قيس سعيد، الذي ركز على ضرورة استعادة السيادة برا وبحرا وجوا كمدخل للتسوية، والرسالة ذاتها أكدتها ستيفاني وليامز القائمة بأعمال المبعوث الأممي في ليبيا بأن وقف إطلاق النار يساهم في تهيئة الأجواء لهذه الجلسات للوصول إلى تسوية.

المطلب الثاني
خيار التسوية السياسية كبديل للحل العسكري
المحفزات والكوابح

ربما أجد أنه من غير الضروري أن نتوه في تفاصيل سلسلة مسار التسوية الطويل بدأ بالصخيرات، فباريس، وبرلين، وجنيف وصولا إلا تونس إلى من زاوية قراءة وطنية متأنية للقنوات الممكنة للبناء على توافق من خلالها، وأغلب التخمين أن الحل لا يأتي من قوى تتجاذب أطراف الملف الليبي من زاوية أطماعها، وتشحن وتعبئ الساحة على مقاس أطماعها.

لقد استنفد حبر السياسة تفاصيل سياسة الحوار التي لم تجد طريقا إلى واقع يعبد الطريق لتسوية سياسية ينتظر ثمارها المواطن الليبي على أعصابه السياسية، واليوم الفرقاء الليبيين أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما:

سيناريو اليمننة وهو الأقرب إلى توصيف المشهد الليبي لإن السورنه تختلف معطيات المشهد في بعض جوانبه، وحدة التجاذب. أقول اليمننه لأن قوى خارجية دخلت ليبيا للاستثمار بالعصابات أهدافها بعيدة عن مصالح ليبيا الحيوية والمصيرية، فقط تستميت لتصفية صفرية لخصمها في الطرف الآخر، الذي يعيش حالة احتراب مشروعين متناقضين.

وهذا السيناريو يقتضي أن تبقى القوى السياسية الليبية في مربع التجاذب الهدام، والاستماع لمنطق العبث المستورد، والموكل تنفيذه لأشخاص تتملكهم نزوات تلتقي مع مظالم، ومخاوف أطراف الصراع في ليبيا، كما تلتقي

[9] الجزية مباشر، 2020/11/7.

أعمال المؤتمر الدولي
مع قوى خارجية هاجس أطماعها يتنافى مع تطلعات الشعب الليبي في بلد تحكمه، وتسوسه مؤسسات ديمقراطية للنهوض به، ويراد له أن يتوارثه أفراد مستبدين ضمانا لأطماعهم.

سيناريو الخروج بليبيا من عنق التجاذب والبحث عن شركاء لم تنغمس أيديهم السياسية في محنة الشعب الليبي السياسية والأمنية كألمانية الاتحادية، وتسعى بمقاربات مهمة، واختراقات جادة لحلحلة ملف التسوية نحو التسوية من خلال مشاركة فاعلة للجميع، تضمن دمج وإشراك كافة الأطراف في العملية السياسية، ومنع أي تفرد يحول دون إيجاد توافق، وإعادة ليبيا إلى مربع الأمن والاستقرار، وهذا يتطلب إرادة وطنية ليبية متسلحة بثوابت لا ترضى لنفسها أن تقتات على مغالطات، تبني على وهم سياسي يهوي بالجميع إلى منزلقات خطيرة. وفي ضوء الحرص على نجاح تسوية سياسية يجب على الفرقاء وقف تشنجات الخطاب التخويني المتبادل بغية تعزيز الشرعية لهذا الطرف أو ذاك لنكرر نفس المشروخة السابقة للنظام السابق، والذي اتهم المتظاهرين بالعمالة والإرهاب، وتحقيق أجندة خارجية حتى تفقد زخمها منذ البداية، وينحسر التعاطف الشعبي من حولها[10]. مثلما يجب على القوى الوطنية تغليب الجانب الوطني على المنطق القبلي والحزبي الشائع في غياب الدولة المؤسسية القوية التي يحتمي بقانونها الجميع، وتنضوي في بوتقتها المؤسسية كافة القوى السياسية.

وفي ضوء الكوابح التي تواجه التسوية السياسية خارجيا، يجب على الفرقاء الليبيين الحيطة، فأي قوة دولية أو إقليمية منغمسة في الصراع العسكري الدائر، لا يرتجى منها أن تجلب حلول واقعية، ومقبولة لطرفي النزاع، فضلا عن تمارس دور الوسيط، والحال هذا ينطبق على فرنسا والإمارات ومصر وتركيا وسواها من القوى المتصارعة، ففرنسا حاولت جمع الفرقاء في مؤتمر باريس بيد أنها في الكواليس كانت تدعم، وما زالت الجنرال حفتر لوجستيا وعسكريا واستخباراتيا[11].

لقد تهاوى الموقف الفرنسي بسقوط المروحية الفرنسية في 19 تموز يوليو في مدينة بنغازي مخلفا إرباكا فرنسيا بعد أن كشف الموقف الفرنسي، وجعل هذه الأخيرة تقر بتدخلها إلى جانب طرف اللواء خليفة حفتر، ناهيك عن تجهيزها لمحطة عسكرية للتحكم بالطائرات المسيرة إلى تنفيذ أهداف عسكرية ضد حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا[12].

بعد عشر سنوات سبقت على نشوب الأزمة الليبية، واحتدام الصراع بين فرقاء العمل السياسي ما تزال الحلول السياسية منسية أوراق العمل، ومادة على طاولة المفاوضات وتحديدا جولات الصخيرات بينما أوضاع الميدان ضلت عصية على الحسم[13]، ولم يكتب نفس التهدئة، ووقف النار إلا مع الجهود الأممية الأخيرة، التي انبثقت عن مؤتمر برلين وجنيف بتسوية أثمرت وقف شامل ودائم لإطلاق النار، لمنح جولات الاتفاق السياسي فرصة النجاح، وإيجاد مخرج مرضي للتسوية بين الفرقاء.

---

[10] عبدالقادر عبدالعالي، التغيير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديمقراطي، عبدالحي علي قاسم وآخرون، التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟ سلسلة كتب المستقبل العربي(67)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2013، ص24.

[11] إيمان مهذب، وغازي كشميم، الحرب وليبيا...اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرقها المصالح ويحكمها التاريخ، الجزيرة نت، 23/ 7/ 2020.

[12] إيمان مهذب ، مرجع سابق.

[13] محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا : خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، الأمن والقضايا الإقليمية ، الصراعات الإقليمية العالمية، 24 يونيو 2020.

أعمال المؤتمر الدولي

أولا: حو افز التسوية السياسية

بدون معطيات داخلية مشجعة للدفع بالتسوية السياسية إلى الأمام لا ترجى من قوى الخارج أن تحدث اختراقات مهمة، فالحل في الأخير يجب أن يكن ليبيا، ولكن يبقى العامل الخارجي رافع، أو هادم لمسار المفاوضات، وبالتالي فإن الأخوة الفرقاء معنيين أن يضعوا في حسبان جدول عملهم السياسي، أن أهم حافز يقودهم للمصالحة، وتجاوز العقبات هي ليبيا وشعبها الذي ينتظر هدية الحل منهم، وأن تكون الحسابات الخاصة آخر شيئ يحضر في التفكير السياسي الوطني، والحرص مرة أخرى دون الوقوع في مآسير تأثير قوى الخارج العبثية. فما أجمل أن تسخر سطوة القوة العسكرية والسياسية بين الفرقاء لإغاثة البؤس الأمني والسياسي، لتأمين حياة المواطن الليبي، وتطبيع الاستقرار والأمن بحيث تستأنف عجلة التنمية دورتها لا أن تستخدم كل تلك السطوة في إرهاب أمن الناس، ومستقر عيشهم، والمس بحرياتهم وحقوقهم المدنية، ومصادرة سكينة الناس وأحلامهم بوطن آمن ومستقر. وأن يحضر في ذاكرة السياسيين التضحيات الكبيرة التي بذلها أبناء الشعب الليبي لحلم الدولة المؤسسية.

فالثورة التي اجترحها أبناء الشعب الليبي شاركت فيها المرأة بكثافة وفاعلية، وعلى مختلف المستويات، وشاركت النخب المثقفة، كما شارك ليبيو المهجر، حيث تسابق الأطباء والمهندسين، بعد أن تركوا أعمالهم في دول أخرى وسارعوا بالانضمام إلى الجبهات، ولعلنا نتذكر بأن أول الشهداء في جبهة مدينة الزاوية كانوا أطباء ليبيين مقيمين في إيرلندا منذ عشرين عاما[14]. وفي حين قدم لليبيا هؤلاء الكثير بدون مقابل، انصرف بعض الساسة إلى هدم الحلم لقاء أطماع غير مقبولة وطنيا.

إن الدور الأممي الأخير في ليبيا من الأهمية بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وقد بدأ واضحا معالمه في جنيف من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق على وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة. هذا الاتفاق وصفته المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز بأنه علامة فارقة ومهمة للشعب الليبي، آملة أن ينجح هذا الاتفاق في عودة آمنة تنهي معاناة الليبيين، وتمكن المهاجرين والنازحين من العودة إلى ديارهم. والمهم في ذات التصريح، أن أكدت وليامز على ضرورة أن يغادر جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا في غضون 3 أشهر من توقيع الاتفاق، وتظهر مصداقية طرفي الاتفاق عندما طلبا رفع الاتفاق إلى مجلس الأمن الدولي، لاعتماد قرار ملزم لكل الجهات بوقف دائم لإطلاق النار، وأن تستخدم العقوبات الدولية ضد من يعرقل تنفيذه[15].

العجيب أن سياسة بعض الفواعل الإقليمية والدولية لا تحكمها مصالح متبادلة، فمعظم دواعي التدخل السلبي غير منطقية وفق فلسفة المصالح التي تراعي على الأقل المصالح المصيرية والحيوية للبلد، ولا تأخذ في الاعتبارات مصالح الشعب الليبي محل المراعاة، بل تمارس عبث وشحن غير محسوب للمعترك الليبي بما يكفي لإبقاء جذوة الصراع مشتعلة بين الفرقاء، ويستمر النزيف الوطني.

مع ما تمثله اتفاقية جنيف من أهمية برعاية أممية لوقف دائم لإطلاق النار بين طرفي النزاع في ليبيا، سوى أن هناك جملة من الصعوبات الماثلة أمام الفرقاء، رغم حرص أطراف النزاع الليبي على تواقف سياسي، ليس لأن

[14] محمود جبريل، ورقة عمل في حلقة نقاشية ليبيا إلى أين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، ع 399، 5/ 2012، ص104.

[15] فرقاء ليبيا يوقعون على اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار ، رويترز 23/ 2020/10.

أعمال المؤتمر الدولي

الفرقاء لا يريدون حلا، بل لأن هناك من لا يريد الوصول لحل، ويستثمر في تسمين العصابات، وجلبها إلى الساحة الليبية، وطرف آخر يرى أن مصالحه تقتضي وأد التجربة الليبية، وتسميم واقع التعايش الليبي، وصولا إلى تنصيب ديكتاتور تمارس عبث أطماعها من خلاله. والأخطر أن هناك أيضا من له ثأر مع ساحة آمنة ليبية تؤتي ثمارها أمنا واستقرارا وتقدما، ويرى أن ليبيا لا تتسع لتعايش يؤول إلى تعددية سياسية، وتداول آمن وسلس للسلطة، وعيش كريم للمواطن الليبي، وأن هذا الأخير المنتهكة حقوقه وأمنه يجب أن ينزل به أشد العقاب والمعاناة على ثورة الحرية التي اجترح مسارها بعنفوان إرادته الحرة للخروج من حقبة الاستبداد، وجعله يحن لوضعه السابق بكل مساوئه، وانتهاكاته ومظالمه، وترعى هذا الطرف منظومة الاستبداد العربية المعادية للثورات.

وهنا نأتي إلى الجديد في معطيات التفاوض، وآمال التصالح وحدوث انفراجه في مسار التسوية هي جملة من المحفزات التي تدفع باتجاه التسوية، وتشجيع التقارب، نأتي لتوضيحها متتالية حسب الأهمية:

1. حالة التوازن العسكري، واستحالة حسم المعركة لصالح طرف، واقتناع القوى المنغمسة في الشأن الليبي بعدم جدوى الرصاص في إقصاء الطرف الآخر من المعادلة السياسية، ناهيك عن انكشاف، وتعري أجندة القوى الخارجية التي تشحن الساحة الليبية وتعبئها باتجاه الاحتراب، بدلا من دفع القوى الليبية نحو تقارب، أو تسوية تجنب ليبيا ومواطنيها الدمار، وإهدار مواردها ومقدراتها وأمنها، وربما لو سمح الله وحدة ترابها في معركة الكل فيها خاسر، ناهيك عن مآسي الاستمرار فيها على أبناء الشعب الليبي، وليس للصالح الليبي ناقة ولا جمل.
2. دخول الولايات المتحدة على خط التسوية ولو بغطاء الأمم المتحدة، بعد أن فشلت أدوات الدور الوظيفي في تأدية مهمتها بإسقاط حكومة الوفاق، وحساسية الموقف الأمريكي من توسع نفوذ الدور الروسي، واستحواذه على كثير من العقود الاقتصادية والعسكرية مع طرف اللواء خليفة حفتر، وفي الطرف المقابل أيضا، خشية الولايات المتحدة أن تتجاوز حكومة الوفاق المدعومة تركيا ما بعد سرت، وتوجهها شرقا لإسقاط سلطة طبرق، والقائد الفعلي اللواء حفتر، فهو في الأخير غير بعيد عن خيوطها، بمعنى أوضح أن تبادل أدوار، وفقا لمعطيات الميدان. الذي هو في الأخير تحت عين الاهتمام الأمريكي، وترجيحاته وتوازناته أحيانا هو بضوء أخضر أمريكي.
3. استثمار ما بني عليه من مسار طويل في المشاورات السابقة في بوزنيقة المغربية وما شهدته من جولات تفاوضية حول بنية السلطة بفصل مجلس الرئاسة عن رئاسة الحكومة، وتقاسم المناصب جهويا مع الأخذ بعين الاعتبار تمثيلا يشمل كافة القوى السياسية وإدماجها في تسوية نهائية للصراع[16].
4. زيادة حالة الاحتقان الشعبي المتذمرة من إطالة أمد الصراع وتداعياته على أمنها ومستقر عيشها وراحتها، عدا عن مخاطر الحرب والانقسام على وحدة التراب الليبي، وتشظي الوضع جغرافيا واقتصاديا، وما له من مخاطر ومآلات لا تخدم المصالح الإستراتيجية والحيوية لليبيا، كما أن ثمة وعي سواء على مستوى النخبة السياسية المتصارعة، أو على مستوى المواطن العادي، بأن قوى التدخل الخارجي تضر بمصالح الشعب الليبي، وتساهم في تشظيته، وتباعد وجهات نظر بين الفرقاء المتصارعين عوضا عن حرصها على

[16] بلال عبدالله، عودة المسار التفاوضي الليبي: المحفزات والتحديات، مركز الإمارات للسياسات: أبوظبي، 14 سبتمبر 2020. https://epc.ae/ar/whatif-details/30/Resumption%20of%20the%20Negotiating%20Track%20in%20Libya:%20Catalysts%20and%20Challenges

أعمال المؤتمر الدولي

أي مقاربة، وهي بالتالي تسهم في عبث لا حدود لنهايته. كما أن القبول بتسوية يتم التوصل لها يعد بمثابة تجديد لشرعية الأطراف التي اهترأت صورتها في خضم الصراع، وتداعياته الخطيرة على البلاد.

5. سبب آخر مهم وجوهري يتعلق بأن وضع المعطى الليبي اقتصاديا يجعلها أكثر تحررا من أن تقع لقمة سهلة في يد القوى الخارجية العابثة، فهي ليست اليمن أو الصومال أو سوريا حتى يمد طرفا الصراع أيديهما لدراهم الخارج أو ريالاته، وأكثر بأن ليبيا فيها من الخير ما يشجع أطراف الصراع أن تحتكم إلى تسوية سوف تعود بالخير والوفرة لكل أبنائها، بل ستذهب بليبيا إلى مصاف الدول الغنية في حال استقر الوضع، وبدأت آلة العمل المؤسسي دورانها. فمنطق الارتماء في أحضان الدور الخارجي غالبا ما تلجأ إليه الأطراف السياسية في الدول الفقيرة، نتيجة لنهم أطماع النخب، ومراكز النفوذ التي تحتاج لتغذية بطون مصالحها، ولا توجد وفرة في الموارد تكفي لتغذية مختلف الأطراف. لكن المؤكد بأن تباينات وتراكمات المشهد الليبي السياسي والاجتماعي والجهوي، ناهيك عن ثأر الفلول مع القوى الثورية أسهم إلى حد كبير في ثغرة نفذت منها قوى لا تفكر بليبيا ومصالحها بقدر انشغالها بمهمة أوكلت إليها في إسقاط مكسب الشعب الليبي بحكومة منتخبة، وبعثرت أرواقها، وعودة ليبيا لا حتى كنظام القذافي سابقا، بل تنصيب أشخاص دمى تنفذ ما يملى عليها وفقا لأطماع اللاعبين، ولو ألقت القوى السياسية نظرة إلى اليمن لوجدت الصورة واضحة مع اختلافات بسيطة متعلقة بفارق أهمية البلدين إستراتيجيا واقتصاديا، واللعب الإيراني بوتر الطائفية.

6. إن الموقع الإستراتيجي لليبيا على الضفة الجنوبية للمتوسط يجعل منها كيانا حيويا لا كياناً هامشياً، لذا استأثرت باهتمام دولي وإقليمي واسع، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا وجنوب المتوسط والوطن العربي وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله، أو ترك ساحته لعبث القوى الإقليمية، وحساسية هذا الموقع الإستراتيجي للقوى الأوربية كما أشارت إلى ذلك إنجيلا مركل في افتتاحية مؤتمر برلين، وأن من مصلحة ألمانيا ليبيا ذات سيادة ومستقرة[17]. فضلاً عن ما تمتلكه من مخزون احتياطي مهم من المورد النفطي والغازي، فضلاً عن إنتاجهما منها، وبامتيازات مغرية يسيل لُعاب كثير من الفواعل الدولية والإقليمية. إذ تقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام فيها بنحو 46،4 مليار برميل، إضافة إلى الاحتياطي من الغاز يقدر بـ 55 تريليون قدم مكعب. وبسبب هذه الأهمية، أمسّت ليبيا محط اهتمام القوى الفاعلة والإقليمية ومطامعها التي هي في تنافس دائم، وذلك من أجل الحصول على المزيد من مناطق النفوذ أو تعزيز التواجد في أماكن سابقة[18].

ثانيا: كوابح التسوية السياسية

17 Jeffrey Feltman, The Berlin Conference on Libya: Will hypocrisy undermine results?

18 يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، (العدد431)، (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص9.

أعمال المؤتمر الدولي

لا يضفي كثيرا أن نعيد سرد مشروخة أهداف الأمن القومي، والحرب على الإرهاب، ووقف مخاطر زحف هذا الطرف أو ذاك كمصوغات للعبث بأمن ليبيا من قبل أطراف الصراع الخارجي.

كما أننا لسنا بحاجة ماسة أن نورد أهداف الدور الوظيفي العبثي تحت مسميات محاذير الأمن الإستراتيجي القومي، وكأن ليبيا المعنية بتداعيات هذا التجاذب غير المقبول لا يعنيها نتائجه الوخيمة. كما أن من شأن مشروعين نقيضين أن يحتدم الخلاف بينهما، وتستعر أوار الانتقام بتصفية ساحة الاخر.

لا شك بأن هناك عقبات ماثلة أمام إرادة التسوية الليبية العالقة في مربع من عدم الثقة، ونفس الإقصاء، وروح الأثرة التي تغذيها نزعة الاستبداد التي تشربتها النخب العربية على السواء، وتركة من المظالم والتهميش، سواء منها الجهوية أو السياسية، وبالتالي يصعب التغلب عليها بدون إرادة وطنية تتجاوز الحسابات الضيقة، ومنطق عدم الثقة، وتجاوز واقع الخوف والخطوط التي ترسمها قوى التدخل الخارجية، بل والأهم الخروج من عباء إملاءاتها تماما، وبدون ذلك لا يمكن للعملية السياسية أن تتقدم باتجاه تسوية. ويأتي الدور الإماراتي في ذات السياق، اذ تلعب الإمارات بشكل خاص دوراً فعالاً وعلنياً في محاربتها للتغير وتعطيل المسار الثوري العربي. وأوضحت أسبوعية لوبوان الفرنسية أن منظور ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد المعادي للإسلام السياسي، يحدد بشكل كامل سياسته الخارجية، التي كانت هجومية بشكل كبير منذ انطلاق الربيع العربي عام 2011، باعتبار أن هذه الثورات من شأنها زعزعة استقرار البلدان وتقود إلى الفوضى[19]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهم التحديات والكوابح التي تعترض مسار التسوية السياسية في ليبيا:

1. كثرة الفواعل الإقليمية والدولية، واللعب بصورة مقرفة، بل وهمجية في الساحة الليبية، وهو التحدي الأبرز الذي أشار إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفيد شينكير قبل أشهر، وأكده وزير الخارجية الأمريكي بومبيو، عندما قال على الأطراف الخارجية أن ترفع يدها عن التدخل المعرقل للتسوية بين الفرقاء، وبدون توقف وخروج هذه القوى من واقع التأثير في القرار الليبي، فلن تشهد الساحة السياسية أي انفراجات حقيقية، أو تقارب فعلي بين الفرقاء، والاستفادة من مكسب وقف دائم لإطلاق النار. إذ من المرجح أن يتسبب التدخل السلبي في خلق مزيد من التعقيد في مسار التسوية، فمثلما أن هناك دولا لا تريد أن تنغمس كأدوات عبث، وتحترم مبادئ علاقاتها مع جيرانها على قاعدة عدم التدخل، والوقوف على مسافة متساوية من الطرفين من منظور أن مصالح مشتركة مع واقع ليبي مستقر وأمن وديمقراطي مثل تونس والمغرب، والجزائر إلى حد ما، وقوى دولية مثل ألمانيا وسويسرا، ودول على الطرف النقيض تضارب بصورة وحشية لا تعبئ بمعاناة الشعب الليبي بقد ما تسهم في تشظية الواقع السياسي والأمني رجاء الاستحواذ بكثير من الصفقات، بل بعضها تطمع في الاحتلال المباشر، أو غير المباشر عبر الأدوات الموجهه.
2. مسلما به أن كثرة الخلافات المصطنعة، والمستحكمة، التي يصعب بناء توافق بشأنها، وأهمها الجوانب الأمنية والعسكرية ومستقبل تلك المليشيات وآليات تفكيكها وإدماجها[20]، وتحتاج لتنازل ليبي ليبي، على أثر تواقف سياسي، يقوم على دمج المكون العسكري على جانبي الصراع في إطار جيش وطني يتم التوافق على قائد عسكري لا ينتمي لطرفي الصراع، ولا يحق له السلطة المدنية ما زال قائم على هذا المنصب،

19 آدم جابر، لوبوان: بن زايد مهندس الثورات المضادة وتثبيت حكم العسكر في العالم العربي، القدس العربي، 22 سبتمبر 2019.

https://bit.ly/36xiykY

20 بلال عبدالله مرجع سابق، 14 سبتمبر 2020.

أعمال المؤتمر الدولي

كما لا يحق له الشروع بأي التفاف أو انقلاب على الحياة السياسية تحت أي ظروف، وأن تكون مهمته الدفاع عن ليبيا ومصالحها تحت حكومة وحدة، لأن عسكرة الحياة المدنية هي داء، ووبال هذا الصراع القائم.

خاتمة الدراسة

يمكن القول بأن وضعا ليبيا على مفترق طرق يغلب فيه المعطيات الأكثر أملا في الوصول إلى تسوية سياسية، وإنهاء حالة الانقسام والفرقة التي أسهمت جملة من العوامل الخارجية في صناعتها، والنفخ فيها أكثر من كونها خلافات داخلية يمكن التغلب عليها، وأن مسارا تفاوضيا ناجحا يمكن الوصول إليه مرهونا بتضافر الإرادات، ونضجا وطنيا ليبيا كافيا لأهمية الوصول إلى تسوية بعيدا عن حسابات الإقصاء والأثرة، والخلافات البينية بكل أبعادها، ومناص ذلك الأمر مرهونا برفع قوى التدخل الخارجي العبثية يدها عن التأثير وممارسة الضغوط القوية على الفرقاء الليبيين، وأن يتسلح طرفي الصراع بشجاعة وطنية يستطيعوا معها أن يوقفوا، ويكبحوا التدخلات المخلة بأمن ليبيا، وتحول دون الوصول إلى تسوية مرضية لكل أطراف العمل السياسي، ودون سقوط ليبيا من جديد في قبضة الاستبداد، فتلك معضلة تجاوزها الزمن، ومنطق الثورة، وتضحيات الشعب الليبي.

كما أن نجاح التسوية أيضا عالق في بقاء ليبيا منقسمة على بناء قوات عسكرية خارج إطار جيش وطني موحد، وهو ما يجعل أطراف العمل الليبي تعمل مع رعاة التسوية على تفكيك هذه المعضلة الأمنية والعسكرية، بعيدا عن التدخلات المؤذية والمسممة للتسوية السياسية في ليبيا.

أثبتت معطيات المفاوضات بأن انفراجات الوضع وحلحلته لا تصنها قوى منغمسة في تأجيج الوضع وتلغيمه، وتحكمها أطماع كبيرة لا يتقبلها منطق الندية والمصالح المتبادلة، وبعضها تقود بأدوار وظيفية، هذه القوى الخارجية لا يمكن أن تذهب عملية التسوية إلى الأمام وهي تمارس عبث تدخلاتها، وبالتالي ليس أمام الفرقاء السياسيين سوى الخروج من عباءة، ووصاية هذه القوى، وفتح هامش للقوى التي تبحث عن تسوية في ليبيا برعاية أممية، وتأتي في مقدمة هذه الدول الداعمة ألمانيا والمغرب وتونس والجزائر بالتعاون مع الولايات المتحدة لتحقيق تقدم حقيقي في مسار التسوية والخروج بتوافق مرضي ومستدام. وأن من شأن موقفا أمريكيا قويا لإدارة جون بايدن مع مطلع السنة القادمة يتعاون والدور الألماني يمكن أن يكبح نفوذ وتدخلات القوى الإقليمية والدولية، كروسيا وفرنسا وتركيا، بحيث يذهب الليبيين إلى تسوية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها. فبوابة برلين هي الأخرى سوف تكون خيار مقبول في تبني الدفع بالتسوية إلى الأمام بالتوازي مع موقف أمريكي داعم للتسوية، بيد أن الحل في الأخير بحاجة ماسة لإرادة سياسية ليبية وطنية تسمو على الخلافات البينية، وتنظر لليبيا المستقبل التي تسع كل أبنائها، وتثمر أمنا واستقرارا وتنمية.

كما توصل البحث إلى ان معطيات وحوافز التسوية السياسية الليبية أكثر من أن تقف أمامها كوابح الفعل الخارجي، أو مآسير شخصيات لا تهمها سوى مصالحها، فليبيا أكبر من أي قوة سياسية أو شخصية عسكرية وسياسية، لذا فإن جملة من الحوافز والمقدرات الداخلية لإبعاد شبح الانقسام والصراع تساعد في الذهاب إلى تسوية سياسية ليبية لا سيما مع معطيات خارجية وداخلية مشجعة ويجب أن ينتهزها فرقاء السياسة في ليبيا، فبدون خيار داخلي دافع وقوي لن يكون من خيار التسوية ممكنا.

توصيات البحث

ونحن نصل إلى نهاية البحث خلصنا إلى جملة من التوصيات أهمها:

أعمال المؤتمر الدولي

1. المراهنة على المعطى الداخلي للدفع بالتسوية السياسية إلى الأمام إذ لا ترجى من قوى الخارج أن تحدث اختراقات مهمة، فالحل في الأخير يجب أن يكن ليبيا، ولكن يبقى العامل الخارجي رافع، أو هادم لمسار المفاوضات، وبالتالي فإن الأخوة الفرقاء معنيين أن يضعوا في حسبان جدول عملهم السياسي، بأن مسار التسوية السليم يكمن في أولوية ليبيا على غيرها من حسابات قوى الداخل، فالخطر يتهدد ليبيا ووحدتها ومستقبل أبنائها. والحرص مرة أخرى دون الوقوع في مآسير تأثير قوى الخارج العبثية أو التساوق مع طروحاتها بصورة لا تخدم المصلحة الليبية.
2. يجب أن تتمتع القوى الليبية بحس سياسي يمكنها من الاستفادة من أطراف دولية وازنة تساعد في تخفيف أعباء الضغوطات الدولية الخارجية، وكبحها إن تطلب استحقاق التسوية، وتأتي في مقدمة تلك الدول ألمانيا، حيث أن هذه الدولة كانت لها جهود واضحة في ردم التباين بين الفرقاء، والحرص على إيجاد تسوية، وقد حققت بعض الاختراقات في التقارب الأمني، ويأتي هذا الدور الألماني من معطى أن ألمانيا لا تستهوي ممارسة سياسة الأطماع بالعبث، الذي تحترفه دولا أخرى. هذا الدور لا بد أن يتكامل مع الدور الأمريكي الحالي والمستقبلي، فهي دولة قوية ولها مصالح، وبإمكانها أن تضغط باتجاه كبح التدخلات، والاستفادة من الدور المغربي والجزائري والتونسي الحالي في إطار مظلة الأمم المتحدة.
3. قطف ثمار التوازن العسكري سريعا، والبناء عليه بصورة إيجابية تسهم في تذليل مهمة الأمم المتحدة والدول الوازنة التي تدفع نحو توافق سياسي، والعمل على إنجاح أي خطوة توافقية والمرونة العالية في استحقاقات المرحلة والخروج من ترسانة الشكوك المتبادلة.
4. انتهاز حالة الاحتقان الشعبي المتذمرة من إطالة أمد الصراع، وتداعياته على أمن واستقرار عيش الناس بالضغط على طرفي التفاوض، ناهيك عن ثمة وعي سواء على مستوى النخبة السياسية المتصارعة، والتي بدأت تخطوا خطوات مشجعة وهذا ما لمسنا متابعته من قبل رئيس المجلس فايز السراج ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، وغيرهم من الشخصيات الوطنية في طرفي الصراع، الذين يهمهم مصلحة التوافق وبناء الثقة والذهاب نحو تسوية.
5. الاقتراب من واقع الوضع الأمني والعسكري بتفكيك الخلافات المصطنعة والمستحكمة، والتي يصعب بناء توافق بشأنها بتعزيز بناء الثقة، وتبديد المخاوف وفقا لتوافق سياسي يساعد في تفكيك تلك القوى والمليشيات وإدماجها، وذلك بحاجة لتنازل ليبي ليبي، على أثر توافق سياسي، يقوم على دمج المكون العسكري على جانبي الصراع في إطار جيش وطني مهمته حماية الوطن والمواطن وليس على مقاس فرد أو فئة أو قبيلة.
6. التعامل بحذر بالغ مع القوى المنغمسة في الصراع، وتفكيك تأثيرها والضغط باتجاه خروج مرتزقتها، وفقا لتكتيكات سياسية من قبل الفرقاء الليبيين لتجنب مزيدا من تسميمها للواقع وتلغيمه. والقناعة التامة بأن حلحلة الوضع لا يرتجى من هذه القوى، وجل ما يمكن أن نتوقعه أن تكف يد تدخلها بحيث يذهب الفرقاء إلى نهاية المطاف في التوافق.
7. الوعي بمشروخة الأمن القومي الذي تردده بعض الدول للعبث بالساحة الداخلية الليبية، وأن يراهن الفرقاء على بلدهم وأخوتهم، فهم الضمانة الحقيقة لبعضهم في مستقبل سياسي ليبي آمن يسعد الجميع على تراب وحدته.

أعمال المؤتمر الدولي

8. اتخاذ مواقف واضحة وشجاعة أمام القوى العابثة، وإشهار سلاح السيادة في وجه تلك القوى، وهذا ما تأكده مختلف الجهات الخارجية، التي تريد الاستقرار والتوافق لليبيا، وخصوصا من تلك القوى المشهورة بممارسة العبث وتبديد مكاسب الشعوب لممارسة الاستثمار بالعصابات تمهيدا لاحتلال القرار السياسي إن لم تتمكن من احتلال الأرض والشواهد على ذلك كثيرة.
9. الاستفادة من وضع ومكانة ليبيا الاقتصادية، كمتغير مشجع يجعلها أكثر تحررا من أن تقع لقمة سائغة سهلة في يد القوى الخارجية العبثية، فهي ليست دولة فقيرة تبحث عن من يغذي القوى النافذة.
10. الوقوف على طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي للدول المتدخلة في البلاد وتقييم شامل لمخاطرها بصورة يمكن إعادة تدوير ما هو مقبول وغير انتهازي للاستفادة منه، وتجميد وإلغاء تلك الصفقات التي تقف أمام التسوية السياسية والتقارب بين الشعب الليبي.
11. إدراك الفرقاء الليبيين أهمية ووضعية ليبيا وحساسيتها دوليا، وإعادة صياغة القراءة الجيوبولوتيكية والسياسية بنوع من العمق لموقع ليبيا الإستراتيجي واستحقاقاته بما يخدم عملية التسوية كمتغير يخدم ولا يضر مصالح ليبيا الحيوية والمصيرية.
12. فهم وإعادة قراءة الاعتبارات الاجتماعية بعيدا عن الشطحات، وصهرها في إطار بنية وطنية مقنعة ومنصفة تعيد الاعتبار لها بدونما تجاوز أو امتيازات تخل بمبدأ المواطنة الليبية. وبناء جدار صلب من الثقة يحول دون اختراق البنية الاجتماعية الوطنية من التدخلات السلبية، وتغذيتها وأحيانا عسكرتها.
13. الأخذ بعين الاعتبار أولوية صون كرامة الإنسان الليبي، وضمان تمتعه بكامل حقوقه السياسية والاقتصادية في إطار جدول أعمال الفرقاء الليبيين في جولات التسوية، وغير مقبول بأي حال أو تحت أي ظروف سياسية وأمنية الانتقاص من تلك الحقوق الأساسية، والتعامل معها كمقدسات وطنية وهبها له الخالق الكريم قبل أن تمن عليه بها الدساتير المنبثقة من الشريعة الإسلامية. ولا معنى لأي توافق لا يأخذ بعين الاعتبار تلك الحقوق.

مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي

The status of Libya's vital strategic location in the game of regional and international conflict

أ.م.د.حازم حمد موسى

فرع العلاقات الدولية /كلية العلوم السياسية

جامعة الموصل/العراق

ملخص:

إن البحث في الموقع الاستراتيجي الليبي وتأثيره في لعبة الصراع الإقليمي والدولي، وتأثيره في الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، وما شهدت ساحتها من موجات عنف موظف بفعل التحول الديمقراطي (الربيع العربي)، ووضع تحليل استراتيجي له، من الأمور المهمة في ظل توالد وتجدد المعضلات الاستراتيجية، لتكيفها والبيئة السياسية، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل الواقع السياسي الليبي في ظل ما تلعبه القوى الاستراتيجية الفاعلة دولياً وإقليمياً من دور سلبي تجاه ليبيا ما هو إلا ادراك استراتيجي لما تتمتع به ليبيا من موقع استراتيجي وحيوي وإقليمياً دولياً.

ويجيب البحث عن التساؤل الآتي: لماذا لا يمكن وضع رؤية استراتيجية لأبعاد الصراع الإقليمي والدولي وما لها من تداعيات مستقبلية على امن واستقرار ليبيا ؟ فسلطنا الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بالمفارقة الادائية في السجالات والجدليات الإقليمية- الدولية مع المحلية، فالقوى السياسية ترهن وجودها بوجود القوى الإقليمية والدولية والقوى الدولية والإقليمية تعد القوى السياسية لوبي لها لتمكنها من الهيمنة على الموقع الاستراتيجي الليبي، وتلك هي مفارقة حقيقية، والتي أفصحت عن طبيعة التفاعلات السياسية الليبية –الإقليمية -الدولية السلبية التي تشير إلى تفكك النسق الاجتماعي الليبي وشيوع الفوضى الهدامة، وحلاً لتلك الإشكالية استندنا على فرضية مفادها:" كلما ازداد الموقع الاستراتيجي الليبي تأثيراً على لعبة الصراع الإقليمية -الدولية؛ ازدادت الآثار السلبية ظهوراً وتأثيراً على مستقبل ليبيا "، وحلاً للإشكالية وإثباتاً للفرضية استخدمنا المنهج التحليلي، لتحليل تأثير الموقع الاستراتيجي الليبي في لعبة الصراع الإقليمية-الدولية وانعكاساته على مكانة ودور ليبيا المستقبلي.

ودرست العملية البحثية الموقع الاستراتيجي الليبي فوجدته يتأثر كثيراً بلعبة الصراع الإقليمي-الدولي، فالعلاقة بينهما طردية ضمن أحد الخيارين: الأول: الهيمنة الإقليمية على الموقع الاستراتيجي، والثاني: الهيمنة الدولية على الموقع الاستراتيجي؛ وهذا ناتج عن إشكالية رسم استراتيجية ليبية موحدة لتعاطي مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية الطامحة الطامعة.

الكلمات المفتاحية :(الموقع الاستراتيجي، الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، لعبة الصراع، ليبيا، المستقبل).

Abstract:

Researching the Libyan strategic location and its impact on the regional and international conflict game, and its impact on international and regional strategies, and the waves of violence in its arena due to the democratic transition (the Arab Spring), and developing a strategic analysis of it, are important matters in light of the proliferation and renewal of strategic dilemmas, to adapt them. And the political environment, and this leads to a description of the course of the phenomenon of shaping the Libyan political reality in light of the negative role played by the strategic forces, internationally and regionally, towards Libya, which is nothing but a strategic realization of the strategic, vital and regional position of Libya.

The research answers the following question: Why is it not possible to develop a strategic vision for the dimensions of the regional and international conflict and its future implications for the security and stability of Libya? The spotlight is on the ongoing problem of the performance paradox in the regional-international debates and controversies with the local. The political forces depend on their existence on the existence of regional and international powers and international and regional powers. The negative nature of Libyan-regional-international political interactions indicating the disintegration of the Libyan social order and the prevalence of destructive chaos, and a solution to this problem. We based on the premise: "And as a solution to the problem and to prove the hypothesis, we used the analytical method, to analyze the impact of the Libyan strategic position on the regional-international conflict game and its implications for the future position and role of Libya."

The research process studied the Libyan strategic location and found that it is greatly influenced by the game of the regional-international conflict. The relationship between them is positive within one of the two options: the first: regional hegemony over the strategic site, and the second: international domination of the strategic site. This results from the problematic of developing a unified Libyan strategy to deal with aspiring regional and international strategies.

Key words: (strategic location, regional and international strategies, conflict game, Libya, the future).

مقدمة:

إن البحث في الموقع الاستراتيجي الليبي وتأثيره في لعبة الصراع الإقليمي والدولي، وتأثيره في الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، وما شهدت ساحتها من موجات عنف موظف بفعل التحول الديمقراطي (الربيع العربي)، ووضع تحليل استراتيجي له، من الأمور المهمة في ظل توالد وتجدد المعضلات الاستراتيجية، لتكيفها والبيئة السياسية، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل الواقع السياسي الليبي في ظل ما تلعبه القوى الاستراتيجية الفاعلة دولياً وإقليمياً من دور سلبي تجاه ليبيا ما هو إلا ادراك استراتيجي لما تتمتع به ليبيا من موقع استراتيجي وحيوي إقليمياً

أعمال المؤتمر الدولي

دولياً، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل المشهد السياسي وما تلعبه المعضلات من تأثير لتحقيق ذلك، لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات:

- **الأهمية:** تكمن في المكانة الاستراتيجية التي تحتلها ليبيا في المدركات الاستراتيجية الدولية والإقليمية .
- **الإشكالية:** فسلطنا الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بالمفارقة الادائية في السجالات والجدليات الإقليمية- الدولية مع المحلية، فالقوى السياسية ترهن وجودها بوجود القوى الإقليمية والدولية والقوى الدولية والإقليمية تعد القوى السياسية لوبي لها لتمكنها من الهيمنة على الموقع الاستراتيجي الليبي، وتلك هي مفارقة حقيقية، والتي أفصحت عن طبيعة التفاعلات السياسية الليبية –الإقليمية -الدولية السلبية التي تشير إلى تفكك النسق الاجتماعي الليبي وشيوع الفوضى الهدامة.
- **التساؤلات:** نطرح التساؤل الرئيس الاتي: لماذا لا يمكن وضع رؤية استراتيجية لأبعاد الصراع الإقليمي والدولي وما لها من تداعيات مستقبلية على امن واستقرار ليبيا ؟ ليتفرع منه عدة أسئلة منها: ماهي القوى الدولية التي تتدخل في ليبيا؟ ماهي القوى الإقليمية التي تتدخل في ليبيا؟ ماهية الأطراف المتصارعة في ليبيا؟ ما هو مستقبل ليبيا في ظل لعبة الصراع الدولية-الإقليمية؟
- **الفرضية:** استندنا على الفرضية التي مفادها:" كلما ازداد الموقع الاستراتيجي الليبي تأثيراً على لعبة الصراع الإقليمية -الدولية؛ ازدادت الآثار السلبية ظهوراً وتأثيراً على مستقبل ليبيا ". وسنحاول أثباتها وتفنيدها في نتائج البحث.
- **الهدف** :ينشد البحث التعريف بأهمية ليبيا الاستراتيجية والحيوية وبيان مكانتها في لعبة الصراع الدولية – الإقليمية.
- **النطاق :** تحدد النطاق : موضوعياً بالموقع الاستراتيجي لليبيا، وشكلياً بمكانة ليبيا في اللعبة الدولية والإقليمية، وزمانياً: تحدد في مرحلة ما بعد التغيير الليبي 2011،مكانياً: اتسع نطاق الصراع ليكون ذا أبعاد إقليمية-دولية.
- **المنهجية:** استخدمنا المنهجان الوصفي الاستشرافي، الأول لوصف الصراع في ليبيا، ولثاني لاستشراف مستقبل ليبيا في ظل لعبة الصراع الدولية -الإقليمية.
- **الهيكلية :**اعتمدنا في خطة البحث (مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات)، وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول: حمل عنوان: ليبيا في المدرك الاستراتيجي الدولي والإقليمي ، وبدوره انقسم إلى مطلبين: الأول: اختص بـ" : ليبيا في المدرك الاستراتيجي الدولي "، أما الثاني: : ليبيا في المدرك الاستراتيجي الإقليمي ، وتناغماً مع ما مضى، جاء المبحث الثاني فعنون: الرؤى الاستراتيجية لمستقبل ليبيا في لعبة الصراع، لينشطر إلى ثلاث مطالب: الأول: جاء تحت عنوان: سورنّة ليبيا، والثاني: عرقنّة ليبيا، والثالث: مصرنّة ليبيا، لنختم البحث بجملة من الاستنتاجات.

توطئة :

بدأ الصراع الدولي والإقليمي على ليبيا منذ عام 2011 بعد تغيير نظام لقذافي بموجة من موجات "الربيع العربي"، وبدعم التحالف الدولي بقيادة ثلاثية (أمريكية -فرنسية –بريطانية) بعد شرعنّة التدخل من الأمم المتحدة، كما دعمت التغيير كل دول عربية في محاولة لإيجاد نظام سياسي متقارب معها، فلليبيا مكانة استراتيجية مميزة تجعلها محط اهتمام الكثير من القوى الدولية الإقليمية .

وهذا الاهتمام المتعدد يفسر لنا تعدد الكتل المتصارعة على السلطة، فتدخل القوى الخارجية لداعم مصالحها في ليبيا؛ افضى إلى ليبيا الديمقراطية فوضوية ذاهبة بتجاه التجزئة المناطقية لنفوذ القوى الخارجية ويوضح، فالتنافس الدولي الإقليمي على ليبيا أدى إلى ظهور توترات بين مغيري النظام، فتعددت القيادات في ليبيا بتعدد الدول المتدخلة فيها، لتتبلور على شكل محاور متصارعة على الهيمنة على القرار السياسي في ليبيا، وهذه المحاور ولد إشكالية تتعلق بالمفارقة الادائية في السجالات والجدليات الإقليمية- الدولية مع المحلية، فالقوى السياسية ترهن وجودها بوجود القوى الإقليمية والدولية والقوى الدولية والإقليمية تعد القوى السياسية لوبي لها لتمكنها من الهيمنة على الموقع الاستراتيجي الليبي، وتلك هي مفارقة حقيقية، والتي أفصحت عن طبيعة التفاعلات السياسية الليبية –الإقليمية -الدولية السلبية التي تشير إلى تفكك النسق الاجتماعي الليبي وشيوع الفوضى الهدامة ، لتوضيح تلك الانقسامات –التصارعية الليبية –الليبية ذات الأثار السلبية على مستقبل ليبيا، ولحل تلك الإشكالية قسمنا البحث على النحو الاتي:

المبحث الأول

ليبيا في المدرك الاستر اتيجي الدولي والإقليمي

يرى الباحث إن هذه المحاور المتصارعة داخلياً المدعومة خارجياً تُهدد الجهود والمساعي للتوفيق بين الأطراف المتصارعة وحل النزاع في ليبيا، ولشدة التدخلات المباشرة التي تقوم بها القوى الدولية والإقليمية تضاربت وتقاطعت وتناقضت مشاريعها مما يفضي إلى احتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الدولية والإقليمية بدلاً من المواجهات بين الفصائل التي تدعمها، بعد التصعيد الأخير بين تركيا ومصر وإجازة برلمانيهما إرسال قوات عسكرية، مشيراً إلى أن روسيا وتركيا تسعيان لعقد صفقة بينهما لتقاسم النفوذ في ليبيا بينما ترفض مصر والإمارات وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ذلك، وهذا امر خطير يهدد وجود ليبيا سياسياً ويهدر ثرواتها اقتصادياً ويمزق نسقها الاجتماعي، فتهديد المصالح هو المحرك الأساس للعبة الصراع الدولية –الإقليمية في ليبيا، ولتفصيل مجريات الأحداث ومستقبل ليبيا في ظل لعبة الصراع قسمنا المبحث على النحو الاتي:

المطلب الأول

ليبيا في المدرك الاستر اتيجي الدولي

حظيت ليبيا باهتمام دولي كبير منذ حقبة توازن القوى، وكانت من المناطق التي دخلت ضمن نظريات القلب العالم الأرضي، ودخلت بنظريات الجيوبولتك والجيوايكونوميك، فهي من المناطق الاستراتيجية في الجزء الثاني من الشرق الأوسط الكبير، فهي من اهم الدول العربية في

أعمال المؤتمر الدولي

شمال أفريقيا نظراً لموقعها الاستراتيجي وقدرتها الجيوايكونوميكية، وهذا ما يفسر الحراكات الديناميكية الدولية تجاهها، فالرهانات الدولية تشير إلى دورها الفاعل في اللعبة الصراعية الدولية-الإقليمية في الشرق الأوسط؛ كونها تتمتع بمكانة في المدرك الاستراتيجي الدولي وعالنحو الاتي:

الفرع الأول: ليبيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: حظيت ليبيا باهتمام خاص في المدرك الاستراتيجي الأمريكي فمنذ انحسار الدور الأوروبي وهي تتطلع للهيمنة عليها وهذا واضح قبل التغيير في سياستها مع القذافي، وما إن غيرت ليبيا بتحالفها الثلاثي، واطلقت عليها " ليبيا الديمقراطية" حتى فتحت الساحتين الدولية والإقليمية عليها سلباً، وكانت المسؤول الأول عن ما حصل لليبيا من فوضى، فهي لا تكترث لما يحصل لليبيا كدولة وشعب بقدر اهتمامها بمقدرات ليبيا الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي [21].

وتأكيداً على ما ورد أعلاه أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لواء للمساعدة الأمنية إلى تونس بغرض الأشراف على خارطة الصراع الليبية وضمان الحد من النفوذ الروسي في ليبيا، وذكرت قيادة الجيش الأمريكي بأفريقيا في بيان "مع استمرار روسيا في تأجيج لهيب الصراع الليبي فإن القلق يزداد بشأن الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا"، وأضافت "نحن ندرس مع تونس طرقاً جديدة لمواجهة القلق الأمني المشترك ويشمل ذلك استخدام لوائنا للمساعدة الأمنية"[22].

وفي بيان لاحق قالت قيادة الجيش الأمريكي بأفريقيا "إن لواء مساعدة قوات الأمن مهمته تحقيق التوازن مع النفوذ الروسي في ليبيا، فالتواجد الأمريكي لضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية "[23]، فلا بد من منع روسيا من الهيمنة على ليبيا "إذا ضمنت موسكو موقعاً دائماً في ليبيا، والأسوأ، إذا نشرت أنظمة صواريخ طويلة المدى، فسيغير هذا قواعد اللعبة بالنسبة لأوروبا وحلف شمال الأطلسي وكثير من الدول الغربية"[24]، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أقل في الحرب الليبية منها في مرحلة سابقة عندما ساعد حلف شمال الأطلسي ثورة الربيع في ليبيا، بمعمر القذافي، لكن لا تسمح لروسيا بالهيمنة على ليبيا لأنها مهمة استراتيجياً، فلابد من أن تبقى ليبيا تحت الهيمنة الأمريكية لأهميتها الاستراتيجية الأمريكية[25] .

---

[21] سامح راشد، "مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة"، *مجلة شؤون عربية*، عدد 187،(صيف 2019)، ص ص 94 – 95.

[22] Arezki Benali, “Révision de la constitution: Vers la constitutionnalisation des interventions militaires à l’etranger,” *Algérie Eco*, 9/5/2020, accessed at 14/ 6/2020 ,on the link: https://bit.ly/30VYBlm

[23]“Libya Situation Report,” *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*,29 April 2020, p.5.

[24] “ United Nations Support Mission in Libya: Report of the Secretary-General“, *United Nations Security Council*, S/2020/41,15 January 2020,p.2.

[25]BBC 26 الولايات المتحدة تتهم روسيا بإرسال طائرات مقاتلة إلى "مرتزقة" روس، " قناة " ، وصل لها في مايو 2020، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic

أعمال المؤتمر الدولي

الفرع الثاني : ليبيا في المدرك الاستراتيجي الروسي: تحظى ليبيا باهتمام بالغ في مدركات صناع الاستراتيجية الروسية، وهذا ما يفسر تواجد مجموعة" فاغنر "في ليبيا" منذ أكتوبر / تشرين الأول 2018، وهذا أثار القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لا بل يعد تهديد لمصالحها الحيوية في ليبيا، وهذا ينطبق وقول الجنرال" برادفور غيرينغ"، مدير العمليات في القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا في بيان ((إنّ نوع وحجم المعدات يظهران نية لبناء قدرات لعمل عسكري هجومي طويل الأمد وليس مساعدات إنسانية، ويشيران إلى أنّ وزارة الدفاع الروسية تدعم هذه العمليات))، وسبق أن نفت روسيا اكثر من مرة مثل هذه الاتهامات الأمريكية عن إرسالها طائرات مقاتلة لدعم قوات مجموعة "فاغنر" الخاصة في ليبيا، ويبدو أن سعي موسكو لتأسيس قاعدة لنفوذها في ليبيا هو ما يشغل واشنطن التي ظلت ترسل إشارات متناقضة بشأن أطراف الصراع في ليبيا، متمثلين بحكومة الوفاق وقوات شرق ليبيا، وما زاد القلق الأمريكي قلقاً التقارب الروسي –التركي، فروسيا تعد ليبيا مهمة جداً لاستراتيجيتها ومنفذ جديد لها في أفريقيا[26].

الفرع الثالث : ليبيا في المدرك الاستراتيجي الفرنسي : تعدّ فرنسا ليبيا من الدول التي حظيت بموقع خاص في استراتيجيتها في حقبة توازن القوى، وأما الآن تدعم الشرعية في الصراع الليبي؛ فحاولت أن ترعى مفاوضات بين أطراف الصراع وجمعهم تحت قيادة واحدة، لكنها اطراف اخرى بتعطيل جهود المصالحة التي رعتها، وعطلت مع روسيا إصدار بيان إدانة شديد اللهجة من مجلس الأمن، كما في الاتحاد الأوروبي، للطرف الذي تدعمه، وهنا نجد تقارب امريكي –روسي –فرنسي لبناء دولة ليبية على النمط المصري[27].

الفرع الرابع : ليبيا في المدرك الاستراتيجي الإيطالي: إن إيطاليا البلد المستعمر السابق لليبيا والذي يرى فيها منطقة نفوذ تاريخي ومجالاً حيوياً له، فحرصت على عدم تهميش دورها في الصراع على النفوذ الدائر هناك وعلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والنفطية، فضلاً عن التركيز على عملية مكافحة الهجرة وتهريب اللاجئين من الشواطئ الليبية إليها، وعلى الرغم من محاولة روما تحسين علاقاتها مع الفرقاء السياسيين الليبيين، إلا أنها ظلت مركزة على غرب ليبيا، وركز مسؤولون إيطاليون على مد علاقات مباشرة مع ميليشيات فاعلة على الأرض ودعمها ضمن برنامجها لمنع الهجرة وتهريب اللاجئين عبر المتوسط[28].

---

[26] BBC 7 تقرير أممي مسرب: مئات المرتزقة من "فاغنر" الروسية يقاتلون في ليبيا، " قناة وصل لها في https://www.bbc.com/arabic يونيو 2020، على الرابط:

[27] وزير الخارجية الفرنسي، "مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية"، *صحيفة المصري اليوم*، القاهرة، 3 يونيو 2020.

[28] Frederic Wehrey & Jalel Harchaoui," How to Stop Libya's Collapse", *Foreign Affairs*, (January 2020) ,p7. on the link: https://www.foreignaffairs.com.

أعمال المؤتمر الدولي

المطلب الثاني

ليبيا في المدرك الاستراتيجي الإقليمي

اشتدت الأزمة الليبية وتعقدت وتفرعت حسب أطرافها ومنها الأطراف الإقليمية الأكثر تأثيراً بفعل القرب الجغرافي أو القدرة الاقتصادية والتقارب الأيديولوجي والنوايا، وعلى النحو الاتي[29]:

الفرع الأول: ليبيا في المدرك الاستراتيجي القطري: تملك ليبيا مكانة خاصة في المدرك الاستراتيجي القطري جعلها تدخل لعبة الصراع ،إذ يرى، "جيريمي بوين"،[30] "كان من المؤكد أن القوى الأجنبية ستتورط في الحرب الأهلية، فليبيا غنيمة مرغوبة، إذ لديها أكبر احتياطيات من النفط والغاز في أفريقيا، بينما لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة"، ويشير إلى أن عبد "الفتاح يونس"، طلب الدعم من دولة قطر فاستجابت ولعبت دوراً في بناء ليبيا الديمقراطية ، وترى قطر بليبيا دولة مهمة لابد من أن يكون فيها نظام سياسي يتقارب معها[31].

الفرع الثاني: ليبيا في المدرك الاستراتيجي الإماراتي: اهتمت الأمارات العربية المتحدة بالقضية الليبية اهتمام خاص بعد أن طلبت اطراف قبائلية التدخل لدعمها مادياً لتمكينها في ظل الفوضى التي تعيشها ليبيا، فقدمت الدعم القيادات القبائلية في الزنتان، كما حصلت على دعم من السودان إلى قبائل مصراتة وبنغازي، فالإمارات ترغب بحكم عشائري، كما تتقارب مع القوى الدولية في بناء نظام تشاركي في ليبيا، فالإمارات العربية ترغب بإقامة نظام سياسي تلعب القبائل الليبية دوراً فاعلاً فيه[32].

الفرع الثالث: ليبيا في المدرك الاستراتيجي المصري: ودخلت مصر تلك اللعبة الصراعية ، إذ أقر مجلس الشعب المصري "إرسال قوات من الجيش المصري للقيام بمهام قتالية خارج حدود البلاد غرباً"، ولوحت مصر بورقة التدخل العسكري في ليبيا، بعد أن وافق مجلس الشعب المصري في جلسة سرية "على إرسال قوات من الجيش المصري للقيام بمهام قتالية خارج حدود البلاد غربا"، وقال الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، عند لقائه بمشايخ وأعيانٍ من قبائل ليبية في مؤتمر بالقاهرة : ((إن جيش بلده قادر على تغيير المشهد العسكري في ليبيا بشكل سريع وحاسم، لكنه لن يتدخل إلا بطلب من القبائل الليبية))[33]، وهنا تقارب مصري-إماراتي نحو

---

[29] Wolfram Lacher, "Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement", SWP Comment 2015/C, *German Institute for International and Security Affairs*, No. 36, (July 2015),p.6. Available at the link: https://www.swp-berlin.org

[30] BBC(محرر شؤون الشرق الأوسط في)

[31] ويوضح لاخه في كتابه "*تجزئة ليبيا: بنية النزاع المسلح وصيرورته*" الصادر في لندن عام 2020، أن التنافس على شحنات الأسلحة والدعم الخارجي أدى منذ البداية إلى ظهور توترات بين الجماعات التي انتفضت على نظام القذافي.

[32] إيمانويلي روسي، "لماذا تموّل الإمارات الحرب في ليبيا؟" تقرير نشرته *مجلة "فورميكي" الإيطالية*، 2020، على الرابط: https://www.aljazeera.net

[33] الرئيس السيسي، "تجاوز سرت والجفرة "خط أحمر" لمصر.. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية"، *CNN*عربية، 20 يونيو 2020، على الرابط:https://arabic.cnn.com

أعمال المؤتمر الدولي

القبائل ولاقى هذا الإقرار ترحيباً ليبياً، فتدخّل مصر عسكرياً من أجل ما وصفه رئيسها بـ"حماية الأمن القومي" للبلدين، وتتحكم في الموقف المصري نحو ليبيا جملة عوامل تمتد على طيف واسع من الاهتمامات الأمنية والاقتصادية وحتى الأيديولوجية.

وتشير دراسة نشرها موقع "العلاقات الدولية" البريطاني إلى إن مصر تستشعر التهديد الليبي بفعل الفوضى، وتعد الذي يحدث في ليبيا من صراعات تهديد حقيقي لأمنها، وهذا ما يفسر نشرها العديد من قواتها المسلحة والاستحكامات الأمنية التي تضعها على الخط الحدودي والتقارب مع القبائل بشرقي ليبيا ، فتشكل المصالح الاقتصادية العامل الثاني الرئيسي الذي يتحكم في الموقف المصري، إذ كانت ليبيا شريكاً تجارياً مهما لمصر قبيل الإطاحة بنظام العقيد القذافي، وتشير دراسة نشرها مركز الدراسات الدولية في إيطاليا (ISPI) إلى أن نسبة الصادرات المصرية إلى السوق الليبية انخفضت بنسبة(75%) في عام 2015 ، الانخفاض الكبير في نسبة العمالة المصرية في ليبيا التي كانت قبل التغيير تصل إلى مليون ونصف عامل، ويصل مجموع تحويلاتهم المالية إلى مصر إلى نحو 33 مليون دولار أمريكي سنوياً، فضلاً عن طموحها بالحصول على النفط والغاز الليبي بأسعار مخفضة بما يساعدها في حل مشكلة الطاقة المتفاقمة لديها كما تطمح مصر إلى أن تلعب شركاتها دوراً كبيراً في إعادة إعمار ليبيا بعد استقرارها وان تحصل على حصة جيدة من عقود الإعمار تلك، فضلاً عن انضمامها إلى المحور الأمريكي المعارض للمحور الروسي[34].

الفرع الرابع: ليبيا في المدرك الاستراتيجي الجزائري:[35] استند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها الجزائر، منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي[36]، وتقوم هذه العقيدة على مجموعة من "اللاءات"، أبرزها لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري لتسويتها، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، فالأمر لم يكن متعلقًا بعائق دستوري موضوعي، لكنه لطالما تعلّق بتقليد ممارساتي، يتعاضد فيه التاريخ بالهوية بمدركات التهديدات الأمنية الخارجية لدى صانع القرار الجزائري، فمن منظورٍ تقليدي للأمن الحدودي، يقتضي تأمين الحدود وجود دولتين قائمتين قادرتين على جعل تلك الحدود آمنة ومستقرة على طرفيها،

---

[34] زياد عقل، "مصر والأزمة الليبية... نحو بناء محور إقليمي بديل"، *اندبندنت* عربية، وصل له في 18 يناير 2020 على الرابط، https://www.independentarabia.com

[35] "ليبيا.. الجزائر تستقبل عقيلة صالح وحكومة الوفاق ترحب بحل سياسي 'مشروط "، *الجزيرة نت*، في 2020/6/14https://bit.ly/3d3qwCh، وصل له في 2020/6/16، على الرابط:

[36] للاطلاع على تفصيلات أوسع بشأن العقيدة الأمنية/ العسكرية للجزائر، ينظر: عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، *مركز الجزيرة للدراسات*، تقارير، 2018/05/02https://bit.ly/2N0ZuRj، شوهد في 2020/6/15، على الرابط: ؛ وكذلك : صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، *مجلة المفكّر*، عدد 5 (2010)، ص 286-298

أعمال المؤتمر الدولي

غير أنّ انهيار إحدى الدولتين يحوّل التخوم المشتركة بينهما إلى منطقة عدم استقرار[37]، من الواضح أنّ هذا ما ينطبق تماماً على حالة الجزائر؛ إذ أدى انهيار الدولة في ليبيا عام 2011 إلى انكشاف الحدود الجزائرية الممتدة[38]، أمام تهديدات أمنية غير دولية المصدر، تزيد من تكلفة تأمين الحدود[39]؛ ما يجعل التخوم الجزائرية الشرقية والجنوبية الشرقية، خاصةً ذات الطبيعة الصحراوية جغرافياً والقبَلية ديمغرافياً، فضاءً خصباً لنشاطات لشبكات الجريمة المنظمة بأشكالها كافة، يعني هذا أنّ المسألة، موضوع النقاش، لا تتعلق بالأزمة الليبية في حد ذاتها، بوصفها أزمة أمنية في الجوار الجزائري، بل تتعلق بعواقب انهيار الدولة في ليبيا على الأمن القومي للجزائر، وتحديداً على استقرار تخومها وحدودها[40]،الشرقية والجنوبية الشرقية، لذلك، يمكن المحاجّة بأنه إذا كان للجيش الجزائري أن يتدخل في ليبيا ، فمن غير المرجّح أن يتعدى التدخل حدود التخوم المشتركة على طرفي الحدود، مما يعني أنّ عملياته ستكون سريعة ومحدودة زمنيّاً وجغرافيّاً، وستقتصر على مواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة لا المساهمة في أي مجهود عسكري أجنبي يستهدف حل الأزمة في حد ذاتها؛ طبعاً إلا إذا تم ذلك "في إطار الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية" عبر المشاركة "في عمليات حفظ واستعادة السلام"، كما ينص عليه التعديل الدستوري، وحتى في هذه الحالة، من المرجّح أنّ صانع القرار الجزائري سيظل مثقلًا بإرث اللاءات المحدِّدة للسلوك الخارجي للجزائر، بما في ذلك حساب التكاليف الأمنية للمشاركة في عمليات عسكرية خارج الحدود[41].

من المهم أن تُؤخذ توازنات القوى الخارجية المتورطة في الصـراع الليبي في الحسـبان، وهو عامل مؤثر على نحوٍ كبير في تقييد خيار تدخل الجزائر عسكريًّا في ليبيا، لذلك، يبدو خيار الجزائر بشـأن التدخل عسـكريًا محدود، فضلاً عن أن تدخلها من شأنه أن ينقض دعوتها لاعتبار الحسم العسكري خياراً غير فاعل في حل الأزمة الليبية، من جهة ثانية، لا تسـتطيع الجزائر الوقوف ضـد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًّا؛ لأن في ذلك نقضاً لتمسكها بالشرعية الدولية، كما أنّ هذا سيؤدي بها إلى الاصطدام بتركيا والتضحية بالتطورات التي عرفتها العلاقات الجزائرية - التركية خلال السـنوات الأخيرة، إضافة إلى الاصطدام بإيطاليا التي تُعدّ شـريكاً أساسـياً لها في سـوق الغاز الطبيعي، وفي الوقت نفسـه، لا تسـتطيع الجزائر التدخل عسـكرياً إلى جانب حكومة الوفاق

---

[37] John Robert Victor Prescott, *The Geography of Frontiers and Boundaries*, (London & New York: Routledge, 1967),p22.

[38] عبد النور بن عنتر، "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، *العربي الجديد*، نشر في 2014/8/16، وصل له في 2020/6/14https://bit.ly/2AGxEHn، على الرابط:

[39] Omar Shabbi, "Jihadists Coordinate on Tunisian-Algerian Border," Al-Monitor, 13/8/2014, accessed on 15/6/2020, on the link: https://bit.ly/37xkvMQ;& Imen Zine, "L'Armée algérienne traque les djihadistes en Tunisie," *L'Économiste Maghrébin*, 5 /8/2014, accessed on 15/6/2020, in the link: https://bit.ly/30LCYnM.

[40] John Robert Victor Prescott, *The Geography of Frontiers and Boundaries*,Op.Cit,p.23.

[41] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، *مجلة المفكّر*، عدد 5، (2010)، ص 286-298.

أعمال المؤتمر الدولي
الوطني؛ لأنها ستجد نفسها في مواجهة مع روسيا التي تعدّ شريكًا استراتيجيًّا لها، خاصة على صعيد التسليح، ومع فرنسا التي يُخشى أن يهدّد ذلك بانهيار التنسيق الأمني المشترك بينهما في مالي[42].

في سياق تقدير الجزائر لتوازنات القوى في الصراع الليبي، لا يمكن تجاهل الدافع الاقتصادي في مدركات صانع القرار الجزائري إلى جانب الدوافع الأمنية والجيوساسية، يبدو أنّ خيار دسترة إرسال قوات عسكرية خارج الحدود يدخل الصراع لضمن مساعي اكتساب القدرة على التحكم في إدارة نتائج الصراع المحتملة مستقبلًا على الجزائر، من ذلك على سبيل المثال أنّ الجزائر تحظى بعلاقات اقتصادية جيدة مع الإمارات العربية المتحدة، لا تقل أهميتها عن علاقاتها بتركيا؛ ما يعني أنّ اتخاذ موقف حدّي على صعيد أطراف المحلية هو بمنزلة اتخاذ موقف على صعيد القوى الدولية المتدخلة، وهذا يعني أنّ خيار الدسترة في هذا الوقت جاء مدفوعاً بهذه التوازنات في علاقات الجزائر الخارجية على صعيد التعاون الاقتصادي مستقبلًا، ولا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إثر انهيار أسعار النفط، ويبدو أنّ هذا الخيار من شأنه أن يسمح بتوجيه رسالة إلى هذه القوى تؤكد الآن، وبصورة ملموسة، أنه لا يمكن استثناء الجزائر من أي ترتيبات مستقبلية[43].

الفرع الخامس: ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي: يعد التدخل التركي في لعبة الصراع الليبي عاملاً حاسماً في إعادة توازن القوة بين القوى الليبية-الليبية، ولعبت تركيا دوراً في رسم خارطة التوازنات الاستراتيجية الليبية-الليبية تحت باب تقديم "المشورة والتدريب" فالتدخل التركي مشرعنْ باتفاقية شراكة أمنية-استراتيجية، فتعد ليبيا، البعيدة عنها جغرافياً، موقعاً أساسياً في استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلاً لمد نفوذها في شمال وشرق أفريقيا[44].

وتقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء هذا الموقف التركي، إذ تسعى تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة للحصول على حصة من نفط ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية، ووقعت أنقرة مع طرابلس أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة فضلاً عن مذكرتي تفاهم وقعتا في إسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية.

وقال "جوناثان ماركوس"[45]: ((أن اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع ليبيا "تجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة المزعومة في شرق البحر المتوسط من الأراضي التركية إلى حافة المنطقة التي تطالب بها ليبيا، وترسل إشارة إلى اللاعبين الآخرين في مجال الطاقة في المنطقة، إنه ما لم يتم ضمّ أنقرة إلى المعادلة، سيكون وصول خطوط

---

[42] "الجزائر تقبل تدخلًا عسكريًا بمالي"، *الجزيرة نت*، نشر في 2012/10/25، وصل له 2020/6/15، على الرابط: https://bit.ly/2Ya94HO

[43] Algérie Press Service, “Président Tebboune: l'Algérie peut jouer le rôle d'un arbitre ‘impartial’ dans la crise libyenne,” *Algérie Press Service*, 20/2/2020, accessed on 15/6/2020, on the link: https://bit.ly/2UTJJzN

[44] أشرف عبد الحميد، "الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو"، *قناة العربية*، وصل له في 20 يناير 2020 على الرابط: https://bit.ly/30KLuTL

[45] *BBC*. جوناثان ماركوس" مراسل الشؤون الدبلوماسية والدفاع في

أعمال المؤتمر الدولي

أنابيب الغاز إلى أوروبا معقداً))، فتركيا تسعى عبر هذا الاتفاق إلى كسب طرف مؤيد لها في الصراع الإقليمي على غاز المتوسط وفي التفاوض على ملف الطاقة في هذه المنطقة.

ونطرح هنا سؤالان رئيسان هما: فهل ليبيا ستصبح سوريا جديدة؟ ولماذا تخاطر تركيا بتورط أعمق في الصراع في ليبيا؟

برر محللون استراتيجيون الخطوة التركية بمثابة جهد مباشر لمواجهة مصر واليونان وقبرص الذين أنشأوا منتدى غاز للشرق المتوسط، إذ تمتلك تركيا علاقات اقتصادية واسعة مع ليبيا منذ نظام العقيد القذافي، وتشير تقارير إلى أن ليبيا تأتي في المرتبة الثالثة في تسلسل الدول التي تتولى فيها الشركات التركية تنفيذ مشاريع مختلفة، ويلعب العامل الأيديولوجي دوراً رئيسياً في الاندفاع التركي للعب دور أساسي في ليبيا [46].

وباتت ليبيا موضع المواجهة الرئيس في هذا الصراع، إذ ألقت تركيا بكل ثقلها لدعم حلفائها في المعركة الدائرة بالضد من المحور الثلاثي (المصري- الإماراتي–السعودي)، مكونة محور الثلاثي (تركيا-روسيا- قطر)، وهنا تكرار السيناريو السوري في ليبيا، بعد تشابه اللاعبين الأساسيين والتكتيكات القتالية والسياسية المستخدمة هناك، وامتداد التنافس الروسي التركي على النفوذ إليها، واستخدام الطرفين للمقاتلين الذين تدربوا وخاضوا الحرب في سوريا للقتال في ليبيا، فأصبحت الحروب بالوكالة في ليبيا، من نواح عديدة، استمراراً للحروب بالوكالة في سوريا، جلب الجانبان كلاهما ميليشيات سورية، لتطبيق المهارات التي اكتسبوها خلال ما يقرب من عقد من الحرب في وطنهم، ومن المحتمل أن يطبق الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، والروسي فلاديمير بوتين في ليبيا نسخة من الصفقات، التي أبرموها في سوريا [47].

ويرى محللون استراتيجيون إن المناورة التركية على ليبيا تهدّد بإحداث أزمة أوسع في منطقة شرق المتوسط والتي بدورها يمكن أن تعقّد علاقات تركيا مع كل من موسكو وواشنطن وحلفاء الناتو الرئيسيين من ناحية أخرى، وستفاقم التوترات الإقليمية الحالية، بهذا صدد قال : أردوغان إن "الجهات التي لم تستطع استنزاف تركيا في سوريا وليبيا مثلما تشاء لجأت إلى استخدام سلاح الاقتصاد بشكل متزايد"، مؤكداً أن بلاده ستواصل الدفاع "بكل حزم عن حقوقها ومصالحها في شرق المتوسط وقبرص وبحر إيجة". [48]"

ويتقصى الباحث كيف تعزز موقع ليبيا الاستراتيجي في لعبة الصراعات الدولية والإقليمية، وما الدعم الخارجي إلا نموذج أو صورة لتلك اللعبة، وهذا الكم من الاهتمام الدولي والإقليمي يشر إلى مكانة ليبيا في المدركات الاستراتيجية، ويمكن توضيح تلك التدخلات بالشكل الاتي:

---

[46] *DW* عربية، 2020/07/06 "دور تركيا الاستراتيجي في ليبيا يمهد لجني مكاسب اقتصادية كبيرة"، *قناة* على الرابط: https://www.dw.com

[47] حسن مدن، "السيناريو السوري في ليبيا" مقال منشور في2019/12/23، متاح على الرابط: http://www.alkhaleej.ae

[48] بهاء الدين عياد، "سيناريو سوتشي ليبيا يثير قلق الأوروبيين بعد جولات الوفاق بين موسكو وأنقرة، *الاندبندت العربية*"، وصل له في 4 يونيو 2020، متاح على الرابط: https://www.independentarabia.com

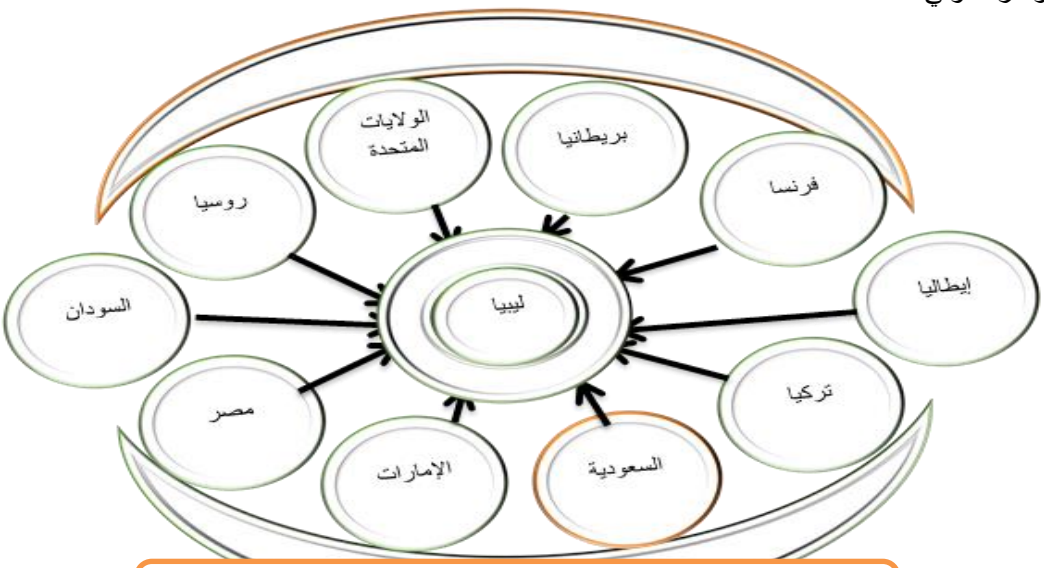

مخطط افتراضي من تصميم الباحث يوضح ليبيا في لعبة الصراع

وهذا المخطط يجيبنا على سؤالنا الرئيس: لماذا لا يمكن وضع رؤية استراتيجية لأبعاد الصراع الإقليمي والدولي وما لها من تداعيات مستقبلية على امن واستقرار ليبيا، فكثرة التدخلات تدل عن تعدد الرؤى الاستراتيجية، وهذا يفضي إلى عدم القدرة على صناعة رؤية استراتيجية موحدة لمستقبل ليبيا.

المبحث الثاني

الرؤى الاستراتيجية لمستقبل ليبيا في لعبة الصراع

لاشك أن الحديث عن مستقبل ليبيا في ظل هذه التشابكات والصراعات وتباين المصالح لدولية والإقليمية يصبح أمراً في غاية الصعوبة، فالحديث عن سيناريوهات معقدة بتعقيد القضية الليبية، بالنظر إلى تداخل المسارين السياسي والعسكري في الأزمة الليبية، وهذا ما أثبتته تطورات العامين الأخيرين، وخصوصاً مستجدات الأشهر القليلة الماضية، فالعلاقة بين المسارين أقرب إلى علاقة الفعل ورد الفعل، ولذا تأتي النتائج على أحد المسارين "متوالية" زمنياً على مسبباتها في المسار الآخر.

ومن اللافت أنه كلما طال الوقت الفاصل بين التطورات التي يعرفها المسارين، كان التأثر أعمق وأشد وضوحاً، ولعل الأطراف المنخرطة في الملف الليبي بدأت تدرك هذه الآلية أو المنهج المميز للعلاقة بين الميداني والسياسي، وهو ما يفسر تصاعد النشاط الدبلوماسي والمساعي الحثيثة التي بدأت تجري مؤخراً لاحتواء تداعيات التحول الميداني الجذري الذي نجم عن التدخل العسكري التركي بطلب ليبي.

وما يزيد من تعقيد المشهد الليبي هو تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة في الأزمة وتعارض مصالحها بشكل كبير للغاية بشكل يجعل أي حديث عن تسوية محتملة أمراً في غاية الصعوبة، وكذلك الحال بالنسبة للحسم العسكري، إضافة إلى تبدُلات مواقف هذه الأطراف بين مدة وأخرى، فمن ناحية، لاشك أن كلاً من روسيا وتركيا قد أصبحا فاعلين رئيسيين وشريكين أساسيين في مجريات الأزمة وإدارتها، سواء على المستوى الميداني أو السياسي، ولكن الصراع بينهما محتدم على الأرض، كما أن أي توافق بينهما لن يحظى بقبول الأطراف

أعمال المؤتمر الدولي

الأخرى العربية والأوروبية التي لا تريد "مسار سوتشي" أخر في ليبيا يخضع لهيمنة تركيا وروسيا فقط، إن كل هذه العوامل تجعل الأزمة الليبية مفتوحة على كل الاحتمالات الأتية:

المطلب الأول
سورنّة ليبيا

إن من بين اهم السيناريوهات المطروحة للمشهد المستقبلي الليبي هو المشهد السوري، إذ الفاعلين في سوريا هم انفسهم موجودين في ليبيا مع إضافة بعض الأطراف الأفريقية [49]، فالموقع الاستراتيجي والثروة هما المحركان الرئيسان للقوى الدولية والإقليمية وهذا يدفعهما الى "سورنَة ليبيا"، وهذا ما يتفق عليه الشركاء-الفرقاء الدوليين –الإقليميين في لعبة الصراع [50].

في الحقيقة، إن التقارب بين الوضع في سوريا والوضع في ليبيا يرجح مشهد الصراع الحقيقي في ليبيا بين أميركا وروسيا المطابق لحالة سوريا، أميركا تريد قاعدة للدخول لأفريقيا، وروسيا تعزز نفوذها في البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، بأن تستهدف السوق الأفريقية، وتريد أيضاً أخذ ورقة مهمة بيدها ضد أوروبا وابتزازها[51].

لا يتسع المجال هنا بطبيعة الحال لأي مناقشة مستفيضة لهذه لمقاربة، وإنما يهمنا في سياق هذه التشابه في الأحداث والفاعلين والداعمين والمدعومين [52]، فحالة التنازع والتصارع التي تهيمن على ليبيا هي تلك الحالة من التصارع والتنازع في سوريا[53]، يبدو إن هذا المشهد هو الأكثر واقعية [54].

نظراً لما يشهده من تحالفات وتآلفات بين الكتل المتصارعة مع الفاعلين الدوليين والإقليمين من جهة ، وتوالد وتكاثر الفصائل المصلحة المتناقضة المتصارعة من جهة ثانية، فالمستقبل يشر إلى انقسام ليبيا إلى مناطق

---

[49] Tarek Megerisi, *Libya's Global Civil War*, Policy Brief ,(London: European Council of Foreign Relations, 2019),p.39.

[50] Tarek Megerisi, "Why the Ignored War in Libya Will Come to Haunt a Blinkered West," *Guardian*,(March 2020),p.2.

[51] Anouar Boukhars, *The Maghreb's Fragile Edges*, Africa Security Brief , (Washington: Africa Center for Strategic Studies, 2018),p.33.

[52] Michael Tanchum, "A Dangerous Policy of Turkish Containment in the Eastern Mediterranean," *Jerusalem Post*,(10 July 2019),p.4.

[53] Karim Mezran and Arturo Varvelli, eds., *Foreign Actors in Libya's Crisis*, Atlantic Council and ISPI Report (Milan: Italian Institute for International Political Studies, 2017),p.12.

[54] Mirco Keilberth & Fritz Schaap, "A Warlord Rebuilds Benghazi in His Own Image," *Spiegel International*,(13 September, 2019),p.6.

أعمال المؤتمر الدولي

متناحرة تعزز الوجود الأجنبي فيها وتستباح ثرواتها ، وتذعن سياستها، وتمزق انساقها الاجتماعية[55]، فالعبة الصراع الدولية الإقليمية فيها فاعليين رئيسيين وثانويين وهذا انعكس كذلك على إيجاد فاعليين رئيسيين في ليبيا وفاعلين ثانويين[56]، فتكاثرت مخاطر الأمن الوطني الليبي وتعددت معضلاته، بتعدد الرؤى الاستراتيجية الدولية والإقليمية [57] . ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الاتي:

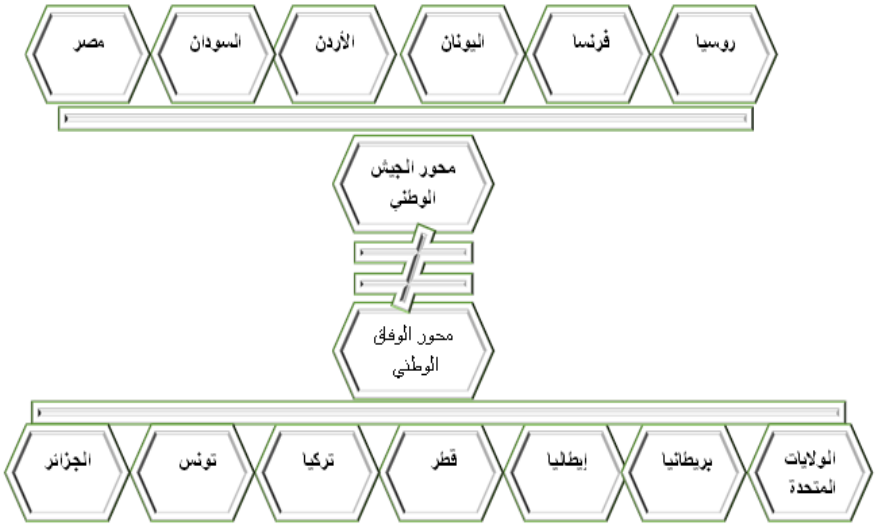

مخطط من تصميم الباحث يوضح فيه المحاور المتصارعة الرئيسة في ليبيا

إن الخريطة الصراعية تظهر واقع السيطرة الجغرافية لأطراف الصراع في ليبيا، والمتمثلة بـ "حكومة الوفاق" الشرعية في ليبيا و "قوات الجنرال خليفة حفتر"، فخريطة النفوذ الليبية لم تشهد منذ 7 حزيران / يونيو 2020 وحتى يومنا الحالي تبدلات تذكر في واقع السيطرة لصالح أي من طرفي الصراع، في حين تستمر التحشيدات العسكرية من طرف "حكومة الوفاق" على محاور شمال غرب مدينة "سرت" الاستراتيجية التي تشكل بوابة العبور إلى منطقة الهلال النفطي والموانئ التي بداخلها، والمسؤولة عن تصدير قرابة 60% من إنتاج البلاد من النفط، وهذا المشهد من المشاهد المطبقة حالياً.[58] وهذا ما توضحه اكثر خارطة الصراع الأتية:

---

[55]Frederic Wehrey, "With the Help of Russian Fighters, Libya's Haftar Could Take Tripoli," Foreign Policy, accessed at 5 December, 2019, on the link https://foreignpolicy.com.

[56]Joseph Siegle, *Recommended US Response to Russian Activities in Africa*, in "Russian Strategic Intentions," Nicole Peterson, ed., Strategic Multilayer Assessment (SMA) White Paper (Boston: NSI, 2019),p.37.

[57]David D. Kirkpatrick, "A Police State with an Islamist Twist: Inside Hifter's Libya," *New York Times*, 14 April 2020,p.2.

[58] "مستقبل ليبيا"، مركز جسور *للدراسات* في 23 تموز / يوليو 2020.

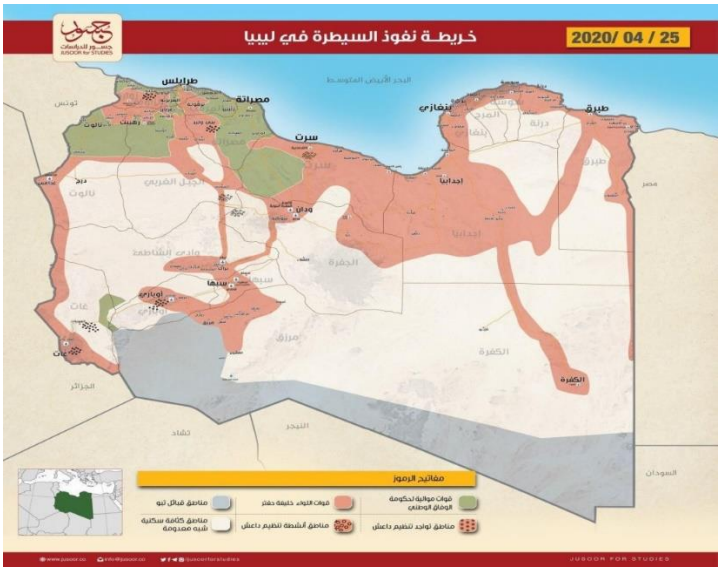

المطلب الثاني
عرقنّة ليبيا

ويرى بعض الباحثين الاستراتيجيين إن هذه المحاور تهدد أي جهود أممية للتوفيق بين الأطراف المتصارعة وحل النزاع في ليبيا، ويقاربون بين ليبيا والعراق ما بعد التغيير الديمقراطي، فليبيا الديمقراطية دولة ضعيفة منقسمة- متصارعة تعاني من صراع سياسي رغم دمقرطتها ، وتعاني أزمات اقتصادية-مالية رغم ثروتها بسبب سحب سيولته المالية إقليميا ودولياً والهيمنة على مقدراتها الاقتصادية ،وتعاني من تمزق اللحمة المجتمعية ، وهذا ينطبق وحالة " العراق الديمقراطي" ويحذر الباحث الألماني المختص بالشأن الليبي، "ولفرام لاخه " ((من احتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الإقليمية بدلاً من المواجهات بين الفصائل التي تدعمها، بعد التصعيد الأخير بين تركيا ومصر وإجازة برلمانيهما إرسال قوات عسكرية، مشيراً إلى أن روسيا وتركيا تسعيان لعقد صفقة بينهما لتقاسم النفوذ في ليبيا بينما ترفض مصر والإمارات وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية [59].

ويرى "جيريمي بوين" ، "كان من المؤكد أن القوى الأجنبية ستتورط في الحرب الأهلية، على غرار الحرب التي حدثت في العراق 2005-2006، فليبيا غنيمة مرغوبة، إذ لديها أكبر احتياطيات من النفط والغاز في أفريقيا، بينما لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، ويضيف "ومن الناحية الاستراتيجية تقع في الجهة المقابلة لأوروبا، ويمكن تصدير نفطها مباشرة إلى الأسواق في الغرب عبر البحر"، وبالنسبة للدول الأوروبية، تعد ليبيا ممراً رئيسياً للمهاجرين القادمين من أفريقيا للوصول إلى أوروبا عبر شواطئها الواسعة التي تمتد لنحو 2000 كيلومتر على

[59]Wolfram Lacher, *Who Is Fighting Whom in Tripoli? How the 2019 Civil War Is Transforming Libya's Military Landscape*, Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, 2019),p.54.

أعمال المؤتمر الدولي
البحر الأبيض المتوسط، كم إن هناك تقارب في صناعة التنظيمات المسلحة بين العراق وليبيا(عراق 2014-2016) ، وبعدها تعززت الشراكة بين الفرقاء السياسيين العراقيين ،وهذا ما يطرح في الساحة الليبية كذلك فبعد إن سلكت المبادرات الهادفة إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية مسارات متعددة، وذلك من أجل إرساء أسس عملية سياسية تنهي الصراع الدائر هناك منذ 2014، وقد انطلقت أولى جولات المبادرات السياسية من مفاوضات الصخيرات ، واجتماعات باريس في يوليو 2017 ، والاجتماع الدولي في مايو 2018، ومؤتمر باليرمو، إيطاليا / صقلية في نوفمبر 2018، و لقاء موسكو في 13 من يناير 2020 ، تظهر بوادر الاتفاق تشاركي ووقف جميع الأعمال العسكرية وضمان وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين مع تفعيل مسار الحوار عبر تشكيل لجنة من أجل وضع تصور حول شكل التسوية السياسية والحلول الممكنة للمشاكل الإنسانية، واستراتيجية إعادة الانتعاش للاقتصاد الليبي، وصولاً إلى مؤتمر برلين، الذي عُقد في 19 من يناير 2020 مؤتمر دولي حول الأزمة الليبية والتي استضافته العاصمة الألمانية برلين، وعرف المؤتمر مشاركة 12 دولة هي دول (5+1) (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، بالإضافة إلى (تركيا، إيطاليا، الجزائر، الكونغو، الإمارات، مصر)، إلى جانب مشاركة منظمات دولية وإقليمية وهي الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، في غياب لأطراف النزاع الليبي.

تلك المؤتمرات والاجتماعات قاربت وجهات النظر واسفر عنها تقارب في الكثير من الأمور، لكن أثرت عليها الكثير من التحديات، ويمكن إجمال أهم هذه التحديات في التالي: تعقيدات الوضع الميداني، والتدخلات الخارجية وحرب المصالح الاستراتيجية، فالتدخل الأجنبي وتقاطع المصالح الدولية والإقليمية من أبرز التحديات التي تواجه الأزمة الليبية، فهناك من له مصالح اقتصادية وهناك من له مصالح استراتيجية وجودية في الأرض الليبية غياب دور التكتلات الإقليمية: يعتبر غياب جهود فعالة لبعض التكتلات الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية[60]، يبقى العامل الخارجي هو الحاسم للتصور النهائي للمعركة وفق معادلة التنافس الاقتصادي النفطية سواء بين فرنسا وإيطاليا أو بين روسيا وأمريكا، وفي حراك لهم بدأ الجميع يتقارب لإنهاء اللعبة الصراعية بمردود منفعي للجميع[61].

المطلب الثالث

مصرنّة ليبيا

ننطلق من هذا المشهد من تأكيد رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية "فايز السراج" إن هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا لن تتحقق إلا بوجود قيادة عسكرية موحدة تضم كل القوى المسلحة الناشطة في البلاد،

---

[60] صلاح الدين الجورشي، "مستقبل ليبيا في ضوء النظام الدولي المتآمر"، وصل له في 06 يوليو 2020، على الرابط: https://arabi21.com

[61] "الأزمة الليبية وموازين الصراع الدولي في معركة طرابلس"، دراسات استراتيجية ، مركز البرق للسياسات والاستشارات، وصل له في 22مايو 2019، على الرابط: https://barq-rs.com

أعمال المؤتمر الدولي

وقال السراج "إننا نؤمن بان لا حل لمحاربة هذا التنظيم إلا من خلال قيادة عسكرية موحدة، تجمع تحت لوائها الليبيين من كافة أنحاء البلاد"[62]، ومن إشارات التوحيد انعقاد اجتماع بين الفرقاء الليبيين في مدينة الغردقة المصرية وخرج بالاتفاق على التعاون الأمني والتقارب السياسي وتكامل الاقتصادي.[63] وهذا يمكن اختصاره بالمخطط الاتي:

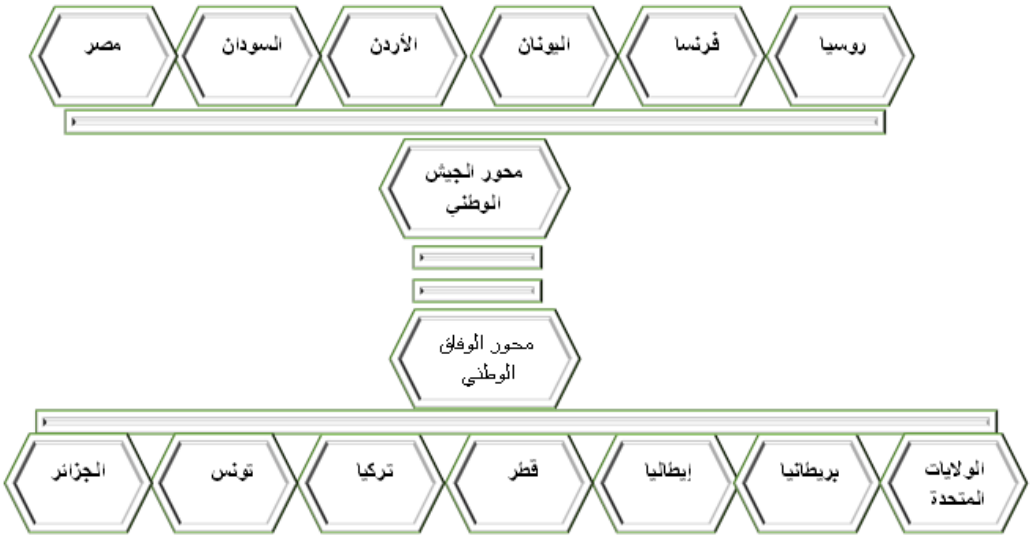

مخطط من تصميم الباحث يوضح فيه المحاور المتصارعة الرئيسة في ليبيا

إذن، شهدت ليبيا محاولات لجمع الفرقاء السياسيين لكن بتعلية كفة "الجيش" وهذا يؤكد أن المشهد المصري هو المشهد الأكثر إطباقاً، فمع التجاذبات والتنافرات الأيديولوجية التي ولدتها الديمقراطية فالرجوع إلى نظام سياسي ديمقراطي ذا صبغة عسكرية هو الحل الأكثر ملائمة للوضع الليبي[64]، واهتم ترامب اكثر إذ في هذا الخيار وعلى الشركاء الليبيين بذل جهود اكثر في مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا"، وفي نفس الاتجاه قدم أربعة أعضاء من مجلس النواب مشروع قرار رقم 4644 ويسمى "قانون استقرار ليبيا" قبل نهاية شهر

[62] السراج، "يجب توحيد القوى العسكرية الليبية للقضاء على داعش"، خطاب نشر الأحد 26/ 06/ 2016 على الرابط : https://alarab.co.uk

[63] "الأزمة الليبية، تقرير عرض على "*قناة العربية الحدث* ، في 27 سبتمبر 2020.

[64]Claudia Gazzini, “Making the Best of France’s Libya Summit,” Briefing No. 58, *International Crisis*,(May 2018),p.7.

أعمال المؤتمر الدولي

أكتوبر 2020، ويهدف القرار إلى التأكيد على أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا تدعم التوصل لحل دبلوماسي للصراع في ليبيا، وان واشنطن تدعم الشعب الليبي"[65].

خاتمة:

إن ليبيا تحظى باهتمام دولي وإقليمي كبير وهذا واضح من عدد الدول التي تتدخل في الصراع الدائر فيها الذي وصل إلى مستويات خطيرة من التعقيد وأصبحت تنذر بصراع إقليمي ودولي جديد ومفتوح على الأراضي العربية، وما لم يتم تدخل الأطراف الدولية الفاعلة ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة لوضع حد لهذا الصراع، فإن عواقبه ستكون خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

وتعد مكانة ليبيا في اللعبة الصراعية مهمة استراتيجياً وحيوياً، من أكثر الصراعات تعقيداً نظراً للمراحل التي مرت بها منذ سقوط نظام معمر القذافي، والذي فتح المجال أمام تأزم الشارع الليبي على وقع انتشار فوضى المليشيات والسلاح، والتدخل الخارجي الذي رأى في البيئة الليبية فرصة لعودة الهيمنة الغربية بهدف الاستحواذ على ثروات البلاد النفطية، ولعل السبب في فشل جميع المبادرات السياسية المطروحة من قبل الحكومات الفرنسية والبريطانية والإيطالية والروسية، وغيرها، يعود إلى مساهمة تلك الدول في إثارة النزاع عبر دعمهم لطرفي الصراع على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية، فدخلت ليبيا في متاهة الحل السياسي، ولهذا يكون مستقبلها أمام ثلاثة مشاهد وهي: السورنّة او العرقنّة او المصرنّة .

وبعد التحليل لمجريات الأحداث التي تمر بها ليبيا ومكانتها الاستراتيجية في اللعبة الدولية والإقليمية خرجنا بجملة من النتائج وعلى النحو الاتي:

1. ليبيا تحتل مكانة استراتيجية وحيوية في مدركات صناع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.
2. ليبيا دولة غنية بالبترول والغاز فهي مهمة وتحتل مراتب متقدمة في أجندة الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.
3. ليبيا لها نماذج مستقبلية تتقارب مع مستقبلها وهي النموذج السوري والنموذج العراقي والنموذج المصري.
4. القوى الدولية تتقارب اتفاقاً على إضعاف ليبيا والهيمنة عليها تقاسماً.
5. ازداد الموقع الاستراتيجي الليبي تأثيراً على لعبة الصراع الإقليمية –الدولية.
6. ازدادت الآثار السلبية ظهوراً وتأثيراً على مستقبل ليبيا

وامن النتائج صحت الفرضية التي مفادها:" كلما ازداد الموقع الاستراتيجي الليبي تأثيراً على لعبة الصراع الإقليمية -الدولية؛ ازدادت الآثار السلبية ظهوراً وتأثيراً على مستقبل ليبيا "

واستناداً على النتائج التي توصلنا لها نوصي بالاتي :

1. بناء مراكز دراسات استراتيجية مختصة ببناء رؤية عربية موحدة لبناء المستقبل.
2. إقامة الندوات والمؤتمرات التي تقارب وجهات نظر الفرقاء الليبيين.
3. نشر الدراسات والنشرات التي تعرف بالأهمية الاستراتيجية لليبيا والدول العربية المنتجة للنفط والغاز.
4. إقامة المؤتمرات العلمية واللقاءات المجتمعية لبناء النسق الليبي لمواجهة التحديات المستقبلية.
5. بناء مراكز للدراسات المستقبلية تهتم بدراسة مستقبل العالم العربي.

---

[65] محمد المنشاوي، "ترامب والأزمة الليبية"، *صحيفة الشروق*، مقال نشر في 16 يناير 2020، على الرابط: https://www.shorouknews.com

التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية

The Turkish–Egyptian rivalry in Libya and its implications for political settlement opportunities.

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ

عميد كلية القانون، جامعة الجفرة. ليبيا

ملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً للتنافس والصراع المصري التركي الدائر حول ليبيا وأبعاده الاستراتيجية، وامتداده الإقليمي والدولي. استناداً إلى موقع ليبيا الحيوي، وبما تمتلكه من المورد النفطي والغازي، ناهيك عن حسابات أطماع اللاعبين الإقليميين والدوليين في بلد يسيل لعاب الجميع طمعاً في استثمار عائدات تلك الموارد.

من الواضح أن تنافس هذين اللاعبين الإقليميين قد أدخلت ليبيا في متاهة تجاذب إقليمي ودولي، وغدت تدخلاتهما تصلّب مواقف الأطراف المحلية الفاعلة في المشهد الليبي، مما أدى إلى عرقلة الحّل السياسي السلمي وشّله. والنتيجة لهذا التجاذب والصراع المحموم مزيداً من تعقيد المشهد الأمني والسياسي الليبي، مما أدى إلى اشتعال أوار المواجهات بين الفرقاء الليبيين وانزلاق البلاد إلى مستنقع الفوضى، والدخول في أتون حرب أهلية ضروس، استنزفت طاقات البلاد البشرية ومواردها المالية، وقذفت بليبيا صوب درك الدول الفاشلة.

الكلمات المفتاحية: التنافس التركي المصري، الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية، اللاعبين الإقليميين والدوليين، ليبيا

أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

Abstract:

This study provides an analysis of the Egyptian-Turkish competition and the conflict revolving around Libya and its regional and international extension. Based on Libya's vital location, in addition to its oil and gas suppliers, not to mention the ambitions of regional and international players in a country where everyone is drooling for the investment of the proceeds for such tremendous resources.

It leaves no doubts that the interventions of these two regional players have entered Libya into a labyrinth of regional and international tension, and have developed and escalated the positions of local actors on the Libyan scene .

This has obstructed and paralyzed the peaceful political solution, The result of this frenzy and conflict is more information related to the Libyan political restrictions, which led to the flare-up of confrontations between chaos and entering the country into a quagmire of chaos and entering into a civil war that drained the country's energies and financial resources.

Key words: Turkish-Egyptian rivalry, economic and strategic dimensions, regional and international players, Libya.

مقدمة:

مع اشتعال الساحة الداخلية الليبية في شباط/فبراير 2011، التي انتهت بسقوط جدار القذافي الأمني، انبرت قوى دولية فاعلة وإقليمية صاعدة وطامحة لإعادة التموضع وتوسيع دائرة نفوذها في ليبيا، مستفيدة من حالة الفراغ السياسي والأمني الذي حل بها بعد الثورة. دائرة التنافس في البداية أخذت طابعاً دولياً تستشف مسيرة عنفوانها قوى كبرى في المسرح الدولي على رأسها فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول، سوى أن دائرة التدخل توسعت وبشكل أكثر سلبية على المستوى الإقليمي، حتى باتت ليبيا ساحة مفتوحة يشتد فيها التنافس والصراع المحموم على النفوذ الإقليمي، وُظفت فيها كل الوسائل المتاحة والمُمكنة من أدوات ناعمة وأخرى صلبة. إذ بدا هذا المحيط الإقليمي يتدخل في المشهد الليبي، ليس وفقاً لما تمليه المصالح الليبية الحقيقية، بل من واقع تأمين مصالحه وبيئة نفوذه وسيطرته.

ومن خلال تتبع المواقف والاتجاهات التي تبنتها الأطراف الخارجية تجاه تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً، يمكن الإشارة إلى عدد من الدول الفاعلة والمؤثرة في مسار الصراع، وبيان الأهداف التي تدفعها لتبني هذا النمط من السياسات لرسم خريطة لتلك التفاعلات وما نتج عنها من تشابكات وصدامات، وصولاً لوضع إطار يتيح التنبؤ بمستقبل الصراع ومآلاته، وتقدم هذه الورقة قراءة تحليلية لتحركات كلا من تركيا ومصر كنماذج إقليمية انخرطت في الصراع الليبي، وتهتم بمجريات الملف الليبي وتتفاعل معه.

يبدو واضحاً أن تدخلات كلا البلدين تأتي في إطار تصورات هذين اللاعبين الإقليميين عن أدوارهما في قلب المعادلات الإقليمية. فأداء تركيا لأدوارها في ليبيا باعتبارها الخيار الأنسب وفق التصور التركي من أجل استعادة الريادة وامتلاك زمام المبادرة بحسبانها فاعلاً إقليمياً مؤثراً ويضطلع بمسؤوليات حضارية. وقد تعزز نفوذ تركيا وباتت تفرض حضوراً في الساحة الدولية ما عاد مُمكناً تجاهله. بالمقابل، أنعش تسارع التطورات والمستجدات في

أعمال المؤتمر الدولي

الساحة الداخلية الليبية تطلعات مصر للتأثير في مجريات الأمور لمواجهة ما تعتبره خطراً تركياً ينبعث من ليبيا. فمصر أيضاً تنهض على تصورها بحسبانها لاعباً إقليمياً موازناً لنزعات الأطماع والهيمنة التوسعية التركية من جهة، وحفاظاً على أمنها القومي ومصالحها الحيوية، من جهة أخرى.

سعي هو أن أوضح طبيعة التنافس المصري التركي في ليبيا وأبعاده الاستراتيجية، وامتداده الإقليمي والدولي. لاسيما وأن تدخلات كل من الطرفين قد غدت تصلّب مواقف الأطراف المحلية الفاعلة في المشهد الليبي، مما أدى إلى اشتعال أوار المواجهات بين الفرقاء الليبيين وانزلاق البلاد إلى مستنقع الفوضى، والدخول في أتون حرب أهلية ضروس، استنزفت طاقات البلاد البشرية ومواردها المالية، وقذفت بليبيا صوب درك الدول الفاشلة.

نتيجة لما سبق طرحه، سوف تجيب الدراسة عن التساؤل الرئيس التالي: ما أبعاد التنافس المصري التركي وتداعياته على مسار التسوية السياسية الليبية، وعلى واقع ومستقبل العلاقات المصرية التركية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مُفادها أن التنافس المصري التركي على تعزيز النفوذ والسيطرة في ليبيا أسهم في تعقيد المشهد الأمني والسياسي الليبي مما أثّر سلبياً في مسارات التسوية السياسية، وهو ما قد يدفع باتجاه نمط جديد من العلاقات بين مصر وتركيا. تدفع كل هذه الأحداث والمعطيات إلى توقع مزيد من التصعيد والصراع الإقليمي والدولي داخل الساحة الليبية وفي حوض المتوسط. وبما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي من خلال رصد خطط واستراتيجيات كل من مصر وتركيا في التأثير على فرص التسوية السياسية الليبية. وتحاول معرفة المسارات التي سعى كلا الطرفين لفرضها في ليبيا، أو دفع الفرقاء المحليين إلى إتباعها، وكذا معرفة الفرص التي تقاعسوا عن استثمارها. كما تقدم نظريات الصراع، مداخل مساعدة لتحليل أداء الفاعلين لفهم استراتيجية الصراع بينهما، ومدى إسهامهم في تغذية الفرقة وإذكاء الصراعات بين الأطراف الليبية المتناحرة، مما أسهم في تعثر مسار التسوية السياسية. لا يمكن أن نستغني أيضاً عن نظرية الدور، ذلك أن سياسات كل من الفاعلين التركي والمصري في المشهد الليبي تنضبط لتصوراتهما عن أدوارهما في قلب المعادلات الإقليمية. فأداء الدور يبقى مرتهناً بدرجة كبيرة بتصور الفاعل لدوره بحسبانه متغيراً وسيطاً على قدر كبير من الأهمية. إن أدوار مصر وتركيا تتحدد تبعاً لذلك، انطلاقاً من تصورهما لما يجب أن تضطلعا به إقليمياً، مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتهما وأدواتهما في التأثير.

أولاً: أهمية ليبيا الاستراتيجية في الحسابات التركية والمصرية

لم تكن ليبيا منذ وجودها على الضفة الجنوبية للمتوسط كياناً هامشياً لا أهمية استراتيجية له، فقد استأثرت باهتمام دولي وإقليمي واسع، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط، فهي نقطة التقاء ورابط بين أوروبا وجنوب المتوسط والوطن العربي وأفريقيا بشكل لا يمكن إهماله. فضلاً عن ما تمتلكه من مخزون احتياطي مهم من المورد النفطي والغازي، فضلاً عن إنتاجهما منها، وبامتيازات مغرية يسيل لُعاب كثير من الفواعل الدولية والإقليمية. إذ تقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام فيها بنحو 46،4 مليار برميل، إضافة إلى الاحتياطي من الغاز يقدر بـ 55 تريليون قدم مكعب. وبسبب هذه الأهمية، أمسّت ليبيا محط اهتمام القوى

أعمال المؤتمر الدولي
الفاعلة والإقليمية ومطامعها التي هي في تنافس دائم، وذلك من أجل الحصول على المزيد من مناطق النفوذ أو تعزيز التواجد في أماكن سابقة[66].

بناءً عليه، كانت ليبيا حاضرة في الحسابات الاستراتيجية لكل من مصر وتركيا. فليبيا تحتل أهمية كبيرة لمصر كونها تشكّل فناءً خلفياً لها وعمقاً استراتيجياً ومصدراً من مصادر الأمن القومي المصري، بالنظر إلى حقائق الجغرافية والتاريخ المصالح المشتركة بين البلدين والشعبين المصري والليبي. كل ذلك دفع مصر إلى القيام بدور فاعل ومؤثر في الساحة الداخلية الليبية، من خلال المقاربة التي اعتمدتها القيادة المصرية وتعاطيها مع الملف الليبي الشائك بكل تعقيداته السياسية وما حمله من مخاطر أمنية بالنظر إلى ليبيا كونها جغرافية مترامية الأطراف تتقاسم مع مصر حدود مشتركة، فأصبحت ليبيا بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً للجماعات المسلحة لممارسة أنشطتها المتطرفة والإرهابية، وتحولت على إثرها إلى ممر لعبور تلك الجماعات، فضلاً عن تهريب كميات كبيرة من السلاح إلى داخل الأراضي المصرية، وهو ما يشكّل خطراً أمنياً متزايداً على الأمن القومي المصري.

تحظى ليبيا أيضاً بأهمية كبيرة بكل المُعطيات في الإدراك الاستراتيجي التركي الذي يبحث عن موطئ قدم له في جنوب المتوسط، يمنح تركيا عمقاً استراتيجياً كبيراً ويثبت أقدامها على المستوى الجيوبوليتيكي، ومن ثم المساهمة في رسم معالم المشهد الليبي بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، على اعتبار أن المصلحة الوطنية تعتبر المحرك الرئيس لأي دولة في سياستها الخارجية.

من الواضح أن هناك رغبة تركية في الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تحظى به ليبيا الذي يعد بمثابة بوابة مهمة لتركيا صوب القارة السمراء، لتحقيق غاياتها الرامية إلى توسيع مساحة نفوذها في القارة الأفريقية والتي أصبحت محط اهتمام قوى إقليمية ودولية عديدة.

يبدو أن هذين اللاعبين الإقليميين (التركي والمصري) في تنافس مستمر وتحرك دؤوب يندرج في إطار سياسات التنافس الدولي والإقليمي المتجدد على المنطقة، لفرض هيمنتها وتوسيع دائرة نفوذها من أجل تحقيق مصالحها. وعليه، فإن احتدام شدة التنافس المصري التركي، إنما يعبر عن تزايد أهمية المكانة الجيوبوليتيكة التي تحظى بها ليبيا وما تتوفر عليه من عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمعاً للآخرين، بوصفها منطقة حيوية وواعدة اقتصادياً، وهو ما مهد الطريق لتدخل عسكري فعلي في ليبيا وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة حتى الآن. وما فاقم من الأزمة الليبية وتدويلها هو استدامة الصراع وأدواته وخائضيه، بعدما انفرط الأمر من يد الشعب الليبي وقياداته بالكامل ولم تعد الأراضي الليبية وأجوائها ومياهها الإقليمية، إلا ساحة صراع صفري مُميت ليس لليبيين لهم فيها إلا نصيب القتل والفناء[67].

---

[66] يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 37، (العدد 431)، (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص9.

[67] محمد عبدالحفيظ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد 181، ربيع 2020. https://bit.ly/36xSYfl

أعمال المؤتمر الدولي

ثانياً: دوافع مصر وراء التدخل في ليبيا

لا يمكن تجاهل البعد التاريخي والحضاري الذي فرضته عوامل الجغرافيا والجوار والمصالح المشتركة على شعوب منطقة شمال أفريقيا، وجعلتها قادرة على خلق علاقة تعايش خلال تاريخها الطويل. ويسري ذلك بشكل أخص على العلاقات الليبية المصرية[68].

تحظى ليبيا بأولوية قصوى لدى صانع القرار المصري، كونها دولة ذات حدود مشتركة (1200كم) وما يمثله ذلك من تحديات للسيادة المصرية من إعادة تموضع الجماعات المتطرفة والإرهابية الذين انتقلوا من ساحات القتال الخارجية كالعراق وسوريا، وما يمثله ذلك على أمن الإقليم وأمن مصر القومي. بالإضافة إلى ما أنتجه الصراع في ليبيا من حالات نزوح للمواطنين وأوضاع إنسانية أضرّت كثيراً بالنسيج الاجتماعي الليبي، واضطر عدد كبير من العاملين المصريين في ليبيا إلى العودة إلى بلادهم بعد اندلاع النزاعات المسلحة في المدن الليبية.

فهناك عدد من المحددات التي تحكم سياسة مصر تجاه ليبيا، منها محددات كانت متواجدة منذ بداية دعم نظام السيسي للمشير خليفة حفتر في عام 2014، ومنها محددات تتعلق بالمستجدات التي طرأت على الساحة الليبية، ومن ضمنها التدخل التركي المباشر في المشهد الليبي، ومنها محددات تتعلق بطبيعة العلاقة الاستراتيجية بين مصر وليبيا[69].

1. مواجهة تيار الإسلام السياسي

لا شك أن هناك مخاوف تعكس مصالح النظام المصري تجاه الملف الليبي، فسياسة مصر تجاه ليبيا تأتي في سياق تعزيز أركان النظام الحالي مع ضمان عدم وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم أو مشاركتهم فيه في ليبيا، إذ يبدي نظام السيسي مخاوفه من تيار الإخوان المسلمين كونه يمثل التهديد الحقيقي لنظامه. وفي هذا السياق، تتفق مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى، على ضرورة محاصرة وتقليص دور الإسلام السياسي، وبصفة خاصة حركة الإخوان المسلمين والتنظيمات الأخرى الموالية لها[70].

وفي ذات المنحى، قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إن جماعة الإخوان المسلمين لن يكون لها دور في المشهد المصري خلال فترة وجوده في السلطة، مؤكداً أن شعب مصر لن يقبل بعودتهم لأن فكر الإخوان غير قابل للحياة ويتصادم معها. واتهم السيسي الجماعة بأنها قادت الفوضى في العديد من البلدان العربية كاليمن وليبيا. وكانت الحكومة المصرية قد صنفت الجماعة بأنها "إرهابية"، وحظرت نشاطها وتحفظت على أصولها وأصول عدد

---

[68] جاد مصطفى البستاني وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 1 مايو 2020.
https://bit.ly/36vbCVy

[69] الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات، 2 يوليو 2020.
https://bit.ly/2l7yyQl

[70] عزت سعد، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا وشرق المتوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد183، صيف 2020.
https://bit.ly/3d34IrZ

أعمال المؤتمر الدولي
من أعضائها، وتحملها مسؤولية العديد من الهجمات التي راح ضحيتها عدد من أفراد الجيش والشرطة ومدنيين خلال السنوات الخمس الماضية[71].

2. إجهاض الثورات العربية

منذ اندلاع الحراك الثوري في ليبيا في عام 2011، ظهرت أطراف عربية وإقليمية مناوئة لمرحلة التغيير ومتوجسة منها، وتسعى لتخريب المكتسب الثوري وتشويه صورته ولكل القوى الداعمين له. ولم تتردد هذه الدول في التحالف لمحاصرة قوى التغيير في ليبيا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر سعياً لتحقيق أجنداتها في إطار التجاذب الكبير. ورغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، ناهيك عن سعي هذه الأطراف الجامحة إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة[72].

لا يمكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات الربيع العربي، اذ تتداخل عوامل كثيرة في تعقيد الصراع بليبيا، مما يجعل إيجاد حل للأزمة أكثر تعقيداً في ظل مشروع الثورة المضادة الذي ترعاه دول عربية وإقليمية بمساندة بعض القوى الكبرى لإجهاض الربيع الثوري في المنطقة العربية، فمصر بعد الانقلاب تدرك مخاطر عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة، حيث جعلت الحركة المضادة لهذا التغيير الهدف الأساسي في سياستها الخارجية في إطار الثورة المضادة الشاملة التي يقودها نظام عبدالفتاح السيسي بالتحالف مع السعودية والإمارات اللتان تعطلان بشكل كبير مسار التحول الديمقراطي في ليبيا[73]، اذ تلعب الإمارات بشكل خاص دوراً فعالاً وعلنياً في محاربتها للتغير وتعطيل المسار الثوري العربي. وأوضحت أسبوعية لوبوان الفرنسية أن منظور ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد المعادي للإسلام السياسي، يحدد بشكل كامل سياسته الخارجية، التي كانت هجومية بشكل كبير منذ انطلاق الربيع العربي عام 2011، باعتبار أن هذه الثورات من شأنها زعزعة استقرار البلدان وتقود إلى الفوضى[74]. وهو ما يؤكده دعمها للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر عندما أطلق "عملية الكرامة" في بنغازي في 16 مايو 2014، لمحاربة الإرهابيين والتكفيريين. لقد وجدت هذه العملية دعماً كبيراً من قبل مصر والإمارات والسعودية لتعطيل مسار الثورة الليبية، ولم تكتفٍ هذه الدول بالمقاربات الإعلامية والمالية لمواجهة التغيير الثوري في ليبيا فحسب، بل ذهبت أبعد من ذلك بتقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين قوى سياسية وعسكرية ليبية لصالح طرف دون آخر، مؤدية إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية[75].

---

[71] السيسي: لا دور للإخوان في مصر ما دمت موجوداً في الحكم، عربي BBC News، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2018.
https://bbc.in/34hEsPp

[72] محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا والانتقال الديمقراطي: قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد العاشر، أغسطس 2018، ص 245-246.

[73] فرقان بولاط، سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، **مجلة رؤية تركية**، السنة 9، العدد2، ربيع 2020، ص48.

[74] آدم جابر، لوبوان: بن زايد مهندس الثورات المضادة وتثبيت حكم العسكر في العالم العربي، **القدس العربي**، 22 سبتمبر 2019.
https://bit.ly/36xiykY

[75] الصواني، ليبيا والانتقال الديمقراطي، مرجع سابق، ص245.

أعمال المؤتمر الدولي

3. حماية مصالح مصر الحيوية وأمنها القومي

تعدّ ليبيا دولة متاخمة لحدود مصر الغربية وعمق استراتيجي لها، حيث سعت مصر للأخذ بزمام الأمور لحماية ما تعتبره مصالحها الحيوية، وأمنها القومي، ولإثبات جدارتها بالريادة على الصعيد الإقليمي. في الوقت الذي كثّفت فيه تركيا من نزعتها التدخلية في ليبيا بهدف تعظيم قوتها وتأثيرها وتوسيع مجالات نفوذها في المنطقة لضرب العمق المصري وبوسائل مختلفة.

يعد الدافع الاقتصادي أحد الأسباب الرئيسية، فليبيا بالنسبة لمصر حليف له أولوية ومكانة، وتربطهما علاقات اقتصادية وتجارية، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال العلاقة التفضيلية التي كانت تحظى بها والامتيازات التي كانت تتمتع بها إبان حكم القذافي، لا سيّما في بعض القطاعات الحيوية، إذ أوكل للشركاتها جزء أساسي من عقود الاستثمارات والبناء والإنشاءات والكهرباء، كتأكيد على عمق الشراكة بين طرابلس والقاهرة. وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية التي تعانيها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، تعتبر تهديداً مباشراً لمصالح مصر الاستراتيجية وأمنها القومي[76].

فمصر تستورد احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وعليها ديون متراكمة في هذا المجال، ومن ثم فإن وجود حكومة ليبية موالية للقاهرة سوف تقدّم لها فرصةً كبيرة في تأمين الطلب الداخلي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتها مصر من الطاقة بأسعار تفضيلية، وتعد مدينة سرت المصدر الأول للنفط الليبي، وتمثل المدخل الرئيس للهلال النفطي الليبي.

ناهيك عن استفادة القاهرة من الجوار الليبي، فقد ناهز عدد العمال المصريين قرابة المليون ونصف المليون عامل مصري في ليبيا، ومن تحويلاتهم للعملة الصعبة مصر بحاجة ماسة إليها، وقد تضاءل هذا العدد بحكم التطورات المتسارعة في ليبيا، وتتخوف مصر من أي ردات فعل من قبل حكومة الوفاق الوطني بخصوص العمال المصريين الباقين هناك[77].

كما يرى بعض المراقبين أن محاولة التدخل العسكري المصري في ليبيا مدفوعة إلى حد كبير بقلق القاهرة المتزايد من الجماعات الإرهابية والمتطرفة وخصوصاً تنظيم "داعش"، وقد تم القبض على بعض العناصر المتطرفة التي تسللت إلى مصر وتربطهم علاقات بالمليشيات المسلحة في ليبيا وتلقوا التدريب هناك. وفي ظل تردي الأوضاع الأمنية والفوضى في ليبيا باتت تمثل مصدر قلق أمني رئيسي للحكومة المصرية. لذلك يسعى الرئيس السيسي إلى تأمين حدود بلاده الغربية مع ليبيا لمنع تسلل المسلحين والعناصر الإرهابية لدعم الفوضى إلى بلاده[78].

---

[76] مليون عامل مصري يدفعون ثمن غارات السيسي، عربي21، 17 فبراير 2015.
https://bit.ly/30AGz76

[77] حدود التدخل المصري في ليبا، تقدير موقف وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 29 يوليو 2020.
https://bit.ly/2FR53lg

[78] خبراء الفويس أوف أمريكا: الصراع في ليبيا غامض ومصر تهدف لدرء الإرهاب، اليوم السابع، 4 أغسطس 2020.
https://bit.ly/2GJirPp

أعمال المؤتمر الدولي

4. ردع النفوذ التركي المتعاظم في ليبيا

تعد مصر أكبر داعمين للجيش الوطني الليبي وحليف حفتر الرئيس في الإقليم، فقد رفضت مصر بدورها التدخل العسكري التركي، وعبرت عن قلقها من تداعياته على ليبيا والمنطقة برمتها. وأكدت الخارجية المصرية أن التدخل التركي يهدد الأمن القومي العربي بصفة عامة والأمن المصري بصفة خاصة. مما يستوجب اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية المصالح العربية[79].

ويمكن فهم الدور المصري الفاعل في الملف الليبي، فبالإضافة إلى الأسباب الذاتية للنظام المصري في التحرك في هذا الاتجاه والتي تتعلق أساساً بالترتيبات الأمنية وضرورة الوصول إلى تفاهمات فيما يتعلق بأمن الحدود مع ليبيا، فإن القاهرة تعتبر اللاعب المؤثر والقادر على إحداث اختراق في الملف الليبي خصوصاً بعد تراجع الدور القطري، فضلاً عن أن النظام المصري يرى أن إعادة الإمساك بالملف الليبي، من شأنه أن يعزز مكانته الإقليمية ورغبة منه في تحقيق رصيد من الانجازات على مستوى الداخل ومضاعفة أوراق القوة لديه من أجل تسويق نفسه لعامة الشعب المصري لضمان التجديد له لولاية جديدة من ناحية أخرى.

بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، بشأن السيادة على المناطق البحرية في حوض المتوسط، فضلاً عن التعاون في المجال الأمني والعسكري. ومن ثم دخول الجانب التركي بشكل مباشر لدعم حكومة الوفاق الوطني بجميع أنواع الأسلحة والمعدات والمرتزقة فضلاً عن مستشارين وخبراء عسكريين أتراك. هو ما دفع صانع القرار المصري مؤخراً إلى الانتقال من تقديم مبادرات سياسية إلى التهديد بالتدخل العسكري في ليبيا والانخراط بشكل مباشر في الأزمة الليبية، من أجل مواجهة الأطماع التركية ووقوفاً في وجه النفوذ التركي المتزايد في ليبيا الذي بات يمثل تهديداً مباشراً لمصالح مصر الاستراتيجية. فمصر أيضاً تنهض على تصورها بحسبانها لاعباً إقليمياً موازناً لنزعات الأطماع والهيمنة التوسعية التركية، من جهة، وحفاظاً على أمنها القومي ومصالحها الحيوية، وباتت تؤدي دوراً محورياً في تحديد مستقبل ليبيا، وهي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها وتقاسم النفوذ، ضمن مخاض عسير[80].

وكانت القاهرة قد اطلقت مبادرة بهدف إحياء عملية التسوية السياسية الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقاً لمخرجات مؤتمر برلين، كتأكيد على الدور المصري في العملية السياسية ومحاولة لتعزيز الدور الإقليمي لمصر بكونها طرفاً فاعلاً ومؤثراً في إعادة تشكيل الواقع السياسي في الداخل الليبي بما يخدم مصالحها ويحقق أمنها.

المفارقة تبدو واضحة في تناقض موقف مصر، إذ لم تعد في ظل وضعها الحالي صالحة لممارسة أي دور سياسي نزيه بعد أن وضعت ثقلها وأوراقها في خدمة طرف دون آخر. فمن جهة تدعو لحل سياسي للأزمة الليبية وتؤيد

[79] أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات، مركز فارس للاستشارات والاستراتيجية، 2020/1/7.
https://bit.ly/35DzHHn

[80] تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب والخلفيات، مرجع سابق.

أعمال المؤتمر الدولي
اتفاق "الصخيرات" ومخرجاته، ودعم جهود البعثة الأممية بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجمع الفرقاء الليبيين وتذويب الأزمة القائمة، وفي الوقت نفسه، تدعم المشير خليفة حفتر، سياسياً وعسكرياً، وهو ما جعل القاهرة وسيطاً غير حيادي في دعم العملية السياسية الليبية.

ثالثاً: أبعاد التحرك التركي ودو افعه تجاه ليبيا

تعتبر ليبيا بمنزلة منطقة نفوذ تقليدي بامتياز لتركيا، حيث تنظر الأخيرة إلى ليبيا كمنطقة نفوذ جيو سياسي تمارس التأثير عليها من خلال تمكين حلفائها وتوطيد علاقاتها مع حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دولياً. ولا أدل على ذلك من التدخل العسكري التركي في ليبيا منذ توقيع الاتفاقية بين الجانبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، إذ ا تعد تركيا أكثر اللاعبين الإقليميين انغماساً في المشهد الليبي منذ اندلاع الأزمة الليبية في منتصف 2014، وكانت صاحبة الدور الرئيس في تدويل الأزمة. وتبعاً لما باتت تلعبه من أدوار ريادية في ليبيا، وهو ما يطرح التساؤل حول منطلقات وبواعث الاهتمام التركي بليبيا؟

1. الدو افع السياسية

تولي تركيا في سياستها الخارجية أهمية كبرى لحسابات مصالحها المختلفة، ويحتل الاقتصاد أولوية في مهمة الساسة الأتراك، وتقاس على أساسه نجاحاتهم في تدبير الشأن العام التركي ورسم خطط سيره، كما أن تضارب المصالح وشحة الموارد في مسرح التفاعل الخارجي التنافسية، قد تدفع صانع القرار الدخول في مغامرات سياسية وعسكرية كارثية مقابل الحفاظ على بعض المزايا الاقتصادية، خصوصاً إذا ما كانت مصالح حيوية للدولة.

فتركيا ليست دولة هامشية، بكل معايير الجغرافيا والاقتصاد، وبسبب شعور قادتها بفائض القوة العسكرية لبلدهم، تناور في أكثر من صعيد إقليمي ودولي، تحارب عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وتعبئ أدوات الصراع في سوريا وتجد نفسها في مواجهة شاملة على طول المنطقة وعرضها وفي حوض المتوسط، فتركيا تتوق إلى إحياء الامبراطورية العثمانية لتسويغ مساعيها التوسعية. وفرض نفسها بحسبانها قوة صاعدة. في الوقت الذي كثّفت فيه تركيا من نزعتها التدخلية في ليبيا بهدف تعظيم قوتها وتأثيرها وتوسيع مجالات نفوذها في المنطقة، لضرب العمق المصري وبوسائل مختلفة، ولحماية ما تعتبره مصالحها الحيوية، وأمنها القومي، ولإثبات جدارتها بالريادة على الصعيد الإقليمي، بعيداً عن رؤية ومصالح الآخرين، وتداعيات أي تغيير عميق في ليبيا على مصالح الإقليم والعالم الحيوية[81].

لقد اعتمدت تركيا على أساليب القوة الناعمة بمختلف أشكالها، بكونها الأرضية التي انطلقت منها حكومة رجب طيب أردوغان عام 2002، لتجسيد أهداف سياستها الخارجية على أرض الواقع، إلا أن تلك السياسة شهدت تبدلات واضحة مع تفجر الحراك الثوري في المنطقة العربية عام 2011، وهو ما أفضى بطبيعة الحال إلى تبدّل في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، وتركت انطباعاً لدى صانع القرار التركي مضمونه، أن السبيل

[81] أحمد محمد سعيد، تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد182، صيف 2020.
https://bit.ly/30AblwJ

أعمال المؤتمر الدولي

الأمثل والكفيل بتحقيق أهدافها الخارجية والمرتبطة أساساً بتعزيز نفوذها وضمان أمنها القومي، الذي لن يتأتى إلا من خلال الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً، مما دفع تركيا إلى تنويع توجهاتها وأهدافها، وبدأت تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، أي توظيف ما يعرف في علم الاستراتيجية بالقوة الذكية، حيث تحولت من الاعتماد على القوة الناعمة إلى التهديد وتعزيز سياسة القوة كإحدى أدوات سياستها الخارجية. ناهيك عن دخولها كطرف في الاستقطاب الإقليمي المتغير الناجم عن الانقسامات السياسية في البلدان العربية، وانخراطها في مشاكلها الداخلية. حيث تزايدت مؤشرات النزوع إلى استخدام القدرات العسكرية التركية في الساحة العربية، وتحديداً في سورية والعراق وليبيا بشكل غير مسبوق[82].

2. الدوافع الاقتصادية

من الواضح أن تركيا استغلت الوضع الليبي الراهن أيما استغلال من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية في شرق المتوسط، خصوصاً وأن تركيا على يقين بحاجة حكومة الوفاق الوطني للدعم التركي الذي بات ضرورياً لمواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر وهو ما تعتبره حكومة السراج تهديداً لوجودها. وقد وجدت تركيا في الاتفاق البحري مع حكومة الوفاق الوطني فرصة سانحة لتحقيق مصالحها وزيادة رصيد أوراق تركيا في النزاع على السيادة والموارد في شرق البحر المتوسط، كما أنه يقوي موقفها في أي مفاوضات مستقبلية مع اليونان حول الجزر المتنازع عليها[83].

يبدو أن الهدف من مذكرة التفاهم التي وقعت بين الحكومة التركية وحكومة السراج، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة التواجد في شرق المتوسط. لتكون جزءاً من استراتيجية رفع مكانة ونفوذ تركيا، أن تكون أكثر حضوراً وأكثر فاعلية، خصوصاً بعد الاكتشافات الهائلة من النفط والغاز في المنطقة البحرية شرق المتوسط[84].

وهو ما تسعى إليه تركيا ضمن استراتيجيتها الشاملة لعرقلة خطط دول منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تأسس في 14 يناير 2019، وضم كل من مصر واليونان وإيطاليا وإسرائيل وقبرص اليونانية والأردن وفلسطين. فالسياسة التركية تبدو أشبه برد فعل على التوجه المصري لتعزيز العلاقات العسكرية مع كل من قبرص واليونان وتشكيل محور عسكري في شرق المتوسط[85]. لذلك، فإن مذكرة التفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية التي وقعتها تركيا مع ليبيا تتعدى المكاسب الاقتصادية وتؤثر بشكل مباشر في تغيير قواعد اللعب شرق المتوسط،

---

[82] سعيد، تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

[83] محمد نورالدين، ماذا تريد تركيا من تجاذباتها وممارساتها وتدخلاتها وتحالفاتها الملتبسة في المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، العدد183، صيف 2020.
https://bit.ly/3ldl6l6

[84] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، 12/12/2019.
https://bit.ly/3fwBRNI

[85] عبير عقيل محمد السرور، عماد مصطفى علي الشدوح، الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية؛ بين الكمالية والعثمانية الجديدة، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (11)، فبراير 2020، ص163.

أعمال المؤتمر الدولي

وسوف تعزز مكانة تركيا للحيلولة دون تجاهلها أو عزلها، أو تبني أي حلول لها تأثير مباشر في مصالحها الاقتصادية وأمنها القومي. فتركيا وجهت رسالة مضمونها أن وصول خطوط أنابيب الغاز إلى الأسواق الأوروبية سيكون من الصعوبة بمكان في حال لم يتم ضم تركيا إلى المعادلة، وسيحول ذلك دون تمكن دول المنتدى على الإقدام على أي خطوة في هذه المنطقة دون الحصول على إذن مسبق من تركيا[86]. وستواصل تركيا السعي لتحقيق أهدافها، بأن تكون جسراً لعبور الطاقة عبر أراضيها من آسيا إلى أوروبا، وهو ما سيعزز المكانة الجيوسياسية لتركيا. بهذا الموقف تحاول أنقرة التذكير بأنها دولة إقليمية مركزية تقرر ما تقوم به ولا تخضع لأجندة الآخرين، وهي المقولة التي لطالما ردّدها رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو في كتاباته وتصريحاته[87]. والأهم من ذلك التوظيف الأمثل لمواردها الاقتصادية والبشرية، ولموقعها الجيو استراتيجي، وإلى قدراتها كقوة محورية في الشرق الأوسط. وتوظف تركيا كل هذه العناصر إضافة إلى أخرى، لأجل تعزيز مكانتها خصوصاً في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط[88].

لا يمكن أيضاً إغفال أن ليبيا دولة مهمة في أجندة المصالح التركية ومصدراً قريباً ومهماً للطاقة بما تمتلكه ليبيا من مخزون احتياطي مهم من النفط والغاز، بامتيازات مغرية في بلد يسيل لعاب الفاعل التركي طمعاً في استثمار عائدات موارده، فليبيا من أهم البلدان المنتجة للنفط، وتقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام فيها بنحو(48.5 مليار) برميل، إضافة إلى احتياطي غاز يقدر بـ (54.6 تريليون) قدم مكعب[89]. تركيا بأمس الحاجة إليه، الأمر الذي يقدّم لتركيا فرصةً كبيرة في تأمين الطلب الداخلي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتها، وبالتالي التخلص من التبعيّة لإمدادات روسيا وإيران، وأكثر من ذلك يقدّم لها فرصة كبيرة للانخراط في قضية تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه الطاقة الاستراتيجية، وتعزيز مكانتها مركزاً عالمياً لنقل الطاقة، خصوصاً في ظل ما تحتويه منطقة حوض شرق المتوسط من ثروات نفطية وغازية غير مكتشفة، سواء في المياه الاقتصادية الليبية أو التركية[90].

تسعى تركيا أيضاً للحصول على نصيب وافر من عقود الاستثمار والمشروعات لإعادة إعمار ليبيا لتعويض الأضرار والخسائر التي لحقتها بسبب الأزمة الليبية، ونقلاً عن مسؤولين أتراك، أن تدخل بلادهم في ليبيا، إنما يهدف لإنقاذ مليارات الدولارات من العقود التجارية التي تتعرض للخطر بسبب الصراع، ولدعم الاقتصاد التركي الذي يعاني من أزمات كثيرة. وسوف يتيح ذلك الفرصة لأردوغان لصرف أنظار الشعب التركي عن المشاكل الاقتصادية الداخلية[91].

---

[86] الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، مرجع سابق.

[87] بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020، دراسة مستقبلية**، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة)، ط1، 2016، ص251.

[88] Ana Almedo, New Turkish forein policy Towards the Middle East: Neither so view, nor so Turkish, papers IEMed, IEMed Euromesco, September 2011.p.7.

[89] مصطفي عبدالسلام، من سيفوز بذهب ليبيا الأسود، العربي الجديد، 22 يونيو 2020.
https://bit.ly/35pwStH

[90] الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، مرجع سابق.

[91] عبدالباسط غبارة، التدخل التركي في ليبيا .. أطماع وتأجيج للصراعات، بوابة أفريقيا الإخبارية، 26 سبتمبر 2019.

أعمال المؤتمر الدولي

وعلى الرغم من العلاقات الثنائية، وحسابات المصالح والاستراتيجيات، حاولت تركيا، في البداية، تجنّب أن تكون طرفاً في الصراع الدولي والإقليمي على ليبيا، وكانت تنادي بضرورة الحل السياسي، وإنهاء الصراع الداخلي وفق مبدأ التوافق الوطني، ولكن تطورات الصراع والأزمات بعد الثورة، وعدم قبول الأطراف المتصارعة بالاتفاقيات السياسية الأممية، جعلتها طرفاً متدخلاً في الصراع، حيث لم تقتصر التدخلات على الأطراف الإقليمية العربية، بل هناك تدخلات روسية وفرنسية وإيطالية وأميركية في ليبيا[92].

يبدو واضحاً أن هناك رغبة تركية في إعادة تموضعها الاستراتيجي والعسكري، كقوة مؤثرة ذات ثقل ليس باعتبارها قوة إقليمية فقط، وإنما باعتبارها لاعباً رئيسياً، يملك مفاتيح الحل والربط للأزمة الليبية القائمة وفرض واقع جديد في ليبيا لا يمكن تجاهله. لذلك لن تتخلى تركيا بسهولة عن التدخل في الساحة الليبية وهو ما يزيد الوضع تعقيداً.

3. الدوافع الأمنية والعسكرية

كانت الاعتبارات الأمنية - العسكرية، أيضاً حاضرة وبقوة ومن أهم النقاط التي أدخلت ليبيا في المدرك الاستراتيجي لتركيا التي تسعى من خلال تثبيت وجودها في ليبيا، إلى ضمان دورها في أي ترتيبات أمنية وعسكرية مستقبلية في ليبيا، تُضاف إلى ذلك الفرصة الكبيرة التي يمكن أن تحصل عليها تركيا من عقود بيع السلاح والمعدّات العسكرية التركية إلى حكومة الوفاق التي هي بحاجة إليها لمواجهة ما تعتبره تهديداً لوجودها من قبل الجيش الوطني الليبي[93].

وفي ظل وجود قوى دولية وإقليمية داعمة للمشير حفتر، فإن تركيا تحاول إيجاد نوع من التوازن، وفي الوقت نفسه، تقليل خطر وجودها في نظر منافسيها من جهة، وحماية موقفها الداعم وبقوة لحكومة الوفاق الوطني من جهة أخرى. يبدو جليًا أن تركيا استغلت الوضع الراهن في ليبيا بالنظر إلى حاجة حكومة الوفاق الوطني للدعم التركي، الذي يقدم فُرصة ثمينة في توزيع صادرات تركيا العسكرية، وحاجتها لتحريك عجلة اقتصادها، فقد غدّت ليبيا أحد المتنفسات لأزمة تركيا الاقتصادية من زاوية عقد الصفقات العسكرية مع الجانب الليبي، وخاصة تزويده بالمدرعات وطائرات بدون طيار (بيرقدار) وأنظمة الصواريخ، وبالخبرات العسكرية والأمنية باعتباره حليف له أولوية ومكانة[94].

4. الدوافع أيديولوجية

https://bit.ly/2SJKBpG

[92] عمر كوش، العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر.. المصالح والاستراتيجيات، العربي الجديد، 28 يونيو 2020.
https://bit.ly/3ksDFJz

[93] بشار نرش، ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي، العربي الجديد، 15 يناير 2020.
https://bit.ly/35J2VVb

94 تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء، مرجع سابق.

أعمال المؤتمر الدولي

تأكيد الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي وتعزيز سياسة العثمانية الجديدة، فتركيا تدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، كما استضافت على أراضيها عدداً من المؤسسات الإعلامية والشخصيات السياسية لذلك التنظيم. فتركيا تراهن على جماعات الإسلام السياسي لتشكيل نظام إقليمي جديد تكون هي زعيمته بالطبع ـ بحسبانها إحدى القوى المساندة للتحولات السياسية في المنطقة العربية وإحلال أنظمة موالية لها تتزعمها جماعة الإخوان المسلمين التي تدعمها تركيا، في مواجهة الدول المناوئة لها والمدافعة عن الوضع الراهن. واعتبر الناطق باسم مجلس النواب الليبي في طبرق "عبدالله بليحق" أن مشروع الإخوان المسلمين هو المُحرك الحقيقي للرئيس التركي أردوغان[95].

رابعاً: المواقف الدولية من الصراع في ليبيا

لم تبد الولايات المتحدة اعتراضاً على التدخل التركي في ليبيا رغم مخالفته لقرارات الأمم المتحدة، وبدا وكأنها أعطت ضوءً أخضر لهذا التدخل، ورغم الخلافات والمناوشات بين واشنطن وأنقرة، وما تقوم به الأخيرة من استحواذ على الجزء الأكبر من المشاركة في ليبيا، سواءً اقتصادياً أو عسكرياً بالنسبة لموارد ليبيا، فإن تركيا تظل عضواً مهماً في حلف الناتو، تستعين بها الولايات المتحدة في القيام بمهام تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، لاسّما وأن التدخل التركي في ليبيا قد حقق لـ واشنطن التصدي للتمدد الروسي في منطقة جنوب المتوسط من ناحية، وتحقيق التوازن العسكري بين الأطراف الليبية المتصارعة من ناحية أخرى، حيث قال السفير الأمريكي في ليبيا، "ريتشارد نورلاند"، أنه قد تحقق التوازن، وآن الأوان للعودة إلى المفاوضات للاتفاق على وقف إطلاق النار، واستئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية، وإعطاء المجال للولايات المتحدة لممارسة دور أكثر فاعلية في الملف الليبي، وهو ما أسهم في إقناع الفرقاء الليبيين بالاتجاه نحو وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات من أجل التوصل لتسوية سلمية. فالولايات المتحدة تحتفظ بدرجات متفاوتة من التعاون مع أصدقائها وحلفائها المحليين والإقليميين في المنطقة، بما يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، ولكبح جماح التغلغل الروسي في المنطقة قدر الإمكان[96].

أما روسيا فقد عبّرت عن هواجسها من توقيع مذكرة التفاهم الأمني والعسكري بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق، وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدولة ليونيد سلوتسكي:" إن إرسال تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا، قد يعمّق الأزمة في البلاد، مؤكداً أن موسكو تدفع باتجاه حل سياسي للأزمة الليبية القائمة"[97].

هناك دلائل واضحة تشير إلى التدخل العسكري الروسي في ليبيا من خلال دعم قوات المشير حفتر، برغم نفي روسيا لذلك. وتحرص روسيا على التمدد وتوسيع مساحات نفوذها في ليبيا. وترى روسيا في حفتر حليفاً مناسباً للمحافظة على مصالحها من ناحية، فضلًا عن استخدام ليبيا كورقة مساومة سياسية مقابل تأمين مصالحها في سوريا، خصوصاً وأن اللاعبين الأكثر حضوراً والمؤثرين في ليبيا هم أنفسهم في سوريا.

---

95 جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
https://bit.ly/2xKyNw8

96 موقف الولايات المتحدة من أزمتي ليبيا وشرق المتوسط.

97 المرجع نفسه.

من جانبها، اعتبرت فرنسا أن تدخل تركيا في ليبيا غير مقبول وأنها لن تسمح به، وقد عبّر الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) وبشكل واضح أن تركيا تمارس لعبة خطيرة في ليبيا تتعارض مع التزاماتها وفقًا لمخرجات "مؤتمر برلين"، فقد ذهب (ماكرون) إلى التواصل مع (بوتين وترامب) بهدف تحجيم الدور التركي في ليبيا، وترى فرنسا أن وجود تركيا عبر تحالفها مع حكومة الوفاق الوطني، من شأنه أن يهدد النفوذ التاريخي لفرنسا في ساحل شمال أفريقيا ومصالحها في أفريقيا عامة. ويكرّس تركيا كقوة منافسة في البحر المتوسط، ويحرم فرنسا، أو يخصم من نصيبها في قطاع الطاقة في المتوسط ومكاسبها الاقتصادية في ليبيا[98].

لذلك، تحاول فرنسا إظهار صعود الدور التركي المتنامي في ليبيا عبر تفاهمات مع روسيا على أنه مقدمة لتغيير موازين القوى الموجود. لا شك في أن الموقف الفرنسي المعارض للدور التركي في ليبيا يضعف موقف أنقرة أمام موسكو التي يعتبر موقفها الأقوى في الجبهة الداعمة لقوات الجيش الوطني، والتي تعارض تقدم حكومة الوفاق المدعومة تركياً نحو سرت والجفرة .

خامساً: تداعيات التنافس المصري التركي على ليبيا

مع تفاقم العداء واستحكامه، بين أطراف الصراع المحليين في ليبيا المدعومين خارجياً، اشتد زخم التنافس بين تركيا ومصر، وتحاول كل واحدة منهما الاستفادة من التغيرات التي طرأت بسبب التحولات السياسية التي شهدتها بلدان المنطقة، وتحيُّن الفرصة لضرب نفوذ الأخرى وإحراز تقدم لصالحها. وذلك من خلال شحذ رغبة كل طرف في تعبئة مزيد من الموارد لحسم المعركة، أو على الأقل تأكيد الجدارة بالريادة الإقليمية. ويبرز هذا الأمر في أحد أوجه تأثير العامل الإقليمي في المشهد السياسي والأمني الليبي. التي شكلت التدخلات في المشهد الليبي أحد فصولها، قضت على فرص التسوية السياسية الليبية وعرقلة عملية الانتقال ديمقراطي وهو ما يهدد مستقبل الدولة الليبية برمتها. وهو ما يطرح تساؤلاً حول السبيل الأمثل لتحقيق التسوية السياسية الليبية وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

التدخل الخارجي من أي جهة كانت، ومهما كان شكله وحجمه، لن يساعد على حل المشكل الليبي بقدر ما يخلق تعقيدات يصعب التعامل معها. وسيوفر الوقود لمزيد من تنامي الجماعات المتطرفة، إن من شأن ذلك أن يزيد الوضع الليبي القائم تعقيداً. وسوف يؤثر على فرص الحل السريع أو نجاح مخرجات أي حل، وهو الأمر الذي يرشح المواجهات للاستمرار، وربما تسّرع وتشجع الاتجاه نحو المزيد من بناء العلاقات العسكرية والأمنية مع القوى الإقليمية والعالمية. مما يترتب على ذلك من كّلف عالية، ولا تزال تسحب من رصيد القوة لكل أطرافها، تستنزف طاقات ليبيا البشرية ومواردها المالية وأمنها واستقرارها[99].

---

98 خالد الغرابلي، لماذا الغضب الفرنسي من التدخل التركي في ليبيا؟ France 24، 2020/06/25.
https://bit.ly/39fJDNX

99 مصطفى صلاح، انعكاسات التدخل ... تركيا وسيناريوهات التصعيد الليبي والإقليمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 يناير 2020.
https://bit.ly/3pdlZVd

فتدخلات هذين اللاعبين الإقليميين لها دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين، ومن تأثير ذلك في استقرار البلاد. ويمكن مقاربة هذا التأثير من خلال تطورات الأزمة التي فرضت تباينات مهمة في المواقف الخارجية حول طريقة التعامل مع طرفي الأزمة، انعكست على مسارها حتى وصلت إلى صراع مفتوح في الداخل والخارج تتجاذب فيها الصراع مشاريع استخباراتية لقوى إقليمية، وتدخلت أخرى بالوكالة، لم تتردد في استخدام كافة الوسائل الممكنة والمتاحة لتضرب بها بنى الدولة الليبية في كل اتجاه. فمصر وتركيا وبعض الدول الخليجية تحديداً السعودية والإمارات وقطر، تؤدي دوراً محورياً في تحديد مستقبل ليبيا، بدعم الجماعات المحلية المتصارعة، سياسياً وعسكرياً، وهي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها وتقاسم النفوذ، ضمن مخاض عسير.

وربما يدفع التدخل العسكري التركي في ليبيا احتمالات المواجهة إلى حرب مباشرة، بين مجموعة من القوى، منها فرنسا وإيطاليا ومصر واليونان، وربما روسيا، وتسعى تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة، للاستفادة قدر الإمكان من أجواء الحرب للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من رسم خارطة البلد الغني بالنفط، وتعزيز نفوذها في حوض البحر المتوسط، وهذا بدوره مرتبط بالأمن القومي التركي. وهي إذ تعلل بأن ليبيا إرث عثماني قديم تسعى لاستعادته، تدفع كل هذه المعطيات إلى توقع مزيد من التصعيد داخل الجغرافية الليبية وفي مياه المتوسط. لكن تبقى المشكلة الأكبر وهي أن الإرهاب واللجوء والهجرة غير الشرعية ستعود بقوة وستكون أوراق تركيا الرابحة أمام منافسيها عبر انتهازيتها، وسيدفع تكاليفها الباهظة الشعب الليبي من أمنه مستقر عيشه[100].

والنتيجة لهذا التجاذب والصراع المحموم هو مزيداً من تعقيد المشهد الأمني والسياسي، وإذكاءً لأوار الصراع بما ينسف بنيان التعايش، ويقض استقرار البلد، ويعبث بمقومات وحدتها، بل ويزيد من حالة الانقسام بين الأطراف الليبية المتصارعة، ويحول دون تقاربها، وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية شاملة، وتحكيم مقاربة سياسية تجنب البلد كثيراً من الخسائر والتهديدات التي يساهم الخارج كثيراً في استمرارها.

وسط هذا المشهد الإقليمي المتبدل، تظل الأزمة الليبية تراوح مكانها، فلا الحسم العسكري ممكن ولا الحل السياسي محتمل، في سياق حالة من الاستقطاب الإقليمي والدولي، وغياب إرادة أممية ودولية فاعلة لوضع حد لهذه المعاناة التي يكابدها الليبيين.

سادساً : و اقع ومستقبل العلاقات التركية المصرية في ضوء الصراع الليبي

تميزت العلاقات المصرية التركية بالمد تارة والجزر تارة أخرى، على امتداد عقود عدة. تبعاً لتغير الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية والإشكالات التي واجهها الجانبان معاً. بعد الاستقرار الذي طبع العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة خصوصاً بعد الحراك الثوري العربي عام 2011، حيث دفعت الثورة المصرية

[100] جاكلين زاهر، محمود جبريل: التدخل التركي يدفع بالأزمة الليبية إلى حافة الهاوية، هيسبرس، 2 فبراير 2020. https://bit.ly/2L6HxzN

أعمال المؤتمر الدولي
الحكومة التركية إلى اتباع عقيدة مثالية مبنية على سياسة تغيير الأنظمة؛ حيث دعمت الحكومة التركية المسار الثوري في مصر بعد وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم برئاسة محمد مرسي في أول انتخابات تشهدها البلاد منذ عقود.

إن المنعطف الأهم في مسار العلاقات المصرية التركية تمثل بحركة 30 يونيو في مصر، وفي إطاحة المؤسسة العسكرية بالرئيس المنتخب ديمقراطياً. فإطاحة الرئيس مرسي التبست بكل مظاهر الانقلاب العسكري، إذ أعلن قائد القوات المسلحة إقالة الرئيس المنتخب وتعليق العمل بالدستور، إضافة إلى حل المجلسين (الذين أقرت المحكمة الدستورية في ما سبق ببطلانهما)، وصاحب ذلك عملية قمع غير مسبوقة شهدها التاريخ السياسي المصري المعاصر (ضحايا فض اعتصام رابعة العدوية، إضافة إلى الاعتقالات التعسفية والأحكام بالإعدام الصادرة بحق أكثر من ستمائة شخصية قيادية من قيادة الإخوان المسلمين وجزب الحرية والعدالة)، وهو ما سّهل تفسير المسار السياسي بأنه انقلاب عسكري كامل الأركان على الديمقراطية الناشئة في البلاد.

لكن الموقف التركي المناهض للنظام المصري الجديد برئاسة عبدالفتاح السيسي، وإن كان انعكاساً لتحليل منطقي ينبع من بنية معرفية ـ أيديولوجية محددة، فإنه لم يتفق مع الواقع الأكثر تعقيداً، ولا سيّما أن الإعلان الدستوري لقائد القوات المسلحة المصرية في 8 يوليو 2013 جاء استجابة للمظاهرة المليونية التي جمعت أغلبية مناهضي الحكومة الجديدة المنبثقة من أول انتخابات ديمقراطية تعددية شفافة. إن كانت الظاهرة الانقلابية الجديدة تدل على شيء فهو الاستقطاب الحاد الذي شهده المجتمع المصري بين مؤيدي الإخوان المسلمين ومعارضيهم.

لهذا السبب، وقع الموقف السياسي لحزب العدالة والتنمية في شرك الانقسام السياسي المصري، وهو يحاول تطبيق منهجه المثالي المبني على مبدأ التوسع الديمقراطي، مما ألّب عليه ثلاثة:

1. الحكم المصري الجديد الذي بذل جهود مضنية لإضعاف النفوذ التركي في المنطقة.
2. الرأي العام المناهض للإخوان المسلمين والمؤيد لنظام السيسي.
3. حلفاءه الإقليميون الذين باتوا ينظرون إلى الثورات العربية على أنها أصبحت تمثل التهديد الأساسي لنظامهم(أغلبية دول الخليج وعلى رأسهم النظام الإماراتي بقيادة محمد بن زايد والنظام السعودي بقيادة محمد بن سلمان، ويستثنى من ذلك قطر)[101].

بالرغم أن العلاقات المصرية التركية قد شهدت قدر من التطور والتعاون على المستوى التجاري والاقتصادي، إلا أن توقيع الحكومتين التركية والوفاق الوطني لاتفاقية أمنية وعسكرية تشمل تبادل المعلومات والتدريب ونقل الأسلحة والمرتزقة السوريين ومئات الخبراء والمستشارين العسكريين الأتراك إلى ليبيا، فضلاً عن دخول الجانب التركي بشكل مباشر في الساحة الليبية لدعم حكومة الوفاق الوطني، وهو ما غير من طبيعة الموازين على الأرض،

[101] فؤاد نهرا، السياسة الإقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 471، أيار/مايو 2018، ص104.

أعمال المؤتمر الدولي

كما كان لهذا التدخل العسكري المباشر دوراً كبيراً في تحقيق تفوق ميداني ومكاسب عسكرية، حيث اضطر الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر إلى الانسحاب من محيط العاصمة طرابلس في غرب ليبيا إلى سرت والجفرة في وسط البلاد. كل ذلك دفع النظام المصري مؤخراً للانخراط بشكل أكبر في الملف الليبي. وهو ما أدى إلى زيادة التوتر بين تركيا والعديد من القوى الفاعلة في المشهد الليبي ولا سيّما مصر والتي ترفض تماماً التدخل التركي[102].

وبسبب هذه التحولات المتسارعة على الساحة الليبية، فقد عبّر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عن قلقه من مخاطر التصعيد في ليبيا المرتبطة بالتدخلات العسكرية الخارجية. وأعلن بشكل حاسم أن سرت والجفرة خط أحمر بالنسبة لمصر، وأنها سوف تتدخل عسكرياً إذا ما تجاوزت قوات حكومة الوفاق الوطني والأطراف الداعمة لها هذا الخط، في حال اقتضت الضرورة لمواجهة التدخل التركي وحماية الأمن القومي المصري[103].

لم تستهن أنقرة بموقف القاهرة وحرصت على عدم الانجرار وراء الاتهامات المتبادلة. بل اعتبرت أنه بالإمكان استفادة مصر من الدور التركي في تحقيق الاستقرار في ليبيا وتحقيق المكاسب البحرية في حوض المتوسط من خلال التوافقات مع تركيا. من الواضح أن الأخيرة لا تريد الدخول في مواجهات مع مصر أو فرنسا بخصوص ليبيا، بل أكدت أن الخيارات التي تدعمها تركيا لا تضّر بمصالح مصر، بل على العكس من ذلك، سوف تؤدي إلى الاستقرار على حدود مصر الغربية مع ليبيا، وستضيف مساحات أكبر لمصر في منطقتها الاقتصادية الخالصة في حوض البحر المتوسط في حال توافق البلدان[104].

---

[102] عبدالكريم هشام، الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للاستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، العدد الثامن، المجلد الثاني، أيلول/سبتمبر 2020، ص 86-87.

[103] حسنين توفيق إبراهيم، تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد "الربيع العربي": الأسباب .. التداعيات .. آفاق المستقبل، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، سبتمبر/ أيلول 2020، ص7.

[104] محمود سمير الرنتيسي، مأزق سرت: الدور التركي في ليبيا ومواقف المعارضين، تقارير الجزيرة، 2يوليو/تموز 2020. https://bit.ly/38roFbs

خاتمة

تشهد ليبيا اليوم اهتماماً متزايداً وتنافساً محموماً بين القوى الدولية الفاعلة والإقليمية الصاعدة والطامحة للحصول على موطئ قدم فيها. فهذه القوى تتبارى في ليبيا التي تتوافر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها محط أنظار ومطمعاً للآخرين.

تبيّن من خلال الدراسة شدة التنافس التركي ـ المصري على ليبيا قبل أن تنقلب الموازين رأساً على عقب لمصلحة تركيا التي أصبحت الفاعل رقم واحد في الساحة الداخلية الليبية واعتماد تركيا المقاربة التدخلية للحفاظ على مصالحها وتعميق نفوذها من جهة، ومواجهة الاختراق المصري لليبيا من جهة أخرى.

لقد أسهم التنافس التركي المصري في تعقيد الوضع الليبي من خلال تجييش الصراع وتغذية الخصومات بين الفرقاء الليبيين مما أدى إلى اشتعال حرب أهلية ضروس. وهو ما أسهم في تعطيل مسار العملية السياسية الليبية، وعرقلة مخرجات آفاق أي حل سياسي للأزمة الراهنة.

إن السبيل الاستراتيجي الأمثل لمواجهة كل مظاهر التهافت حول ليبيا وتحصينها من أية تدخلات سلبية وضارة بغض النظر عن مصدرها وخلفياتها وأساليبها، يبدأ من خلال طي الخلافات البينية بين الفرقاء الليبيين وتعزيز لغة الحوار وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية شاملة، وتحكيم مقاربة سياسية مقبولة تجنب البلد كثيراً من الخسائر والتهديدات التي يساهم الخارج كثيراً في استمرارها.

كل ذلك يفرض رص الصفوف وتعزيز الانتقال نحو الديمقراطية عبر إصلاحات جدية تدعم بناء دولة تسع جميع شرائح المجتمع الليبي ومكوناته المختلفة. كما ينبغي على المنظمة الأممية أن تضطلع بدور أكثر حضوراً وأكثر فاعلية في مسار حل الأزمة الليبية، من خلال الضغط على الأطراف المحلية التي تعرقل الحوار، إلى جانب اتخاذ خطوات جادة وملموسة بفرض عقوبات صارمة على الأطراف الخارجية التي تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. ما لم يحدث ذلك، فمن المحتمل استمرار إدارة الأزمة وتعقيدها بدلاً من حلها.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020، دراسة مستقبلية**، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة)، ط1، 2016.
- جنى جبور، **تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة**، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

ثانياً: الدوريات

- أحمد محمد سعيد، تركيا وعقدة القيادة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد182، صيف 2020.
- حسنين توفيق إبراهيم، تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد "الربيع العربي": الأسباب .. التداعيات .. آفاق المستقبل، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، سبتمبر/ أيلول 2020.
- عبير عقيل محمد السرور، عماد مصطفى علي الشدوح، الدور الإقليمي التركي في المنطقة العربية؛ بين الكمالية والعثمانية الجديدة، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (11)، فبراير 2020.
- عزت سعد، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا وشرق المتوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد183، صيف 2020.
- عبدالكريم هشام، الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للاستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، العدد الثامن، المجلد الثاني، أيلول/سبتمبر 2020.
- فرقان بولاط، سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، **مجلة رؤية تركية**، السنة 9، العدد2، ربيع 2020.
- فؤاد نهرا، السياسة الإقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 471، أيار/مايو 2018.
- أحمد غانم، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط، **مجلة شؤون عربية**، العدد181، ربيع 2020.
- يوسف محمد الصواني، ليبيا والانتقال الديمقراطي: قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد العاشر، أغسطس 2018.
- محمد نورالدين، ماذا تريد تركيا من تجاذباتها وممارساتها وتدخلاتها وتحالفاتها الملتبسة في المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، العدد183، صيف 2020.
- يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 37، (العدد431)، (كانون الثاني/ يناير2015).

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- بشار نرش، ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي، العربي الجديد، 15 يناير 2020.
https://bit.ly/35J2VVb
- جاد مصطفى البستاني وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، 1 مايو 2020.

أعمال المؤتمر الدولي

https://bit.ly/36vbCVy

- الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات، 2 يوليو 2020.

https://bit.ly/2I7yyQI

- السيسي: لا دور للإخوان في مصر ما دمت موجوداً في الحكم، عربي BBC News، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

https://bbc.in/34hEsPp

- آدم جابر، لوبوان: بن زايد مهندس الثورات المضادة وتثبيت حكم العسكر في العالم العربي، **القدس العربي**، 22 سبتمبر 2019.

https://bit.ly/36xiykY

- مليون عامل مصري يدفعون ثمن غارات السيسي، عربي21، 17 فبراير 2015.

https://bit.ly/30AGz76

- خبراء الفويس أوف أمريكا: الصراع في ليبيا غامض ومصر تهدف لدرء الإرهاب، اليوم السابع، 4 أغسطس 2020.

https://bit.ly/2GJirPp

- أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات، مركز فارس للاستشارات والاستراتيجية، 2020/1/7.

https://bit.ly/35DzHHn

- عبدالباسط غبارة، التدخل التركي في ليبيا .. أطماع وتأجيج للصراعات، بوابة أفريقيا الإخبارية، 26 سبتمبر 2019.

https://bit.ly/2SJKBpG

- مصطفى صلاح، انعكاسات التدخل ... تركيا وسيناريوهات التصعيد الليبي والإقليمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 يناير 2020.

https://bit.ly/3pdlZVd

- جاكلين زاهر، محمود جبريل: التدخل التركي يدفع بالأزمة الليبية إلى حافة الهاوية، هيسبرس، 2 فبراير 2020.

https://bit.ly/2L6HxzN

- محمود سمير الرنتيسي، مأزق سرت: الدور التركي في ليبيا ومواقف المعارضين، تقارير الجزيرة، 2 يوليو/تموز 2020.

https://bit.ly/38roFbs

- محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، 12/12 /2019.

https://bit.ly/2U3qoeU

رابعاً: المراجع الأجنبية

-Ana Almedo, New Turkish forein policy Towards the Middle East: Neither so view, nor so Turkish, papers IEMed, IEMed Euromesco, September 2011.p.7.

عنوان المداخلة: المبادرات الدولية لتسوية السياسية للأزمة الليبية في ظل التجاذبات الاقليمية و الدولية

The international initiatives to settle the Libyan crisis under Regional and international conflicts

الاسم و اللقب :لبيد عماد

الوظيفة: استاذ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرتبة : استاذ محاضر أ

المؤسسة:جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف2

الهاتف:213661944102

البريد الالكتروني : imadlabid@yahoo.fr

الاسم واللقب : زويوش حسام الدين

الوظيفة : طالب دكتوراه بجامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل/ الجزائر

الرتبة : طالب دكتوراه

المؤسسة : جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل/ الجزائر

الهاتف : 213661203027

البريد الالكتروني :

zouiouchehou@gmail.com

المبادرات السياسية لتسوية لأزمة الليبية في ظل التجاذبات الاقليمية و الدولية

The international initiatives to settle the Libyan crisis under Regional and international conflicts

د / لبيد عماد ،استاذ محاضر،جامعة سطيف2/الجزائر

أ/ زويوش حسام الدين ،جامعة جيجل / الجزائر

ضمن المحور الرابع :المبادرات السياسية لتسوية لأزمة الليبية في ظل التجاذبات الاقليمية و الدولية

ملخص:

سنحاول من خلال هذه المداخلة تحليل العوامل التي ادت لتحول النزاع الليبي الى حرب بالوكالة بين مختلف القوى الاقليمية والدولية الفاعلة، خاصة وان معظم النزاعات في افريقيا او الشرق الاوسط قد تم تجميدها ظرفيا استجابة لنداءات دولية لوقف اطلاق النار، او بحكم الاضطرار تحت وطاة نفشي الوباء،في حين نلاحظ تصاعد وتيرة العنف في ليبيا بشكل غير مسبوق. علما ان الانزلاقات الامنية التي تعيشها عقب 2011، والتي أدت إلى تفكك الدولة وانهيار مؤسساتها اضحى مؤشرا ينذر بالخطر.بعد اتخاذ النزاع بعدًا دوليًا لتعدد الفواعل المنخرطة فيه، لمساندة احد الاطراف الداخلية المتنازعة و هو ما شكل رهانا جيوسراتيجيا يقوض محاولات الأمم المتحدة لدفع عملية السلام في المنطقة. اذ ان مخرجاته اضحت تشكل احد التهديدات الكبرى للأمن الدولي بعد أن اصبح حرب بالوكالة بين مختلف الفاعلين.

Abstract:

Through this intervention, we will try to analyze the factors thatled to the transformation of the Libyan conflict into a proxy war betweenthe various regional and international actors, especially since most of theconflicts in Africa or the Middle East have been subsumed underinternational calls for a ceasefire, or by the necessity of an escalation ofviolence Libya is unprecedented. It should be noted that the securitybreaches that followed 2011, which led to the disintegration of the stateand the collapse of its institutions, have become an alarming indicator.After taking the conflict to an international dimension of the multiplicity ofactors involved, supporting one of the internal conflicting parties, whichis a geopolitical bet undermi

ning the UN's attempts to advance the peaceprocess in the region. Its outputs have become one of the major threatsto inte rnational security, having become a proxy war between the variousactors

Keywords: international initiatives , Libyan crisis , international conflicts

مقدمة:

شهد العالم العربي مجموعة من التحولات الإقليمية اثرت على البيئة الأمنية فيه، حيث أفرزت عدة تداعيات أثرت على الدول العربية ككل، وتشكل الأزمة الليبية أحد أبرز التحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية بشكل خاص و المنطقة العربية بشكل عام، نظرا لأهمية هذه الأزمة من حيث مدى تأثيرها على دول الجوار، وتعدد الفواعل المتدخلة فيها سواء فواعل داخلية، تبرز كأطراف للنزاع، أو فواعل إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحا عبر استغلال حيثيات الأحداث الناتجة عن هذه الأزمة ، وكذا أطراف الصراع فيها.

يثير موضوع التدخل الخارجي في الأزمة الليبية جدالا واسعا، بحيث تسعى كل الأطراف الخارجية إلى تحقيق مصالحها الخاصة عبر دعم إحدى أطراف النزاع الداخلي في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى تحول ليبيا إلى ساحة حرب إقليمية و دولية بالنيابة، وهو ما زاد في عدم إمكانية إيجاد حلول سياسية آنية للأزمة ، و اذ زاد الامر في تعقيدها عبر خلق حالة عدم توافق ما بين الأطراف الداخلية .

تنبع أهمية الدراسة، من الاهتمام بهذا النوع من المواضيع الأمنية المعقدة، و متعددة الأطراف، و المتجسد في الأزمة الليبية، وتتبع واستقراء التأثيرات الخارجية وأثرها على مبتغى الوصول الى ارضية اتفاق ما بين العناصر المكونة لها ، والانعكاسات التي يمكن ان تسببها مخرجاتها على جميع المستويات، و بالأخص على المستوى الداخلي، بما يجعل تداعياتها خطيرة على المنطقة عموما و مستقبل الدولة الليبية خصوصا،

ثم ان هذا الواقع يعجّل بضرورة إيجاد حلول عملية لمواجهة التدخلات الخارجية بغية ايجاد حل سياسي للازمة يكون نابع من نابع من الداخل بالاساس.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة إشكالية لهذه الدراسة تتمحور في السؤال المركزي التالي :

الى أي مدى ساهم التدخل الخارجي في الأزمة الليبية في عدم الوصول لايجاد تسوية سياسية لها ؟

وفقا لطبيعة الموضوع، نستخدم تركيب منهجية، "منهجا مركبا" نستخدم فيه كل من المقاربات الأمنية المنتجة في مخابر الدراسات الأمنية الجديدة، ومن بين المناهج التي يمكن استعمالها في مثل هذه الدراسة، نجد **المنهج**

أعمال المؤتمر الدولي

التاريخي الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق المقارنة والاستنتاج من الحالات المتماثلة، بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب فهم حاضر المجتمعات البشرية دون الرجوع إلى ماضيها، وذلك عبر التطرق لمختلف محاولات التسوية السياسية للازمة الليبية و ايجاد حل نهائي لها.

كما تم استعمال **مدخل التحليل الوظيفي** لدراسة المشكلة العلمية محل الدراسة ، من خلال القيام بالتحليل بطريقة علمية، خصوصا عملية الانتشار و دور الزيادة في التدخلات الخارجية في ظهور اللاتوافق السياسي ، وكذلك افرازات هذه التدخلات المختلفة على ليبيا ، واسهامه في تعقد الأزمة.ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين، تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

كما يمكن الاستفادة من مقاربة "الاعتماد المتبادل" ، كون الظاهرة محل الدراسة ذات نسيج متشابك من العلاقات متعددة المستويات والمجالات.

المحور الأول: و اقع الأوضاع السياسية في ليبيا

منذ بداية - ثورات الربيع العربي- لم تعرف الأوضاع السياسية في ليبيا استقرار، نتيجة لعدم استقرار البيئة الداخلية التي تشهد حالة لا استقرار في ظل غياب توافق ما بين الأطراف الداخلية سواء الاجتماعية و السياسية على خلفية تباينات قبلية و عشائرية قديمة، وهو ما ولد جملة من التناقضات الجذرية في الرؤى السياسية ما بين هذه الاطراف، ومع استمرار الاضطراب و الانفلات الامني تحولت الساحة الليبية الى منطقة جذب لموجات من الجماعات المسلحة، وتوجت هذه العوامل الى زيادة الطموحات الشخصية و تطلعات بعض القادة المحليين للوصول الى السلطة، وهو ما حالت دون الوصول الى التوصل الى توافق سياسي مقبول لدى جميع الاطراف يلبي مصالح مختلف القوى و المكونات دون تهميش[i].

كما شهدت الحالة الليبية تدخل أطراف دولية في ظل غياب دور لبعض التكتلات الإقليمية وعلى رأسها جامعة الدول العربية ، وقد فوضت الجامعة اتخاذ القرارات حول الأزمة الليبية إلى مجلس الأمن وذلك ما تم من خلال فرض الأخير منطقة حظر جوي على ليبيا، بحيث أصدر قرارين أمميين حول الوضع الليبي -رقم 1970-1973-، تحت ذريعة حماية المدنيين، بصبغة عسكرية من خلال تفويض حلف الناتو حق التدخل العسكري في ليبيا، هذا التدخل التي تجاوز حدوده في ظل اتهامات منظمات دولية للحلف بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا، وذلك في ظل وجود أدلة تؤكد تورطه من خلال استهداف المدنيين عن طريق هجمات عشوائية[ii].

كل هذه التجاذبات، أفرزت في نهاية المطاف صراعاً عسكرياً، برزت ملامحه سنة 2014، مع انطلاق العمليات العسكرية التي أطلقها خليفة حفتر في إطار ما سمي بـ"عملية الكرامة"، هذه العملية التي كانت سبباً في تقسيم ليبيا إلى معسكرين، معسكر خليفة حفتر والمليشيات الداعمة له، وفريق حكومة الوفاق والقوات التابعة لها، وقد ساهم هذا الانقسام في زعزعة الأمن والاستقرار في ليبيا، وزاد من الانقسام لدى القوى السياسية، نظراً لغياب الإرادة السياسية بين الاطراف المتصارعة وسيادة منطق سياسة الإملاء من طرف قوى خارجية على دواليب القرار.[iii]

أعمال المؤتمر الدولي

لم تكن أي انتخابات أو عملية سياسية لتنجح وسط تعقيدات داخلية خصوصاً المشكلات والاختلافات داخل كل من معسكري الشرق والغرب، والتي تشكل بيئة غير مواتية وتُفقد أي تحرك سياسي كالانتخابات مثلاً جدواها وحيادها؛ فضلاً عن تعارض حسابات المواقف الإقليمية والخارجية بين تأييد ومعارضة تمثيل ووزن القوى الإسلامية الليبية في أي صيغة سياسية سواء للمستقبل أو خلال المرحلة الانتقالية وبذلك تكون أي انتخابات لا يكون الداخل الليبي مُهيَئاً لها وتحظى بتوافق خارجي، ستؤدي إلى مزيد من الفوضى أو على الأقل مؤسسات لا تتمتع بالشرعية التي تتطلب رضا مجتمعي وتمثيل متوازن لكافة مكونات المجتمع[iv].

هذه الشرعية المفتقدة التي سعت الامم المتحدة ومختلف القوى الإقليمية بالخصوص الى إحداث توافقات بشأنها بين الأطراف الليبية في الأشهر القليلة الماضية ،حيث ظهرت الكثير من المبادرات والمحاولات خاصة ما تعلق منها بالاطروحات الجزائرية والمغربية والتونسية والمصرية.

من بين اكثر هذه المحطات تاثيرا لقاء" بوزنيقة بالمغرب " والذي بنى الاسس للتفاهمات الاولى حول توزيع المناصب في الوظائف السيادية بين المجلس الاعلى للدولة والبرلمان الليبي[v] ،ليليه بعد ذلك ملتقى الحوار الليبي الليبي الافتراضي في 26 اكتوبر 2020 والذي حضره اكثر من 75 مكونا ليبيا،والذي جاء بناء على مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا، والتي اعتمدها مجلس الأمن في قراري (2020) 2510 و.(2020) 2542 ،والذي يعد تمهيدا للقاء تونس [vi].

بيد آخر هذه المبادرات التي تسعى إلى لم الشمل الليبي المبعثر ومحاولة بناء أرضية سياسية صلبة لتفاهمات قد تؤدي الى حل تدريجي للمأزق الليبي الذي ما فتئت بعض الاطراف الخارجية - وخاصة منها القوى الكبرى- الى تغذيته ،هي جلسات الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة بتاريخ 09 نوفمبر 2020 في تونس ،وتهدف هذه المحادثات الى محاولة الاتفاق على خريطة طريق تضمن اختيار مجلس رئاسي جديد وحكومة قوية ممثلة لكل الأطراف تكون قادرة على إجراء انتخابات، فضلا عن توحيد المؤسسات الليبية، وفي مقدمتها البنك المركزي.

كما يرمي الحوار بين القوى السياسية الليبية إلى تسمية مسؤولي المناصب السيادية السبعة، وضبط المسارات الدستورية والأمنية والاقتصادية.

المحور الثاني : تصاعد وتيرة العنف الداخلي وعجز أممي لاحتواء النزاع:

ان الانزلاقات الامنية الخطيرة التي تعيشها ليبيا ، عقب ٢٠١١، و التي أدت إلى تفكك الدولة وانهيار مؤسساتها ، اضحى موضوع ينذر بالخطر بشكل متزايد. خاصة بعد ان اتخذ النزاع بعدًا دوليًا بتعدد الفواعل الاقليمية والدولية المنخرطة فيه لمساندة احد الاطراف الداخلية المتنازعة ، وهي مدفوعة بدوافع مختلفة جوهريًا عن تلك التي سادت في الأصل. إن تدويل النزاع يشكل رهانا جيواستراتيجي يقوض محاولات منظمة الأمم المتحدة لدفع عملية السلام في ليبيا . حيث ازدادت مخاطر مخرجات الحرب الأهلية في ليبيا واصبحت تشكل اليوم احد التهديدات الكبرى للامن الدولي، حيث اخذت القضايا الجيواستراتيجيةللنزاع الليبي ابعادا جديدًة اكثر خطورة وتعقيدا كما شهدت الحرب منعطفات حساسة في سبتمبر 2019 عندما انضمت قوات روسية لحلبة الصراع لتعزيز ومساندة جيش المشير خليفة حفتر. لترد تركيا على الفور بنشر قوات برية لدعم الجيش الوطني الليبي. بالإضافة إلى ذلك ، أرسلت جهات خارجية أخرى مرتزقة سوريين وتشاديين وسودانيين، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار وأنظمة دفاع أرض-جو ووسائل تكنولوجية متقدمة أخرى لمحاولة تحويل النزاع لصالح عملائها.

أعمال المؤتمر الدولي

في الوقت الذي يشهد فيه العالم أزمة COVID-19 وتداعياتها ، تصاعدت الحرب الأهلية في ليبيا خلال الأشهر القليلة الماضية. حيث تكثفت العمليات التي أطلقها في أفريل 2019 الجنرال خليفة حفتر ، زعيم الجيش الوطني الليبي الذي أعلن نفسه للاستيلاء على طرابلس من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. والأهم من ذلك ، أن اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين المشاركين في الصراع الليبي لم يفشلوا في وضع حد للحرب الجارية فحسب ، بل اصبحو يعملون على اطالة حالة النزاع بنشاط.

المحور الثالث : المبادرات الخارجية لحل الأزمة الليبية

سلكت المبادرات الهادفة إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية مسارات متعددة، وذلك من أجل إرساء أسس عملية سياسية تنهي الصراع الدائر هناك منذ 2014، وقد انطلقت أولى جولات المبادرات السياسية من مفاوضات الصخيرات وصولاً إلى مؤتمر برلين، وقد جاء أهمها على النحو التالي:

ا-مبادرات دول الجوار الاقليمي و مشاريع الحل السياسي:

يمكن حاليًا التمييز بين ثلاثة مشاريع مطروحة للحل السياسي في ليبيا:

-**المشروع المصري التونسي للمصالحة الوطنية** من خلال الحوار والتفاوض بين القبائل الليبية ، وتختلف البلدان على تفاصيل النهج ونتائجه. في الوقت الذي لمحت فيه مصر إلى خيار تسليح القبائل الليبية وتكثيف الاتصال مع حلفائها القبليين في شرق ليبيا ، قدم الرئيس التونسي (بخلفية قانونية دستورية) نموذجًا لمؤتمر تاسيسي. صياغة دستور جديد في ليبيا على أساس التمثيل القبلي على أساس المجالس القبلية المحلية المنتشرة في جميع أنحاء غرب ليبيا. لا يبدو أي من الخيارين قابلاً للتطبيق ، نظرًا لأن المشروع المصري - في الواقع - مدرج في اعتبارات الدعم العسكري لجناح الحلفاء للقاهرة في شرق ليبيا ، بينما لم يتلق المشروع التونسي اي صدى على الساحة الليبية رغم كونه عرضة للتعديل والمراجعة والتنسيق مع الادارة الامريكية و الحكومة الجزائرية.

- **المشروع الجزائري للمصالحة** عن طريق التفاوض بين القوى السياسية والأهلية ضمن موازين ومصالح القوى الإقليمية ودون إقصاء طرف من الأطراف الداخلية والخارجية في الساحة الليبية. فقد بادر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون منذ وصوله للسلطة إلى عرض هذا المشروع من خلال قناتين: ليبية باعتماد مسافة واحدة من الأطراف المتصارعة من أجل الحفاظ على فاعلية الوساطة؛ ودولية بالسعي إلى اختبارات الاتحاد الأفريقي في الملف ، والضغط من خلاله لفتح الطريق أمام المبادرة الجزائرية بالاستفادة مما تحقق خلال قمة برازافيل المخصصة للأزمة الليبية (جانفي 2020) التي تكون على عقد "منتدى المصالحة الليبية الشاملة". إلا أن المقترح الجزائري يواجه عدة عقبات أهمها:موقف حكومة طرابلس وحليفها التركي الرافض لإشراك جناح المشير خليفة حفتر في المفاوضات المرتقبة والموقف المصري-الروسي المتحفظ على دور محوري جزائري في الساحة الليبية بما يفسر

أعمال المؤتمر الدولي
حرص الجزائر على التقوي بمظلتها المغاربية وارتباطاتها الأوروبية والأفريقية (من هذه المؤشرات الاتصالات الكثيفة مع تونس وموريتانيا في الملف الليبي ، والاتصالات الجديدة مع فرنسا في الموضوع الليبي)[105].

وإذا كانت الإدارة الأمريكية اقتربت في المقالات الأخيرة من المقاربة التركية للوقوف ضد الحضور العسكري الروسي في ليبيا ، إلا أنه من الجلي أنها تقدم مؤشرات على دعم المقاربة التونسية التي تقوم على الحوار بين القبائل الليبية بتنظيماتها المسلحة ، بما قد يتطور في اتجاه دعم مقاربة جزائرية-تونسية مشتركة في حال نجحت مساعي الجزائر لإقناع تونس في الانضمام لمشروعها للحل في ليبيا.

اتفاق صخيرات: هو اتفاق سياسي شمل أطراف الصراع في ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات في المغرب، بتاريخ 17 ديسمبر 2015، بإشراف المبعوث الأممي الأسبق مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية ، وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أفريل 2016. وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً على رأسهم صالح محمد المخزوم عن المؤتمر الوطني العام الجديد، وامحمد علي شعيب عن مجلس النواب الليبي[vii].

وتدور أهم نقاط محور الاتفاق حول الآتي:[viii]

1. تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي توكل لها مهام السلطة التنفيذية والتي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء ويكون مقرها العاصمة طرابلس
2. مجلس النواب التي توكل له مهام السلطة التشريعية للدولة (برلمان طبرق).
3. المجلس الأعلى للدولة والذي توكل له المهام الاستشارية، ويقوم بأدواره بكل استقلالية ودون تأثير من الجهازين التنفيذي والتشريعي.

إلا أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا ودخلت البلاد في مرحلة جديدة من صراع، بإعلان الجيش الليبي نيته تحرير طرابلس من الجماعات الإرهابية، وهو ما رفضته حكومة الوفاق، وطلبت تدخل تركيا العسكري، ما أثار مخاوف تصاعد حدة الصراع إلى "نزاع إقليمي"، وأعلن القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، إسقاط اتفاق الصخيرات وتولي قيادة البلاد بتفويض من الشعب، وقال إن الاتفاق السياسي دمر البلاد وقادها إلى منزلقات خطيرة ولكنه "أصبح من الماضي"، فيما اعتبرت حكومة الوفاق الليبية إعلان حفتر"انقلابا جديدا".
ورغم انهيار اتفاق الصخيرات بصورة شبه رسمية، خاصة عقب إعلان البرلمان الليبي في طبرقة، إلغاء المصادقة عليه وانعدام كل ما ترتب عليه من آثار، إلا أن ذلك الاتفاق يعد "النواة الأساسية" التي ترتكز عليها معظم المشاورات من أجل حل سياسي للأزمة الليبية.[ix]

- **لقاء بوزنيقة – المغرب** : حيت كان له اثر في التقدّم الكبير في المباحثات الليبية بعد تجاوز الأمور والإشكاليات العالقة والتوصل إلى اتفاق مشترك وشامل، حول طريقة وآليات توزيع وتولي المناصب السيادية على الأقاليم الليبية الثلاثة، ومعايير وشروط الاختيار التي سيتم اعتمادها.

[105] نفس المرجع السابق.

أعمال المؤتمر الدولي

بيد أن الحوار الليبي – الليبي الذي جمع بين وفدي المجلس الأعلى للدولة والبرلمان الليبي توصل لاول مرة الى تفاهمات نهائية حول معايير تقاسم المناصب القيادية بالوظائف السيادية، وهو ما قد يمهّد لانفراجة في مسار الأزمة الليبية وخطوة مهمّة نحو توحيد مؤسسات البلاد. وهذه المناصب موزعة على 7 حقائب سيادية وهي محافظ المصرف المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس جهاز الرقابة الإدارية ورئيس هيئة مكافحة الفساد، إضافة إلى رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات ورئيس المحكمة العليا ومعهم منصب النائب العام.

وتم الاتفاق على أن يتمتّع كل مرشح لأي منصب من المناصب السيادية بالجنسية الليبية فقط بالإضافة إلى عنصر الكفاءة، وأن عملية الترشح للمناصب ستفتح لجميع الليبيين، قبل أن يتمّ فرز الملفات من قبل المجلس الأعلى للدولة والبرلمان الليبي لاختيار المرشح الأفضل والأكثر إجماعاً من الطرفين.

ب- المبادرات والمشاريع الدولية:

-**اجتماع باريس حول الأزمة الليبية** عقد في العاصمة الفرنسية باريس لقاء جمع بين أطراف النزاع برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في الإليزيه مع الأطراف الأربعة الرئيسية في الأزمة الليبية، وهم: رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، وعقيلة صالح، وحضر اللقاء ممثلون من عشرين دولة من بينها قطر ومصر والإمارات والكويت والسعودية وتركيا، بالإضافة إلى تونس والجزائر.

وبحسب الإعلان السياسي الذي أعلن في باريس، تعهد المجتمعون بالعمل على إجراء انتخابات نزيهة وسلمية في أقرب وقت ممكن، واحترام نتائجها، على ألا يتعدى موعدها نهاية العام الجاري، وبحسب وكالة الصحافة الفرنسية، فقد حدّد الإعلان إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 10 ديسمبر 2018، كما اتفق المجتمعون على الاعتراف بأهمية وضع أساس دستوري لهذه الانتخابات، ومساءلة كل من ينتهك أو يعيق العملية الانتخابية، وذلك إلى جانب دعم جهود المبعوث الأممي في مشاوراته مع السلطات الليبية بشأن اقتراح جدول زمني لاعتماد الدستور.[x]

واتفق الحاضرون على الالتزام بتوفير أجواء أفضل لإجراء الانتخابات الوطنية، والعمل فورا على توحيد البنك المركزي الليبي والمؤسسات الأخرى، كما نص الاتفاق أيضا على الالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة في بناء مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية خاضعة للمساءلة والمحاسبة.

وقد شهدت الأزمة الليبية محاولات دولية ومبادرات من دول إقليمية للتوصل إلى حل ينهي الصراع في البلاد، وسبق لماكرون أن استضاف في جويلية 2017 اجتماعا في باريس بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج واللواء المتقاعد خليفة حفتر، للاتفاق على وقف إطلاق النار وتطبيق اتفاق الصخيرات.

لكن في الأخير واجهت الاتفاق مجموعة الصعوبات لتطبيقه فعلياً وذلك حسب ما أعلن عنه غسان سلامة حينما قال خلال إحاطته التي قدمها إلى مجلس الأمن على أن اتفاق باريس يحتضر نتيجة فشله في الوصول إلى حل سياسي للأزمة الليبية[xi].

مؤتمر باليرمو لحل الأزمة الليبية سياسيا: دخلت إيطاليا على محور خط الأزمة الليبية، باعتبارها إحدى أبرز المعنيين بالحالة الليبية نتيجة ارتباطها التاريخي والجغرافي بهذا البلد، وفي محاولة منها لإحياء مصالحها هناك جراء تراجع دورها لصالح قوى دولية وإقليمية، الحضور الدولي في مؤتمر باليرمو؛[xii] في إيطاليا يعكس تعدد الأطراف

أعمال المؤتمر الدولي

الدولية والإقليمية ذات التأثير بالنزاع الداخلي الليبي، الدعوة الإيطالية لعقد هذا المؤتمر الموسع جاءت على أمل أن يتوصل المشاركون لصياغة خطة محكمة لمعالجة الأزمة السياسية بتفاهم بين الأطراف المحلية الفاعلة في النزاع الداخلي، وبرعاية دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، وتوافق الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالنزاع الليبي.

و جمع المؤتمر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإيطالي جيزوبي كونتي، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة، ورئيس المجلس الرئاسي الأعلى فائز السراج، إلى جانب خليفة حفتر، قائد القوات المسيطرة على معظم الشرق الليبي، والرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، ورئيس الوزراء الروسي ديميتري ميدفيدف، ورئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى، ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، ووزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان.

في حين انسحبت تركيا الممثلة بنائب الرئيس فؤاد أوكتاي، من المؤتمر احتجاجا على "استغلال البعض استضافة إيطاليا للمؤتمر ليتدخل من جانب واحد في مسار الأزمة"، حيث ترى تركيا أن الاستقرار "لن يتحقق في ليبيا ما دام هناك دول تواصل جهودها لتعطيل المسار وفقا لمصالحها."

وترجح الحكومة الإيطالية، أن الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بشأن ليبيا "يتجاوز التوقعات" وسيكون هناك "اتفاق قوي وملزم للغاية، وهو يمثل خطوة كبيرة."

ومنذ 2011، تشهد ليبيا انقساما تجلى مؤخرا في سيطرة قوات خليفة حفتر، المدعومة من مجلس النواب، على الشرق الليبي، في حين تسيطر حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دوليا، والمدعومة من المجلس الأعلى للدولة على معظم مدن وبلدات غربي البلاد.

وتحاول حكومة الوفاق الوطني، التأسيس عبر مؤتمر باليرمو لضمان استقلال ليبيا وسلامتها الإقليمية، وتخفيف التدخلات الأجنبية "الضارة" بالشأن الليبي، مع نزوع لتكريس الاعتراف الدولي بشرعية المجلس الرئاسي الأعلى في ضوء مخرجات اتفاق الصخيرات لعام 2015 وتشكيل حكومة وحدة وطنية واحدة "جامعة" تقود إلى دولة مستقلة ذات سيادة بمؤسسات موحدة، خاصة مؤسسة الجيش.

تتعارض الرؤية الفرنسية لحل الأزمة الليبية مع الرؤية الإيطالية التي تركز على أن الاستقرار له الأولوية للبدء بخطوات متقدمة أخرى، منها الانتخابات دون سقف زمني مقيد يلزم الأطراف الليبية بتواريخ أو شروط؛ في حين تمخض مؤتمر باريس عن جدول زمني للاستفتاء على مسودة دستور، ومن ثم إجراء انتخابات كان مقرر لها في 10 ديسمبر القادم، لكنها سوف لن تعقد إلا في غضون ربيع 2019، بحسب البيان الختامي لمؤتمر باليرمو.

تدور الفكرة الأساسية للأطراف الدولية الفاعلة ذات الصلة، فرنسا وإيطاليا والأمم المتحدة، بالدفع لإجراء انتخابات عامة وتحقيق الاستقرار الداخلي مع تباين في أولويات كل طرف من هذه الأطراف.

بكل تأكيد، لا يتفق الموقف الإيطالي مع الموقف الفرنسي، الذي يؤكد على إجراء انتخابات في 10 ديسمبر القادم؛ لكن جولات من القتال بين الأطراف المتنازعة، جعل الموقف الفرنسي موقفا يفتقد إلى فهم الواقع الليبي والانطلاق منه لإحلال السلام بما ينسجم مع الموقف الإيطالي، الذي يرى أن إحلال الأمن والاستقرار مقدمة لأزمة تسبق إجراء الانتخابات العامة بشقيها التشريعي والرئاسي.

لا يبتعد الموقف الإيطالي كثيرا عن موقف الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى ليبيا؛ تركز الأمم المتحدة على إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية في كل المناحي والمؤسسات المالية ومعالجة مسألة الميليشيات غير الشرعية في

أعمال المؤتمر الدولي

العاصمة، ومن ثم عقد مؤتمر وطني عام يسبق الانتخابات العامة ربيع 2019، عوضا عن الانتخابات التي أقرها مؤتمر باريس، والتي تبدو كهدف قصير الأجل يخلو من عوامل النجاح الأساسية.

منذ سبتمبر 2017، شرعت الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص غسان سلامة بعد أسابيع من توليه منصبه في محادثات تهدف إلى توحيد الأطراف المتنافسة، اصطدمت بالخلافات حول الدور المفترض لخليفة حفتر، الذي يلقى معارضة شديدة من حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، والتي تخشى من اتساع نفوذ حفتر ومحاولاته الاستيلاء على كامل السلطة في البلاد.

وفي مؤتمر باليرمو، الذي استضافته الحكومة الإيطالية، بدت مخرجات المؤتمر منسجمة تماما مع خطة المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة[xiii].

تتفق جميع أطراف النزاع المحلية والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالملف الليبي على أنه لا حل للأزمة الليبية إلا الحل السياسي بتوافق أطراف النزاع؛ وهو ما أكده بيان مؤتمر باليرمو الختامي الذي أشار إلى أن "الاتفاق السياسي هو الإطار الوحيد المتاح لإنجاز مسار شامل ودائم من أجل تحقيق الاستقرار الكامل."

وإذا كانت الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس، في سبتمبر2018، ساهمت إلى جوانب عدة في تقويض الخطة الفرنسية الداعية لإجراء انتخابات عامة في ديسمبر القادم، فإن مؤتمر باليرمو حاول تلافي تكرار ذات الإخفاق في الانتخابات المقرر إجراؤها في ربيع 2019، وفق بيان باليرمو، باستباق إجراء الانتخابات بنشر "قوات عسكرية وأمنية نظامية في العاصمة الليبية، وخروج الميليشيات ونزع أسلحتها وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة."

بيان باليرمو شدد، انسجاما مع الرؤية الإيطالية وخلافا للرؤية الفرنسية، على تبني خطة المبعوث الأممي التي سبق أن تحدث عنها في مجلس الأمن الدولي، والتي تركز على "عقد المؤتمر الوطني الجامع مطلع 2019، واغتنامه من أجل التخلي عن استخدام القوة واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات.

ويمكن لدول الاتحاد الأوروبي، تغيير مسار الأزمة الليبية المتفاقمة عبر صياغة إستراتيجية تتمحور حول جمع أطراف الحرب، والاتفاق على إحلال الاستقرار قبل إجراء الانتخابات المقبلة في ربيع 2019، بعد فشل تنفيذ بنود إعلان باريس الذي قرر موعد 10 ديسمبر 2018، موعدا لإجراء الانتخابات، دون إعطاء ما يكفي من الوقت للتفاوض بين أطراف الحرب، وصولا إلى وقف شامل للعمليات العسكرية الهادفة لانتزاع السيطرة على أكبر مساحة من المناطق، خاصة مناطق الثروات النفطية التي تفرض قوات حفتر سيطرتها على المساحات الأكبر منها.

إن جميع الأطراف الإقليمية والدولية لها مصالحها الخاصة من التدخل الليبي، بما فيها إيطاليا التي تنظم مؤتمر باليرمو، لذلك سيكون من المفيد دعم توجهات الأمم المتحدة التي طالما تحدث عنها مبعوثها الخاص، والتي تشدد على تشكيل حكومة وفاق وطني جامعة تحظى بقبول الأطراف المحلية تشرف على الانتخابات العامة على أسس دستور يستفتى عليه الشعب بعد توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وفرض الاستقرار، فقد فشل مؤتمر باليرمو في تحقيق مخرجاته، نتيجة افتقاده لآليات واضحة لتنفيذه على أرض الواقع، بحيث كان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو منافسة إيطاليا لفرنسا في الملف الليبي، وذلك في محاولة منها للحد من تمدد النفوذ الفرنسي على الآبار النفطية الكبيرة في ليبيا.[xiv]

مؤتمر برلين ودوره في الحد من التدخل الخارجي نجح اجتماع القمة، الذي استضافته العاصمة الألمانية برلين بمشاركة قادة و مسؤولي 11 دولة، من بينها الإمارات ومصر وروسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية، في تحقيق اختراق مهم، في مسار الأزمة الليبية المشتعلة منذ نحو تسع سنوات،

أعمال المؤتمر الدولي

تجسد في موافقة طرفي الصراع الليبيين على تثبيت هدنة وقف إطلاق النار، وتعهد الدول المشاركة في المؤتمر بعدم التدخل في الحرب الأهلية الدائرة في هذا البلد، وكذلك دعم حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة عليه. ولقد حظي مؤتمر برلين بمشاركة قوية ومؤثرة من الأطراف العربية ممثلة بمصر والإمارات والجزائر والجامعة العربية، بالإضافة إلى بعض الأطراف الدوليين المهمين مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وعقد برعاية الأمم المتحدة، ولذلك لم يثر حساسية الليبيين، ولا الشعوب والدول العربية، ربما لم ينجح مؤتمر برلين في التوصل إلى نتائج تضع نهاية للأزمة الليبية، ولكن يحسب له أن أعطى زخماً جديداً لجهود تسوية الصراع سلمياً من خلال الليبيين أنفسهم، ومن دون تدخل خارجي، كما اتفق المشاركون في المؤتمر على تشكيل لجنة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار، يتم تشكيلها بموجب مبادرة للأمم المتحدة، وإخضاع الحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى ليبيا، وفق ما أوضحت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، وهذا في حد ذاته يمكن أن يحجم التدخل الخارجي في ليبيا، والذي هو في تصاعد، ولكن ذلك لا يقلل من أهمية النتائج التي توصل إليها مؤتمر برلين، ومن أهمها تأكيد الدور العربي في رسم مستقبل ليبيا وتسوية أزمتها.[xv]

- **مؤتمر برلين 2 :**

المحور الثالث: تقييم التداخلات الخارجية في الساحة السياسية الليبية

بالرغم من أن للعامل الخارجي الدور الأساسي في بداية الانتفاضة الليبية، و الاطاحة بالنظام الليبي السابق الا أنه اختلفت ادواره باختلاف مصالحه بشكل كبير في المرحلة الانتقالية،فقد كان للعامل الخارجي دور اساسي في الازمة التي اندلعت في ماي عام 2014، وفيما تمر به ليبيا من حالة عدم استقرار وغياب الامن ليزيد من تعقيدات الوضع الداخلي و صعوبة تحقيق المصالحة بين الفرقاء في الحياة السياسية، وذلك من خلال تقديم الدعم الخارجي لأحد أطراف الصراع الصراع السياسي القائم بين القوى الليبية، ما ادى الى مزيد من الاضطرابات و العنف واستمرار امد الصراع ما بعد القذافي.[xvi]

كما اصبحت ليبيا ساحة حرب بالوكالة لأطراف اقليمية ودولية متنافسة لأسباب عديدة تاتي في مقدمتها رغبة تلك القوى الخارجية في الهيمنة على ليبيا بوسائل مختلفة، و أدى هذا التنافس الى تاجيج الصراع الداخلي الليبي نتيجة لتقاطع الرؤى و الافكار و المصالح بينها و يمكن تصنيفها الى محورين اساسيين أولهما مصري امراتي سعودي يدعم معسكر الكرامة، و الثاني قطري تركي سوداني يدعم معسكر فجر ليبيا،فيما لعب كل من تونس و المغرب و الجزائر أدوارا وسيطة، وهذا يعود بالدرجة الاساسية الى درايتها بتعقيدات الوضع الليبي، وهواجس انتقال الفوضى في ليبيا الى حدود هذه البلدان.[xvii]

شهدت الحالة الليبية محاولات كثيرة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين أطراف النزاع في ليبيا والتي كانت بداية مساعيها من الصخيرات وصولاً إلى مؤتمر برلين، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، نتيجة تفاقم الأوضاع الميدانية، وتصاعد التدخلات الخارجية بسبب صراع المصالح بين مجموعة من الفواعل الإقليمية والدولية، ويمكن إجمال أهم هذه التحديات في التالي[xviii]:

1. تعقيدات الوضع الميداني: تشهد ليبيا على أرض الواقع تدهوراً أمنياً خطيراً نتيجة التصعيد العسكري واستمرار المعارك بين أطراف النزاع الليبي، وبالأخص العملية العسكرية التي يقودها خليفة حفتر من أجل الدخول إلى طرابلس والسيطرة عليها بهدف إسقاط حكومة الوفاق المعترف بها دولياً برئاسة فايز السراج.

أعمال المؤتمر الدولي

محاولات حفتر العسكرية المتكررة، التي باءت جميعها بالفشل، كانت لها تداعيات خطيرة على المستوى الإنساني بحيث خلفت خسائر بشرية ومادية جسيمة وصلت إلى حد توصيفها بجرائم حرب.

ومما يزيد الوضع الميداني تعقيداً هو محاولة قوات خليفة حفتر إحكام السيطرة الكاملة على المنابع الرئيسية لحقول النفظ الليبية، هذا الدافع الذي يجعل من فرضية التراجع عن الحل العسكري أمر في غاية الصعوبة.

2. التدخلات الخارجية وحرب المصالح الاستراتيجية: يعد التدخل الأجنبي وتقاطع المصالح الدولية والإقليمية من أبرز التحديات التي تواجه الأزمة الليبية، فهناك من له مصالح اقتصادية وهناك من له مصالح استراتيجية وجودية في الأرض الليبية.

فقد شهدت ليبيا منذ سنوات تدخلاً خارجياً، بحيث ظهر ذلك على الواقع الميداني، خصوصاً من طرف التكتل الذي يضم الإمارات، مصر، السعودية وفرنسا بالإضافة إلى الدور الخفي لروسيا. بحيث بسطت هذه الفواعل يدها على الأراضي الليبية من خلال المساهمة المباشرة في العمليات العسكرية التي قادها حفتر منذ 2014 إلى حدود الساعة، هذا الأخير الذي حظي بدعم عسكري وتمويلي كبير وتنسيق استخباري متطور من طرف هذه الدول.

الخاتمة :

ان المتتبع لمسار التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية يتضح له أن التدخل الخارجي في الأزمة الليبية زاد من حدتها، ولم يساهم في ايجاد حل نهائي لها، فكل دولة تسعى لتحقيق مصالحها و تحصيل جملة من الامتيازات على حساب الاستقرار السياسي للدولة الليبية، و بالتالي الاعتماد على سياسة الكيل بمكيالين عبر محاولة ايجاد توافق سياسي بين الأطراف الليبية الداخلية المتصارعة، و دعم الأطراف المتصارعة من جهة أخرى و الاعتماد على الحرب بالوكالة عبر دعم المجموعات المتصارعة في الساحة الليبية، ومن خلال ما تقدم نصل الى جملة من النتائج يمكن اجمالها فيما يلي:

- ان التدخل الخارجي في الأزمة الليبية، و محاولة فرض تسوية سياسية على الأطراف المتصارعة داخليا زاد من حدة الأزمة.
- تراجع دور الجوار الليبي فتح المجال أمام التدخلات وزياد حدة الأزمة و المد في فترتها الزمنية.
- انعدام الثقة بين الليبيين فتح المجال أمام التدخلات الخارجية التي بدورها استغلت الموقف لصالحها من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب.
- رغم محاولات التسوية السياسية ما قبل الأطراف الخارجية، الا انها باءت بالفشل نتيجة عدم الزاميتها و سياسة التعامل مع الازمة.
- الإطاحة بكل محاولات التسوية السياسية الودية بمساعدة وتحريض مجموعة من القوى الخارجية ادى لإيصال المسار السياسي للأزمة الليبية إلى طريق مسدود، هذا الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الاضطراب السياسي والأمني التي ستتجاوز انعكاساته وتهديداته الحدود الليبية.

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول الى التوصيات التالية :

- ضرورة ان يكون الحوار حوارا ليبيا جامعا لكل الأطراف.
- العمل على تكثيف الملتقيات و الندوات و مبادرات الحوار و رفض اي تدخل خارجي لحل الأزمة الليبية.

أعمال المؤتمر الدولي

- العمل على التزام المشاركين كم من موقعه على تبني و نشر ايجاد حل سياسي للأزمة الليبية ناتج من الداخل الليبي.

- بذل الجهود لمواجهه التحديات التي تحول دون الحوار والمصالحة حتى تصبح اليات للنجاح في الوصول الى اتفاق سياسي يشمل جميع الاطراف الليبية .

- العمل على الاعتراف بحق الاختلاف وقبول الاخر حتى يكون من اهم مخرجات الحوار المصالحة.

- ضرورة ان يكون للاتحاد الأفريقي دورا في حل الازمة الليبية.

- بناء جسور من الثقة بين الأطراف الليبية المتصارعة.

- العمل على الالتقاء باستمرار وتطريز اليات العمل والتسلح بالمبادرات التي تسهم في استعادة بناء ليبيا.

- دعوة دول الجوار العربي للعب دور اكبر في إعادة استقرار ليبيا وبناء مسيرة السلام والمصالحة الشاملة فيها باعتبار ليبيا عمقا جيو استراتيجيا مهما وبعدا بشري وتنموي.

قائمة المراجع:

[1] محمود خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع و تطوراته و مساراته المستقبلية، مركز تريندز للبحوث و الاستشارات، متوفر عبر موقع: https://trendsresearch.org/ar/insight/ تاريخ الاطلاع، 2020/10/13

[1] نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: التحديات و الاشكالات، المعهد المصري للدراسات، متوفر عبر موقع: https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA% تاريخ الاطلاع، 2020/10/13

[1] نفس المرجع.

[1] محمود خلفان الصوافي، مرجع سبق ذكره.

[1] - على الرابط :https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2020/10/07/

[1] -اخبار الامم المتحدة على الرابط:https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064592

[1] بوابة افريقيا الاخبارية ،من اتفاق الصخيرات إلى مشاورات بوزنيقة: هل ستتضح ملامح الأزمة الليبية؟،متوفر عبر موقع: https://www.afrigatenews.net/a/266282 تاريخ الاطلاع، 2020/10/13

[1] نورة الحفيان، مرجع سبق ذكره.

[1] بوابة افريقيا الاخبارية، مرجع سبق ذكره.

[1] تقرير الجزيرة نت، أهم خلاصات مؤتمر باريس حول ليبيا، متوفر عبر موقع: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/5/29/ تاريخ الاطلاع، 2020/10/10

[1] نورة الحفيان مرجع سبق ذكره.

[1] احسان الفقيه، مؤتمر بالبرمو حول ليبيا...هل يتجاوز الخلافات الدولية و الصراعات المحلية، تقرير وكالة أناضول ، 2018، متوفر عبر موقع: https://www.aa.com.tr/ar/1311758/ تاريخ الاطلاع، 2020/10/09

[1] نفس المرجع.

[1] نورة الحفيان، مرجع سبق ذكره.

[1] أمل عبد الله الهدابي، مؤتمر برلين ومسار الأزمة الليبية، جانفي 2020 ، متوفر عبر موقع: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-01-23-1.3758639 تاريخ الاطلاع، 2020/10/05

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015، ص105.

[1] يوسف الرفاعي يوسف محمد وأحمد الزروق رشيد،التدخل الدولي في ليبيا و تداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي ليبيا، 2019،ص 153.

[1] نورة الحفيان، مرجع سبق ذكره

RoumianaOugartchinska, Dans l'indifférence générale, la Libye est devenue le théâtre d'une guerre par procuration, Publié . le 29 juin 2019 à 17h00, https://www.nouvelobs.com/monde/20190629.OBS15141/dans-l-indifference-generale-la-libye-est-devenue-le-theatre-d-une-guerre-par-procuration.html

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومسؤولية الحماية في القانون الدولي

The principle of non-interference in internal affairs of States and the responsibility to protect in international law

الدكتور ناصر عبد الرحيم العلي

استاذ القانون الدولي في معهد الحقوق التابع لجامعة روسيا للنقل

موسكو – روسيا

ملخص:

إزدادت حالات وصور التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي من جانب عدد من الدول الكبرى فى نزاعات داخلية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بزعم أنها تعمل على إنهاء هذه النزاعات وتحقيق الأمن والاستقرار، أو لتقديم مساعدات إنسانية لشعوب هذه الدول. وأصبحت كثير من الدول تعمل على تأويل مبادئ القانون الدولي وقواعده، بما فيها مبدأ عدم التدخل وفق ما يتماشى وخدمة مصالحها القومية واستراتجياتها الكبرى، باستخدام أدوات مثل "حقوق الإنسان" و "التدخل الإنساني" و "مسؤولية الحماية".... وإلخ.

ومن خلال هذا البحث سيتم التعرض الى الإطار النظرى الحديث لمفهوم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولمفهوم "مسؤولية الحماية"، من ناحية، وعلى مستوى الواقع الدولى الراهن، من ناحية أخرى.

Abstract:

Cases and forms of interference in the internal affairs of countries by a number of major countries are increased, especially after the collapse of the Soviet Union, and especially in internal conflicts in the Middle East region, claiming that they are working to end these conflicts and achieve security and stability, or to provide humanitarian aid to the people of these countries. Many countries became involved in interpreting the principles and rules of international law, including the principle of non-intervention in accordance with what is in line with and serving their national interests and major strategies, using tools such as “human rights”, “humanitarian intervention”, “responsibility to protect” and so on .

Through this research, the modern theoretical framework of the concept of the principle of non-interference in the internal affairs of states and the concept of "responsibility to protect" will be examined on the one hand, and at the level of the current international reality, on the other hand.

مقدمة:

إزدادت حالات وصور التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي من جانب عدد من الدول، فى نزاعات داخلية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بزعم أنها تعمل على إنهاء هذه النزاعات وتحقيق الأمن والاستقرار، أو لتقديم مساعدات إنسانية لشعوب هذه الدول.

و يشير الواقع إلى أن التدخل من قبل هذه الدول في مثل هذه النزاعات وغيرها أدى إلى تدمير تلك الدول التي تم التدخل في شؤونها الداخلية، ويظهر ذلك بوضوح عند رؤية ما لحق بأفغانستان والعراق وليبيا وسوريا واليمن فى السنوات الأخيرة، والأهم من ذلك أن هذه التدخلات تتنافى كلياً مع أحكام الشرعية الدولية.

وللأسف في نهاية القرن العشرين، أصبحت كثير من الدول تعمل على تأويل مبادئ القانون الدولي وقواعده، بما فيها مبدأ عدم التدخل وفق ما يتماشى وخدمة مصالحها الذاتية وإستراتجياتها الكبرى، بإستخدام مفاهيم جديدة لتبرير تدخلهم مثل "حقوق الإنسان" و "التدخل الإنساني" و "مسؤولية الحماية".... وإلخ.

وعليه توصل بعض الخبراء إلى استنتاج مفاده أن هناك محاولة لإدخال معيار جديد في القانون الدولي - الحق في التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، إذا اعتبر المجتمع الدولي أن حكومة هذا البلد غير قادرة على أداء واجباتها على المستوى المناسب، وكانت هذه الذريعة المستخدمة لغزو يوغوسلافيا وليبيا والعراق وغيرها من الدول.

والحقيقة أن مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ومسؤولية الحماية يعانيان فى الوقت الراهن أزمة ثقة. وإذا اقتصرنا- على سبيل المثال- على واقع تطبيقاتهما الحديثة، فى بعض أجزاء وطننا العربي، سيتضح أن التدخل العسكرى فى ليبيا عام 2011 قد خرج عن الهدف المحدد له، وهو حماية المدنيين، إلى هدف إسقاط نظام وتحكم فى الدولة، الأمر الذى ليس له أى صلة بمفهوم «مسؤولية الحماية».

وأصبح مفهوم "مسؤولية الحماية" يثير جدل وإشكاليات في مسألة خلق توازن بين هذا المفهوم ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي يعتبر أحد مبادئ القانون الدولي الآمرة "jus cogens".

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الإطار النظري الحديث لمفهوم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولمفهوم "مسؤولية الحماية"، ومدى مشروعية استخدامه وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

أعمال المؤتمر الدولي

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل يحق للدول التدخل في شؤون دول آخرى واستخدام مسؤولية الحماية لأغراض إنسانية وغيرها دون الرجوع لمجلس الأمن وللدولة المراد التدخل في شؤونها لأغراض إنسانية؟.
- ما مدى مشروعية التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية؟.

منهجية البحث:

تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل أبعاد وجوانب ظاهرة التدخل في الشؤون الداخلية ومسؤولية الحماية، وذلك من خلال تحليل قواعد القانون الدولي ذات الصلة ومدى التزام الدول بهذه القواعد ومراعاتها لها.

خطة البحث:

ومن خلال هذا البحث سيتم التعرض الى الإطار النظرى الحديث لمفهوم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولمفهوم "مسؤولية الحماية" ومدى مشروعية التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظرى لمفهوم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومسؤولية الحماية في القانون الدولي.

المبحث الثاني: مدى مشروعية التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية.

المبحث الأول: الإطار النظرى الحديث لمفهوم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومسؤولية الحماية في القانون الدولى

تطورت العلاقات الدولية بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب العالمية، خاصة بعد تأسيس الأمم المتحدة وإبرام ميثاقها الذي كرس قواعد قانونية دولية ملزمة ومبادئ رئيسية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، ومن إحدى هذه المبادئ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن بعد إنتهاء الحرب الباردة وتكريس نظام الأحادية القطبية وتزايد الإهتمام بحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في جميع انحاء العالم، أدت كل هذه العوامل إلى بروز الإشكالات المتعلقة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإلى تكريس مفهوم جديد وهو" مسؤولية الحماية" لمواجهة جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وغيرها من الإنتهاكات الصارمة لحقوق الإنسان، حيث أدى هذا المفهوم إلى المساس بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الدولي المتمثلة في إحترام مبدأ المساوى في السيادة بين الدول وعدم إستخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل.

ولدراسة هاذين المفهومين سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، وسيتم في المطلب الأول تناول الإطار النظري والقانوني لمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، ويتناول المطلب الثاني الإطار النظري والقانوني لمفهوم " مسؤولية الحماية" والإشكالات المتعلقة في إستخدامه.

المطلب الأول: الإطار النظري والقانوني لمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر

من إحدى خصائص القانون الدولي المعاصر أنه كرس مبادئ القانون الدولي والتي تعتبر الأن قواعد آمرة " Jus cogens" ملزمة لجميع الفاعلين في العلاقات الدولية وهذا ما أكده الفقيه السوفيتي تونكين والذي أشار إلى أن إتساع العلاقات الدولية هو الذي ساعد على تأكيد الإعتراف بالقواعد الآمرة، ومن بينها مبادئ القانون الدولي بشكل عام

أعمال المؤتمر الدولي

ومبدأ عدم التدخل بشكل خاص والذي أجمع فقهاء القانون الدولي المعاصر على أنه قاعدة قانونية آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها[xix]. ومن إحدى خصائص هذه المبادئ التي أكد عليها إعلان عام 1970 " مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة" انه يجب النظر إلى هذه المبادئ كوحدة متكاملة ومترابطة فيما بينها ولا يجوز الأخذ بأحد المبادئ دون الآخر وحسب هذا الإعلان"عند تفسيرها وتطبيقها، وتكون المبادئ المذكورة أعلاه مترابطة ، ويجب النظر إلى كل مبدأ في سياق جميع المبادئ الأخرى"[xx].

وتتجلى حتمية هذا المبدأ في حقيقة أنه من ناحية ، يحتوي على حظر لا لبس فيه لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل لأي سبب من الأسباب في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، وهناك أيضًا وصفة للامتناع عن أي شكل من أشكال الإكراه ، بما في ذلك التدخل العسكري بهدف إخضاع دولة أخرى لمصالحها الخاصة.

فمن هنا يحتم ويفرض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على كل دولة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ذلك لأنّ مبدأ عدم التدخل يكمن أساساً في السيادة فليس لأي شخص دولي الحق في أن يتدخل في شؤون دولة ذات سيادة [xxi].

إنّ مضمون مبدأ عدم التدخل يعني: حق كل دولة في ممارسة سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية سواء في علاقاتها مع رعاياها أم في علاقاتها مع الدول الأخرى بكل حرية في الوقت الذي تمتنع فيه الدول الأخرى عن إتخاذ أي موقف من المسائل المحجوزة للدولة، والتي تمتلك فيها حرية التصرف بموجب القانون الدولي فمن حق كل دولة إختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بمطلق الحرية، وأي إنتهاك لتلك الحقوق يعد تدخلا صارخاً في الشؤون الداخلية للدول[xxii] .

ومن إحدى خصائص مبدأ عدم التدخل انه يضمن للدولة حمايتها من الضغوط الخارجية، سواء أكانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، التي تتعرض لها من طرف دول أخرى، من أجل فرض إرادتها وتصوراتها عليها وإجبارها عن طريق الإكراه بالقيام بعمل ما أو الامتناع عنه[xxiii] .

وتم النص على هذا المبدأ في العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى كالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1975، وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الإتحاد الأفريقي، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، وإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول 1981 وغيرها، وتم التأكيد على هذا المبدأ في العديد من قرارات محكمة العدل الدولية، على سبيل المثال قرار المحكمة المتعلق برفض التدخل الأمريكي غير المشروع في شؤون نيكاراجوا، فقد رفضت المحكمة في هذا الحكم، الاعتراف للولايات المتحدة بأي حق في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لنيكاراجوا مهما كانت الأسباب[xxiv].

وعلى الرغم من أن مبدأ عدم التدخل يعتبر من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي وأعتبره بعض الفقهاء مبدأ مطلقا إلا إذا كانت الدولة في حالة دفاع شرعي، ولكن الممارسات الدولية ونتيجة لتطور العلاقات الدولية ونتيجة لزيادة التداخل بين مصالح الدول المختلفة وغيره من العوامل، فإن هذا أدى إلى حدوث تغيير في مضمون مبدأ عدم التدخل وتحويله من صفة مطلقة الى صفة مرنه. و قد اضطر الفقهاء إلى اعتبار التدخل عملاً غير مشروع في الأصل مع التسليم بأنّ هناك حالات يجوز فيها التدخل على سبيل الاستثناء إذا وجدت أسباب مشروعة لذلك.

وبذلك تعرض هذا المبدأ للاهتزاز، وهكذا أصبحت بعض الدول تتمسك به على أساس انه مبدأ مطلق وجامد كالدول النامية والبعض الآخر كالدول الغربية ركزت على تفسيره المرن باعتبار أنّ للدول والمنظمات الدولية الحق في حماية حقوق الإنسان في أيه دولة أخرى[xxv]. وأصبحت هذه الدول الغربية تسعى لإيجاد تفسير للتدخلاتهم في

أعمال المؤتمر الدولي

الشؤون الداخلية لدول أخرى بحجة حماية حقوق الإنسان التي تنتهك وحماية الأقليات ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب.

وأصبحت أيضا بعض الدول تعمل على الانتقال من مبدأ «عدم التدخّل» إلى «حقّ التدخّل» بل إلى «واجب التدخّل»، وبدأت بعد ذلك بعض الأوساط السياسية والقانونية بإيجاد تبرير للتدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول أخرى، على سبيل المثال ما جاء في تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي في 1991: " أنّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدولية ملتزمة بميثاقها الذي يحمي سيادة الدول الأعضاء، ولكنها ملزمة أيضا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان»[xxvi]. فان هذا التبرير وهذه المقارنة بين الميثاق والإعلان يثير جدل من الناحية القانونية لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس بمثابة إتفاق دولي ملزم للأطراف ولا يعطي الحق للتدخل في شؤون الدول.

و في هذا السياق أعلن أيضا الأمين العام السابق كوفي آنان بدوره على كيفية معالجة الهموم الإنسانية المشتركة التي تجتاح العالم اليوم وأشار إلى تأثيرها الواضح في تطوّر مفهوم مبدأ عدم التدخل وعلى ضرورة حماية حقوق الإنسان باستخدام مفهوم مسؤولية الحماية.

ويتطلب الحديث عن استخدام الأسلوب المرن لمبدأ عدم التدخل من المجتمع الدولي إتخاذ بعض الإجراءات الضرورية منها:

- تحديد في أي حالات يحق للدول ان تتدخل في شؤون دولة اخرى المسمى بالحالات الإستثنائية وذلك من خلال إبرام اتفاقية دولية ملزمة لاضفاء الشرعية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول كحالة استثنائية، وضرورة تحديد بعض المفاهيم التي يسودها لبس وتفسيرات متعددة من قبل الفقهاء والخبراء السياسيين خاصة في ما يتعلق بمفهوم " الشؤون الداخلية" ، "والإختصاص الداخلي للدول" حتى تصبحان فكرة وقاعدة قانونية بدل من فكرة سياسية.
- في جميع الأحوال يجب أن يكون التدخل بقرار من مجلس الأمن بإعتباره الهيئة الدولية الوحيدة التي يحق لها بإتخاذ قرار التدخل العسكري في شؤون دولة أخرى وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذا يتماشى مع الاستثناء الذي جاء في الشطر الأخير من نص الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق والتي تنص على مايلي: " على أنّ هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[xxvii].
- ضرورة وضع معياراً قانونياً للمسائل التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول لأن ميثاق الأمم المتحدة لم ينص على مثل هذا المعيار.
- ضرورة تحديد عناصر التدخّل في الشؤون الداخلية و متى يمكن استخدامها، والمقصود هنا بعناصر التدخل عنصر الإكراه باستخدام القوة المسلّحة استخداماً فعلياً، وكذلك جميع أشكال الضغط السياسي أو الاقتصادي الموجهة نحو هذه الدولة للتأثير في أوضاعها الداخلية وسياساتها الخارجية.

وفي هذا السياق أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحد من المبادئ المبني عليها النظام الدولي ومبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي وإذا سمحنا بانتهاك هذا المبدأ فيما يتعلق ببعض الدول الغير قادرة على ممارسة سلطتها، فسيتم حتما إجراء سلسلة من ردود الفعل، وسوف العالم يغرق ببساطة في حالة من الفوضى ونحن نشهد بالفعل هذا الاتجاه في الشرق الأوسط " [xxviii].

وفي هذا العام وبمبادرة من قبل روسيا الإتحادية وبمشاركة بعض الدول يتم الأن إعداد مشروع إتفاقية دولية بشأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة على أساس وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن[xxix].

أعمال المؤتمر الدولي

وهذه الإتفاقية ستكون الأولى من نوعها لتحديد الوضع القانون للتدخل وسوف تسهم هذه الإتفاقية في تطوير قواعد القانون الدولي المتعلقة بهذا الشأن وسوف تعتبر ايضا بمثابة التطوير التدريجي للقانون الدولي.

المطلب الثاني: الإطار النظري والقانوني لمفهوم " مسؤولية الحماية" والإشكالات المتعلقة في استخدامه

ظهر العديد من المفاهيم لشرعنة التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باسم حقوق الإنسان؛ وهي الحرب العادلة، والتدخل باسم الإنسانية، والتدخل الإنساني، وأخرها مسؤولية الحماية. تختلف هذه المفاهيم عن بعضها البعض في الأساس من حيث التسمية، أما من حيث الجوهر فهي متشابه لأنها تدور حول الفكرة نفسها، وهي إضفاء الصفة الأخلاقية والقانونية على التدخلات العسكرية في الدول الأخرى[xxx].

وظهر مصطلح مسؤولية الحماية على يد وزير الخارجية الأسترالي السابق غارث إيفانز، في تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول في كانون الأول 2001 الذي أشار فيه إلى إمكانية إستبدال "الحق في التدخل" بعبارة "مسؤولية الحماية"[xxxi].

وحظي هذا المصطلح بتأييد دولي واسع وتم إستخدامه من قبل الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في تقريره " نحو عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" الصادر في كانون الأول 2004 " نحن نؤيد المبدأ المستجد المتمثل في وجود مسؤولية دولية جماعية عن الحماية يمارسها مجلس الأمن بأن يأذن بالتدخل العسكري كملاذ أخير، عند حدوث إبادة جماعية أو عمليات قتل أخرى واسعة النطاق، أو حدوث تطهير عرقي أو إنتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وثبت أن الحكومات ذات السيادة عاجزة عن منعها أو غير راغبة في منعها" [xxxii].

وكرس هذا المفهوم للأول مرة بصك دولي، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمى لعام 2005 في الفقرتين 138 و139[xxxiii]، وتستند مسؤولية الحماية إلى ثلاث ركائز متساوية، هي:

1) مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها: تتمل هذه الركيزة في الدرجة الأولى بمسؤولية الدولة في حماية سكانها من الجرام الأشد خطورة وهي الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي.
2) مسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة الدول في حماية سكانها: تقوم هذه الركيزة على مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول غير القادرة على حماية سكانها المدنيين من الجرائم الدولية أنفة الذكر.
3) مسؤولية المجتمع الدولي عن الحماية عندما تفشل الدولة بوضوح في حماية سكانها: تعهد هذه الركيزة بمسؤولية المجتمع الدولي إلى الاستجابة فى الوقت المناسب وبطريقة حاسمة في حالة إخفاق الدولة في تأمين هذه الحماية. أما بخصوص آلية تنفيذ هذه المسؤولية فتقوم بالدرجة الأولى على إستخدام التدابير السلمية المنصوص عليها فى الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، وفي حال قصور الوسائل السلمية وعجز السلطات الوطنية عن حماية سكانها من الجرائم والإنتهاكات الأربع المذكورة آنفا، يمكن اللجوء إلى التدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق أو التعاون مع التنظيمات الإقليمية حسب الفصل الثامن من الميثاق.

أعمال المؤتمر الدولي

وللحديث عن القيمة القانونية لمفهوم " مسؤولية الحماية" لابد من الإجابة على سؤال: هل "مسؤولية الحماية" تعتبر قاعدة قانونية دولية أم قاعدة أخلاقية؟.

إن "مسؤولية الحماية" ليست قاعدة قانونية إتفاقية ولا عرفية ولا يترتب على الإخلال بها أي مسؤولية دولية. كما تجدر الإشارة إلى الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين المذكورتين تتخذ حصراً وفقاً لأحكام ومقاصد ومبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد لإستخدام مسؤولية الحماية، لابد من إصدار قرار من قبل مجلس الأمن بهذا الشأن بعد ذلك يمكن اللجوء إلى مسؤولية الحماية، ما غير ذلك يعتبر مخالفاً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة خاصة، مبدأ سيادة الدولة ومبدأ حظر استخدام القوة ومبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية.

ويجب على مجلس الأمن أن يكفل مساءلة أولئك الذين يمنحون سلطة اللجوء إلى إستخدام القوة. ويمكن القول بأن مفهوم" مسؤولية الحماية" منذ تكريسه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمى لعام 2005 إلى غاية الأن لايعدو كونه قاعدة دولية أخلاقية.

ولكي تصبح هذه القاعدة الأخلاقية بمثابة قاعدة قانونية لابد من الإعتراف بها من قبل الدول ولابد من اعطائها قوة قانونية ملزمة، وذلك من خلال إبرام إتفاقية دولية خاصة بمسؤولية الحماية ومن الضروري أيضا تحديد في هذه الإتفاقية المعايير التي يجب إتباعها لإستخدام وتنفيذ مسؤولية الحماية وتحديد أيضا من هي الجهة المسؤولة عن إصدار قرار باستخدام مسؤولية الحماية وكذلك التركيز على الجانب المفاهيمي، فعلى سبيل المثال، ضرورة إيضاح أسس اتخاذ إجراء جماعي في إطار الركيزة الثالثة لمسؤولية الحماية مع ضرورة تفويض مجلس الأمن دون غيره في إتخاذ القرار لاستخدام القوة العسكرية عندما تعجز الدول عن حماية سكانها، لأن التدخل العسكري من جانب واحد أياً كانت أهدافه محظوراً في القانون الدولي ولا يمكن القيام به دون موافقة مجلس الأمن.

وحتي يصبح هذا الإجراء فعال فإنه يتطلب إجراء تعديل في ميثاق الأمم المتحدة وإعادة النظر في هيكلية مجلس الأمن وتحديد الحلات التي لايمكن لأعضاء مجلس الأمن استخدام حق الفيتو، فعلى سبيل المثال، الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية " الجرائم الفظيعة"، فالحد من إرتكاب هذه الجرائم الفظيعة في ظل الإنقسام السياسي في مجلس الأمن أمر صعب للغاية بالعكس تؤدي هذه الانقسامات السياسية، إلى تزايد البعد عن اتخاذ إجراءات حاسمة، سواء لأغراض الوقاية أو العلاج، وفي بعض الأحيان تقوم بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن بدعم الفصائل المتنازعة وإيلاء الأسبقية لهذه الولاءات على حساب مسؤولياتها في مجال الحماية [xxxiv].

وضرورة تحديد في هذه الإتفاقية أيضا التزام الدول الأطراف في منع إرتكاب هذه الجرائم الفظيعة أو الحد من إرتكابها، والهدف من ذلك الإنتقال من الإلتزام الأدبي الذي تؤكد عليه الدول مراراً وتكرارً إلى التزام قانوني وتحديد مسؤولية الدولة التي يرتكب على أراضيها، مثل هذه الجرائم، وهذا ما يتماشى مع متطلبات الركيزة الأولي، والتي تستند عليها مسؤولية الحماية، ضرورة ايجاد آلية للحد من مسألة عدم إحترام القانون الدولي ومحاسبة تلك الدول التي لاتحترم التزاماتها للمعاهدات الدولية الأساسية التي صادقت عليها ذات الصلة بحماية السكان، ومع ضرورة العمل على إيجاد آلية لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، والعمل على إدارج ما ورد في وثيقة الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية التي وضعها مكتب المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية في إطار إتفاقية دولية ملزمة، لأن هذا الإطار يستند إلى معايير ومبادئ القانون الدولي [xxxv].

أعمال المؤتمر الدولي

المبحث الثاني: مدى مشروعية التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية

تأثرت ليبيا كغيرها من الدول العربية بالربيع العربي وأخذت الأزمة الليبية طابع النزاع المسلح، وهو ما أدى بمجلس الأمن إلى التدخل لوقف هذا النزاع المسلح عن طريق إصدار قرار رقم1970 و وقرار رقم 1973 في عام 2011 الذي كان لهما الأثر الكبير في إنقسام الموقف الدولي بين مؤيد للتدخل في ليبيا أمثال فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي ومصروتركيا وبين معارضين للتدخل الأجنبي مثل ألمانيا وروسيا والصين والجزائر والسودان وغيرها من الدول.

ولدراسة هذا الموضوع سيتم تقسيم المبحث الى مطلبين، يتناول الأول التدخل الدولي في ليبيا من منظور القانون الدولي، ويتم في الثاني تقييم دور التدخل الدولي والإقليمي في ليبيا.

المطلب الأول: التدخل الدولي في ليبيا من منظور القانون الدولي

في يوم 17 شباط 2011، تظاهر آلاف من المعارضين الليبيين إستجابة لنداء قوى المعارضة، ولأول مرة يستعمل السلاح من قبل المعارضين وأدى ذلك الى تحول الصراع إلى نزاع مسلح.

وأدى استخدام القوة العسكرية من قبل الجيش والقوى المعارضة بدوره إلى إنتهاك حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وإرتكاب جرائم دولية مما دفع مجلس حقوق الإنسان التابع للأم المتحدة بإرسال لجنة دولية مستقلة للتحقيق في هذه الإنتهاكات الخطيرة والجرائم الدولية المرتكبة.

ودعت كثير من المنظمات والاجهزة الدولية الى ضرورة تدخل مجلس الأمن لتوفير الحماية للمدنيين من تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومن ارتكاب الجرائم الاربعة المنصوص عليها في مبدأ مسؤولية الحماية[xxxvi]. وبموجب تقارير وإثباتات وأدلة وعن طريق اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في هذه الانتهاكات الخطيرة والجرائم الدولية المرتكبة أصدر مجلس الأمن قراره 1970/ 2011[xxxvii]، يلاحظ أن مبررات هذا القرار تتمثل في إدانة العنف الممارس من جانب السلطات اليبية ضد المدنيين وكذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تضمن القرار ما يلي:

أن مجلس الأمن يعرب عن قلقه البالغ أزاء الوضع في ليبيا ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، يشجب الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقمع المتظاهرين والتي قد ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية وتحدث القرار عن قلق المجلس من معناة اللاجئين الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في ليبيا.

كما إحتوى القرار على العديد من التدابير الغير عسكرية والتي تتفق مع مسؤولية الحماية وذلك بغية ردع العدوان المستمر على حقوق السكان المدنيين، تضمن القرار فقرة تفيد إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، وورد في الفقرات اللاحقة تدابير تتعلق بحظر الأسلحة، حظر السفر لبعض الأشخاص الليبيين من ضمنهم معمر القذافي، تجميد الأصول وغيرها من التدابير.

ويحتوي القرار على فقرة تنص على مسؤولية السلطات الليبية بتوفير الحماية لسكانها وهذا ما يدل على الركيزة الأولى من ركائز مسؤولية الحماية.

وإثر عدم إستجابة السلطات الليبية وباقي أطراف النزاع لقرار 1970 وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في ليبيا والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين أصدر مجلس الأمن قراره الثاني رقم 2011/1973 بخصوص الشأن الليبي.

واحتوى هذا القرار على، ما يلي:

أعمال المؤتمر الدولي

وفي ما يخص حماية المدنيين، لقد اكد القرار في ديباجته وفي الفقرة الرابعة على "تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين وإذ يؤكد من جديد أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين"، وبموجب الفقرة الرابعة " يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، لحماية المدنيين، مع إستبعاد أي قوة إحتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام بالتدابير التي عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا"[xxxviii].

تضمن هذا القرار أيضا تدابير أخرى منها: فرض منطقة حظر جوي فوق أراضي ليبيا تشمل الطائرات التجارية والعسكرية لمنع تحليق وتحرك قوات القذافي في أجوائها ومنعها قصف الدنيين، المطالبة بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم، وأكد أيضا القرار على إنفاذ حظر الأسلحة وتجميد الأصول وتقييد السفر للأشخاص المدرجة أسمائهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر، وتضمن أيضا إنشاء لجنة مراقبة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة تتألف من ثمانية أشخاص للتحقق من تنفيذ هذه القرارات جميعاً.

المطلب الثاني: تقييم دور التدخل الدولي والإقليمي في ليبيا

إن ما قام به حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا ل "أسباب إنسانية" كما يدعون يعتبر خرقاً لما جاء في القرارين المذكورين أعلاه وخرقا لمبادئ القانون الدولي والدليل على ذلك أن القرارين لم يتضمنا أي إشارة أو تفويض لحلف الناتو ولا لأي دولة أخرى بالتدخل العسكري في ليبيا، باستثناء نصه على إنشاء منطقة حظر جوي، عدى عن ذلك القرارين لم يتضمنا أي بند حول تسليح المعارضين للنظام الليبي.

إذاً ما قام به الحلف الناتو يمكن تكيفه حسب القانون الدولي بإرتكاب الناتو جريمة العدوان المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة رقم 3314 لعام 1974 وفي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 نتيجة لاستخدامه للقوات العسكرية ضد دولة ذات سيادة ، ولا شك أن جريمة العدوان تشكل أقصى وأفظع الجرائم في حق البشرية لما يصحبه من إنتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني[xxxix] . وعدى عن ذلك إن التدخل لحلف الناتو في ليبيا، كان لغايات سياسية غير إنسانية ، وهي إسقاط نظام القذافي والسيطرة على الثروات الطبيعية لليبيا وينطوي على عوامل مصلحية أكثر منها حماية المدنيين الليبيين، إن ما تشهده ليبيا اليوم بالدرجة الأولى مسؤول عنه الغرب وعلى الدول الناتو أن تتحمل مسؤولية التعويض للشعب الليبي عن جريمة العدوان التي ارتكبها الحلف ضده.

وللأسف لم يقتصر التدخل في الشؤون الليبية فقط على هذه الحقبة من الزمن بل بالعكس بدأ يزداد بعد اسقاط النظام الليبي، وحتى الأن تدخلت وتتدخل كثير من الدول في الشؤون الليبية بشتى أنواع التدخل، على سبيل المثال التدخل التركي، كما أكد أردوغان خلال زيارته لتونس أنه يستهدف مساعدة الليبيين على بناء نظام ديمقراطي جديد، ومنع حدوث كارثة إنسانية في ليبيا، والدفاع عن مصالح تركيا الاقتصادية في ليبيا [xl]، ومن تصريح أردوغان نستنتج أنه يسعى لتوفير غطاء سياسي يسوغ تدخله العسكري في ليبيا. ولكن الدوافع الكامنة وراء التدخل التركي هي:

أعمال المؤتمر الدولي

1- الرد على اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين كل من مصر واليونان وقبرص، ومزاحمة الدول التي تقوم بالتنقيب على الغاز شرق البحر المتوسط.

2-تأكيد الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي وذلك من خلال دعم الحركات الإسلامية في كثير من المناطق في العالم.

3-الحصول على نصيب من النفط الليبي.

4-أيجاد فرصة لمشاركة الشركات التركية في إعادة إعما تركيا.

وقد لوحت مصر أيضا بورقة التدخل العسكري في الشؤون الليبية ، بعد أن وافق مجلس الشعب المصري على إرسال قوات من الجيش المصري للقيام بمهام قتالية خارج حدود البلاد غربا. وتتحكم في الموقف المصري جملة عوامل تمتد على طيف واسع من الاهتمامات الأمنية والاقتصادية وحتى الآيدولوجية المتمثلة في مواجه الإسلام السياسي والحملة التي تشنها الحكومة المصرية على حركة الإخوان المسلمين وتنظيمهم الدولي.

ويعتبر التدخل العسكري من قبل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في ليبيا هو إنتهاك الحظر على تصدير السلاح إلى أطراف النزاع في ليبيا و مخالف لقرارت مجلس الأمن 1970 و1973، لأن مجلس الأمن حسب قرار 1973 لم يحث على التدخل العسكري في الشؤون الليبية لإنقاذ أرواح المدنيين وكذلك إستبعد مجلس الأمن أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، كما حث مجلس الأمن الدول الأعضاء بتبليغ الأمين العام عن التدابير اللازمة التي تتخذها الدول لحماية المدنيين.

وللحد من حدة التدخل في الشؤون الليبية يجب على الأطراف الليبية القيام بالخطواط التالية:

1-التوصل لتوافق سياسي بين الأطراف المتنازعة ينهي الصراع في ليبيا قائم على أساس الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.

2-الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، وفتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمراطي في البلاد.

3- بسط سيادة الدولة الليبية على جميع مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن الوطني لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والسعي بالتدريج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني[xli]؛

4-على الصعيد الإقليمي والدولي: التوقف عن التدخل في الشؤون الليبية وعن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد وفق قرارات مجلس الأمن وزيادة الجهود من أجل إنجاح الاتفاق السياسي والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي خاص باللأزمة الليبية لتوفير الدعم لعملية مصالحة وطنية، ومساعدة ليبيا على تعزيز أمن الحدود وعلى تعزيز إدارتها العامة.

ويتوقف تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا في نهاية المطاف على الليبين بحدّ ذاتهم، ويقع على عاتقهم مسؤولية إيجاد حكومة تمثيلية وحكم دستوري قائم على سيادة الشعب الليبى في تقرير مصيره.

الخاتمة

لقد كرس القانون الدولي المعاصر من خلال ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية مبادئ القانون الدولي التي تعبر قواعد قانونية آمرة لجميع أشخاص القانون الدولي وللنظام القانوني الدولي، ومن إحدى هذه المبادئ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لكن من الظواهر الحديثة التي تشهدها الساحة الدولية تزايد حجم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة أنها تتدخل من أجل عودة الاستقرار أو التدخل الإنساني القائم على مسؤولية الحماية لإنقاذ المدنيين أو استجابة لطلب رسمي من الحكومات القائمة والتي تكون عادة في صراعات داخلية مع تنظيمات ذات ولاءات لدول أخرى، لكن الواقع يشير إلى أن تدخل هذه الدول يعود لأسباب استراتيجية أو أسباب اقتصادية خاصة بها.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأن التدخل تحت مسميات مثل "حقوق الإنسان" و "التدخل الإنساني" و "مسؤولية الحماية" عمل تعسفي يهدف إلى التأثير على الاستقلال السياسي وسيادة الدولة باستعمال وسائل الإكراه والضغط عن طريق القوة وفتحت هذه المفاهيم الباب لتدخل الدول الفردي حتى دون تفويض على نحو يتنافى مع القانون الدولي. ويجب أن تتحمل الدولة المسؤولية عن حماية سكانها، وعندما تصبح الدولة غير قادرة على فعل ذلك فعلى المجتمع الدولي أن يتولى هذه المهمة، ولكن حتى يصبح مفهوم "مسؤولية الحماية" قاعدة قانونية لا بد أن تحظى بإعتراف من قبل الدول وإعطائها قوة قانونية ملزمة، من خلال إبرام إتفاقية دولية خاصة بمسؤولية الحماية ومن الضروري أيضا تحديد في هذه الإتفاقية المعايير التي يجب اتباعها لإستخدام وتنفيذ مسؤولية الحماية وتحديد أيضا من هي الجهة المسؤولة عن إصدار قرار باستخدام مسؤولية الحماية وكذلك التركيز على الجانب المفاهيمي، على سبيل المثال، ضرورة إيضاح أسس اتخاذ إجراء جماعي في إطار الركيزة الثالثة لمسؤولية الحماية مع ضرورة تفويض مجلس الأمن دون غيره في إتخاذ القرار لاستخدام القوة العسكرية عندما تعجز الدول عن حماية سكانها، لأن التدخل العسكري من جانب واحد أياً كانت أهدافه محظوراً في القانون الدولي ولا يمكن القيام به دون موافقة مجلس الأمن. ضرورة العمل على ايجاد آلية لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، العمل على ادارج ما ورد في وثيقة الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية التي وضعها مكتب المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية في إطار اتفاقية دولية ملزمة ، لأن هذا الإطار يستند إلى معايير ومبادئ القانون الدولي.

ويعتبر التدخل العسكري من قبل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في ليبيا هو انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى و مخالف لقرارت مجلس الأمن 1970 و1973، لأن مجلس الأمن حسب قرار 1973 لم يحث على التدخل العسكري في الشؤون الليبية لإنقاذ أرواح المدنيين وكذلك إستبعد مجلس

أعمال المؤتمر الدولي

الأمن أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، كما حث مجلس الأمن الدول الأعضاء بتبليغ الأمين العام عن التدابير اللازمة التي تتخذها الدول لحماية المدنيين.

المراجع

أوَّلاً: باللُّغة العربيَّة:

1) أحمد سيد علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة، دار الأكاديمية، الجزائر،2010.

المجَّلات العلمية:

1) الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد 13، آذار 2017.
2) محمد علوان، مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني، مجلة سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني 2016.
3) صالح محمد محمود بدر الدين ، مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي دراسة تطبيقية على الازمة الليبية، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، عدد 26 ، جانفي – مارس 2012.

الأطروحات والمذكّرات العلميَّة:

1) زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة ما جستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر، بسكرة، 2012 – 2013.

المو اقع والمدوَّنات الإلكترونيَّة العلميَّة:

1) أيمن شبانه، التدخل التركي في ليبيا، https://pharostudies.com/?p=3339 زيارة يوم 2020/09/29.
2) الدكتور مفيد شهاب، في ظل ميثاق الأمم المتحدة.. مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول (1-2)، https://www.almarjie-paris.com/13487 زيارة يوم 2020/09/26.
3) تقرير ألأمين العام، حشد العمل الجماعي: العقد القادم من المسؤولية عن الحماية، https://undocs.org/ar/A/70/999 زيارة يوم 2020/09/28.

أعمال المؤتمر الدولي
4) كينة محمد لطفي، مفهوم جريمة العدوان في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، http://arabprf.com/?p=2191 زيارة يوم 2020/09/30

الهوامش

[1] تونكين، نظرية اقانون الدولي، موسكو، روسيا، دار الطباعة زرستسالو، 2015، ص. 45.

[1] القرار] A/RES/2625] الذي صدر في 24 / 10 / 1970 المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

[1] أنظر، زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة ما جستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر، بسكرة، 2012 – 2013، ص .28.

[1] كمال بورعشة، التطوّر التاريخي والقانوني لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،مداخلة بالملتقى الوطني الأول حول ستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق الأمم المتحدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 11 نوفمبر 2012 ، ص 02 .

[1] أنظر، الدكتور مفيد شهاب، في ظل ميثاق الأمم المتحدة.. مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول (1-2)،
https://www.almarjie-paris.com/13487

[1] أنظر، حكم محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نكاراغوا،
www.icj.cij.org/home page/ar/files/sum 1948 -1991.pdF

[1] أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة، دار الأكاديمية، الجزائر، 2010 ، ص 265.

[1] أنظر، التقرير العربي الإستراتيجي لعام 1999 – الحرب وأزمة كوسوفوُ، مخاطر سوء تقدير الوضع العالمي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، القاهرة، يناير 2000 ، ص 66

[1] المادة 2/ 7 من ميثاق الأمم المتحدة.

[1] أنظر، مقابلة سيرغي لافروف لصحيفة "كوميرسانت"،
www.fondsk.ru/news/2012/10/03/intervju-lavrova-gazete-kommersant-03102012-16865.html

[1] أنظر، تصريح السيناتور الروسي أندرية كليموف لوكالة تاس، https://tass.ru/politika/9481629

[1] أنظر محمد علوان، مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني، مجلة سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني 2016، ص 21.

[1] . Evans G., Sahnoun M. The Responsibility to Protect // Foreign Affairs. 2002. Vol. 81, N 6, Nov.–Dec. P. 102

[1] https://undocs.org/ar/A/59/565

[1] https://undocs.org/ar/A/RES/60/1

[1] أنظر، تقرير ألأمين العام، حشد العمل الجماعي: العقد القادم من المسؤولية عن الحماية،
https://undocs.org/ar/A/70/999

[1] أنظر، تقرير ألأمين العام ، الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية،https://undocs.org/ar/A/70/741

[1] صالح محمد محمود بدر الدين ، مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي دراسة تطبيقية على الازمة الليبية، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، عدد 26 ، جانفي –مارس 2012 ، ص 147.

[1] أنظر، قرار مجلس الأمن، (2011)https://www.undocs.org/ar/S/RES/1970%20

[1] نظر، قرارمجلس الأمن، (2011)https://www.undocs.org/ar/S/RES/1973%20

[1] أنظر، كينة محمد لطفي، مفهوم جريمة العدوان في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، http://arabprf.com/?p=2191

[1] أنظر، أيمن شبانه، التدخل التركي في ليبيا ، https://pharostudies.com/?p=3339

[1] أنظر، الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، العدد 13، آذار 2017، ص. 23.

الصراع الدولي على ليبيا (الغزو الإيطالي 1911 انموذجا)

International conflict over Libya (the Italian invasion of 1911 as a model)

م.د حسين عبد الحسين عباس الزهيري (العراق)/ *أستاذ جامعي*

Dr.Hussain Abdullhussain Abass AL-Zuhairy

ملخص

لم يكن الصراع الدولي على ليبيا وليدا للحظته وانما هو يرجع الى اقدم العصور منذ أيام الرومان، وما تلتهم من حقب تاريخية مختلفة، لما تتمتع به ليبيا من إمكانات اقتصادية وموقع جغرافي مهم يسهم في تعزيز السيطرة على البحر المتوسط، ويكون البوابة الرئيسة نحو الداخل الافريقي، لذا فقد حاول المستعمرون على مختلف مسمياتهم فرض سيطرتهم وسطوتهم على ليبيا ليتمكنوا من احتلال بقية البلدان. وكان من بين المستعمرين الايطاليين، الذين حاولوا فرض انفسهم على ليبيا بقوة السلاح، وتعاون مع بقية البلدان الاوربية الأخرى، في سبيل ذلك، وبعد ان مهدت لنفسها عن طريق بعض الأساليب الاستعمارية المقيتة، وخذلان الدولة العثمانية لليبيا، وعدم مساعدتها في كبح جماح الايطاليين، بل على العكس من ذلك جعلت الليبيين يواجهون مصيرهم المحتوم من دون سند او مساعدة، الا ما قام به الأهالي انفسهم ومساعدة الأقطار العربية بعد شد الهمم لمساندة إخوانهم الليبيين، في التصدي لذلك العدوان.

Abstract

The issue of acquiring colonies outside the European continent was a major crisis between the big and small countries, as all of these countries were looking for justifications and justifications to implement their ambitions to acquire lands to impose themselves inside the European continent, and among those countries is Italy, which was newly established and tried to obtain It has an important foothold among European countries, and it was only able to do so through the seizure of rich colonies, to save itself from the internal crises in which it is living, so it headed to the occupation of Libya in 1911, and that year was not its beginning but rather it sought it since 1881

through many methods. It used it and paved the way for the military occupation, which was not difficult due to the military weakness that the Ottoman Empire was suffering from.

For the requirements of the scientific research, this research has been divided into three main sections, the first topic was entitled ((Motives and Reasons for the Italian Approach to Libya 1870-1911)) and the second section dealt with ((Methods of Italian Infiltration in Libya)), while the third topic addressed (((The Italian occupation operations of Libya in 1911 and the popular resistance)), then the conclusion came to lay out the most prominent findings reached by the researcher in this research.

مقدمة

شكلت مسألة الحصول على المستعمرات خارج القارة الاوربية أزمة كبيرة بين الدول الكبرى والصغرى، إذ أن جميع تلك الدول اخذت تبحث عن المسوغات والتبريرات اللازمة لتنفيذ طموحاتها بالاستحواذ على الأراضي لفرض نفسها داخل القارة الاوربية، ومن بين تلك الدول هي إيطاليا التي كانت حديثة النشأة وحاولت أن تحصل لها على موطئ مهم بين الدول الاوربية، ولم يكن ذلك بمقدورها إلا عن طريق الاستيلاء على المستعمرات الغنية، لإنقاذ نفسها من الازمات الداخلية التي تعيشها، فتوجهت إلى احتلال ليبيا عام1911 ولم يكن ذلك العام هو بدايته إنما سعت إليه منذ عا 1881 عن طريق الكثير من الأساليب التي استعملتها ومهدت من خلالها الاحتلال العسكري الذي لم يكن صعباً بسبب الضعف العسكري الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية.

لمقتضيات البحث العلمي فقد قسم هذا البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة، كان المبحث الأول بعنوان ((الدوافع والأسباب للتوجه الإيطالي الى ليبيا 1870-1911)) وتطرق المبحث الثاني الى ((أساليب التغلغل الإيطالي في ليبيا))، في حين تناول المبحث الثالث ((عمليات الاحتلال الإيطالي لليبيا عام1911 والمقاومة الشعبية))، ثم جاءت الخاتمة لتضع أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في هذا البحث.

المبحث الاول: الدو افع والأسباب للتوجه الإيطالي الى ليبيا 1870-1911

لم تكن الحملات الاوربية على العالم الإسلامي سواء في افريقية او غيرها بالجديدة، بل كانت قديمة، اشتدت ضراوتها في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، حينما اخذت الخارطة الإسلامية في القارة الافريقية تفرض نفسها على الجوانب السياسية والاقتصادية والبشرية[xlii]، لذا فقد شهدت المدة بين عامي(1880-1910) تغيرات سياسية في شمالي شرق أفريقية ووسطها، إذ اكتسح الاستعمار الأوربي معظم مناطقها وبدأت التجارة الأوربية تأتي عن طريق ليبيا [xliii] ذات المساحة الصحراوية الكبيرة [xliv] ، والتي أصبحت منفذا أخيرا للاستعمار الأوربي، بعد أن سيطرت الدول الاستعمارية الأخرى على الدويلات العربية الأخرى[xlv].

أعمال المؤتمر الدولي

اخذت الدول الصناعية الاوربية تتطلع إلى المستعمرات كونها مصادر للمواد الخام فضلاً عن أسواق لتصريف البضائع لاسيما بعد أن تجمعت لديها رؤوس أموال كبيرة تتطلب الاستثمار في ميادين جديدة، بعد قيام الثورة الصناعية في أوربا منذ منتصف القرن الثامن عشر[xlvi] .

سارعت إيطاليا بعد ان حققت حدتها عام1870 إلى أن تتطلع كبقية الدول الأوربية للحصول على المستعمرات، لاسيما على ساحل أفريقية الشمالي، بعد أن استولت فرنسا على تونس عام1881[xlvii] ، فتوجهت أنظار إيطاليا إلى ليبيا التي أثارت اهتمام الرأي العام الإيطالي عام1881 ، وهي السنة التي فقدت فيها إيطاليا كل أمل في تونس[xlviii]، ولم تكن إيطاليا تخفي نواياها العدوانية، وكان الليبيون على علم بمطامعها الاستعمارية، فقد كانت الصحف والمجتمعات والهيئات والأحزاب تتحدث عن حق إيطاليا في الاستعمار، وخاصةً في شمال أفريقية [xlix].

لقد بدأت سياسة التوسع والتنافس الاستعماريتين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بعد انتقال الدول الأوربية من المرحلة الاقتصادية إلى المرحلة السياسية لإخضاع الشعوب، فضلاً عن إخضاعها اقتصادياً، فقد اشتد التنافس بين الدول الكبرى على مختلف الولايات العثمانية، ومن بينها ليبيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حينما أخذت علامات الضعف والخمول تبدو على الدولة العثمانية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية [l] .

دفعت مجموعة من العوامل، الجيوسياسية والطبوغرافية، الإيطاليين إلى توجيه أنظارهم نحو ليبيا، وفي مقدمتها، الموقع الجغرافي اذ كان الساحل الشمالي لافريقية اقرب السواحل لإيطاليا، فمن الطبيعي أن يكون هو المجال المناسب لتوسع إيطاليا باتجاه ليبيا[li]، لكونها تمثل راس الجسر إلى داخل القارة الأفريقية [lii]، الى جانب ذلك تعد حلقة وصل تربط بين مصر وتونس وهذا ما يعطي لإيطاليا إمكانية تهديد المصالح البريطانية والفرنسية اللتين كانتا تتوسعان في تلك المنطقة [liii]، ومن الأسباب الأخرى هي رغبة إيطاليا في التوسع لانها لم تستطع ان تحقق من وراء غزوها لإريتريا والصومال ما كانت تتطلع إليه من توسع استعماري، فكانت ترى في غزوها لليبيا أمرا ضرورياً لمعالجة ما كانت تعاني منه في الداخل [liv]، فطموحها في أن تكون دولة كبرى ذات سطوة سياسية في حوض البحر المتوسط، لتؤكد إيطاليا وجودها بين الأمم، بامتلاك المستعمرات على شواطئ البحر المتوسط لكيلا تكون حبيسة القارة الأوربية [lv]، كما سعت إيطاليا من غزوها لليبيا لتحقيق المجد القومي، أي المحافظة على الإرث التاريخي عن طريق الحصول على مستعمرات في الشمال الأفريقي لاسترجاع مجد الأجداد - المجد الروماني القديم- بوصف المغرب العربي من أهم مستعمرات الإمبراطورية السابقة ، كذلك الاعتقاد السائد بان إيطاليا لا تستطيع أن تكون في المكان المرموق لكونها وارثة المجد الروماني ما لم يكن لها مستعمرات، فضلاً عن ادعائها بالرسالة الحضارية وضرورة تمدين الشعوب المتخلفة، وكانت الادعاءات بين القوميين الايطاليين وهم اكثر الفئات التي طالبت بإعادة البل العتيقة، وبأوصاف ليبيا وخيراتها، إلى جانب تزايد عدد السكان فلم تعد الأراضي الصالحة للزراعة قادرة على استيعابهم في مجال الزراعة، وفي الوقت نفسه كان تطور الصناعة المستحدثة في إيطاليا، غير كافية لافتقارها للمواد الخام كالفحم والنفط [lvi]، ومن بين الأسباب الأخرى التي

أعمال المؤتمر الدولي

دفعت إيطاليا لاحتلال ليبيا هو العامل الديني، إذ رغب البابا بإعادة تبعية تلك البقعة الخضـراء إلى أحضـان النصـرانية [lvii] فادى دورا كبيرا في تهيئة الرأي العام العالمي لغزو إيطاليا لليبيا، وذلك لكون تلك البقعة كانت في الماضـي السـحيق تحت سـيطرة الرومان ، فاسـتنجد الخيال بالماضـي السـحيق لبعثه في صـورة من الأوهام والخيالات، لكون تلك المنطقة كانت قد عرفت العديد من المواقف التاريخية في صـراعها التقليدي ضـد الحملات البحرية الصليبية[lviii] ، فكان البابا ورجال كنائسه متحمسين للقيام بحملات تنصير السكان المسلمين ، وتقوية نفوذ الكاثوليكية في أفريقية[lix]، فقد ضـاعف البابا في الفاتيكان جهوده وزاد من نشـاطه لتهيئة الأجواء المناسـبة لغزو ليبيا عن طريق الكاثوليكية ويجب القيام بمهمة نبيلة في تنصـير المنطقة، اما الجانب الاقتصـادي فكان حاضـرا أيضـا عن طريق بنك دي روما، الذي افتتح فرعه الرئيس في التاسـع من اذار عام1880 براس مال قدره ثلاثة مليون ليرة، وقد سـاعد هذا المال على شـن حملة صـحافية حول العداء العثماني الإيطالي ، وقد زاد راس ماله ليصـل إلى مائة مليون ليرة في عام1910 ومائتا مليون ليرة في عام1912 [lx] ، فضـلاً عن إرسـال البعثات التنصيرية الكاثوليكية إلى ليبيا، ومباركة الحملة الدولية للمبشـرين الفرينسـيسـكان في برقة عام 1907 رغبة منه لجعل الحملة بيد إيطاليا لا بيد فرنسا[lxi]، ومن الدوافع الأخرى التي ارتكزت عليها إيطاليا في سـبيل احتلالها ليبيا هي المرتكزات الاجتماعية فقد اظهرت إيطاليا بعض الشخصيات التي كان لها دورا كبيرا في السياسة الاستعمارية، إذ كانوا يعتقدون أن التوسع الاستعماري عامل أساس في حل المشاكل الكبيرة، وفي مقدمتها ازمتي الفقر والبطالة التي كانت تعصف بالحكومات الإيطالية المتعاقبة بين عامي(1887-1911)، فلم تبق أطول حكومة اكثر من سنة واحدة فقط [lxii]، فالمشاكل الإيطالية الاجتماعية دفعها لإيجاد مستعمرات خارجية لحل أوضاع أبنائها المتازمة، ويأتي في مقدمة المشاكل الإيطالية مشكلة الفرق بين الشمال الإيطالي الصناعي المتقدم وجنوبها الزراعي المتخلف الذي يسـوده الإقطاع وأسـاليب الاسـتغلال والسـيطرة التامة للبرجوازية، ورجال الدين على الأراضـي الزراعية، الأمر الذي جعل الفلاحين يعيشـون في ظروف صـعبة بسـبب انخفاض المسـتوى المعاشـي والتخلف وكثرة الأوبئة والأمراض[lxiii]، كما أن تزايد عدد السـكان وقلة الأراضـي أدى إلى ظهور مشـكلة البطالة التي أدت إلى هجرة عدد كبير من الايطاليين إلى الخارج بحثا عن العمل، وقد بلغ عدد المهاجرين بحلول عام 1888 ما يقارب من مائة وخمسة وتسعون ألف شخص وتسعمائة وثلاثة وتسعون ، فضلا عن زيادة عدد السجناء الإيطاليون الذين بلغ عدد واحد وسبعون ألف سجين ، فلم تعد السجون الإيطالية تستوعب هذا العدد الكبير من السجناء ، كما إن الزلازل والبراكين وتفشـي الأمراض والأوبئة ما بين عامي(1908-1911) وعجز الحكومة الإيطالية عن تقديم المساعدات للأهالي مما زاد من تذمرهم تجاه الحكومة [lxiv]، ومن بين الدوافع السياسية التي جعلت إيطاليا تسعى لاحتلال ليبيا هي ضـعف الدولة العثمانية، التي كانت تعاني من ضـعف كبير لحق بجميع مجالات العسـكرية والسياسية، فضلاً عن ضعف الجهاز الإداري الذي بدأ يعج بالفساد ، مما أتاح للدول الاستعمارية التدخل في شؤونها[lxv]، وقد أثرت تلك الأوضاع على ولايات الدولة ومنها ليبيا التي لم تختلف عن بقية الولايات العثمانية من فسـاد وضـعف في السـلطة، فقد باتت سـلطة الولاة لا تتجاوز المناطق السـاحلية[lxvi]، مما سـهل على الدول الاسـتعمارية أن تقتسـم فيما بينها ممتلكات الدولة العثمانية ، خاصـة وان السـلطان العثماني بات رمزاً دينياً ،

أعمال المؤتمر الدولي

وخاصة بعد الانقلاب الدستوري عام 1908، فضلا عن تردي الأوضاع الصحية والتعليمية، والذي كان يشجع الايطاليين هو كبر مساحة ليبيا التي تعادل مساحة إيطاليا بست مرات[lxvii]، كما كانت أسبابا اخرى جعلت ايطاليا تتوجه لاحتلال ليبيا، هي الصراع والتنافس الكبير بين الدول الاوربية، لاسيما ازمة حدوث حالة التوتر بين المانيا وفرنسا بسبب الازمة المغربية (اغادير) التي وقعت في عام1911، قد هيئات الفرصة المناسبة لايطاليا بشأن تحقيق خططها في ليبيا، فضلا عن اهمال الدولة العثمانية لها ، والتي لم تحرك ساكناً لايقاف التحرك الاقتصادي الإيطالي، ومن جانب اخر اهمالها لاحوال الولاية من الناحية العمرانية والعسكرية ، مما شجع ايطاليا على الاستمرار في مطامعها الاستعمارية [lxviii].

المبحث الثاني : أساليب التغلغل الإيطالي في ليبيا

لا يختلف اثنان على ان الدول الاستعمارية على مختلف العصور والمسميات عندما تريد احتلال بلد معين تستعمل شتى الطرق والأساليب لاحكام سيطرتها بدءً من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وغيرها، وبطبيعة الحال ان تتبع إيطاليا في سبيل سيطرتها على ليبيا الأساليب نفسها، لذا فقد اتبعت إيطاليا العديد من الأساليب اذ بذلت جهودا حثيثة لعقد الاتفاقيات مع الدول الأوربية ومساومتها حول ليبيا، فاقدمت إيطاليا على التفاوض مع بعض الدول الاستعمارية التي كانت تنافسها في المجال الاستعماري، ومنافسة البعض الآخر للوصول إلى غايتها، فبعد أن فرضت فرنسا احتلالها للجزائر عام1830، وتونس عام 1882، ولم تستطع أن تحرك إيطاليا ساكنٍ ، وتبعها هزيمتها في مؤتمر برلين عام1882 الذي كان عاملاً أساسا لانتهاجها سياسة التحالف وإبرام الاتفاقيات في سياستها الخارجية، عندما اتضح لها عقم سياسة الانفراد، وتدني كفتها في الميزان الدولي، لقلة خبرتها وتجاربها السياسية العالمية ، فقامت بتجديد معاهدة الحلف الثلاثي في شباط 1887، مكنتها تلك الاتفاقية من الحصول على موافقة مبدئية للتوجه بمصالحها إلى ليبيا، وعززتها بمعاهدة أخرى مع النمسا والمجر، وعقدت معاهدة مع ألمانيا ، تؤكد مساندة ألمانيا مع إيطاليا ، في احتلال فرنسا لمنطقة المغرب العربي، كما استطاعت أن تكسب حلفائها، ونجحت في عقد اتفاقيات سرية، بإضافة فقرات إلى نصوص الاتفاقيات المبرمة سابقاً، خلال تمديد فترات المعاهدات في الأعوام 1887 و1891 و1903، والذي نجم عنه عدم تدخل بعض الدول كالنمسا وبريطانيا مثلاً في منطقة طرابلس وبرقة، وعدم عرقلة المصالح الإيطالية في المنطقة ، وخلاصة لما سبق فان سياسة إيطاليا تجاه الدول الأوربية تعتمد على صفقات تتبادل منها المنافع والمساومات، والاتفاقيات التي عقدتها مع الدول الأخرى، أظهرت بان إيطاليا حصلت على اعترافات بعض الدول في احتلالها لليبيا، مقابل اعتراف إيطاليا بغزو بعض الدول الأخرى، فمثلا حصلت إيطاليا على اعتراف بريطانيا بغزوها لليبيا، مقابل اعتراف إيطاليا بالاحتلال البريطاني لمصر، ومن فرنسا اعترافها بالاحتلال الفرنسي لمراكش، والشيء المهم الذي جنته إيطاليا من تلك الاتفاقيات، وهو أهم من الاعترافات بالاستعمار لليبيا ضمانها للتأكد والمساندة عند الحاجة الماسة [lxix]، وبعد ذلك فقد كانت أولى محاولات التغلغل في عهد الوالي حافظ باشا (1889-1903) ، فاخذ التغلغل شكلا يعرف بالتغلغل السلمي، الذي تضمن العديد من الأمور الاقتصادية والثقافية

أعمال المؤتمر الدولي
والاجتماعية، فكانت أولى صور بنك دي روما الذي لعب دورا كبيرا في المجال الاقتصادي، حيث أنشأت له فروعا كان أولها في عام 1905 في طرابلس واثنى عشر مدينة أخرى في الثلاث أعوام ما بين(1908-1911)[lxx]، واخذ هذا البنك يقرض الأهالي بقيود كانت تبدو سهلة، إلا أنه مقابل أي تأخير عن التسديد من المدين، يؤدي إلى استيلاء البنك على أرضه التي كان الطليان يبيعونها بأثمان زهيدة[lxxi]، كما إن البنك استطاع أن يجعل لإيطاليا مراكز اقتصادية في البلاد، وينشئ المبررات لها لحمايتها، والدخول مع الدولة العثمانية في سلسلة من الاحتكاكات وخلق الحجج الباطلة [lxxii]، فد اتبع خطاً موجه من حكومة روما التي أهلته ليكون كقيادة استعمارية لتحقيق ما تصبوا إليه إيطاليا آنذاك عن طريق هذا التغلغل [lxxiii]، الحكومة الإيطالية لم تسع في إنشاء البنك باعتماد أحكام القانون الدولي او المحلي، ولم يصدر أي أمر سلطاني بإنشائه، وانما العكس من ذلك فقد عارضه الوالي العثماني رجب باشا (1904-1910) إلا أن استانبول أوعزت إليه بعدم التشدد خوفا من المشاكل السياسية [lxxiv].

سارعت إيطاليا فيما بعد الى تأسيس مجموعة من المشاريع الاجتماعية والثقافية الأخرى في ليبيا، واهمها تأسيس مستشفى إيطالي[lxxv]، وتوزيع الأدوية على المواطنين لكسب ودهم[lxxvi]، كما كانت إيطاليا تشجع البعثات التنصيرية وشجعت افتتاح المدارس التي كانت مجانية، لغرض إشاعة اللغة والثقافة الإيطاليتين، فأنشأت العديد منها في طرابلس وبنغازي والخمس وملجأ ومدرسة للأيتام، ومدرسة عليا المسماة بمدرسة العلوم والتجارة في طرابلس، وانشات مدرسة ليلية لتعليم كبار السن، وكانت تلك المؤسسات والمدارس تحت إشراف البعثات التنصيرية ورهبانها، وقد بلغ مجموع تلاميذ المدارس الإيطالية في عام1911 مائتا طالب وأربعمائة وأربعون طالبة [lxxvii] .

ومن جانب اخر، سمحت الحكومة العثمانية لإيطاليا في عام1906 بإرسال بعثة عسكرية من عدة ضباط تحت شعار أنها بعثة علمية للبحث عن الآثار، وكانت المهمة الحقيقية للبعثة أن تضع الخرائط لجميع المناطق الهامة التي تمر بها، كما تلتها العديد من البعثات التي كانت رعتها الجمعية الإيطالية للاستكشافات الجغرافية والتجارية، المتخذة من مدينة ميلانو الإيطالية مركزا لها، وأهمها بعثة عام1910، التي وصلت إلى ليبيا على هيئة بعثة علمية جغرافية للتنقيب عن الآثار والفوسفات، ولكنها في الحقيقة كانت بعثة عسكرية ضمت العديد من الضباط هيئة أركان الجيش الإيطالي، الذين دخلوا بملابس مدنية، وكانت رئاسة الكونت سفورزا، وكانت مهمتها عمل الخرائط وجمع المصورات اللازمة للحرب، وقد تم إلقاء القبض على بعضهم بعد قيام الحرب الإيطالية ضد ليبيا وتحديدا في أوائل الحرب العالمية الأولى في آذار عام1914[lxxviii]، كما احتكرت العديد من شركات البواخر الإيطالية لاتصال بين طرابلس الغرب وأوربا، وأرادت إنشاء قاعدة عسكرية بحرية في طبرق في اكثر الخلجان صلاحية للملاحة البحرية على السواحل الليبية [lxxix] .

ومن جانب اخر، توجهت إيطاليا لزيادة تغلغلها الى كسب التأييد حاولت إيطاليا قامة علاقات طيبة مع قادة الحركة السنوسية عن طريق ممثل القنصلية الإيطالية في القاهرة (انريكو انسباتو) والمدعو محمد علوي وهو مصري الجنسية، وكان يعمل مترجما في السفارة الإيطالية في مصر، وكانت له صلات بالمخابرات الإيطالية، وقد استغل علاقته بالسنوسية لصالح الايطاليين، فعمل كوسيط بين بينهما، بعد ان عرضت إيطاليا مد يد

أعمال المؤتمر الدولي

العون للسنوسيين في حربهم مع الفرنسيين[lxxx]، ومما تجدر الإشارة اليه، أن سياسة إيطاليا في ليبيا قد واجهت معارضة شديدة من السنوسيين الذين وقع على كاهلهم عبء الحكومة داخل البلاد[lxxxi]، الأمر الذي دفع السلطات العثمانية في الفترة الأخيرة إلى سوء معاملتهم وضيقت الخناق عليهم، فضلا عن الأهالي الذين أدركوا نوايا إيطاليا، فكانوا يرسلون الرسائل إلى الولاة يخبرونهم فيها بنشاط الايطاليين، وقد وقف بعض الولاة أمام تلك التوجهات الاستعمارية الإيطالية، وعملوا جاهدين من اجل الحد من نفوذ الايطاليين، وكان في مقدمة الولاة الوالي إبراهيم باشا (1909-1911) الذي وقف بحزم ضد سياسة إيطاليا، إلا أن هذا العمل لم يرض الحكومة في استانبول، مما ادى إلى عزله من قبل الصدر الاعظم (حقي باشا) الذي كان سفيرا للدولة العثمانية في روما[lxxxii].

ومن الأساليب التي اتبعتها إيطاليا في سبيل مد نفوذها وسيطرتها على ليبيا هي تقديمها الرشاوى والهبات والهدايا الى جمعية الاتحاد والترقي التي استلمت ثلاثة ملايين ليرة كقسط أول لاخلاء ليبيا من الجنود والأسلحة العثمانيين، وثلاثة ملايين ليرة بعد الاحتلال[lxxxiii]، كما استغلت الحكومة الإيطالية علاقاتها مع الجمعيات الماسونية العثمانية أمثال جمعية سلانيك ، ومعظم أركان وزارة حقي باشا ، فعند بداية الغزو الإيطالي أرسل رئيس الوزراء الإيطالي اليهودي الماسوني جوليتي مبعوثا يهوديا ماسونيا إلى العاصمة استانبول، ليسعى هناك لمصلحة إيطاليا، مستخدما وسائل الماسونية لبلوغ ما يصبوا إليه [lxxxiv]، مستعينا باليهود القاطنيين في طرابلس الغرب الذي لعبوا دورا مهما وبارزا في عملية التهيئة للغزو مساعدة الغزاة ، ولاسيما إن معظم هؤلاء من خريجي المدارس الإيطالية ووسطاء للتجارة الإيطالية في ليبيا، وينشرون معها اللغة الإيطالية حتى عدد بلغ الذين يتكلمون الإيطالية من اليهود وبعض المسلمين 30% من أهل مدينة طرابلس الغرب في حين لم يتكلم العثمانية سوى 5% ، فضلا عن انهم عملوا كأدلاء لقوات الغزو وجواسيس على عناصر المقاومة الوطنية [lxxxv]، وبعد ان احكمت إيطاليا نفوذها داخل ليبيا لم يبق امامها الا اعلان ساعة الاحتلال، فقامت في ليلة السادس والعشرين – السابع والعشرين من أيلول عام1911 بإرسال إنذارها إلى الحكومة العثمانية مدعية بان هناك فوضى وإهمال في ليبيا وعرقلة للمصالح الإيطالية[lxxxvi]، وان العثمانيين غير قادرين على توطيد الأمن والحفاظ على الاستقرار[lxxxvii]، وان هناك خطر يهدد الرعايا الإيطاليين والأجانب في ليبيا من جراء معاملة الشرطة العثمانية، فرأت الحكومة الإيطالية بأنها مرغمة على الحفاظ على مصالحها وشرفها، فقررت إرسال قواتها لاحتلال ليبيا احتلالا عسكريا[lxxxviii] .

المبحث الثالث: عمليات الاحتلال الإيطالي لليبيا عام1911 والمقاومة الشعبية

أرسلت إيطاليا إنذارها إلى الدولة العثمانية فقامت الأخيرة بالرد في التاسع والعشرين من أيلول عام1911 [lxxxix]، في اليوم نفسه الذي تسلمت فيه الحكومة الإيطالية اصدر ملك إيطاليا عمانوئيل الثالث المرسوم الإيطالي، والذي جاء في نصه: ((بما أن الحكومة العثمانية لم تقبل المطالب التي احتوت الإنذار الإيطالي ، فان إيطاليا وتركيا ابتدأ من يوم 29 أيلول 1911م في حالة حرب،...)) [xc]، وحاولت حكومة الاتحاد والترقي التوسط لدى الدول الكبرى لوقف العدوان، إلا أن تلك الدول ادعت الحياد[xci] ، وبدأ القصف على ليبيا

أعمال المؤتمر الدولي

في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم الثالث من تشرين الأول عام 1911 [xcii]، اذ قامت البارجة الإيطالية بإطلاق أول قذيفة من قذائف مدافعها[xciii]، على القلاع العثمانية ، والحاميات الواقعة على السواحل الليبية على البحر المتوسط، ومنها قلعة سلطانية، وقلعة اورخانية، وادى القصف إلى تدميرها بالكامل[xciv]، وكانت تلك هي الشرارة الأولى التي أشعلت فتيل الحرب بين قوات الدولة العثمانية والقوات إلايطالية[xcv]، مستغلة الضعف والفوضى اللذين تمران بهما الدولة العثمانية[xcvi]، وفي الخامس من تشرين الأول أغارت القوات الإيطالية على طرابلس وبرقة[xcvii] .

وقد تألفت قوات الاحتلال من أربعة وثلاثين ألف جندي من المشاة، وستة آلاف وثلاثة مائة فارس، وثمان واربعين مدفعاً ميدانياً ، واربعة وثلاثون مدفعاً جبلياً ، يساندها مائة وخمسة وأربعون سفينة حربية ، فضلا عن طائرتين ايطاليتين وطيارين وميكانيكيين ، وكانت كل كتيبة ايطالية تحتوى ألف رجل ، وسرية خيالة من مائة وخمسة وعشرون إلى مائة وخمسين رجلا ، واتخذت من ميناء ارغوستا في صقلية قاعدة بحرية لتموين السفن الحربية ، فضلاً عن السفن المستخدمة للنقل ، والتي بلغ عددها ستة وستون سفينة استخدم منها بشكل فعلي اثنان وأربعون سفينة وباخرة تتراوح حمولتها بين ستمائة إلى ثمانية مائة طن، وبضمنها سفن مستشفى وسفينة للصليب الأحمر وغيرها من وسائل النقل الأخرى التي استخدمها الطليان مثل الخيول والبغال لجر المدافع ، ولم يكن يتجاوز عدد القوات الليبية آنذاك خمسة آلاف مقاتل في طرابلس، والفان مقاتل في برقة[xcviii].

اعتقد الايطاليون بان احتلالهم لليبيا لن تكون له مقاومة كبيرة سواء من الدولة العثمانية او العرب او الأهالي ام انفسهم، أو انهم سيخوضون بعض المعارك العسكرية المحدودة [xcix]، إلا أن الذي حدث عكس ما كان متوقع ، فقد احدث الاحتلال الإيطالي دويا عظيما تردد صداه في أنحاء الدولة العثمانية [c]، وكانت تلك الحادثة سببا في ثورة العالم الإسلامي[ci]، وقامت بعض الشخصيات الإسلامية بدور كبير بتهييج مشاعر المسلمين والعرب ضد الغزا، ومنهم شكيب ارسلان الذي اخذ يكتب إلى مختلف الجهات يحرض إلى نجدة العرب طرابلس الغرب ، ويحث بمدهم بالأموال والسلاح[cii]، وكانت الحرب صراعا بين إلايطاليين المزودين بالأسلحة الحديثة وبين الليبيين والعرب الذين يقاتلون بما يتاح لهم من السلاح البسيط، إلا أنهم كانوا يقاتلون بروح جهادية عالية[ciii] ، وقد استطاعت القوات الإيطالية التي أخذت تتقاطر على طرابلس في يوم الحادي عشر من تشرين الأول عام1911 وفي يوم 14 من الشهر نفسه تم احتلال طبرق ، وفي يوم السادس عشر احتلوا مدينة بنغازي ، وفي الثامن عشر تمكنوا من احتلال مدينة درنة ، وسقطت مدينة الخمس بيد المحتلين في يوم 20 تشرين الأول عام 1911 [civ]، وكان موقف الدولة العثمانية العسكري سيئ للغاية، اذ ان أسطولها الحربي لا يستطيع مقاومة الأسطول الحربي الإيطالي المتطور بالسفن الحديثة، فضلا عن القوات العسكرية البرية التي كانت ضئيلة جدا، فقد سبق وان سحبت حكومة الاتحاديين قبيل الحرب فرقة عسكرية من عشرين ألف جندي وضابط أرسلتهم إلى اليمن لقمع ثورة عسير هناك، وهكذا فقد تساقطت قلاع مدينة طرابلس بعد مقاومتها للأسطول الإيطالي، الذي قام بإنزال قوة بحرية تقدر بنحو ألفين مقاتل، وتمكن من احتلال المدينة دون مقاومة ، لان الحامية التركية تركت المدينة

أعمال المؤتمر الدولي

تركزت في جنوبها لتؤسس خط دفاعي بين غرب المدينة وشرقها ، وقد تمكن المجاهدين في يوم الثاني عشر من تشرين الأول عام1911 أن يهاجموا القوات الإيطالية التي كانت متخذة من الأزقة الصغيرة كاستحكامات لصد هجمات المجاهدين، وقد ساعد المجاهدين في تنظيم العمليات العسكرية، وكانوا يتمتعون بالهمم العالية أمثال (أنور باشا وانور بك)، اذ داهموا القوات الإيطالية التي بقيت تدافع حتى مجيء النجدة الإيطالية في الصباح ثم انسحب المجاهدون، وحينما وصلت النجدة الإيطالية وجدت قتيلا بين البساتين المحيطة بناحية (المنشية)، فصب الايطاليون غضبهم على الأهالي الأبرياء بتهمة التعرض إلى الجنود، ومن دون تحقيق أو استناد، فقتلت منهم ما يقارب أربعة آلاف إلى سبعة آلاف شخص، ومثلت بالكثير منهم، وهتكت أعراض العديد من النساء ونفت ما يقارب تسعمائة شخصٍ، ألقت المئات منهم في السجون والثكنات العسكرية، كما أسرت العديد منهم في بيوتهم ونفوهم بدون أي سبب إلى جزر إيطاليا، ولقي المئات منهم حتفهم بسبب سوء المعاملة من قبل الايطاليين[cv] .

لم يتوقع الايطاليون بان تكون هناك مقاومة شعبية ضدهم، والتي استمرت فترة طويلة كلفتهم ما يقارب من أربعة عشر مليار من الفرنكات، ومائتان وخمسون ألف مقاتل تبتلعهم الصحراء في جوفها خلال سنوات الجهاد ، فقد اقتحم المجاهدون معاقل الغزاة في بئر يومليانة بعد أسبوع من الاحتلال الإيطالي ، وكبدوهم خسائر كبيرة ، بينما أقام أهالي الخمس استحكامات حول روابي المرقب، وفي المنشية أعد العرب خطا دفاعيا يمتد من سيدي الشعاب شرقا إلى قرقارش غربا، وأطبقوا على العدو في حركة تطويق فهاجم فيها الميمنة والميسرة، وينسحب الوسط لاغراء العدو بالتقدم تمهيدا للالتفاف عليه ، وعزله ثم القضاء عليه ، وتم تطبيق الخطة بذكاء وحكمة ومني الغزاة بهزيمة ساحقة [cvi] ، الأمر الذي دفعهم للانسحاب بفلولهم إلى شاطئ البحر تحت حماية مدفعية الأسطول ، مضطرين بعدها أن لان يخوضوا معارك حامية عند قرقارش وبئر طبراس [cvii] .

كانت إرادة الطرابلسيين رفض الاستسلام والخضوع للاحتلال، على الرغم مما كان يعلنه المحتلون منذ نزولهم في ميناء طرابلس، اذ قام القائد الإيطالي كانيفا بتوزيع منشور على الأهالي يدعوهم إلى الخضوع والاستسلام، ويعدهم باحترام شعائرهم الدينية والمحافظة على حقوقهم تحت حماية إيطاليا وملكها عمانوئيل الثالث[cviii]، إلا أن الطرابلسيين رفضوا الاستسلام وبدأت المعارك بينهم وبين الايطاليين، فقد أمر(سليمان الباروني)نائب طرابلس الغرب وزعيم المجاهدين الطرابلسيين [cix] ، بتعبئة الأهالي والاتصال بزعماء القبائل لغرض إعداد المتطوعين للدفاع عن الوطن [cx] ، وكانت أهم الأسباب التي دفعت آلاف المسلمين إلى التطوع في صفوف المجاهدين قوة الرابطة التي دفعت بالشعوب الإسلامية إلى التكاتف والتساند في وجه الغزاة المحتلين [cxi] ، فهب المتطوعون من مختلف الولايات العربية من مصر والعراق وتونس والحجاز واليمن وسورية ولبنان، حتى بلغ عددهم حوالي ما يقارب من ستة عشر ألف متطوع للانضواء في صفوف المجاهدين ، فضلا عن هيجان الشارع العربي الذي عبر سخطه وشجبه للاحتلال الإيطالي ،والوقوف صفا واحدا مع إخوانهم الليبيين ومساندتهم ماديا ومعنويا [cxii]، ففي العراق مثلا التحق العديد من العراقيين للقتال الى جانب إخوانهم المجاهدين الليبيين ، كما شهدت مدن العراق كافة مظاهرات منددة بالاحتلال ، وشكلت لجان لجمع التبرعات

أعمال المؤتمر الدولي

من الرجال والنساء، شهدت بغداد في يوم الثامن من تشرين الأول عام1911 مظاهرات صاخبة ضمت العديد من النساء اللاتي شكلن لجان لجمع التبرعات[cxiii]. لقد سجل الليبيون بجهادهم صفحات رائعة على الرغم من ان محاولات الغزاة الإيطاليين للقضاء على المقاومة بكل ما لديهم من وسائل وقوة ومستخدمين كل وسائل الإرهاب والاضطهاد والإفناء [cxiv].

الخاتمة

كانت الرغبة الإيطالية الشديدة في التوسع على حساب الشعوب الأخرى كبيرة جداً حتى وان كلفها ذلك الدماء والأموال، في سبيل اظهار قوتها المتنامية إلى العالم الأوربي أجمع، والتركيز عليها بأنها يجب ان يُشار إليها بالبنان، واستعملت شتى الطرق والأساليب سواء السلمية منها أو العسكرية من أجل تحقيق أهدافها بالوصول إلى مصاف الدول الكبرى، ولا يتحقق لها ذلك إلا عن طريق احتلال البلدان فتوجهت نحو ليبيا لتحقيق كل ذلك، بعد أن أجرت اتفاقات واصطفافات دولية كثيرة لنيل موافقة الدول الكبرى آنذاك لاسيما فرنسا وبريطانيا أو حتى النمسا، إذ أن هذه الدول تعدها من دول الدرجة الثانية التي لا يحق لها أن تتقدمهم في سبيل الحصول على المستعمرات لبناء امبراطوريتها القادمة، كما ودخلت في اتفاقات أخرى مع دول مماثلة لها من حيث القوة لاسيما المانيا وحصلت منها أيضا على الموافقة بالاحتلال والتوسع، وبطبيعة حال كل هذه الدول كانت لها مصالح ترغب في تنفيذها من خلال هذا الاعتراف او الموافقة التي اعطتها إلى إيطاليا. وفي المقابل فان ما سعت اليه إيطاليا من ليبيا هو فتح أسواقها أمام بضائعها واخذ الموارد الأولية للإفادة منها في مشروعاتها التوسعية، واستعمال كل الطرق للاستحواذ على الداخل الليبي عبر توزيع الأموال والقروض الميسرة الى بناء المستشفيات مرورا بتاسيس المدارس والمراكز التعليمية والطبية في مختلف بقاع الأراضي الليبية، وهو ما جعلها فيما بعد تستعملها كذريعة مباشرة للحفاظ على تلك المصالح التي ادعت بأن السلطات العثمانية لا تحافظ عليها، ولا تهتم بها، ولعل ضعف القوات العثمانية وعدم رغبتها بقتال إيطاليا وضعف الإمكانات العسكرية إلى جانب بعد المسافة بين ليبيا واراضي العثمانيين دفع الأخيرين إلى عدم مواجهة القوات الإيطالية واكتفوا بالاستنكار والتهديد والوعيد، وهذا ما دفع سكان البلاد إلى أن يتحملوا المسؤولية الوطنية والتاريخية في الدفاع عن بلادهم ومقاومة الاحتلال الإيطالي بكل قوة ممكنة لديهم، وما يمتلكونه من مؤهلات المقاومة انذاك.

الهوامش

[1] محمد احمد مشهور الحداد الحسيني، أفريقية بين التوحيد والتثليث، د. م، 1973، ص38.

[1] المصدر نفسه.

[1] جان ديبوا ، الأستعمار الإيطالي في ليبيا، ترجمة: هاشم حيدر، بنغازي، 1968، ص195.

[1] المصدر نفسه.

[1] إلهام محمد علي ذهني، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصري القاهرة، 2009.

[1] محمود حسن صالح منسي، بريطانية والحملة الإيطالية على ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، العدد(2)، 1980، ص156 .

[1] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، بيروت، 1996، ص15.

أعمال المؤتمر الدولي

[1] للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر:-علي نشمي حميدي، التوازن الدولي واثره في احتلال إيطاليا عام1911من خلال الصحافة الإيطالية، اداب المستنصرية (مجلة)، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، العدد51، 2009.

[1] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين ، بيروت، 1965، ص152.

[1] جاسم عليوي محيسن وعبد القادر عبد الكريم نوشاد، موقف العراق من الاحتلال الإيطالي لليبيا، دراسات في التاريخ والاثار(مجلة)، بغداد، العدد57، 2017، ص114.

[1] فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص 365.

[1] محمد بيرم التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، ج3، المطبعة الإعلامية، القاهرة، 1303هـ ، ص27.

[1] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص52 .

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، السياسة العثمانية في ليبيا 1835- 1913، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل ، 2001، ص133.

[1] احمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الايطالي او طرابلس الغرب في اواخر العهد العثماني ، القاهرة، 1971، ص336.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق ، ص 134 .

[1] المصدر نفسه.

[1] المصدر نفسه.

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر:-سلام محمد علي حمزة الاسدي، الغزو الإيطالي لليبيا 1911بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري1878-1911دراسة تاريخية وثائقية تحليلية، كلية التربية الأساسية (مجلة)، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد13، 2013، ص410.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق، ص 135 .

[1] بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911- 1943، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1981، ص36 .

[1] زنيائيدا ابا فلوقنا ياخيمو فتش، الحرب التركية الإيطالية 1911-1912، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، بيروت، 1971، ص27 .

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق، ص 135 .

[1] ساطع الحصري ، المصدر السابق ، ص 47 ،48 .

[1] بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، المصدر السابق، ص36-37.

[1] محمد رجب الزائدي، الغزو الايطالي لليبيا مقدماته وغاياته، بنغازي، 1974، ص 17 .

[1] جورج انطونيوس، يقضة العرب: حركة العرب القوميين، تعريب ناصر الدين الاسد، دار العلم للملايين، بيروت، 1922، ص181.

[1] احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص315-337.

[1] المصدر نفسه.

[1] محمود شاكر، المصدر السابق، ص15 .

[1] المصدر نفسه.

[1] المصدر نفسه، ص15-16.

[1] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1945-1947،ج1، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957، ص427.

[1] المصدر نفسه.

[1] المصدر نفسه.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق ، ص141 .

[1] زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث(ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص 222 .

[1] فلاديمير لوتسكي، المصدر السابق، ص 368 .

[1] زاهر رياض، المصدر السابق، ص222-223.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق ، ص141-142.

[1] الطاهر احمد الزاوي، جهاد الابطال في طرابلس الغرب، دار الفتح للطباعة، بيروت، 1970، ص20.

[1] محمد علي محمد عفين، الحركة السنوسية وعلاقتها بالقوى الإقليمية والدولية (1841-1912م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2004، ص127.

[1] المصدر نفسه.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق ، ص 156 .

أعمال المؤتمر الدولي

[1] المصدر نفسه، ص150.

[1] شوقي عطا لله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث: ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، القاهرة ، 1977، ص374 .

[1] محمد علي محمد عفين، المصدر السابق، ص127.

[1] فلاديمير لوتسكي ، المصدر السابق ، ص 369 .

[1] محمد علي محمد عفين، المصدر السابق، ص129.

[1] المصدر نفسه.

[1] المصدر نفسه، ص130.

[1] المصدر نفسه.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق ، ص 158 .

[1] محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976، ص338.

[1] طه شرف، الاحداث العربية في تاريخها الحديث، شركة توزيع الجمهورية، القاهرة، د. ت، ص38-39.

[1] محمد علي محمد عفين، المصدر السابق، ص130.

[1] شوقي عطا الله الجمل ، المصدر السابق، ص375-376.

[1] علي نشمي حميدي، الأكاذيب والحجج الملفقة التي ساقتها الصحافة الإيطالية لاحتلال إيطاليا ليبيا عام1911، كلية التربية الأساسية (مجلة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، مج23، العدد98، 2017، ص937-938.

[1] محمد علي الحداد، حاضر طرابلس الغرب، ج1، مطبعة الجزيرة، بغداد، 1937، ص23-24.

[1] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، د.ت، ص44 .

[1] محمد علي الحداد، المصدر السابق، ص24-25.

[1] المصدر نفسه.

[1] محمد علي الحداد، المصدر السابق ، ص 23-24 .

[1]محمد علي محمد عفين، المصدر السابق، ص132-133.

[1] محمد عبد الرزاق مناع، جذور النضال العربي في ليبيا، دار مكتبة الفكر، ليبيا، 1972، ص20-21.

[1] شوقي عطا الله الجمل ، المصدر السابق، ص376- 377 .

[1] محمد رجب الزائدي، المصدر السابق، ص 84-86.

[1] حسن علي خشيم، صفحات خالدة من جهادنا الوطني، مطبعة الفكر، طرابلس، 1974، ص52-53.

[1]محمد علي محمد عفين، المصدر السابق، ص134.

[1] حسن علي خشيم، المصدر السابق، ص53.

[1] افراح ناثر جاسم حمدون، المصدر السابق، ص167-168.

[1] محمد علي محمد عفين، المصدر السابق، ص134.

[1] المصدر نفسه.

المصادر

أولا: الكتب العربية والمعربة

1- احمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الايطالي او طرابلس الغرب في اواخر العهد العثماني ، القاهرة، 1971.

2- إلهام محمد علي ذهني، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصري القاهرة، 2009.

3- جان ديبوا ، الاستعمار الإيطالي في ليبيا، ترجمة: هاشم حيدر، بنغازي، 1968

4- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

5- جورج انطونيوس، يقضة العرب: حركة العرب القوميين، تعريب ناصر الدين الاسد، دار العلم للملايين، بيروت، 1922.

6- حسن علي خشيم، صفحات خالدة من جهادنا الوطني، مطبعة الفكر، طرابلس، 1974.

7- زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث(ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1967.

8- زنيائيدا ابا فلوقنا ياخيمو فتش، الحرب التركية الإيطالية 1911-1912، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، بيروت، 1971.

9- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين ، بيروت، 1965.

10- شوقي عطا لله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث: ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، القاهرة ، 1977.

أعمال المؤتمر الدولي

11- الطاهر احمد الزاوي، جهاد الابطال في طرابلس الغرب، دار الفتح للطباعة، بيروت، 1970.

12- طه شرف، الاحداث العربية في تاريخها الحديث، شركة توزيع الجمهورية، القاهرة، د. ت.

13- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان، د.ت.

14- فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، 1980.

15- محمد احمد مشهور الحداد الحسيني، أفريقية بين التوحيد والتثليث، د. م، 1973.

16- محمد بيرم التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، ج3، المطبعة الإعلامية، القاهرة، 1303هـ.

17- محمد رجب الزائدي، الغزو الايطالي لليبيا مقدماته وغاياته، بنغازي، 1974.

18- محمد عبد الرزاق مناع، جذور النضال العربي في ليبيا، دار مكتبة الفكر، ليبيا، 1972.

19- محمد علي الحداد، حاضر طرابلس الغرب، ج1، مطبعة الجزيرة، بغداد، 1937.

20- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها 1945-1947،ج1، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957.

21- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976.

22- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، بيروت، 1996.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- افراح ناثر جاسم حمدون، السياسة العثمانية في ليبيا 1835- 1913، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل ، 2001.

2- بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911- 1943، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1981.

3- محمد علي محمد عفين، الحركة السنوسية وعلاقتها بالقوى الإقليمية والدولية (1841-1912م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2004.

ثالثا: البحوث والدراسات:

1- جاسم عليوي محيسن وعبد القادر عبد الكريم نوشاد، موقف العراق من الاحتلال الإيطالي لليبيا، دراسات في التاريخ والاثار(مجلة)، بغداد، العدد57، 2017.

2- سلام محمد علي حمزة الاسدي، الغزو الإيطالي لليبيا 1911بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري1878-1911دراسة تاريخية وثائقية تحليلية، كلية التربية الأساسية (مجلة)، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد13، 2013.

3- علي نشمي حميدي، التوازن الدولي واثره في احتلال إيطاليا عام1911من خلال الصحافة الإيطالية، اداب المستنصرية (مجلة)، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، العدد51، 2009.

4- ــــــــــــ، الأكاذيب والحجج الملفقة التي ساقتها الصحافة الإيطالية لاحتلال إيطاليا ليبيا عام1911، كلية التربية الأساسية (مجلة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، مج23، العدد98، 2017.

5- محمود حسن صالح منسي، بريطانية والحملة الإيطالية على ليبيا، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، العدد(2)، 1980.

تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي
دراسة وصفية
Challenges of social peace in Libyan society
"Descriptive study"

ملخص:

يمثل السلم الاجتماعي الهدف الأسمى لكل المجتمعات لما يترتب عليه من استقرار وأمان. هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، ومن أهمها انتشار السلاح ، وانتشار المليشيات خارج سيطرة الدولة ، وغياب المؤسسات الضبطية الرسمية ، وكثرة المهجرين والنازحين، والخطف، والصراع القبلي والجهوي ،وصراع المدن وعدم التقدير للآخرين، والتعصب للأفكار الدينية، والنزاع المسلح ، الاضطراب السياسي، والانقسام المؤسسي، غياب الثقة بين مكونات الشعب الليبي.

وحاولت هذه الورقة للإجابة على تساؤل رئيسي هو ما هي تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي. وتوصلت الورقة إلى العديد من النتائج والتي نذكر من أهم التحديات السلم الاجتماعي إحدى الخطوات المهمة التي تتحدى المجتمع الليبي في الفترة التي تلت 17 فبراير 2011م من أهمها الحروب والنزعات بغية إصلاح أثار الماضي ، والعودة إلى الحالة التي كانت قبل النزاع رغم صعوبة تحقيق ذلك، والعيش معا تحت مظلة الصفح ، ونسيان الماضي، وبتالي من الضروري بمكان إعداد برامج اجتماعية واضحة لتحقيق السلم الاجتماعي في مجتمعنا الليبي.

الكلمات المفتاحية (تحديات – السلم الاجتماعي – المجتمع الليبي)

Abstract:

Social peace represents the ultimate goal of all that do not result from the stability of society. There are challenges that prevent the achievement of social peace in Libyan society, the most important of which are the proliferation of weapons, the proliferation of militias outside the control of the state, the absence of control institutions, the large number of displaced and displaced persons, kidnappings, tribal and regional conflict, urban conflict, lack of appreciation for others, intolerance of religious ideas, and conflict, The emergence of the police, the institutional division, the lack of trust between the Libyan components

This paper attempted to answer a major question which is:-

What are the challenges of social peace in Libyan Society?

The paper reached many results, which we mention among the most important challenges social peace is one of the important steps that challenge the Libyan society in the period following February 17, 2011, the most important of which are wars and conflicts in order to reform the effects of the past, and return to the situation that was before the conflict despite the difficulty of achieving it and living together. The umbrella urges forgiveness, forgetting the past, and therefore it is necessary to prepare clear social programs in order to achieve social peace in our Libyan society.

Key words (challenges - social peace - Libyan society)

مقدمة:

يمثل السلم الاجتماعي الهدف الأسمى لكل المجتمعات لما يترتب عليه من استقرار وأمان، ولما كانت المجتمعات في أغلب الأحيان تتكون من عصبيات مختلفة، قد يؤدي الصراع فيما بينها إلى عدم السلم الاجتماعي مما يترتب عليه الحروب والاضطهاد الثقافي والسياسي في كثير من الأحيان، وبالتالي أصبح من المهم أن السلم تتعايش هده العصبية في انسجام وتقدير للأخر، وتتحكم سلطة القانون في تسير أمور هده المجتمعات، ومما لا شك فيه أن السلم الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد هو أحد الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها، رغم وجود العديد من التحديات التي تحول دون ذلك، ومن أهمها انتشار السلاح بيد المواطنين، وانتشار المليشيات خار سيطرت الدولة، وغياب المؤسسات الضبطية الرسمية، والمهجرين والنازحين، والخطف، والصراع القبلي والجهوي، وصراع المدن، وعدم التقدير للآخرين، الاضطهاد الديني، والتعصب للأفكار الدينية، والنزاع المسلح، والاضطراب السياسي.

وسوف تجيب هذه الورقة عن تساؤل رئيسي وهو ما هي تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي وتتفرع عنه العديد من الأسئلة :

1- ما مفهوم السلم الاجتماعي
2- ما أهداف السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي
3- ما أسس السلم الاجتماعي وضوابطه في مجتمعنا الليبي
4- ما دور المؤسسات في تفعيل السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي .

ونظراً لطبيعة الدراسة التي قام بها الباحث فقد اعتمد على المنهج الوصفي لأنه يلائم طبيعة الواقع الاجتماعي .

أهداف الدراسة :

1- توضيح مفهوم السلم الاجتماعي.
2- توضيح أهداف السلم الاجتماعي بمفهومه الصحيح في المجتمع الليبي.
3- بيان أسس السلم الاجتماعي وضوابطه.

أهمية الدراسة:

1- يكتسب تحقيق السلم الاجتماعي أهمية متزايدة في المرحلة الحالية والظروف الراهنة باعتباره يمثل قيمة اجتماعية وأمنية وهو يؤكد أهمية إيجاد مثل هذه الدراسة التي تأتي في إطار دور المؤسسات في تحقيق السلم ، مع توضيح سبل السلم الاجتماعي الحر المتوازن الكريم.

أعمال المؤتمر الدولي

2- يأمل الباحث أن تستفيد الجهات ذات العلاقة من التطبيقات التي سيتم تقديمها في هذه الدراسة ، وذلك في غرس المفهوم السلم الاجتماعي في أدهان أفراد المجتمع ، وتدريبهم على كيفية التعايش بسلام مع كافة فئات المجتمع والتعاون على ما يحقق المصلحة العامة، حيث تصبح لديهم خلفية واضحة من الطرق والأنشطة والأهداف التي تعينهم على تدعيم وغرس المفهوم السلم الاجتماعي في نفوس الأجيال حاضرا ومستقبلا.

أولاً مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم التحديات :

يشير مفهوم التحديات إلى كل ما يؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف وانجاز الأعمال أو ممارسة البرامج والأنشطة المهنية وينظر إلى التحديات على أنها مشكلة ضارة وظيفيا أو إنتاجيا تقف إمام إشباع الحاجات(1) .

ويعرف التحدي على انه يعيق عملا أو تقدم شيء ، كما أن (عاقة) عن شيء عوقا منعه منه وشغله عنه فهو عائق لغيره، أو هو من المعوقات والمشكلات الإدارية والفنية والإشراقية.(2)

ويعرف مفهوم التحديات إجرائيا على أنها الصعوبات التي تتحدى أو تقف دون تحقيق السلم الاجتماعي، والتي من ضمنها الصراع القبلي والعشائري والجهوي، والمدن التي يقتتل أهلها مع شيوع الجهل والتعصب لدى معظم السكان، وإثارة النزعات المسلحة بغرض السيطرة والتحكم في الآخرين.

2- مفهوم السلم الاجتماعي :

ينطوي لفظ التعايش في معاجم اللغة العربية على مفهوم واضح بالمعنى المعاصر للكلمة ، فالتعايش حالة اجتماعية مشتقة من العيش، والعيش كما جاء في لسان العرب ؛العيش الحياة؛(3)، وجاء في المعجم الوسيط، تعايشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش، وعايشه" عاش معه، والعيش معا الحياة، وما تكون به من المطعم والمشرب والدخل وغيره(4)، وجاء في تاج العروس؛ التعايش؛ المعايشة؛ والمعايشة؛ عاش، كقولهم عاشره ، والغالب في التعايش أن يكون بالألفة والمودة (5)، وبهده يتبين أن لفظ التعايش يميل الى الحياة وما تقوم به من المطعم والمشرب وغيره ، وما تكون عليه من الألفة والمودة.

وقد عرفه التويجري بأنه اتفاق طرفين أو عدة أطراف على تنظيم وسائل العيش-أي الحياة- فيما بينهم وفق قاعدة يتم تحديدها وتمهيد السبل المؤدية إليها (6) .

وبدلك يتضح أن السلم الاجتماعي علاقة إنسانية ، تستهدف إثراء التجربة الإنسانية من خلال التواصل والتفاعل وتقوية العلاقات ، وصولا إلى التكامل الإنساني ، ويستند إلى مبدأ التدافع.

قال تعالى :(ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) سورة البقرة الآية (251). فالتفاعل حياة وصراع وفناء.

والأجناس والأديان منسجمين مع بعضهم البعض ولا يتطلب أدنى فكرة للسلم سوى أن يعيش أعضاء هذه الجماعات معا دون أن يقتل أحدهم الأخر (7) .

ومفهوم السلم من الناحية الاصطلاحية اكتسب صبغته السياسية والاجتماعية وأصبح متسما بحمولته الدلالية الكبيرة إلى السلم العالمي والأمن الدولي ، وأسس وقيم العيش المشترك بين الأمم والشعوب ، وأصبح مصطلح السلام مصطلحا يستخدم في العلاقات الدولية ليشير الى عدم العدوان وحياة اللا عنف، وأصبح كذلك السلام مصطلحا يستخدمه علماء الاجتماع للإشارة إلى حالة الانسجام والتعاون والتوازن في العلاقات الاجتماعية بين الدول والتجمعات، وبهمنا هو السلم الذي يعني إرساؤه نشر قيم التفاهم والسلم الاجتماعي والانسجام بين مكونات الأسرة الإنسانية على أسس تحترم كرامة البشرية وما حبا الله به هذا الكائن من تفضيل وتكريم.

أعمال المؤتمر الدولي

ويقصد بالسلم الاجتماعي أنها سوء التفاهم بين الخصمين وإيجاد نوع من التعاون بينهما، كما يعني الاحترام المتبادل ، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في شؤون الآخرين أو الشؤون الداخلية الخاصة.

السلم هو القبول بوجود الأخر والعيش معه جنبا إلى جنب بدون سعي لإلغائه أو الإضرار.

به سواء كان هذا الأخر فردا أو حزبا أو سياسيا أو طائفة دينية أو قبلية أو دولة مجاورة أو غير ذلك .

ويقوم السلم الاجتماعي علي العديد من المقومات الضرورية والأساسية التي ترتكز عليها قواعد ومبادئ تحقيق السلم الاجتماعي من أهمها ما يأتي :

1- وجود سلطة قوية معززة بقواها الأمنية والعسكرية الانضباطية العاملة بقوة القانون والتمسك به في معاقبة ومحاسبة ردع المخلين بالسلم الاجتماعي.
2- تحقيق أسس العدالة والمساواة في المجتمع ومنع التميز العنصري والديني والفئوي بين إفراد المجتمع وجعلهم سواسية أمام تطبيق النظام والقانون السائد.
3- منع ومحاربة الظواهر المخلة بأمن وأمان المواطن وكل الإعمال غير السوية المقلقة للسلم والسكينة العامة للمواطنين .
4- ضمان تبادل الحقوق والمصالح المشتركة بين فئات وشرائح المجتمع ولشعور الجميع بمسئولياتهم المشتركة تجاه حماية سلمهم الاجتماعي والتزامهم باحترام تطبيق العمل بقواعد ومبادئ السلم الاجتماعي المطلوب حياد ذلك.
5- وجود وعي مجتمعي تعلمي وإرشاد دين مغروس بين أوساط المجتمع بفهم واستيعاب أهمية العمل بمعاني ودلالات السلم الاجتماعي، باعتباره القاسم المشترك بين الجميع في تعايشهم وتوادهم وتراحمهم اتجاه بعضهم البعض .
6- القبول بفكرة تعدد الأنظمة والايدلوجيا في المجتمع خاصة الدولة.
7- حل جميع المنازعات بالطرق السلمية وإحلال التعاون محل الصراع والمواجهة.

أن فهم وتطبيق معاني السلم الاجتماعي لا تختصر مطالب تحقيقه فقط على وجهة أو فئة معينة وإنما هو حلقة مجتمعية تكاملية تسلكه وتتمسك به كل قوى وفئات وأفراد المجتمع فادا ما فهمنا والتزمنا بدلك جميعا بكل تأكيد سيتحقق السلام والوئام الاجتماعي الذي ننشده جميعا.

دو افع السلم الاجتماعي :

أ- تطور وسائل الدمار والفناء الشامل واستمالة طرف علي آخر دون أن يكون ضحيتها الأولى، إذ أن التسابق نحو التسلح نتج عنه امتلاك الخصمين لأسلحة تدميري ، حيث أن دمار الخصم أصبح دمار الذات في الوقت نفسه.

ب- الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالمجتمع من جراء الصراع. مما دفع بضرورة انتهاج سياسة السلم الاجتماعي ، ليس خوفا من التدمير فحسب إنما من أجل التفرغ للسياسة التنموية الاقتصادية خاصة ، لأنه لا تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية.

ج- ظهور الانحلال والتفكك في المجتمع مما يدفع إلى سياسة المهادنة.

د- حاجة المجتمع للتنمية ، فتكاليف الحرب كانت على حساب القطاعات الإنمائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح المجتمع في حاجة إلى التكنولوجيا لكي يستعين بها في ميادين التنمية، وهذا لا يتم إلا طريق التعاون.

أعمال المؤتمر الدولي

هـ- ضغط الرأي العام العالمي والمحلي، ويظهر ذلك في مظاهرات الاحتجاج التي تقوم بها الشعوب للضغط على حكوماتها لتقبل بالسلم والنزوع للسلام.

وهذا ما أكدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) حينما حثت على ضرورة تعايش أجيال الحاضرة مع أجيال المستقبل في ظل أجواء يسودها السلام و الأمان واحترام حقوق الإنسان .

ونرى أن على الأجيال الحاضرة إبعاد أجيال المستقبل عن المعاناة الناجمة عن الحروب من خلال الحيلولة دون تعرضهم للأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة، ووضع الصيغ المناسبة التي تحد من استخدام الأسلحة ضد الإنسانية.

ثالثا: خصائص وأسس وضوابط السلم الاجتماعي:

أن الأسس تعني الأصول والقواعد التي يقوم عليها البناء ؛والمراد هنا الحديث عن الأسس التي يبنى عليها السلم الاجتماعي والتي يتفق عليها الجميع فتكون بمثابة المرتكزات الأساسية التي يعتمد عليها السلم الاجتماعي ، ونجد أن السلم الاجتماعي يبنى على الأسس التالية:

الأساس الأول : احترام الأصول والثوابت الأساسية:

اذا كان الاختلاف في المجتمع البشري أمر طبيعي مسلم به ، فان ذلك لا يمنع من وجود أمور يجب التوافق حولها والالتزام بها من أهمها احترام الثوابت الدينية ، إذ يعد ذلك أمرا بالغ الأهمية كتعظيم الله خل علاه ، وتوقير الرسول صل الله عليه وسلم وتقديس ما جاء في كتابه الكريم ، وتحريم تدنيسها أو الإساءة إليها ، ومنع كل صور ذلك ، واحترام الأماكن والمؤسسات الدينية إلى جانب احترام العلماء وأهل العلم.

أن هدا الأساس البالغ الأهمية له أثر الكبير في حالة التزام به باحترام أصول الإسلام وتوابعه ، حيث يؤدي ذلك إلى نشأة الثقة وتيسير تبادل المصالح والمنافع وسيادة الأمن وتحقيق السلم الاجتماعي القويم .

ألأساس الثاني: حفظ كرامة الإنسان :

يقصد بحفظ الكرامة الإنسانية ما ينبغي أن تكون عليه صورة الإنسان من حيث احترامه وتمتعه بحقوقه وحضوره في الحياة الاجتماعية والارتقاء بصورة الإنسان ، وتطبيق ما تكفلت بهم مبادئ الإسلام لحفظ كرامته مند أربعة عشر قرنا في صورة يعز أن تجد لا مثيل في عالمك المعاصر ، فلا يمكن أن يبنى السلم الاجتماعي على صورة الإنسان مهزوزة ومفقودة لقيمته كانسان ومما لا شك فيه أن تلك القيمة الإنسانية تتضاعف ، وترتقي بازدياد صلة الإنسان بخالقه تعالى.

والسلم الاجتماعي في المجتمع ، المبني على أساس احترام الإنسان وحفظ كرامته، يقوم على تحقيق التوازن بين الفرد والجماعة ، فالحفاظ على القيمة الإنسانية لا تطغى مسؤولية الفرد على مسؤولية الجماعة ، وفي المقابل فان احترام السلم الاجتماعي وهو سلم مشروط بترشيح الوطنية والاعتزاز بها لا تغلب فيها مسؤولية الجماعة فيه على مسؤولية الفرد ، وبدلك يتحقق التوازن اللازم لوحدة المجتمع والنهوض به بين المجتمعات البشرية.

الأساس الثالث: أداء الحقوق ومنح الحريات:

أعمال المؤتمر الدولي

يتمتع جميع المواطنين في المجتمع بحقوق مشتركة دون أدنى اعتبار لأي فارق من الفوارق ، طالما يريد أن يعيش بسلم جنبا إلى جنب مع الآخرين وهذه الحقوق منحة ربانية لكل نفس بشرية لا يمكن تعطليها أو إسقاط وضعها.

1- حق الحماية:

المراد بها أن يتميع الإنسان بالأمان والاطمئنان على حياته وهدا من أهم الحقوق الإنسانية التي ينبغي أن يصونها الفرد والمجتمع والدولة. من أجل كرامة الإنسان، فكل مواطن تكفل له الحماية اللازمة على نفسه وماله وعرضه ، وسواء من الاعتداء الخارجي أو من الظلم الداخلي بين المواطنين بعضهم بعض ، وعلى المواطنين في المجتمع المشاركة في الحماية من الظلم سواء كان ظلما ماديا كالتعذيب وانتهاك الحرمات والاعتقال، أو معنويا كالمساس المسلم أو على بعضهم بموجب ولائهم للدولة ، ووفائهم بما تطلبه الحياة المشتركة وتشمل الحياة ما يلي :

أ- حماية النفس: حماية شاملة من سفك الدماء ، وتعذيب الأبدان بأي شكل من الأشكال.

حماية العرض والمسكن : لا يجوز انتهاك عرض الإنسان ، وسمعته تحث أي سبب أو مبرر.

ج- حماية المال : ويلحق بحماية النفس والأغراض ، وحماية المال ، فان حرمة المال من حرمة النفس ، وتكون الحماية من جميع أنواع الاعتداءات على المال من سرقة ، أو غضب ، وذلك لأنه لا يحل أخد مال امرئ إلا بطيب نفس ، فلا يجوز انتزاع ملكية نشأت عن كسب حلال إلا للمصلحة العامة.

2- حق التعليم: إن حق التعليم في المجتمع مكفول لجميع أفراده، فلا ينبغي أن يحرم منه لأي سبب ذلك أن التربية والتعليم هما الطريق إلى بناء الإنسان الصالح القوي الأمين ، وإعداد وتكوين الأجيال ذات كفاءات عالية وعلى مستوى يحقق احتياجات وطموحات المجتمع نحو التقدم والصدارة ولتحقيق الوحدة الثقافية والفكرية في المجتمع، كان لابد من منح جميع المواطنين الحق في التعليم متميز منافس، يعمق الهوية الوطنية، ويسهم في التنمية وليس مجرد الحق في أي تعليم.

لذلك يأتي التعليم في مقدمة الحقوق الواجبة لكل أبناء المجتمع، دون استناد فهو حق إنساني بقدر ما يحصل الإنسان على المعرفة بقدر ما تتسع دائرة حريته وبقدر ما يحصل الإنسان على المعرفة بقدر ما يدرك مصادر الثروة ووسائل استغلالها وبقدر ما يحصل الإنسان على المعرفة بقدر ما يستطيع أن يدافع عن كرامته.

فيجب على المجتمع أن يوفر لكل فرد فرصا متكافئة ليتعلم ويستنير ، وإلا يقتصر التعليم على نوع معين من العلم ، بل يجب التنويع والتخصص بحسب حاجة المجتمع ، بحيث يصبح التعليم ميسر لكل إنسان وله أن يختار ما يناسب قدراته ، ومن الممكن القول أن المؤسسات التعليمية في المجتمع تقوم بدور هام مما يكرس مفاهيم المواطنة والمساواة.

3- حق العمل والكسب:

يحرص المجتمع على إعداد العنصر البشري ليكون منتجا وفاعلا في المجتمع، وليتحقق بهذا السلم الاجتماعي، حيث يشعر الجميع في المجتمع بأنهم أبناء وطن واحد ، وأن عليهم أن يعملوا على رفعته وتطوره وتنميته تنمية شاملة للجوانب الروحية والمادية،أن حرمان بعض الأفراد من نيل حقه في العمل يولد الكراهية، والتصادم في المجتمع نتيجة البطالة والفراغ ومن هده الحقوق ما يلي :

أن يعطى أجرا يحقق كفايته من ضروريات الحياة من طعام وشراب وملبس ، ومما يلزم لصحة بدنه من رعاية لصحة روحه وعقله.

أ- أن يحدد أجره قبل العمل ،ويعطى أجره المكافئ لجهده دون نقصان أو مماطلة.

أعمال المؤتمر الدولي

ج- عم استغلال ظروفه الخاصة ، كما لا ينبغي أن يحتقر العامل مهما كانت حرفته.

د- أن يمنح ما يستحقه نتيجة عمله من تكريم المجتمع له .

الأساس الرابع: التعاون على تحقيق المصالح الإنسانية:

الدعوة للتعاون تشمل التعاون بين الناس جميعا، يلتقون بما تتطلبه المصالح فيما بينهم من معرفة أصول الخير التي لا تستقيم الحياة بدونها، وبذلك يكون من الممكن التعاون في أطار ما بعد من المطالب الإنسانية المشتركة ويؤيد هذا التعاون بين الناس على الخير والبر، ويتبع التعاون القاعدة العامة، وهي جلب الخير ودرء هذا التعاون بين الناس على الخير والبر.

1)المجالات العلمية والمعرفية:

من المكن القول أن التعاون المعرفي ليس مطلبا على مستوى المجتمع الواحد فحسب بل التعاون مطلوب على مستوى ألإنسانية أجمع ذلك لمواجهة التحديات وتبادل المعلومات والمعارف وبناء القدرات وتعزيز التنوع المعرفي واحترامه ، وتقدم المجتمع على سائر المجتمعات البشرية، ويرعى في الوقت ذاته ضوابط الشريعة الإسلامية والخصائص الوطنية والإقليمية ، ويلزم التعاون وضع مناهج واليات محددة لتطبيقها بفاعلية والاستفادة منها لاستعاد البشرية عامة، ومعالجة قضايا الجهل والفقر، ودعم المشاريع الإنمائية.

2) المجالات الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن من يملك زمام الاقتصاد يملك القوة، فالمال هو عصب الحياة، وهو القوة المحركة والفاعلة لجميع السياسات، وهذا ما جعل التكتلات الدولية تضم الدول الأغنى والأقوى في الصناعات، ومن أجل ذلك يحرص النظام الاقتصادي على تنمية الإنسان في جانبه الاقتصادي والروحي .

ويقصد بالتعاون الاقتصادي إقامة علاقات اقتصادية وتبادل الخيرات التجارية والنظم الإدارية، بحيث تؤدي إلى تعزيز اقتصاد المجتمع ، ويدخل في إطار هذا التعاون أهمية تنمية الموارد البشرية والمادية وأهم فوائد التعاون في المجالات الاقتصادية بم يلي :

أ- القضاء على التحديات السياسية التي منها المجتمع ، وتخطى الخطر الاقتصادي الجماعي الذي قد يصل بالشعوب إلى الحروب الاقتصادية ، جراء التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين الأثرياء والفقراء (المجتمع الليبي عدد قليل من سكانه ويجني ثرواته الطبيعية بينما دول الجوار أكثر سكانا وأكثر فقرا)،وقد أشارت إحصاءات الأمم المتحدة لعام 2002 م إلى حوالي 20 0/0 فقط من سكان الأرض يستحوذون على أكثر من 80 0/0 من السيارات ، ويستهلكون أكثر من 20 0/0 من الطاقة ، بينما لا يحصل أكثر من مليار نسمة من الرجال والنساء والأطفال إلا على 1 0/0 فقط من الدخل العالمي ، مع نتقص حاد في الأدوية والأطعمة ومستلزمات الحياة (8).

ب- تحرير المجتمع من التبعية الاقتصادية والاستقلال بنظام اقتصادي قوى لا سميا أن هذه الضعيفة تتبع للدولة القوية في كل شئ لأن النظام الاقتصادي هو العصب المحرك لحياة الدول(9) ، ومن النماذج المشرفة في هذا الجانب التجربة الماليزية، فهي تعيش اليوم في رخاء اقتصادي وسلما اجتماعيا نتيجة التعاون البناء والحرص على تحقيق المصالح الوطنية، وقد نجحت في تقليص حالة الفقر، وأصبحت منافسا قويا للدول الصناعية الكبرى.

الأساس الخامس :الولاء للوطن:

أعمال المؤتمر الدولي

أن الوطنية هي مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين كلا من يقطن في المجتمع ، أي أنها مجموعة الواجبات التي يتمتع بها كل طرف من أطراف العلاقة(10) ، وصولا إلى مجتمع سليم واحد، يقوى ويتحقق عندما يتمسك جميع مواطنيه على اختلاف مذاهبهم بقيم الوطنية المحققة وأخلاقياتها وثوابتها ، والحرص على الدفاع عن الوطن ضد الأخطار التي تهدده، وينبغي التأكيد على أن الولاء للوطن من أهم ضوابط السلم الاجتماعي في المجتمع ومن أهم أثار الولاء الوطني في المجتمع:

أ) قوة وتماسك داخل المجتمع الواحد يقدرها ويرهبها الآخرون ، فالوحدة الوطنية أقوى سلاح دفاعي وهجومي في آن واحد، لذلك فان الخطوة الأولى توثيق العلاقة برباط الوطنية هي البعد عن التعصب لكل أنواعه القبلي والجهوي والفكري والثقافي، ومحاربته بحيث يؤدي التعصب إلى تمزيق المجتمع ومواطنيه بزيادة الأحزاب الداخلية بينهم فالسلم الاجتماعي لا ينجز إلا بالوقوف بحزم صد الصراع بأنواعه المختلفة (القبلية والفكرية).

ب) تحقيق أقصى قدر من الحريات والعدالة والمساواة والمشاركة.

ح) ازدهار التنمية البشرية والطبيعية ،وهذا بدوره لا يتحقق إلا من خلال تعاون المؤسسات التربوية على نشر ثقافة المواطنة وتوضيح قيمها في المجتمع وتؤهل النشء لتحمل المسؤولية الوطنية وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم الأخلاقية والسلوكية ، وتجعل منهم مواطنين أكثر اعتمادا على النفس ومشاركة في المجتمع (11) ، وتعزز الترابط بين المواطنين للوقوف بوجه كل من يحاول هدم الوحدة الوطنية، وذلك من خلال لث الثغرات والخلافات.

كما يجب أن يبرز جور الإعلام الوطني الذي تدعمه برامج ومناهج تحمي المجتمع من الفرقة والانشقاق ، والتعاون بين مؤسسات المجتمع لتعزيز الهوية الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي.

رابعا : أهداف السلم الاجتماعي:

لا شك أن هناك فرقا كبيرا بين السلم الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية ، وبين السلم الاجتماعي الذي تنادت به المجتمعات أو الأمم الأخرى، وذلك لاختلاف المنطلقات الفكرية والدينية التي يقوم عليها السلم الاجتماعي، ومن ذلك الاختلاف في مقاصد السلم الاجتماعي وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها داخل المجتمع الذي تتعد مناهجه وطوائفه الدينية والفكرية، فالسلم الاجتماعي الحق يهدف من تعايشه مع من يخالفه في الدين أو المذهب إلى أمور ومكاسب إنسانية راقية منها :

1) المحافظة على وحدة بيئة المجتمع:

لتقوية بنية المجتمع وزيادة الروابط فيه بين أفراده ولا يضعف دور البناء عندهم، ومن هذه التشريعات العبادات بعامة، والتي تعين على تقوية الروابط الاجتماعية داخل المجتمع وذلك مثل بر الوالدين وطاعتهما، وصلة الأرحام والإحسان إليهما ، وحق الجوار وتجنب إيذائهم ، أو حق الحماية من الظلم والاعتداء على النفس والمال والعرض، كل هذه الحقوق تبنى في المجتمع تواصلا قويا بين جميع أفراده، وتؤدي إلى المحافظة على بيئته ووحدته وقيامه على الأخلاق الحسنة مع الجميع ومحاربة كل الوسائل التي تهدم القيم أو تقوض بناء الفضيلة.

2)المحافظة على أمن واستقرار المجتمع:

إن السلم الاجتماعي أمر ضروري لا بد منه إلا أن السلم الذي نريده له خصائص عدة من أبروها.

أ- أن يرتبط بالوازع الديني ، وبمراقبة الله عز وجل، وأن يمارس بدافع التقوى والأيمان بالله عز وجل. (12)

ب- إن السلم لا يقتضي محبة أو ولاء أو اعترافا بالصحة الكاملة لمبادي الآخرين .

أعمال المؤتمر الدولي

ج- ألا يتضمن من التنازل ويقتصر السلم فيما يتعلق بالمعيشة البحتة بين السلم الاجتماعي التي تفرضها طبيعة الحياة البشرية وحاجاتها الضرورية.

د- ألا يلغي والاختلاف بل يؤسس العلاقات الإنسانية التي يجب أن تسود حياة الناس، فلا سبيل إلى إلغاء التأكيد على الخصوصيات العقائدية والحضارية والثقافية (13).

لا يجوز لهذه الخصوصيات أن تمنع التعارف والتعاون بين أبناء المجتمع لأن المجتمع الليبي بطبيعته كان مجتمعا توافقيا لا تصارعا.

خامسا الموجهات النظرية :

الصراع من أجل الحصول على دور يمكن من الحصول على أكبر قدر من السلطة أو أكبر فائدة مادية "الثروة أو أكبر قدر من المكانة أو المنزلة الاجتماعية أو كلها.

ويمكن تفسيرها على أنه هناك اتجاهات لدى المجموعات المسلحة نحو ذاتها باعتبارها ساهمت في الثورة الأمر الذي يعطيها الحق في الحصول على قدر أكبر من السلطة .

وفي نظر سبنسر ان المجتمع الإنساني بحكم قانون النشوء والارتقاء يبدأ بالإشكال الاجتماعية البسيطة المتجانسة المتمثلة قي الجماعات البدائية والقبلية المنعزلة ومنتهيا بالأشكال الاجتماعية المعقدة المتمثلة في المجتمعات الصناعية ، وفي هذا الصدد يعتبر سبنسر أن ظاهرة تقسيم العمل صفة ملازمة لتطور الجماعة الإنسانية أو المجتمع الإنساني، والتخصص في نظر سبنسر ينطوي على التضامن والتغاير ويهدف إلى غاية واحدة، وهي تحقيق غاية التطور المتمثلة في التكامل.

ورغم هذا الفرض فاءت سبنسر يؤكد بأن التخصص لا يؤدي إلى الاستقلال والانعزال والاكتفاء الذاتي ، ولكنه –أي التخصص – يؤدي إلى التضامن والتماسك واعتماد الأجزاء والوظائف على بعضها البعض، ورغم ذلك فالتباين ملازم للتخصص، فكلما زاد التخصص زاد الانتقال من التجانس إلى اللا تجانس، ومن أهم عناصر نظرية سبنسر هو تحليله للحكومة أو السلطة في المجتمع ، فالحكومة أو المجتمع السياسي ظاهرة عرضية استدعتها ضرورة التنظيم الاجتماعي الذي بدوره لا يتم تكامل المجتمع الإنساني إلا به (14) .

وعلى الرغم من أن الحكومة ظاهرة عرضية أو صناعية إلا أنها لا تقوم بالكامل ألا بتوفير شعور الخوف والإرهاب وهذا يعني أن للدولة مظهر رهبة وهيبة تزرع الخوف والطمأنينة في نفوس الناس وتمنع اعتداء بعضهم على بعض.

ويتطلب تنظيم المجتمع تشريعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والفرد هو دعامة هذا التشريع، وبالرغم من أن الحكومة هي التي ترعى هذا التشريع وتخرجه إلى الوجود، إلا أنها لا تتدخل فيه لا بالقدر الذي يحفظ من الاعتداء بعضهم على بعض.

ويرى سبنسر أن الفرد حر في سعيه وكسبه وعمله ولا يجب أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فالبقاء للأصلح فالعنصر الصالح يقاوم ويعيش ، والعنصر غير الصالح يفنى ويختفي طبقا لقوانين علوم الحياة.

والتنظيم الاجتماعي الذي طرحه سبنسر لا بد له من نظام تربوي حتى يمكن تنشئة الأفراد في إطاره وبناء على ذلك يرى سبنسر ضرورة أن يتم التعليم بطريقة طبيعية فردية، فيتعلم الطفل بالألم عواقب تصرفاته ، وهذه هي الطريقة الطبيعية لتعليم الفرد منذ الصغر الفرق بين الخطأ والصواب ، وعلى ذلك فيجب أن يعلم الإباء أولادهم العطف والمحبة منهم ، وفهم مستعدون لعمل أي شئ يحافظ على استمرار عطف ومحبة والديهم.

أعمال المؤتمر الدولي

وطبقا لنظرية فيبر فالتنظيم الاجتماعي هو تقنين للفعل الاجتماعي في شكل مؤسسات يأخذ معناه من سياق التنظيم الاجتماعي العام يستند إلى الشرعية أو مشروعية، وفرق فيبر بين السلطة والتسلط مشيرا إلى انه كثير ما يختلط معنى السلطة بالتسلط ، وهذا حاصل فلا حتى في أيامنا الحالية.

فالسلطة كما يراها فيبر تقوم على شرعية واضحة محددة وهي احتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر من مصدر سلطة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر من مصدر السلطة ، فالطاعة تؤدي إلى شكل أو أشكال من التنظيم الاجتماعي يسمى في الغالب لبيروقراطية أو المكتبية أو سلطة المكتب (15).

أما التسلط فهو نوع خاص من علاقات القوة (علاقات التسلط) تكون فيها أطراف المعادلة غير متكافئة وهنا تختفي أو تغيب مشروعية تماما من مسرح الفعل أو تكون المشروعية مقامة على القهر والقوة ، ومن صفات هذا الموقف أشكال الصراع – والعلاقات الاجتماعية غير المتكافئة ويصل ماكس فيبر إلى أن طاعة فرد أو جماعة للأوامر والتعليمات التي تصدر من فرد إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى يتطلب شرعية إذ على أساسها تتم الطاعة والإذعان وتنفيذ الأوامر.

ورأى ماكس فيبر إن إعادة تنظيم المجتمع تتم بواسطة صراع الأفكار والمثل والقيم ومن هنا نعتقد أن فيبر لم يرفض الصراع مثل كثير من البنائين الوظيفيين بل يبدو في رأيه أن وجود الصراع لا يحول دون بقاء المجتمع واستمراره، والذي يتغير أساسا هو المعنى الذي يصبغه الفاعل على سلوكه في ضوء الأهداف والغايات الكبرى للمجتمع.

وأكد بارسونز في نظريته أن أفعال الناس ليست عشوائية أو تحكمها الصدفة أو المثيرات الانفعالية، بل أنها على النقيض من ذلك تسير وفق أنماط منظمة ومقننة بصورة يمكن معها أن تحمل في حياتها عنصر التنبؤ بمقتضياتها ، وإذا قدرنا أن كافة الأفراد أو معظمهم يشاركون في قيم نهائية جدية معينة ، تحدد أهدافهم وتعين الوسائل المصرح بها لتحقيق هذه الأهداف فانه يمكن أن تضفي على سلوك الأفراد معنى ومن ضمن هذا المعنى للسلوك مفهوم النظام الذي يكفل الاستقرار والقضاء على عوامل تفسخ أو رهن البنيان الاجتماعي.

وتطرح نظرية بارسونز مشكلة كبيرة في المجتمعات المتخلفة اذ أن هذه المجتمعات تعيش حالة من التغير والتحول الاجتماعي ، وهذا التغير يأخذ في بعض الأحيان شكل الصراع الحاد، وفي بعض الأحيان الأخرى شكل الصراع الخفي، إلا أن المهم أن هذا الصراع لمختلف درجاته من المحتمل أن أو المنتظر أن يؤدي إلى اقتلاع المجتمعات المتخلفة من جذورها وأصولها التاريخية والثقافية ويضعها في قوالب اجتماعية جديدة لا تعرف هويتها وشكلها البنائي حتى الآن.

وتظهر أزمة نظرية بارسونز في عدم قدرتها على تفسير وتحليل التغيير والصراع تفسيرا مقنعا، وتركز وتوظف المرض الاجتماعي والاضطراب الاجتماعي، وعدم التوازن الاجتماعي لتفسير الصراع والتعيير، والحقيقة أن غير ذلك فالتغير والصراع رضيا أم كرها قوة تاريخية تحرك المجتمعات وتنقلها من شكل إلى أخر ومن روح إلى أخرى.

وتضيف النظرية المادية التاريخية بأن كل شئ يحمل ذاته بدور فنائه وتناقضه، وهذا المبدأ شبيه بمقولة ابن خلدون حول بناء الدولة وعمرها وفسادها بسبب الصراع بين الطبيعة البدوية والطبيعة الحضرية المرفهة التي تأخذها الدولة كلما نمت وتطورت وتحولت من طور البداوة إلى طور الحضارة والمدنية، فعندما تفسد الطبيعة البدوية والعصبية البدوية تتحول من طبيعة التقشف، والخشونة إلى طبيعة الترف والنعيم تبدأ الدولة في حلقة الانهيار وتكون قد زرعت بذور فنائها نهايتها(16) وأكد أبن خلدون على ضرورة قيام الدولة.

أعمال المؤتمر الدولي

وترى المادية التاريخية أن الإنسان خير بالطبيعة، وان الظروف الاجتماعية المحيطة به هي التي جعلته شيطانا، وهذه النظرية تشبه إلى حدا بعيد، وجهة نظر جان جاك روسو الذي يرى أن الإنسان خير بطبيعته، ولكن تحوله إلى حياة المجتمع عبر الطبيعي هي التي جعلته شريرا يقتل بعضه بعضا وينهب بعضه بعضا، ويعتدي القوي على الضعيف.

ويزعم أصحاب هذه النظريات وخاصة الماركسيون منهم أن مصدر الصراع هو حاجة الإنسان الأساسية للبقاء في ظل ظروف الندرة والعوز السائد، إن الأفراد لا يصلحهم القدر الملائم من الغداء والكساء والمأوى وكل الأشياء التي يرغبونها ويحتاجونها، وقد خلق هذا العوز بسبب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات، فدائما ما تكون هناك جماعة تحتكر القوة والثروة والنفوذ، ومن ثم يبقى من لا يملكون القوة ولا الثروة ولا النفوذ في حالة من حالات سوء التوازن.

ساسا: تحديات السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي:

يعتبر المجتمع الليبي من المجتمعات التي تتميز بتنوع الجماعات فيه وقيامها غلى الأسس القبلية والجهوية، فهدا التنوع بدلا من أن يكون دافعا قويا باتجاه تحقيق التقدم والتطور في المجتمع الليبي أصبح يشكل تهديدا صارخا للوحدة الوطنية الليبية، حيث ترك الصراع شرخا كبيرا في العلاقات القائمة، مما أثر بشكل بالغ على مسار العملية السياسية في البلاد، وعلى نشوب نزاعات عنيفة (قبلية وجهوية وثقافية)، ففي كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، وجنوب إفريقيا وغيرها من الدول ذات الطابع ألتعددي أصبحت قوتها في تعدد الجماعات فيها، فكل جماعة تسعى من أجل تقديم الأفضل سواء بشكل منفصل أو عن طريق التكاتف والتعاضد، حيث استطاعت أن تخلق أجواء من الحرية والديمقراطية والسلم الاجتماعي على الأسس الوطنية بعيدا عن الانتماءات الضيقة.

من خلال النظر إلى واقع المجتمع الليبي وما يحتويه من اختلاف وصراعات فبلية وجهوية، وصراعات فكرية ثقافية، أصبح واضحا للعيان غياب المشاركة والتعاون ضمن مشروع السلم الاجتماعي الحقيقي، وبقيت العلاقات هشة تستند بشكل واسع إلى التجارب الشخصية غير السلمية، مع وجود عدد قليل من التعميمات كذلك بقيت المشاعر الوطنية البعيدة عن الولاء الوطني بدلا من الولاء القبلي والجهوي دون أن تشهد أن تغيير ملموس ومؤثر على عملية تحقيق السلم الاجتماعي، ومن خلال استقراء الوضع في مجتمعنا الليبي يمكن تحديد أهم تحديات السلم الاجتماعي فيما يلي :

1- وجود بيئة سياسية غير ملائمة:

تعتمد الجهود الخاصة بتحقيق السلم الاجتماعي كما هو الحال في أغلب المجتمعات التي مزقتها النزعات إلى بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار البناء والمشاريع الممهدة لبناء المجتمع وفق أسلوب ناجح لمنع تكرار النزاع مجددا فالساسة في المجتمعات ذات الطابع الديمقراطي أو الدول التي تسير باتجاه ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية هم أصلا من يقومون بإدارة شؤون البلاد، ويسعون بشكل متواصل إلى تحقيق الصالح العام ، غير أن البيئة السياسية في المجتمع الليبي تعتمد أساسا على التحديات وإحراز الحصول على أكبر من الفائدة ومن المزايا السياسية داخل الدولة على حساب الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السياسية ، مما شكل طريقا مليئا بالمفاجآت غير السارة للشعب الليبي الذي يستيقظ يوميا على صوت الخلافات بين مختلف المكونات السياسية غير الواعية لذاتها ومدى خطورة الأوضاع التي تمر البلاد ، مما ساهم بشكل أو بأخر في زرع ثقافة الانقسام بدلا

أعمال المؤتمر الدولي

من الوحدة والمشاركة الفعلية وإعطاء الأولوية لمن يملك الكفاءة أيا كانت قبيلته أو جهويته . أن المشاركة غير الجدية والمعتمدة على المصالح الخاصة أو الفئوية من قبل زعماء الفكر والسياسة والإعلام وعيرهم، تؤدي إلى إيقاظ مشاعر الكراهية والعداء بين كافة المكونات ، وبالتالي التأثير على مسار العملية السياسية وتحقيق السلم الاجتماعي .

ما يعاني منه المجتمع الليبي اليوم هو سؤ الأوضاع الأمنية حيث يشهد المجتمع يوميا العشرات من القتلى والجرحى والنازحين والمهجرين جراء العمليات الإرهابية، وأن الحكومة ومن يعارضونها لم يجدوا منفذا للاتفاق، وبالتالي الحد من هده العمليات الإجرامية، فكل طرف في ظل هذه الظروف المأسوية يحاول الحصول على المكاسب السياسية على حساب الطرف الأخر ناسين لماذا هم أصلا موجودون على الساحة السياسية الليبية؟ ولماذا تم انتخابهم؟ وماذا عليهم أن يفعلوا بعد عملية انتخابهم؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تبدو صعبة وبعيدة عن تفكير السياسيين ، عليه فهذه التصرفات غير الحكيمة تمثل بيئة غير سليمة وتدفع إلى وقوع المزيد من الخسائر البشرية والمادية ، وكلما تأخرت المكونات السياسية في توحيد صفوفها كلما أثرت سلبا على السلم الاجتماعي تحت سقف المجتمع الليبي.

2- أثار الماضي وتنامي روح الانتقام:

إن لكل جماعة داخل المجتمع تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعة الأخرى، من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى وبشكل خاص أثنا النزاعات الحاصلة بينهما، حيث أن هناك شكاوي حقيقية للعديد من الجماعات ضد الأخرى نتيجة لجرائم قد ارتكبت مؤخرا أو في الماضي البعيد أو القريب، حيث أن بعض الضغائن لها أسس تاريخية ومع ذلك فان الجماعات تسعى إلى تبرئة ساحتها وتحاول أن تعظم تاريخها وكثيرا ما تتصور جيرانها ومنافسيها هم أعداء لها.

ففي تبرير لمدبجة الهوتو التي أودت بحياة ما يتراوح بين ثمانية ألف ومليون من التوتسي في رواندا عام1994م، أصر أحد أفراد الهوتو بقوله لم تكن (إبادة جماعية، بل كانت دفاعا عن النفس) . فالقصص التي تتوارثها الأجيال شفهيا من جيل لأخر، تصبح جزء لا يتجزأ من ثقافة الجماعة وكثيرا ما يتم تحريفها والمبالغة فيها بمرور الوقت، ويتعامل معها أفراد الجماعة على أنها جماعة ، وأساس يجب التصرف وفقا لها .

إن الماضي وما يتركه من تداعيات والرجوع إليه بين الحينة والأخرى تشكل عقبة حقيقية في مجال السلم الاجتماعي، ان كافة الأطراف المشاركين في الأعمال العدائية لها ألأمها الناتجة أساسا عن ضراوة تلك العمليات وبالتالي تشكل تراثا يوزع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مرارا وتكرارا، ان المجتمع الليبي سهد أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة ، واستمرار بعض هذه الأحداث وتناميها مما انعكس سلبا على النسيج الاجتماعي الليبي، ودفع خلالها الليبيين ثمنا باهظا في الأنفس والممتلكات، مما ولد روح الانتقام والبحث عن الفرص السانحة للانتقام، وبتالي أصبح النظر الى الماضي الأليم جزء لا يتجزءا من حاضرنا ومستقبلنا، وأصبحنا نتصرف وفقا لهوى هذا الماضي ، فكانت نتيجة ذلك تعزيز الصراع والاختلاف، مما عرض الأمن والسلم الاجتماعي بين أبناء المجتمع الليبي لمخاطر جمة.

عليه من أجل بناء وطن على الأسس الحضارية والديمقراطية لا بد من إلقاء الماضي وراء ظهورنا وعدم العودة إليه مجددا وتطبيق المقولة المشهورة (انظر إلى الماضي بغضب)، وبهذا فقط يمكن أن يتقدم المجتمع الليبي ويرسخ فيه السلم الاجتماعي والمواطنة الحقيقية ، وبالتالي دفع تجربة التجول الديمقراطي للوصول إلى غايتها .

3- غياب المؤسسات السياسية الموجهة لعملية السلم الاجتماعي:

أعمال المؤتمر الدولي

يمثل غياب التوجيه السياسي من قبل المؤسسات السياسية من أبرز المشاكل التي تتحدى السلم الاجتماعي داخل المجتمع وتعد المعضلة الأكبر جدية في هذا المضمار وهي مشكلة لا تستطيع التغييرات البنيوية الجذرية أو المؤسسية تعالجها مما لم تتوفر النية السليمة الواضحة من قبل تلك المؤسسات، ان عملية تفويض جهة أو مؤسسة سياسية للقيام بمهمة إشاعة ثقافة السلم الاجتماعي لا يشكل شرطا أساسيا لوضع السلم يمكن تطبيقها على أرض الواقع ، ما لم يتوافر التوجيه الدقيق والنية الحقيقية والجهود الكبيرة التي تبدل كخطوة أولية والتي يجب أن تكون جهودا مستديمة من قبل كافة الأطراف والمكونات ذات الصلة من أجل تقديم التوجيه والإرشاد والدعم المادي والمعنوي في هذا الإطار، وطالما بقيت مسألة الفصل النهائي بين الأطراف المتحاربة هدفا واقعيا للأطراف المشاركة في عملية بناء جسور السلم الاجتماعي فسيظل من الصعب جدية عليهم أن يعززوا السلم دون وجود التوجيه السياسي المستمر والواضح والخطط المدروسة والخبرات الإنسانية المدربة التي لابد من توفيرها مدعمة من قبل المؤسسات السياسية في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع .

وفي المجتمع الليبي وفي ظل غياب الجهة السياسية التي تسعى إلى تشجيع عملية السلم الاجتماعي بين المكونات الليبية، وخاصة الجهة التنفيذية المتمثلة بالمجلس النواب والمجلس الأعلى، والمجلس الرئاسي والحكومتان والجهة التشريعية المتمثلة بالبرلمان، والذي يمثل أساسا كافة الشعب الليبي أصبح من الصعب الحديث أصلا عن الخطوات الأولية في مجال السلم الاجتماعي، حيث نرى عدم الوضوح وغياب التوجيه والتماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات هو من أبرز التحديات التي تقف وراء بناء سياسة السلم ملائمة تتناسب والوضع الليبي المزري في كثير من الأحيان.

وكل ما هناك هو الوقوف على القضايا الكيدية والتسويات السياسية غير السليمة التي تؤثر على حياة الوحدة الليبية.

عليه لابد من جهة سياسية تسعى إلى توجيه عملية السلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، ونرى أن تكون تلك الجهة البرلمان بالتعاون مع المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء من أجل وضع خطط ملائمة والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية التأهيل الكوادر المطلوبة ، والسعي بعد ذلك الى خلق واقع مفعم بالاتصالات مع كافة مكونات الشعب الليبي بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير السلم الاجتماعي.

وبصفة عامة يمكن القول بأنه خلال فترة الانقسام السياسي الذي انعكس على معظم مؤسسات الدولة، لم يعد هناك إمكانية للحديث عن الإصلاحات المؤسسية بقدر ما كان هناك محاولات للحفاظ على وحدة بعض المؤسسات من الانقسام والتشظي، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حالة الانقسام الحاد الذي عانى منها الجسم التشريعي المتمثل في مجلس النواب.

حيث أصبح له مقرين في كل من طبرق وطرابلس نتيجة عدم التوافق على كثير من القضايا. أن ما يعانيه مجتمعنا اليوم بنى الحكم التي برزت مند عام 2014م تعاني من أزمة ثقة فيما بينهما، إضافة إلى النزاع حول الشرعية الذي أسهم في توسيع حدة الصراع، وتعميق الفجوة فيما يتعلق بالثقة بينهما، والذي بدوره عزز مظاهر الانقسام المؤسسي الذي أدى إلى استشراء العديد من المشاكل منها ، انقسام كثير من المؤسسات منها المصرف المركزي الذي أصبح له مقرين أحدهما ف غرب البلاد ولأخر في شرقها، إضافة إلى انقسام البلديات وبعض وحدات الحكم المحلي وتعاملها مع إحدى الحكومتين دون الأخرى.

4- الانقسام المؤسسي :

أعمال المؤتمر الدولي

يعتبر الانقسام المؤسسي من أبرز التحديات التي يعاني منها المجتمع الليبي بعد عام 2014م حيث انقسمت العديد من المؤسسات، وكذلك أنشئت مؤسسات جديدة بعد انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014م، وعدم تنحي المؤتمر الوطني العام الجسم التشريعي السابق الناتج عن انتخابات يوليو2012 ،وعدم تسليمه للمهام التشريعية للجسم المنتخب، مما نتج عن ذلك انقسام واضح تمثل في انتقال مجلس النواب إلى طبرق حيث بأشر مهامه من هناك ، وعقد أول جلساته في 4 أغسطس 2014م، والذي بدوره شكا الحكومة المؤقتة التي يترأسها عبدا لله الثني في مدينة البيضاء، وفي نفس الوقت فأن المؤتمر الوطني العام أستمر في ممارسة مهامه كجسم تشريعي حي ث شكل حكومة أخرى في مدينة طرابلس ، أطلق عليها أسم حكومة الانقاد الوطني والتي تترأسها عمر الحاسي في ابريل 2014م، وخلفه فيما بعد خليفة الغويل الذي استلم رئاسة الحكومة في أبريل 2015م، واستمرت حتى تشكيل حكومة الوفاق التي تأسست كنتاج للاتفاق السياسي الذي تم التوقيع عليه في الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015 (17). ويمكننا أن نقول بأن الاتقاد السياسي الذي قد أسهم في توسيع الفجوة بين الأطراف المتنازعة حيث أداء الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في الصخيرات في المغرب إلى إعادة تشكيل الصراع الداخلي أكثر مما أسهم في تسويته ، وان ما نلاحظه اليوم فأن الصراع يدور بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه، حيث يضم طرف منشقين عن المعسكرين الأصلين، وكلا الطرفين مسلح.

ونتيجة للانقسام الذي طال المؤسستين التشريعية والتنفيذية، أثر ذلك أيضا على أداء المؤسسة القضائية، كما أسهم الانقسام السياسي إلى انشطار كثير من المؤسسات وان كان ظاهريا قد حافظت على وحدة كيانها مثل مصلحة الضرائب، وهيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة ،كما أسهم الانقسام السياسي في خلق ظاهرة التناظر المؤسسي، وخلق مجالس إدارات جديدة تتنازع الصلاحيات و الاختصاصات مع المؤسسة القائمة، كما أدى الانقسام السياسي إلى خلق وزارات مناظرة في كلا الحكومتين سواء في طرابلس أو في البيضاء. كذلك نجد التضخم الوظيفي وكثرة التعيينات، الذي برز في الصراع بين الحكومتين للسيطرة على السفارات، وتأسيس مجالس إدارات جديدة، وممثلين دبلوماسيين، وتفشي الفساد بمستوياته في كل مؤسسات الدولة، وحالة الانقسام السياسي التي أثرت على الأداء الحكومي، وعلى نواتج السياسات، والتسيب الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية، تدني مستوى الخدمات وتعطل العديد من المصالح.

5- غياب الثقة بين مكونات الشعب الليبي:

في إطار تجديد السلم الاجتماعي بين المكونات المتعددة داخل المجتمع ، من المفيد التساؤل عن الثقة المتبادلة الأطراف التي كانت في صراع مستمر ، ذلك أن الاهتمام بمسألة الثقة وانعكاساتها على إحلال السلام بين الأطراف مازال من المسائل غاية في الحساسية والتي يتوقف على وجودها أعمال عملية تأخير السلم الاجتماعي الحقيقي .

إن الأساس الضروري للتقدم من المجتمع عانى أو يعانى من الهيمنة العرفية والصراع القبلي والجهوي والتهجير والنزوح والعنف إلى مجتمع تسود فيه روح السلام الحقيقي، هو غرس مبادئ الثقة المتبادلة في نفوس جميع الأطراف والتشجيع على التقارب والعلاقات، وإعادة بناء الثقة عبر الحوار والتقابل والالتقاء المستمر، والتمتع بروح العفو والتسامح، ومن أبرز الأمثلة التي تناولت مسألة الثقة وجعلها أساسا نحو السلم الفعلي بين كافة المكونات، المجتمع الجنوب إفريقي في العلاقة بين البيض والسود عقب زوال نظام الفصل العنصري .

أن المجتمع الليبي بمختلف أطيافه شكل سياقا مبنيا على التوهم والإصرار على التفكير غير المدروس والمعتمد فعليا على تداعيات الماضي وتناقضات الحاضر في الغالب الأعم وغموض المستقبل، حيث مثلث الأطراف

أعمال المؤتمر الدولي
السياسية المنبع الأساسي لهذا السياق من خلال ما تعكسه خلافاتها السياسية من واقع مر يؤثر سلبا على تبادل الثقة فيما بين أطياف المجتمع .

بهذا يمكن القول أن الطريق الأمثل لإعادة الثقة في نفوس الشعب الليبي، وبالتالي تحسين العلاقات فيما لبن المكونات تمهيدا لتجذير السلم الاجتماعي ، يتمثل في الاتفاق السياسي فيما بين كافة الكتل المشاركة في العملية السياسية، وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط ونسيان الأم الماضي المرير.
وان من ينظر إلى المجتمع الليبي اليوم يجده مزيجا إنسانيا متنوعا من حيت الثقافة، ومن حيث الانتماء القبلي والعشائري والجهوي ، ومن حيث نمط المعيشة والنازحين والمهجرين ،وبعض المدن التي يقتتل أهلها، وهناك اتجاهات مختلفة، ويمكن وصف الحالة العامة في مجتمعنا الليبي بأنها قائمة على تحكم النظام العشائري وأعراف القبائل السائدة، مما يؤكد بأننا نحكم بالأعراف وليشى بالدولة مع شيوع الجهل والتعصب لدى معظم السكان، وهناك من يعمل على أثارة النزاعات ليتمكنوا من ضمان سيطرتهم ومصالحهم وسلامتهم.

6- الهجرة والنازحون :

لازال يعاني المجتمع الليبي من ويلات الهجرة والتي تتم عن طريق البحر المتوسط والذي أصبح قناة الهجرة الرئيسية، وليبيا اليوم هي نقطة انطلاق رئيسية ، وفي عام 2011م قدر العدد ألأجمالي للرعايا الأجانب حوالي 2.5 مليون ، غادر منهم 764,372 من المهاجر نتيجة أعمال الحرب 10. عام 2018 قدر العدد الإجمالي 704,142 مهاجر(90 0/0) من البالغين (10 0/0) من القاصرين)*المنظمة الدولية للهجرة 2011.
أن مشكلة الهجرة تعد تحديا للمجتمع الليبي حيث أن المهاجرين المتواجدين على الأراضي الليبية مستفيدين من خدمات العلاج المجانية ومتمتعين بمزايا دعم الوقود والمحروقات ويستحوذون على الإعمال في القطاع الخاص الغير الرسمي دون دفع أي رسوم أو ضرائب للدولة.
ومن ناحية أخرى أن استمرار تدفق المهاجرين يرسخ إعمال التهريب والجريمة ويوثق تعاملات رسوم أو ضرائب للدولة، ومن ناحية أخرى ان استمرار تدفق المهاجرين يرسخ أعمال التهريب والجريمة ويوثق تعاملات هده الجماعات مع الفئات المجتمعية الأخرى ويورط المواطنين في التعامل في تقديم الخدمات ومن تم شيوع الجريمة وتقبلها وانتشارها في المجتمع .
كما ان عدم تمكين المهاجرين من الوصول إلى وجهتهم الأوروبية فأنهم سيحاولون البقاء في المجتمع الليبي نظرا للمزايا المعيشية مقارنة بمجتمعاتهم ومن تم ومع مرور الوقت سيشكلون تغيرا ديمغرافيا ويصبح لزاما منحهم حقوق المواطنة والجنسية الليبية.
أما فيما يخص النزوح الداخلي فقد قدرت مؤسسات دولية أنه قد نزح ما يقدر ب 435,000 شخص داخليا ، ونزح حوالي 125,000 شخص إلى دول أخرى ،وحوالي 200,000 عاد إلى ليبيا في بداية 2017م ، ولكن واجهوا تحديا في إعادة دمجهم بالمجتمع وإعادة بداء حياتهم. في بداية 2017م كان أكثر من 1و3 مليون شخص ، بما في ذلك النازحين داخليا والعائدين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والضعفاء من غير النازحين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية ، وان عودة النازحين داخليا تحتاج من الدولة والمجتمع الليبي القيام بالعديد من الإجراءات لضمان الحياة الكريمة والمستقرة لهده العائلات فاغلب هؤلاء الأساسية المدمجة للحوار الاقتصادي والاجتماعي الليبي 11-12).

سابعا: النتائج :

أعمال المؤتمر الدولي

1- يمثل السلم الاجتماعي إحدى الخطوات المهمة التي تتحدها المجتمعات في الفترة التي تلي الحروب والنزاعات بغية إصلاح أثار الماضي والعودة إلى الحالة التي كانت قبل النزاع رغم صعوبة تحقق ذلك ، والعيش معا تحث مظلة الصفح ونسيان الماضي، وبالتالي من الضروري بمكان إعداد برامج اجتماعية واضحة لتحقيق السلم الاجتماعي.

تعاني مجتمعات ما بعد النزاع من معدلات عنف مسلح مباشر شبيهة بل وحتى أعلى من تلك التي في فترة النزاعات المسلحة، كما يمكن لمعدل الوفيات المفرطة أن تبقى مرتفعة في هذه المجتمعات على الرغم من مرور فترة طويلة على توقف إطلاق النار ، وان خطر تكرار وقوع النزاع العنيف يبدو أكثر بكثير من خطر اندلاع حرب في مجتمعات لم تشهد نزاعات مسلحة، مما يتطلب إقامة برامج نفسية واجتماعية تأهيلية لمرحلة ما بعد الحرب.

2- المخاطر المباشرة والهيكلية في بيئات ما بعد النزاع من المخدرات وتوفر الأسلحة وانتشارها وارتفاع معدلات البطالة بين الرجال والتجمعات الكثيفة للسكان المشردين يمكن أن يؤثر قي ظهور العنف المسلح لما بعد مرحلة النزاع وكثافة ومدة دوامه، وقد أحظى تشجيع الأنشطة التقليدية مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالاهتمام وبسجل مختلط ولكن قد لا يكون ذلك كافيا لوحده للتعامل مع العديد من أشكال ديناميات العنف ما بعد مرحلة النزاع، مما يتطلب برنامجا علميا لإدارة الصراع والسلم الاجتماعي.

3- قدر عدد النازحين ب 435,000 شخص داخليا ، ونزح حوالي 125,000 شخص خارجيا .

ثامنا : التوصيات:

1- يعتبر موضوع السلم الاجتماعي من المواضيع التي لم تحظ باهتمام الباحثين والدارسين في المجتمع العربي عامة والمجتمع الليبي خاصة، لذا يوصي الباحث بأجراء دراسات تخدم موضوع السلم الاجتماعي.

2- دور الأعلام في تعزيز قيم السلم الاجتماعي في المجتمع ونشر ثقافة السلم الاجتماعي عبر وسائل الأعلام المختلفة.

3- الاهتمام بالتنمية البشرية والتي تضمن مشاركة الناس عن كتب في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤثر في حياتهم ، ومن المهم أن تكون لدى الناس امكانية وصول مستمرة الى صنع القرار، والى سلطة المشاركة والتي تعد عنصرا جوهريا من عناصر التنمية، كما ينبغي تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال مشاركة المواطنين وخاصة فئة الشباب ، ورفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي.

4- وضع إستراتيجية في المجتمع من أجل السلم الاجتماعي والعمل على تحصين الأجيال ضد التخريب وإثارة الفتن وقبول الأخر والتعامل معه والتفكير في مستقبل الأجيال القادمة وان يكتسب الفرد عادات لها علاقة بالمحافظة البيئة الاجتماعية والطبيعية.

5- إطلاق حوار مجتمعي يعمل على تأسيس عقد اجتماعي بين الأطراف المختلفة.

وأن ما نطمح إليه اليوم هو الوصول إلى مستوى مقبول من العيش ، حيث أن تحقيق رفاهية الإنسان وهي غاية السلم الاجتماعي.

الهوامش:

أعمال المؤتمر الدولي
1- نهلة سيد عبد الحميد ، أماني فوزي، معوقات آراء الخدمة الاجتماعية لدور مكاتب الشيخوخة السنوية، مجلة الدراسات الاجتماعية ، دار العلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، ابريل 2007، ص 635.
2- عبد المجيد الزداني، المعوقات العوائق ،منشور على شبكة المعلومات الانترنت ،الموقع 2020/2/23www.jameataimn.ovg .
3- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، تحقيق : عبدا لله علي الكبير وآخرون، ج24 ، القاهرة دار المعارف ، د . ت ص3190.
4- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق القاهرة ، 2004م، ص640.
5- الزبيدي ، محمد محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس، 172، دار الهداية د.ت ، مادة عيش ، ص ص 282 ، 286.
6- التويجري ، عبد العزيز بن عثمان : الإسلام والتعايش بين الأديان ، في أفق القرن الحادي والعشرين ، منشورات المنظمة العربية الإسلامية، للتربية والعلوم والثقافة ، اليونسكو ، 1998م ص2 .
7- تساير انطوينا ، وميناو ، مارثا. تخيل التعايش معا تجديد الإنسانية بعد الصراع ألاثني العنيف، ترجمة : فؤاد الأهلية للنشر والتوزيع ، 2005م ط1 ، ص29 .
8- زيدان إبراهيم عبدا لرحمن ، الإسلام الرأسمالية وصراع الحضارات ، دار الفرقان ، الأردن ، ط1 ،2006، ص175 .
9- القحطاني ، ويحيي عبدالرحمن ، المواطنة أسسها ومقوماتها ، الرياض، مطبعة الفرزدق ،ط1، 2004، ص20.
10- القحطاني ، يحي عبد الرحمن ، المواطنة ، مرجع سابق، ص 84.
11- احمد ، المرتضي زين ، التعايش بين المسلمين وغير المسلمين في أفريقيا، من منظور تشريعي، مجلة الشريعة والدراسات ، العدد 519، فبراير 2007م ص165.
12- التويجري، عبدا لعزيز بن عثمان ، الحوار من أجل التعايش السلمي ، مرجع سابق ، ص81 .
13- علي الوات ، النظرية الاجتماعية ((اتجاهات أساسية))، شركة ألحا ، فآليتا ، مالطا، 1998،ط1، ص ص 82،83.
14- علي الحوات، النظرية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص 124 .
15- .....،الرجع السابق، ص 143.
16- الاتفاق الليبي ، 17 ديسمبر 2015، https//www. Temehu.
17- Libyan.political.Aqreement-17 Decem.

مدى شرعية التدخل في ليبيا في ظل الصراع الداخلي

The legality of the intervention in libya in the shadow of internalconflict

د/خراز حليمة

أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

أستاذة محاضرة-أ-

جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم-الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الوضع في ليبيا بعد التدخل الذي يعد أحد الظواهر المتداولة في العلاقات الدولية ، التي شغلت المجتمع الدولي ما بين مؤيد ومعارض، كونه أصبح يشكل انتهاكا لحقوق الانسان وتهديدا لاستقرار الدول المتدخل فيها، فما تعيشه ليبيا اليوم أزمة حقيقية ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى تهديد أمن واستقرار الدول الجوار.

الكلمات المفتاحية:

مبدأ عدم التدخل، حماية حقوق الإنسان، ليبيا، التدخل ونظام الدولة.

Abstract:

The followingpaper deals with the situation in Libya after the intervention whichis one of the commonphenomena in international relation thatpreoccupied the international communitybetween a supporter and an opponent, it has become a violation of human right and a threat to the stability of the interfering states, whatlibyaisexpriencing real crisis the matterdid not stop atthispoit , passedit to threat to the security and stabikity of neighboring countries

Key words:

The principle of non-interference , protection of human right, Libya, the legitimacy of humanitarian intervention

مقدمة:

أعمال المؤتمر الدولي

أثار موضوع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الكثير من الجدل، كونه يمس بمبدأ عدم التدخل وحقوق الإنسان على حد سواء، فمن المبادئ التي تضمنها القانون الدولي المعاصر وارتبطت بحقوق الإنسان مبدأ عدم التدخل في المسائل الداخلية للدول.

ففكرة المجال المحجوز التي يشير إليها الوجه الداخلي للسيادة لم يعد يستقيم مع التغييرات والتحولات المعاصرة في ميدان العلاقات الدولية بل أكثر من ذلك، ما كان يدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدولة يشهد اليوم حالة من التقلص الكبير لصالح دور أكبر للمجتمع الدولي على حساب مبدأ السيادة والدور التقليدي للدولة.

وما هو داخلي لم يعد في معزل عن الاهتمامات الدولية ويمكن أن يطرح في طاولة النقاش الدولي كما هو الحال في ليبيا، فما يحدث فيها صراع داخلي بين قوات الجنرال حفتر وقوات الوفاق، الأمر الذي خلف أعملا خطيرة ضد حقوق الإنسان ما جلب التدخل الخارجي.

تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من التطورات التي لحقت بليبيا التي تعاني من الصراعات الداخلية أو الحروب الأهلية، حيث بلغ انتهاك حقوق الانسان فيها ذروته لاسيما بعد التدخل العسكري، وأصبحنا نتساءل بين شرعية التدخل من عدم شرعيته.

إن القانون الدولي العام يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول بمقتضى مبدأ السيادة خاصة إذا تعلق الأمر بالنزاعات الداخلية التي ينبغي أن تحل بطريقة سلمية، لكن الواقع فاق كل التوقعات وخرج عن السيطرة، وكشف عن خرق مبدأ عدم التدخل ومبدأ التدخل الإنساني، وهذا ما دفع الى طرح الإشكال التالي:

- إلى أي مدى يعكس إعمال التدخل الإقليمي والدولي في إصلاح الوضع الليبي ووقف الصراع الداخلي؟ وما مدى شرعية هذا التدخل ؟

- للإجابة على الإشكالية اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتفسير أغراض التدخل ووصف الوضع الليبي بعد التدخل الذي شهدته ليبيا من طرف بعض الدول، كما استعملت المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص المواثيق الدولية .

وعلى ضوء ما سبق اعتمدنا في موضوع بحثنا على الخطة الثنائية التالية:

المحور الأول: دو افع التدخل الدولي في الشأن الليبي وتداعياته.

المحور الثاني: مدى شرعية التدخل في ليبيا و انعكاساته.

المحور الأول: دو افع التدخل الدولي في الشأن الليبي وتداعياته .

يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ المهمة المتفرعة عن مبدأ السيادة، التي كانت للتطورات الراهنة في النظام الدولي تأثيرات بعيدة المدى عليها[1]، لاسيما أمام تطور قواعد حقوق الإنسان نحو العالمية ، ذلك أن مفهوم السيادة لم يتعرض للانتقاد كما يتعرض له في الآونة الأخيرة تحت عدة مبررات منها التدخل الإنساني لحفظ السلم والأمن داخل الدولة التي تفشى فيها الصراع الداخلي أو الحرب الأهلية وهو ما حدث ويحدث في ليبيا بين الجنرال حفتر ومساعديه ، للسيطرة على طرابلس وبين قوات الوفاق التي تحاول الدخول الى سرت وفيما يلي سوف نتحدث على شرعية التدخل من عدم شرعيته في النقاط التالية:

أولا: الأطراف المتدخلة في الصراع الليبي.

أعمال المؤتمر الدولي

بعد رفض نظام العقيد القذافي ومطالبة الشعب بإصلاحات سياسية وإقتصادية، وإنشاء دولة الدستور والقانون توالى الحراك في ليبيا ما يعرف بالربيع العربي، و تم الاستخدام المفرط فيه للقوة والأسلحة النارية من جانب القوات النظامية في شرق ليبيا الأمر الذي أثار إحتجاجات في أماكن أخرى في البلاد، بما في ذلك طرابلس ومصراته وجبل نفوسة وأماكن أخرى كثيرة ، وتوالت الإستقالات من طرف مسؤولين وسفراء في الخارج كإستقالة مندوب ليبيا في الجامعة العربية- عبد المنعم الهوني- وغيرهم والذي نتج عنه إسقاط نظام الحكم بعدها توالت القرارات وتعددت المشاريع الإقليمية والدولية لاسيما لما خلفه الوضع من اللاإستقرار.

فبالرغم من إنهاء المسألة التي كان سببها الحراك إلا أنّ الفوضى بقيت مستمرة الأمر الذي تسبب في تخوف الدول الجوار كالجزائر مثلا والتي كانت تنادي دائما ولازالت بوقف القتال واللجوء إلى التفاوض لحل الصراع الداخلي رافضة التدخل العسكري جملة وتفصيلا، وهذا ماأكدته عند حضورها مؤخرا لمؤتمر برلين والذي خرج بتوصية اساسية مهمة وهي تفعيل الحل السياسي دون القوة العسكرية، لكن بعض الدول الإقليمية والدولية ذات الانتماءات السياسية والإيديولوجية المختلفة والتي تعددت مصالحها تساهم في استمرار الصراع الداخلي خاصة في ظل تحالفاتها مع مراكز القوى واللاعبين المحليين داخل الدولة الأمر الذي زاد من تعميق الأزمة وإطالتها وأصبح يشكل تحديا كبيرا وخطرا يقلل من حظوظ الحوار الداخلي لبلوغ الأزمة[2] .

1- التدخل المباشر في الصراع الليبي:

إثر التقلبات الدولية التي تعيشها ليبيا أصبحت هذه الأخيرة بحاجة إلى تسوية الوضع وإيجاد سلطة سياسية موحدة لتسيير الأعمال وإدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية.

أ- **التدخل المصري في ليبيا:**

أدى انتشار السلاح في ليبيا في عهد القائد القذافي إلى بعثرته في عدة قبائل بعد سقوط النظام وانتهائه ،الأمر الذي زاد من تأزم الوضع في ليبيا ما دفع ببعض الدول إلى التدخل في ليبيا منها مصر حيث تحركت هذه الأخيرة لأنها تشكل أولوية على أجندة الأمن القومي المصري من جهة، ويسهم تدخلها في مجمل المشهد السياسي الليبي إقليميا ودوليا من جهة أخرى[3].

ولازالت مصر تدعم الحفاظ على وحدة ليبيا وترغب في خروجها من الأزمة الحالية من خلال إطار التسوية السياسية وهو ما عبرت عنه مصر بدعمها للحوار السياسي الذي عقد بين الأطراف الليبية المختلفة تحت رعاية الأمم المتحدة، لكننا نجد الأمر يتناقض مع الواقع حيث أن مصر كانت تعلن عن دعمها للحوار السياسي واتفاق الصخيرات الذي وقعه المشاركون في الحوار الليبي يوم 11يوليو2015بمدينة الصخيرات المغربية على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية[4].

وقد نص المقترح الأممي على تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس اعلى للدولة حيث يقوم بعمله بإستقلالية وهو مانتج عن جلسات الحوار من جهة ، وتستمر في تقديم الدعم للجنيرال حفتر على حساب قوات الوفاق من جهة أخرى، وهذا كله في إطار سعيها للحفاظ على مصالحها في ليبيا [5].

وقد أعلن الرئيس السيسي مباشرة على ضرورة الاتفاق بين مصر وليبيا وأكد على أنّ التعاون مع الشعب الليبي دون العدوان الذي تشنه الميليشيات تتوتر له الشرعية الدولية وذلك لعدة دوافع منها:

1- حماية وتأمين الحدود الغربية للدولة بعمقها الإستراتيجي .

أعمال المؤتمر الدولي

2- سرعة دعم استعادة الأمن والاستقرار على الساحة الليبية باعتباره جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار مصر والأمن القومي العربي.

3- حقن دماء الأشقاء من أبناء الشعب الليبي شرقا وغربا وتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار ومنع أي أطراف من تجاوز الأوضاع الحالية.

4- وقف إطلاق النار الفوري .

5- إطلاق مفاوضات عملية التسوية السياسية الشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة وفقا لمخرجات مؤتمر برلين وتطبيقا عمليا لمبادرة إلا عن القاهرة.

ب- التدخل الإماراتي في ليبيا:

اخترقت الإمارات حظرا أقره مجلس الأمن الدولي عام 2011 على تصدير السلاح إلى ليبيا بدعمها للجنرال حفتر بأسلحة ثقيلة وإستراتيجية تملك بعضها ، وتحصل على البعض الآخر من دول أخرى في محاولة منها للإطاحة بالحكومة الليبية المعترف بها دوليا، فأبو ظبي تنفق أموالا كبيرة من أجل الحرب، إثر سيطرة الجيش الليبي على قاعدة غرب العاصمة طرابلس بتحريرها من ميليشيات حفتر ومصادرة أنظمة دفاع جوي روسية تملكها الإمارات .

كما دعمت الإمارات القوات غير الشرعية في ليبيا بمروحيات من بيلاروسيا، و أرسلت أبو ظبي إلى ليبيا معدات عسكرية جوية ومركبات مدرعة وأسلحة ثقيلة عديدة يستخدمها حفتر في استهداف المناطق السكنية ما أسقط قتلى وجرحى بين المدنيين، إلى جانب أضرار مادية واسعة ، مما دفع بالإمارات إلى إعادة النظر في السياسة التي تنتهجها، مشددة على أنّ تلك السياسات تكلف الدولة الكثير ولا تعود عليها بأي نفع .

ج- التدخل التركي في ليبيا:

أعلن البرلمان التركي موافقته على قرار نشر قواته في ليبيا في 02 جانفي 2020 وهو ما أثار جدلا كبيرا على كافة المستويات الداخلية والدولية بين مؤيد ومعارض[6].

ومن أهم الدوافع التركية لتدخلها العسكري على ليبيا من وجهة نظرها هو مساعدة الليبيين على بناء نظام ديمقراطي جديد ومنع حدوث كارثة إنسانية بليبيا ، مواجهة التهديدات التي شكلتها المليشيات المسلحة والمهاجرين غير الشرعيين والدفاع عن مصالح تركيا الاقتصادية في ليبيا التي يوجد بها آلاف المواطنين التركيين، لكنه لم يصرح أو يتحدث عن الدوافع الأخرى المتمثلة في:

- الرد على اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين كل من مصر واليونان وقبرص، ومزاحمة الدول التي تقوم بالتنقيب على الغاز في شرق البحر المتوسط بعد الاكتشافات النوعية في قطاع الغاز الطبيعي بالإقليم .

- تأكيد الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي ودعم تنظيمات الإخوان المسلمين بالمنطقة بعد الضربات التي تعرضت لها بمصر والسودان، وتعزيز السياسة العثمانية الجديدة في ظل التوجهات والارتباطات الإخوانية لحكومة الوفاق الوطني.

- الحصول على نصيب وفير من النفط الليبي، حيث كانت ليبيا قبل انطلاق الصراع عام 2011 هي المنتج الثاني للنفط في القارة الإفريقية.

- ضمان تعاقد الشركات التركية على نصيب وفير من المشروعات في مجال إعادة إعمار ليبيا نظرا لخبراتها في هذا المجال ،حيث كانت ليبيا هي أول دولة أجنبية يمارس فيها المقاولون الأتراك أنشطتهم[7].

أعمال المؤتمر الدولي

2-التدخل غير المباشر في الصراع الليبي:

تدخلت بعض الدول بطريقة غير مباشرة في إدارة الصراع الليبي وذلك عن طريق الحوار السياسي من بين هذه الدول إيطاليا وفرنسا هذه الأخيرة قامت باستشارة القوى الغربية الكبرى حتى لا يثير الشك في أنفسهم ويدخلون في صراع معها.

أ- التدخل الفرنسي في الصراع الليبي:

تشكل الأراضي الليبية بيئة خصبة للتدخل الأجنبي خاصة من جانب الدول التي ترتبط بمصالح حيوية معها وأبرزها فرنسا، فقد جاءت رغبة باريس بفرض واقع جديد في المشهد السياسي الليبي حيث ثم اللقاء بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج والجنرال خليفة حفتر تحت رعاية ماكرون، ونتج عن الاجتماع منح حفتر شرعية على الساحة الدولية ، الأمر الذي يؤكد أنّ حفتر لاعب أساسي في أي اتفاق سلام كما نتج عنه الرفع من مكانة فرنسا كوسيط محوري في ليبيا، لكن المصالح المتعلقة بباريس والقوى الأخرى داخل ليبيا كإيطاليا وروسيا وغيرها من الدول لا يمكن تجاهلها، ونتيجة لاختلاف المصالح لتلك الدولة يتم تجسيد ذلك الخلاف على الأرض من خلال دعم طرف على حساب طرف آخر[8].

ب- التدخل الإيطالي في الصراع الليبي :

في ظل تنافس القوى الدولية على النفوذ المباشر في ليبيا والتي كانت آخرها المبادرة الفرنسية والتي اعتبرتها إيطاليا محاولة لإنهاء دورها في ليبيا، جاء التدخل الإيطالي في ليبيا بحجة مكافحة الهجرة غير القانونية الذي تسعى إليه هذه الأخيرة في الجنوب الليبي بحجة كبح الهجرة لكن ما هو إلا مشروع لتوطين المهاجرين الأفارقة في ليبيا، وتكون القاعدة العسكرية المراد إنشاؤها بمثابة ميليشيات لحماية مصالح إيطاليا البترولية[9].

فالحكومة الإيطالية تواجه موقفا سياسيا حرجا في الأزمة الليبية ، إذ أن مصالحها معرضة للضرر في غالبية السيناريوهات، فكل خيار ستكون له تداعياته السلبية ؛ فإنضمامها لجبهة قائد الجيش الوطني الليبي المشير*خليفة حفتر* يؤثر بالسلب على مصالحها النفطية في ليبيا*شركة إيني*لصالح فرنسا*شركة توتال* وعلى جانب آخر فإن استمرار دعمها للسراج سيتيح المجال لتركيا التدخل العسكري وتوتير الأوضاع الداخلية، وايضا الإضرار بمصادر الطاقة واستكشافات الغاز[10].

من ناحية أخرى مثل اجتماع برلين الذي عقد في في20جانفي2020فرصة هامة لإيطاليا لمحاولة إيجاد موطن قدم جديد في ليبيا ، فبالرغم من الاجتماع لم يقدم حلا جذريا للأزمة ،إلا أنه ساعد في إعادة وضع إيطاليا وأوروبا عموما في مركز إدارة الأزمات ، وهو ما يمثل قيمة خاصة لروما، حاصة في ظل النشاط الدبلوماسي الأخير بين موسكو وأنقرة، والذي كان يمكن أن يؤدي إلى قرار روسي تركي يهمش المصالح الأوروبية[11].

المحور الثاني: مدى مشروعية التدخل في ليبيا و انعكاساته.

تعد مسألة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول بصفة عامة من المسائل التي إختلف فيها فقهاء القانون الدولي، خاصة وأنه من المواضيع التي إختلطت فيها السياسة بالقانون فيصبح من غير اليسير الإتفاق على شرعيته من عدمها، الأمر الذي ينعكس بالسلب على العلاقات الدولية وأمن وإستقرار المجتمع الدولي .

أولا: الموقف القانوني الدولي من التدخل في الصراع الليبي.

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة مصدرا أساسيا لقاعدة عدم التدخل ومرجعية للتنظيم الدولي المعاصر، ونصت عليه المادة الثانية في فقرتها السابعة التي جاءت كما يلي: " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل

أعمال المؤتمر الدولي
في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنّ تحل بحكم هذا الميثاق، على أنّ هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الوارد في الفصل السابع "[12].

وفي إطار إعادة الاعتبار للأمم المتحدة ومؤسساتها في اتخاذ القرارات بشأن الأمن الجماعي وسيادة القانون الدولي، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات في مجال حماية حقوق الإنسان والأقليات الإثنية والعرقية وفق الصلاحيات التي يخولها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما أدى إلى توسيع نطاق اهتمامه، فلم يعد يهتم فقط بالنزعات الدولية بل أدرج ضمن صلاحياته النزاعات المسلحة الداخلية ، التي تعرف انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يجعل التدخل الأممي مشروعا باعتبار الحروب الأهلية وعمليات الإنسلاخ والتجزئة والانقسامات والحروب القبلية مهددة للسلم والأمن الدوليين[13].

كما يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية التي نص عليها ميثاق الاتحاد الإفريقي، فقد نصت المادة 02 في فقرتها الثانية على واجب امتناع الدولة عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكدت ذلك الفقرة الخامسة من نفس المادة وبدون تحفظ على نبذ كل أنواع التدخل بما فيها أي نشاط موجه ضد دولة إفريقية أو دولة أخرى، وقد كان اعتناق هذا المبدأ امتداد لما كرسته منظمة الوحدة الإفريقية سابقا[14].

و يستمد مبدأ عدم التدخل أساسا من مبدأ آخر مهم كرسه القانون الدولي المعاصر وأكد عليه أيضا الميثاق الأممي وهو مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، كما صدرت عدة قرارات عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حيث أبرزت بشكل قوي أهمية مبدأ عدم التدخل منها الإعلان رقم 2131 الصادر سنة 1965 والمتضمن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها [15].

فإذا كان القانون الدولي يحظر تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، لأن كل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون تدخل أي دولة أخرى، فإنّ السيادة مقيدة بأحكام القانون الدولي وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فالدولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، إذ تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناء على اعتبارات تعلو إرادتها الأمر الذي يورد قيودا على تصرفات الدول [16].

فمبدأ عدم التدخل أصبح من المبادئ القانونية التي تحكم استقرار وسيادة الدول، وقد تم الأخذ بتطبيقه في عدد من المنظمات الإقليمية حيث تم تضمينه في ميثاق الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وميثاق الدول الأمريكية، نظرا لأهمية تطبيق هذا المبدأ إقليميا ،ومن ثم على المستوى العالمي وقد استندت جميع المنظمات الإقليمية إلى قرارات هيئة الأمم المتحدة وموادها في تطبيق هذا المبدأ[17].

لكن بسبب تشابك وتداخل المصالح أصبح هذا مبدأ يخضع إلى اعتبارات سياسية ، حيث أخرج التعامل الدولي جملة من موضوعات من المجال الداخلي إلى المجال الدولي كلما أثر ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على السلم الدولي ، وبذلك تكون عملية تحديد الاختصاص قد انتقلت من الطابع القانوني الى الطابع السياسي، وعلى أساس ذلك عملت الأمم المتحدة على ممارسة رقابتها على هذه المسائل وتنظيمها وفقا لأهدافها[18].

إن مسألة التدخل في الشأن الليبي لم تكن قانونية لأنّ ليبيا لم تقم بأي عدوان على دولة عضو في الأمم المتحدة، مما يجعل التدخل في ليبيا منافيا لميثاق الأمم المتحدة ، ولأنّ الأمر حدث فيه تجاوزات من قبل الدول المتدخلة في الشأن الليبي من خلال تدخلها العسكري المباشر وذلك بترك المجال لاستعمال أسلحة محرمة دوليا ، والأدهى و الأمر من ذلك هو استهداف المدنيين تحت تغطية غامضة وبدون وجود مراقبين على الأراضي الليبية[19].

أعمال المؤتمر الدولي

ثانيا: إنعكاسات التدخل الدولي في ليبيا.

شكل التدخل الدولي في ليبيا نتائج وخيمة على عدة أصعدة أمنية منها وإقتصادية وإجتماعية وهذا ما سنحاول التفصيل فيه على النحو التالي:-

أ- إنعكاسات التدخل على الوضع الليبي الداخلي:

مسألة التدخل في الشأنّ الليبي لم تزد الأوضاع إلا سوء فكانت نتائجه وخيمة على ليبيا دولة وشعبا ، وامتدت حتى إلى دول الجوار، فلم يميز القصف الغربي بين الأهداف العسكرية والمدنية، بل دمّر كل الأسس القاعدية لحياة المدنيين بزعم انقادهم[20].

وما زاد من تأزم الوضع هو غياب مؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية مع ضعف الأجهزة الأمنية مقابل انتشار كثيف للسلاح ، كما أشرت إليه سابقا ووجود الآلاف من المسلحين الذين ساهموا في التصدي للنظام السابق في الميدان خارج سلطة المجلس الوطني الانتقالي والحكومات المنبثقة عنه رافضين تسليم أسلحتهم إلى حين تلبية مطالبهم [21].

الأمر الذي خلف تفكك المجتمع الليبي مع انتشار القبلية كونه مجتمع قائم على القبلية كقبائل الورفلة ، المقارحة وغيرها عصب المجتمع الليبي، وهي نتاج طبيعي في تاريخ ليبيا كغيرها من الدول العربية إلا أن النظام السابق خلق شروخا اجتماعية بين القبائل الثلاث المتآلفة .

إضافة إلى أن الإخفاق في دمج الثوار في الحياة المدنية وتسليمهم أسلحتهم زاد من التحديات الأمنية، وكذا عدم حدوث اتفاق بين القوى السياسية على شكل الدولة نتيجة للاختلاف الإيديولوجي، إسلامي وملكي زادت من تعقيدات الخارطة السياسية في ليبيا، وأصبح الشعب الليبي لا ينعم بحرية التنقل بأمان في أراضيه.

ب- انعكاسات التدخل في ليبيا على أمن دول الجوار:

أثر التدخل الدولي في ليبيا كثيرا على الدول الجوار لاسيما الجزائر في جانبها الأمني، فنظرا لشساعة الحدود الليبية الجزائرية التي تصل إلى أكثر من 966 كلم فقد شكل الفراغ الأمني على هذا الصعيد ضغطا كبيرا خاصة وأنّ منطقة الساحل تشهد ضغطا أمنيا كبيرا بسبب تواجد الجماعات المسلحة في الدول المجاورة للجزائر، مالي، النيجر وتشاد، مما أنجر عنه تكثيف التواجد العسكري الجزائري على الحدود خاصة في ظل انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية[22].

الأمر الذي دفع بالجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر إلى إنشاء خلية لمتابعة ملف تسرب الأسلحة الليبية نحو دول الساحل، وتبادل المعلومات حول الكمية الواردة إلى كل دولة، كما تعاني الجزائر ومالي من تهديد عودة المقاتلين التوارق المنضوين تحت لواء معمر القذافي، وبالتالي احياء أزمة التوارق في الساحل الإفريقي، حيث استفادت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد على سبيل المثال من حوالي ألفي مقاتل مزودين بأسلحة عصرية، مما زاد من تعقيد الوضع في المنطقة كإحدى أبعاد الأمن الوطني الجزائري [23].

فالوضع إذا يحتاج الى تكاثف الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإيجاد إدارة الأزمة التي تعرفها الدولة فليس المهم أن نحفظ السلام في نزاع معين أو حتى صنع السلام من خلال الجهود الدبلوماسية التفاوضية لإيجاد حل للأزمة بل ينبغي الوصول الى بناء السلام بين الأطراف المتنازعة وتثبيته بغية عدم ظهور المشاكل الرئيسية للنزاع لأنّ المسألة تتعدى كونها عملية تحول ديمقراطي بل تتعداها لتكون تهديدا لأمن واستقرار المنطقة.

خاتمة:

سعى الفقه الدولي إلى وضع جملة من الشروط التي تضفي على التدخل نوعا من المشروعية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتسوية الوضع في البلاد جراء الصراعات الداخلية الأهلية التي تقترف التجاوزات، فالتدخل المشروع يجب أن يكون خاليا من العنف الذي يدمر المدن والقرى ويحصد أرواح الناس.

ومشروعية التدخل لحماية حقوق الإنسان أصبح يخضع لاعتبارات سياسية على حساب الاعتبارات الإنسانية ، فالوضع الليبي فاق كل التوقعات وأصبح التدخل فيها يسبب وضعا كارثيا ليس في إقليم ليبيا فحسب وإنما انتشر الخطر إلى الدور الجوار وأصبح يهدد أمنها الوطني وسلامة إقليمها .

فلم يكن التدخل في ليبيا يشكل إطار قانونيا بالمعنى الواسع بما جعله يشوبه العيب خاصة وأنّ رقابة الأمم المتحدة كانت ضيقة.

ولإصلاح الوضع الليبي ينبغي:

- تفادي سياسة الكيل بمكيالين من الدول التي تتدخل تسوية النزاعات فيها تحت مبرر حفظ حقوق الإنسان .
- ضرورة إيجاد ميكانيزمات ذات طابع إقليمي لحل الأزمات الداخلية وتسبيق التفاوض على العنف والقوة العسكرية.

الهوامش:

[1]- محمد شاعة، التدخل الدولي الإنساني وإضعاف الحقوق السيادية بين قوة الشرعية وشرعية القوة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد02، جامعة الوادي-الجزائر، 2018، ص 612.

[2]-محمد شاعة، المرجع نفسة، ص604.

[3]- خير اللهيبة، التدخل الإقليمي والدولي في الشأن الداخلي الليبي، تم نشره في 2020/01/21 على الرابط الالكتروني:
https://dr-elfahssi-dcsp.blogspot.com/2019/01/blog-post.html

[4]- خير اللهيبة.المرجع نفسه.

[5]-أهم ببنود الإتفاق الليبي بالصخيرات، المنشور في 2015/07/12،على الرابط الالكتروني:
https://www.ar.m.wikipedia.org

[6]- أيمن شيانة، التدخل التركي في ليبيا، الدوافع والتداعيات : على الرابط الالكتروني:
https://pharostudies.com

[7]-تصاعد الدور التركي في ليبيا: الاسباب و الخلفيات و ردات الفعل منشور في 07/01/2020، غلى الرابط الإلكتروني:
https://www.dohainstitute.org

[8]- خير اللهيبة، المرجع السابق.

[9] تنص المادة 33 من الميثاق على أنه:" يجب على الأطراف أي نزاع من شأنّ استمراره أنّ يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حلة بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أنّ يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع الى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك".

[10]- دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية، مركز المستقبل،2020/01/28 على الرابط الإلكتروني:
https://futureuae.com

[11]-دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة اليبية، المرجع نفسه.

[12]- لوهاب حدرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 4، جامعة جيجل، الجزائر 2017، ص 120.

و أيضا: حساني خالد، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مجلة المستقبل العربي، المجلد37، العدد425، لبنان، 2014، ص 43.

[13]- محمد عزيز شكري، مدخل القانون الدولي العام وقت السلم، دار الفكر العربي، طبعة 4، دمشق، 1994،،ص 218.

[14]- الدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة، لسنة 1972.

[15]- نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدوية ، مجلة جامعة سعيدة، العدد4، الجزائر، 2011، ص14.

[16]- فراس صابر عبد العزيز الدوري، إشكالية التدخل الإنساني الدولي ومبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2017،ص 34.

[17]- ذيب محمد، حيماوي نبيلة، أبعاد التدخل الدولي وآثارها على قواعد حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد7، 2018، ص 377.

[18]- بن عيسى أحمد، اشكالية مدى مشروعية التدخل الدولي العسكري للحلف الاطلسي في ليبيا، مجلة الميزان، المجلد2، العدد 2، النعامة الجزائر،2017، ،ص 383.

[19]- لوهاب حدرباش، المرجع السابق، ص 122.

[20]-لوهاب حدرباش، نفس المرجع ، ص 124.

[21]-www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/02/2011/en

[22]- بن عيسى أحمد، المرجع السابق، ص 385.

[23]- لوهاب حدرباش، المرجع السابق، ص 126.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- محمد عزيز شكري، مدخل القانون الدولي العام وقت السلم، دار الفكر العربي، طبعة 4، دمشق، 1994.

ثانيا: المقالات والمجلات

- بن عيسى أحمد، اشكالية مدى مشروعية التدخل الدولي العسكري للحلف الاطلسي في ليبيا، مجلة الميزان، المجلد2، العدد 2، النعامة الجزائر،2017.

- حساني خالد، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مجلة المستقبل العربي، المجلد37، العدد425، لبنان، 2014.

- ذيب محمد، حيماوي نبيلة، أبعاد التدخل الدولي وآثارها على قواعد حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد7، 2018.

- لوهاب حدرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 4، جامعة جيجل، الجزائر 2017.

- محمد شاعة، التدخل الدولي الإنساني وإضعاف الحقوق السيادية بين قوة الشرعية وشرعية القوة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد02، جامعة الوادي-الجزائر، 2018.

- نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدوية ، مجلة جامعة سعيدة، العدد4، الجزائر، 2011.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- فراس صابر عبد العزيز الدوري، إشكالية التدخل الإنساني الدولي ومبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2017.

رابعا: المواقع الإلكترونية

- أهم ببنود الإتفاق الليبي بالصخيرات، المنشور في 2015/07/12،على الرابط الالكتروني:
https://www.ar.m.wikipedia.org

- أيمن شيانة، التدخل التركي في ليبيا، الدوافع والتداعيات : على الرابط الالكتروني:
https://pharostudies.com

- تصاعد الدور التركي في ليبيا: الاسباب و الخلفيات و ردات الفعل منشور في 07/01/2020، غلى الرابط الإلكتروني:
https://www.dohainstitute.org

- خير اللهيبة، التدخل الإقليمي والدولي في الشأن الداخلي الليبي، تم نشره في 2020/01/21 على الرابط الالكتروني:
https://dr-elfahssi-dcsp.blogspot.com/2019/01/blog-post.html

- دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية، مركز المستقبل،2020/01/28 على الرابط الإلكتروني:
https://futureuae.com

-www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/02/2011/en

التدخلات الأجنبية ومأزق إعادة بناء الدولة في ليبيا

Foreign interference and the impasse in rebuilding the state in Libya

د/ جمال بن مرار - أستاذ محاضر " أ "

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة – الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

مختبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات.

ملخص:

يتناول هذا المقال التدخلات الأجنبية ومأزق إعادة بناء الدولة في ليبيا، لدراسة ظاهرة التدخلات الأجنبية التي زادت حدتها بعد نهاية الحرب الباردة فقد تحولت بؤر عديدة من العالم إلى حروب باردة وساحة للتدخلات تحت ذرائع شتى منها ماهو معلن وما خفي، فإن المفهوم الوستفالي لم يعد قائما فتحول مبدأ عدم التدخل إلى حق التدخل ثم إلى واجب التدخل فبذلك استبيحت الحدود الاقليمية للدول ولم يعد لمبدأ السيادة الوطنية معنى في عالم تحولت فيه طبيعة ومحتوى المفاهيم وفسحت المجال أمام التدخل وتفعيل مبدأ المسؤولية وعدم احترام قواعد استخدام القوة لحماية المدنيين خصة بعد تجاوز الحلف الأهداف الانسانية إلى الاعلان عن الحرب للاطاحة بنظام القذافي، مما أفقد التدخل مصداقيته، خاصة وأن هذا التدخل لم يقدم فرصا للبناء والمحافظة على الأمن المجتمعي بل ساهم بطريقة أو بأخرى إلى نشر الفوضى واللأمن في ليبيا وفي المنطقة بأكملها، وبهذا أصبحت مسألة حقوق الانسان ونشر الديمقراطية وغيرها من المفاهيم الغربية ذريعة للدول القوية التي تتحكم في مجلس الأمن والنظام العالمي لتحقيق مصالحها الحيوية، وهو مايجعل هذه الدولة في مأزق حقيقي لإعادة بناء الدولة في ظل الظروف الداخلية والاقليمية والدولية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التدخل؛ إعادة بناء الدولة؛ العلاقات الدولية؛ ليبيا؛ الدولة؛

Abstract:

This article deals with foreign interference and the impasse of rebuilding the state in Libya, to study the phenomenon of foreign interventions that increased in intensity after the end of the Cold War, as many foci of the world turned into cold wars and an arena for interventions under various pretexts, including what is declared and what is hidden, the Westphalian concept no longer exists, so it has changed The principle of non-interference leads to the right to intervene and then to the duty to intervene, so the territorial boundaries of states have been permissible, and the principle of national sovereignty no longer has meaning in a world in which the nature and content of concepts have changed and allowed for intervention and the activation of the principle of responsibility and failure to respect the rules for the use of force to protect civilians, especially after the alliance transcends the humanitarian objectives to the declaration. About the war to topple the Gaddafi regime, which made the intervention lose its credibility, especially since this intervention did not provide opportunities for building and maintaining societal security, but rather contributed in one way or another to spreading chaos and security in Libya and in the entire region, thus the issue of human rights and the spread of democracy and other Western concepts became a pretext Powerful countries that control the Security Council and the global system to achieve their vital interests, which makes this country in a real impasse to rebuild the State under the current internal, regional and international conditions.

Keywords: intervention; Rebuilding the state; International Relations; Libya; State;

مقدمة:

إن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011 والتي اتسمت بالمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية وفتح المجال امام حريات التعبير، فإن ليبيا لم تكن بمنأى عن هذه التحولات الاقليمية والدولية رغم أن الظروف والأسباب تختلف من دولة إلى أخرى، هذا ما استدعى تحرك إقليمي عربي ودولي لمناقشة خطورة تطور الأوضاع في ليبيا، حيث لجأ مجلس الأمن الدولي إلى تحريك مبدأ الأمن الجماعي من خلال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة أزمة إنسانية محتملة قد يواجهها المجتمع الليبي، لذا تم اصدار القرارين الأمميين 1970و 1973، اللذان يتضمنان استعمال القوة من قبل المجتمع الدولي لمواجهة النظام القائم آنذاك مع تفعيل مسؤولية الحماية، حيث أسفر هذا التدخل عن إنهاء حكم نظام القذافي ودخلت ليبيا مرحلة من اللاستقرار واللأمن.

الاشكالية الدراسة: ما مدى فعالية التدخلات الدولية في تحقيق الوفاق الوطني وإعادة بناء دولة ليبيا ؟

فرضيات الدراسة:

- كلما فشلت الدولة في تسيير شؤونها الداخلية والوعي بالانتماء الوطني كلما زادت فرص التدخلات الأجنبية تحت عدة مسميات وشعارات.
- كلما زادت ظاهرة اختراق الدولة من طرف عدّة فواعل إقليمية وعالميّة زادت هشاشتها وتفكّكِها.
- كلما زادت عوامل الفوضى واللأمن واللإستقرار في الدولة كلما تناقصت فرص إعادة بناء الدولة.

أعمال المؤتمر الدولي

أهداف الدراسة: يتلخّص الهدف الأساسي الذي تصبو الدراسة إليه لِلتَوَصُّلِ إلى محاولة فهم التجاذبات التي تريد النيل من سيادة الدول والتي بدورها ستفسح المجال أمام عالم بدون سيّادة، وهذا الأفق المبهم الغامض هو الذي يبقى يقلقنا نظرا للتحوّلات التي يشهدها العالم المعاصر.

منهجية الدراسة: إن تحديد منهج البحث يتوقّف على طبيعة الموضوع في حدّ ذاته، كما يتوقف على الهدف الذي تحاول الدّرَاسة الوصول إليه، وإذا كان الاعتماد على **النظرية الو اقعيّة الكلاسيكيّة والنظريّة الو اقعيّة الجديدة** أقرب وأكثر توافقا.

المحور الأول: التحول في مبدأ التدخل نحو الحق في التدخل

شهد النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، تغيرات جذرية أثرت على طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أعضاء الجماعة الدولية، بالإضافة إلى القواعد والأعراف المميزة لهذه التفاعلات و المنظمة لها؛ وقد كان لهذه التأثيرات الجديدة انعكاس واضح على دور الدولة على الساحة الوطنية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي لم تعد الدولة تملك حرية الفصل والتصرف فيما يجري من أحداث و قضايا على ترابها لاسيما فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والأقليات والحريات الأساسية وقضايا التنمية و البيئة[cxv]؛ أصبح الاهتمام بالفرد على الساحة الدولية يحتل مكانة مهمة، أما على الصعيد الخارجي فأصبح هناك تراجع ملحوظ عن المفهوم الجامد للسيادة وما يرتبط به من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،وهذا ما يطرح العديد من الإشكاليات حول مدى مشروعية التدخل وموقع السيادة الوطنية من ذلك؛ إنّ مسائل حقوق الإنسان من صميم الاختصاص الداخلي للدول، إذ المادة 7/2 من الميثاق الأمم المتحدة تحرم التدخل في الشؤون الداخلية، وإن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد واجبات تلتزم الدول بتنفيذها اتجاه مسائل حقوق الإنسان ولم ينص على عقوبات صريحة في حالة انتهاكها[cxvi].

ولكن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان بدأت تخرج تدريجيا من الاختصاص الداخلي للدول بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 وما تفرع عنه من مواثيق واتفاقيات دولية أخرى خاصة بحقوق الإنسان، ونتج عنه ما يسمى "بتدويل مسائل حقوق الإنسان" أي الانتقال مسائل حقوق الإنسان من الاختصاص الداخلي للدول إلى الاختصاص الدولي وبالتالي لم تعد الدول قادرة على الاحتجاج بالاختصاص الداخلي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، لأنه أصبح من حق المنظمات والهيئات الدولية، إثارة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول ومراقبتها ومعاقبة من ينتهك القواعد، وبالتالي أصبحت الدول في موضع مُسَاءَلَة اتجاه قضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتتعرض إلى عقوبات دولية في حالة ثبوت إساءتها لحقوق الإنسان؛ وتؤكد عالمية حقوق الإنسان أنه بمجرد انضمام الدولة إلى المنظمة الدولية أصبحوا ملزمين بمبدأ عالمية حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[cxvii].

فقد تزايد اهتمام الرأي العام الدولي بحقوق الإنسان، فأصبحت الدول والمنظمات الحكومية والغير حكومية في مواجهة نزاعات داخلية وحروب أهلية، لما خلفته من مآسي إنسانية، كما حدث في الصومال،والبوسنة والهرسك ورواندا والعراق وتيمور الشرقية والشيشان وكمبوديا وأنغولا والسودان و غزة ...الخ، وهذا ما أدى إلى حق التدخل وكذلك تطور الأمر إلى واجب التدخل لحماية أو منع أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال إيجاد آلية مشروعة للتدخل رغم وجود ترسانة قانونية إلاّ أنها لا تكفي لضمان احترام حقوق الإنسان فبرز ما

أعمال المؤتمر الدولي
يسمى ""بالتدخل من أجل الإنسانية أو التدخل الإنساني" و لكن هذا يطرح تساؤلات لاسيما في الشق المتعلق بالقضايا الداخلية للدول والذي يتضارب مع مفهوم السيادة الوطنية[cxviii].

إن الحروب الاثنية هي إحدى سمات المرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي تقوم على إحياء القوميات وإعادة بعث الثقافات المرجعية سواء كانت دينية أو عرقية أو إثنية وهذا ما ساهم في تنامي ظاهرة تفتيت الدول، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت استعمال مبدأ تقرير المصير طبقا للميثاق الأمم المتحدة في إطار تصفية الاستعمار في إطار المفهوم الانفصالي عن الدولة الأمم، و ترتب على ذلك زيادة حدة النزاعات والصراعات وقيام حروب أهلية والإبادة الجماعية والتصفية العرقية، فحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أدى إلى بروز دعوات دولية بوضع حد لهذه الانتهاكات وفي هذا الصدد يقول "**فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama**" في كتابه "**بناء الدولة**": إنّ الحاكم الديكتاتوريين و منتهكو حقوق الإنسان أمثال "**ميلوزوفيتش**" في صربيا لا يمكنهم الاختباء وراء السيادة لحماية أنفسهم أثناء ارتكابهم جرائم الإنسانية، خصوصا في دول متعددة الاثنيات مثل يوغسلافيا، حيث يجري التنازع حتى على حدود دولة ذات السيادة نفسها، وفي هذه الحالات لا تتمتع القوى الخارجية بحق بل بواجب التدخل باسم حقوق الإنسان والشرعية والديمقراطية"[cxix]؛ تم توسيع مفهوم الأمن والسلم الدوليين، ذلك من خلال الربط بين الانتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول وبين الأمن والسلم الدوليين، وعلى هذا الأساس أصبحت قضايا حقوق الإنسان بعد الحرب الباردة تندرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بعد ما كانت من قبل تُصنف في إطار الفصل السابع الذي لا يتضمن صفة التنفيذ الملزم[cxx]؛ فهناك تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة وتشمل الحركات الانقلابية ضد أنظمة حكم الديمقراطية، والعمليات الإرهابية وانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الحروب والصراعات الداخلية بسبب عرقي أو ديني أو إثني، بالإضافة إلى الممارسات القمعية لأنظمة سياسية.

- **أسبقية الأمن الإنساني على الأمن الوطني:** هناك علاقة تكاملية، لأن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الأمن الإنساني لم يأتي ليحل محل الأمن الوطني، وإنما هو مكمل له، فمن الضروري ألا ننظر إلى أمن الدولة كغاية، و إنما اعتباره كوسيلة لضمان أمن المواطن[cxxi]، و في هذا الإطار يمكن إبراز نقاط الاختلاف كما يلي[cxxii]:

	الأمن الإنساني	الأمن الوطني
وحدة التحليل	الفرد	الدولة
مصادر التهديد	تأتي من داخل حدود الدولة (نزاعات عرقية) أو الدولة نفسها تهدد أمن مواطنيها من خلال انتهاج سياسات عنصرية ضد الأقليات مثلاً، تهديد مصدره خارجي ليس بمقدور الدولة مواجهتها كالإرهاب/الجريمة المنظمة/ التلوث البيئي.	خارج حدود الدولة

أعمال المؤتمر الدولي

الهدف من الأمن	هو تمكين الأفراد من مواجهة التحديات المستقبلية	حماية أمن الدولة من التهديدات
المسؤول عن تحقيق الأمن	لم يعد بمقدور الدولة لوحدها حماية الأفراد في ظل المتغيرات العالمية وهو ما يحتم التعاون مع المنظمات حكومية وغير حكومية و المجتمع المدني	الدولة

إنّ التركيز على مفهوم الأمن الإنساني أدى إلى بروز ما يسمى بـ"**مبدأ المسؤولية**"[cxxiii]حماية الأمن الإنساني، راجع إلى وجود صراعات أدت إلى انتهاكات ضد الأمن الإنساني وهو ما أدى إلى التدخل الدولي الإنساني، لكن واجهت هذه المقاربة انتقادات من خلال كيفية تطبيق هذه المقاربة، وكما أن التركيز على الفرد كوحدة تحليل يشكل خطر على نظرية عقد الاجتماعي التي تكون فيه الدولة بمثابة المسؤول الأول على تحقيق أمن الفرد، ومن جهة أخرى فإن إشكالية تجسيد الأمن الإنساني في الواقع تجهله يظهر كمشروع معياري أكثر منه شيء ملموس؛ وتطبيق الأمن الانساني جاء لخدمة لأجندة الدول الكبرى، والتاريخ أثبت بأن المفاهيم أصبحت أداة لتحقيق أهداف الدول الكبرى وخدمة مصالحها، فإن عملية طرح مفاهيم جديدة والعمل على نشرها ليست اعتباطية، وإنما تخضع لضوابط مدروسة، وتحمل في طياتها أهداف معلنة و أخرى خفية، فقد استخدم المفهوم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول في أكثر من موضع[cxxiv].

المحور الثاني: الأسباب والاشكالات التي أثيرت بشأن التدخل في ليبيا

ورغم أن حالات التدخل كانت موجودة في المنطقة إلا أن التدهور الأمني خاصة بعد ما سمي"الربيع العربي" أدى إلى تهديد الدولة الوطنية ذاتها لما خلفته من تداعيات اقتصادية واجتماعية، زاد في تفاقم المشكلة تمركز الجماعات في المناطق الحدودية الرخوة، ما جعلها لا تشكل تهديداً للدولة فقط، بل لجوارها أيضا، وأسهم في تفاقمه واشتداد حدّة تداعياته الحاضنات الشعبية، إضافة إلى مجموعات من رجال الأعمال التي ظهرت واستفادت مما يمكن تسميته " اقتصاد الحرب"، بل إن دولاً وتنظيمات غير حكومية وجماعات إيديولوجية وشركات وأفراداً قد استفادوا من هذه الحالة، أججوها في الوقت ذاته، فيما يمكن اعتباره أدواراً ازدواجية و تفاعلات تبادلية؛ ونستخلص ما يلي:

- ✓ التدخل الإنساني هو الذي يستخدم القوة في العلاقات الدولية من أجل الدفاع عن القيم الإنسانية والأخلاقية.
- ✓ يعتبر التدخل الإنساني استثناءًا آخر يُضاف إلى استثناء الدفاع الشرعي عن النفس فيما يخص استخدام القوة بطريقة قانونية وشرعية في العلاقات الدولية.
- ✓ التدخل الإنساني هو الوسيلة لضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

و على هذا الأساس نجد بأن هناك طرف مؤيد وطرف معارض للتدخل:

أ- بالنسبة للطرف المعارض للتدخل الإنساني فإنه يرى بأن هذا السلوك غير شرعي لأنه يخالف الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، كما أن السيادة الوطنية هي إحدى المبادئ الأساسية في تكوين

أعمال المؤتمر الدولي

الدولة، وأنها ما زالت تشكل حجر الزاوية في بنية القانون الدولي العام، ومنه لا قيمة تعلو على السيادة الوطنية، وأن الواقع يُبيّن أن كل حالات التدخل الإنساني لا تتم إلاّ بمقتضى المصلحة، بالتالي العنصر الذي يحكم هذه التدخلات الإنسانية هو الغائية، و يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ التدخل الإنساني هو شكل من أشكال التوسعية، وحقوق الإنسان كذريعة لإخفاء الدوافع المصلحية والتدخل الإنساني يمس بالسيادة الوطنية للدول التي تقر بها كل المواثيق والأعراف الدولية ويرى المحللون السياسيين بأن ما يحدث في الكثير من الدول مثال: العراق، سوريا وليبيا، هو إلاّ تحكم سياسي في المنطقة ولمصالح إستراتيجية.
- ✓ التدخل الإنساني هو دفاع شكلي من أفراد، وعليه فإذا كان التدخل الإنساني هدفه مواجهة انتهاكات، فإن لا يرقى إلى مستوى الوصول إلى جذور النزاعات لإنهائها.
- ✓ فبعد حدوث التدخل الإنساني تسود عدالة الطرف المتفوق بعيداً عن حياد واستقلالية القضاء.

بعد الحرب الباردة وإعادة ترتيب النظام الدولي، أصبح التدخل شيئاً فشيئاً أمراً مقبولاً، خاصة بعدما أجازه مجلس الأمن كوسيلة لإنهاء النزاعات[cxxv]؛ ونهاية الحرب الباردة تمخض عنها اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول: الاتجاه الشمولي: يميل نحو إنشاء فضاءات ومجموعات اقتصادية كبرى للحفاظ على مصالح القوى الرأسمالية الكبرى تحت قيادة واحدة ومثال على ذلك: الاتحاد الأوروبي ودول الثمانية الصناعية(G8).

الاتجاه الثاني: فإنه ينزع أكثر إلى تفكيك الدول الهشة والضعيفة ولاسيما في تلك الدول التي تعرف أزمات دولة-الأمة وهذا ما يثير نزاعات خطيرة تكون سمتها الأساسية إعادة إحياء الانتماءات العرقية والدينية التي تتجاوز أطر سيادة الدولة الوطنية وهو ما حدث في يوغسلافيا (سابقا) وفي منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا[cxxvi].

إن ميثاق الأمم المتحدة تكلم على مجموعة من المقاصد تحدد من خلالها صلاحيات تدخل ضمن اختصاص الأمم المتحدة وهي[cxxvii]:

1) حفظ الأمن والسلم الدولي.
2) احترام المساواة بين الشعوب والإقرار بحق الشعوب في تقرير مصيرها.
3) العمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها بلا تمييز في إطار عمل تنمية التعاون الدولي.

فقد أجمع المجتمع الدولي بأن المسألة الليبية ليست هي حق التدخل بل هي مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها كالقتل الجماعي، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، لذلك قامت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن اتخاذ إجراءات اتجاه ليبيا وإعمال مبدأ "مسؤولية الحماية" في ليبيا من أجل التدخل الدولي الإنساني في ليبيا في إطار الشرعية الدولية.

إن مبررات هذا القرار تتمثل في إدانة العنف الممارس من طرف السلطات الليبية، ضد المدنيين وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث ورد في الفقرة الأولى من ديباجة القرار أن مجلس الأمن قلق إزاء استخدام العنف ضد المدنيين، وقد واصل في الفقرة الثانية، عن رفضه القاطع التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،[cxxviii] وهنا اعتبر التقرير أنه في حالة

أعمال المؤتمر الدولي

وجود نزاع يرافقه قمع وحشي وعندما يكون السكان المدنيين مهددين بهذا القمع يتم إعمال **مسؤولية الحماية**، غير أن عدم امتثال السلطات الليبية للالتزامات التي جاءت في القرار 1970، جعل مجلس الأمن يعقد اجتماعا صوت فيه في 19 مارس 2011 على القرار 1973 لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا باستثناء الطيران لأهداف إنسانية، وقام بتجميد أموال مجموعة من كبار القادة الليبيين بما فيهم أعضاء من عائلة **القذافي**، وتم اقتراح تشكيل لجنة خبراء لمتابعة القضية خلال العام التالي لإصدار القرار[cxxix]، كما يجدر بنا التوقف عند التدبير المتضمن إخطار المحكمة الجنائية الدولية إلى المدعي العام للمحكمة وهي صلاحية تخولها المادة 13/ب من نظام روما الأساسي والمشار إليه في المادة 5 وتم تكييف ما يجري في ليبيا على أنه جريمة دولية، ولقد صدر عن الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية أمرا بالقبض على ثلاثة مسؤولين في النظام من بينهم الرئيس الليبي في 27 جويلية 2011، لإحالة من تسبب في مجازر جماعية وإبادات ترقى الى جرائم ضد الانسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحيث يكون للمدعي العام دور أساسي في تركيب البيئة القانونية لإطلاق المحاكمة[cxxx]، ومن جملة التبريرات التي جعلت المجتمع الدولي يتحرك بإتجاه ليبيا وإعمال مبدأ مسؤولية الحماية والعمل على استصدار القرار الأممي 1973 سنحاول حصرها فيما يلي:

- الحفاظ على الاستقرار في ليبيا بالتدخل من أجل ايجاد حل للأزمة، بعد استخدام القوة ضد المدنيين، والتخوف من حصول حرب أهلية.
- الرغبة في التخلص من نظام القذافي، الذي عرف بتمويله للحركات الانفصالية وعمليات إرهابية مست مصالح غربية كحادثة لوكربي، بالرغم من الاتفاق المبرم في 2003 وإعلان ليبيا تخليها عن برنامجها النووي و أسلحة الدمار الشامل[cxxxi].
- كذلك يعد النفط من العوامل التي عززت تدخل الناتو، فثراء ليبيا النفطي يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيعوض بطريقة أخرى، خاصة بالنسبة للدول التي كانت تعيش أزمات مالية خانقة.

وبالرغم من مخاوف الخبراء في أن مسألة التدخل الإنساني قد يكون فيها احتمال وشيك، بأن أكثر من مائة ألف شخص قد يتعرضون للقتل، إلا أن المسؤول الاستراتيجي في البيت الأبيض **دينيس روس**، لم يعر اهتماما للآراء هؤلاء الخبراء، بل تم استصدار مذكرة اعتقال للقذافي ومعاونيه بطريقة انتقائية قام بتوقيعها رئيس المحكمة **لوي مورينو أوكامبو**، المعروف بتطرفه، دون الاستناد الى أية تقارير مستقلة أو قضائية بشأن هذا الموضوع، وقد حدث هذا والولايات المتحدة هي أقوى قوة عسكرية في حلف الناتو، وليست عضوا في محكمة الجنايات الدولية[cxxxii].

تم تبرير التدخل بحجة انتهاك اتفاقية جنيف، لكن المثير للقلق أن التدخل إنتهى بانتهاك للاتفاقية نفسها، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الثالثة وخاصة الفقرة الثالثة عشرة منها فيما يتعلق بمعاملة السجناء وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة وخاصة الفقرة السابعة والعشرون حول إساءة معاملة السجناء[cxxxiii]؛ فقد تدخل حلف الناتو كمنظمة في نهاية شهر مارس 2011، أي ما يزيد عن شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ اعضاؤه الرئيسيون بشن هجمات جوية على الكتائب الليبية بالرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 (ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس

أعمال المؤتمر الدولي

2011 بشأن طلب مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف وبالرغم من ذلك فقد أثار تدخل الناتو إشكاليات عديدة منها:

أولاً: أن مضمون القرارات المشار إليها، هو فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم" المساعدات الإنسانية العاجلة" فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي[cxxxiv]، فعندما بدأ الصراع في 15 فيفري 2011 صرح **إبراهيم الدباشي**، النائب الليبي الممثل الدائم للأمم المتحدة المنشق، أن النظام القذافي بدأ بعمليات إبادة جماعية ضد الشعب الليبي، والتي تعني من الناحية التقنية: "النية لإبادة كلية أو جزئية لمجموعة قومية، أو عرقية أو دينية"[cxxxv] وقد قال في نفس المؤتمر الصحفي أن ما يحدث هو "جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب" وحسب مقياس تشريع روما، الذي أسس للمحكمة الجنائية الدولية عبارة "جرائم حرب"، تشير الى إساءات فظيعة لا تدخل ضمن خانة "الأحداث المتفرقة"، فلقد كان لا بد من توثيق هذه الجرائم من المنظور الكمي (كم أعداد القتلى؟)، ومن المنظور النوعي (كيف قتل هؤلاء؟)، وهنا لابد من الإشارة أن مصدر أغلب الأرقام هي تقارير ذكرتها قناة العربية المملوكة من شركة سعودية، ومركز الشرق الأوسط الإذاعي، ومجموعة الحريري اللبنانية ذات التوجه الغربي والتي تصب في صالح مشروعات تجارية سعودية، وقناة الجزيرة القطرية وقناة بي بي سي و وسائل إعلام أمريكية[cxxxvi].

ومن جهة أخرى فالقرار 1973 منع الحلف من إرسال قوات برية، لكن تقنية الحلف العالية واستخدام الطائرات المقاتلة من طراز **AC130** والطائرات القاذفة من طراز **Thunderbolt2** إلى مسرح العمليات في ليبيا، يطرح تناقضات خاصة وأن هذه الطائرات ليست مصممة من أجل مراقبة الأجواء، بل يتم استخدامها كحاويات ضخمة وكمستودعات للأسلحة وتورطت في القتال ضد قوات **القذافي**، وقد وضحه أحد القادة الأمريكيين للصحيفة **واشنطن بوست**، في 22 مارس: "إنني لا أنكر حقيقة أن ما نقوم به يصب في خانة مساعدة المتمردين"؛ ويشكل إبلاغ الأميرال في القوات البحرية الأمريكية **صاموئيل لوكير**، عضو الكونغرس الأمريكي **مايك تينر** أن قوات حلف الناتو تحاول اغتيال القذافي دون تفويض من الأمم المتحدة، وعليه فمنظور حماية المدنيين تم تفسيره بطرقته تسمح بقتل جميع قادة **القذافي** العسكريين بما فيهم القذافي، وبعد الهجوم على مجمع "القذافي" في شهر مارس وقتل أحفاده، تم خرق القرار 1973 من قبل حلف الناتو[cxxxvii].

ثانيا: أما ماتتعلق بقرارات مجلس الأمن التي لم تشر إلى الأطراف المنخولة بالعمليات في ليبيا واكتفت بالتصريح بأنه:" يؤذن للدول التي أخطرت الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الوطني، أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها"، فكان جل تركيز الحلف على حماية المدنيين، وتعزيز قوة **بروتوكول مسؤولية الحماية**، وذلك لسد الفجوة بين "التدخل الشرعي"، وهو المبرر أخلاقيا و"التدخل القانوني" وهي القضية التي أثيرت خلال تدخل الناتو في "كوسفو" 1999[cxxxviii]، لكن كانت عالمية قرار مجلس الأمن مسألة شكلية محضة، فقد أراد الرئيس **أوباما** تجنب مخاطر التدخل الأحادي، لكنها وفرت أغلب المعلومات عن طريق وسائل المراقبة والتجسس، إضافة الى المعلومات الاستخباراتية وعمليات المراقبة، كما زودت الطائرات الأطلسية بالوقود في الجو، وساهمت في أغلب عمليات

أعمال المؤتمر الدولي
القصف، وبهذا كان القرار 1973 في الأساس دعوة الى القوة الأمريكية لكي تقوم بعملياتها في أجواء شمال إفريقيا وباتجاه أراضي تلك المنطقة.

ثالثا: ازدواجية المعايير فبالرغم من أهمية المرجعية الإقليمية التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر، الامارات والكويت في عمليات الناتو، لكن ازدواجية المعايير كانت حاضرة وبقوة ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، فإن هذه الدول قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة المتمردة[cxxxix]، لكن كان واضحا أن فرض منطقة حظر جوي يصب في مصلحة المتمردين وبذلك يعتبر خرقا لسلطة انتداب الأمم المتحدة فقد صرح **خالد خليفة**، الناطق باسم المتمردين والمقدم السابق لبرنامج صباح الخير يابنغازي بالقول:" أن هناك تواصل بين المجلس الوطني الانتقالي والقوات المشتركة التابعة للأمم المتحدة"؛ والمقصود هو حلف الناتو حيث يتم إعلامه بمناطق القصف، بمعنى أن حلف الناتو يتحرك بقوة لصالح المتمردين، وفي هذا السياق أشار الصحفي **بيبي اسكوبار** من صحيفة **آسيا تايمز**:" أنه حصل جدل حول أن حال ليبيا تشبه كل من البحرين واليمن، وكان لابد من تشكيل لجنة تقصي الحقائق"، ولكن بعد إصدار القرار 1973 بدأت صواريخ الكروز الأمريكية تنهمر على القوات المسلحة الليبية وعلى منزل القذافي وأصبح من الواضح أن حلف الناتو بدأ الحرب على القذافي نفسه، وكان قصف الناتو بين شهر مارس وشهر أوت عام 2011 شديدا جدا، حيث قام بعشرين ألف طلعة جوية من أجل تدمير بنية سلطة القذافي فلا يمكن لأي نظام مقاومة مثل هذا الحجم من العدوان، كما أن البيانات الصادرة عن كبير المحققين في محكمة الجنايات الدولية **أوكامبو**، حول القذافي وعائلته في شهر مارس قبل ثلاث أشهر من تبني القرار 1973، وإصدار بيانات فيها الكثير من العدوانية، فقد زعم **أوكامبو** أن نظام القذافي وزع حبوب "الفياغرا"، على قوات جيشه لاغتصاب النساء على نطاق واسع، وبعد ثلاث أشهر من التحقيق المضني توصلت المحققة الدولية **دوناتيلا روفيرا**، الخبيرة ذات الباع الطويل في منظمة العفو الدولية، الى أنه لا صحة بتاتا لهذه المزاعم، ولم يفتح أوكامبو أي تحقيق بشأن قصف الناتو للمدنيين الليبيين، تماما كما تجاهل ذلك في أفغانستان والعراق[cxl].

وفي جانفي عام 2012، أصدرت ثلاث منظمات تابعة للجنة حقوق الإنسان تقريرا شاملا حول جرائم الحرب التي ارتكبها الناتو في ليبيا: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والجمعية الدولية للمساعدة القانونية، لكن الناتو رفض هذه التقارير، ولم تُتابع المحكمة الجنائية الدولية الموضوع، وصرح **بان كي مون**: "أعتقد أن قرار مجلس الأمن رقم 1973 قد تم إقراره ضمن الضوابط وضمن التفويض".[cxli]

المحور الثالث: عملية تحقيق الوفاق الوطني وإعادة بناء دولة ليبيا

إن عملية إعادة بناء الدولة تحول وفق التحولات التي عرفها العالم، وركز على إعادة بناء الدولة الناشئة التي أصبحت مصدر لتهديد الأمن والسلم الدوليين، فقد تحولت الصراعات والتزاعات إلى داخل الدول بعدما كانت بين الدول، وزيادة الاهتمام بحقوق الانسان والمشاركة السياسية والاصلاح السياسي والاقتصادي وقضايا الديمقراطية ومن ثم كان الاهتمام منصب على الاهتمام بشأن تلك الدول في إعادة بنائها وفق هندسة معينة تمليها الشروط الاقليمية والدولية، فهو ما أدى إلى انهيار الدولة في مناطق عديدة من العالم، وأدى إلى بروز أخطار تهدد الأمن والسلم الدوليين.

أعمال المؤتمر الدولي

فقد تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة والاختلافات في السياقات الزمانية والمكانية، فيعرفها "فرانسيس فوكوياما "بأنها : تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدرتها[cxlii]؛ وأما " تشارلز تيلي" يرى أن بناء الدولة هي عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على اقليمها وتمتلك سلطة الهيمنة على المنظمات شبه مستقلة[cxliii]؛ يشير التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 بأن هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، العدالة وسيادة القانون، فضلاً عن التعليم والصحة لتلبية تطلعات المواطنين[cxliv]؛ إن عملية بناء الدولة حسب المنظور التاريخي الامبريقي هي عملية نتاج للجهود التاريخية لمواجهة تلك المشاكل منها: الدفاع ضد العدوان الخارجي، الحفاظ على النظام الداخلي، فقد تم تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية لدول وأثبتت أن عملية بناء الدولة تتطلب تركيز على القدرات التنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة قوية لتنظيم.[cxlv]

من خلال ما سبق، فإن عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص وهي:[cxlvi]

1) **العملية**: بمعنى أن التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل و وظائف البنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.
2) **الديناميكية**: أنها تعرف حركية واستمرارية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة مع الظروف والتغيرات الجديدة.
3) **النسبية**: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئة الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، لأن بناء الدولة كعملية لا تتم إلاّ ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
4) **الحياد**: يعني أن الدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لاتكون بلافتراض، أنها عملية حتمية سواء من حيث جدوتها أو شرعتها أو نتائجها، وهذا مايحدده الاطار التاريخي والمجتمعي لعملية داخلياً وخارجياً.
5) **العالمية**: بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كوّن عملية بناء الدولة تتفاوت من حيث الدرجة والوتيرة من دولة إلى أخرى.

إنّ عملية بناء الدولة تدل على مسار سياسي لها مضامين وأهداف ترتبط بالسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد في عملية البناء، ويمكن القول أن عملية البناء كمفهوم ارتبطت بنمط الدولة التي تسعى إلى ايجادها، إن هذا التباين فرض تعاريف ابستمولوجيا متعددة حول الظاهرة، وهو ما يعبر على ديناميكية مفهوم بناء الدولة على المستوى المنهجي والنظري.

إن المقاربات التقليدية قد أثبتت فشلها وعجزها في بناء الدولة مابعد الاستعمار، وعليه يجب إيجاد مقاربات تراعي الخصوصيات التاريخية والثقافية لعملية إعادة بناء الدولة، فقد برزت عدة مقاربات منها:

I. **المقاربة الأمنية**: تنطلق هذه المقاربة من فرضية مفادها: أن الأمن هو الدعامة الأساسية للاستقرار، وهي القاعدة التي يمكن الارتكاز عليها في عملية بناء الدولة الهشة أو الفاشلة؛ ويرى كل من "غراهام آليسون

أعمال المؤتمر الدولي

وجيفيري تريفيرتون" أن هناك عدة مؤشرات لقياس الأمن في الدولة، وهذه المؤشرات مترابطة فيما بينها وأيّ تغيير يؤثر بطريقة أو بأخرى على المؤشرات الأخرى، وهي:

- ✓ القوة السياسية.
- ✓ التوافق السياسي والاجماع الداخلي.
- ✓ التعافي السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي.
- ✓ الادارة الاسياسية الجيدة.

وتنطلق المقاربة الأمنية من المنظور الواسع للأمن واعتبار القوة السياسية خطوة في سياق إعادة بناء الدولة، وتتجلى القوة السياسية في مظهرين هما: السلطة والنفوذ.[cxlvii]

وعليه فإن استعمال الأسلوبين في ممارسة القوة السياسية على المستويين الداخلي والخارجي ومرافقة ذلك بمعدلات معينة من التوافق السياسي والاجماع الداخلي فهي من أهم العناصر التي يجب الاعتماد عليها في سياق إعادة بناء الدولة الهشة أو الفاشلة، وإن غيابهما هو مظهر من مظاهر غياب الأمن والفشل الدولة؛ تعتبر هذه المؤشرات عملية في سياق قياس مدى أمن الدولة وثباتها أما التهديدات، وهي مقاربة يمكن من خلالها إعادة بناء الدولة الهشة أو الفاشلة، وأنها تنطلق من منطلق أمني شامل والتي تجعل عملية إعادة بناء الدولة أكثر شمولا.

II. **المقاربة التنموية**: تنطلق هذه المقاربة من الفرد باعتباره وحد تحليل أساسية في عملية التنمية، عكس التخلف الذي يقضي على فعالية الدولة ودفعها نحو الهشاشة.

يجب النظر إلى النظم الاقتصادية في الدول الهشة من خلال الاعتماد على وحدة التحليل الداخلية في إطار النظام الاجتماعي للدولة، و وحدة التحليل الخارجية انطلاقا من التطورات والتأثيرات الاقليمية والعالمية.[cxlviii]

إن نموذج التنمية الشاملة يقوم على أسس مادية وغير مادية من أجل استغلال كافة القدرات المجتمعية دون تمييز على أسس عرقية أو دينية أو طائفية، وهنا نكون أمام تحدي مزدوج في القضاء على التخلف داخل أكبر مساحة مجتمعية من جهة، والاستغلال الأمثل لكافة الموارد الالبشرية في سبيل بناء اقتصاد وطني من جهة أخرى.

III. **مقاربة الحكم الراشد**: تقوم على فرضية ضرورة اثبات الدولة لوجودها الدولي ومكانتها الدولية ضمن منطق ومفهوم الحكم ببعديه السياسي والاقتصادي، فقد صيغة هذه المقاربة من قبل المنظمات الدولية وفواعل المجتمع الدولي، من خلال التركيز على المقاربة الاقتصادية لمفهوم الحكم الراشد، والتي تجسدها أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تركز على البعد الاقتصادي من أجل تقوية مؤسسات الدولة وإعادة بنائها، والمقاربة السياسية لحكم الراشد التي تجسدها أدبيات الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي PNUD.

إن مقاربة الحكم الراشد قد جاءت في سياق زمني وبيئي مقترنة بالدول المتخلفة، حيث يتم طرحها كمقاربة اصلاحية لمعضلة التنمية التي لاتزال تعاني منها الدول المتخلفة.

كما يمكن الاشارة إلى أن مقاربة الحكم الراشد تدخل ضمن الحلول المقترحة من طرف المؤسسات الدولية كآلية اصلاح بمضامين الادارة الجيدة وفرض قواعد ومؤسسات تضمن الاطار القانوني والشفاف لادارة السياسية للوضع المتأزم الذي تعيشه الدول المتخلفة.

أعمال المؤتمر الدولي

طالما يتأسس الحكم الراشد على محاربة الفساد والبيروقراطية وسوء الادارة وتشجيع الشفافية والمساءلة فإن ذلك يمكن الدولة من الحيازة على الشرعية الدولية ومن ثم الحصول على المساعدات والدعم والقروض واستعماله في تحقيق التنمية.

- ❖ إن المقاربة الاقتصادية لمفهوم الحكم الراشد ترتبط في الأساس بسياسات واستراتيجية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال التركيز على الجانب التقني والاقتصادي في إطار وضع برنامج للحكم الراشد، فوفق هذا الطرح يتم التمييز بين مفهوم الديمقراطية الذي يستهدف شرعية الحكومة ومفهوم الحكم الراشد الذي يهتم بفعالية الحكومة.

وعلى هذا الأساس يعرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد بأنه: " الطريقة التي يتم بواسطتها ممارسة القوة في مجال إدارة الثروات الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما وذلط بهدف التنمية"، فهو يفرق بين ثلاث أبعاد للحكم الراشد وهي:

- نوع النظام السياسي.
- العمليات التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في تسيير ثروات البلاد.
- قدرة الحكومة على تصور وبناء وتطبيق السياسيات الاقتصادية بطريقة تسمح للحكومة بممارسة مهامها.[cxlix]

ففي سنة1997 حدث تحول في أطروحات المؤسسات الدولية فيما يخص مضمون الحكم الراشد، حيث أصبح التركز على اصلاح الدولة؛ ايجاد إطار عام يتناول مسألة فعالية الدولة وتتمثل المهمة الأولى في خلق قواعد مؤسسة للسوق وهذا يرتبط بعملية ترسيخ موسسات فعالة وتدعيم حقوق الملكية.

- ❖ أما المقاربة السياسية: لمفهوم الحكم الراشد ترتبط بالديمقراطية وحقوق الانسان في عملية التنمية، وهذا التوجه يتعلق بوكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية الافريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومختلف وكالات التنمية، فإن كل تلك الوكالات تركز على المشروطية السياسية كإطار للوضع برنامج الحكم الراشد من خلال اعتبار دفع ودعم عملية الانتقال الديمقراطي في الدول المتخلفة كأولوية في مساعدات التنمية.
- ❖

خاتمة/ استنتاجات:

من خلال ما تم التطرق إليه في ثنايا هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

تعدد ت أسباب التدخل وخلفيات الانتفاضة لتشترك في أن طبيعة النظام الليبي بتوجهاته الداخلية والخارجية كان عاملاً حاسماً لحدوث الأزمة الليبية في 2011 ، حيث عمل أطراف التدخل الدولي على ترجيح كفة المعارضين ومساندتهم سياسيا وعسكريا.

التناقضات الداخلية والمواجهات الخارجية نتيجة التوجهات السياسية للقذافي، أعطت الفرصة لمعارضي الداخل والخارج بالاطاحة بنظامه في 2011 ، خاصة وأن العالم العربي شهد تحولات سياسية بفعل الاحتجاجات الشعبية على الأنظمة القائمة بدءا بحارتها الغربية تونس والشرقية مصر.

أعمال المؤتمر الدولي

إن تعدد الأطراف الداخلية والخارجية جعل من الأزمة تتميز بطول الأمد وتناقضات صعبت من عملية ايجاد توافق سياسي بين الأطياف الليبية التي تخضع لمصالح وتوجهات قوى اقليمية ودولية.

تنوع المبادرات لحل الأزمة الليبية يعكس تعدد الأطراف وتناقض المصالح التي جعلت من ليبيا أرضاً لحرب بالوكالة بين الفواعل الدولية التي تبحث عن موارد ومناطق لتعزيز نفوذها على الساحة العالمية في إطار المنطق الجيو استراتيجي.

توظيف المُعطى القبلي في الفترة الجماهيرية لضمان استمرار الحكم وتعزيز الولاء للقذافي، جعل منها معطاً سلبياً ساهم في تعطيل مشروع بناء الدولة الليبية ما بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي جعل من دورها في المرحلة الانتقالية دوراً غير فعّال في تحقيق المصالحة الوطنية خاصة وأن هناك عداء تقليدي بين القبائل تكرسه فكرتي التأر والانتقام، غير أن هذا لايمنع أن يكون لها دورا مهما في التوازنات السياسية والاجتماعية، لأنها طرف مهم في البيئة الليبية ولأن أفرادها يدينون بالولاء لها أكثر من المؤسسات الناشئة.

غياب المؤسسات في فترة حكم القذافي، جعل من بنائها في المرحلة الانتقالية قضية مهمة وملحة كلبنة أولى لبناء الدولة الليبية الجديدة ولكن في نفس الوقت أمرا صعبا، خاصة وأن هناك اختلافا للرؤى والتوجهات على المستوى السياسي بين الأطياف الليبية عذته حالة من الفوضى الأمنية التي أظهرت عمق الصراع حول قضية من يحكم ليبيا ما بعد القذافي، الأمر الذي انتج تعدد في مركز صنع القرار وهو ما يترجمه تواجد قوى محلية تستند لتحالفات اقليمية ودولية، وهو ما عطل مسار بناء المؤسسات وتطوير الهيكل الديمقراطي للدولة الليبية.

نموذج الدولة البسيطة الموحد المبني على حكم محلي للأقاليم في إطار احترام الكفاءة المُحقق للإندماج القادر على استيعاب الاختلاف ومنتج للتوافق وطنيا مع مراعاة الخصوصيات المحلية والقبلية، يُعتبر النموذج الأقرب لواقع الدول التي تعاني التنوع الاجتماعي والتباين السياسي والضعف التنموي.

استمرا ر الانفلات الأمني يزيد من احتمال التدخل الدولي في الشؤون الليبية خاصة مع تمدد ما يعرف بالتنظيمات الارهابية التي تجعل من الحلف الاطلسي والمجموعة الدولية تتحرك عسكريا ضد مناطق تواجدها، وهي مناطق تتميز بالموقع الاستراتيجي والمورد الطاقوي، ومنه يمكن اعتبار أن خلفية التحرك مرتبطة بمصالح القوى الكبرى وليس دو طابع انساني.

ومنه يستلزم على الليبيين والقادة الجدد الحد من التناقضات الداخلية والخارجية مايلي:

تغليب لغة الحوار الليبي-الليبي داخل ليبيا لحل الأزمة على لغة السلاح والتدخلات الاقليمية والدولية.

اشراك جميع الأطراف الليبية في الحوار مع الابتعاد عن كافة أساليب الاقصاء والتهميش.

احترام الخصوصية السوسيو-ثقافية لليبيا في عملية بناء الدولة.

تبني المصالحة الوطنية كلبنة أساسية وجوهرية لتخطي قضايا الأحقاد التاريخية، ومنطق التأر والانتقام.

اعتماد منطق الديمقراطية التوافقية الذي من شأنه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة بين مختلف الأقاليم الليبية.

صياغة دستور يحدد ملامح وشكل الدولة الليبية، ويساهم في بناء دولة الحق والقانون.

أعمال المؤتمر الدولي

الاسراع في تشكيل مؤسسات سياسية وأمنية تنهي الفراغ الدستوري واقضي على المعضلة الأمنية وذلك ببناء مؤسسات تعزز الوحدة الوطنية وتحقق الاستقرار الأمني والمجتمعي، وهذا ما يتطلب تجريد الميليشيات من السلاح وبناء جيش وطني قادر على حفظ أمن و وحدة البلاد

حمل الليبيين على الانتقال من الولاء القبيلة إلى الولاء للدولة كطريقة تساهم في زيادة فعالية المؤسسات المنتخبة وتضمن إلزامية قوانينها.

الاحالات والهوامش:

[1] أحمد،الرشيدي، **حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في سيادة الدولة؟**، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد08، السنة الأولى، 2005 ،ص06.

[1] حسين، حنفي عمر، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان**، مصر: دار النهضة العربية، ط1، 2005 ،ص313.

[1] لطيفة،مصباح حميد، **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العلوم الاجتماعية**، مصر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،2010،ص141.

[1] عمران،عبد السلام الصفراني، **مجلس الأمن وحقوق التدخل لفرض احترام حقوق الانسان: دراسة قانونية**، ليبيا: جامعة قار يونس، ط1، 2008،ص51-52.

[1] فرانسيس،فوكوياما، **بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي عشر**، (ترجمة: الامام مجاب)، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2007، ص172.

[1] David, Chandler, **Human Security: The Dog that didn't bark, security dialogue**, Vol 29, N 04, P362

[1] Lloyd Axworthy, **La sécurité Humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation**, **Politique étrangère**, N02,64e année, P 38.

[1] خديجة،عرفة محمد أمين، **الأمن الانساني: المفهوم والتطبيق في الو اقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ج1، 2009، ص77.

[1] Michel, Belanger, et autre, **Sécurité Humaine et Responsabilité de Protéger : L'ordre Humanitaire International en Question** », France : Editions des Archives Contemporaines,2009, p66

[1] Matt, McDonald, **Human Security & the Construction of Security**, **Global Society**, Vol 16, N°03,2002, p208

[1] Thiery, Tardy, **L'intervention dans les Année Quatre Vingt Dix : Réflexion Autre D'un Concept évolutif**, crises et conflits internationaux, (vol 2),2001, p177

[1] آلان، تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، (ترجمة: جورج سليمان)، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011،ص248

[1] نبيل، راغب، **هيبة الدولة: التحدي والتصدي**، مصر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع2003،ص463.

أعمال المؤتمر الدولي

[1] مجلس الأمن، القرار1970 (2011)، بتاريخ 26-02-2011، يتعلق بحالة ليبيا.

[1] فيجي براشاد، **الربيع العربي: الشتاء الليبي**.(ترجمة: منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره)، سورية: دار الفرقد للنشر والتوزيع، ط1، 2014،ص257.

[1] حسين خليل، **احتلال ليبيا بالقرار 1970**، **صحيفة الخليج الاماراتية** 4-30-2011- http://www.alkhaleej.ae/portal/9bb7b822-

[1] سامية بيبرس، **المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط**، **مجلة الشؤون العربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد118، صيف 2004، ص183.

[1] فيجي براشاد، مرجع سبق ذكره، ص 340-358.

[1] نفس المرجع السابق، ص359.

[1] أشرف محمد كشك، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية**، **مجلة السياسة الدولية**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx تاريخ التصفح: 06-10-2020، التوقيت: 06 :00.

[1] فيجي براشاد، مرجع سبق ذكره، ص 240-241.

[1] فيجي براشاد، مرجع سبق ذكره، ص 267-268.

[1] عمر فرحاتي، و يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**. الجزائر: الدار الجزائرية،ط1، 2016، ص 179.

[1] أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره.

[1] فيجي براشاد، مرجع سبق ذكره، ص 333-336.

[1] نفس المرجع اسابق، ص 337.

[1] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادرة في القرن الحادي عشر**، (ترجمة: مجاب الامام)، الرياض: العبيكان للنشر، 2007،ص20.

[1] Charles Tilly, **war Making & state making as organized crime, in bringing the state back in**. Edited by, Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, UK: Cambridge University press, 1985, PP169-191.

[1] التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 التغلب على الهشاشة في افريقيا، مركز روبرت تشومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا: سان دومينيكو دي يسولي، ص90.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص134.

[1] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص25.

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: دار الاسكندرية للكتاب، 2008، ص26.

[1] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص20.

أعمال المؤتمر الدولي

[1] عبد السلام يخلف، **الرّشادة في عصر العولمة : بديل أم يوتوبيا**، **دراسات استراتيجية**، العدد06، جانفي 2001، ص93.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

حسين، حنفي عمر، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الانسان**، مصر: دار النهضة العربية، ط1، 2005.

لطيفة،مصباح حميد، **دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الانسان في عصر العولمة: دراسة تحليلية من رؤية العلوم الاجتماعية**، مصر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،2010.

عمران،عبد السلام الصفراني، **مجلس الأمن وحقوق التدخل لفرض احترام حقوق الانسان: دراسة قانونية**، ليبيا: جامعة قار يونس، ط1، 2008.

فرانسيس،فوكوياما، **بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي عشر**، (ترجمة: الامام مجاب)، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2007.

خديجة،عرفة محمد أمين، **الأمن الانساني: المفهوم والتطبيق في الو اقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ج1، 2009.

آلان، تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، (ترجمة: جورج سليمان)، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.

نبيل، راغب، **هيبة الدولة: التحدي والتصدي**، مصر دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع2003.

فيجي براشاد، **الربيع العربي: الشتاء الليبي**.(ترجمة: منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره)، سورية: دار الفرقد للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

عمر فرحاتي، و يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجز ائر**. الجزائر: الدار الجزائرية،ط1، 2016.

فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادرة في القرن الحادي عشر**، (ترجمة: مجاب الامام)، الرياض: العبيكان للنشر، 2007.

ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استر اتيجية إدارة السلطة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية: دار الاسكندرية للكتاب، 2008.

محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

المجلات:

أعمال المؤتمر الدولي
أحمد،الرشيدي، **حق التدخل الدولي: هل يعني إعادة النظر في سيادة الدولة؟**، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد08، السنة الأولى، 2005.

سامية بيبرس، **المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط**، **مجلة الشؤون العربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد118، صيف 2004.
عبد السلام يخلف، **الرّشادة في عصر العولمة : بديل أم يوتوبيا**، **دراسات استراتيجية**، العدد06، جانفي 2001.

- **الوثائق الوتقارير:**

التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 التغلب على الهشاشة في افريقيا، مركز روبرت تشومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا: سان دومينيكو دي يسولي.
مجلس الأمن، القرار1970 (2011)، بتاريخ 26-02-2011، يتعلق بحالة ليبيا.

المو اقع الالكترونية:

حسين خليل، **احتلال ليبيا بالقرار 1970**، **صحيفة الخليج الاماراتية** 4-30-2011- http://www.alkhaleej.ae/portal/9bb7b822-

أشرف محمد كشك، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية**، **مجلة السياسة الدولية**، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx تاريخ التصفح: 06-10-2020، التوقيت: 06 :00.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livres :**

Michel, Belanger, et autre, **Sécurité Humaine et Responsabilité de Protéger : L'ordre Humanitaire International en Question** », France : Editions des Archives Contemporaines,2009.
Thiery, Tardy, **L'intervention dans les Année Quatre Vingt Dix : Réflexion Autre D'un Concept évolutif**, crises et conflits internationaux, (vol 2),2001.

- **Revue:**

.David, Chandler, **Human Security: The Dog that didn't bark, security dialogue**, Vol 29, N 04
Matt, McDonald, **Human Security & the Construction of Security**, **Global Society**, Vol 16, N°03,2002.
Lloyd Axworthy, **La sécurité Humain : la sécurité des individus dans un monde en mutation**, **Politique étrangère**, N02,64e année, P 38.

الصراع على الغازفي شرق المتوسط و أثره على الاستقرارفي ليبيا

The regional conflict over gas in the eastern Mediterranean and its impact on

أ. عادل احمد المنتصر- عضو هيئة التدريس بكلية إدارة الاعمال جامعة الجفرة

أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا

أعمال المؤتمر الدولي
Adel Ahmed AlMuntaser / Member of the faculty at the University of AlJafra

ملخص:

يتناول هذا البحث تطورات الصراع الدائر بين دول شرق البحر الأبيض المتوسط حول مصادر الطاقة الموجودة في مياه البحر.

زادت حدة هذا الصراع في أكتوبر عام 2018 عندما عقدت قمة ثلاثية جمعت رؤساء قبرص واليونان ومصر ثم الاتفاق فيها على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بهدف تنسيق السياسات الخاصة باستغلال الغاز الطبيعي بما يحقق المصالح المشتركة لدول المنطقة . وجدت تركيا في إقصائها عن المنتدى محاولة لحرمانها من ثروات الغاز المكتشفة في تلك المنطقة ، لذلك وجدت في حكومة الوفاق الليبية الفرصة السانحة لقطع الطريق على أي إجراء في مسألة غاز المتوسط لا يأخذ نفوذها وطموحها في مجال الطاقة بعين الاعتبار ، وعلى أثر ذلك تم توقيع مذكرتا التفاهم التركية – الليبية في 27/ نوفمبر/ 2019 . وبذلك أصبحت تطورات الأزمة في ليبيا جزء أساسي من الصراع في شرق المتوسط.

وهو ما تهدف هذه الدراسة إلى تحليله أي دراسة تأثير الصراع على الغاز في شرق المتوسط بين أطرافه وعلاقته بمجريات الحرب في ليبيا.

الافتتاحية:- الصراع, التسوية, منتدى غاز شرق المتوسط, إيست ميد, حكومة الوفاق, مذكرة التفاهم .

Abstract:

This research deals with developments in the ongoing conflict between the countries of the eastern Mediterranean over the sources of energy in sea water.

This conflict intensified in October 2018 when a tripartite summit was held that brought together the presidents of Cyprus, Greece and Egypt, and then agreed to establish an Eastern Mediterranean Forum with the aim of coordinating policies on the exploitation of natural gas in the common interests of the countries of the region. Turkey found its exclusion from the forum an attempt to deprive it of the gas wealth discovered in that region. Therefore, the Libyan Government of National Accord found an opportunity to block any measure on the Mediterranean gas issue that does not take into account its influence and ambition in the energy field, and as a result the Turkish-Libyan Memoranda of Understanding was signed on 27 November 2019, and thus developments of the crisis in Libya became an essential part. From the conflict in the eastern Mediterranean .Which is what this study aims to analyze, that is, to study the impact between the conflict over gas in the Eastern Mediterranean between a state and the course of the war in Libya.

مقـدمة

بدأ الإهتمام بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بإعتبارها منطقة غنية بالغاز والنفط في أواخر القرن العشرين, ويفيد تقرير هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 بوجود 122 تريليون متر مكعب من الغاز

أعمال المؤتمر الدولي

و1.7 مليار برميل من النفط في هذه المنطقة[106]. الأمر الذي أدى الى نشوب صراع كبير بين دِوَلِهِ على من له أحقية التنقيب عن هذا المخزون, وبخلاف الثروات الطبيعية تمثل هذه المنطقة أبرز نقاط عبور البترول والغاز من الشرق المتوسط الى دول الإتحاد الاوروبي إذ أنها تطل على ثلاث قارات[107] .

أهمية البحث :

يشكل دراسة موضوع الصراع في شرق البحر الأبيض المتوسط وأثرهُ على إستقرار ليبيا موضوعاً مهماً من ناحيتين :-

الأولي, هي أهمية منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط : حيث تعتبر هذه المنطقة من أهم المناطق البحرية والإقتصادية في العالم وخصوصاً بعد الإكتشافات الأخيرة لكميات الغاز الكبيرة الموجودة في تلك المنطقة .

والثانية, بعد أن تم توقيع مذكرة التفاهم التركية – الليبية حملت معها تطورات عديدة كشفت من خلالها تشعب المصالح والتحالفات والتنافس الدولي والإقليمي حول ليبيا .

إشكالية البحث :

هل تؤثر التطورات بين أطراف الصراع في شرق المتوسط على أطراف الحرب في ليبيا؟ وهل تحولت الأزمة في ليبيا إلى متغير أساسي في تطور الصراع الإقليمي في شرق المتوسط ؟ وهل نجاح الحلول المتوقعة للأزمة في ليبيا مرتبطة بالإنفراج أو التعقيد في العلاقات بين دول شرق المتوسط ومن ورائها القوى الدولية ؟

الفرضية :

إرتبط الصراع المسلح في ليبيا بالمسار السياسي والإقتصادي المتعلق بغاز شرق المتوسط , حيث أصبحت ليبيا الواجهة التي ظهر من خلالها حدة الصراع في تلك المنطقة بين تركيا من جهة وأطراف منتدى غاز شرق المتوسط من جهة اخرى , لذلك وبطبيعة الحال فإن أي إنفراج في الأزمة الليبية مرتبط أيضاً بتفاهمات تلك الأطراف حول المناطق الإقتصادية المتنازع عليها في مياه المتوسط .

منهجية البحث :

من أجل تفسير سياسات الأطراف المتصارعة تجاه بعضها البعض من جهة وسياسات كل طرف تجاه أطراف الحرب في ليبيا من جهة أخرى, ورصد التغير في السياسات والمواقف وتحليل أسباب ذلك, وتأثير ذلك على مسار الحرب أو التهدئة في ليبيا لذلك يمكن إستخدام المنهج التحليلي .

خطة البحث :

سوف يتم تناول البحث وفقاً للتقسيمات التالية :-

أولاً: تطور الصراع بين القوى الاقليمية في المتوسط .

أعمال المؤتمر الدولي

ثانياً: تحول مجريات الصراع في شرق المتوسط بعد توقيع مذكرتي التفاهم التركية – الليبية .

ثالثاً: أثر الصراع في شرق المتوسط على استقرار ليبيا .

أولاً: الخلفية التاريخية للصراع الاقليمي لدول شرق البحر المتوسط

بدأ الصراع في شرق المتوسط تاريخيا عندما قررت أنقرة عام 1974م التدخل عسكريا في قبرص ضد إنقلاب عسكري مدعوم من اليونان في الجزيرة, وهذا التدخل الذي انتهى فعليا بتقسيم الجزيرة إلي شطرين: جزء شمالي تسيطر عليه تركيا ولا يحضى استقلاله بإعتراف أي دولة سواها, وجزء جنوبي مرتبط باليونان ويحضى بالإعتراف الدولي وعضوية الإتحاد الأوروبي .

تسبب الصراع القبرصي في تعزيز اهتمام تركيا بالمتوسط , خاصه ان له اهمية متزايدة بسب دوره في عمليات نقل مصادر الطاقة وكونه جزءا من صراع النفود في الشرق الاوسط ونتيجة هذا الاهتمام اتجهت تركيا لتقوية علاقاتها مع اسرائيل خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات, خاصة في ضل تدهور علاقاتها مع سوريا , وبالتبعية مع لبنان الخاضعة لهيمنة دمشق حينها .

ولكن توقيع اتفاقية أضنة بين انقرة ودمشق عام 1998 حوّل دفة الامور في المنطقة بشكل كبير خاصة أنه جاء متزامنا مع تحسن في علاقات تركيا مع العالم العربي اعقاب صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 .

وبفعل توتر العلاقات بين تركيا واسرائيل مند عام 2008 , كانت النتيجة الابرز لهذه التطورات هي اقامة اسرائيل واليونان لعلاقات أوثق مع بعضها البعض شملت مناورات وتدريبات عسكرية . زادت الامور سوء عام 2009 حين بدأت الشركات العالمية في إستكشاف احتياطيات الغاز الكبرى قبالة سواحل اسرائيل وقبرص, ما تسبب في تعميق الخلاف بين تركيا وقبرص اليونانية حول مناطق التنقيب ونتيجة لهذا الصراع قام القبارصة اليونانيون بتوقيع اتفاقية لترسيم مناطقهم الاقتصادية الخالصة مع مصر واليونان واسرائيل, وفي المقابل فإن تركيا زادت وجودها العسكري في البحر المتوسط واعلنت انها لن تسمح للشركات العالمية بالتنقيب في المناطق الاقتصادية التي حددتها قبرص .

تدهورت الامور اكثر بالنسبة إلي أنقره بعد انضمام مصر لمحور " اسرائيل – اليونان – قبرص " اعقاب الانقلاب العسكري الذى شهدته القاهرة منتصف عام 2013 والذى انتهى بتوقيع اتفاقية جديدة لترسيم الحدود البحرية مع اليونان وقبرص عام 2014, والتي وسعت بشكل كبير من المناطق الاقتصادية اليونانية علي حساب المناطق الاقتصادية لتركيا وعززت حظوظ اليونان وقبرص في موارد المتوسط [108].

تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط :

في اكتوبر 2018 عقدت على جزيرة كريت اليونانية قمه ثلاثية جمعت الرئيس القبرصي والمصري ورئيس الوزراء اليوناني, تم الاتفاق فيها على انشاء منتدى غاز شرق المتوسط بهدف تنسيق السياسات الخاصة بإستغلال

أعمال المؤتمر الدولي

الغاز الطبيعي بما يحقق المصالح المشتركة لدول المنطقة, ويسرع في عملية الاستفادة من الاحتياطيات الحالية والمستقبلية من الغاز لتلك الدول .

وفي يناير 2019 اجتمع سبع وزراء طاقة من منطقة شرق المتوسط في العاصمة المصرية القاهرة[109] ممثلين عن مصر واليونان وقبرص واسرائيل وايطاليا وفلسطين والاردن وتم التوصل إلى اتفاقية لتأسيس " منتدى غاز شرق المتوسط " فيما استثنى المنتدى تركيا ولبنان وسوريا وشمال قبرص التركية من عضويته عند انشائه[110] .

وذكرت وزارة البترول المصرية في بيان بعنوان " اعلان القاهرة لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط " أن هدف المنتدى الرئيسي هو العمل على انشاء سوق غاز اقليمية تخدم مصالح الاعضاء وتحويل المنتدى إلي منظمة دولية تحترم حقوق الاعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادئ القانون الدولي[111] .

وبالفعل هذا ما شهدته القاهرة يوم الثلاثاء 22 سبتمبر 2020 بتوقيع الدول المؤسسة لمنتدى غاز شرق المتوسط على الميثاق الخاص بالمنتدى والذي بمقتضاه يصبح منظمة دولية حكومية في منطقة المتوسط[112]. تهدف إلى انشاء سوق اقليمية للغاز, لتوحد تلك المجموعة الغرماء الإقليمين لتركيا, وهي على خلاف مع اليونان وقبرص على خلفية التنقيب عن الغاز في المنطقة .

وبحسب تصريحات رسمية من اطراف مؤسسة في المنظمة, فقد تنضم دول اخرى للكيان الجديد, بينما اعتبرت اليونان ان الباب مفتوح أمام تركيا حال تخليها عن سياستها العدائية, والتزامها بقواعد القانون الدولي[113].

مشروع ايست ميد :

بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حقل افروديت في قبرص وحقول تمارا وليفياتان في اسرائيل, وقعت اسرائيل وقبرص واليونان سنة 2016 على مشروع خط غاز " ايست ميد " الذى تعتبر فرنسا والاتحاد الاوروبي اهم ممولية لمد خط انابيب بطول 1900 كم ويتضمن المشروع بناء خط انابيب من سواحل اسرائيل وحتى جزيرة قبرص بطول 200 كم, ويعقبها خط آخر وهو اهم مرحلة يربط بين جزيرتي قبرص وكريت بطول 700 كم, ثم خط يصل جزيرة كريت بشواطئ اليونان بطول 400 كم, واخيراً خط انابيب بري سيمتد نحو 600 كم من اليونان وحتى إيطاليا ويعتبر مشروع " ايست ميد " منافس لمشروع السيل التركي الذي يمد الغاز إلى المتوسط عبر تركيا , ومشروع السيل الشمالي الذى يمد الغاز الروسي إلى المانيا[114].

والانبوب سيمكن من ربط شرق حوض المتوسط بشبكة تصدير واحدة تضم كلا من قبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا على أمل ان ينتهي العمل في المشروع حتي العام 2025 [115].

أعمال المؤتمر الدولي

ويشكل هذا الاتفاق بين الثالوث الاسرائيلي والقبرصي واليوناني , ضربة قاصمة لجهود تركيا التي ترنو لبسط نفودها شرق المتوسط والتحول إلي مركز إقليمي للطاقة[116] .

ثانياً: تحول مجريات الصراع في شرق المتوسط بعد توقيع مذكرتي التفاهم الليبية – التركية:

وجدت تركيا في اقصائها عن منتدى غاز المتوسط محاوله لحرمانها وحرمان حليفاتها قبرص الشمالية من ثروات الغاز الضخمة المكتشفة في تلك المنطقة . الرئيس التركي رجب طيب اردوغان , وضع المسألة في سياق المواجهة المباشرة بقوله أن بلاده لن تسمح بخطط استخراج الغاز في شرق البحر الابيض المتوسط اذا استبعدت تركيا وحلفائها .

وفي الوقت الذي كانت فيه قبرص واليونان واسرائيل تنفق على انشاء خط انابيب شرق المتوسط المعروف بإسم " أيست ميد " لمد اوروبا بالغاز الطبيعي من دون أي مشاورات مع تركيا توجهت الاخيرة إلي ليبيا حيت وجدت في حليفتها حكومة " الوفاق " ومقرها العاصمة طرابلس , الفرصة السانحة لقطع الطريق علي أي اجراء في مسألة غاز المتوسط لا يأخد نفودها وطموحها في مجال الطاقة المكتشفة حديثاً بعين الاعتبار[117]، وقد لعبت العلاقات الاستراتيجية الاقتصادية التركية – الليبية دوراً مهما في موقف تركيا ، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2010 م (9.8) مليار دولار ، وأعلنت ليبيا أنها ستقدم استثمارات بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013 م وأعلنت استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها الى 15 مليار دولار تم منحها للشركات التركية في هذا المجال .[13]

وفي أواخر نوفمبر 2019 وقبل أيام قليلة من توقيع إتفاق " إيست ميد " [14] وقعت الحكومتين التركية و حكومة الوفاق الوطني الليبية مذكرتي تفاهم الاولى : حول التعاون الأمني و العسكري بين البلدين ، و الثانية : حول السيادة على المناطق البحرية ، و يسمح الاتفاق لتركيا باستخدام الأجواء الليبية و إنشاء قواعد فيها .[15]

وهكذا فان دخول الجانب التركي على خط المواجهة في الاقليم من البوابة الليبية أصبح سبباً مباشراً في تأجيج الصراع , ودخوله مرحلة جديدة على المستوي السياسي والعسكري معاً , ما دفع دول المنطقة الى زيادة تفعيل الروابط بين أطراف" منتدى غاز المتوسط " .

من الواضح ان المنتدى أرسى خارطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط أعطى لمصر دور ريادي بسبب الاكتشافات الضخمة للغاز في مياهها .

ردت تركيا على هذه المشروعات بزيادة ضغوطها حول شرعية الدول المجاورة في التنقيب عن الغاز في مياهها , ثم اعلنت عن رسم حدود بحرية جديدة غير مسبوقة بينها وبين ليبيا[16].

وفي الثاني من يناير 2020 , اعلن البرلمان التركي موافقته على قرار نشر قوات تركية في ليبيا , وهو ما خلق حالة واسعة النطاق من الجدل على كافة المستويات , المحلية والاقليمية والدولية بين من يري في هذا القرار استجابة مشروعة لمطلب حكومة معترف بها دولياً , بغية تحقيق التوازن العسكري بين فرقاء الصراع الليبي , في مقابل من يذهب إلى عدم مشروعية التدخل , نظراً لمخالفته لقرارات الامم المتحدة [17], بالرغم من اعتراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني ، إلا أن هذه الحكومة تعتريها عدة إشكاليات قانونية تتعلق بعدم تصديق مجلس

أعمال المؤتمر الدولي
النواب على تشكيلها، وعدم حصولها على قبول شعبي لدى أغلب الليبيين .[18] مما قد يستدرج ليبيا إلى حرب أهلية شاملة , وربما يؤدي إلي حروب اقليمية بالوكالة[19].

وتعد الاتفاقية الامنية امتداداً لمذكرة تفاهم تم توقيعها في 4 ابريل 2012 وتشمل تعاوناً في المجالات الامنية والعسكرية , وتشير الخرائط إلى أن التفاهم التركي – الليبي سوف يترتب عليه تغير في الخرائط الخاصة بالأطراف الأخرى اذ يحدث ذلك تغيراً واضحاً على التصورات اليونانية حيت يمنعها من التواصل مع الحدود البحرية لقبرص[20].

كما يترتب عليها أيضاً زيادة المساحات البحرية المسماه بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا لمسافات كبيرة جداً ، وبالنسبة لليبيا فقد استعادت مساحة بحرية تقدر بأكثر من 40 ألف متراً مربعاً كانت اليونان تدعي أنها مياه يونانية [21].

كما أن الاتفاق يقطع الطريق أمام مشروع " ايست ميد " , لان المشروع سيمر ضمن ما تراه تركيا منطقة اقتصادية تابعة لها ووفق الاتفاق الثلاثي بين اسرائيل وقبرص واليونان فإن المسار المتفق عليه يبدأ من المياه الاقتصادية قبالة قبرص وفلسطين المحتلة تم يتجه إلى اليونان وايطاليا ودول اخرى في جنوب شرق اوروبا على ان تمر الانابيب من جزيرة كريت قبل ذلك , وهو في هذه النقطة تحديداً تقطع الاتفاقية التركية – الليبية الطريق على خط الانابيب[22] .

وقال اردوغان عقب توقيع الاتفاق مع الجانب الليبي ان اسرائيل ومصر واليونان وقبرص لم يعد بإمكانها بعد الآن مد خط لضخ الغاز دون موافقة تركيا واوضح اردوغان لوسائل إعلام تركية انه لا يمكن للاعبين الاخرين اجراء اعمال التنقيب في المناطق التي حددها الاتفاق البحري بين انقره وطرابلس , وبالتزامن مع تلك التصريحات فتحت انقره مجدداً الباب لمفاوضات مع اسرائيل عبر قنوات خلفية لبحث تغير وجهة خط " ايست ميد " بحيث يمر عبرها , وكشفت هيئة البث الاسرائيلي أن تركيا أرسلت رسالة لحكومة نتنياهو اعربت فيها استعدادها للتعاون مع تل ابيب في نقل امدادات الغاز الاسرائيلية إلي اوروبا عبر الاراضي التركية [23] .

ونددت بالاتفاق مصر وكذلك قبرص واليونان جارتا تركيا , معتبرين ان هذه الخطوة " غير قانونية " ووصفت اثينا اتفاق اردوغان والسراج بانه " مربك للسلم والاستقرار في المنطقة " ودعت في العاشر من ديسمبر الامم المتحدة إلي إدانته مؤكدة انه " ينتهك القانون البحري الدولي والحقوق السيادية لليونان ودول اخرى[24].

فيما برر وزير الخارجية التركي مولود شاوش أوغلو , ابرام المذكرتين إشارة الى السعي لحماية حقوق البلدين النابعة من القانون الدولي بشأن السيادة في المناطق البحرية .

وبتوقيعها مذكرة التفاهم حول ترسيم الحدود , تواجه انقره اتفاقية مصر- قبرص , بإتفاقية مع ليبيا تطلق لها العنان لإجراء تحركات استكشافية في مساحات جيدة من البحر المتوسط بدون عوائق جغرافية او سياسية , كما يمكنها من امتلاك ورقة توازن قوى فاعله ضد تحالف مصر , قبرص , اليونان , اسرائيل ، السياسي والاقتصادي في محيط المتوسط , فمذكرة التفاهم تشكل حاجزاً أمنياً اقتصادياً بحرياً أمام تحركات اليونان , وتحديداً تجاه قبرص , فالحاجز المذكور لا يقف على قدر اعاقة تحركات اليونان في المتوسط , بل يصنع تداخلا معقداً مع منطقتها

أعمال المؤتمر الدولي

الاقتصادية الخالصة , مما يجعلها امام مشهد معقد يضمن قدرتها على التحرك خارج حدودها البحرية بالقرب من قبرص اليونانية , ويجبرها على التحول لدولة تسعى للدفاع عن سيادتها البحرية في مواجهة دولة تركيا , فالمذكرة البحرية اعطت لأنقره قدرة اكبر على التفاوض , فيما يتعلق بمقدرات قبرص في حوض المتوسط أمام مصر واليونان على حد سواء ولكن امام اليونان على وجه الخصوص , حيث يمكن ذلك من خلال التلويح بتوظيف ورقة الحاجز البحري الاقتصادي بينها وبين ليبيا امام اليونان التي ستصبح منعزله عن حوض شرق المتوسط الى حد كبير , وبالتالي ستضحى خاضعة لورقة ضغط تركية للتفاوض التوافقي مع انقره فيما يتعلق بثروات قبرص[25].

وفي ضل التطورات الإقليمية تبدو السياسة التركية اشبه برد فعل على توجه اليونان ومصر وقبرص واسرائيل لإنشاء " منتدى شرق المتوسط للغاز " وترسيم الحدود البحرية بشكل يضر بالمصالح التركية الرافضة لصعود توجه إقليمي يستبعدها من اتفاقيات تقاسم موارد الطاقة ووضعها تحت الامر الواقع[26].

ثالثاً: أثر الصراع في شرق المتوسط على استقرار ليبيا

اذا حاولنا أن نضع مساراً للأزمة الليبية في ضل معرفتنا بالنزاعات الدولية ، فإنه يمكن القول بأنه مند ثورة السابع عشر من فبراير 2011م بدأ المجتمع الليبي في التحول نحو تصور جديد للدولة بعد أربعة عقود من الفكر الفوضوي الذي تغلغل في مؤسسات الدولة الليبية ، و أضعف قدرتها على فهم المتغيرات الدولية ، و التعامل مع المجتمع الدولي ، لكن هذا الضعف المؤسسي جعل الدولة الليبية عاجزة تماماً عن التعامل مع أحداث الثورة الليبية .

أظهر تخبط المرحلة الانتقالية وعدم فهم البعثات المختلفة من الأمم المتحدة للسياق الليبي القائم على التشققات التاريخية في الدولة الليبية سواءاً المتعلقة بالجهوية أم القبلية ، لدى فإن ما حدث في عام 2014م كان البداية للإحتراب الداخلي ،وبالعودة الى تاريخ الحروب الأهلية سنجد أن جميع الاتفاقات غير الناضجة تنتهي بالحرب الأهلية ، وهذا ما حدث في ليبيا ، لدى فإننا نعتقد أن هذه الحرب ستنتهي ، لكن هذه النهاية ستعني أن النزاع في ليبيا سيصل الى أشده ، لأن كل الأطراف الداخلية و الخارجية ستسعى الى تصميم النظام السياسي الليبي بما يحقق مصالحها ، لدى فإن استمرار الضغط على حكومة الوفاق هو نوع من استراتيجيات تستخدمها بعض القوى لاستمرار حالة النزاع ، من أجل الوصول الى أفضل المواقف التفاوضية [27] ، وفي هذا السياق جاء الاتفاق التركي الليبي من أجل خلق حالة من التوازن لصالح تركية لتقلل الضغط على حكومة الوفاق [28].

غير أن الاتفاقية الليبية - التركية أثارت رد فعل عنيف من قبل اليونان وقبرص ومصر , حيت ادعت هذه الدول أن انقرة تحاول الحصول على امتيازات ليست من حقها بالمخالفة للقوانين البحرية الدولية واصفين الاتفاق بأنه "غير قانوني " لأنه يؤثر على مصالح اطراف ثالثة , ولأنه أُبرم من قبل حكومة ليبية غير مخوله, وقد ذهبت اليونان ابعد من ذلك حيث قامت بطرد سفير الحكومة الليبية في اثينا احتجاجاً على الاتفاق , وأعلنت إنها ستحشد الدعم من حلف الناتو ضد التصرفات التركية , ولكن أنقره لم تهتز وأكد اردوغان استمرار الاتفاقية , واستعداد تركيا للتدخل العسكري وارسال قوة رد سريع لطرابلس حال طلب منها الجانب الليبي ذلك رسمياً .

أعمال المؤتمر الدولي

وبدأ للوهلة الاولى أن الاتفاقية الجديدة دفعت المياه السياسية في شرق المتوسط إلي درجة الغليان , قبل أن يتأكد ذلك بتصريحات الرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي " في مؤتمر الشباب بشرم الشيخ عندما قال مباشرة ان حكومة الوفاق الوطني " أسيرة المليشيات المسلحة وإرهابية في العاصمة طرابلس " وهو أعلى سجال تصريحات بين الأطراف المتورطة في ليبيا مند الاطاحة بالقذافي عام 2011 , ودرجة احتدام بين القاهرة وأنقرة تحديداً لم تشهدها الساحة المتوسطية من قبل , ما قد يجعل الصدام العسكري في ليبيا احد الاحتمالات واردة الحدوث[29].

وعندما نضع نصب العين المنافسة القائمة بين اللاعبين الدوليين في شرق البحر المتوسط ، والموقع الاستراتيجي الذي تحوزه ليبيا في هذه المنطقة، نجد أن المسار المذكور بلغ أبعاداً لا يمكن تقبلها، ولاسيما من أجل المصالح التركية ، لذلك كان من الضروري التدخل في الأزمة بالوسائل العسكرية ، وإنهاء استراتيجية التراخي الدولية المتبعة ضد تمدد حفتر ، فجاءت الاتفاقيات الموقعة في تشرين الثاني 2019م بين انقرا وطرابلس، لتخفف الى حد كبير مخاوف تركيا وحكومة الوفاق الوطنية في هذا السياق [30] .

أن التصميم التركي على دعم حكومة الوفاق عسكرياً وامنياً وبشكل علني ومباشر , له دلالات جيوسياسية لا ترتبط بالنفود التركي في ليبيا فقط بل أيضاً بالرغبة التركية في فرض وجودها وقرارها على مصادر الطاقة في المتوسط .

وعلي هذا النحو, فإن الاتفاق بين أنقرة وحكومة العاصمة الليبية يعتبر الارضية التي استندت عليها تركيا لمحاولة فرض هذا القرار. وبات نفود تركيا في مسألة غاز المتوسط يتعلق بقدرة حليفتها حكومة الوفاق على الصمود ومواجهة خصمها المشير خليفة حفتر المدعوم من بعض اطراف " منتدى غاز شرق المتوسط[31].

أن الملف الليبي في بعده الجيوسياسي ملف معقد جداً , ولكن الحقيقة هي أن ليبيا أو النفط الليبي ليس الاساس في الصراع , لكن الموقع الجغرافي لليبيا وتوسطها لخريطة المتوسط وتفردها بأكبر مساحة للمياه الاقتصادية في المتوسط جعلها في لب هذا الصراع في الوقت الذي تعاني فيه ليبيا صراعاً داخلياً على السلطة مند 2011 . فالخلاف الحاصل الان بين مصر واليونان وقبرص وتركيا يدور أساسه حول ترسيم الحدود المائية في المتوسط وكل دولة تطمع في ترسيم حدودي يخدم مصالحها ضمن تحالف يفيدها ويحقق لها اكبر عائد اقتصادي ممكن من غاز المتوسط[32].

وفيما كانت المواجهة العسكرية متعذرة بين الاطراف المتصارعة في شرق المتوسط فإن الساحة الليبية اصبحت مسرحاً لمواجهة غير مباشرة , دعمت خلالها القاهرة ومعها اثينا حفتر , في حين دعمت انقرة حكومة الوفاق الوطني لتصبح بذلك ليبيا ونتائج المعركة فيها , أبرز المؤثرين على تطورات الصراع في شرق المتوسط , و مآلاته من النواحي الاقتصادية والسياسية والامنية .

وبعد أن كانت قوات المشير حفتر تحرز تقدماً بإتجاه العاصمة طرابلس , فإن الامور عادت وانقلبت في شهر مايو الماضي وبداية يونيو نتيجة للدعم التركي المباشر لصالح قوات حكومة " الوفاق " التي تمكنت من استعادة السيطرة على كافة المحاور في العاصمة طرابلس وضواحيها , والتحرك بعدها شرقاً باتجاه سرت مما يسلم تركيا

أعمال المؤتمر الدولي
زمام المبادرة , ويقدم لها اوراقاً بالغة الاهمية في نزاعها مع منتدى غاز شرق المتوسط , ومع الاطراف المعنية بخط غاز " ايست ميد " .

بعد هذه التطورات العسكرية في ليبيا تبدو المواجهة المسلحة بين الاطراف المتنازعة في شرق المتوسط صعبة وغير متوفرة العوامل رغم اعلان اليونان انها مستعدة لكافة السيناريوهات من ضمنها العسكرية لكنها تبقي تهديدات خجولة غير مكتملة العناصر الاقليمية والدولية الداعمة , في حين إن تركيا التي تناور على " حافة الهاوية " تسعي ولاتزال إلي تحسين شروطها في أي مفاوضات قادمة فيما يتعلق بغاز شرق المتوسط من دون الانزلاق الى صدام عسكري . وبإنتظار تلك المفاوضات , فإن جولات جديدة من القتال غير مستبعدة في ليبيا بين اللاعبين غير المباشرين[33] .

أما بالنسبة للمواقف الليبية فأنها باتت رهينة لمواقف الدول المتدخلة في الملف الليبي, بعد أن باتت رهينة لدعمها العسكري والسياسي .

ومند انسحاب قوات حفتر من ضواحي طرابلس في مايو الماضي بات الملف الليبي ملف متوسطياً شديد الحساسية وحاضراً كأساس للتفاهمات الجارية بين موسكو وأنقرة من جانب , والخلافات بين أنقرة والعديد من الدول الأخرى من بينها فرنسا ومصر واليونان من جانب آخر .

وعلاوة على اللجان المشتركة الروسية التركية التي تسعى لبناء مقاربة بشأن أوضاعها على تخوم سرت وفي الجفرة تصاعدت وثيرة الخلافات التركية الفرنسية بسبب التعقيدات التي خلفتها علاقة الطرفين بالملف الليبي . وتعليقاً على توسع أثار الازمة يرى المراقبين في ليبيا إنها نتيجة طبيعية لكثافة الادوار الاقليمية والدولية في الملف الليبي , وشدة التجاذبات بين اصحاب هذه الادوار ما منع الملف من الوصول الى حل سياسي وفق تفاهمات بينها , بإستثناء موسكو وأنقرة فقد نجحتا في بناء علاقة مشابهة للعلاقة بينهما في الملف السوري , وباتت تركيا وروسيا أهم الفاعلين في المستجدات الاخيرة , حتي بات مفتاح حل الاشتباك العسكري رهين التفاهمات التركية الروسية الجارية , ويصف المراقبون شكل العلاقة بأنها معقدة , فهي علاقة تضاد وخصام عسكري , وفي ذات الوقت تبدو في شكل شراكة سياسية تمكنت هذه العلاقة من تهميش كل الادوار الاقليمية والدولية , ما حدا بواشنطن الى سرعة الحضور والانخراط بشكل كثيف مؤخراً , ودليل ذلك اللقاءات المكثفة للسفير الامريكي بأطراف ليبية وعربية عدة لاقتراح إخلاء سرت والجفرة من السلاح[34] .

الخاتمة :

إن الصراع القائم في ليبيا ومسألة دعم الدول لطرف على حساب طرف آخر يرتبط بمصالح اقتصادية فائقة الاهمية لتلك الدول الاقليمية ومن ورائها الدول العظمى بشكل مباشر , لكن ما يحدث في ليبيا من خطاب إعلامي خاصة في وقت الصراع عمل على تغييب وعي المواطن من خلال تصديره للخطاب الشعبوي والشعارات القومية والدينية واستحضاره لتاريخ النزاعات بين القبائل والمدن الليبية وامتدت إلى تاريخ الدول الداعمة للأطراف المتناحرة دون التطرق لمصالح هذه الدول أو الخوض فيها , ويتجنب بقصد أو عن جهل الخوض في البعد الجيوسياسي للصراع أو الخلفيات الاقتصادية المالية لتلك الدول .

أعمال المؤتمر الدولي

وفي هذا السياق يصبح من غير المرجح أن تثمر المؤتمرات الدولية وجهود التسوية السياسية , في ضل تباين مصالح الدول الاقليمية , بشأن طبيعة التسوية , واستمرار الاطراف الخارجية في تغدية الصراع , في ظل التدفق المكتف للسلاح إلى الاطراف المتحاربة , وتعدد الاطراف الخارجية المتدخلة بشكل مباشر وغير مباشر , ودخول ليبيا على الخط في مسألة صراع الغاز في شرق المتوسط يصبح من الصعب الاعتماد على الليبيين انفسهم في انجاز أي تسوية للصراع , دون تسوية المشاكل الاقليمية وخاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية المتعلقة بالمياه الاقتصادية لدول حوض شرق المتوسط .

وينتهي الباحث إلى أنّ التفاهمات الموقعة بين ليبيا وبعض الدول جاءت كردة فعل لمحاولة تهميش دور هذه الدول المتصارعة في إدارة واستغلال الموارد الطبيعية، وخصوصًا بعد استبعادها من منتدى غاز دول شرق المتوسط، وأيضًا مخالفة لبعض القواعد الدستورية المتعلقة بكيفية إبرام المعاهدات وساعد على الصرع بين دول حوض شرق المتوسط لاختلاف المصالح الاقتصادية.

وبناءً عليه، يقترح الباحث عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، يضم كل دول شرق المتوسط والتفاوض على معاهدة دولية لتوضيح المصالح المشتركة بينها وفقًا للقانون الدولي، والاقتسام العادل للثروات الطبيعية ممّا لا يسبب أضرار لأيّ دولة، ويساعد على تخفيف من الصراع القائم على الغاز في شرق المتوسط ويساعد على الاستقرار المنطقة.

الملحق (1)

الملحق (2)

الهوامش :-

1- أحمد عبد الحكيم .. أي تداعيات تحملها التوقيع علي منظمة غاز شرق المتوسط ؟ INDEPENDENT عربية , الثلاثاء 22 سبتمبر 2020 , 21:13 https://www.independenrarbia.com

2- نغم قاسم , شرق المتوسط : هل هناك احتمال لنشوب حرب في المنطقة من اجل الغاز والنفط ؟ بي بي سي نيوز عربى , 31 اغسطس 2020 . https://bbc.comlarbic.

3- محمد السعيد , التدخل العسكري في ليبيا .. 6 أسئلة تشرح لك لعبة الحرب بين تركيا ومصر , ميدان , 28 / 7 / 2020 . https://www.aljazeera.net/lridan/rea

4- مقالة مفصلة , منتدى غاز شرق المتوسط , ويكيبيديا . https://ar.m.wikipedia.org

أعمال المؤتمر الدولي

5- عباس الزين كيف تؤثر التطورات العسكرية في ليبيا علي صراع الغاز في شرق المتوسط ؟ المصدر الميادين نت , 8 حزيران 18:15 . https://m.almayadeen.net/news/polit

6- مقالة مفصلة , منتدى غاز شرق المتوسط , مصدر سبق ذكره .

7- مروه الغول , رسمياً .. توقيع ميثاق منتدي غاز شرق المتوسط وتحويله لمنظمة دولية حكومية , 5 أكتوبر 2020 م القاهرة 12:40 . https://m.youm7.com/story/2020/9

8- أحمد عبد الحكيم .. أي تداعيات تحملها التوقيع علي منظمة غاز شرق المتوسط ؟ مصدر سبق ذكره .

9- رمزي الجدي , الخلفيات الاقتصادية لصراع المتوسط وعلاقته بليبيا , الصدى , 13 اغسطس 2020 . https://www.essada.info.

10- "ميد إيست " يغدى سباق التنقيب عن الغاز قبالة الساحل الليبي , بوابة الوسط , القاهرة , الجمعة 24 يوليو 2020 , 11:21 صباحاً . https://alwasat.ly

11- اتفاق " ايست ميد " ضربة قاصمة لتحركات اردوغان شرق المتوسط , العرب الجمعة 03 / 1 / 2020 . https://alarab.co.uk

12- عباس الزين كيف تؤثر التطورات العسكرية في ليبيا علي صراع الغاز في شرق المتوسط ؟ مصدر سبق ذكره.

13- عبير عقيل محمد السرور ، عماد مصطفى علي الشدوح ، الدور الاقليمي التركي في المنطقة العربية ، بين الكمالية و العثمانية الجديدة . المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد (11) فبراير 2020، ص163

www.ijohss.com

14- عباس الزين كيف تؤثر التطورات العسكرية في ليبيا علي صراع الغاز في شرق المتوسط ؟ مصدر سبق ذكره.

15- عبير عقيل محمد السرور ، عماد مصطفى علي الشدوح ، الدور الاقليمي التركي في المنطقة العربية ، بين الكمالية و العثمانية الجديدة . مرجع سبق ذكره ، ص163.

16- وليد خدوري , الابعاد الجيوسياسية للصراع علي الغاز والنفط في شرق المتوسط , رقم العدد (15020), الاحد جمادي الاول 1441هـ - 12 يناير 2020 .

17- أيمن شبانه , التدخل التركي في ليبيا .. الدوافع والتداعيات , مركز فارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية , 7 / 1 / 2020 https://pharostudies.com/?=3339.

18- فرج حسن محمد الاطرش ، عطيه احمد عطية السويح ، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع و القانون ، مجلة الدراسات الاسترتيجية و العسكرية ، المجلد الثاني العدد السادس ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ص 34 .

19- أيمن شبانه , التدخل التركي في ليبيا .. الدوافع والتداعيات , مصدر سبق ذكره.

20- فرج حسن محمد الاطرش ، عطيه احمد عطية السويح ، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع و القانون ، مصدر سبق ذكره ص38 .

21- خيري عمر, مذكرتا التفاهم والتنافس الدولي علي ليبيا منتدى السياسات العربية, نوفمبر2019, ص1

www.alsiasat.com

22- نزار كريكش ، السياق الليبي لمذكرة التفاهم التركية الليبية ، رؤية تركية ، السنة 9 العدد 2 ، ربيع 2020م ص 65 – 66

Rouyatyrkiyyah.com

23- عباس الزين كيف تؤثر التطورات العسكرية في ليبيا علي صراع الغاز في شرق المتوسط ؟ مصدر سبق ذكره .

24- اتفاق " ايست ميد " ضربة قاصمة لتحركات اردوغان شرق المتوسط . مصدر سبق ذكره .

25- اثينا : توقيع مشروع " ايست ميد " بين قبرص واليونان واسرائيل لمد اوروبا بالغاز , فرانس 24 / أف ب نشرت في 3 / 1 / 2020 – 11:57 . https:// www.france24.com/ar/2020

26- جلال سلمي , تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط , المعهد المصري للدراسات , 9 / ديسمبر 2019 . https://eipss-eg.orgl%d8%AA%D8%B

27- خيري عمر , مذكرتا التفاهم والتنافس الدولي علي ليبيا , مصدر سبق ذكره .

28- هل تؤجل توثرات شرق المتوسط الحل السياسي في ليبيا ؟ العربي الجديد , طرابلس , 15/ اغسطس 2020 . https://ww.alaraby.co.uk/%D9%87%

29- محمد السعيد , التدخل العسكري في ليبيا 6 أسئلة تشرح لك لعبة الحرب بين تركيا ومصر , مصدر سبق ذكره .

30- فرقان بولاط ، سياسات اللاعبين الاقليميين و العالميين في ليبيا ، رؤية تركية السنة (9) العدد (2) 6 / يونيو 2020م ص 54 – 55 .

31- عباس الزين , كيف تؤثر التطورات العسكرية في ليبيا على صراع الغاز في شرق المتوسط ؟ مصدر سبق ذكره.

32- رمزي الجدي , الخلفيات الاقتصادية لصراع المتوسط وعلاقته بليبيا , مصدر سبق ذكره .

33- عباس الزين , كيف توثر التطورات العسكرية في ليبيا على صراع الغاز في شرق المتوسط ؟ مصدر سبق ذكره .

34- هل تؤجل توثرات شرق المتوسط الحل السياسي في ليبيا . مصدر سبق ذكره .

آثار الصراع الدولي في ليبيا على النسيج الإجتماعي الليبي.

The effects of the international conflict in Libya on the Libyan social fabric

د.أبو بكر خليفة أبو بكر /باحث ليبي مستقل في العلوم السياسية ومهتم بقضايا الانتقال الديمقراطي في العالم العربي

ملخص:

شهدت بعض دول مايسمى بثورات الربيع العربي تدخلا دوليا متزايدا، أثر في النسيج الإجتماعي لهذه البلدان،فاقم من الإنقسام الإجتماعي الموجود أساسا مابين مكونات إجتماعية مساندة للأنظمة السابقة ومكونات أخرى محتقنة وناقمة على هذه الأنظمة،وإنقسمت الأطراف الدولية مابين المكونات الإجتماعية المختلفة،وتعتبر ليبيا مثالا في هذا الشأن،حيث ساندت بعض الدول هذا الطرف المتنازع أو الطرف الأخر، ليبيا التي إنقسمت أساسا مابين مكونات إجتماعية في أغلبها حضرية وإثنية وعرقية وقفت ضد النظام السابق،ومكونات إجتماعية في أغلبها قبلية وقفت مع النظام السابق .ومع تفاقم التدخل الدولي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا ، تأثر النسيج الاجتماعي بشكل واضح ، وزادت الهوة بين الليبيين ، حتى صارت ضرورة تحقيق المصالحة أمر أساسي وجوهري لحل الأزمة الليبية.

Abstract:

Some countries of the so-called Arab Spring revolutions have witnessed increased international intervention, affecting the social fabric of these countries, exacerbating the social division that exists mainly between social components supporting the previous regimes and other components that are despised and resentful of these systems, and the international parties have divided between different social components. Libya is an example in this regard, where some countries supported this conflicting party or the other side, Libya, which was divided mainly ,between social components, mostly urban, ethnic and ethnic, stood against the former regime and social components mostly tribal and stood with the former regime and with the aggravation of International intervention between the conflicting parties in Libya, the social fabric was clearly affected, and the gap between Libyans increased, so that the need for reconciliation became .essential to resolving the Libyan crisis

مقدمة

تميز النسيج الاجتماعي الليبي وبمكوناته المختلفة بتماسكه وقوته لفترات تاريخية طويلة وفي أحداث حاسمة ، خاصة عندما تشتد الأزمات ، وحينما يتعرض الوطن للأخطار ،شهدت بذلك أحداث تاريخية مشهودة وكبيرة،خاصة إبان ذروة نشاط الحركة السنوسية وقيادتها لحركة الكفاح ضد الإستعمار،ولكن اليوم تمر ليبيا عبر مرحلة

أعمال المؤتمر الدولي

تاريخية حساسة وخطيرة ، وبصراع دولي وإقليمي محتدم على أراضيها، وحرب بالوكالة أدت إلى تأجيج حرب أهلية ضروس مستعرة، سقط فيها آلاف الضحايا ، وأنهار فيها الإقتصاد، وبالنظر إلى طبيعة التركيبة الإجتماعية في ليبيا، التي لطالما كانت صمام الأمان ،في ظل غياب دولة المؤسسات الحقيقية، حيث كانت هذه البنية الإجتماعية بمكوناتها المتعددة كما أشرت سابقا عامل اجتماع وتآلف لا عامل تشظي وتفرق، إلا أن ضراوة الصراع الدولي والإقليمي القائم في ليبيا اليوم تجعل كل السيناريوهات محتملة....

إشكالية البحث: يتحشد خلف كل طرف من اطراف النزاع في ليبيا (والمترتب على إنتفاضة فبراير عام 2011وسقوط النظام السابق) إما ظهير جهوي يمثل مصالح بعض المدن التي توصف بالمنتصرة والتي لعبت دورا في إسقاط النظام السابق ، لكنها لاحقا أرادت الاستئثار بالحكم وقيادة النظام الجديد، وفي المقابل يتحشد خلف الطرف المقابل قبائل أيضا توصف بالمنتصرة والتي ساهمت أيضا في إسقاط النظام السابق، لكنها شعرت بأنها وقعت ضحية مؤامرة الطرف الآخر المتحالف مع الجماعات الإسلامية،وبأنها ستزاح من قبل الطرف الآخر، والذي يصف نفسه أيضا بأنه يمثل المكونات الحضرية والإثنية،والتي هضم النظام السابق حقوقها في مقابل تقويته للقبائل، لكن كلا الطرفين يحظيان بدعم دولي وإقليمي ، وتحولا الى ممارسة حرب بالوكالة في مواجهة بعضهما لتتحول هذه الحرب في الحقيقة الي حرب أهلية عصفت بالنسيج الاجتماعي بشكل غير مسبوق...

_فالي أي حد بلغ التمزق الإجتماعي في ليبيا؟

_ أم أن هذه الأحداث أيقظت الوازع الوطني لمحاولة رأب الصدع ؟

_ وهل يمكن التعويل على العامل الإجتماعي لجسر الهوة وتحقيق المصالحة؟

فرضية البحث: لعبت الأحداث المتوالية منذ أحداث 2011وحتى اليوم دورا في نثر بذور الشقاق بين المكونات الإجتماعية الليبية القبلية والحضرية والإثنيةوالجهوية في ليبيا بسبب تغول واستفحال التدخل الدولي والإقليمي في ليبيا، والمسافات والصدوع التي أحدثها، في النسيج الإجتماعي الليبي.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول/ النسيج الإجتماعي الليبي(القبلي والحضري والإثني)وتحولاته.

المبحث الثاني/المكونات الإجتماعية في ليبيا وانتفاضة2011. **المبحث الثالث**/التدخل الدولي وأثرهعلى النسيج الاجتماعي الليبي خلال وبعد انتفاضة 2011.

الخاتمة.

المبحث الأول/ النسيج الإجتماعي الليبي(القبلي والحضري والإثني) وتحولاته.

تشير وقائع تاريخ ليبيا المعاصر إلى أن القبلية لعبت دورًا مهيمنًا في عهد الملكية (1969:1951). وفي ظل حكم القذافي لعبت دورًا مهمًا، وإن بدرجات متفاوتة بين مرحلة

أعمال المؤتمر الدولي
وأخرى. ومع انهيار الدولة المركزية عام 2011 برزت القبائل في المقدمة ولعبت أدوارًا كبرى على الصعيدين الأمني والسياسي([118]).

ولقد تغيرت ليبيا إقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وديموغرافيا تغيرا ملحوظا قياسا بالستينيات من القرن العشرين،وتحضرت البلاد بفعل الريع النفطي،وخاصة الاستثمار الاقتصادي بنسبة مرتفعة (حوالي 70%)؛ وهي واحدة من أهم نسب التحضر في إفريقيا والعالم العربي.كما إكتظت بالمدن والمراكز العمرانية التي عمرت جزءاً واسعا من الشريط الساحلي، ولكن القبيلة بقيت قوية ولاتزال خصائصها الذهنية والثقافية مؤثرة في المعيش اليومي الليبي، وخاصة في العلاقات والسلوك وفي البنيات الذهنية على حد تعبير عالم الاجتماع لوسيان غولدمان.([119]) هذه الخصوصيات التي تميز النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبيلة كبنية إجتماعية ثقافية سياسية كامنة، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعودا ونزولا، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث ولم يقصد عليها ، أداة يتم بها التجنيد والتهديد ، إنها وسيلة إحتماء الفرد والجماعة من الدولة، وهي في الوقت نفسه وسيلة لإحتماء الدولة من الأفراد([120]).

ولغرض فرض الرؤية القبلية وإضعاف المعارضة الحضرية بين الطلبة والمثقفين والطبقة الوسطى الحضرية في المدن الكبرى ، إتبع النظام السابق سياسة ثقافية قوامها البدونة ""Bedwanization التي تعتمد الهجوم على الثقافة الحضرية وتشجيع الطقوس البدوية والريفية المرتكزة الى القيم القبلية المتعلقة باللباس والموسيقى والأعياد،وهذا_دون شك_عودة الى الماضي القديم، ونتيجة لسياسة تصفية التحضر"De_Urbanization فقدت مدينة طرابلس (اكثر المدن تحضرا وكزموبوليتية)طابعها السابق([121]).

سياسة"البدونة"،والتي تبنى على ترسيخ القبلية والعصبية، البدونة التي تمتد لتحاول أن تهيمن على الدولة لتطبعها بطابعها، وإن إختفت مظاهر البداوة المادية،وطرق الحياة فيها، إنما لم تختفي ذهنياتها وثقافتها وسلوكها..

ويرى المنصف وناس في تحليله للبدونة أن لها إرتباطا وتماهيا مع إيديولوجيا النظام والمستندة على بعض من الأفكار الإشتراكية والفوضوية..حيث يشير إلى أن فلسفة النظام السابق كانت تقوم على تدمير الدولة بكل هياكلها ،وعلى تشجيع الليبيين على المشاركة في

تم https://www.masrawy.com/?Nav-logo)محمد جمعة، الديناميكيات القبلية والصراع في ليبيا، موقع مجلة مصراوي،1(5/8/2020الاطلاع بتاريخ

15،ص2014،1) المنصف وناس، الشخصية الليبية:ثالوث القبيلة و الغنيمة والغلبة،منشورات الدار المتوسطية للنشر:أريانة،ط2(

)محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية الثورتين التونسية والليبية،المركز 3(17العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة،ص

) علي عبداللطيف إحميدة، دولة مابعد الإستعمار والتحولات الإجتماعية في ليبيا،مجلة تبين للدراسات الفكرية 4(176،ص2012)المجلد الأول،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة،1والثقافية،العدد(

أعمال المؤتمر الدولي
تدمير الدولة بكل هياكلها وكل الحواجز والموانع بين الحاكم والمحكوم طورا، وتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة التي ترفض تماما التمثيل النيابي بإعتباره تدجيلا طورا آخر.ولكن مثل هذه " الفلسفة " لم يواكبها اقتناع فعلي من قبل الليبيين، فلم تكن الفلسفة مفهومة بما فيه الكفاية،،ولم تكن الآليات المستعملة ناجعة ولا مناسبة مثلما لاحظنا ذلك ميدانيا.([122])

البداوة التي تقوم على عدم الاستقرار والتحلل من الإرتباط بالمكان ، وتقوم أيضا على الغزو والسلب كسبيل من سبل الكسب والعيش ، وتحتقر العمل والجهد، وبالتالي تحولت الدولة وفق بنيتها الذهنية الى غنيمة.

وقد ارتكز النظام السابق بشكل كاملعلى القبلية والبدونة،"ولقد سلك النظام السابق في ذلك طريقا لارجعة منه، شجعه على إعادة هيكلة النظام،كي يقوي ومركزه،ويديم حكمه،ويجمع كامل السلطات في شخصه،مستعينا ببطانة من آقاربه وذويه،وموظفا ثلاث قبائل (القذاذفة،والمقارحة،وورفلة)، داعمة له،وصائنة لإستمراره،وفي المحصلة شكل هذا التحول مصدر تكور النظام حول نفسه ،فقاده الى ماقاده إليه".([123])

وهكذا فقد تم تغليب وتعميم سياسة البدونة وضرورة التقيد بشكلياتها وقيمها على باقي المكونات الإجتماعية الأخرى الحضرية والإثنية ، والعرقية وتجسيدها في كل المناسبات ، والنشاطات بل حتى في اللباس والخطاب اللغوي حتى تغدو في المحصلة ثقافة وسلوك ، وبالتالي تصبح القبلية هي المنطلق والمبدأ ..الأمر الذي قاد الى ترييف المدن وبدونة الحواضر.

وبذلك فعلى رغم التحولات السريعة في نمط العيش،وعلى رغم التحضر الذي عرفه السكان، فإن المجتمع الليبي ظل رهينة تركيبة قبلية،فالقبيلة كمرجعية سوسيوثقافية ظلت تمثل هوية ضاغطة،وجدت لها مكانتها في بناء الدولة،وإن ظلت تتحرك تحت أغطية عديدة مراوحة بين الكمون والظهور.([124])

المبحث الثاني/ المكونات الاجتماعية في ليبيا و انتفاضة فبراير 2011.

جاءت أحداث عام 2011، ليحدث الإنشقاق والتصادم الكبير بين المؤيدين للنظام وبقاءه وبين المعارضين له والمنادين بسقوطه وزواله ، حيث إصطفت المكونات الإجتماعية والجهات الموالية في جهة ، والمكونات الإجتماعية والجهات المعارضة في الجهة الأخرى . وقد زاد التدخل الدولي سياسيا وإعلاميا وعسكريا من استفحال هذا الشقاق بين الليبيين .

ومنذ قيام مايسمى بثورة سبتمبر 1969، لايفتأ النظام "الجماهيري" في ليبيا يتكئ بقوة على القبيلة ،ولكنه إتكاء لايخلو من إضطراب دائم وفوضى معهودة في إستعمال المفاهيم

33) المنصف وناس،الشخصية الليبية،مرجع سبق ذكره،ص5(

)إمحمد مالكي،الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير،"المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية 6(
22،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة،ص2013آذار/مارس 31_30والإنسانية،

99،ص2002،1) محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت،ط7(

أعمال المؤتمر الدولي
وإعتماد المقاربات، فبين المغازلة والمهاجمة ، وبين التوظيف والتعنيف ، تظهر تناقضات شتى لهذا النظام.([125])

وقد برزالعامل القبلي بعد الثورةكأحد المحددات الرئيسية للانتظامات السياسية في ليبيا،فقد كانت القبيلة أحد محددات التفاعل في الحياة السياسية الليبية طوال تاريخها ؛ سواءكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتلك إحدى الحقائق البارزة عند النظر الى مجريات السياسة الليبية في أي من مراحلها التاريخية. يظهر هذا في إعتماد النخب الحاكمة الليبية على نسج التحالفات القبلية في سبيل ترسيخ دعائم الحكم([126]).
والقبلية أو "القبائلية"مصطلح غير محايد وهو مفهوم انحيازي وعرقي يقوم على الإقصاء والتمييز، بينما القبيلة تعبير محايد،بما أن القبيلة قيمة إجتماعية وثقافية نشأت لضرورة معاشية وبيئية.ولكن حينما تصبح القبيلة مادة لفرض التمايز مثلها مثل العرقيات والهويات فإنها تتحول من مجرد تبويب إجتماعي إلى مادة للتفضيلات والتحيزات ثم الحروب الكلامية والدموية.(10)

عموما يمكن القول أنه منذ الاستقلال وصولا الى مايسمى بثورة سبتمبر 1969وحتى إندلاع ثورة 17فبراير2011، إستمر الإستقطاب السياسي المعطى القبلي عنصرا فاعلا في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي؛ في هذا السياق تندرج محاولات النظام(إبان انتفاضة فبراير 2011) تحريك المدن والمناطق، من خلال إستنفاره الرصيد القبلية أخلاقيا وعسكريا وسياسيا، وكان خطاب النظام الرسمي ينطوي على شيطنة الثورة ، وعلى إثارة النعرات وإعتبار الثائرين على النظام"مجموعات إرهابية متواطئة تهدد إستقرار ليبيا ، كما تندرج في هذا الإتجاه عملية عقد "المؤتمرات القبلية " ،التي تعقد دوريا وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف خلف الثوار، تحت سياقات متعددة أهمها رفض التدخل الأجنبي.([127])

ويمكن تصنيف المكونات الإجتماعية في موقفها من موالاة النظام السابق أوالثورة عليه، وذلك على النحو التالي:

أولا/مكونات قبلية أساسية وغيرها:

وتتمثل المكونات القبلية الأساسية من القبائل التي كانت مقربة منه والمساندة والمؤازرة له ،وإستطاع التحصن بها طيلة40عاما ونيف ، وتعزيز حكمه، وهي بشكل رئيسي /القذاذفة (قبيلة رأس النظام)، والورفلة(وهي من اكبر قبائل ليبيا)، والمقارحة (القبيلة النافذة في

8)محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية،مرجع سبق ذكره،ص8(

)بلال عبدالله،الحراك الأمازيغي وديناميات الحياة السياسية الليبية بين ممكنات التكيف وأزمة الإندماج الوطني، سلسلة دراسات 9(
19،ص2014،مركزالإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1،ط(197إستراتيجية ،العدد(

9([127]) محمد نجيب بوطالب،الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية،مرجع سبق ذكره،ص
25_26،ص2009،2)عبدالله الغذامي،القبلية والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء وبيروت،ط11(

أعمال المؤتمر الدولي

الجنوب الليبي، وهذه القبائل الثلاثة كانت لها الحظوة الأكبر، بالأضافة الي بعض القبائل المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

ثانيا/مكونات حضرية في مدن متعددة:

و هي مكونات حضرية في مدن متعددة كمصراتة وطرابلس والزاوية وبنغازي وسبها وغيرها، تلك المكونات التي ظلت محتقنة طوال فترة حكم النظام السابق ، خاصة بعد أن سحبت منها سياسة البدونة التي اتبعها النظام السابقالكثير من الامتيازات بل واتت على مقدراتها مع بداية عهد هذا النظام، لذلك وقفت بقوة مع انتفاضة 2011.

ثالثا/مكونات إثنية وعرقية:

وتتمثل هذه المكونات في الأمازيغ في مناطق غرب ليبيا ،والتبو في جنوب ليبي،والتي كانت تجمعها الضغينة العميقة للنظام السابق، وتهمه بتهميشها، ومهاجمة هويتها وخصوصيتها، وعدم الاعتراف بهذه الهوية.وإصطفت هذه المكونات في خندق واحد مع المكونات الحضرية في مواجهة النظام خلال انتفاضة 2011 أما مكون الطوارق المهم فقد كان بصف النظام السابق، وجنبا إلى جنب مع المكونات القبلية المساندة له.

المبحث الثالث/ التدخل الدولي و أثره على النسيج الاجتماعي الليبي خلال وبعد انتفاضة 2011

بعد سقوط النظام السابق ،وبمساهمة فاعلة وحاسمة عبر التدخل الدولي والأممي، وقيادة المجلس الوطني الإنتقالي لمرحلة ما بعد سقوطه، وترتيبه للمرحلة الإنتقالية عبر الإعلان الدستوري الذي هيأ لإنتخاب أول برلمان ليبي منتخب بعد انتفاضة 2011، وكان ذلك في عام 2012،استشعر الليبيون الأمل في تأسيس دولة جديدة على أنقاض سقوط النظام السابق، لكن الصراعات التي شهدها أول برلمان منتخب وهو المؤتمر الوطني العام، وهي صراعات إيديولوجية وإجتماعية أيضاً، بإيديولوجية ؛ بين تيار علماني وإسلامي بشكل أساسي، ويذكيها إملاءات خارجية تدعم هذا الطرف أو ذاك، بين ان أطراف تدعم التيار الإسلامي بالمال والسلاح والإعلام ، وكذلك أطراف دولية أخرى تدعم الطرف العلماني بالمال والسلاح والإعلام كذلك. وأيضا برز في قلب هذا الصراع نزاع بين المكونات الإجتماعية القبلية من جهة وفي الطرف الآخر المكونات الحضرية متحالفة مع المكونات الإثنية من جهة آخرى،وقد قادت هذه الإنقسامات الحادة لاحقا إلى حرب ضروس كان لها أثرها المباشر على النسيج الاجتماعي الليبي.

وتنبغي الإشارة إلى أن دراسات خارجية كثيرة استهدفت منذ وقت بعيد،التعرف على طبيعة وتفاصيل النسيج الإجتماعي الليبي ومكوناته وتعقيداته، كتلك الدراسة المعمقة التي أجرتها وكالة الأمن القومي الأمريكي زمن الصراع مع القذافي في سبيعينيات وثمانينات القرن الماضي.

أعمال المؤتمر الدولي

ويمكن رصد وتتبع بعض الأحداث المفصلية التي أدت إلى إحداث الشرخ العميق والهائل والذي أصاب النسيج الليبي، وأيضا فإن هذه الأحداث ساهمت في صنعها وإذكائها أطراف دولية وإقليمية، ويمكن تصنيف أهم هذه الأحداث على النحو التالي:

_قرار رقم 7 والذي أصدره المؤتمر الوطني عام 2012،لإقتحام مدينة بني وليد بحجة أنها معقل انصار النظام السابق،هذه المدينة التي تمثل أيضاً معقل قبيلة'ورفلة" وهي أكبر قبيلة في ليبيا،والتي كانت تمثل أحد أركان وركائز حكم النظام السابق، ومما لاشك فيه أن عملية من هذا النوع تمثل ضربة قاصمة للنسيج الإجتماعي الليبي. وقد أحدثت إحتقانا عميقا في ليبيا. وأيضاً هناك العديد من العمليات في ليبيا التي كانت تستهدف ملاحقة انصار النظام السابق زادت الطين بلة وأضرت بالنسيج الإجتماعي.

_إصدار قانون العزل السياسي من قبل المؤتمر الوطني العام في عام 2013،والذي يستهدف حرمان كل من عمل في إطار النظام السابق من تولي مناصب في العهد الجديد، حيث فرضت المجموعات الإسلامية والثورية إقرار هذا القانون ،والذي يستثني عددا من الليبيين من المشاركة فى الحكومة،الأمر الذي أدى إلى تفاقم الإنشقاقات في المجتمع والحد من مجموعة المواهب المتوفرة للمناصب الحكومية. وترى بعض التحليلات أن الهدف من إصداره هو الإطاحة بمحمود جبريل على وجه الخصوص وهو رئيس حزب تحالف القوي الوطنيه آنذاك..وايضا لايخفى مالهذا القانون من آثار اجتماعية. لذلك قام البرلمان المنافس"مجلس النواب" بإصدار قانون "العفو العام" في عام 2015، والذي جاء لمعالجة تبعات قانون العزل السياسي ، والذي استبعد وأقصى العديد من الكوادر الليبية بحجة أنهم خدموا في ظل النظام السابق.

_النزاعات والصراعات العميقة بين المناطق والقبائل ، أيضاً عمت الشروخ وباعدت الشقة بين المكونات الإجتماعية الليبية، ونتج عنها سقوط الضحايا بين كل الأطراف، ومئات الأسرى والسجناء ، والاف مؤلفة من النازحين والمهجرين داخل وخارج ليبيا.

_والحدث الأكبر والذي نرى انه ترك الأثر الأكبر والعميق على النسيج الاجتماعي الليبي بمكوناته القبلية والحضرية والإثنية، هو الحرب الأهلية التي نشبت في عام 2014، بين مايسمى بقوات فجر ليبيا في الغرب الليبي، وقوات الكرامة في الشرق الليبي وتفاقم التدخل الدولي في أطوارها، عن طريق دعم الأطراف الخارجية الدولية للمتنازعين ،بين دول تدعم قوات فجر ليبيا وأخرى تدعم قوات الكرامة ، ويظهر بوضوح وجلاء بأن هذه الحرب في إحدى جزئياتها هي حرب أهلية بين مكونات إجتماعية حضرية مع مكونات إجتماعية إثنية متحالفةمعقوى إسلامية تحت راية فجر ليبيا، في مواجهة مكونات إجتماعية قبلية، تدعمها قوى سلفية، ويتضح الإتجاه الأهلي والإجتماعي،في ذلك التجييش الإعلامي وحرب التصريحات بين المتنازعين، مثلا حين يصف أحد الأطراف الطرف الأخر بأنهم حفنة من البدو رعاة الغنم..بينما الطرف الآخر يصف المكون الآخر بأنه يفتقد إلى الجذور الأصيلة من وجهة النظر القبلية.

أعمال المؤتمر الدولي

الخاتمة

من شأن تحقيق مصالحة حقيقية عميقة وشاملة، أن يرمم ماتهدم في النسيج الإجتماعي الليبي، وأن تكون أحد الأسس الراسخة لبناء دولة ليبيا الجديدة،مصالحة تنطلق من عمق الأرض الليبية، وينضوي تحت لوائها كل أطياف المجتمع الليبي بلا قيود أو إستثناء أو تصنيفات، ولكي تنجح هذه المصالحة وتؤتي ثمارها نرى بأنه يجب:

• أولاً: أن تراعي هذه المصالحة خصوصية النسيج المجتمعي الليبي، هذا المجتمع الذي مازال يتكيء على مكوناته الإجتماعية سواءا القبلية او الحضرية أو الإثنيةوالعرقية، حيث لم تفلح الدولة الليبية (منذ إستقلالها في خمسينيات القرن الماضي) في التحكم بقياد هذه المكونات، ربما لأن دولة المؤسسات الحقيقية لم تتشكل منذ ذلك الزمن، وظلت ليبيا دولة "العلاقات الاجتماعية" وتخضع كل التوازنات والتحالفات فيها إلى التوافقات الإجتماعية ؛ لذلك فإن نجاح هذه المصالحة مرهون الى حد كبير بمدى التوافق بين القبائل والمناطق والجهات، وكل المكونات الإجتماعية بتفرعاتها البدوية والحضرية والإثنية، على أن تكون هذه التسويات الإجتماعية جسراً مرحليا للعبور نحو دولة المؤسسات الحقيقية المنشودة.

• ثانياً: يجب أن يقتصر دور المجتمع الدولي على الدعم والرعاية والدفع بمشروع المصالحة، وليس التدخل السافر عبر مبعوثيه في هيكلية وفعاليات ونتائج هذه المصالحة، فلقد أثبت تجربة الليبيين مع "الأمم المتحدة" انها لم تقرأ جيداً "الحالة الليبية" على الأرض، ولم تستوعب خصوصية المجتمع الليبي، وأنها لم تلتزم الحياد في الكثير من مواقف النزاع الليبي-الليبي، أو أنها مجرد أداة في قبضة القوى الدولية الكبرى ، المتدخلة والنافذة في ليبيا ورهن لمشيئتها ونفوذها.

• ثالثاً: عند البدء بمشروع المصالحة العميقة والشاملة يجب ضبط وكبح جماح المليشيات الجهوية والقبلية خاصةً، من طرف أعيان المناطق وشيوخ القبائل والمجالس المحلية، حيث أثبتت الأحداث المتعاقبة بعد إنتفاضة 2011 أن المليشيات القبلية والجهوية هي الأقرب والأكثر جنوحا للسلم والمهادنة، من تلك المليشيات المؤدلجة أو المرتبطة بأجندات غامضة أو تلك الإجرامية، حيث أن المليشيات الجهوية والقبلية يمكن إقناع أمراءها لاحقاً بما يتناسب وبناء الدولة.

• رابعاً: يجب أن يساهم الإعلام بدور كبير في التمهيد لهذه المصالحة والتأكيد على ضرورتها، هذا الإعلام الذي تحولت قنواته(والممولة والمدعومة من أطراف خارجية) الى مايشبه غرف عمليات تتبع لهذا الطرف أو ذاك ،وأن تبادر كل القنوات الإعلامية ووسائطها، وعلى إختلاف توجهاتها بتوحيد خطابها لكي يصب في إطار فكرة المصالحة الحقيقية والعميقة والشاملة، وتسخر أغلب برامجها من أجل الدفع بالليبيين نحو المصالحة، وذلك بإبراز إرث الشعوب والدول التي عانت من ويلات الحروب الأهلية وأنهكتها الصراعات والنزاعات، ودور المصالحة الحقيقية والعميقة في إنهاء حقب من المظالم وإنتهاكات حقوق الإنسان، كتجربةجنوب أفريقيا ،وطبها لصفحة الأبرتهايد

أعمال المؤتمر الدولي
والتمييز العنصري عبر إنجاز المصالحة الوطنية،وأيضاً التجربة الجزائرية وتحقيق المصالحة بعد العشرية السوداء الدامية،والتجربة المغربية كذلك بهذا الخصوص.

- خامساً: يجب تفعيل العدالة الإنتقالية في إطار هذه المصالحة، والتي تتضمن جبر الضرر ورد الإعتبار لضحايا المظالم والإنتهاكات، ووضع آليات وهيئات لتحقيق هذه العدالة المنشودة، وتعطى هذه الهيئة أو الهيئات صلاحيات كبيرة من أجل معالجة الملفات المعقدة، على أن تكون على رأس هذه المعالجات الكبيرة، ضرورة عودة المهجرين والنازحين إلى مدنهم وقراهم، وأيضاً إطلاق سراح كل السجناء، وإغلاق كل السجون التابعة للمليشيات، مع إتاحة الفرصة للعفو والتسامح وإقرار التعويضات.
- العمل على تأسيس مؤسسة عسكرية موحدة ، وكذلك توحيد المؤسسات الأمنية ،للقطع مع مرحلة التنظيمات المليشاوية، من أجل صيانة وحماية سيادة الدولة، وضبط الأمن ، وتهيئة المناخ الملائم لبناء ليبيا الجديدة، وذلك على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية

قائمة المراجع

- المنصف وناس، الشخصية الليبية:ثالوث القبيلة و الغنيمة والغلبة،منشورات الدار المتوسطية للنشر:أريانة، ط1،2014
- (11)عبدالله الغذامي، عبدالله،القبلية والقبائلية أو هويات مابعد الحداثة، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء وبيروت،ط2،2009
- بوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية الصورتين التونسية والليبية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة،2014
- مالكي،إمحمد ،الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير،"المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة،31_30آذار/مارس 2013
- عبدالله، بلال ،الحراك الأمازيغي وديناميات الحياة السياسية الليبية بين ممكنات التكيف وأزمة الإندماج الوطني، سلسلة دراسات إستراتيجية ،العدد((197،ط1،مركزالإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014
- شيفيس ،ك س ، مارتيني،جيفري ،ليبيا بعد القذافي:عبر وتداعيات للمستقبل،منشورات مؤسسةRAND :واشنطن، ط1،2014
- بوطالب، نجيب محمد ،سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي،مركز دراسات الوحدة العربية:بيروت،ط1،2002
- إحميدة، على عبداللطيف ،دولة مابعد الإستعمار والتحولات الإجتماعية في ليبيا،مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية،العدد(1)المجلد الأول،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة،2012

ليبيا كمحور جيوبولتيكي في التوجهات الجيواستراتيجية الروسية للمنطقة العربية

La Libye comme un pivot géopolitique dans la conception géostratégique la Russie pour la région arabe

الدكتورة: شبين شفيعة

الباحث: شبين عدنان

ملخص:

ان الجيواستراتيجيا بالمفهوم الذي قدمه "بريجينسكي" في "رقعة الشطرنج الكبرى"، يدل على الإدارة الاستراتيجية لدولة ما لمصالحها الجيوسياسية، وعليه سنحاول من خلال هذه المداخلة دراسة الأبعاد الجيواستراتيجية للتحرك العسكري والديبلوماسي الروسي في النزاع الليبي، عن طريق تحليل أطروحة المفكر الروسي "الكسندر دوغين،" في "النظرية السياسية الرابع"، كبديلٍ عن النظريات السياسية الثلاث التي كانت سائدة في القرن الماضي، وهي: الشيوعية والفاشية والليبرالية. والتي تتلخص في كيفية إعادة تدشين "الإمبراطورية الأوراسية"، بتعزيز القوة الجيوبوليتيكية لروسيا والتكامل بين المحاور البرية التابعة لها في الحزام الأوراسي، والحزام الباسيفيكي، والحزام الأورو - أفريقي (ومن ضمنه العالم العربي)، وبذلك تمثّل قطبًا عالميًا منافسًا للأقطاب الأخرى. كما يرى أنّ المنطقة العربية أصبحت ساحة إشتباك جيوبوليتيكي مع مختلف اللاعبين الدوليين والإقليميين، وانتصار روسيا في هذه الساحة ضرورة لبقائها وضمان استمرارها كقوة عالمية. فالدور العسكري والديبلوماسي لروسيا في النزاع الليبي بمختلف أبعادهيمنحنا مؤشرا قويا أن ليبيا تشكل اليومأحد المحاور الجيوسياسية التي تتنافس عليها روسيا بقوة من أجل ضمان مصالحها الجيواسراتيجية، مما يعطينا إدراكابصعوبات الصراع الدائر اليوم فوق هذا المسرح، وفهم مفرداته وتعقيداته وسبب استمراره وديموته.

الكلمات المفتاحية:

الجيوبولتيك، الجيواستراتيجيا، روسيا، النزاع الليبي.

Résumé:

La géostratégique selonBridzinski dans le «Grand échiquier» est la gestion stratégique des intérêts géopolitiques. Nous allons etudiés, par cette intervention, les dimensions géostratégiques de l'intervention militaire et diplomatique russe dans le conflit libyen, en analysant l'thèse du penseur russe Aleksander Dogen dans la «quatrième théorie politique», plutôt que les trois théories politiques du siècle dernier : le communisme, le fascisme et le libéralisme. Il s'agit de la manière de recréer « l'Empire eurasien », de renforcer la puissance géopolitique de la Russie et d'intégrer ses axes terrestres dans la ceinture eurasiatique, le Pacifique et la ceinture eurasienne (y compris le monde arabe), et de représenter ainsi un pôle mondial comme un rival d'autres pôles. Il considère également que la région arabe est devenue le théâtre d'une confrontation géopolitique avec les différents acteurs internationaux et régionaux, et que la victoire de la Russie dans ce domaine est nécessaire pour qu'elle reste une puissance mondiale. Le rôle militaire et diplomatique de la Russie dans le conflit libyen sous toutes ses formes donne à penser que la Libye est aujourd'hui l'un des centres géopolitiques sur lesquels la Russie s'efforce activement de défendre ses intérêts géostratégiques, ce qui nous donne une idée des difficultés du conflit actuel au-dessus de cette scène, une compréhension de son vocabulaire, de sa complexité et de la raison pour laquelle il est mort.

Les mots clé:

La géopolitique, la géostratégie, la Russie, le conflit libyen,

مقدمة:

من المعروف أنه ليس ثمة من مجال موضوعي لبحث السياسة الخارجية الروسية في المستوى الجيوبولتيكي تجاه الشرق الأوسط أو المنطقة العربية عموما، وفي جزء كبير منها دون الاعتراف المسبق واللامشروط بالدور الكافي للنظرية الجيوبولتيكية المعاصرة كخطاب اكثر نضجا من بعض النقاشات نفسها داخل حقل العلاقات الدولية، على ان التحليل الجيوبولتيكي قائم اساسا على فهم خاصية " الديناموجينيك" Dynamo-Génique التي تنمذج

أعمال المؤتمر الدولي

سلوك الفواعل في النظام الولي، فضلا عن بحث relativisation الفواعل والبنية التحتية الجيوبولتيكية للأفعال والسلوكات، والتكوين المكاني للظواهر السياسية ونظاميتها وغيرها من المحددات، وهذا كله من خلال تحليل عاملي لفضاءات أربعة بعلاقة تناسبية جد معقدة ، إي تحليل نظامية وحركية الفواعل داخل النظام الدولي، مما يفهم منه ضرورة أن تتبنى النظرية الجيوبولتيكية المعاصرة في تحليلاتها للعلاقات الدولية القائمة ذلك التوجه العام نحو اعتداد مسبق بدور وأهمية كل المتغيرات التحليلية دوما ضمن سياق تفكيكي عام للظواهر لا يستثني حتى تلك المتغيرات دون المجهرية، هذا كما أنه لا بد بالأخذ بأفكار المدرسة الواقعية بجميع أطيافها من خلال تقدير موضوعي لقدرتها التفسيرية، سواء في ذلك ما تعلق بالسياسة الدولية كنظرية كبرى أو من خلال ما أضافه التأسيسيون في مضمار السياسة الخارجية للدول كنظرية منفردة.

إن الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة العربية ماضيا وحاضرا والتي تزدهر يوما بعد يوم في عيون الغرب والشرق ككل، قد أصبحت تعني الكثير بالنسبة لروسيا، وعلى ما يبدوا فان الواقعية الروسية الجديدة ما هي إلا محصلة لذلك، والتدخل الروسي في كل من سوريا وليبيا على خلفية الأزمة التي انجرت عن الربيع العربي منذ 2011 ما هو إلا امتداد طبيعي وجزء مهم من صراع جيوبولتيكي واقعي كوني بين الشرق والغرب، يترجم نسبيا على أرض الواقع افتراضات المدرسة الواقعية بتنويعاتها العديدة، خاصة فيما تعلق بمفهوم توزيع القوة وعنصر المصلحة والمركزية، حيث تصطف اليوم الكثير من الأحداث على المسرح العربي وليبيا على وجه الخصوص، وهي تنضح دوما بسطوة ولمعان لا متناهيان للجيوبولتيكا، والكثير من الفوضى والمؤامرة والفوبيا والتوتر، والتي تمنحنا مؤشرا قويا بعودة روسيا مجددا إلى الساحة الدولية لكن هذه المرة بصبغة مختلفة، وبتعبير آخر فهي اليوم تتلون بلون جديد من ألوان الجيوسياسية الروسية الواقعية الجديدة في المنطقة العربية والعالم ككل، وفي حقيقة الحال فإن الفكرة الروسية في التدخل بليبيا وباقي توجهاتها في العالم العربي على الأرجح منتج اليمين المتطرف الروسي الذي يسعى لاستعادة دور روسيا العالمي، وهي مزيج من دعم القوى الرئيسية في روسيا ابتداء بدور الكنيسة الأرثودوكسية، فضلا عن شحنات فوبيا الغرب وإنشاء نظرية المؤامرة، وبزوغ الهوية الأرثودكسية مع الوطنية القومية الروسية اليمينية الصاعدة في مركب عقائدي جديد"أوراسيا الجديدة"، حسب منظور اب الاوراسية الواقعية الكسندر دوغين، الذي يرى دورا اكثر اهمية لروسيا في اسيا والمنطقة العربية منه في اوروبا، حيث يرفي "النظرية السياسية الرابعة" ضرورة صياغة فلسفة متعالية هي بمثابة نظرية رابعة تؤمن بعالم متعدد وأخلاقي، عالم يعترف بالشعوب الأخرى وبحريتها بعيداً عن قيم المركزية الغربية المفروضة. هو عالم ممكن إذا استطاعت روسيا إنتاج إيديولوجية خاصة بها، وتجسدت السيادة الجيوسياسية لقوى القارة الأوراسية، قوى البر، التي تشكلها كل من روسيا، الصين، إيران، الهند، ضد قوى الأطلسية. ووحدها أيديولوجية بديلة ذات نزعة محافظة ثورية قادرة على قول لا معارضة لخط الزمن التاريخي ومنطقه بعقلانية ومنهجية.

أعمال المؤتمر الدولي

الإشكالية:

وعليه ومن أجل مقاربة مختلف أبعاد موضوع دراستنا فإن بحثنا يتأسس على الإشكالية التالية:

ما هي الأهمية الجيوسياسية التي تكتسيها ليبيا في التصورات الجيواستراتيجية الروسية للمنطقة العربية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية المحورية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ندرجها كالآتي:

- كيف أثر الخطاب الجيوبوليتيكي الواقعي في توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية عموما و ليبيا على وجه الخصوص؟
- ما هي الخصائص التي جعلت من ليبيا محورا جيوبوليتيكيا لصراع القوى الدولية والاقليمية حولها؟
- ما هي الرهانات الجيواستراتيجية للتدخل الروسي في النزاع الليبي؟ وما هي أهم مخرجاته؟

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

1 . **الجيوبولتيك او الجيوسياسة:**

هو علم دراسة تأثير الأرض (برها، بحرها، مرتفعاتها، جوفها، ثرواتها، وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للإستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أضاف إلى الجيوبوليتيك فرع الجيو استراتيجيا. وكان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي "رودولف كجلين "مطلع القرن الميلادي الماضي وعرّفه بأنّه "| البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي. "[128]، بينما عرّفه مفكر آخر جاء بعده يدعى "كارل هوسهوفر" بأنّه "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي"[129]، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية. ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين أنها عبارة عن " الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها " ومنها أيضاءدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

هذا ويمكن تبسيط مفهوم الجيوسياسية بلغة مبسطة بأنها تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباءفعّالافي أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية. وشهد علم الجيوبوليتيك إهتماماً أوروبياً لافتاً في القرن التاسع عشر، وذلك بسبب الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية، أو بسبب خلافاتها على المستعمرات أو على أراضي هذه الأخيرة وبذلك تذبذب علم الجيوبولوتيك بين القبول والإهماللغاية تعرضه لما يشبه الهجران عقب الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم بين قطبي الرأسمالية والشيوعية. فيما لوحظ انتشار استخدام تطبيقات الجيوسياسية وتداول المصطلح بصورة واسعة مع اكتساب هذا الفرع من العلوم السياسية

---

[128] الجيوبولتيك او الجيوسياسة، المركز العربي للدراسات المستقبلية: https://www.mostakbaliat.com/archives/16716

[129] لورا محمود، "الجيوبوليتيك..جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة، جريدة البناء، العدد.1228 ، 2014، ص 44.

أعمال المؤتمر الدولي

صدارة ملفتة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وزوال الثنائية القطبية العالمية، هذه الثنائية التي كانت تكبت أهمية الجيوسياسية بسبب حالة التواطوء الضمنية التي كانت قائمة بين القطبين الاميركي والسوفياتي[130].

والملفت أن روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي كانت المجال الحيوي الأكثر خصوبة لاستخدامات علم الجيوبوليتيك نظراً للسعي الروسي للاستعاضة عن السوفيات باتحاد روسي يعيد روسيا القيصرية الكبرى بضم بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة لتوسيع المجال الروسي الحيوي. في المقابل بذلت الولايات المتحدة كل مهاراتها الجيوبوليتيكية لعرقلة مشروع روسيا الكبرى والتي من بينها اشعال الثورات الملونة في الدول المستهدفة لتحقيق المشروع، مع محاولة احتواء هذا المشروع في حال قيامه عبر إحاطته بمجموعة من الدول التابعة لأميركا والمرتبطة بنفوذها على قاعدة المصالح المشتركة. وعلى طريقته الخاصة عبر الزعيم الروسي "فلاديمير بوتين" عن هذا الوضع قبل سنوات بقوله إن الوضع الجيوسياسي في العالم معقد للغاية، وميزان القوى الدولية مختل، ولم يتم بعد بناء هيكل جديد للأمن الدولي. وهكذا فإن توسيع النفوذ الجيوسياسي هذا بالنسبة لأية دولة قد يكون إمّا بدوافع إيديولوجية عقائدية سياسية كانت ام دينية ،كما قد يكون بدوافع قومية عنصرية كالنازية والفاشية والصهيونية، أو قد يكون اخيراً بدوافع استعمارية نفعية كالرأسمالية. وعليه يكون الصراع الدولي على النفوذ والتأثير في العلاقات الدولية، ودفاع الدول عن مصالحها الحيوية ومحاولة فرض الدول هيمنتها على دول أخرى، وما شابه ذلك من أعمال تكون من الحالة الجيوسياسية.

بدأ الاهتمام بالتحليل الجيوبوليتيكي كتخصص معرفي دقيق فرض نفسه تدريجياً على الساحة الأكاديمية منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعرف تطور كبير في تحليل الأوضاع الدولية سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية بتأثيره في صياغة التوجهات الإستراتيجية الكبرى للدول[131].و يقوم التحليل الجيوبوليتكي على ثلاثة أسس مهمة وهي:

1. اختيار الدولة كمرجع أساسي للدراسة وإطار للمقاربة الجيوبوليتيكية باعتبارها البناء الأساسي والشكل الحديث للتجمعات الإنسانية ومصدر القوة، وبالتالي فالدولة هي قلب التحليل الجيوبوليتيكي.

[130] Brandon A. Mueller, The Three Critical Flaws of Critical Geopolitics: Towards a Neo-ClassicalGeopolitics". *Geopolitics*, p 19–39. https://www.tandfonline.com

[131] الجيوبولتيك، الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org

أعمال المؤتمر الدولي

2ـ يقوم على وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما يبدوا وارتباطاه بالقوى السياسية المختلفة.

3ـ يقوم على وضع ورسم الإطار المكاني الذي يحتوى على مختلف القوى السياسية المتفاعلة والمتصارعه.

وفيما يلي عرض لبعض الوضعيات الجيوبوليتيكية:

- المحور الجيوبوليتيكي-Geopolitical axis: تم استعمال مصطلح المحور الجيوبوليتيكي من قبل المفكر "بريجنسكي" –"Prejensky، ويشير إلى الدول التي تستمد قوتها من موقعها الجغرافي، قد تكون ممرات إلزامية أو منافذ مهمة نحو مناطق أخرى ونأخذ أمثلة عن ذلك إيران، الجزائر...
- .المجموعة الجيوبوليتيكية-Geopolitical Group: ويقصد بها مجموعة من الدول لديها حركة متماسكة ومستمدة من موقعها الجغرافي، بحيث يجعلها هذا الموقع تتحرك كوحدة واحدة، مثلاً الإتحاد الأوروبي يمثل مجموعة جيوبوليتيكية.
- الوضعية الجيوبوليتيكية-Geopolitical Situation: يُعرف" ايف لاكوست" الوضعية الجيوبوليتيكية بقوله: نقول أن هناك وضعية جيوبوليتيكية عندما تتوفر مجموعة من الأشياء منها:

- وجود مسار تاريخي أيْ فترة زمنية معتبرة.

- وجود صراع/تصادم في القوة بين فاعلين أو أكثر على نطاق واسع.

- وجود علاقات قوّة بين دولتين بحيث أ يحاول الضغط على ب و ب يحاول الرد.

- يستهدف إقليم معين. مثلاً قضية الصحراء الغربية تمثل وضعية جيوبوليتيكية.

2ـ الإستراتيجية : الكلمة أصلها يونانية، وتعني فن قيادة وإدارة الجيش. ومصطلح الإستراتيجية أصله عسكري، وتاريخياً ارتبط لفظ الإستراتيجية بفن الحرب وإدارتها. وجميع تعاريف الإستراتيجية القديمة كانت تصب في منظور العمليات العسكرية، ومنها: "كارفون كلازوفيتز":" فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب"[132]. وقيل : "هي فن وضع القوات في ميدان المعركة في المكان المرغوب"[133]. وعرفها الجنرال البروسي "مولتك" : " إجراءات عملية ملائمة للوسائل الموضوعة تحت سيطرة القائد في سبيل تحقيق هدف محدد". أما الجنرال" أندريه بوفر": فيعرفها

[132]Carl von Clausewitz, Campagne de 1815 en France, Éditions Ivréa, Paris, 1993, p 123.

[133]Michael Rank, History'sGreatestGenerals. 10 CommandersWhoConquered Empires, RevolutionizedWarfare, and ChangedHistoryForever, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2013, p76.

أعمال المؤتمر الدولي

بأنها " فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية"[134].أما "نيكولا ميكافيلي " فيقول في كتابه "فن الحرب" أصبح مفهوم الإستراتيجية يعني الحرب لتحقيق مصالح الأمة". وعرفها "ليدل هارت ": "هي فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"[135].

والملاحظ أن جميع التعاريف أعلاه ضيقت نطاق تعريف الإستراتيجية ومفهومها، وربطته بالعمليات العسكرية، وأظهرت أن الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية هو الحرب. بمعنى أن منبع التعريف ومفهومه وطبيعته وإطاره يختص ويقتصر على الإستراتيجية العسكرية في مفهومها الشامل، وليست الإستراتيجية الوطنية التي تمثل القوة العسكرية إحدى أدوات القوة الوطنية[136].

ويركز الفهم المعاصر على هذا المفهوم على وإعطائه شمولية ومساحة أوسع وأخرجه من ثوبه العسكري، ووظفه في جميع مناحي الحياة لأهمية هذا العلم وضرورته. ومن أبسط تعاريف الإستراتيجية اليوم :" هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق أهداف الدولة"[137]. كما تعد الإستراتيجية هرمية نسقية في مكوناتها وتفعيلها، تبدأ من الإستراتيجية الوطنية وتتفرع منها إستراتيجيات فرعية مثل (الإستراتيجية السياسية، والإستراتيجية الاقتصادية، والإستراتيجية العسكرية، والإستراتيجية المعلوماتية،والإستراتيجية الأمنية، والإستراتيجية الصحية .... إلخ). وكل إستراتيجية فرعية يتفرع عنها إستراتيجية فرعية الفرعية، مثل (الإستراتيجية الأمنية: يتفرع عنها: إستراتيجية الأمن الفكري، وإستراتيجية الأمن الإلكتروني، وإستراتيجية مكافحة الإرهاب والإرهاب المضاد، وإستراتيجية الأمن العام، وإستراتيجية الدفاع المدني، وإستراتيجية أمن المنشآت، وإستراتيجية التوعية الأمنية ....إلخ).

ومن الشروط الرئيسة لأية إستراتيجية وفي أي مستوى: (الوضوح، والتكامل، والتناسق، والتوافق، والتزامن، والشمول بين الأهداف والقطاعات المختلفة، وكذلك سهولة الاستدلال على طبيعة الطرق والوسائل والنهايات).

4ـ الجيواستراتيجة:

134 جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار النهضة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٢٣.

135 سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيواستراتيجية، ٢٥ مارس ٢٠١٠، جريدة الرياض: http://www.alriyadh.com/509799

136 Lawrence Freedman, *Strategy. A History*, Oxford UniversityPress, 2013, p.73.

137 حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، 2013، ص 24.

أعمال المؤتمر الدولي

هناك خلط لدى الكثيرين بين الجيوستراتيجية والإستراتيجية والجيوبوليتيك، والجغرافيا السياسية. كما أن تعريف الجيوستراتيجية قليل جداً في المرجعيات العربية. ويعرف "بريجنسكي" الجيواستراتيجية في مؤلفه المشهور رقعة الشطرنج الكبري أنها : الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبولتيكية"[138].

كما عرفت: "بأنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية". وأضاف: " أن الجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي : الموقع، والحجم والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان" . إضافة لهذا فهناك من يرى: إن مصطلح الجيوستراتيجية يعني: " دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية"[139].

وتتضمن الجيوستراتيجية: عناصر منها:

- **الجيوسياسية:** وهي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية.
- **الجيو اقتصادية**: وتدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وأثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الإستراتيجية الاقتصادية.
- **الجيوعسكرية**: التي تركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها. كما تبرز مدى أثر الأرض وطبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والإستراتيجية، كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية العسكرية الوطنية.
- **الجيومعلوماتية**: التي تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وأنظمة المعلومات في ظل الإعلام الآلي المحوسب، وأثر الإستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الإستراتيجية الوطنية.

المحور الثاني: الاتجاهات الجيوبوليتيكية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

1. الخريطة الجيوسياسية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

[138] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، طبعة ثانية، مركز [138]الدراسات العسكرية1999، ص 23.

[139] سعود عابد، مرجع سبق ذكره.

أعمال المؤتمر الدولي

إن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعن فقط صدمة للهوية الثقافية، السياسية والاقتصادية الروسية والنجاح الإيديولوجي-السياسي الغربي (الأوروبي-الأمريكي) في ردع واحتواء النفوذ السوفييتي، ولكن التحولات الإقليمية السياسية والأيديولوجية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ظهرت في منطقة الجوار الروسي بما أصبح يعرف "بأوراسيا" المنطقة الممتدة من شرق الصين إلى حدود أوروبا والشرق الأوسط[140]*، أحدثت فجوة أمنية كبيرة ساهمت في رسم معالمها مجموعة من الصراعات الجديدة والتي يمكن رصدها كالتالي:

1. النزاعات العسكرية الدولية والمحلية ذات الطابع الإثني خاصة في "القوقاز" و"مولدوفا" و"طاجكيستان" و "الشيشان".

2. الصراعات الاقتصادية على بحر "قزوين" والتنافس على موارد الطاقة خاصة في كل من: "جورجيا" و"قيرغيزستان"، و"طاجيكستان".

3ـ فشل الترتيبات والأنظمة السياسية في الدول السوفييتية السابقة وعدم قدرتها على ضمان حماية حقوق مواطنيها، حيث ان القمع ضد المعارضة الليبرالية والدينية في بلدان مثل "أذربيجان" و"كازاخستان" و"أوزبكستان"، وتزايد تهديدات عدم الإستقرار والإرهاب في "آسيا الوسطى" و"القوقاز".

4ـ عدم استقرار الحدود مع الدول المجاورة للحدود السوفييتية السابقة بسبب بعض القضايا مثل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات خصوصا على الحدود الصينية-الروسية، والطاجيكية-الأفغانية.[141]

5. الطبيعة غير الدفاعية للجغرافية الروسية والحاجة الروسية الدائمة لتأمين حدودها، والنزعة الإمبراطورية كعقيدة جيوبوليتيكية روسية ونهاية الحرب الباردة التي لم تفرز نظاما أمنيا أوروبيا جديدا لملء الفراغ كل هذا أدى إلى ظهور التناقض بين حق الشعوب في اختيار المنظمات التي تضمن أمنها وحق الشعوب في مقاومة توسّع الأحلاف العسكرية، خاصة إذا ما تم النظر إليها كتهديد للأمن القومي، فالنتيجة الحتمية لذلك هي تأصيل الخلاف والتوتر الدائم بين روسيا وحلف شمال الأطلسي[142].

* من الناحية الجغرافية، يعود اسم الكتلة لتركيب من كلمتي أوروبا واسيا يحدها من أقصى الغرب جزر إيرلندا والمحيطالأطلسي الذي يمتد بذراعه الجنوبي وهو متمثل في البحر المتوسط بأحواضه المختلفة ومن الشرق مضيق بيرنج وبعض الجزر مثل كامشتكا وسخالين والمحيط الهادي ومن الشمال يحده جزر فرانس جوزيف والمحيط المتجمد الشمالي ومن الجنوب جزر تيمور والمحيط الهندي بذراعيه المتمثلين في البحر الأحمر والخليج العربي. كما يوجد أيضاً تقسيم آخر هو أوراسيا الشرقية والغربية. تمثل "أوراسيا" الغربية أوروبا والشرق الأوسط، كما يضيف إليهما البعض شمال أفريقيا لكون المنطقة منفصلة عن بقية أفريقيا بواسطة الصحراء الكبرى. وتمثل أوراسيا الشرقية بقية آسيا.

141A.P. Tsygankov,"Masteringspace in Eurasia:Russia'sgeopoliticalthinkingafter the Soviet break-up", Communist and Post-CommunistStudies, Vol. 36 2003, p. 104.

142: امينة مصطفى دلة، المخيلة الجيوبولتيكية الروسية والفضاء الاوراسي،المعهد المصري للدراسات
https://eipss-eg.org

أعمال المؤتمر الدولي

2. اتجاهات الفكر الجيوسياسي الروسي المعاصر:

هذه الصراعات الجديدة طرحت وبصورة جوهرية مجموعة من الإشكالات الحرجة لروسيا: إذا كانت روسيا غير قادرة على أداء دورها التقليدي كموازن إقليمي أي كفارض للاستقرار الإقليمي فمن سيلعب ذلك الدور الرئيسي؟ كيف استجاب السياسيون والأكاديميون الروس للظهور المفاجئ لهذه التحديات في الوقت الذي تعاني فيه روسيا من موارد محدودة؟ كيف يمكن ترسيم الحدود الفعلية لروسيا؟ هل بإمكان روسيا أن تعيد بناء هويتها الجيوسياسية التقليدية؟

الاتجاه الأول: المدرسة الوطنية. الديمقراطية: التكيّف مع الهيمنة الغربية :

يمكن رصد تيارين رئيسين للمدرسة الوطنية-الديمقراطية:

ـ التيار الأول: يبرز في كتاب "نهاية أوراسيا. روسيا على الحدود بين الجيوبوليتيك والعولمة" لكاتبه "ديمتري ترينين" D. Trinin"[143]*، ذو التوجه الليبرالي، فهذا الكتاب يمثّل محاولة ليبرالية للرد على المشاريع الروسية الجيوبوليتيكية المحافظة؛ الحجة الرئيسية لديمتري هي أنه وبالنظر للقوة المتنامية للصين في الجناح الشرقي لروسيا وعدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى هيمنة الإسلام السياسي في الجنوب، فإن مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي يكمن مع الغرب بل ومن الضروري أن تتكامل مع الاتحاد الأوروبي وأن تبني تحالفا مع الولايات المتحدة. وانطلق الباحث للدفاع عن فكرته من إعادة مراجعة مفهومي روسيا وأوراسيا ليجادل بأن روسيا هي مفهوم جغرافي شكّلت حدودها الخارجية هويتها الثقافية والدولية، وتنظيمها الإقليمي المحلي، وارتبط ارتباطاً وثيقًا بطبيعة النظام السياسي. أما أوراسيا فلا يقصد بها كامل القارة المتعارف عليها، ولكن الدولة الروسية التقليدية (روسيا القيصرية، الإمبراطورية، الاتحاد السوفييتي)، فهذه التوصيفات لم تعد مرتبطة بروسيا الاتحادية اليوم، والتي على الرغم من تضمينها للعناصر الرئيسة للدولة الروسية التقليدية، روسيا الكبرى (سيبيريا والشرق الأقصى وشمال القوقاز)، إلا أنها لم تعد مركز الثقل في المنطقة.[144]

الاتجاه الثاني: المدرسة الجيو-اقتصادية:

---

* "ديمتري ترينين" هو مدير مركز كارنيجي في موسكو ترأس فيه مجلس البحوث وبرنامج السياسة الخارجيةوالأمنية.خدم في القوات المسلحة السوفيتية والروسية إلى غاية تقاعده سنة 1993. حيث تحصل على خبرة عسكرية لعمله كضابط اتصال في فرع العلاقات الخارجية للمجموعة القوات السوفيتية (المتمركزة في بوتسدام) وبصفته عضوا في طاقم الوفد في المحادثات الأمريكية السوفييتية المتعلقة بالأسلحة النووية في جنيف(1985–1991). كما درّس أيضا في قسم دراسات الحرب في المعهد العسكري (1986–1993).

144Dmitri V. Trenin, the End of Eurasia: Russia on the Border betweenGeopolitics and GlobalizationMoscow: Carnegie Moscow Center, 2001, pp. 12-13.

أعمال المؤتمر الدولي

ركز أنصار هذه المدرسة على دور العوامل الجيو-اقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة والأوراسي بصفة خاصة، فهي تدافع عن صورة الهوية الأوراسية لروسيا إلى جانب التقاطع بين التأثيرات الاقتصادية والثقافية في المنطقة، وبالتالي الهدف الأمني لروسيا معرّف بالرفاه الاقتصادي والتطوّر الاجتماع، في هذا الإطار يمكن رصد كتابين رئيسيين:

ـ الكتاب الأول:وضعه "سيرغي روغوف"، بعنوان "الاستراتيجية الأوراسية لروسيا" ركّز فيه المؤلّف على ضرورة بناء "جسر التواصل" يربط الجنوب، الغرب والشرق الأوراسي من خلال تطوير طرق النقل البرية والجوية العابرة للأراضي الروسية وللأراضي السوفييتية السابقة؛ والعقلانية الاقتصادية لهذا المخطط حسبه تكمن في تقصير شبكات الاتصال التي تربط حاليا أوروبا وآسيا ولذلك سيستفيد جميع المشاركين في المشروع وفي نفس الوقت ستبقى أرواسيا منطقة منفتحة ومستقرة اقتصاديا وسياسيا. وفي السياق السياسي الروسي، مثل هذا التفكير يعدّ مدافعا عن النظرة الليبرالية الجديدة والتي تعتبر مهمة للفلسفة المدافعة عن الغرب وعن تكامل الدولة مع الغرب.[145]

ـ الكتاب الثاني: وضعه كلُ من "فلاديمير كولوسوف" و"نيكولاي ميرونينكو "بعنوان "الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية"، وانطلق فيه الباحثان من فكرة رئيسية وهي ضرورة أن تستفيد روسيا من موقعها الجغرافي المتميّز كدولة وسيطة بين أوروبا وآسيا، فهي لا تزال أكبر قوة قارية مع مجموعة من الدول المجاورة لها والمقدّمة كحزام واقي، كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يغيّر موقع وهوية روسيا، لكنه يعتبر فرصة استراتيجية ستمكّن روسيا من إعادة تشكيل ظروف عمل دولية جديدة؛ وللقيام بذلك لا يمكن لروسيا أن تلزم نفسها بالتوجه نحو الغرب، ولكن بدلا من ذلك أن تطوّر ما اصطلح عليه الكاتبان "جيوبوليتيك التعاون"[146]

الاتجاه الثالث: مدرسة حفظ التوازن الأوراسي:

إن الكلمة المفتاحية لفهم المهمة الأمنية لروسيا في أوراسيا، بالنسبة لهذه المدرسة، هي "الاستقرار"، فبدلاً من تقديمها كإمبراطورية إقليمية تقليدية أو كحضارة مكتفية ذاتياً، يجب أن تحتفظ روسيا بالدور التنظيمي والسيطرة غير الرسمية على أوراسيا ما بعد السوفيتية، أي تقوم بدور الفارض للاستقرار أو الموازن

145Anita Sengupta, Heartlands of Eurasia: The Geopolitics of PoliticalSpace USA: Lexington books, 2009 p. 34.

146 امينة مصطفى دلة، مرجع سابق.

أعمال المؤتمر الدولي
الإقليمي، من خلال البقاء ضمن قائمة الدول العظمى، ليس فقط بصورة رمزية ولكن بإتباعها لسياسات الموازنة العسكرية .السياسية، ومشاريع الدولة الجيو .اقتصادية المختلفة في المنطقة.[147]

وأهم كتاب يمثّل هذا الاتجاه هو "مقدمة للجيوبوليتيك" للباحث "كمال الدين قادزيف"، نادى فيه بضرورة توظيف مفاهيم جديدة للفضاءات ليس فقط الجغرافية ذات الحدود الثابتة والخواص الطبيعية ولكن الاقتصادية والثقافية والحضارية والإعلامية. وقد انطلق الباحث من الاعتراض على الربط بين الهوية الثقافية الروسية والأوروبية الغربية، ودعا إلى توسيع مفهوم أوراسيا ليشمل المجالات الثقافية والسياسية، كما دافع عن فكرة عالم متعدد الأقطاب وعن روسيا كقوة عظمى ضمنه، وأن الاستراتيجية الروسية في أوراسيا يجب أن تسعى لتحقيق الاستقرار في المنطقة سياسياً واقتصادياً باستخدام مجموعة واسعة من أدوات السياسة المتاحة[148].

الاتجاه الرابع: المدرسة الحضارية:

في هذا السياق يمكن تقديم كتابين يمثلان المنظور الحضاري، الأول كتبه "جينادي زيوغانوف"، بعنوان "جغرافية النصر: أساسيات الجيوبوليتيك الروسي"(1997)، والثاني كتبه "نيكولاي نارتوف" بعنوان "الجيوبوليتيك" (1999). هذان الكتابان طوّرا صورة لروسيا كوحدة ثقافية، سياسية واقتصادية مكتفية-ذاتيا وسط أوراسيا. ودافع الباحثان عن فكرة كون روسيا إمبراطورية روسية ضمن حدود الاتحاد السوفييتي السابق، كما قدّما رؤية لروسيا كحضارة أوراسية مستقلة لا يمكن أن تعيش إلا من خلال حراسة نفسها ضد من ينظر إليها كتأثير ضار للغرب، وعلى أنها الضامن للاستقرار الجيوسياسي والتوازن العالمي والتي بدونها من المرجح أن يقع العالم ضحية لطموحات الغرب المفترسة. ومن ناحية أخرى، رفض الباحثان تفكك الاتحاد السوفييتي، بل ويصرون على أن الاتحاد السوفييتي كان الشكل الجيوبوليتيكي الطبيعي لروسيا التاريخية وأن الحدود السياسية الحالية في البلاد هي "مصطنعة" فرضت من خلال العمليات السرية للغرب.[149] ومن خلال تأثرهما بالنظريات الجيوبوليتيكية الروسية لكل من: "نيكولاي دانيليفسكي" و "قسطنطين ليونتييف" و"بيتر ساسافيتسكي" و"نيكولاي قوميلاف"، ركّز الباحثان على الدور الحضاري الخاص لروسيا في العالم. وبناءً على أعمال "دانيليفسكي" جادل الباحثان بأن الاختلافات الحضارية كانت السبب في العزلة الرئيسية لأوروبا عن روسيا، وباعتمادهم على كتابات "ليونتييف" جادلا بأنّ روسيا هي مزيج من الجماعات العرقية المختلفة وصاحبة مهمة جيوسياسية فريدة من نوعها تتمثل في تهدئة الأوضاع في المنطقة الأوراسية. وبإتباعهم كتابات "ساسافيتسكي" و"قوميلاف" أوضح الباحثان أنه بسبب

147idem, p. 34.

[148] امينة مصطفى دلة، مرجع سبق ذكره.

[149] Andrei P. Tsygankov, Russia'sForeignPolicy: Change and Continuity in National Identity ((New York: Rowman and LittlefieldPublishers, 4 edition, 2016, pp. 120-121.

أعمال المؤتمر الدولي

تفرّد الحضارة والموقع الروسي فإنه يجب على روسيا أن تكون معزولة عن الغرب للبقاء وللحفاظ على تفرّدها، كما أن روسيا الأوراسية مختلفة أيضا عن الشرق ولكن يجب على روسيا أن تخشى الحضارة الغربية ومن طموحاتها الإمبريالية العالمية. وبتبنيهم لوجهة نظر تاريخية بعيدة المدى جادل الباحثان لصالح الاستمرارية في تطوير روسيا الأوراسية من الإمبراطورية الروسية إلى ستالينية الاتحاد السوفييتي والإمبراطورية الأوراسية ما بعد السوفييتية.[150]

الاتجاه الخامس: المدرسة الاوراسية التوسعية:

من خلال كتابه "أسس الجيوبوليتيكا" وظّف "دوغين "[151]*لفكرة الجيوبوليتيكة التقليدية لكل من هالفورد ماكيندر. وكارل هوشوفر. المتمثلة في توصيف القارة الأوراسية بقلب العالم وروسيا كقلب لقلب العالم ليفسر جوهر رؤيته الجيوبوليتيكية المتمثلة في ضرورة التكامل الأوراسي والذي لن يتحقق إلا باستعادة الإمبراطورية كمهمة روسية بالأساس نظرا لموقعها الاستراتيجي، ولإمكانية سيطرتها على المحور الجغرافي للتاريخ الأوراسي. وعدم النجاح الروسي في تحقيق ذلك يعني ظهور بدائل جديدة مثل: التغلغل الصيني في الشمال نحو "كازاخستان" و"سيبيريا الشرقية"، أو الانتشار الأوروبي في الدول الروسية الغربية، مثل "أوكرانيا" "وروسيا البيضاء"، أو محاولة العالم الإسلامي دمج آسيا الوسطى والمنطقة المحيطة بنهر الفولجا والأورال، فضلا عن بعض المناطق في جنوب روسيا[152].

خلافا للأوراسيايين التقليديين[153] الذين ركّزوا على الوحدة الجغرافية الطبيعية للفضاء الأوراسي، والمؤسسة لعقيدة انعزالية على أساس الاكتفاء الذاتي للدولة وللأمة الروسية، الأوراسية قدّم دوغين نموذجا أوراسياً حديثا يعتبر أكثر تطورا وتعقيدا لمستقبل ما أسماه "بالنظام العالمي الأوراسي الجديد".

150Andrei P. Tsygankov,"Masteringspace in Eurasia: Russia'sgeopoliticalthinkingafter the Soviet break-up". Op. cit., pp. 120-121.

*الكسندر دوغين (1962) عالم سياسي روسي، عمل مستشارا للبرلمان الروسي خلال سنوات 1998-2003، وهو رئيس خبراء الجيوبوليتيكا التابع للمجلس الاستشاري 151المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي وعضوا رئيسيا في حزب روسيا المتحدة الذي كان يقوده سيرغي ناريشكي. يعتبر دوغين منظما رئيسيا في كل من الحزب الوطني البلشفي، الجبهة الوطنية البلشفية وحزب أوراسيا. كما أسس دوغين حركة أوراسيا العالمية

152امينة مصطفى دلة، مرجع سبق ذكره.

153Andrei P. Tsygankov, Russia'sForeignPolicy: Change and Continuity in National Identity ((New York: Rowman and LittlefieldPublishers, 4 edition, 2016, pp. 120-121.

أعمال المؤتمر الدولي

فعلى الصعيد الداخلي، وضع دوغين تصورا خاصا للإمبراطورية الأوراسية الجديدة، التي تُشكل الصيغة الوحيدة للوجود اللائق والطبيعي للشعب الروسي والإمكانية الوحيدة للوصول برسالته التاريخية والحضارية إلى أبعد مداها والتي ترتكز على:

1. لا ينبغي للإمبراطورية القادمة أن تكون "دولة-جهوية" ولا "دولة-أمة" لتجنب التناقضات الجيوبوليتيكية والاجتماعية التي لا حلّ لها.

2. ضرورة أن تقام الإمبراطورية الجديدة دفعة واحدة كإمبراطورية ويجب أن ترسي المبادئ الإمبراطورية الكاملة الأهلية والمتطورة في أساس مشروعها منذ الآن.

3. الملامح الجيوبوليتيكية والإيديولوجية لإمبراطورية الروس الجديدة يجب أن تتحدد على أساس التخلص من تلك اللحظات التي أدت من الناحية التاريخية إلى إفلاس الصيغ الإمبراطورية السابقة لذلك يجب أن تكون حسب الباحث متميزة ببنية إثنية – دينية تعددية مرنة، وأن يتم إضفاء المرونة على مشاركة الدولة في توجيه الاقتصاد، وشحن المعادلة الدينية-القيصرية بالمضمون المقدس الصافي وتحقيق ثورة أرثوذوكسية محافظة، وتحويل مصطلح "الشعبية" من الشعار الأوفارومي إلى أفق مركزي للبناء الاجتماعي-السياسي [154]

وعلى المستوى الخارجي، قدّم "دوغين" نظاما جيوبوليتيكيا عالميا يرتكز على ارتباطه بمناطق-كلية دعاها "دوغين" بالأحزمة الجيو-اقتصادية، وهي: الأورو-أفريقية، وآسيا والمحيط الهادي، أمريكا وأوراسيا. هذه الأحزمة بدورها ستتكوّن من خلال دمج ما اسماه الفضاءات الكبرى؛ داخل هذه الأحزمة الجيوبوليتيكية يكون هناك سيطرة للأقوى وللطرف الأكثر تطورا (على سبيل المثال أمريكا وأوروبا الغربية) على الطرف الأضعف (أمريكا الجنوبية أو إفريقيا). وخارجياً، ارتباط المناطق الأربع سيكون متوازنا ومرتكزا على مبادئ المساواة والاعتراف المتبادل، من خلال هذا الترتيب الرباعي يعتزم "دوغين" تأسيس تعددية المراكز باعتباره النمط السائد للقوة الجيوبوليتيكية على المستوى العالمي، فالهدف الأسمى للأوراسيانية بقضائها على تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم لن يتحقق إلاّ من خلال تحالف ثلاث مناطق: محور برلين-موسكو –باريس (وهو أهم المحاور)، وفي آسيا الوسطى محور طهران-موسكو وإلى شرق آسيا محور طوكيو –موسكو. كل هذا لتحقيق هدف نهائي المتمثل في الوصول إلى البحار والمحيطات في الشمال والجنوب والشرق لتصبح الإمبراطورية الجيوبوليتيكية مكتفية ذاتيا.[155]

ثالثا: التوجهات الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية للمنطقة العربية من الفكر للممارسة:

1. النظرية السياسية الرابعة لالكسندر دوغين والانتعاش الجيوسياسي لأوراسيا:

[154] الكسندر دوغين، اسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة الاولى2004 ص ص 257/256.

[155] الكسنر دوغين ، المرجع نفسه، ص454.

أعمال المؤتمر الدولي

تشكل "الأوراسية الجديدة" مرتكز "نظرية دوغين" الذي يعتبر أن القرن العشرين هو قرن الأيديولوجيات التي فشلت. و "يرى دوغين أنه منذ هزيمة الفاشية والشيوعية وذهابهما في التاريخ، فان الليبرالية تصول وتجول في الساحة دون منازع، بل حتى تتظاهر بأنها ليست أيديولوجيه إلى جانب الإيديولوجيات الأخرى، بل هي واحده من مكونات الحياة الانسانيه الطبيعية.. ويعتبر دوغين أنه مع " فشل المشروع الحداثي الغربي والمصير المأساوي الذي أنتجته أيديولوجياته الثلاث الرئيسية: الليبرالية والشيوعية والفاشية. ولم تستطع حماية الشعوب، أو أن تضمن لها الرفاهية والسلام[156]، فقد أفلست الليبرالية (النظرية الأولى) حين دفعت الإنسان العقلاني إلى الاغتراب والفناء والوهم بعدما فككت مرجعياته. تقود الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الليبرالي بنمطه الاحتكاري وتسعى إلى عولمته وفرض معاييره. فهما يلتقيان،

حيث يتفق ما تقوم الليبرالية عليه من الفردانية وأن الإنسان معيار كل شيء، مع سيطرة أمريكا باعتبارها مرجعاً للنظام العالمي. ولكن يثبت الوعي النقدي أن قيم الليبرالية زائفة، فالفرد المقدس والحر غدا مع المجتمع الاستهلاكي، عبداً للسوق والسلع، والديمقراطية أصبحت تنتج اللامساواة والاستبداد، لتتحطم بذلك السرديات الكبرى حول العقلانية والتقدم والمساواة".

لا يقل نقد "دوغين" للنظريتين الأخريين حدة عن نقده لليبرالية، " ففلسفة اليسار (النظرية الثانية) تشهد تحولات وأزمة في مشروعها ومنطوقاتها الدوغمائية. وينقسم اليساريون عموماً إلى اتجاهات ثلاثة: اليسار القديم، الشيوعية القومية، اليسار الجديد النيو يسارية، ما بعد الحداثي، وكلها تعاني فقدان مشروع ثوري للمستقبل واكتفت بمطالب لا تختلف عن مطالب الليبراليين: تمثيل أكبر، حرية، حقوق الإنسان، مساواة. أما نسخة اليسار المتطرفة الفاشية (النظرية الثالثة) التي مورست على يد "موسوليني" ومشروع الاشتراكية القومية لهتلر، فهي لم تكن بالفعل نزعة دولاتية، بل كانت اشتراكية بمعنى أنها عملت على تعبئة المكونات الاجتماعية – أحياناً بمنهجية قسرية- لخدمة جهاز الدولة". هذه الرؤية النقدية التي تحكم على النظريات الثلاث بالفشل، وبعدم صلاحيتها لروسيا التي مرت من وجهة نظر "دوغين" بمرحلتي الشيوعية والليبيرالية، ويتوجب عليها الآن الدخول في مرحلة جديدة تعتمد على رؤية سامية تعم الفضاء الأوراسي الواسع، من شأنها تطبيق فكرة ميتافيزيائية مستحيلة تكمن في تحويل العالم على أسس أخلاقية جديدة وليس على قيم مادية استهلاكية برجوازية". وعليه يبدو التأسيس النظري منطلقاً من خصوصية روسيا إلى حد بعيد، وهي التي تمتد أراضيها ما بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وتناسبها تماماً فكرة "الفضاء الأوراسي" بما أنها (روسيا) وبحسب "دوغين" تنتمي إلى الشرق ثقافياً، ويجب أن تقف كزعيم في وجه العالم الأحادي القطب "الغربي – الأمريكي". وكان قصده مما يسميه أوراسيا، روسيا الكبيرة التي لديها حلفاء بينها إيران وتركيا والصين والهند وبعض الدول في أوروبا الشرقية. ويقول في تعريف الأوراسيا بأنها

[156] نافذ أبو حسنة، الكسندر دوغين والنظرية الرابعة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://www.politics-dz.com

فلسفة سياسية مع ثلاثة مستويات (خارجية ووسطى وداخلية). فعلى المستوى الخارجي، تشتمل هذه النظرية على عالم متعدد الأقطاب، أي هناك أكثر من مركز دولي لصنع القرار، أحدها الأوراسيا التي تضم روسيا ودول الإتحاد السوفيتي السابق. ويتابع "دوغين: "الأوراسية على المستوى المتوسط، تقول بالتقاء دول الاتحاد السوفيتي، إلى جانب نموذج عابر للحدود، أي تشكيل دول مستقلة. أمّا على مستوى السياسة الداخلية، فهي تعني تحديد الهيكل السياسي للمجتمع وفقاً للحقوق المدنية، وعلى أساس أقسام من نموذج الليبرالية والقومية"[157]. هذه المستويات الثلاثة في فلسفة الأوراسية هي التي يتشكل على أساسها نوع واحد من السياسة الخارجية فقط، وهي سياسة مستقلة عن العولمة، والعالم الأحادي القطب والقومية والإمبريالية والليبرالية. ولهذا تعدّ الأوراسية بشكل عام نموذجاً فريداً للسياسة الخارجية.

2. رهانات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية:

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي الأثر الكبير الذي انعكس على مستقبل السياسة الخارجية الروسية وإستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها المنطقة العربية، خاصة بعدما تفردت بها الولايات المتحدة، وعلى ذلك عملت روسيا على التخلص من الأزمات السابقة واستثمار الإمكانيات لتعظيم عملية التنمية الداخلية بما يعزز المكانة الجديدة لروسيا على مسرح السياسة الدولية والإقليمية.

وتسعى روسيا إلى التأثير في مجريات النظام الدولي والنظم الإقليمية الفرعية، وفي السنوات الأخيرة، تبنت روسيا مواقف في سياستها الخارجية أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة النظام الدولي بما يحافظ على تحقيق مصالحها[158].

ولعبت العديد من التطورات الإقليمية والدولية الدور الأكبر في إعادة رسم خرائط توزيع النفوذ في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث وجدت روسيا نفسها أمام العديد من الفرص الذهبية التي من شأنها العودة لدورها المعتاد في السياسة الدولية، خاصة بعد أحداث الثورات العربية وفيما يتعلق بتطورات الوضع في سوريا، وقد وقعت منطقة الشرق الأوسط وفي قلبها المنطقة العربية بما فيها من تطورات في القلب من هذا الدور. وفي نفس السياق عملت روسيا على توثيق علاقاتها مع دول المنطقة، وتحديث قائمة حلفاءها بما يتضمن دول عديدة حليفة أيضًا للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث قدّم الروس نموذجًا أكثر قوة وإصرارًا ووضوحًا اجتذب حلفاء قدماء وحاليين لأمريكا، وأعداء لها في الآن نفسه.والجدير بالذكر أن السياسة الروسية تجاه المنطقة تم استخدامها لتعظيم المكاسب الإستراتيجية في مواجهة العديد من القوى الدولية الغربية، عوضًا عن تحسين الوضع الداخلي الخاص بها

[157] الكسندر وغين مرجع سابق

[158] Romain Philips : la Russie est devenue un acteur central au Moyen O rient, 11/01/2020 ; sur : https://www.rfi.fr/fr/moyen-orient/20200109-vladimir-poutine-diplomatie-influence-moyen-orient-syrie-turquie.

أعمال المؤتمر الدولي

اقتصاديًا وعسكريًا[159]. ونتيجة لذلك باتت السياسة الخارجية الروسية مرتكزة في المقام الأول على تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لحلفائها الرئيسيين، ولعل هشاشة النظام الإقليمي الشرق أوسطي، جعل من اليسير على روسيا استخدام أقل الامكانات لتحقيق مكاسب عديدة، وروسيا لا تحتاج فعل الكثير حتى تؤكد نفوذها الحالي، خاصة في سياق ينظر إلى تراجع التأثير الغربي داخل المنطقة[160]. وبرغم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها موسكو إلا أنها أصبحت ذات وجود مؤثر على خريطة السياسة العالمية؛ حيث عادت روسيا لتلعب دورًا فاعلًا، وتتخذ مواقفًا واضحةً في العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

ويتمثل الدافع الرئيسي للدور الروسي الجديد في المنطقة في بعدين أساسيين أولهما: تحقيق مكاسب داخلية على مستوى الاقتصاد والاستقرار الداخلي الروسي، وثانيهما: هو دعم ومساندة الحلفاء البحث عن حلفاء جدد وتشكيل خريطة من العلاقات التي تخدم المصالح الروسية داخل المنطقة في المقام الأول، وقد شملت دوافع ومحددات داخلية وأخرى خارجية نابعة من المصالح الاستراتيجية لروسيا، ويندرج من الهدفين السابقين العديد من السياسات الروسية التي من شأنها الولوج لتحقيق هذين الهدفين ولعل أهم تلك السياسات هي:

ـ إعادة رسم الخريطة الإقليمية والدولية وخلق تحالفات إقليمية ودولية وتطوير الروابط بينها وفق المتغيرات المستجدة على الساحة[161].

ـ تمثل المنطقة العربية من المناطق الجيوستراتيجية الهامة من حيث توزيع المقدرات النفطية والثروات الطبيعية، ووفق ذلك أدركت روسيا بأن هذه المنطقة تمثل مفتاح السيطرة على العديد من مجريات الملفات الإقليمية والدولية.

ـ السياسة المتعلقة بتوريد الأسلحة لتأمين حلفاؤها وضمان استمرارية ولائهم، وتأتي التوجهات الروسية في هذا الإطار على خلفية حساسية المنطقة تجاه الصراعات التي قد تغير موازين القوى في المنطقة في لحظات.

---

[159] يوسف الحمود، أبعاد الاستراتيجية الروسية في ليبيا، 12 أوت 2020:

https://resalapost.com

[160] **أوليسيا وآخرون، السياسة الخارجية الروسية فى السياقين التاريخى والحالى، مؤسسة راند2015:**

www.rand.org/t/peu144

[161] مصطفى صلاح، ترسيخ النفوذ: الدور الروسي في ليبيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 اكتوبر 2018:
http://www.acrseg.org/40960

أعمال المؤتمر الدولي

ـ حاولت روسيا استدعاء القوى الدولية المتوافقة معها سياسيًا وعسكريًا، والعمل على زحزحة العديد من القوى الغربية المناوئة للوجود الروسي في المنطقة، بما يضمن لموسكو نصيب الأسد فيما يتعلق بالملفات الموجودة على الساحة وما يستجد منها.

ـ إنهاك الولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا عن طريق مزاحمتها في العديد من الملفات المثارة في المنطقة.

3. تحليل الدور الروسي في المنطقة العربية:

عند تحليل الدور الروسي في المنطقة العربية، لابد من التعرض إلى علاقات روسيا وتفاعلاتها مع دول المنطقة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وفي هذا الشأن تطول اللائحة بين أنماط العلاقات الثلاثة المختلفة، إلا أنه وفي المجمل استطاعت موسكو أن تنسج خيوط علاقاتها على الساحة العربية وسحب البساط بصورة كبيرة من قبضة واشنطن. ويمكن تفسير العلاقات السياسية الروسية بأنها جاءت مناوئة في معظم مخرجاتها للتوجهات الأمريكية في توجه روسي بالسعي لإنشاء نظام عالمي ديموقراطي أو بالأدق متعدد الأقطاب. وعلى ذلك تباينت السياسة الروسية تجاه العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط والتي كانت في معظمها مناهضة للسياسة الأمريكية. فالسياسة الروسية في المنطقة العربية كالسياسة الروسية تجاه محيطها الجغرافي القريب في آسيا وأوروبا الشرقية، بما يحافظ على تحقيق البعد الأمني بتعزيز النفوذ الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991.

- **سوريا**

بدت روسيا محركًا فاعلًا في مجريات الملفات المتعلقة بمستقبل سوريا السياسي والاقتصادي والعسكري؛ حيث عملت روسيا على تعميق تحالفاتها مع النظام السوري وحافظت على علاقات ودية مع النظام التركي المناهض للأسد، كما عمقت علاقاتها السياسية مع طهران الحليف الأكبر للنظام السوري، وجاءت سلسلة الاجتماعات والمؤتمرات في أستانة وسوتشي بجانب محادثات جينيف ليكلل الوجود الروسي بالنجاح.

كما ساندت موسكو دمشق في العديد من المحافل الدولية وبلورت الحلول السياسية التي تتناسب وخياراتها مع المصالح الروسية وحلفائها[162]. وتُعَدّ سوريا دولة محورية بالنسبة إلى التطلّعات الروسية الجيوسياسية، كما تحتفظ البحرية الروسية بقاعدة عسكرية لإعادة التموين والصيانة في ميناء طرطوس السوري، عوضا عند قواعد أخري في حميميم[163].

ويضاف إلى كل ذلك أن دول الشرق الأوسط هي أكثر الزبائن لشراء السلاح الروسي حيث تعتبر سوريا أكبر المستوردين للسلاح الروسي، حيث زودت موسكو دمشق بمعدات عسكرية تصل إلى 26 مليار دولار كما ساهم

[162] Alexendre Choumiline :la diplomatie russe au moyen orient : retour à la géopolitique,IFRI, France, 2016, P12.

[163] نفس المرجع السابق.

أعمال المؤتمر الدولي

الاتحاد السوفيتي سابقًا في بناء الترسانة الكيميائية السورية، عوضًا عما حددته روسيا تجاه سوريا في شأن إعادة الإعمار بقيمة مئتي مليار دولار، والتي سترعاها روسيا مع كوريا الشمالية والصين وإيران. إضافة إلى التنقيب عن الغاز والنفط في البحر، والذي كانت قد بدأته موسكو بموجب اتفاق مع وزارة النفط السورية بقيمة 90 مليون دولار[164].

وهناك هدفان استراتيجيان كبيران هما الدافع وراء التدخّل الروسي في الصراع السوري وهما:

ـ الهدف الأول: تحدّي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية.

ـ الهدف الثاني: مساندة نظام الرئيس السوري بشار الأسد الذى يمثل أقرب الحلفاء للنظام الروسي.

ويمكن القول أن روسيا عززت وجودها في المنطقة وذلك عن طريق التعاون مع كل من القوى التي تمثل خطًا معارضًا لسياسات واشنطن هناك.

- العراق

في العراق عارضت روسيا الاحتلال الأمريكي وطرحت إمكانية تسوية القضية العراقية بالطرق السلمية، كما طالبت بإلغاء الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق وإيقاف الغارات الأمريكية والبريطانية على العراق، ووصفت روسيا الاحتلال الأمريكي بالانتهاك المباشر للقانون الدولي، كما رفض "بوتين" ما أسمته الولايات المتحدة بمفهوم محور الشر الذى طرحه "جورج بوش" في وصفه العراق وإيران وكوريا الشمالية. كما أن روسيا كان لها دور مهم في تسليح العراق لمواجهة داعش، وقد ترافق ذلك مع بروز سياسة روسية خارجية واضحة المعالم تقوم على تفعيل دور روسيا على الصعيد الإقليمي والدولي بحيث لا تخضع لهيمنة أو ابتزاز.

وفى عام 2012م وقع الكرملين على صفقة مع الحكومة العراقية تصل قيمتها إلى 4 مليار دولار، ويعد هذا الاتفاق أكبر صفقة تمت بدفعة واحدة فى عهد "بوتين"، حيث ساهم هذا الاتفاق فى جعل العراق ثانى أكبر مشتر للأسلحة الروسية.[165]

- مصر

شهدت العلاقات الروسية مع مصر تطورات على صعيد العلاقات السياسية والعسكرية حيث تتعامل مع مصر منذ عام 2001م، حيث شهدت مصر زيارتين من الجانب الروسي وكذلك إلى الجامعة العربية وكان هدف الزيارة إظهار النوايا وعكست رغبة القيادة الروسية في إحياء التعاون مع الدول العربية في شتى المجالات. وبعد أحداث 30 يونيو وقفت روسيا دعمًا للدولة المصرية حيث فقدت مصر علاقاتها بروسيا خاصة وأن روسيا أعلنت في 2003م حظر جماعة الإخوان المسلمين بسبب اتهامها بدعم التمرد شمال

[164] يوسف الحمود, مرجع سابق.

[165] نفس المرجع السابق.

أعمال المؤتمر الدولي

القوقاز، وشهدت البلدان زيارات على مستوى الرؤساء أو الوفود العسكرية، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين منها إنشاء محطة الضبعة النووية، وتعزيز سبل مواجهة المخاطر الناتجة عن انتشار الإرهاب والتطرف، حيث اتفق الجانبان على أهمية تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

كما أيد "بوتين" خطة الرئيس "السيسي" لتولى الحكم في مصر، وعلى الجانب الآخر كان الكريملين يتطلع لتعزيز العلاقات مع مصر لضمان نجاح مؤتمر جنيف للسلام المتعلق بسوريا، على اعتبار أن "السيسي" هو خليفة الرئيس عبد الناصر الذى يقف أمام الغرب الإمبريالي بالقومية العربية.

- السعودية

اتفقت السعودية وروسيا خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك "سلمان بن عبدالعزيز آل سعود" إلى موسكو في أكتوبر 2017م، على توريد عدد من أنظمة التسليح، حيث وقعت وزارة الدفاع السعودية مع روسيا عقودًا لتوريد نظام الدفاع (الجوي المتقدم، وأنظمة)، وراجمة الصواريخ، وراجمة القنابل ، وسلاح (كلاشنكوف AK- 103) وذخائره. ووقعت السعودية مذكرة تفاهم مع روسيا لزيادة توطين الصناعات العسكرية. ويمكن القول بأن طرق الرياض أبواب موسكو عبر مطرقة صفقات التسليح والشراكة الاقتصادية يهدف إلى نية السعودية توسيع دائرة علاقاتها الخارجية مع روسيا بعد موجات المد والجذر في العلاقات بين الجانبين[166].

لعل تلك العوامل السابق ذكرها مهدت الطريق لروسيا لاستعادة جزء كبير من دورها على الساحة الدولية، وتنطلق روسيا في هذا الدور من الحفاظ على مصالحها في مناطق نفوذها الرئيسية والعمل على فتح أطر جديدة للعلاقات في المرحلة القادمة.

4. وثيقة الأمن القومي الروسي:

دعا "بوتين" في جوان من عام 2015م إلى ضرورة تعديل إستراتيجية الأمن القومي الروسي الصادرة في عام 2009م والمقرّر العمل بها حتى عام2020م . وقال "بوتين" خلال اجتماع مجلس الأمن الروسي: "من

[166]Junzhi Zheng : pourquoi l'Arabie Saoudite mise de plus en plus sur la Russie et vive versa : l'Opinion 13 octobre 2019, sur https://www.lopinio.fr/edition/international/pourquoi-l-arabie-saoudite-mise-plus-en-plus-russie-vice-versa-200161;

أعمال المؤتمر الدولي

الضروري تحليل التحدّيات والأخطار المحتملة جميعها، لتشمل السياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها، خلال فترة قصيرة، وتعديل إستراتيجية الأمن القومي الروسي، بناءً على نتائج هذا التحليل".[167]

وبالفعل أصدرت وثيقة الأمن القومي الروسي المعدّلة، حيث شكّل ضمان هذا الأمن أولويّة في إطار عمل الدولة، وتبلور الهدف الرئيس منها في استعادة روسيا لمكانتها كقوة عظمى موازية للغرب، وبخاصةٍ في الشرق الأوسط، للاستجابة الملائمة للتهديدات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين ومن أبرز ما جاء فيها:

ـ تلقي ممارسة روسيا لسياستها المستقلة داخليًا وخارجيًا مقاومة من قبل الولايات المتحدة والدول الحليفة لها والتي تسعى إلى تكريس هيمنتها على شؤون العالم. كما أنّ سياسة الردع هذه تشمل ممارسة الضغط عليها اقتصاديًا، سياسيًا وإعلاميًا.

ـ إنّ تعزيز قدرات حلف الناتو وتكليفه وظائف كونية تنفَّذ بما يخالف القوانين الدولية، يشكِّل تهديدًا واضحًا للأمن القومي الروسي، وانتهاكًا للشرعية الدولية، كما أنّ إبقاء منطق الكتل العسكرية في حلّ القضايا الدولية يؤثّر سلبًا على التعامل مع التحدّيات والتهديدات الجديدة، أمّا استمرار تدفُّق المهاجرين وتناميه من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، فيعكس مدى عجز نظام الأمن الأورو أطلسي.

ـ تدعو روسيا إلى تحويل "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" إلى "منظمة دولية شاملة قادرة على التصدّي للتحدّيات والتهديدات الإقليمية"، بما فيها الإرهاب الدولي والتطرف وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، وإلى ضرورة تنبُّه المجتمع المدني إلى زيادة عمليات إسقاط الأنظمة السياسيّة الشرعية، مع تحوُّل الأراضي التي تستعر فيها هذه النزاعات إلى قواعد للإرهاب والنعرات الطائفية[168].

ـ إنّ ظهور المنظمة الإرهابية التي أطلقت على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" وتعزيز نفوذها كانت نتيجةً لسياسة المعايير المزدوجة التي تبنّتها بعض الدول في مكافحة الإرهاب ".

ـ تعتمد روسيا سياسة عقلانية وبراغماتية في مواجهة التحدّيات بما فيها التسلّح . أمّا في مجال الأمن الدولي، فإنّ ألإستراتيجية أشارت إلى أنّ روسيا متمسّكة باستخدام وسائل سياسيّة وقانونية وآليات دبلوماسية هادفة إلى حفظ السلام قبل غيرها، أمّا استخدام القوة فليس ممكنًا إلّا في حال لم تؤدِّ الوسائل السلمية مفاعيلها .

[167] Walter Mead, “The Return of Geopolitics. The Revenge of the RevisionistPowers” in ForeignAffairs, May/June 2014, on 24 October 2014

[168] يوسف الحمود، مرجع سبق ذكره.

أعمال المؤتمر الدولي

ـ يستمرّ قلق روسيا من تدخّل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الدائم في أوكرانيا، والهادف إلى "إحداث انشقاق عميق داخل المجتمع الأوكراني"، كما أنّ خطّة الولايات المتحدة لـ"نشر الدرع الصاروخي في أوروبا على مقربة من الحدود الروسية" تشكل مصدر قلق للأمن القومي الروسي .

ـ تهدّد "الثورات الملوَّنة" في المحيط الروسي، وخصوصًا في أوكرانيا، السيادة الروسية وسط "تغذية الأيديولوجيات القومية المتطرفة لإظهار صورة روسيا على أنها العدو في عقول المواطنين الأوكرانيين".

ـ تنبع أهمية شرقي أوروبا بالنسبة للأمن القومي الروسي من ارتباطه بخطوط إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، العنصر الأبرز في الاقتصاد الروسي، خصوصًا مع التدهور الأخير الذي أصابه بسبب انخفاض أسعار النفط، والعقوبات الغربية على أثر الأزمة الأوكرانية.

ـ تؤكّد موسكو اهتمامها ببناء شراكة متكاملة مع الولايات المتحدة الأميركية على أساس المصالح المتطابقة بين البلدين وتأثيرالعلاقات الروسية- الأميركية على الوضع الدولي العام . كذلك أبدت روسيا استعدادها لبناء علاقة مع الناتو على أساس المساواة من أجل تعزيز الأمن العام في المنطقة الأوروبية الأطلسية، شرط احترام القوانين الدولية.مما سبق يتضح بأنه هناك مؤثرات تفرض نفسها على صناع القرار السياسي، ولها تأثير كبير في رسم معالم السياسة الخارجية لروسيا.

رابعا: ليبيا كمحور جيوسياسي في التحرك الجيواستراتيجي لروسيا:

يعامل الكرملين ليبيا حالياً بصورة علنية كنقطة مركزية أخرى لأنشطته في الشرق الأوسط. فبعد سنوات من الإهمال الأمريكي، تحوّلت هذه البلاد إلى ساحة حرب بالوكالة، ويتنافس الرئيس فلاديمير بوتين بلهفة ليصبح صانع القرار الرئيسي. فقد، حاول دفع خليفة حفتر إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في موسكو مع رئيس الوزراء فايز السرّاج رئيس "حكومة الوفاق الوطني" المعترف بها من قبل الأمم المتحدة (لكنه فشل في ذلك). كما شارك بوتين في مؤتمر برلين الذي انعقد في 19 جانفي المنصرم بهدف إعادة توجيه الأطراف نحو الحل السياسي. ومع أنّ احتمالات هذا الاتفاق لا تزال غير مؤكدة، إلّا أن تدخّل موسكو في ليبيا سيستمر في كلا الحالتَين.

1 . **المقاربة التاريخية للمنظور الجيوسياسي الروسي لليبيا:**

تاريخياً كان الدخول إلى موانئ المياه الدافئة في شرق البحر الأبيض المتوسط ذا أهمية كبرى بالنسبة للحكّام الروس كجزءٍ من جهدهم لجعل البلاد جهة فاعلة من "القوى العظمى" في السياسة الأوروبية. فخلال "مؤتمر بوتسدام" عام 1945، حاول جوزيف ستالين دون جدوى أخذ الوصاية على إقليم طرابلس في ليبيا. وعلى الرغم من تلك المحاولة الفاشلة، برزت ليبيا كعميل أسلحة مهمّ للإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية. وفي سبعينيات القرن الماضي، انفتح "معمّر القذّافي" أكثر فأكثر على موسكو، التي وفّرت آلاف العناصر وكميّات هائلة من المعدّات العسكرية لتعزيز أنشطته، بما فيها بناء قواعد صاروخية أفضل.إن كفاح الحالة المتعادلة مع الغرب

أعمال المؤتمر الدولي

بشأن تحديد المواقع الجيوستراتيجية والحصول على موارد الطاقة والموانئ يستمر في توجيه تفكير الكرملين اليوم. فقد بدأ "بوتين" بإعادة إحياء العلاقات مع ليبيا بعد فترة وجيزة من توليه منصب الرئيس في عام 2000 وتحسّنت هذه العلاقات بشكلٍ ملحوظ بعد لقائه مع "القذّافي" في طرابلس عام 2008. وبعد فترة وجيزة ألغت موسكو معظم ديون ليبيا البالغة حوالي 5 مليارات دولار مقابل عقود تركزت على النفط والغاز والأسلحة والسكك الحديدية. كما منح "القذّافي" للأسطول الروسي إمكانية الوصول إلى ميناء بنغازي[169].

بيد أن الحملة بقيادة حلف "الناتو" في ليبيا عام 2011، كلّفت روسيا مكانتها بعد أن كانت قد دخلت منذ فترة طويلة إلى ليبيا وأنفقت مليارات الدولارات على العقود. إلا أن أكثر ما أفزع موسكو هو موت "القذّافي" المروّع والسابقة التي اعتبرها الكرملين "ثورةً ملوّنةً" بقيادة الولايات المتحدة. وفي عام 2012، بذل "بوتين" جهداً متضافراً لاستعادة إمكانية الدخول إلى ليبيا، وفي الوقت نفسه توسيع القدرات البحرية الروسية بشكلٍ عام. وفي ماي 2013، أي قبل عامَين من تدخّله في سوريا، أعلن بوتين عن قوة عمل روسية دائمة في البحر المتوسط. وإذا تمكنت موسكو من تعزيز مكانتها في ليبيا على المدى الطويل، فسوف تكسب نفوذاً ملحوظاً على أوروبا ويُتاح لها الدخول أكثر فأكثر إلى الشرق الأوسط وأفريقيا. وسيكون ميناءا طبرق ودرنة العميقان في ليبيا مفيدَين للقوة البحرية الروسية من الناحيتين اللوجستية والجيوستراتيجية، لاسيّما بالاقتران مع طرطوس في سوريا. وستشكّل الاستفادة القصوى من موارد الطاقة الواسعة في البلاد إنجازاً بارزاً آخر يمكن أن يفتخر به "بوتين".

2 . اللعبة الجيواستراتيجية لروسيا في ليبيا:

وفقا لبعض التقارير، تواصل حفتر مع موسكو للحصول على الدعم عام 2015 تقريبا. وفي المقابل، وعد بمنح روسيا اتفاقات الطاقة وإمكانية دخول الموانئ التي طمحت إليها. فقبل "بوتين "العرض وبدأ يوفر إلى حكومة "حفتر" في طبرق المشورة العسكرية، والدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وحتى أموالها الخاصة المطبوعة. ومن جهته، قام القائد بعدة رحلات إلى موسكو منذ عام 2016. وفي جانفي 2017، دعي للقيام بجولة على متن حاملة الطائرات الروسية الوحيدة في طريق عودتها إلى الوطن من المياه السورية؛ ويعتقد بعض المراقبين أنه وعد موسكو بإعطائها إمكانية دخول إضافية خلال هذه الرحلة. وفي ذلك العام نفسه، نقلت موسكو جوا العشرات من جنود "حفتر" الجرحى إلى روسيا لتلقّي العلاج. وفي نوفمبر 2018، زار حفتر موسكو مجدداً.[170] وخلال هذه الفترة نفسها، بدأت التقارير الصحفية تظهر حول التواجد المتزايد للمدربين الروس والجماعات العسكرية الخاصة الغامضة الروسية في ليبيا، وكان ذلك غالباً لحماية أصول النفط وتقديم المشورة. ومؤخرا، ذكرت صحيفة "موسكو تايمز" في وقت سابق أن المقاولين الروس الذين يحاربون في ليبيا وسوريا تلقوا العلاج في مستشفى مرموق في موسكو يملكه

---

[169] عصام عبد الشافي، خارطة الاهداف والمصالح. ماذا تريد روسيا من ليبيا:
www.alaraby.co.uk

[170] نفس المرجع السابق.

أعمال المؤتمر الدولي

الأفراد المقربين من بوتين، من بينهم ابنته. وعلى صعيد الطاقة، بدأ مشروع ليبي وروسي مشترك للنفط والغاز بالعمليات في بنغازي في أفريل الماضي. وفي حين تميل موسكو بشدة نحو "حفتر"، إلا أنها أقامت روابط أيضاً مع حكومة السراج. ويتماشى هذا النهج المزدوج مع استراتيجية "بوتين" الإقليمية، التي تستلزم إقامة اتصالات مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل وضع نفسه كصانع قرار. وقد ساهم رفض حفتر التخلي عن جنسيته الأمريكية وسمعته كشريك صعب بشكل عام في مقاربة موسكو المزدوجة أيضاً. ومن جانبها، انتقدت الجماعات العسكرية الخاصة الروسية مؤخراً هذا اللواء، وفي الوقت نفسه أجرت هذه الشركات حملة علاقات عامة بالنيابة عن أحد خصومه المحليين، وهو ابن القذافي "سيف الإسلام"، سعياً لتعزيز صورته العام الماضي في سياق حملة سياسية ليبيّة.

3 . **استخدام الشركات العسكرية الخاصة للوصول إلى الهدف:**

شكل الاعتماد المتزايد على الجماعات العسكرية الخاصة كأداة للسياسة الخارجية سمة مميّزة لاستراتيجية "بوتين" في العديد من المجالات. فقد أرسلت روسيا مئات من هؤلاء المرتزقة إلى ليبيا، على الأرجح عبر خطوط "أجنحة الشام للطيران" من دمشق إلى بنغازي. ووفقاً لبعض التقارير ظهروا في "قاعدة الجفرة الجويّة"، من بين مواقع أخرى.

وفيما يتعلق بالقدرات المحددة، تشمل هذه القوّات القناصة الذين تسبب وجودهم على الخطوط الأمامية بارتفاع عدد الإصابات في صفوف قوات "حكومة الوفاق الوطني". ومن المرجح أن تكون موسكو قد زودتهم بقدرات تشويش الطائرات المسيرة بدون طيار. ووفقاً لوكالة "رويترز"، تعتقد القوات العسكرية الأمريكية أن الجماعات العسكرية الخاصة أو الجهات الموالية لحفتر استخدمت أنظمة الدفاع الجويّة الروسية لإسقاط طائرة أمريكية بدون طيّار، ربّما عن طريق الخطأ، خارج طرابلس في نوفمبر الماضي. وفي ذلك الشهر، أكّد الموالون لحفتر أنهم أسقطوا طائرة إيطالية بدون طيّار. ومع ذلك، فإن القدرة على تشغيل نظام دفاع جوّي روسي تتطلّب مهارات عالية لا تتمتع بها الكثير من الجماعات العسكرية الخاصة، لذلك تشير هذه الحوادث إلى مستوى من التطوّر ينمو بسرعة على أرض الواقع، وتثير تساؤلات حول المدى الكامل للوجود الروسي هناك[171].

وتطرح الجماعات العسكرية الخاصة الروسية أيضاً مشاكل أوسع نطاقاً. ومن هذه المشاكل أنّ سلوكها لا يلائم التعاريف العسكرية الغربية النموذجية. وتتداخل أنشطتها بين المقاولين والمرتزقة والفئات الأخرى - ولا يوجد فصلٍ واضح بين الجيش والقطاع الخاص كما يرى المرء في الغرب. ولا يوجد أيضاً أي سياسات واضحة أو إطار قانوني واضح لأعمال موسكو. وتقنياً، تعتبر الجماعات العسكرية الخاصة غير قانونية حتى بموجب القانون الروسي. وما أن تتوصّل موسكو إلى اتفاقاتٍ حول التعاون الاقتصادي أو العسكري في بلد معين، فعندئذ يكون لديها سبب مشروع لإرسال العناصر إلى هناك، لتوفير الأمن للشركات التي تتولى استخراج الموارد على سبيل المثال.

[171] نفس المرجع السابق.

أعمال المؤتمر الدولي

ويمنح ذلك موسكو موطئ قدم، لكن يمكنها - وغالباً ما تفعل ذلك - الانخراط في أنشطة أخرى لتوسيع نفوذها في البلد المعني وتغيير ميزان القوى الإقليمي.

وتجدر الإشارة أنّ الجماعات العسكرية الخاصة الروسية ليست خاضعة لسيطرة "بوتين" بشكلٍ كامل - فيمكن أن تختلف مصالح مختلف الرفاق وأولئك القلة في دائرته عن مصالحه الخاصة، لأنهم مهتمون بشكل رئيسي بالمال. فعلى سبيل المثال، يركز "يفغيني بريجوزين"، الذي يملك شركة "فاغنر" العسكرية الخاصة، على موارد الطاقة الليبية بشكلٍ أساسي، وفقاً للمحلل العسكري الروسي "ألكسندر غولتس". ويضيف هذا العنصر طبقة من التعقيد إلى التدخّل الروسي، على الرغم من أنّ "بوتين" سيستمرّ على الأرجح في فعل ما بوسعه لضمان تعزيز الجماعات العسكرية الخاصة في ليبيا لأهداف سياسته الخارجية الأوسع نطاقاً.

الخاتمة:

مما سبق عرضه نستنتج انه في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم لا يمكن تصوّر انعزال دولة كروسيا لها سرديتها التاريخية كحضارة تعيش في الأطراف تسعى لمنافسة أوروبا، أو تحقيق هويتها بوصفها دولة قوية عبر وجودها في الساحة الدولية كشريك أو قوة يمكن الاعتماد عليها، كما حدث في الثورة الفرنسية وحرب نابليون، أو في الحرب العالمية الثانية؛ لذا فإن روسيا بوتين تعي جيدًا الفراغات التي يمكن أن تمتد فيها، ومنطقة شمال إفريقيا مهمّة لروسيا، ويمكن أن يشكل التصاعد الإقليمي للنموذج الأوتوقراطي وحكم العسكر بديلًا عن النموذج الديمقراطي فرصة للتوافق مع روسيا لدعم هذا النموذج، كما أن لروسيا علاقات واسعة مع دول مهمّة في الشأن الليبي كالمغرب والجزائر.ولكي نفهم طبيعة ومسارات الدور الروسي في ليبيا، يجب أن نأخذ في الاعتبار عدة أبعاد وهي البعد التاريخي، البعد الجيوسياسي، البعد الجيواستراتيجي والجيواقتصادي. إن إعطاء نظرة عميقة بالدراسة والتحليل لهذه ألأبعاد تمنحنا القدرة على وضع تصور منطقي لمالأت واتجاهات الدور الروسي والسياسة الروسية في ليبيا، التي تشكلاحد المحاور الجيوسياسية المهمة بالنسبة لموسكو من اجل ضمان مصالحها في الشرق الاوسط وافريقيا. وهو تجسيد فعلي وواقعي للافكار التي طرحها الكسندر دوغين الجيوبوليتيكية التي تسعى لاستعادة امجاد الامبراطورية الروسية.حيث ان انخراطه النشط سياسيا سواء كمستشار في مجلس الدوما أو تأسيسه للاتحاد الأوراسي كتجسيد رسمي لنظرياته تمكّن "دوغين" أحد أهم ممثلي المدرسة التوسّعية من إنشاء جهاز عقائدي، فكري واستراتيجي ضخم للخط الجيوبوليتيكي الأوراسي، أو بعبارة "أندريه تولستوي "A.Tolstoy و "إدموند ماككافري E. McCaffray ". إن توظيف "الكسندر دوغين "في الحرب الروسية الفكرية أدى إلى منحه لقب"عقل بوتين".

قائمة المراجع:

اولا المراجع باللغة العربية:

1. الكسندردوغين، أسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد

أعمال المؤتمر الدولي
الطبعة الاولى ، 2004.

2. جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار النهضة، القاهرة، 2012.

3حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، 2013

4.زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، طبعة ثانية، مركز الدراسات العسكرية،1999.

5 ـ لورا محمود، "الجيوبوليتيك..جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة، جريدة البناء، العدد1228 .

ثانيا باللغة الاجنبية:

1- A.PTsygankov,"MasteringspaceinEurasia:Russia'sgeopoliticalthinkingaftertheSovietbreak-up", Communist and Post-CommunistStudies, Vol. 36 2003.

2- Alexendre Choumiline :la diplomatie russe au moyen orient : retour à la géopolitique,IFRI, France, 2016.

3-Andrei P. Tsygankov, Russia'sForeignPolicy:ChangeandContinuity in National Identity New York: Rowman and LittlefieldPublishers, 4 edition, 2016.

4-Anita Sengupta, Heartlands of Eurasia: The Geopolitics of PoliticalSpace USA: Lexington books, 2009.

5-Brandon A. Mueller, The Three Critical Flaws of Critical Geopolitics: Towards a Neo-ClassicalGeopolitics". Geopolitics, 2002.

6-Carl von Clausewitz, Campagne de 1815 en France, ÉditionsIvréa, Paris, 1993.

7- Junzhi Zheng : pourquoi l'Arabie Saoudite mise de plus en plus sur la Russie et vive versa : l'Opinion 13 octobre 2019, sur https://www.lopinio.fr/edition/international/pourquoi-l-arabie-saoudite-mise-plus-en-plus-russie-vice-versa-200161.

8-mitri V. Trenin, the End of Eurasia: Russia on the Border betweenGeopolitics and Globalization Moscow: Carnegie Moscow Center, 2001.

9- Romain Philips : la Russie est devenue un acteur central au Moyen O rient, 11/01/2020 ; sur : https://www.rfi.fr/fr/moyen-orient/20200109-vladimir-poutine-diplomatie-influence-moyen-orient-syrie-turquie.

10-Lawrence Freedman, Strategy. A History, Oxford UniversityPress, 2013.

11-Michael Rank, History'sGreatestGenerals. 10 CommandersWhoConquered Empires, RevolutionizedWarfare, and ChangedHistoryForever, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2013.

أعمال المؤتمر الدولي

12-Walter Mead, "TheReturnofGeopolitics. TheRevengeoftheRevisionistPowers" in ForeignAffairs, May/June 2014, on 24 October 2014.

ثالثا المو اقع الالكترونية:

1. أمينة مصطفى دلة، المخيلة الجيوبولتيكية الروسية والفضاء الاوراسي،المعهد المصري للدراسات:
https://eipss-eg.org

2. افذ أبو حسنة، الكسندر دوغين والنظرية الرابعة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية:
https://www.politics-dz.com

3. الجيوبولتيك او الجيوسياسة، المركز العربي للدراسات المستقبلية:
https://www.mostakbaliat.com/archives/16716

4. وليسيا وآخرون، السياسة الخارجية الروسية فى السياقين التاريخى والحالى، مؤسسة راند2015.

www.rand.org/t/peu144

5. سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية والجيواستراتيجية، 25 مارس 2010، جريدة الرياض: http://www.alriyadh.com/509799

6. عصام عبد الشافي، خارطة الأهداف والمصالح. ماذا تريد روسيا من ليبيا:
www.alaraby.co.uk

7. مصطفى صلاح، ترسيخ النفوذ: الدور الروسي في ليبيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 اكتوبر 2018:
http://www.acrseg.org/40960

8. يوسف الحمود، أبعاد الاستراتيجية الروسية في ليبيا، 12 اوت 2020:
https://resalapost.com

مقومات الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي
دراسة للحالة الليبية

The foundations of the civil state in light of the Arab Spring revolutions

A study of the Libyan case

د. صالح محمد عبد السلام
الأكاديمية العربية – الدنمارك

dsaleh18@yahoo.com

ملخص:

لقد شكلت ثورات الربيع العربي عام 2011 أملاً جديداً وفرصة أستثنائية للشعوب العربية نحو الانتقال للدولة المدنية الديمقراطية، والقطع التام مع أنظمة الأستبداد والقهر السياسي، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. حيث كشفت تلك الثورات عن مدى هشاشة هياكل السلطة القائمة في تلك البلدان و افتقارها لأبسط مقومات الدولة. وكحال أي ثورة من الثورات، ومع تعدد الاتجاهات والرؤى الفكرية والسياسية وفي خضم أحداث تلك الثورات وماتلاها؛ سعت هذه الدراسة للبحث عن الحد الأدني من المقومات و الأسس اللاّزمة لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة استجابةً لتطلعات تلك الشعوب التو اقه للتحرر، والانتقال للحكم المدني الديمقراطي التداولي السلمي. وركّز البحث على الحالة الليبية لخصوصية ما – كما أظهرت الأحداث والتطورات اللاّحقة – حيث لم يرق للبعض ماتحقق من نجاحات في هذا المسار، فبدأت تلك الدول تحيك المؤامرات وتدس الدسائس والمكائد لافشال المسار السلمي نحو الديمقراطية والدولة المدنية حتى لاتنتقل التجربة لها وتهدد كراسى من يعتلون السلطة في تلك البلدان.

الكلمات المفتاحية : الربيع العربي . الثورة الليبية . نظام ديمقراطي . الدولة المدنية . مقومات الدولة المدنية.

Abstract:

The Arab Spring revolutions in 2011 constituted a new hope and an exceptional opportunity for the Arab peoples towards the transition to a democratic civil state, and a complete break with the regimes of tyranny, political oppression, and economic and social backwardness. As these revolutions revealed the fragility of the existing power structures in those countries and their lack of the most basic elements of the state. And as with any revolution and with multiple trends and intellectual and political visions, and in the midst of the events of those revolutions and their consequences. This study attempted to search for the minimum elements and foundations necessary to build a modern democratic civil state in response to the aspirations of those peoples who are eager for liberation and the transition to peaceful, deliberative, democratic civil rule. The research focused on the Libyan case of a specificity - as subsequent events and developments showed - some of the successes achieved in this path did not live up to some, so those countries began weaving plots and invading intrigues and intrigues to thwart the peaceful path towards democracy and the civil state so that the experience does not transfer to it and threatens the chairs of those who occupy power in that path the countries.

Key words: Arab Spring . Libyan revolution. Democratic system. Civil State . The foundations of the civil state.

مقدمة:

لايزال موضوع قيام الدولة المدنية يطرح نفسه بقوة في ليبيا بعد الثورة، خصوصاً بعد العدوان على طرابلس في أبريل 2019 من طرف خليفه حفتر وداعميه عربياً ودولياً. وقد ورثت ليبيا - كما نعلم - بعد ثورة السابع عشر من فبراير تركة ثقيلة متخنه بجراح ومظالم النظام السابق (1969-2011)، ولعلّ من أبرزها بل وأهمها غياب مقومات الدولة المدنية، فضلاً عن إنعدام التنمية الحقيقة في بلد يسبح على بحيرة من النفط، ووفرة متنوعة في المصادر والثروات الطبيعية، مع خصوصية استثنائية في موقع جغرافي متميز؛ كل ذلك بسبب عدم وجود نظام سياسي حقيقي يملك قواعد راسخة لممارسة الانتقال السلمي للسلطة، بل لانغالي بالقول : أن سنوات ماقبل الربيع العربي لم يكن للدولة وجود بالمعنى الدستوري والقانوني المعاصر بسبب عدم وجود مؤسسات سياسية وإدارية مستقرة. فضلاً على الإستغلال المتعمد والممنهج للتركيبة القبلية للمجتمع من قبل رأس النظام من خلال اطروحاته وخُطبه؛ لضمان استمرار سيطرته على المجتمع وبقائه في الحكم، مما انعكس سلباً على كيان وثقافة المجتمع، وحال دون بناء دولة مدنية حديثة مع تلك الاطروحات والأفكار المنقطعة الصلة بالواقع. لذا، شهدت البلاد تراجعاً حاداً على كل المستويات خلال سنوات حكم القذافي مقارنة بالعهد الملكي، تولّد عن هذا التراجع تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية بعد قيام ثورة السابع عشر من فبراير، تحديات فرضت نفسها بسبب الغياب التام لمقومات الدولة المدنية أو دولة المواطنة خلال حكم القذافي، هذه التحديات انعكست على أمن واستقرار المواطن؛ بل على الاستقرار السياسي والاجتماعي لدول الجوار الليبي. فثورات الربيع العربي التي ضربت العديد من بلدان العالم العربي عام 2011 كشفت عن مدى هشاشة هياكل السلطة في هذه البلدان وافتقارها لأبسط مقومات الدولة، ومن ثم شكلت أزمة بناء الدولة التحدي الرئيسي أمام هذه الثورات، وأمام المجتمع الدولي الذي أيد ودعم بعض من هذه الثورات – لحاجةً في نفس يعقوب - كما هو الحال في الثورة الليبية.

إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة لمعرفة ماهي المقومات اللاّزمة أو الحد الأدنى منها لقيام دولة مدنية في ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011 في ظل ضبابية المواقف من الصراع القائم بين مشروع الدولة المدنية الذي

أعمال المؤتمر الدولي

تمثله حكومة الوفاق الوطني، ومشروع عسكرة الدولة الذي يقوده خليفة حفتر وداعميه؟ لذا، نركز في هذه الورقة على البحث عن أبرز تلك المقومات أو الأسس اللاّزمة لبناء الدولة المدنية وفق تطلعات الشعب الليبي التي عبر عنها في عديد المناسبات منذُ إعلان التحرير عام 2011. على أن نستكمل هذه الدراسة – بعون الله تعالى - ببحث أخر حول تحديات الدولة المدنية في ليبيا بين الحل السياسي والحسم العسكري.

:أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا الموضوع من خلال معرفة لماذا الدولة المدنية لازالت عصية على التأسيس في ليبيا بعد الثورة؟ أيضاً البحث عن الأسباب الحقيقية للانقسام السياسي والمجتمعي داخل المجتمع الليبي بين الداعمين لخليفة حفتر من جهة، والذي يتخذ من الشرق الليبي مركزاً لانطلاق عملياته العسكرية على طرابلس بمساعدة ودعم وتواطؤ عربي وروسي وأروبي، وبين أولئك الداعمين لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي كتركيا وقطر، مما يُنذر بإطالة أمد الصراع بعد التدخل الروسي على الأرض، الذي قد يؤدي في لحظة ما إلى إقرار واقع جديد والذهاب إلى تقسيم البلاد.

:خطة البحث

تحتاج الإجابة على هذه التساؤلات إلى تفصيل ليس بالإمكان تناوله في هذه الورقة؛ فلا الوقت ولا المساحة المتاحة تسمح بذلك. وبالتالي سينصب جلّ اهتمامنا هنا على أبرز تلك المقومات. لهذا الغرض تم تقسيم البحث إلى مطلبين: يهدف الأول إلى توضيح مفهوم الدولة المدنية التي تُريد تلك الشعوب المنتفضة انشاءها في ظل علاقات القوى الدولية، والانقسام التي باتت تميل وبشكل فجّ إلى تغليب مصالحها الاقتصادية على الشعارات البراقة التي تتغنى بها منذ وقت طويل في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، ومحاولة التمييز بينها وبين بعض المفاهيم التي قد تلتبس أو تختلط بها، كمفهوم الدولة العلمانية. أما المطلب الثاني فخصص لدراسة المقومات الرئيسة لبناء دولة مدنية في ليبيا اليوم على النحو التالي

المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية المنشودة في ليبيا

المطلب الثاني: المقومات الرئيسة لبناء دولة مدنية في ليبيا

المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية المنشودة في ليبيا

النقاش حول مفهوم الدولة المدنية المنشودة ومقوماتها في بلدان الربيع العربي عامةً وليبيا خاصةً لازال كما يرى البعض يخضع إلى خصوصيات النزاع ومجريات الصراع على السلطة، لكن ذلك لايعني المبالغة في الاعتراف بصعوبة التفكير في أمر الدولة المدنية على الصعيد العربي[1].

لذا نسعى في هذا المطلب إلى الحديث عن مفهوم الدولة التي ينشدها الليبيون – في الفكرين العربي والغربي مع التعريج عند الاقتضاء على موقف الإسلام منها كونها مفهوم غربي النشأة. وغني عن القول: أن مصطلح الدولة المدنية لايشكل لدى الشعوب الغربية في الوقت الحاضر مادة أو موضوعاً يدخل ضمن دائرة اهتماماتهم البحثية هناك؛ لأن تلك الشعوب تعيش ديمقراطية لاتشعر معها بحاجة مُلحّة لتطويرها أو النظر في جذورها وتحدياتها، ولذلك غاب اهتمام المراجع العالمية الغربية عن البحث في هذه المسألة.

لذا سوف نتطرق وفي نقاط متتالية لمعنى الدولة لغةً، ثمُ استعمالات المصطلح في المعاجم السياسية على وجه التحديد(أولاً)، قبل الانتقال لبيان معنى المدنية لغةً وتطور هذا المعنى وصولاً لميلاد أو تبلور وتشكل مصطلح الدولة المدنية (ثانياً).

أولاً: معنى الدّولة في اللغة والاصطلاح

نبحث في هذه الفقرة معنى الدّولة لغةً، ثم نبحثه اصطلاحاً من خلال المعاجم المتخصصة واستعمالها لهذا المصطلح. **من الناحية اللغوية** نجد أن تاج العروس وصحاح العربية للجوهري قد تناول مفردة الدولة في مادة (دول)، حيث يُشير إلى أن الدّوْلةُ والدُّوْلةُ: العُقبة في المال والحرب، وقيل: الدُّولة، بالضم في المال، والدّوْلة بالفتح في الحرب. ويقول الجوهري: الدُّوْلة، بالفتح، في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدّولة، والجمع الدُّوَلُ. والدُّولة، بالضم، في المال؛ يقال صار الفيْ دُولة بينهم يتداوَلونه مَرَّة لهذا ومرة لهذا، والجمع دُولات ودُوَلٌ[2].

هذا الاستعمال أو المعنى أستقر تقريباً في كثير من المصادر اللغوية العربية، ففي لسان العرب في مادة (دول) يقول الزجاج: الدُّولة اسم الشيء الذي يتداول، والدَّوْلةُ الفعل، والانتقال من حالٍ إلى حال. وقال الليث: الدَّوْلة والدُّولة لغتان، ومنه الإدالة والغلبة. وأدَلنا الله من عدونا: من الدَّوْلة؛ يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه[3]. لكن بالبحث في المعاجم اللغوية الغربية، نجد مثلاً قاموس لوروبير الفرنسي يُعرف الدّولة بأنّها:" مجموعة إنسانية ثابتة على أرض محددة وتخضع إلى نفس السلطة. ومن مرادفاتها أيضاً الأمة والبلد والسلطة". كذلك من بين المعاني التي يشير لها مصطلح الدولة:" مجموع الخدمات أو المصالح التي تدير البلد". وأيضاً:" سلطة سيادية تمارس على شعب وعلى أرض محددة بحدود"[4]. من جملة هذه التعاريف يمكن أن نلحظ الآتي:

- أن التعاريف اللغوية العربية لمصطلح الدولة تعالج المصطلح جذرياً من حيث البناء اللغوي والدلالات المتعددة للكلمة. بتعبير أخر، التعاريف العربية تغوص في التفاصيل بخلاف التعاريف اللغوية الفرنسية، التي هي في حقيقتها وبالتمعن فيها يتضح أنها تتناول المعنى الاصطلاحي لكلمة الدولة.

- أن الدولة في العربية تحظى بمعنى لغوي وأخر اصطلاحي بخلاف الحال – على سبيل المثال – في اللغة الفرنسية كما رأينا.

أعمال المؤتمر الدولي

فالدولة في اللسان العربي تُطلق بمعان عدّة، ومنها:

1- مصدر دال: انتقل من حالٍ إلى حالٍ

2- الاستيلاء والغلبة

3- الدولة في الحرب بين الفئتين: أن تُهزم هذه مرة وهذه مرة

4- الشيء المتداول من مالٍ أو نحو ذلك[5].

لكن يبدو أن هذه الدلالات اللغوية لمفهوم الدولة في اللسان العربي شهدت مؤخراً تطوراً ، فقد استعملت أغلب التيارات والدوائر والمذاهب الفكرية المعاصرة في العالم العربي هذا المصطلح مع اختلاف معناه من تيار إلى أخر ومن مذهب إلى آخر بحسب الدائرة الفكرية التي استخدم فيها.

فالمعجم الوسيط (كمعجم لغوي) يُعرف الدّولة بأنّها :" مجموعة كبيرة من الأفراد يقطن بصفة دائمة إقليماً معيناً ويتمتع بالشخصية المعنوية وبنظام حكومي وبالاستقلال السياسي"[6]. وبالتالي يمكننا القول: أن الدلالة اللغوية لمفردة الدولة في اللسان العربي اصبحت توافق أو تتطابق تماماً مع الدلالة الاصطلاحية لمفردة الدولة. إذا ماهي الدولة اصطلاحاً ؟

- **من الناحية الاصطلاحية** يطرح مفهوم الدّولة في الاصطلاح العربي عدد من الإشكاليات التي تتقاسمها وجهات نظر عديدة، لكن هي قليلة جداً تلك الدراسات التي تهتم بتحديد مفهوم الدولة في اللسان والاصطلاح العربي. فالمصطلح الذي استخدمه العرب للتعبير أو الحديث عن الدولة أو المجتمع السياسي هي (المدينة)، وهي على مايبدو محاولة لنقل الكلمة اليونانية Polis والأخرى [7] Politeia .

و عند الرومان في العصور الوسطى (Res publica) و (Civitas)[8]. ويذكر بعض أساتذة السياسة العرب أن ثمة مايقارب مائة وخمسون تعريفاً للدولة[9]. في حين تذهب موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي إلى تعريف أكثر تفصيلاً لمفردة الدولة، فهي تعني :" الكيان السياسي والاطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال إمتلاك سلطة إصدار القوانيين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج"[10].

يُعرّف ماجد الزميع في مؤلفه حول الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني، الدولة في الاسلام بأنّها عبارة عن : " مجموعة من الأفراد المسلمين بحسب الغالب، يقيمون في دار الاسلام،

أعمال المؤتمر الدولي

ويلتزمون بالقواعد والضوابط الإلهية في نظام العقيدة والتشريع، ويخضعون لسلطة سياسية تلتزم بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وكفالة تحقيق ما أمرت به"11. **لكن ماهو الوضع في الفكر الغربي ؟**

لم يكن استقرار مفهوم الدولة الحالي عند الغربيين بالأمر السهل، فقد مرّ هذا المفهوم بتطورات كبيرة، إذ تطلب الأمر مخاضاً طويلاً وعسيراً من البحث عن مايمكن أن يوصف بالمبتغى والغاية من هذا المفهوم، بمايرقى بالحياة الاجتماعية العامة وينقلها إلى مرحلة متطورة من التمدن والرقي، حيث مرّت من " فكر أسس للسلطة المطلقة باسم الدين الكنسي، إلى فكر يتخلص بالتدريج من التسلط عبر فكرة العدالة بسلطة مطلقة للحاكم بحسب نظرية العقد الاجتماعي لهوبز، إلى فكرة الدولة بسلطات تشريعية وتنفيذية مقيدة بعقد اجتماعي وفق نظرية جون لوك، إلى فكرة سمو الإرادة العامة للمجتمع التي يكون الشعب فيها حاكماً بها ومحكوماً بما تقرر من قوانين تعمل على تنفيذها حكومة من ايجاد هذه الإرادة العامة ذاتها"12.

غني عن القول : أن جذور أو بدايات هذا المفهوم ترجع إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون13 (427-347) قبل الميلاد. حيث " كان يرى بأن الدولة هي جماعة من الناس الأحرار المتساويين، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة، ويطيعون- لبقاء النظام في المدينة – الحكّام المستنيرين أولى الرعاية والحزم، الذين اتخذوهم رؤساء ويخضعون للقوانين التي ليست إلا قواعد العدل ذاته"14.

تتابع بعد ذلك المؤرخين والفلاسفة الغربيين على استعمال هذا المصطلح في كتاباتهم؛ مع اختلاف في الاستعمال بين الفكر الليبرالي والفكر الشيوعي الماركسي الاشتراكي.

فالاتجاه الأول: يركز في تعريفه لمفهوم الدولة على العلاقة الوطيدة بين مفهوم الدولة وفكرة السيادة وحقوق المواطنة15. وهذا الاتجاه سائد في دول أروبا الغربية كفرنسا على سبيل المثال.فلو نظرنا في قاموس المصطلحات القانونية الفرنسي لوجدناه يُعرّف الدّولة بأنّها: " مجموعة أو وحدة طبيعية من سكان يعيشون على إقليم ويخضعون إلى سلطة سياسية منظمة لديها نظام قانوني يضمن استقلالها"16. في حين ذهب **الاتجاه الثاني** (الماركسي) في تعريفه لمفهوم الدولة بإبراز " صلة الدولة بالهيكل الطبقي وعلاقاته، ودورها كأداة للضبط الاجتماعي، والقهر السياسي، في ظروف إجتماعية معينة"17.

يمكن القول: من عرض هذه التعريفات المتباينة للاتجاهات والمدارس الفكرية العربية والغربية، أن الدولة في الاصطلاح هي عبارة عن كيان أو هيئة تقوم على عناصر ثلاث:

الأول: حيز مكاني ويطلق عليه إقليم الدولة

الثاني: مجموعة بشرية ويطلق عليهم الشعب

الثالث: سلطة سياسية يخضع لها الشعب ويطلق عليها حكومة تتولى تصريف شؤون الشعب الداخلية، وتدير علاقاتهم الخارجية مع باقي الدول، وتتحمل مسؤولية الدفاع عنهم وحمايتهم ضد الاعتداء الخارجي.

أعمال المؤتمر الدولي

فالدولة إذاً هي كيان سياسي وقانوني تمتله حكومة تعمل على تلبية مصالح الشعب وتسعى إلى المحافظة على أمن إقليمه وسيادته. لكن تظل مدنية الدولة مايميز دولة عن أخرى من حيث التقدم والرقي في سلم الحضارة الإنسانية. **فما معنى المدنية؟**

ثانياً: معنى المدنية في اللغة والاصطلاح

لأن التمدن " قدر الانسان؛ لأنّه هو بالذات أُعطيت له القدرة، وخلقت له الظروف للمدنية من قبل الله؛ حتى يتمكن من تحسين حالته ومن أن يتمدن"[18].سنبحث في هذه الفقرة معنى المدنية لغةً، ثم نبحثه اصطلاحاً لأهميته وموقعه في موضوع هذه الدراسة، وفي كونه قضية تأتى في صلب مطالب ثورات الربيع العربي. فنبين المعنيين واستعمال هذا المصطلح.

- **من الناحية اللغوية** أصل المدنية في اللسان العربي من (مَدَنَ)، ومن اطلاقاتها: " فلان- مُدُوناً: أتى المدينة. (تَمَدَّن): عاش عيشة أهل المدينة وأخذ بأسباب الحضارة .... (تمدين): عاش عيشة أهل المدن وتنعم وأخذ بأسباب الحضارة. (المدنية): الحضارة واتساع العمران. (المدينة)،: المصرٌ الجامع.(ج) مدائن، ومُدن. واسم يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، غلبت عليها"[19].

فالمدنية لغةً نسبة للمدينة والتي تقابل القرية، بتعبير أخر، المدينة تعني الحضارة والعمران، وساكنها هو المدنيّ أي الإنسان المتحضر، وتستعمل في وقتنا الحاضر للدلالة لكل ماهو خلاف عسكري[20].

- **من الناحية الاصطلاحية** فالمدنية كما يرى البعض من أكثر المصطلحات جدليةً في الثقافة العربية المعاصرة، حيث اختلاف التيارات الفكرية يحول دون وجود تعريف متفق عليه، ويرجع ذلك في نظرهم إلى عدّة أسباب أهمها:

أولاً: أن مصطلح الدولة المدنية ينتمي في الأصل إلى فضاء معرفي وحضاري مغاير تماماً لتاريخ الحضارة العربية، وبالتالي فهو متصل- في واقع الأمر- بوشائج قوية بالتاريخ الأروبي، تحديداً فيما يتعلق برفض تلك الشعوب إلى تسلط الكنيسة الذي كان سائداً خلال القرون الوسطى، ممّا ولد كره لدى الناس لفكرة الحكم الديني الكنسي.

ثانياً: أن مصطلح الدولة المدنية لايشكل لدى الشعوب الغربية في الوقت الحاضر مادة أو موضوعاً يدخل ضمن دائرة اهتماماتهم البحثية هناك؛ لأن تلك الشعوب تعيش ديمقراطية لاتشعر معها بحاجة مُلحّة لتطويرها أو النظر في جذورها وتحدياتها، ولذلك غاب اهتمام المراجع العالمية الغربية عن البحث في هذه المسألة[21].

وبالرجوع إلى المعاجم الغربية كمعجم لاروس الفرنسي (Larousse) ، نجد أن كلمة "مدني تعني مايستمده المواطن من وضعه كعضو داخل المجتمع أو الهيئة الوطنية ضدّكل ماهو عسكري أو ديني"[22].

فالمدنية هنا ترمز إلى كل ماهو ضدّ الكهنوتي والاستبدادي والعسكري. فالمصطلح كما يرى البعض ونتفق بدورنا مع هذا التحليل ووجهة النظر، في أنّ رفضه للكهنوتي لايعني رفضه للدين فالدولة الدينية أو الكهنوتية التي

أعمال المؤتمر الدولي

يرفضها مصطلح المدنية في الغرب ليست موجودة لدينا في الثقافة أو الواقع التاريخي الإسلامي، لذا لاينبغي أن نحمّل المصطلح أكثر ممّا ينبغي[23]، وأن يراعي في فهمه السياقات والواقع التاريخي للمجتمعات الغربية موطن ميلاد هذا المصطلح. ويُعبر في الفلسفة اليونانية عن إدارة أمور المدينة ب(السياسة المدنية)، ويعرّفونها بأنّها : " علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة، ليتعاونوا على مصالح الأبدان، وبقاء نوع الإنسان"[24].

إذاً علينا أن نفهم أن مصطلح المدنية يُقصد به كل ماهو حضاري وإنساني ورافض للاستبداد والتسلط. فمصطلح المدنية اليوم له " معنى أوسع ممّا مرّ، وتعني الحالة الراقية. واكتسبت كلمة المدنية مدلولاً أعمق من مدلولها اللغوي، واعتبرت غاية تتدرج الأمم فيها للوصول إلى أوجها تحت تأثير العلوم والفنون والصنائع"[25].

ويرى البعض أن ثمة أمور أساسية، ومضامين بدهية تتبادر إلى الذهن مباشرة حينما يُستعمل هذا المفهوم، وهي التي تضمنها المعنى اللغوي كما تقدم[26].

فالمدني يقصد به كل " ماهو من لوازم الحياة في المدائن، وهو من لوازم مجتمع المدينة، التي يتجسد فيها الرقي في وسائل المعاش والثقافة والمساكن والملابس، سواء أكان في القيم المشتركة بين الدولة والمجتمع، أم في إطار الدولة،وهو الشكل الدستوري،أم في إطار المجتمع وهو التجمعات الأهلية"[27].

ويكاد يجمع جلّ الباحثون على جملة من الخصائص والقواسم المشتركة عند تعريف الدولة المدنية، أهمها:

1- يتفقون على المواطنة كمنطلق رئيس لتعريف الدولة المدنية؛ بمعنى أخر أن جميع أفراد الشعب في الدولة المدنية يُعدّون مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات من الناحية القانونية بصرف النظر عن انتماءتهم الدينية أو السياسية ...

2- النظام السياسي في الدولة المدنية نظام ديمقراطي، فالديمقراطية هي نظام حكم يقوم على الدستور والقانون بغض النظر عن شكل الدولة ملكية أو رئاسية ...

3- الدولة المدنية تدار عن طريق مدنيون يمثلون الشعب، فالدولة المدنية لايحكمها رجال دين أو عسكر[28].

ونرى أن المطالبة اليوم بدولة مدنية في بلدان الربيع العربي وليبيا على وجه الخصوص بهذا المعنى لاشيء فيه، بل ويشكل العودة إلى الإسلام الصحيح والسليم، الإسلام غير المُسيّس لمآرب ومصالح وأطماع الحكام. فالإسلام دعا ويدعو إلى إقامة الدولة على أسس من المدنية والتحضر والعمران، وترتيب نُظم تدابير المُلك والحكم، وتاريخ الخلافة الإسلامية عامر بالنظم الحضارية، والمظاهر العمرانية، والنشاطات الثقافية بصورة لاينكرها إلاّ مُكابر، وقد كانت الثورة الحضارية التي حركها الإسلام هي المؤثر الرئيس في النهضة الحضارية الأروبية[29].

ولأن التمدن كما سبقت الإشارة " قدر الانسان؛ لأنّه هو بالذات أُعطيت له القدرة، وخلقت له الظروف للمدنية من قبل الله؛ حتى يتمكن من تحسين حالته ومن أن يتمدن"[30].

بالتالي يمكن تعريف الدولة المدنية بأنّها: دولة تتنفس العدل بكل صوره وأشكاله، وتحفظه لكل أفرادها (مواطنين وغيرهم) دون تمييز بينهم، وتضمن نفاذ سيادة القانون على الجميع بدون استثناء. فهي إذاً دولة قانون ودستور وعدل، وهذا مايميزها عن الدولة غير المدنية دينية كانت أو عسكرية. وبالتالي فالدولة المدنية لها مقومات تميزها عن غيرها من الدول ستكون محور حديثنا في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: المقومات الرئيسة للدولة المدنية في ليبيا

لامندوحة من القول: أن الحديث عن مقومات الدولة المدنية يحتاج إلى كم هائل من الأبحاث والدراسات لبحثه وبيانه ودراسته بالشكل المناسب، وللإلمام بجميع عناصره وجوانبه المتعددة والمتزايدة يوماً بعد يوم. وفقاً لهذه الحقيقة لن نستطيع في هذه الصفحات المعدودة أن نُلم ونبحث كافة مقومات الدولة المدنية المنشودة في ليبيا وفي بلدان الثورات العربية اليوم بشكل عام.

عليه، سوف نتناول أهم المقومات أو مايمكن أن نسميه الحد الأدني من الأسس والقواعد التي تسمح لمشروع الدولة المدنية أن يرى النور. هذه المقومات أو الأسس يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أنواع : مقومات سياسية، مقومات اقتصادية وأخيراً مقومات اجتماعية[31]. وبالطبع فكل نوع من هذه المقومات يشمل جملة من القواعد والأسس اللاّزمة للوصول إلى دولة مدنية عصرية. ويمكن اختصار كل ذلك في أربعة مقومات رئيسة وهي: الديمقراطية (أولاً)، المواطنة (ثانياً)، المجتمع المدني(ثالثاً) وحقوق الإنسان (رابعاً).

أولاً: النظام السياسي في الدولة المدنية نظام ديمقراطي تعدّدِي

من نافل القول: أن شكل النظام السياسي في دولة ما يؤثر على مجمل المسارات: السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً الثقافي داخل وخارج الدولة. فالحقل السياسي بطبيعة الحال هو الميدان الأكثر تعبيراً عن هذا الواقع المتجدد المتغير داخل كل نظام سياسي ديمقراطي. فشكل النظام السياسي في دولة ما يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على عمل مؤسسات الدولة، وحقوق وحريات الأفراد والتداول السلمي للسلطة. كما يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على الصعيد الاقتصادي وعملية التنمية، ممّا ينعكس بالسلب أو الايجاب على حياة المواطن ورفاهيته والتوزيع العادل للثروات وتقديم الخدمات العامة، بل وعلى الابداع والابتكار في مختلف المجالات العلمية والثقافية والمجتمعية. وعلى هذا المنوال فشكل الأنظمة السياسة التي حكمت ليبيا قبل ثورة 2011 شكلت عوامل أساسية للمطالبة وباصرار على ضرورة قيام دولة مدنية ذات نظام ديمقراطي تعددي، وطي صفحة الانقلابات العسكرية وحكم الفرد في ليبيا. لقد أعاد الربيع العربي بشكل عام، والثورة الليبية بشكل خاص الحديث من جديد عن الدولة الديمقراطية بعد عقود من الحكم الفردي التسلطي الدكتاتوري الذي صادر وقمع الحريات، ومنع المواطن من حقه الطبيعي في مناقشة كل مايتعلق بدور الدولة في كافة المجالات، فتحول النظام القمعي الدكتاتوري في ليبيا قبل 2011 إلى نظام يعمل من خلال آلته القمعية على تدجين المجتمع بدلاً من تطويره وتثقيفه ووضعه على سكة الديمقراطية[32].

أعمال المؤتمر الدولي

فالتحول الديمقراطي في ليبيا اليوم – كما في باقي بلدان الربيع العربي – يهدف إلى استرداد حق تقرير المصير الذي سلبته تلك الأنظمة التسلطية لبناء دولة مدنية قائمة على نظام ديمقراطي تعددي، قائم بدوره على مؤسسات سياسية راسخة تعمل على ترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان، وتضمن الانتقال السلمي للسلطة من ناحية، وتؤكد على العدالة الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون من جهة أخرى[33].

السؤال الذي يطرحه نفسه، ماهو النظام الديمقراطي الذي نطالب به في بلدان لازال للقبيلة كلمتها وسطوتها ونفوذها؟ فضلاً عن أن الثقافة السياسية للمواطن لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنه من قبول نتائج اللعبة السياسية الديمقراطية بكل روح ديمقراطية؟ هل الديمقراطية التمثيلية (الكلاسيكية) لازالت صالحة للاستيراد والتطبيق في مجتمعات ما بعد الربيع العربي؟ تنبع أهمية هذا السؤال من أن بعض بلدان الربيع العربي التي تبنت الديمقراطية كنظام سياسي في دساتيرها لم تلتزم به في التطبيق العملي مّما أدي إلى غموض المفهوم ذاته؛ حيث أصبحت هذه النظم ذات طبيعة هجينة تجمع بين صفات الديمقراطية (نظرياً) وصفات التسلطية (واقعاً)، نظم شبه تسلطية، أو ديمقراطيات مزيفة[34].

فالحديث عن الدولة المدنية لايستقيم دون الحديث عن الديمقراطية التشاركية؛ القائمة على مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات، بما يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسيدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاساً لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم[35]. فهذا النوع من المشاركة الديمقراطية يجعل لأصوات المواطنين صدى حقيقي وفاعل داخل مؤسسات الدولة العامة والمنتخبة، ويسهم في قيادة التحول نحو الديمقراطية التشاركية التي أصبح معولاً عليها كثيراً في الوقت الحاضر، وحتى في بلدان الديمقراطيات الغربية من أجل المساهمة في العملية التنموية.

ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها : " مجموعة من الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تيسير الشؤون العامة"[36].

فالواقع الاجتماعي والسياسي الليبي اليوم يدعو إلى الأخذ بهذا النوع من الديمقراطية؛ القائمة على مبدأ الحوار والتفاعل والتواصل والمسآلة، والتداول والنقاش غير المقيد بالخطوط الحمراء في الشأن العام؛ لأن هدف الديمقراطية التشاركية هو دفع المواطن إلى المشاركة والتفاعل مع أخيه المواطن أولاً، ومع مُدبّري الشأن العام بشكل لايقف عند مسألة منح أصواتهم لمن يُمثلهم على غرار مايجري في الديمقراطية الثمثيلية؛ التي ينتهي دور المواطن فيها لحظة التصويت في الانتخابات لتنقطع صلتهم بالمنتخبين في انتظار الدورة الانتخابية القادمة. بتعبير أخر، ليس غاية الديمقراطية التشاركية تجاوز الديمقراطية التمثيلية؛ بل تكميلها وتجويدها وتحسينها[37].

وبالتالي تُعد الديمقراطية التشاركية – اليوم - ركيزة من ركائز الدولة المدنية العصرية، وهذا يدعونا إلى ضرورة التأكيد على أن يأخذ الدستور الليبي المرتقب ولادته قريباً بعين الاعتبار هذه المسألة أو الركيزة الهامة لقيام الدولة

المدنية المنشودة في صلب نصوصه، وذلك من خلال التأكيد على مسؤولية السلطات العامة على إفراد مساحات وحيز هام لفتح المجال أمام المواطنين للمساهمة في اتخاذ القرارات العامة خصوصاً المصيرية منها، مع التنصيص على الضمانات اللاّزمة لكي تكون هذه المشاركة فعالة، وليست مجرد نصوص جوفاء تلتف عليها السلطات متى شاءت وكيفما شاءت، والحد من ظاهرة الخطابات الرنانة والجوفاء للقائمين على الشأن العام.

فالعالم يشهد في هذه الألفية تطورات غير مسبوقة وخصوصاً على صعيد حقوق الانسان، وعلى الشعوب العربية المنتفضة أن تواجه الرهانات الكبرى لهذا التطور، وأن تثبت نفسها على الصعيد الديمقراطي بصفتها صاحبة القرار الأول والأخير في كل مايتعلق بحاضرها ومستقبلها، والليبين ليسوا استثناء من ذلك؛ فالتأكيد على دورهم الهام في عملية التحول الديمقراطي، وممارسة حق المواطنة كرافد من روافد الدولة المدنية المرتقبة يجب أن تكون على قائمة أولويات صانعي الدستور المرتقب.

ثانياً: المواطنة أساس منح وفرض الحقوق والواجبات في الدولة المدنية

تُعد المواطنة من أهم ركائز قيام الدولة المدنية الحديثة، دولة ترعى وتقدس حقوق المواطن – قبل كل اعتبار - كإنسان خلقه الله وكرمه على سائر المخلوقات، وسخر له مافي الكون لينعم بحياة سعيدة. فالناظر إلى النظام السياسي في ليبيا قبل ثورة 2011 يرى بوضوح كيف سعى النظام حينذاك إلى إيجاد وترسيخ مؤسسات تحقق تسلطه وتعمل على حمايته وليس خدمة المواطن وحمايته، وبالتالي عملت تلك المؤسسات الأمنية والأيدلوجية (حركة اللجان الثورية وغيرها) على تدمير فكرة المواطنة لدى الليبيين، واتكأ النظام على النزعة القبلية والجهوية لتعزيز نفوذه وضمان ديمومته واستمراره.

فالواقع الليبي اليوم مع تصدع مؤسسات الدولة وتحولها إلى شبه اقطاعيات لمن يسيطر ويملك القوة والنفوذ، ومع طغيان الجهويات ماهو إلاّ نذير بظهور دويلات مُتشردمة تُقسم الكيان الليبي وتشتته، دويلات مدعومة من قبل عواصم إقليمية ودولية ليس لها هم إلاّ أخذ حصتها من الكعكة (النفط والثرواث) الليبية، ولنا في الحالة اليمنية خير عبره. وهذا نرجعه في المقام الأول إلى غياب مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية لدى المواطن الليبي، الذي غُيب عمداً وبشكل مُمنهج ولعقود عن تشرّب مثل هذه المفاهيم التي تدفع به في نهاية المطاف نحو دولة القانون والمؤسسات.

فالمواطنة بشكل بسيط هي " إنتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد بها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، وتمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات تجاهها"[38]. فالمواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وهي تدل ضمناً على درجة من الحرية مع مايصاحبها من مسؤوليات، وهي تمنح المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[39]. إذاً فهي نظام يهدف إلى الإحساس بالانتماء إلى الدولة، وتجاوز الانتماءات القبلية والعرقية والدينية واللغوية. وهنا تكمن أهمية المواطنة كأساس ومقوم من مقومات بناء الدولة

أعمال المؤتمر الدولي

المدنية. وهو مانفتقر إليه في بلداننا العربية، ونأمل أن يرى النور قريباً أو بالأحرى أن تتم إعادة إحياء هذا النظام - لأنه في الواقع قيمة أو مبدأ راسخ في شريعتنا الغراء التي لم نحسن تطبيقها - بعد ثورات الشعوب العربية في 2011. ويُرجع الكثير من الدارسين لتاريخ المجتمع البشري ظهور فكرة المواطنة كمفهوم اجتماعي إلى أواسط الحضارة اليونانية، والتي اعتبرت المواطنة كمقياس أو معيار لاصدار التشريعات والقوانين الدستورية المنظمة للحياة الاجتماعية في مدينة أثينا، وهي من قبيل المساواة في الإنسانية والمساواة أمام القانون40.

يمكن القول : أن المواطنة هي ثقافة وممارسة معاً، فبناء دولة مدنية عصرية يحتاج في المقام الأول إلى سواعد أبناء الوطن الواحد من خلال الالتزام بالواجبات والتفاعل البناء فيما بينهم في مختلف الفضاءات : السياسية والاجتماعية والثقافية... بما يُعزوز مقومات المجتمع ويساعد على تحقيق العدالة والمساواة فيما بينهم للوصول إلى مستوى حياة أفضل وتحقيق كل متطاباتهم41.

من هنا، فإن الحديث عن الدولة المدنية في ليبيا في ظل الوضع الراهن وخصوصاً الحالة المجتمعية التي لازالت رغم مرور تسع سنوات على ثورة السابع عشر من فبراير مُكبلة بثقافة النظام السابق؛ أمر يدعو إلى الاستغراب وخصوصاً في ظل الانفتاح الإعلامي على العالم ومايدور فيه من أحداث مشابهة في بقاع كثيرة من العالم تطالب بالديمقراطية والدولة المدنية.

لذا لانتصور- في ظل هذا الوضع - قيام دولة مدنية مالم تكن هناك رغبة حقيقية لدى الليبين في إقامة دولة مؤسسة على شرعية دستورية وسياسية، وقادرة على احتضان الجميع على قاعدة لاغالب ولامغلوب، والوطن باق والأشخاص زائلون، دولة تكفل للأفراد مواطنتهم سواء في وجهها الحقوقي القانوني(الحقوق والحريات)، أو على صعيد المشاركة السياسية التي تسمح لهم بتقرير مصيرهم بطواعية واقتناع، وتجعل منهم كائنات سياسية مندمجة في المعمار الاجتماعي والسياسي العام، ومساهمة بفاعلية في التفكير في الشأن العام، والاجتهاد في حل اشكالياته42.

فالمواطنة كمقوم من مقومات الدولة المدنية ليست غاية في ذاتها؛ وإنّما المسعى أن تكون هذه المواطنة قادرة على المساهمة في انجاز وتحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود، وقيام الدولة المدنية، وذلك لن يكون إلاّ من خلال مواطنة واعية ومسؤولة تدفع الفرد للقيام بماعليه بحب وطيب خاطر، وهي درجة من درجات المواطنة دونها جهد وعمل كبيرين.

نخلص إلى القول: أنه بالرغم من أهمية عنصر المواطنة كركيزة حتمية لبناء أي دولة مدنية في دول الربيع العربي اليوم بما فيها ليبيا، يظل حلم الدولة المدنية بعيد المنال في غياب مجتمع مدني فاعل ومنخرط إيجابياً في الشأن العام.

ثالثاً:الدولة المدنية تستلزم وجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر في الشأن العام

أعمال المؤتمر الدولي

يتطلب الانتقال من اللاّدولة أو شبه الدولة في مجتمعات مابعد الربيع العربي إلى الدولة المدنية الحديثة كخطوة لازمة وضرورية؛ إرساء ثقافة السلام ونبذ ثقافة العنف وأخذ الحقوق خارج إطار القانون والمؤسسات المعنية، وهذه اللّازمة لايمكن للمؤسسات الحكومية وحدها القيام بها دون وجود ومساعدة مجتمع مدني فاعل يطّلع بدوره في هذا الشأن في مجتمع مثقل بالأزمات بل وطاعن في التأزم.

فالمجتمع المدني -كما يرى البعض- هو من العبارات والمصطلحات التي اكتسحت الخطاب السياسي في معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، فانتقلت من مجرد مفهوم فلسفي إلى قيمة سياسية، لابل عنصراً من عناصر الأيديولوجية السياسية. ويتابع ذات الاتجاه، أنه بالرغم من البساطة التي تظهر على هذا المصطلح بأن معناه واضح؛ إلاّ أنه يحتوي على الكثير من الالتباسات، حيث لانجد له تعريفاً متفقاً عليه من جميع الأطراف[43].

تاريخياً يمكن إرجاع ظهور المجتمع المدني إلى أواخر القرن العشرين بسبب التحولات التي طالت أغلب المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في أغلب بلدان العالم. حيث قُصد به عند ظهوره بأنّه: " مجموعة من الجماعات، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، أو غير الرسمية، أو الأهلية، أو الهيئات فهو المجتمع المتمدن، وهو نقيض المجتمع التقليدي ويتكون من مؤسسات إدارية يُنشئها الناس فيما بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية"[44].

وبالنظر إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة في ليبيا خلال حكم القذافي وحتى بعد سقوط نظامه، وغياب فكرة المؤسساتية وحداثة تكوين الأحزاب بعد ثورة السابع عشر من فبراير، فإن وجود مجتمع مدني فاعل اليوم يُعد وفق البعض شرطاً ضرورياً في الدمقرطة في إشارة إلى ما أثبتته التجربة العالمية في أمريكا اللاتينية مثلاً[45].

وبالتالي عند الحديث عن ليبيا فإن شخصنة السياسة واختزال الدولة في شخص القذافي أو من خلال السعي إلى إعادة إنتاج طاغية جديد من زعماء القبائل أو من قادة الثورة العسكريين أو المدنيين، كل هذا لايدعم الديمقراطية أو المساهمة في بناء دولة مدنية، وفي الوقت الذي يجب فيه السير نحو دعم مؤسسات المجتمع المدني والانتقال بها من حالة الضعف بسبب ضعف فكرة الدولة إلى حالة المبادرة والمساهمة الفاعلة في الشأن العام[46].

الجدير بالذكر، أن المجتمع المدني في ليبيا عانى كثير من هيمنة الدولة وتسلطها خلال حقبة النظام الملكي، وكذلك إبان دكتاتورية القذافي؛ فقد حظر هذا الأخير الأحزاب السياسية منذ عام 1972، واعتبر تكوينها جريمة عقوبتها الإعدام، وأن من تحزب خان كما تقول أحد مقولاته الثورية، أمّا النقابات والروابط المهنية الجماعية فكان لزاماً عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات.

لذلك لم يكن لمنظمات المجتمع المدني أي فضاء أو مساحة تعمل فيها بحرية تامة عن الدولة، بل كانت جزءًا من آليات النظام السياسي لتوجيه والسيطرة على الرأي العام الداخلي! وبالتالي فإن غياب المكون الاجتماعي الهام في عملية التحول الديمقراطي يجعل من هذه العملية أكثر عرضة للفشل في تحقيق أي مستوى واعد من الديمقراطية[47].

أعمال المؤتمر الدولي

وبالرغم من وجود تاريخ من التضييق وتوجيه وتسييس المجتمع المدني في ليبيا خلال هذه الحقبة؛ إلا أن المتابع للشأن المحلي الليبي اليوم يلحظ تنامي عملية ولادة منظمات المجتمع المدني في كلّ المدن الليبية، وتتمحور أغلب اهتماماتها على قضايا وانشغالات حقوقية أو نسائية أو إنسانية الطابع. كما تحفل مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة بأعداد متنامية من المجموعات والشبكات (كالمنظمة الليبية للقضاة)، مع غياب واضح لأى دور للدولة في ولادة هذه المنظمات، وهو مايعتبره البعض -أن هذه الظاهر- أمراً ذي صلة بما يجري أكثر من كونها تعبيراً عن ظاهرة متأصلة في الثقافة الداعمة للمجتمع المدني، فضلاً على اسطباغ هذه التكوينات الناشئة بالطابع الجهوي أو المحلي، ممّا أدي بعدد من هذه التنظيمات المدنية بأن تظهر وتختفي سريعا كفقاعات[48].

أمّا تشريعياً فنلحظ صدور جملة من التشريعات المنظمة للمجتمع المدني ومؤسساته، كالقرار رقم 1 لسنة 2016 لمجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني بشأن اعتماد اللائحة التنظيمية للمنظمات المدنية، والقرار رقم 2 من ذات الجهة بشأن اعتماد اللائحة التنظيمية لعمل المنظمات الأجنبية في ليبيا[49].

الجدير بالإشارة هنا أنّه بالرغم من كل هذه الجهود التشريعية الهامة لتأطير المجتمع المدني في ليبيا قانونياً بعد ثورة فبراير؛ إلاّ أنه يجب الحذر من تسييس المجتمع المدني وتحزبه، ممّا يجعله غير قادر على منافسة منظمات وكيانات تتسلح بالموارد المادية وبالشرعية الثورية(الأحزاب). وهذا الوضع أو الحال ليس خاص بالمجتمع المدني في ليبيا على وجه الخصوص؛ بل أن المجتمع المدني العربي يعاني بحكم طبيعته الاجتماعية والثقافية من تداخلاً مع المكون القبلي والجهوي، دون إغفال دور النزاعات الأبوية والتسلطية والزبونية والفساد. كذلك يمكننا أن نضيف إلى هذا؛ أن المجتمع المدني في غالب الأحيان يحمل مزايا أو عيوب أو سلبيات النظام الذي نشأ فيه، وهذا مايجعل المجتمع المدني الوليد في ليبيا بعد الثورة يُعاني من أثار وسلبيات النظام الدكتاتوري الذي أسقطته ثورة فبراير، معاناة تحديداً في الافتقار إلى القيم والثقافة الديمقراطية. وهي عقبات في طريق الانتقال الديمقراطي؛ كونها تقلل أو تحد من فاعلية المجتمع ودوره في التحول المنشود.

وإنطلاقاً من واقع المجتمع الليبي (كمجتمع قبلي) فإن وجود مجتمع مدني فاعل يتطلب في تقديرنا ضرورة القيام قبل ذلك بثورة ثقافية على بعض الموروثات الثقافية، ثورة تهدف إلى " إعادة بناء العقل، على شاكلة إعادة بناء الإنسان وتجديد آليات إنتاجه الفكري والتفكيري، وجعله مقتنعاً بحق الأخر في الحياة والثروة وقابلاً لمبدأ تقاسم العيش مع الأخرين ومغادرة العقلية الإقصائية الأستحواذية، والذهاب إلى الأخر قصد محاورته ومحاججته والتوافق معه في مسائل الرّاهن والمستقبل... يمكن أن نسمي هذه الثورة بثورة العقل المدني؛ فهو عقل لايقاطع الدين ولايتمسك بعلمانية حاسمة ولايصادم القيم الأخلاقية الراقية، ولكن يُؤسس لتجديد فكري وحضاري شاملين... فالمدنية هي أساس التنوع، وهي أيضاً تكريس روح الاختلاف، وهي شرط من شروط بناء الدولة والمجتمع"[50]. فالدولة المدنية هي دولة مواطنة عمادُها مجتمع مدني فاعل، تسعى من خلاله إلى السهر ورعاية حقوق كل من يتواجد على أراضيها دون اقصاء أو تمييز بين مواطن وغير مواطن باعتبارها دولة ترعى وتكفل وتصون حقوق الانسان.

أعمال المؤتمر الدولي

رابعاً: الدولة المدنية دولة ترعى وتحفظ حقوق الإنسان

تقوم الدولة المدنية - بالإضافة إلى ماسبق الحديث عنه من أُسس ومقومات- كذلك على السلام والتسامح وقبول الأخر، والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث تضمن لكل أفرادها ذات الحقوق والواجبات متى ماتساوت مراكزهم القانونية، وتؤمن لهم الحريات العامة وخاصةً حرية التعبير. فالدولة المدنية في عالم اليوم أصبحت تقوم على أسس وثوابت ثابتة في عرف كل الدول الحديثة، وعلى رأسها المواثيق الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مختلف قارات العالم.

فالمطالعة السريعة لبنود هذه المواثيق تكشف عن اتجاه ورغبة من واضعيها في الإعلاء من مكانة الإنسان كإنسان حر أولاً، وتضع أسس وثوابت تؤسس لدولة الحق والقانون والحرية والسلام والأمن. فبناء دولة مدنية حديثة يحتاج إلى أن تفهم وتعي جيداً كل دولة في طور الانتقال الديمقراطي أن المسؤولية الأولى لها هي احترام حقوق مواطنيها ورعاياها وضمانها ورعايتها، وتعزيزها، وتطويرها، وأن النهوض بها هي مسؤولية وطنية مقدسة تقع بالدرجة الأولى على عاتق أجهزتها مجتمعة في إطار احترام أدمية الأنسان وكرامته واحترام التزاماتها الدولية[51] وهذا يتطلب ضرورة وجود عقد اجتماعي أو سياسي حديث، عقد يؤسس للشرعية المؤسسية المنبثقة من القبول أو الرضى المجتمعي للسلطات الجديدة، وهذا يقتضي بطبيعة الحال أن تتحول النظرة إلى الفرد أو المواطن من مجرد كونه رقماً مجهولاً في المعادلة الاجتماعية خصوصاً في مجتمعاتنا العربية القبلية إلى كونه مواطناً ذا حقوق، ومُشاركاً فاعلاً في المجال السياسي، وأن المواطن وفق هذا التصور هو إنسان واعٍ وحر وفاعل ومسؤول.

وفقاً لهذا التصور تتأسس الدولة المدنية، دولة الحق والقانون، دولة تضع القوانين والتشريعات بغرض تيسير التمتع بالحقوق، وليس بغرض تعسيرها وتكريه المواطن في المنظومة القانونية والحقوقية في الدولة؛ فالقانون يأتي اقتضاءً لتيسير التمتع بالحق في التعبير والتنظيم والعيش الكريم، والكرامة الإنسانية، والاجتماع والاختيار الحر والمعارضة، وليس لسلبها وتجريد المواطنين من أبسط الحقوق والحريات، كحرية التعبير والكلام في الشأن العام.

فهذا التصور يجد سنده في أن حقوق الإنسان تعتبر أكبر تراث إنساني مشترك للأنسانية، جاء مع ظهور الديانات السماوية الثلاث (الإسلام، المسيحية واليهودية)، وأيضاً جاء هذا الثرات الإنساني لحقوق الانسان كنتيجة طبيعية لظهور مباديء الفلسفات والتطور الفكري للإنسان، والرقي في مختلف مناحي الحياة: الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ...[52].

عليه، فالحفاظ على هذه الحقوق ورعايتها وتعزيزها تُشكل الهدف الأسمى من كل التنظيمات والكيانات الأقليمية والدولية المعنية في هذا الشأن، وبالتالي يقع على كاهل الدولة أن تسن النصوص والتشريعات اللاّزمة لخدمة ورعاية وصون وتعزيز هذه الحقوق، بل لايعتبر هذا كافياً؛ إذ يقع على الدول بالإضافة لذلك أن تهتم بتربية الأفراد على احترام حقوق الانسان؛ كونها اللبنة الأساس في بناء أي دولة ديمقراطية مدنية، حيث لاتوجد حقوق

إنسان لاتوجد دولة مدنية والعكس صحيح. وهذا بدوره ما يجعله يُشكل ركيزة أو مقوم من المقومات الأساسية لقيام الدولة المدنية التي يتطلع لها الليبيون منذُ إعلان ثورتهم على منظومة القهر والفساد والاستبداد عام 2011.

خاتمة:

لقد أصبح الحديث عن الدولة المدنية في زمن الثوراث والتحولات التي تشهدها منطقتنا العربية منذُ العام 2011 يتعدى الإطار النظري؛ حيث نلحظ وبشكل جليّ إرادة صانعي هذه الثورات - بدءًا من تونس ومصر وليبيا واليمن وصولاً إلى ثورة لبنان والعراق - في الإصرار على الانتقال - بعد هذه السنوات العجاف - من الحرمان والتسلط والاستبداد والقهر السياسي إلى نظام أو نُظم أكثر انفتاحاٍوديمقراطية تقوم على مدنية الدولة والتداول السلمي للسلطة. فهناك إجماع مبدئي بين هذه الثورات على رفض الدولة البوليسية الأمنية المتسلطة، والدولة التي تتعامل مع المصالح العامة كأنّها ملك خاص للطواغيت والحُكّام، ورفض أيضاً للدولة التي لاتعترف بالتنوع، وتلك التي تدّعي أن دفاعها عن الكرامة والسيادة الوطنية يعفيها من احترام وصون حقوق وكرامة مواطنيها.

شبه الاجماع هذا على مفهوم أو جوهر الدولة المدنية المنشودة أمامه رحلة من النضال والكفاح والصبر حتى يتحقق واقعاً ملموساً لهذه الشعوب المقهورة والمغلوبه على أمرها لعقود طويلة، فتركة تلك الأنظمة ثقيلة وليس أقلها على المستوى الثقافي والفكري للمواطن العربي. فبعد نجاح بعض تلك الثورات في تحقيق الخطوات الأولى نحو الانتقال السلمي للسلطة ونحو نظام ديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للثورة الليبية بين العامين 2011-2014؛ نجد أن ما تحقق من نجاحات يجابه وبقوة واستماته من بعض الأنظمة الاستبدادية الشمولية في المنطقة؛ للحيلولة دون نجاح واكتمال تلك المساعي والجهود نحو التحول الديمقراطي في تلك البلدان، والعودة بها إلى المربع الأول مربع الاستبداد والدولة الأمنية البوليسية.

لكن بالرغم من ذلك كله، يستطع المرء القول : أن ماتحقق في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إلى الآن هو إيجابي بكل المقاييس ويُبشر بغد أفضل لليبيا، على الرغم من أحداث العنف والاعتداء على الحكومة الشرعية -المعترف بها من قبل المجتمع الدولي وإن كان لنا عليها بعض المآخذ - وبتواطؤ إقليمي ودولي لإعادة إنتاج دكتاتورية جديدة تؤمن لهذه الدول مصالحها الاقتصادية في ليبيا، وتقضي على حلم الدولة المدنية التي إن قامت فسوف تُهدد مصالحها، وفي تجاهل تام لكل ماتتشدق به تلك الدول - التي تزعُم بأنّها كُبرى- من حريات وحقوق إنسان، فمصالحها الاقتصادية أولاً وقبل كل شيء، وقد كشفت لنا جائحة كورنا الوجه الخفي لما تتشدق به تلك الدول حتى فيما بينها على الصعيد الإنساني.

لقد أدرك الليبيون جيداً أن البناء والتنمية والازدهار و الاستقرار واللحاق بركب الدولة المتقدمة يمر عبر طريق السلام لا الحرب، فهناك اليوم وعي مجتمعي لدى الغالبية بأن تماسك المجتمع وازدهاره وتطوره لن يتم بدون ترسيخ مفاهيم السلام وقيم التسامح، لن يتم بدون نظام سياسي ديمقراطي تعددي ومواطنة، و مجتمع مدني فاعل غير مُسيس، وأخيراً أن تتولى الدولة عبر القنوات الرسمية المعنية رعاية وحماية حقوق المواطنين والأجانب

أعمال المؤتمر الدولي

مقيمين أو لاجئين وفق مباديء حقوق الانسان التي نستمدها من شريعتنا الغراء قبل المواثيق والأعراف الدولية.

فالدولة المدنية الديمقراطية في تقديرنا لم تعد خيار بالنسبة لليبيين إن هم أرادو العيش بكرامة وحرية؛ بل هي ضرورية سياسية واجتماعية لتقدم وتطور وازدهار المجتمع، واللحاق بركب التقدم والصناعات والتكنولوجيا...

الهوامش:

1- آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت ، 2013، متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 8.

2- إسماعيل الجواهري، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، 2009، ص 394

3- حمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 ه، مجلد 11، ص 252 ومابعدها.

4- Le Robert illustré 2018, nouvelle édition millésime, 2018, Paris, p.689.

5-الجواهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سبق ذكره، ص 394.

6 - المعجم الوسيط، ط4 ، 2004، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 304.

7 -برناردلويس، لغة السياسة في الإسلام، ط1،1993، ترجمة إبراهيم شتا، دار قرطبة، ص 57.

8 - محمد محمد أبوعجور، الدولة المدنية التي نريد، ط2 ،2012، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، ص26.

9- د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 41. كذلك أنظر د. ماجد إبراهيم الزميع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية، ط1، 2013، دار الهدي النبوي للتوزيع والنشر، القاهرة، ص 33.

10- د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 702.

11- .د. ماجد إبراهيم الزميع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية، ط1، 2013، دار الهدي النبوي للتوزيع والنشر، القاهرة، ص 40.

12- أحمد بوعشرين الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2014، ص 19.

13- اسمه الحقيقي أريستوقلس، وإفلاطون هي كنيته ومعناها ذو الجبهة العريضة. راجع د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 35.

14- ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 24.

15- د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 35.

16- ينظر في هذا التعريف: - Le dictionnaire du vocabulaire juridique de l'étudiant en licence de droit, Litec, 2009, Paris, p.162.

17- د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

18- شمس الدين سامي فراشري، المدنية الإسلامية ورسالة همّة الهمام في نشر الإسلام، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار الكتاب المصري، القاهرة ، 2012، ص 35.

19- المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص 859.

20- أحمد محمد السعدي، الدولة المدنية وموقف الإسلام منها، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص. 44.

21- أحمد محمد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 24 ومابعدها.

22- ينظر في هذا التعريف:

23- Dictionnaire Larousse, sur le site : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/civil/16268?q=civil#16133-

24- أحمد محمد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 25 ومابعدها.

25- محمد محمد أبو عجور، الدولة المدنية التي نريد، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهر، 2012، ص 26..

26- المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، ط1، 2002، دار المدني، دمشق، ص 10. مشار إليه لدى د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص

27- د. ماجد الزميع، مرجع سبق ذكره، ص 46.

28- د. أبو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقاتنا، ط1،2014، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص 15.

29- راشد العريبي، تحديات الدولة المدنية في العالم العربي والإسلامي، ط1، 2017، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 8.

30- محمد محمد أبوعجور، الدولة المدنية التي نريد، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

31- شمس الدين سامي فراشري، المدنية الإسلامية ورسالة همّة الهمام في نشر الإسلام، ترجمة محمد الأرناؤوط، 2012، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص 35.

32- أسس بناء الدولة المدنية الحديثة، سلسلة كتيبات الحوار الوطني، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بدون طبعة أو سنة طبع، متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 6.

أعمال المؤتمر الدولي

32- آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، مرجع سابق، ص 12.

33- د. علي مصباح الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية-ليبيا، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر، 2015، ص49.

34- د.نبيل كربيش، آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، يونيو 2009، المجلد أ، ص. 232.

35- أسامة الخديري، الديمقراطية التشاركية بالمغرب، مقال منشور على موقع مغرب القانون، 11 أغسطس 2019. متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع : https://www.maroclaw.com/

36- ينظر في هذا التعريف:

- Sandrine RUI,«Démocratie participative»,inCASILLOI. avec BARBIERR., BLONDIAUXL., CHATEAURAYNAUDF., FOURNIAUJ-M., LEFEBVRER., NEVEUC. etSALLESD. (dir.),Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, ISSN : 2268-5863.

37. URL:http://www.dicopart.fr/fr/dico/democratie-participative-

38- أسامة الخديري، مرجع سبق ذكره.

39- مكتب التوجيه المجتمعي، نشرة فصلية تصدر عن مكتب التوجيه المجتمعي بوزارة الأوقاف والشؤون الأسلامية، دولة الكويت، 2010، ص1.

40- المرجع السابق.

41- د. أبوالفتوح بوهريرة، د.مصطفى محجوبي، فكرة المواطنة بين الممارسة المدنية وترسيخ المباديء الاجتماعية : قراءة في الإشكاليات والمعوقات، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.univ-eloued.dz

42- حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن – دراسة استشرافيه، حالة الدراسة: مدينة بسكرة- أنموذجاً. رسالة دكتوارة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 6.

43- المواطنة في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 9، نوفمبر 2012، ص 2. (متاح على شبكة المعلومات الدولية).

44- د. طارق زياد أبوهزيم، المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية، مجلة المعارف، المجلد 23، العدد 1 – أ، 2017، ص 193.

45- المرجع نفسه.

46- د. يوسف محمد جمعة الصوان، مرجع سابق، ص 160.

47- المرجع نفسه.

48- المرجع نفسه، ص 161.

49- المكان نفسه.

50- محمد عمران، تشريعات المجتمع المدني في ليبيا: تاريخ من التضييق، حاضر مرتبك، ومستقبل مجهول، المفكرة القانونية، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : https://legal-agenda.com/article.php?id=1752

المنصف ونّاس، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى- محنة بلد، ط1، 2018، تونس، الدار المتوسطية للنشر، ص 275.

51- نادية حسن عبد الله، نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية : القانون وحقوق الانسان- المفاهيم- 2، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الشبكة الدولية، العدد 3530-2011

52- انجي توفيق، دولة القانون وحقوق الإنسان، مقال متاح على موقع الحوار المتمدن، العدد 2579، 8-3-2009.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أولاً: القواميس والموسوعات

- الجواهري إسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة، دار الحديث، 2009.
- -المعجم الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- -الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج2، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 ه، مجلد11.

أعمال المؤتمر الدولي

ثانياً: الكتب

- الحامد أبو بلال عبد الله، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقاتنا، ط1،2014، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- الأنصاري أحمد بوعشرين، مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والاسلامي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل، 2014.
- وتّاس المنصف، ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى- محنة بلد، ط1، تونس، الدار المتوسطية للنشر، 2018.
- برنارد لويس، لغة السياسة في الإسلام، ترجمة إبراهيم شتا، ط1،1993، دار قرطبة.
- بدوي ثروت، النظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.
- العريمي راشد، تحديات الدولة المدنية في العالم العربي والإسلامي، ط1، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017.
- إبراهيم سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- فراشري شمس الدين سامي، المدنية الإسلامية ورسالة همّة الهمام في نشر الإسلام، ترجمة محمد الأرناؤوط، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني،2012.
- ماجد إبراهيم الزميع، الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية، ط1، القاهرة، دار الهدي النبوي للتوزيع والنشر، 2013.
- محمد محمد أبو عجور، الدولة المدنية التي نريد، ط2، المنصورة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ،2012.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن – دراسة استشرافيه، حالة الدراسة: مدينة بسكرة- أنموذجاً. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر،2017.

ثالثاً: المقالات

- بوهريرة أبو الفتوح ، د. محجوبي مصطفى ، فكرة المواطنة بين الممارسة المدنية وترسيخ المبادئ الاجتماعية: قراءة في الإشكاليات والمعوقات، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : www.univ-eloued.dz
- أسس بناء الدولة المدنية الحديثة، سلسلة كتيبات الحوار الوطني، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بدون طبعة أو سنة طبع، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_one.pdf
- السعدي أحمد محمد، الدولة المدنية وموقف الإسلام منها، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : https://www.google.fr/

أعمال المؤتمر الدولي

- أسامة الخديري، الديمقراطية التشاركية بالمغرب، مقال منشور على موقع مغرب القانون، 11 أغسطس 2019. متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : https://www.droitetentreprise.com/?p=17419
- آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت، 2013، متاح على شبكة المعلومات الدولية، ص 8.
- توفيق انجي، دولة القانون وحقوق الإنسان، مقال متاح على موقع الحوار المتمدن، العدد 2579، 8-3-2009
- المواطنة في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 9، نوفمبر 2012، ص 2. (متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf
- الوحيشي علي مصباح، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية-ليبيا، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر، 2015، ص49.
- عبد الله نادية حسن، نحو استراتيجية وطنية للدولة المدنية: القانون وحقوق الانسان-المفاهيم- 2، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن على الشبكة الدولية، العدد 3530-2011.
- كريبش نبيل، آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، يونيو، المجلد أ، 2009، ص 232.

- رابعاً: المنشورات والدوريات
- مكتب التوجيه المجتمعي، نشرة فصلية تصدر عن مكتب التوجيه المجتمعي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، 2010، ص.1
- أبو هزيم طارق زياد، المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية، مجلة المعارف، المجلد 23، العدد 1 – أ، 2017.

- رابعاً: المواقع الالكترونية
- المفكرة القانونية، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي : https://www.legal-agenda.com/
- موقع الحوار المتمدن على الشبكة المعلومات الدولية على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/nr.asp
- http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-09.pdf
- https://www.droitetentreprise.com/?p=17419
- https://www.google.fr/
- http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_one.pdf
- www.univ-eloued.dz

- **المراجع الأجنبية**

أعمال المؤتمر الدولي

- **القواميس اللغوية**
- Le Dictionnaire du vocabulaire juridique de l'étudiant en licence de droit, Litec, 2009, Paris.
- Le Robert illustré 2018, nouvelle édition millésime, 2018, Paris.
- Dictionnaire Larousse, sur le site: https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/civil/16268?q=civil#16133
- Sandrine RUI,«Démocratie participative»,inCASILLOI. avec BARBIERR., BLONDIAUXL., CHATEAURAYNAUDF., FOURNIAUJ-M., LEFEBVRER., NEVEUC. etSALLESD. (dir.),Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, ISSN : 2268-5863. URL:http://www.dicopart.fr/fr/dico/democratie-participative

انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبى

The Implications of the Political Crisis on the Performance of the Libyan Economy

د. جيهان عبد السلام عباس

مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة . مصر

ملخص:

تمتلك ليبيا الكثير من الموارد والامكانيات التي تزيد من قوة اقتصادها وتنافسيته ، ولا يخفى على احد أن ليبيا تعاني من انقسام مؤسساتها السياسية منذ عام 2014 م ، وكذلك منذ ابريل 2019 ، حيث تمر بحالة توتر أمنى وسياسى كان له تداعيات على الحياة العامة ومستوى الخدمات والاقتصاد الوطني. حيث تعرض الاقتصاد الليبي لعدة صدمات أهمها : الصراع المكثف الذى يخنق النشاط الاقتصادي، وإغلاق حقول النفط، مما أدى إلى توقف النشاط الرئيسي المدر للدخل في البلاد، وانخفاض أسعار النفط، ما قلل الدخل في الحقول المنتجة المتبقية، إضافة إلى آثار وباء «كوفيد-19» الأمر الذي يهدد بمزيد من الأضرار. وكل ذلك ألقى

بظلاله على التوقعات الدولية للاقتصاد الليبي في العام 2020، وذلك رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية في العام 2019.

وقد خلصت الدراسة الى ابراز الأثر السلبى للتوترات السياسية فى ليبيا على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل : معدلات النمو الاقتصادى ، التضخم ، التجارة الدولية ، والاستثمار . كما كان التأثير أكثر حدة على انتاج وأسعار النفط مما أثر سلباً على ايرادات الموازنة العامة للدولة ، وذلك فى ضوء غياب خطة واضحة لانقاذ الاقتصاد الليبى .

الكلمات المفتاحية : الأزمة السياسية ، الاقتصاد الليبى ، النفط الليبى

Abstract:

Libya has a lot of resources and capabilities that increase the strength and competitiveness of its economy, and it is no secret that Libya has been suffering from the division of its political institutions since 2014, in April 2019, where it is going through a state of security and political tension that has had repercussions on public life, the level of services and the national economy . The Libyan economy was exposed to several shocks, the most important of which are: the intense conflict that stifles economic activity, the closure of the oil fields, which led to the suspension of the main income-generating activity in the country, and the decline in oil prices, which reduced the income in the remaining productive fields, in addition to the effects of the "Covid-19" epidemic. »This threatens to cause more damage. All this cast a shadow over the international outlook for the Libyan economy in the year 2020, despite the relative improvement in some economic and financial indicators in 2019.

The study concluded by highlighting the negative impact of political tensions in Libya on all macroeconomic indicators such as: economic growth rates, inflation, international trade, and investments . The impact was more severe on oil production

and prices, which negatively affected the state's general budget revenues, in light of the absence of a clear plan to save the Libyan economy.

Key words: political crisis, Libyan economy, Libyan oil

مقدمة:

شهدت ليبيا منذ الأحداث السياسية فى 17 فبراير 2011 التي أطاحت بالقذافي ، تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول ذات الصراعات الداخلية على السلطة ، فضلاً عن انتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وتعددها على أراضيها. وقد مضى أكثر من عامٌ كامل على الصراع المحتدم بين الأطراف الليبية على العاصمة "طرابلس"، حيث أطلق اللواء "خليفة حفتر" حملة عسكرية مطلع شهر أبريل عام 2019 ضد قوات "حكومة الوفاق الوطني" المعترف بها دولياً، بهدف دخول العاصمة وإخضاع كامل البلاد لسلطة حفتر من الناحية السياسية، تمهيداً لاستكمال السيطرة على ليبيا جغرافياً، بعد أن استطاع الاستحواذ على شرق وجنوب وجزء واسع من شمال البلاد. وشهدت المواجهات المندلعة متغيرات ميدانية عديدة، فقد تداول الطرفان السيطرة على مدن الساحل الغربي والمواقع القريبة من الحدود التونسية ، فيما تركزت المواجهات بشكل أساسي في جنوب وجنوب شرق وجنوب غرب طرابلس. وقد تأثرت العمليات العسكرية ونتائجها بالأدوار الدولية، حيث أن الفاعلين الدوليين أسهموا بشكل واضح في استمرار الصراع من خلال دعم طرفيه ، نتيجة تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الفاعلين .

وكان لهذه التوترات السياسية انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الليبى ، حيث يعانى الاقتصاد ، الذي يعتمد بالكامل تقريبًا على صادرات النفط والغاز، منذ عام 2011 بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وتعطل إنتاج النفط . ونظرًا لأن قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للنمو، تظل الأنشطة الاقتصادية مقيدة بفعل الاشتباكات المتكررة ، وتراجع أسعار النفط العالمية. فضلاً عن عدة تأثيرات أخرى تضعف من الاقتصاد فى كل جوانبه ، حيث فقد الدينار الليبي الكثير من قيمته منذ تلك الفترة ، فضلاً عن تراجع مستوى النمو الاقتصادى ، وارتفاع معدلات التضخم ، كما تعاني البلاد من تدهور جميع الظروف المعيشية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب النظيفة والخدمات الطبية . كما أدت بيئة الصراعات المسلحة الى تدمير الأسواق التنافسية والتجارة النظامية ، وفتحت المجال أمام التجارة المهربة.

وقد أدى القتال الدائر حول طرابلس وما تلاه من فشل الخصوم السياسيين في التوصل إلى اتفاق سلام مستدام بالاضافة الى تفشى وباء كورونا إلى خسائر فادحة في الاقتصاد ، الأمر الذي أدى إلى توقف إنتاج وتصدير

أعمال المؤتمر الدولي

النفط تقريبًا منذ 18 يناير 2020 ، بسبب إغلاق الموانئ والمحطات النفطية. بافتراض استمرار التعطيل حتى نهاية أبريل 2020 ، واستئناف إنتاج النفط ببطء ليصل إلى متوسط مستوى الإنتاج لعام 2019 بحلول نهاية العام 2020، فإن ليبيا ستنتج فقط متوسطًا يوميًا يبلغ 0.67 مليون برميل يوميًا هذا العام (حوالي نصف عام 2019). ونتيجة لذلك ، سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبياً في عام 2020 (-19. 4%) ، كما تحول فوائض الحساب الجاري إلى عجز في عام 2019 (-0.3٪) ، والذي سيتسع إلى حوالي -6.6٪ في عام 2020 وإلى -8.3٪ في عام 2021 ، يضاف الى ذلك تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما يقدر بنحو 4٪ في عام 2019 ، بسبب انخفاض أسعار النفط. كما تفاقم عجز المالية العامة إلى 10.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 من 7.4٪ في عام 2018 .

- **الخطة المنهجية للدراسة :**

أ- اشكالية الدراسة :

يعانى الاقتصاد الليبي حالة من الركود ، وهو مايبدو واضحاً في العديد من الأمور التي تؤكد تلك الحالة وهي، ازدياد معدل البطالة سنة بعد أخرى، وضعف نمو الناتج المحلى الإجمالي ، بل أنه يعانى من نمو سلبي، أى انخفاض هذا الناتج سنة بعد أخرى منذ عام 2013. وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع مستوى التضخم .... وغيره . وتمثل تلك المشكلات تحديات اقتصادية تواجه الاقتصاد الليبي وتحد من قدرته على النمو وتحقيق التنمية الشاملة ، ويعزى السبب الرئيسى لهذا التراجع الى تزايد التوترات السياسية التى تؤثر على استقرار الاقتصاد وتمثل عقبة أمام تحقيق أى خطط مستقبلية للنهوض . فباتت الاشكالية الرئيسية هى الجانب السياسى الذى يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الليبى ويحد من قدراته .

ب- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحليل انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبى ، من خلال تحليل أوضاع مؤشرات الاقتصاد الكلى مثل: معدل النمو الاقتصادى ، التضخم ، الاستثمارات الأجنبية ، التجارة الدولية ، والبطالة . كذلك التعرض ايضاً الى انعكاسات الأزمة السياسية على انتاج النفط ؛ وبالتالى على الموازنة العامة فى ليبيا ، وذلك فى ضوء التأثير السلبى لجائحة كورونا على الاقتصاد الليبى ، حيث أدى انتشار الوباء الى زيادة تردى الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا .

ج- أهمية الدراسة :

يتمتع الاقتصاد الليبى بالعديد من الثروات الطبيعية الهائلة وخاصة النفطية ، هذا بالاضافة الى الموقع الجغرافى المميز للدولة ، مما يؤهله لأن يكون من أغنى الاقتصادات فى دول الشمال الافريقى ، الا أن المشكلات السياسية التى يمر بها الاقتصاد الليبى بشكل متواصل لا تعطى له الفرصة لاعادة البناء الاقتصادى وانتهاج خطط تنموية شاملة . هذا فى ظل غياب سلطة مركزية موحدة ، وعجز المؤسسات المالية والنقدية عن إيجاد

أعمال المؤتمر الدولي

حلول للأزمات المتتالية ، فبات الاقتصاد الليبي فى تراجع مستمر يبرز أهمية اعادة النظر فى تلك الأوضاع السياسية المضطربة ، ووضع خطة انقاذ اقتصادى عاجلة تحسن من المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة الليبية ، الأمر الذى يصب فى النهاية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

د- فرضيات الدراسة :

ينطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين هما :-

1) يتأثر الاقتصاد الليبى بشكل كبير بالأوضاع السياسية السائدة فى البلاد ، ويزداد تراجعه مع توتر الساحة السياسية واندلاع الصراعات الأزمات .
2) عدم التنوع فى هيكل الانتاج السلعى والتصديرى الليبى ، وسيطرة الصادرات النفطية على اجمالى الصادرات الاقتصاد الليبى ، يعرضه للمزيد من الأزمات والصدمات الاقتصادية .

ج- منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى الوصفى الاستقرائى من خلال التعرض الى مؤشرات الاقتصاد الكلى المختلفة مثل (النمو الاقتصادى ، التجارة ، الاستثمار ، معدلات التضخم ، البطالة ....الخ) ، وابراز انعكاسات الأزمة السياسية على أداء تلك المؤشرات ، واستقراء تأثير الواقع السياسى المتضطرب على أداء الاقتصاد الليبى بشكل عام .

وقد تم تقسيم الدراسة كالتالى :-

- تطور مراحل الاصلاح الاقتصادى فى ليبيا
- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى ليبيا فى ظل الأزمة السياسية وجائحة كورونا
- انتاج وأسعار النفط كمحصلة للصراع السياسى فى ليبيا
- خاتمة وتوصيات الدراسة

أولاً- تطور مراحل الاصلاح الاقتصادى فى ليبيا

تعتبر ليبيا أحد الدول الأفريقية التى تنتمى الى دول الشمال الأفريقى ، فهى أصغر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 6.2 مليون نسمة. ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على انتاج النفط ، فهى أكبر الدول الأفريقية من حيث حجم الاحتياطات النفطية ، حيث يمثل نحو 96% من الايرادات الحكومية ، ونحو 98% من ايرادات الصادرات [172].

[172]) Abdulrazag Mohamed Etelawi , *et.al* , Crude Oil And Libyan economy, **International Journal of Economics and Finance**; Vol. 9, No. 4 March.2017 , (Richmond : Canadian Center of Science and Education , 2017), PP.95-96 , Available at : https://www.researchgate.net/publication/316693111_Crude_Oil_and_the_Libyan_Economy

أعمال المؤتمر الدولي

- **مرحلة الاصلاح الاقتصادى الأولى :-**

مر الاقتصاد الليبى بالعديد من مراحل الاصلاح والتطوير ، فبحلول استقلال ليبيا عام 1951، كانت ليبيا واحدة من أفقر دول العالم ، حيث كان يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على الزراعة والمساعدات الخارجية من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا ، حيث ساهم قطاع الزراعة والمساعدات الأجنبية بحوالي 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وبحلول نهاية الخمسينيات من القرن العشرين ، بعد اكتشاف النفط وتسويقه ، تغير الاقتصاد الليبي من واحد من أفقر الدول إلى واحد من أغنى الاقتصادات من حيث الموارد ، ففي عام 1963 ، حقق الاقتصاد الليبي ولأول مرة فائضًا في ميزان مدفوعاته بلغ 35 مليون دينار ، وارتفع الدخل القومي بنسبة 344 % من 131 مليون دينار في عام 1962 إلى 789 مليون دينار في عام 1968. ويعود ذلك إلى الزيادة المستمرة بنسبة 835 % في الصادرات النفطية خلال هذه الفترة.

وبين عامي 1987 و 1989 ، أصدرت الحكومة مجموعة جديدة من القوانين سمحت بظهور نظام المشاركة من حيث دعم دور الدولة فى الاقتصاد ومشاركة محدودة للقطاع الخاص في تجارة التجزئة والخدمات والصناعات الخفيفة كوسيلة للتغلب على عدم الكفاءة في هذه الصناعات . ففي القطاع الصناعي ، على سبيل المثال ، تم تحويل 102 شركة عامة إلى شكل الشراكة فى الملكية ما بين القطاع العام والخاص، وتم إنشاء 10233 شركة خاصة جديدة . وقد كان نجاح نظام المشاركة محدودًا حيث عانت معظم الشركات التي تمت خصخصتها من خلال هذا النظام من تراجع الأداء ، حتى أن بعضها استمر بخسارة. ويعزى ذلك إلى إجراءات الخصخصة حيث لم تتم إعادة هيكلة هذه الشركات بالشكل الذي يضمن تحسين أدائها ، كما أن سيطرة الحكومة وتدخلها في الاقتصاد كان ما زال واسع النطاق ، مما يعني أن تحديد الأسعار استمر تحت سيطرة الحكومة. بحيث كان من الصعب على هذه الشركات تحقيق الربح كما هو الحال في اقتصاد السوق.

- **مرحلة الاصلاح الاقتصادى الثانية :-**

في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، لم تكن ليبيا تعاني من آثار العقوبات الاقتصادية الدولية فحسب ، بل كان انخفاض أسعار النفط يشكل ضغطًا كبيرًا على قدرة الدولة الليبية على تمويل قطاعها العام غير الفعال ولمقاومة ذلك ، ذهبت الحكومة إلى أبعد من ذلك واعتمدت برنامجها الثاني للإصلاح الاقتصادي. وقد أدخلت مفهوم شركة مساهمة ، التي سمحت للشركات الخاصة بفتح حسابات بالعملة الأجنبية واستيراد المعدات . وكان الهدف من ذلك هو تجاوز تجربة الخصخصة السابقة ومشاركة أعباء القطاع العام مع القطاع الخاص من خلال المزيد من الحد من مشاركة الحكومة في الاقتصاد. وتمت خصخصة 196 شركة عامة وتم إنشاء 7483 شركة خاصة جديدة .

وفي عام 2003 ، أعدت الحكومة الليبية برنامج خصخصة واسع النطاق . يوصف بأنه برنامج لتوسيع قاعدة الملكية من خلال تشجيع السكان على امتلاك الشركات العامة من أجل تجنب الملكية المركزية . وفي البداية ،

أعمال المؤتمر الدولي

استهدف البرنامج 360 شركة عامة شملت 204 شركة صناعية و 56 شركة زراعية و 82 شركة مواشي و 18 شركة بحرية. وقد تم التخطيط لخصخصة هذه الشركات وفق جدول زمني متشابك على ثلاث مراحل خلال الفترة من 2004 إلى 2008.

وبحلول نهاية عام 2007 ، تم تسييل 57 مقرًا رئيسيًا لعدة شركات من خلال إجراءات اعلانها الإفلاس. ولم تفشل هذه الشركات في تحقيق أهدافها فحسب ، بل كانت مستمرة في الخسارة ، وتعاني من مشاكل التسويق والتكنولوجيا والنقد والقوى العاملة. تم خصخصة 80 شركة صناعية عامة أخرى للشراء باستخدام أربع طرق مختلفة للخصخصة. تمت خصخصة 31 شركة صناعية عامة من خلال الإدارة واستحواذ الموظفين . كما تمت خصخصة 37 شركة صناعية عامة باستخدام العطاءات الخاصة ، فضلاً عن خصخصة 10 شركات صناعية عامة من خلال مناقشات مباشرة مع المنظمات الاستثمارية القابضة. وخصخصة شركتين صناعيتين عامتين من خلال الشراكة بين الموظفين والمؤسسات القابضة للاستثمار المحلي والجمهور. وظهر تراخيص البنوك الخاصة ، حيث تم ترخيص بنكين تجاريين خاصين جديدين وبنك إقليمي خاص واحد في عام 2002. استحوذ بنك BNP Paribas على 19٪ من Sahara Bank في أغسطس 2007 ، مع سيطرة إدارية فورية وخيار شراء أسهم إضافية تصل إلى 51٪ في غضون 3-5 سنوات. كما تم الاستحواذ على بنك الوحدة من قبل البنك العربي في فبراير 2008 بشروط مماثلة . ولا تزال بعض الشركات الاستراتيجية الرئيسية شركات قطاع أعمال ، ولا سيما الخطوط الجوية الليبية ، وشركة الاتصالات العامة ، وشركة البريقة للبترول ، وشبكة توزيع الكهرباء . كما تأسست البورصة في عام 2006 وبحلول نهاية عام 2007 ، تم إدراج سبع شركات (معظمها من البنوك) برأسمال قدره 1.2 مليار دينار .

كما تم إحراز تقدم ملحوظ في مختلف الإصلاحات الهيكلية ، وتم تخفيض معدلات الرسوم الجمركية ، مما أدى إلى انخفاض متوسط التعريفة الجمركية البسيطة إلى 17.8%. وذلك لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى البلاد . كما تم تبسيط النظام التجاري من خلال خفض معدل ضريبة الاستهلاك على السلع المستوردة بمقدار النصف . بالاضافة الى تقليص احتكارات الاستيراد الحكومية إلى المنتجات البترولية والأسلحة ، وتقليص قائمة الاستيراد المحظور (40 صنفًا) إلى أقل من عشرة منتجات . تنوي الحكومة الإبقاء على حظر الاستيراد لأسباب دينية وصحية فقط . بحيث يمكن للقطاع الخاص استيراد أو إنتاج السلع التي كانت تخضع للاحتكار العام في السابق[173].

[173]) Abouazoum Aboujdiryah , **A CHANGE IN THE LIBYAN ECONOMY: TOWARDS A MORE MARKET-ORIENTED ECONOMY,** 19June .2018 , PP.7-12., Available at :

https://www.researchgate.net/publication/325854559_A_CHANGE_IN_THE_LIBYAN_ECONOMY_TOWARDS_A_MORE_MARKET-ORIENTED_ECONOMY

في عام 2004 واصلت الحكومة الليبية الهيمنة على النفط وايراداته . حيث وفرت صادرات النفط الليبية التي تسيطر عليها الحكومة بالكامل حوالي 95 %من عائدات الصادرات ، و 75 % من الإيرادات الحكومية ، و 30 % من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقًا للعديد من التقارير الحكومية الأمريكية لعام 2005 ، فقد تم تبديد جزء كبير من دخل ليبيا نتيجة لانتشار الفساد والهدر. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في خسارة الدخل ، شراء الأسلحة التقليدية والجهود المبذولة لتطوير أسلحة الدمار الشامل ، فضلاً عن التبرعات النقدية الكبيرة للبلدان الأقل نموًا ، والتي فسرها البعض على أنها محاولات القذافي لشراء النفوذ.

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال عام 2005 تزايداً في النمو حيث وصل إلى ما يزيد على 4,5% بعد أكبر عملية إصلاح اقتصادي وإدارى تقوم بها الحكومة الليبية على مدار خطة لمدة خمس سنوات وعلى كل المستويات، خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عنها بعد تخليها عن أسلحة الدمار الشامل طواعية وحل مشاكلها التي كانت عالقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. فضلاً عن تحرك المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا نحو الاتجاه الصحيح منذ نهاية عام 2003 مقارنة بالأعوام السابقة لها، حيث قدر الناتج المحلى الليبي بنحو 34 مليار دولار بمتوسط دخل فردي قدره 7570 دولاراً، وسجل معدل النمو الاقتصادي نسبة مقدراها 7 .3% مرتفعا من 1 .1% في عام 2001 وعن 5 .1% في عام 2002. وفي عام 2004 وصل النمو إلى 7 .4% . وفى عام 2011 انهار الاقتصاد الليبى فى أعقاب الثورة الليبية وسقوط نظام حكم معمر القذافى ، ليشهد الاقتصاد تراجع كبير فى جميع القطاعات الاقتصادية وأهمها النفط ، وبحلول عام 2013 استقرت الأوضاع نسبيا وان كانت عادت للتأزم مرة أخرى174.

- أهم القطاعات الاقتصادية فى ليبيا :-

- **الزراعة وصيد الأسماك :** وتوظف الزراعة حوالي 18 % من القوة العاملة ، ولكنها توفر أقل من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تستورد ليبيا حاليًا ما يقرب من 80 % من احتياجاتها الغذائية. ولا تزال تربية الحيوانات نشاطًا مهمًا ولكنها تعتمد بشكل كبير على الأعلاف الحيوانية المستوردة. ولا يتم استغلال موارد الصيد بالكامل على الرغم من الإمدادات الكبيرة من الثروة السمكية التونة ، فإن النقص العام في المراكب والموانئ ومرافق المعالجة المخصصة للزراعة البحرية في ليبيا يساهم في انخفاض الإنتاج بشكل كبير .

174)Interntional Crisis Group , **Libya's Economic Reforms Fall Short** , 25 OCTOBER 2018 , Available at :

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/libyas-economic-reforms-fall-short

أعمال المؤتمر الدولي

- **التعدين:** توجد رواسب من الجبس وخام الحديد والبوتاسيوم والمغنيسيوم والكبريت والفوسفات بكميات معينة. تم الإبلاغ عن اكتشاف رواسب اليورانيوم في الجنوب ، ولكن لم يتم تأكيدها بعد. في الثمانينيات ، تم استخراج ما يقرب من 200000 طن من الجبس سنويًا. ويهيمن استخراج النفط الخام على صناعة التعدين.

- **الصناعة والتصنيع:** استغلال النفط والغاز هو الصناعة الرئيسية في ليبيا ويوفر ما يقرب من 40 % من الدخل المحلي للبلاد. وتشمل الصناعات الليبية الأخرى ، بدرجات متفاوتة من الأهمية ، صناعة البتروكيماويات ، ومحورها مرسى البريقة ، وكذلك الحديد والصلب والبناء. وتدير شركة النفط الوطنية الليبية صناعة النفط المملوكة للدولة وتتحكم في أكثر من نصف إنتاج النفط ، بينما تدير شركة (أويل إنفست) جميع الاستثمارات الدولية[175].

ثانياً- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى ليبيا فى ظل الأزمة السياسية وجائحة كورونا

- **معدلات النمو الاقتصادى :** تعتبر ليبيا من الدول الغنية بالنفط والموارد الهيدروكربونية. حيث بلغت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام 48 مليار برميل في نهاية عام 2018 ، وهي تاسع أكبر احتياطيات على مستوى العالم والأكبر في إفريقيا ، حيث تمثل 38٪ من احتياطيات القارة. وتوفر هذه الموارد النفطية جزء مهم من تكوين الناتج المحلى الاجمالى فى ليبيا[176]. ويعاني الاقتصاد الليبي ، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط والغاز ، منذ عام 2011 بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي ، والاضطرابات في إنتاج النفط وانخفاض أسعاره العالمية.

وبعد الركود الاقتصادى العميق الذي شهدته ليبيا خلال الفترة 2013-2016 ، مدفوعًا بمحدودية إنتاج النفط (0.6 مليون برميل يوميًا في المتوسط مقابل إمكانية 1.6 مليون برميل يوميًا) ، تمكن الاقتصاد الليبي من زيادة إنتاج النفط بشكل كبير فوق مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2017 ، ونتيجة لذلك ، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 21٪ في المتوسط خلال 2017-2018 ، لكنه تباطأ بشكل حاد إلى 2.5٪ في عام 2019 ، ومن المتوقع أن يكون سلبياً في عام 2020 خاصة بعد انتشار جائحة كورونا [177]. كما أشارت التوقعات الصادرة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى الى أنه قد ينخفض إلى معدلات سالبة

---

[175])Central International Agency(CIA) , **COUNTRY PROFILE: LIBYA,** 20 August 2020 , Available at :-
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.htm

[176])African Development Bank Group , **African Economic Outlook 2020**, (Abidjan : African Development Bank , 30-Jan-2020) , P.163 .

[177])The World Bank , **Libya's Economic Update — April 2020**, Available at :-

https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-april-2019

أعمال المؤتمر الدولي

بنهاية عام 2020 بسبب تفشي COVID-19 ، وأن يرتفع الى 7.80٪ في عام 2021[178]. كا توقع بنك التنمية الأفريقى أن يصل معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى 4.9% بنهاية عام 2021 مقارنة بنحو 7.8% عام 2018 كما هو فى الشكل رقم (1)[179].

شكل رقم (1) تطور معدل النمو الاقتصادى الليبى خلال الفترة (2018-2021*)

Source :- African Development Bank , **African Economic Outlook 2020** (Abidjan : African Development Bank, 2020) , P.163.

وتجدر الاشارة الى أن التنويع الاقتصادي هو أولوية رئيسية بالنسبة الى ليبيا . فخلال الفترة من 2014 إلى 2018 ، شكلت قطاعات النفط والغاز والقطاعات الاستخراجية ذات الصلة أكثر من 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وأكثر من 95٪ من عائدات التصدير ، ونحو 96٪ من ايرادات الميزانية. لذلك ، لا يزال الاقتصاد الليبي شديد التأثر بصدمات إنتاج النفط وتقلبات أسعاره. ويعد التنويع السريع من الموارد الهيدروكربونية أمرًا ضروريًا لتحقيق نمو اقتصادي أقوى وأكثر مرونة وأكثر شمولا[180]. وكما هو موضح من الجدول رقم (1) تطور قيمة الناتج المحلى الاجمالى نحو الزيادة حتى عام 2018 ، ثم تراجع عام 2019 ، وكان من المتوقع أن يرتفع بشكل طفيف جدا بنهاية عام 2020 وان كانت جائحة كورونا قد غيرت تلك التوقعات نحو الأسوء بعد أن شهد الاقتصاد العالمى ركود اقتصادى ملحوظ.

جدول رقم (1) تطور حجم الناتج المحلى الاجمالى لدولة ليبيا ، ونصيب الفرد منه

السنوات \ المتغير	2017	2018	2019	*2020	*2021

[178])Nordea Export Entreprises , L**ibya: Economic and Political Overview , The economic context of Libya** , October 2020, Available at :-

https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context

[179])African Development Bank , **African Economic Outlook 2020** (Abidjan : African Development Bank, 2020) , P.163.

[180])African Development Bank Group , **Op.cit** , P.163 .

قيمة الناتج المحلى الاجمالى (مليار دولار)	30.56	40.95	33.02	34.08	35
نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار)	4739	6288	5020	5129	5217

Source : Nordea Export Entreprises , L**ibya: Economic and Political Overview , The economic context of Libya** , October 2020, Available at :-

https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context

وبالنسبة الى التقسيم القطاعى للناتج المحلى الاجمالى فى ليبيا ، تعد الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد الليبي بسبب صناعة البتروكيماويات فهى تمثل 52.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتوظف 26.5٪ من السكان فى قوة العمل . ويشمل الإنتاج : البترول والبتروكيماويات والألمنيوم والحديد والصلب ومعالجة الأغذية والمنسوجات والحرف اليدوية والأسمنت. كما تمثل الخدمات 46.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت حصتها في إجمالي العمالة إلى 65.6٪ ، بينما يمثل قطاع الزراعة نسبة ضئيلة للغاية تتراوح ما بين 3- الى 5% كحد أقصى [181].

- **التضخم :-** ارتفع التضخم فى ليبيا إلى متوسط أعلى من 22٪ في عام 2019 بسبب الصراع المتصاعد في طرابلس ، بعد انخفاضه في 2018 والربع الأول من 2019 [182]. وقد توقع صندوق النقد العربي ارتفاعاً في معدل التضخم السنوي فى ليبيا خلال العام 2020 ليصل إلى 18%، ورصد التقرير الى ارتفاع فى أسعار المواد الغذائية والتبغ، والأثاث، والنقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم[183]. ويرجع أسباب الارتفاع المتصاعد فى الأسعار إلى ستة أسباب، هي[184]:

1- الصراع السياسي وما صاحبه من انقسام في مؤسسات الدولة السيادية.

---

[181]) Nordea Export Entreprises , **Op.cit** , Available at :-
https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context

[182] **)**The World Bank , **Libya's Economic Update — April 2020** , at :-

https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-april-2019

[184])AbdulkaderAssad , **Libya's Finance Ministry: Inflation skyrockets over political division** ,The Libya Obsever , November 21, 2017 ,at:-

https://www.libyaobserver.ly/economy/libyas-finance-ministry-inflation-skyrockets-over-political-division

أعمال المؤتمر الدولي

2 -أزمة الحقول النفطية التي أدت إلى شبه توقف تام لإنتاج وتصدير النفط الخام ، فضلاً عن انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية ، وما نتج عنه تسجيل عجز مستمر في الميزانية العامة كمحصلة لتدني إيرادات النفط ، الأمر الذي ترتب عليه لجوء المصرف المركزي إلى فرض القيود على استخدامات النقد الأجنبي للحد من استنزافها.

3- تسجيل تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، بسبب تدني إنتاج النفط الخام وصادراته وضعف الإنتاجية المحلية مع الزيادة في الاستهلاك المحلي.

4- تدني قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية في السوق الموازية.

5- استمرار حالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي في البلاد ، فضلًا عن سيطرة عدد قليل من التجار على سوق السلع والخدمات.

6- توسع حجم اقتصاد الظل في ظل الانقسام السياسي وتردى الأوضاع الأمنية ، بالإضافة إلى زيادة حجم تهريب السلع إلى الدول المجاورة.

شكل رقم (2) معدل التضخم فى ليبيا خلال الفترة (1984- 2020)

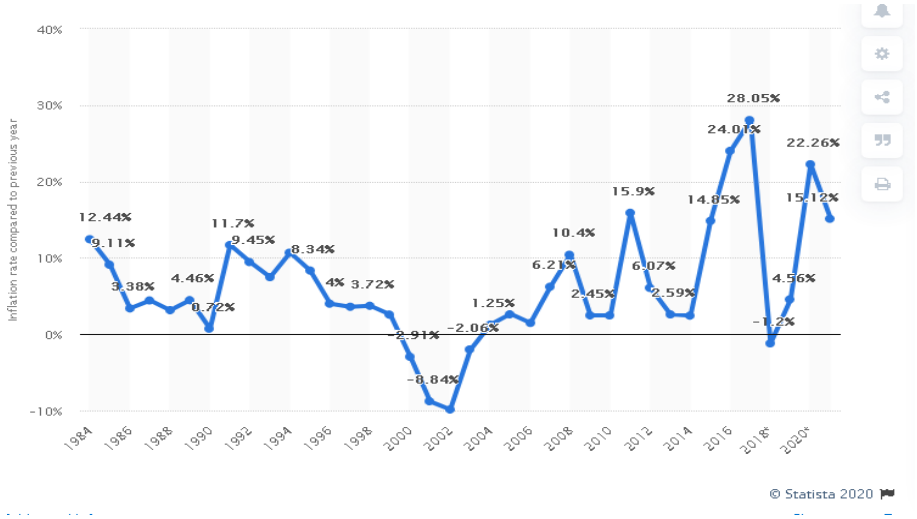

Source : Statista , **Libya: Inflation rate from 1984 to 2021**, at :-

https://www.statista.com/statistics/455605/inflation-rate-in-libya

- **الاستثمارات الأجنبية :-**

تعتبر الحاجة إلى الاستقرار السياسي والإصلاحات الهيكلية التي تتمحور حول بيئة الأعمال هى المحدد الأهم لجذب الاستثمارات فى ليبيا، حيث صنف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 ليبيا في المرتبة 186 من أصل

أعمال المؤتمر الدولي

190 دولة. حيث تقع ليبيا في المرتبة 187 في تسجيل العقارات ، و 187 في التعامل مع رخص البناء ، و 186 في سهولة الحصول على الائتمان ، وهى مرتبة متأخرة للغاية مقارنة بغيرها من الدول فى الشمال الأفريقى[185]. كما صنفت منظمة الشفافية الدولية ، ليبيا في المرتبة الثانية عشر بين الدول الأقل شفافية (168 من أصل 180) في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019[186] . وقد انخفض حجم الاستثمار الاجنبى فى ليبيا بنحو 482.5 مليون دولار فى عام 2019 بعد أن كان يشهد قيمة موجبة تصل الى 409.4 مليون دولار عام 2017 كزيادة سنوية فى تدفقات الاستثمار الأجنبى الى ليبيا كما هو موضح فى الشكل رقم(3)[187]. ويصل اجمالى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا لعام 2019 بنحو 18.4 مليار دولار أمريكي (حوالي 42.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد).[188]

شكل رقم (3) حجم التدفقات السنوية للاستثمار الاجنبى المباشر فى ليبيا (مليون دولار)

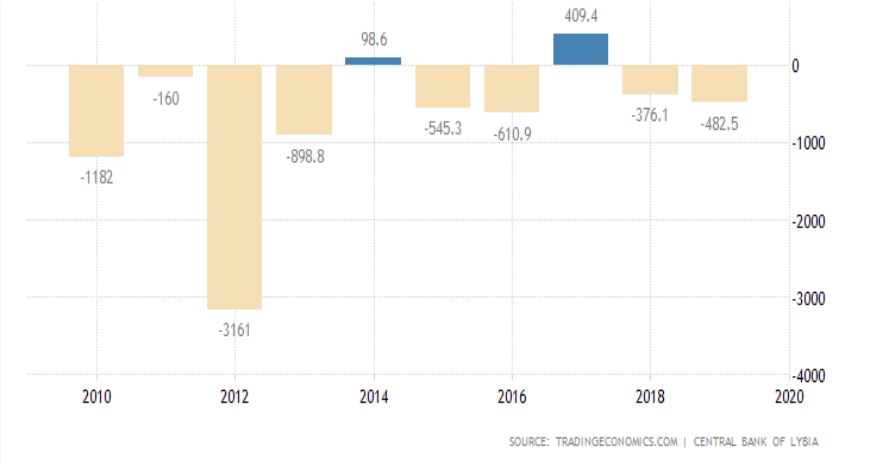

Source :Trading Economics , **Libya Foreign Direct Investment,** Available at :-

https://tradingeconomics.com/libya/foreign-direct-investment

كما أظهر تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2019 ، أن ليبيا جاءت في المرتبة التاسعة عربياً بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية. فلم تشهد ليبيا غير تأسيس مشروعين اثنين

[185])African Development Bank , **Op.cit** , P.163.

[186]) Import-Export Entreprises , **LIBYA: COUNTRY RISK** , Available at:-
https://import-export.societegenerale.fr/en/country/libya/country-risk-in-investment

[187])Trading Economics , **Libya Foreign Direct Investment,** Available at :-
https://tradingeconomics.com/libya/foreign-direct-investment

[188]) Import-Export Entreprises **,Op.cit**.

أعمال المؤتمر الدولي
خلال العام 2018، بلغت تكلفتهما الاستثمارية مليارا و23 مليون دولار، وهو رقم ضئيل بالقياس لفرص الاستثمار الممكنة، لولا ما تشهده البلاد من انقسام وتوتر سياسي[189].

ومن الجدير بالذكر أن ليبيا تعتبر من أهم الدول الجاذبة للاستثمار فى الشمال الأفريقى ، حيث تمتلك العديد من الموارد الطبيعية ، كذلك موقعها الجغرافي ، حيث تقع الدولة في وسط مثلث شكلته أوروبا وإفريقيا والدول العربية في الشرق الأوسط. فضلاً عن السياسيات الاقتصادية التى تدعم الاستثمار الأجنبى ، ولكن مازالت ليبيا تعانى من عدة مشكلات تصنف على أنها طاردة للاستثمار وأهمها : عدم الاستقرار السياسي والعنف المستمر في طرابلس ، كما يواجه جنوب البلاد انتشارا للاتجار (بشر ، أسلحة ، مخدرات) ، فضلاً عن الإدارة غير الفعالة التى تعيق تنمية القطاع الخاص[190].

- **التجارة الدولية :**

منذ عام 1963 ، تمتعت ليبيا عادة بميزان تجاري ملائم. يتم تمثيل معظم صادراتها تقريبًا بالنفط الخام (نحو 92% من اجمالى الصادرات الليبية)، ولكن يتم أيضًا تصدير المنتجات الزراعية والجلود. بينما تتكون الواردات من معدات صناعات النفطية والبناء والآلات الزراعية والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية. ويعتبر أكبر شركاء ليبيا من حيث التصدير كل من إيطاليا والصين وإسبانيا وألمانيا وفرنسا ، بينما أهم مورديها الرئيسيون هم الصين وتركيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية وإسبانيا[191]. وتتكون صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا بشكل أساسي من المنتجات الزراعية والغذائية (27.6٪) والوقود المعدني (37.4٪) ، والآلات ومعدات النقل (16.1٪) ، ليبلغ إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا 3،6 مليار يورو في عام 2017[192].

وقد كانت التجارة عنصرًا مهمًا في الاقتصاد الليبي منذ أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، وبلغت ذروتها عند 139٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 ، قبل أن تدخل البلاد في حرب أهلية أخرى. ومع ذلك ، فقد انتعشت حصتها بشكل طفيف في السنوات القليلة الماضية لتصل إلى 102.3٪ في 2018[193] . ويوضح الشكل رقم (4) تطور حجم الصادرات والواردات الليبية من السلع والخدمات ، والذى يظهر تزايد عجز الميزان التجارى الليبى حتى عام 2019 مقارنة بما كان عليه عام 2017 .

---

[189]) المؤسسة العر بية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات : **تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2019** ، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2019) ، ص. 34 .

[190])Import-Export Entreprises , LIBYA: COUNTRY RISK ,**Op.cit** .

[191]) Encyclopaedia Britannica , Libya , Finance and Trade, **Op.cit**

[192])The European Union , Countries and Regions , Libya, at :-
https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/libya/

[193]) Nordea Export Entreprises , Libya: Economic and Political Overview ,**Op.cit .**

شكل رقم (4) صادرات وواردات وعجز الميزان التجارى والخدمى لدولة ليبيا خلال الفترة (2017-2019)

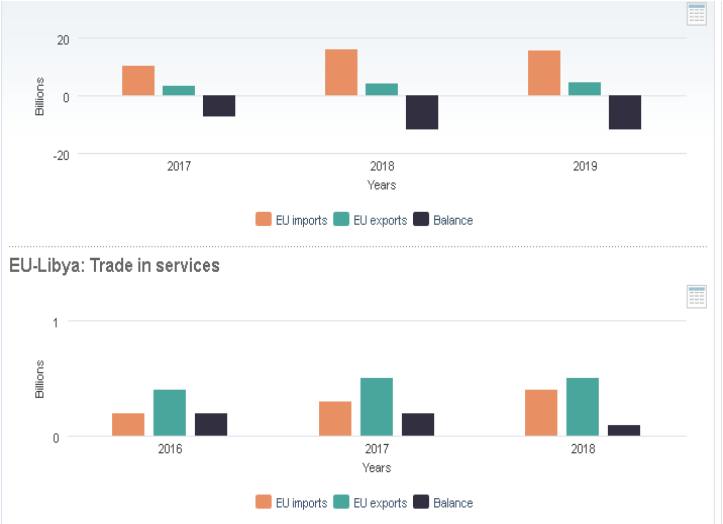

Source: The European Union, **Countries and Regions, Libya**, at:-

https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/libya/

- **البطالة :** يبلغ عدد القوى العاملة في ليبيا 2.5 مليون من أصل 6.5 مليون نسمة. يتركز معظمها فى قطاع الخدمات الذى يستحوذ على نسبة كبيرة من القوى العاملة تصل الى 65.7% ، كذلك قطاع الصناعة الذى يعمل به 26.6% من القوى العاملة ، أما قطاع الزراعة الذى يمثل نحو 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ، ونحو 2.3% من الناتج لعام 2019 ، فهو يوظف 7.7٪ من القوى العاملة فقط [194].

شكل رقم (5) توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية فى ليبيا لعام 2019

[194]) African Development Bank ,**Op.cit** , P.163.

أعمال المؤتمر الدولي

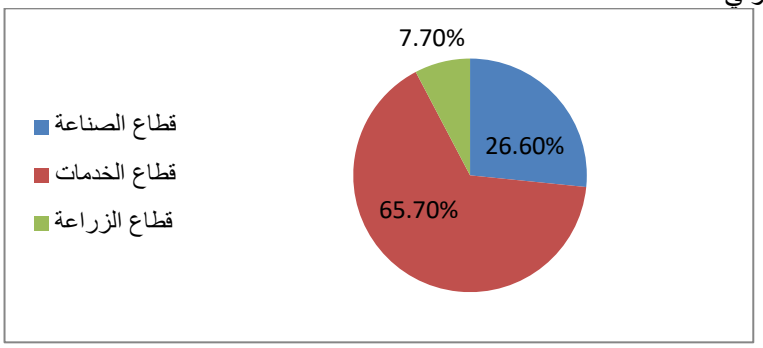

Source : Nordea Export Entreprises , **Libya: Economic and Political Overview , The economic context of Libya** , October 2020, Available at :-

https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context

وقد تم تنظيم العمال الليبيين في ظل الاتحاد الوحيد الذي تسيطر عليه الحكومة في البلاد ، وهو الاتحاد الوطني لنقابات العمال ، باستثناء العمال الأجانب ، الذين لم يُسمح لهم بالمشاركة. وقد حالت الفوضى بين الفصائل في أعقاب الإطاحة بالقذافي إلى حد كبير دون ظهور حركة عمالية منظمة فعالة . وقد أصبح الليبيون غير قادرين بشكل متزايد على الاعتماد على العمل مع الدولة ، حيث سعى الكثير منهم في السابق إلى العمل الخاص . كما يشارك عدد كبير من العمال المهاجرين الأجانب - معظمهم من دول إفريقيا جنوب الصحراء - في الاقتصاد الليبي ، لا سيما في الزراعة والصناعة. وفي أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين ، سعت ليبيا بشكل دوري إلى إعادة الكثير من سكانها المهاجرين غير المرخصين ، مشيرة إلى دورها في ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب الليبي.[195]

ويصل معدل البطالة فى ليبيا نحو.18.6% من القوى العاملة ، وهى نسبة فى طريقها نحو الارتفاع ، ويرجع أحد أهم أسبابها الى الحروب والصراعات في البلاد، ممّا يخلق حالة من الفوضى الاقتصادية التى يترتب عليها فقدان العديد من العاملين لوظائفهم ، والنزوح من مكان لاخر ، فضلاً عن السّياسة الاقتصادية في البلاد، فهي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد دون التصدير وضعف عمليات الانتاج وبالتالى التشغيل ، كذلك ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ... الخ . وكلها أسباب تؤدى الى إلى صعوبة خلق فرص للعمل في البلاد ، أيضا هذه السياسات الاقتصاديّة، يغيب عنها التخطيط المسبق ووضع الاستراتيجيات التى تلاءم احتياجات سوق العمل فى ليبيا [196] .

[195]) Encyclopaedia Britannica , **Libya , Finance and Trade** , Available at :-

https://www.britannica.com/place/Libya/Finance-and-trade

[196]) European Training Foundation , **LABOUR MARKET AND EMPLOYMENT POLICY In Libya , 2014 ,** PP.10-13. ,Available at :-
https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/01BE9A2F283BC6B2C1257D1E0041161A_Employment%20policies_Libya.pdf

أعمال المؤتمر الدولي

شكل رقم (6) معدلات البطالة فى ليبيا خلال الفترة (1999-2019)

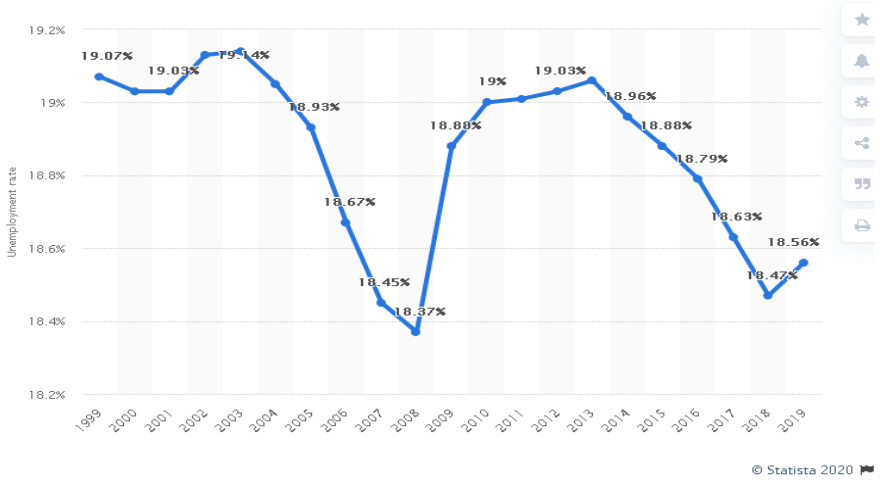

Source : Statista , **Libya: Unemployment rate from 1999 to 2019** , Available at :-

https://www.statista.com/statistics/808770/unemployment-rate-in-libya/

ثالثاً- انتاج وأسعار النفط كمحصلة للصراع السياسى فى ليبيا :-

يصل الاحتياطي المثبت لليبيا من النفط الخام يصل إلى 48.363 مليار برميل في نهاية 2019، وهذا يشكل 38٪ من احتياطي القارة الإفريقية ، كما أنها التاسعة في امتلاك احتياطي النفط عالميا. ولدى ليبيا أحواض رئيسية لانتاج النفط منها : سرت، مرزق، غدامس، برقة، وحوض تريبوليتانيا البحري (بالإضافة لحوضين غير منتجين في الجنوب الشرقي وهو حوض الكفرة، وحوض برقة في الشمال الشرقي) ، فنحو 82٪ من الاحتياطي القابل للاستخراج من النفط موجود في حوض سرت، و32٪ من الغاز، وكثير من احتياطي البلد في الأحواض الأخرى . ويعتر الاتحاد الأوروبى هو المستورد الرئيسى للنفط الليبى أغلب الدول المستوردة للنفط من ليبيا هي دول الاتحاد الأوروبي ، وتستورد أوروبا 24٪ من احتياجاتها من النفط من ليبيا ، كذلك إيطاليا والصين[197] .

ومنذ عام 1970 حتى عام 2000 ، تأثر قطاع النفط والغاز بالأحداث السياسية التي عاشها نظام القذافي بعد محاولاته تأميم قطاع النفط، حيث تولت المؤسسة الوطنية للنفط كل العمليات المتعلقة بإنتاج النفط والغاز، بالتعاقد مع شركات محلية تقوم بشراكات مع الشركات الأجنبية المصنعة للنفط، ومع محاولات تثبيث بنية تحتية لهذا القطاع، لكن يمكن القول أن العام 2000 شهد حالة من الاستقرار والنمو في القطاع ، ومنذ العام 2011،

---

[197]) Organization of the Petroleum Exporting Countries , **Libya facts and figures**, 2020 , at :- https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/166.htm

أعمال المؤتمر الدولي

وبعد الثورة الليبية، توقف الإنتاج ووصل إلى الصفر٪، لكنه عاد بشكل تدريجي ليصل إلى المليون برميل في مايو عام 2012.

ومع تواجد قوات حفتر في أغلب الموانئ والحقول النفطية خاصة في منطقة الهلال النفطي، وينشب صراع حول حقل الفيل في الجنوب، حيث ضعفت قوة حفتر وتبدلت كثير من التحالفات، بينما تستمر الشركات العاملة في المنطقة الغربية في الغرب الليبي بشكل طبيعي خاصة شركة إيني الإيطالية. حيث انخفض إنتاج النفط الخام في ليبيا إلى 106 ألف برميل في أغسطس 2020 مقارنة بنحو 108 فى يوليو 2020 ، وهى كميات منخفضة للغاية مقارنة بما قبل اندلاع وباء كورونا والأزمات السياسية فى ليبيا ، اذ بلغ نحو 793 ألف برميل فى يناير 2020 . وقد أكدت شركة النفط الوطنية الليبية إنها تتوقع ارتفاع إنتاج النفط إلى 260 ألف برميل يوميا عقب انتهاء الاجراءات الاحترازية بشأن كورونا .

شكل رقم (7) انتاج النفط فى ليبيا (ألف برميل شهريا)

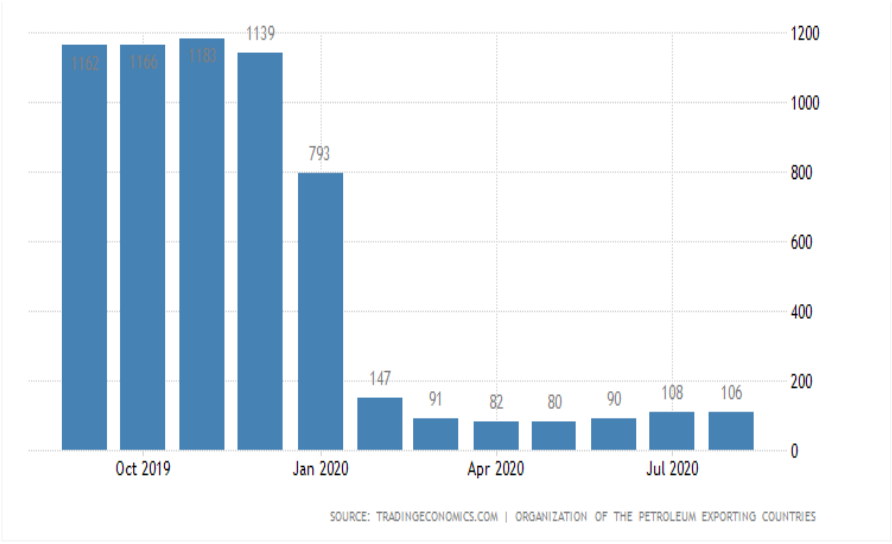

Source : Trading Economics , **Libya Crude Oil Production**, at :- https://tradingeconomics.com/libya/crude-oil-production

وتجدر الاشارة هنا أنه ليس فقط جائحة كورونا هى المتسبب الرئيسى فى هذا التراجع ، فقد أدى القتال الدائر حول طرابلس وما تلاه من فشل الخصوم السياسيين في التوصل إلى اتفاق سلام مستدام إلى خسائر فادحة في الاقتصاد . في هذا السياق ، توقف إنتاج وتصدير النفط تقريبًا منذ 18 يناير 2020 ، بسبب إغلاق الموانئ والمحطات النفطية. كما بدء إنتاج النفط بعد ذلك ببطء شديد ، فإن ليبيا لن تنتج سوى 0.67 مليون برميل يوميًا في المتوسط لعام 2020 (ظل إنتاج النفط حوالي مليون برميل يوميًا في المتوسط في عام 2019). كما أدى الانتشار

أعمال المؤتمر الدولي

المستمر لعدوى COVID-19 في أوروبا إلى تعطيل العرض والطلب على السلع ومنها النفط[198]. كما يقلل التدهور الأمني من احتمالات الاستثمار الجديد في القطاع ويزيد من مخاطر الهجمات على البنية التحتية النفطية. وبالتالي ، على الرغم من استمرار شركات النفط في العمل ، حذرت المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) من احتمال إغلاقها. كما أجلت الشركتان البريطانية والإيطالية ، بريتيش بتروليوم وإيني ، إلى أجل غير مسمى مشروعات الاستكشاف المخطط لها لعام 2020 في حوض غدامس ، الذي أصبح مقرا للاشتباكات بين الجيش الوطني الليبي والميليشيات التي تدعم طرابلس.

وتعتمد موازنة الدولة على صادرات النفط والغاز، بنسبة تزيد على 95%. ومع اندلاع الأزمات السياسية فى ليبيا كذلك وباء كورونا لم يؤثر ذلك على انتاج النفط فقط بل على أسعاره والكميات المصدره منه مما يؤثر سلبا على الموازنة الليبية ، حيث أعلن البنك المركزي الليبي بأن إيرادات النفط خلال الأشهر السبعة الماضية من عام 2020 ، لم تتجاوز 2.2 مليار دينار (1.5 مليار دولار)، وهو رقم ضئيل جدا مقارنة بالموازنة العامة للعام 2020، التي خصص لها قرابة 30 مليار دولار. كما أشار البنك المركزي إلى تدني الإيرادات السيادية غير النفطية (الضرائب وما في حكمها) إلى 50.% وتعتمد ليبيا على النفط بنسبة 95% من تحصيل إيراداتها، ويعد مصدر الدخل الوحيد للبلاد. ويواجه قطاع النفط في ليبيا صعوبات نتيجة عدم استقرار عمليات الإنتاج بسبب الإغلاقات المتكررة لحقول وموانئ نفطية على خلفية تهديدات أمنية أو إضرابات عمالية. وقد أكد حفتر فى سبتمبر 2020 ، إن ميليشياته سترفع الحصار المفروض على صادرات النفط منذ ثمانية أشهر. وتصر المؤسسة الوطنية للنفط على أنها لن تستأنف العمليات النفطية إلا في المنشآت الخالية من الوجود العسكري . كما أكد بنك جولدمان ساكس إن عودة ليبيا لا ينبغي أن تعرقل تعافي سوق النفط ، مع احتمال أن يقابل الخطر الصعودي للإنتاج زيادة الامتثال لخفض الإنتاج من أعضاء آخرين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). بالاضافة الى اشارة البنك الى طبيعة المخاطر اللوجستية والسياسية على حد سواء التى تؤثر على سرعة ومستدامة في الإنتاج[199].

---

[198]) Tsvetana Paraskova ,**Libya's Oil Production Set To Rise To 260,000 Bpd Next Week ,** Sep 22, 2020 , at :

https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Libyas-Oil-Production-Set-To-Rise-To-260000-Bpd-Next-Week.html

[199])**Libya: Haftar plans to lift 8-month oil field blockade,** at :- https://www.dw.com/en/libya-haftar-plans-to-lift-8-month-oil-field-blockade/a-54981299

-Richard Suner , **The war in Libya and its oil resources: order inside chaos** , 05/02/2020 , at :- https://atalayar.com/en/blog/war-libya-and-its-oil-resources-order-inside-chaos

أعمال المؤتمر الدولي

- **خاتمة وتوصيات الدراسة :-**

فى الختام يمكن القول بأن الصراع فى ليبيا أدى الى تراجع الأداء الاقتصادى بشكل ملحوظ فى ضوء غياب السياسات الاقتصادية وخطط الانقاذ العاجلة ، كما أن السلام والاستقرار يبدو صعباً فى ضوء الأجندات المتضاربة للدول الأجنبية التى تدعم الأطراف المشاركة فى النزاع الليبى . وقد يؤدى وباء كورونا الى تعطيل العرض والطلب على السلع فى الدول الأوروبية ، وقد يستمر معاناة ليبيا من انحفاض الطلب على النفط بما ينعكس سلبا على ايراداته والموازنة العامة للدولة . يضاف الى ذلك التوقع باستمرار تردى الوضع الاقتصادى خاصة فى ظل استمرار غياب الأمن والاستقرار السياسى [200]. ومما سبق يتضح صحة فرضين الدراسة ، حيث تؤثر التوترات السياسية سلباً على أداء الاقتصاد الليبى بشكل كبير ، فضلاً عن كثافة اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر ممن مصادر الدخل القومى ، والموازنة العامة للدولة ؛ وبالتالى أى تعطيل فى عملية انتاج وتصدير النفط تصب اثارها السلبية فى الموزانة العامة والدخل القومى وفى معدل النمو الاقتصادى بشكل عام . ومن هنا يجب على ليبيا أن تأخذ فى اعتبارها ما يلى :-

- ضرورة إدارة عائدات النفط الليبيّة إدارةً حكيمةً تقوم على الوضوح والشفافية والمصلحة الوطنية، من أجل تفادي أية نزاعات مستقبليّة حول موارد الدولة.

- تحتاج ليبيا إلى تجاوز «النموذج» الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة الماضية، والذي اقترن بالتعويل المفرط على عائدات النفط، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقرّبين من النظام. وتقتضي هذه الخطوة صياغة عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه مختلف الأطراف والفاعليات، ينتقل بالبلد إلى اقتصاد منتج يحكمه القانون والمؤسسات.

- ضرورة وضع استراتيجيّة تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للوصول إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة. وإضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلّي، ويتطلب إنجاح هذه الاستراتيجية التنموية إدارةً اقتصاديةً فاعلةً تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيمياً واضحاً يحمي حقوق الملكيّة، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة .

- يجب على ليبيا أن تُواجِه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشروعات الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات،

[200]) البنك الدولى ، **ليبيا : الافاق الاقتصادية – أكتوبر 2019** ، 9 أكتوبر 2019 ، ص . 163 ، متاح على الرابط التالى :- https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-october-2019

ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي. فعلى رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسّن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلّمين تكشف عن ضعف جودة التعليم الذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قد تستغرق سنوات.

قائمة المراجع

أولاً – مراجع باللغة العربية :

أ) تقارير :-

1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات : **تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2019** ، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2019) .

ب) المواقع الاليكترونية :-

– البنك الدولى ، **ليبيا : الافاق الاقتصادية – أكتوبر 2019** ، 9 أكتوبر 2019 ، متاح على الرابط التالى :- https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-october-2019

ثانياً- مراجع باللغة الانجليزية:

A) Articles :-

1) Abdulrazag Mohamed Etelawi , *et.al* , Crude Oil And Libyan economy, **International Journal of Economics and Finance**; Vol. 9, No. 4 March.2017

أعمال المؤتمر الدولي
, (Richmond : Canadian Center of Science and Education , 2017), PP.95-96 , Available at :
https://www.researchgate.net/publication/316693111_Crude_Oil_and_the_Libyan_Economy

B) Reports :-

1) African Development Bank Group , **African Economic Outlook 2020**, (Abidjan : African Development Bank , 30-Jan-2020) .
2) European Training Foundation , **LABOUR MARKET AND EMPLOYMENT POLICY In Libya ,** 2014 **,** ,Available at :-

https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/01BE9A2F283BC6B2C1257D1E0041161A_Employment%20policies_Libya.pdf

.

C) Internet Sites :-

1) Aboujdiryah, Abouazoum , **A CHANGE IN THE LIBYAN ECONOMY: TOWARDS A MORE MARKET-ORIENTED ECONOMY,** 19June .2018 , PP.7-12., Available at :

https://www.researchgate.net/publication/325854559_A_CHANGE_IN_THE_LIBYAN_ECONOMY_TOWARDS_A_MORE_MARKET-ORIENTED_ECONOMY

2) Central International Agency(CIA) , **COUNTRY PROFILE: LIBYA,** 20 August 2020 , Available at :-
https://www.cia.gov/library/publications/the-world- factbook/geos/ly.htm

3) Encyclopaedia Britannica , **Libya , Finance and Trade** , Available at :-
https://www.britannica.com/place/Libya/Finance-and-trade

4) Interntional Crisis Group , **Libya's Economic Reforms Fall Short** , 25 OCTOBER 2018 , Available at :

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/libyas-economic-reforms-fall-short

5) Import-Export Entreprises , **LIBYA: COUNTRY RISK** , Available at:-
https://import-export.societegenerale.fr/en/country/libya/country-risk-in-investment

6) **Libya: Haftar plans to lift 8-month oil field blockade,** at :-
https://www.dw.com/en/libya-haftar-plans-to-lift-8-month-oil-field-blockade/a-54981299

7) Nordea Export Entreprises , L**ibya: Economic and Political Overview , The economic context of Libya** , October 2020, Available at :-

https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/libya/economical-context

8) Organization of the Petroleum Exporting Countries , **Libya facts and figures**, 2020 , at :-

https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/166.htm

9) Paraskova , Tsvetana ,**Libya's Oil Production Set To Rise To 260,000 Bpd Next Week ,** Sep 22, 2020 , at :
https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Libyas-Oil-Production-Set-To-Rise-To-260000-Bpd-Next-Week.htm

10) Suner , Richard , **The war in Libya and its oil resources: order inside chaos** , 05/02/2020 , at :-
https://atalayar.com/en/blog/war-libya-and-its-oil-resources-order-inside-chaos

11) Trading Economics , **Libya Foreign Direct Investment,** Available at :-

https://tradingeconomics.com/libya/foreign-direct-investment

12) The World Bank , **Libya's Economic Update — April 2020**, Available at :-

https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-april-2019

13) The European Union , **Countries and Regions , Libya,** Available at :-
https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/libya/

أثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي/ دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال الفترة (2011-2019)

athara alsirae alsiyasiu fi aitijahat alaiqtisad alliybii / dirasatan wasafiat almujtamae alliybii khilal alfatra (2011-2019)

أ. إبراهيم علي الصغير الولي

عضو هيئة التدريس ورئيس قسم الاقتصاد- كلية إدارة الأعمال- جامعة الجفرة- ليبيا

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصراع السياسي المتعدد (الداخلي والخارجي) في ليبيا وأسبابهُ وتداعيهُ على مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2011-2019)، وقد استخدمت المنهج الوصفي عن طريق جمع البيانات والمعلومات والحقائق حول الظاهرة محل الدراسة من خلال وصف متغيراتها، كما توصلت إلى النتائج أهمها أن الصراع السياسي الليبي أدى إلى الانقسام السياسي نتج عنهُ انقسام كافة المؤسسات السيادية والخدمية واستمرار حالة الاضطراب الأمني، وكذلك التدخلات الخارجية في الشأن الليبي لصالح إدامة هذا الصراع لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، تبين من ذلك تراجع معدل نمو الناتج الحقيقي نحو 62.06% خلال عام2011 أدنى مستوى خلال الفترة المذكورة وأصبح متذبذباً إلى أن وصل 2.54% في عام 2019، بينما بلغ معدل التضخم أعلى معدل نمو بـ 25.6% في عام 2016، اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي إلى (6.778 دينار) في عام 2017، كما سجل عرض النقود خارج الجهاز المصرفي أعلى قيمة لهُ في عام 2019 بلغت 36,724,2 مليار دينار بمعدل زيادة 5.73%، بلغ الإنفاق العام أدنى انخفاض يقدر بـ 28,788.7 مليار دينار بمعدل 33.32% في عام 2016 بينما سجلت صادرات النفط تراجعاً خلال عام 2019 حوالي 103.1 مليون دينار بمعدل 0.71%، اقترحت الدراسة التوصل لاتفاق بين القوى السياسية المتعاكسة في ليبيا مما يقود إلى نوع من الهدوء السياسي على الرغم من أن

هذا الاتفاق يبني على بعض التنازلات بين الأطراف، وقف التدخلات الدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية، تضافر الجهود المحلية والدولية لتكوين حكومة وحدة وطنية ذات قدرات وكفاءات تشمل جميع الفرقاء الليبيين وتذليل العقبات التي تعترض طريقها.

مصطلحات الدراسة: الصراع السياسي المتعدد، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، سعر الصرف، عرض النقود خارج الجهاز المصرفي، الإنفاق العام، حجم الصادرات النفطية.

Abstract:

This study aimed to know the multiple political conflict (internal and external) in Libya and its causes and repercussions on the macroeconomic indicators during the period (2019-2011). It used the descriptive approach by collecting data, information and facts about the phenomenon under study by describing its variables. The most important results are that the Libyan political conflict led to the political division that resulted in the division of all sovereign and service institutions and the continuation of the state of security turmoil, as well as foreign interference in the Libyan affairs in favor of perpetuating this conflict to achieve political and economic gains. The lowest level during the aforementioned period and became volatile until it reached %2.54in 2019, while the inflation rate reached the highest growth rate of %25.6in 2016, the gap between the official and informal exchange rate widened to (6.778dinars) in 2017. Money outside the banking system has its highest value in 2019amounting to 36,724.2billion dinars, an increase of %5.73, and public spending reached the lowest decrease, estimated at 28,788.7billion dinars, at a rate of %33.32in 2016between Oil exports recorded a decline in the year 2019of about 103.1million dinars, at a rate of %0.71. Concerning Libya's internal affairs, concerted local and international efforts to form a government of national unity with capabilities and competencies that include all Libyan parties and to overcome the obstacles that stand in their way.

mustalihat aldirasti: alsirae alsiyasiu almutaeadidu, alnnatij almahaliyu al'iijmaliu alhaqiqiu, altadakhumu, sier alsarfi, earad alnuqud kharij aljihaz almasrifii, al'iinfaq aleami, hajm alssadirat alnaftiat.

1- المحور الأول: الإطار العام للدراسة (الخطة المنهجية والدراسات السابقة).

1-1 المقدمة

تمثل الديمقراطية البناء والتأسيس للمستقبل الواعد وكذلك النقد والتجاوز في إطار القانون، إلا أنها أحياناً تصبح تخريبية إذا تجاوزت الخطوط الحمراء.

إن المشهد السياسي الليبي يعد حالياً من أبرز الملفات الدولية الأكثر اهتماماً على الصعيد الداخلي والخارجي معاً، حيث تزايد الصراع السياسي على السلطة بعد فبراير عام 2011م في ليبيا والأطماع لبسط النفوذ السياسي لكل جهة حزبية أو طرف معين على كامل المدن الليبية، من دون التمكن من إيجاد قاعدة حل وطني ترضي به مكونات المجتمع الليبي وقواه السياسية والمدنية والعسكرية.

أعمال المؤتمر الدولي

كما يمثل هذا الصراع الشغل الشاغل للمجتمع الدولي والجزء الأهم من اللقاءات الدولية والحوارات الوطنية بين جميع الأطراف المتنازعة لإيجاد مخرج لهذه الأزمة السياسية والاقتصادية التي طالت مدتها، وأن هذا الصراع السياسي سواء كان خارجي أو داخلي أثر سلباً في كافة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي الأمر الذي استوجب دراستهُ وتحديد أسبابهُ ومن ثم السعي إلى إيجاد حلولاً ناجعة لهُ.

إذ من المعروف أن كل عدم استقرار سياسي يؤدي بالنتيجة إلى عدم استقرار اقتصادي.

2-1 مشكلة الدراسة

في ظل وجود صراع السياسي متعدد في ليبيا فإن أداة الاقتصاد الليبي كانت ستكون بوضعية أكثر تميز، ومن جانب أخر قد تكون المشكلة سبباً في وقوع هذا الصراع السياسي التي تعاني منهُ الدولة الليبية وانعكس سلباً على المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى تدهور نسبة النمو الاقتصادي والاستثمار والقطاع المالي وبالتالي كانت النتائج وخيمة على التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس وبناءً عليه فإن المشكلة التي تواجه هذه الدراسة يمكن عرضها من خلال طرح الأسئلة التالية وهي:

أ- هل هناك صراع سياسي في الدولة الليبية، وما هي أنواعهُ، وما هي طبيعتهُ وأسبابهُ، وهل يمكن معالجتهُ ؟

ب- هل الصراع السياسي المتعدد في ليبيا لهُ تأثيرات في بعض المتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة ؟

3-1 فرضيات الدراسة

قامت هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

أ- لا يوجد صراع سياسي في المجتمع الليبي، ولا يمكن قياسهُ ذلك وإثباتهُ من حيث الانعكاس والتأثير في بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة خلال الفترة (2011- 2019).

ب- يوجد صراع سياسي في المجتمع الليبي، ويمكن قياسهُ وإثباتهُ من حيث الانعكاس والتأثير في بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة خلال الفترة (2011- 2019).

4-1 أهداف الدراسة

إن الهدف المحوري لهذه الدراسة يتمثل في تناول الصراع السياسي المتعدد (الداخلي والخارجي) في ليبيا من خلال التعرف على أسبابهما وتداعياته على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019)، ومن ثم السعي لإيجاد حلولاً لها من خلال مناقشة وتحليل متغيراتها المتمثلة في الصراع السياسي المتعدد كمتغير مستقل، وبعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا المختارة كمتغير تابع معتمد.

5-1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية والسياسية ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى طرح العديد من النقاط الجديرة بالبحث والدراسة، كما تمثل خطوة مختصرة وجهد قليل يسهم مع جهد المخططين والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين المهتمين بقضايا الاقتصاد القومي الليبي بصفة خاصة

أعمال المؤتمر الدولي

ولطلاب الدراسات الاقتصادية ومسيرة البحث العلمي والمكتبة الأكاديمية ذات الصلة والاختصاص بموضوع الدراسة، وأن تكون هذه الدراسة صقل للمهارة والمعرفة بأصول وأساليب ومنهجية البحث العلمي السليمة.

6-1 منهج الدراسة: المنهج الوصفي: يستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة عن طريق جمع البيانات والمعلومات والحقائق والتفاصيل حول الظاهرة محل الدراسة من خلال وصف متغيراتها المتمثلة في الصراع السياسي المتعدد كمتغير مستقل، والمؤشرات الاقتصادية في الليبي كمتغير تابع وصفاً علمياً اقتصادياً يختص بتشخيصها وتأثيراتها خلال الفترة (2011- 2019).

7-1 أدوات الدراسة : تتكون أدوات الدراسة من العناصر الدراسة الآتية:

أ- المصادر والمراجع والدوريات والمجلات والتقارير والنشرات الاقتصادية والمالية الصادرة عن الجهات المختلفة ذات الصلة والاختصاص بموضوع الدراسة.

ب- الاستنتاجات والقراءات الذاتية للباحث.

ج- البيانات والمعلومات والحقائق والتفاصيل المستقاة من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

د- الجداول والرسومات والأشكال البيانية.

8-1 مجتمع وعينة الدراسة:

1-8-1 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع هذه الدراسة من كافة المؤسسات المالية والاقتصادية من خلال بياناتها ومعلوماتها المُبنية والمفسَرة لمؤشرات الاقتصاد القومي الليبي.

2-8-1 عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من البيانات والمعلومات المنشورة الصادرة عن الجهات ذات الصلة والاختصاص بالاقتصاد الليبي على الصعيد الوطني والعالمي وذلك خلال الفترة (2011- 2019).

9-1 حدود الدراسة : تتكون حدود هذه الدراسة مما يلي:

أ- الحدود المكانية (الجغرافية): دولة ليبيا.

ب- الحدود الزمانية : خلال الفترة (2011-2019).

10-1 مصطلحات الدراسة

الصراع السياسي المتعدد، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، سعر الصرف، عرض النقود خارج الجهاز المصرفي، الإنفاق العام، حجم الصادرات النفطية.

11-1 الدراسات السابقة

1- دراسة (**النحلي، 2018**)، بعنوان: الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار خلال الفترة (2011– 2017)، تناولت هذه الدراسة الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار مصر وتونس، من خلال معرفة طبيعة هذه الأزمة وأسبابها ومدى تفاقمها داخلياً، وامتداد الآثار السلبية لتلك الأزمة لتطال الدول المجاورة، كما اعتمدت على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وكذلك المنهج القانوني من أجل التوصل لإجابات أسئلة الدراسة واثبات فرضياتها،

أعمال المؤتمر الدولي

وخلصت إلى إن ثمار الربيع العربي جاءت بخريف اقتصادي وخلل أمني وفشل داخلي طويل الأمد، جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معهُ واقعاً لطالماً حلمت به تلك الشعوب، كما بينت إن الأزمة سوف تستمر على الصعيد الليبي أذا لم تتفق جميع الإطراف على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول، والتي من أهمها هو حسم شرعية السلاح، وتحديد قيادة عسكرية مقبولة .

2- دراسة **(آدم، 2017)**، بعنوان: أثر الصراعات على الاستقرار السياسي في تشاد خلال الفترة (1974-1990)، تهدف إلى التعرف على فهم طبيعة جذور الصراعات المتلاحقة ونتائجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع التشادي، كما اعتمدت على المصادر الأولية والثانوية وانتهجت المنهج التاريخي والوصفي ودراسة الحالة، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حجم البلاد لا تتمتع بالشرعية السياسية، والتي تأتي عن طريق المشاركة الشعبية لأنها استلمت الحكم من الاستعمار أو عن طريق حروب طاحنة أو صلتها لسدة الحكم، وفشلت في أحداث تحول سياسي حقيقي صوب الديمقراطية الحقيقية.

3- دراسة (**ساسية، 2017/2016**)، بعنوان: أثر الصراع الإسرائيلي العربي على السياسة المائية في الشرق الأوسط خلال الفترة (1951 – 2016) ، تناولت أهم أبعاد الصراع الإسرائيلي العربي وجذوره، وكذلك الصراع على مصادر المياه بين العرب وإسرائيل بينت فيه إستراتيجية إسرائيل المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وآثارها على الشعب الفلسطيني، كما اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي والإحصائي وكذلك المنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات والجداول والرسوم البيانية، وتحليل الوقائع التاريخية بقصد الوصول إلى استنتاجات أهمها الصراع الإسرائيلي العربي يعتبر صراعاً معقداً وذو أبعاد متشابكة، إن الفكر الإستراتيجي التوسعي الإسرائيلي مربوطا أساساً بمصادر المياه وأطماعها ليس لها نهاية، اتضح أن أطماع إسرائيل المائية أكثر عندما ربطت مستقبل أي تسوية مع العرب بالمطالب المائية.

4- دراسة **(حوسو، 2015)**، بعنوان: الصراع السياسي على السلطة في مصر، استعرضت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها الشعب المصري خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك، كما اعتمدت على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي وكذلك منهج نظرية النظم السياسية للوصول إلى الهدف، ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن الأسباب الرئيسية لثورة 25 يناير 2011 محاربة الفساد والإصلاح والتوريث، ولم يحقق الرئيس السابق مرسي طموحات الشعب المصري ولم يوجد حلولاً كافية للنهوض لمصر ولكن لم يعطي الوقت الكافي للتغير فمدة عام غير كافية للإصلاح، كما عادت مصر بعد حكم السيسي إلى حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن نتيجة الأعمال الانتقامية التي تقوم بها جماعات إسلامية رافضة لعزل مرسي.

5- دراسة (**عبيد، 2012**)، بعنوان: أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تغيير النظام السياسي في ليبيا، حيث بينت أن القبائل كانت مسيطرة على مفاصل الدولة أثناء سيطرة القذافي الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، أن الثورة الليبية أثارت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الدول الإفريقية، وأشارت إلى أن عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في إدارة العملية السياسة.

أعمال المؤتمر الدولي

12-1 هيكلية الدراسة: بالاستناد إلى ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار العام للدراسة (الخطة المنهجية والدراسات السابقة).

المحور الثاني: التحليل النظري للدراسة.

المحور الثالث : التحليل الوصفي للدراسة.

المحور الرابع: النتائج والحلول المقترحة.

2- المحور الثاني: التحليل النظري للدراسة

1-2 مفهوم الصراع السياسي و أنواعهُ

يمكن إعطاء عدة تعريفات عامة للصراع السياسي كالآتي:

الصراع هو حالة سببها تعارض حقيقي للاحتياجات والقيم والمصالح، كما يمكن أن يكون الصراع (داخلياً) في الشخص نفسهُ أو (خارجياً) بين اثنين أو أكثر من الأفراد، يساعد الصراع كمفهوم على التفسير الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية، مثل الاختلاف الاجتماعي وتعارض المصالح والحروب بين الأفراد والجماعات أو المنظمات أو الدول [1].

كما أن الصراع هو حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الذي ينتج بسبب التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته، تعد الصراعات من الظواهر التي انتشرت عبر التاريخ بين بني البشر، وإنما ليس وليد اللحظة وإنما دائماً ما كان هناك صراعاً على الرئاسة أو الدين أو المال، وكلها كانت تؤدي على الأغلب إلى العنف وهو ما نبذته جميع الأديان السماويةّ [2].

ومن الناحية السياسية يمكن أن يشير الصراع إلى الحروب أو الثورات، وهذه تنطوي على استعمال القوة كما هو الحال في الصراع المسلح، والصراع في بيئة الاجتماعية.

لكن بسبب اختلاف الأفكار والعادات، وسيادة الأطماع بين البشر انتشر الصراع بكافة أشكاله، ومن أنواعهُ هو الصراع السياسي.

الصراع السياسي : هو حالة من التنافس الخاص بين البشر على الحكم أو السلطة أو الحصول على الميزات. حيث يكون أطرافهُ على علم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة ويضطر أحد الأطراف إلى تبني واتخاذ مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر، نظرا لاختلاف الأفكار السياسية، ويتأثر حجم الصراع بحجم أهدافهُ، فكل مّا كان الهدف كبيراً كان الصراع أكبر، كما تتحكم الإمكانيات والموارد المتاحة للأطراف في مدة الصراع واتجاهه، فهناك بعض الأنظمة السياسية قادرة على الصمود في الصراع بينما بعضها يتفكك وينهار أمام أول مواجهة [3].

أعمال المؤتمر الدولي

كما يكمن تعريفهُ أيضاً هو ملمح للتفاعلات بين الأفراد والجماعات والدول، وذلك يرجع إلى محدودية الموارد أياً كانت هذه الموارد، وبسبب اختلاف المصالح وتباينها من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ونتيجةً لذلك الصراع يحدث أن يستفيد البعض ويضر الآخرون [4].

لا يمكن الفصل بين أنواع الصراعات المختلفة، فالصراعات الاقتصادية تقود إلى وجود نوع من الصراعات السياسية، كما أن وجود الصراعات السياسية تقود إلى وجود الصراعات الثقافية وهكذا، لذلك فالمجتمع وحدة متكاملة وما يؤثر في أحد موازين القوى فيه يؤثر في القوى الأخرى.

1-1-2 أنواع الصراع السياسي :

يمكن تصنيف الصراع السياسي إلى وهما سلمي وعنيف ما يلي: [5]

الصراع السياسي السلمي: عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح الصراع سلمياً، ومن بين الآليات: الدساتير والقوانين والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات وتتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي وبين كونها رسمية ومدونة، مثال الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة.

1- الصراع السياسي العنيف: يصبح الصراع عنيفاً عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، وكما ذكرنا سابقاً فإن الصراع لا يحدث إلا في ظل ظروف موضوعية أو شخصية محددة.

كما أن هذا الصراع ينشأ من أسباب مركبة وهناك عوامل رئيسية أو متغيرات ترجع تطور النزاع إلى عنف، أو أنهُ سينتهي بشكل سلمي.

2-1-2 أسباب الصراع السياسي:

حددت بعض الدراسات أن هناك عدة أسباب رئيسية التي تتنازع عليها بعض الدول كما يلي:

1- الحروب على الموارد الطبيعية: كحرب المياه في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية أو كحرب الخليج الثانية للتحكم والسيطرة على مصادر النفط في العالم.

2- التنافس حول الأسواق الخارجية والصراع الاقتصادي: فالصراعات بين الدول الكبرى لفتح أسواق خارجية أو المحافظة على أسواقها الخارجية كالصراع بين أمريكا وروسيا والصين، وكذلك دخول الدول في أحلاف اقتصادية كمنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الآسيان، وتكاملها الاقتصادي في مواجهة الدول الأخرى.

3- صراع تغير المناخ وتدفق الهجرات البشرية: حالة المجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد ويحدث تضارب أحياناً بين فئات اجتماعية مختلفة كمشكلة ندرة الأرض إلى كثير من النزاعات وأكثر المناطق توثراً مثل منطقة القرن الأفريقية والساحل، مثال النزاعات بين رعاة موريتانيا ومربي الماشية السنغاليين في منطقة الساحل وكذلك الصراعات في النيجر بسبب الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة.

أعمال المؤتمر الدولي

4- الصراع التكنولوجي: كلما زادت الدول من جهودها في مجال البحث والتطوير كلما تمكنت من الإسراع في تحقيق تقدم تكنولوجي يمكنه من مواجهة وتحدي الدول الأخرى، تمتلك الويلات المتحدة الأمريكية قوة أكبر في التأثير على السلوك السياسي الياباني من التأثير على ألمانيا، وذلك أن ثلث الصادرات اليابانية وأغلبها تكنولوجيا لأمريكا، وكذلك اليابان من أكبر الأسواق للمنتجات الأمريكية [6].

5- الصراع الأيديولوجي: مثال ذلك الصراع بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي بين الأيديولوجي الشيوعي السوفيتية الداعمة إلى الملكية العامة للدولة وتدخلها في الحياة الخاصة للأفراد وتقييد الحريات.

6- صراع الحدود البرية والبحرية : هذه الصراعات بين الدول تستمر لأن كل طرف يرى أن الحق معهُ حتى أن بعض المسئولين يرفضون مجرد مناقشة هذه النزاعات خوفاً من غضب شعوبهم بسبب النزاعات على الحدود الكثير من الحروب مثال النزاعات الأفريقية مثل مصر والسودان حول حلايب، أسبانيا والمغرب حول سبته، جزر سقطري بين الصومال واليمن، وأيضاً نزاعات أوروبية مثال إسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق الذي يقع تحت الحكم البريطاني، والآسيوية مثل باكستان والهند حول جزر كاشيمي وجامبو.

7- صراع الثقافي السائدة في المجتمع: أي الاختلاف الثقافية بين أبناء القطر الواحد في بعض الدول هناك ثقافات فرعية مختلفة، مثال إقليم كردستان العراقي وإقليم الكيباك في كندا، والحرب في اليمن بين الحوثيين والسنة، والحرب بين الطوائف السورية واللبنانية، وأيضاً صراع مسلمي الروهينجا في ميانمار [7].

2-2 أزمة الصراع السياسي المتعدد في ليبيا وأسبابها.

2-2-1 أزمة الصراع السياسي المتعدد في ليبيا

تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية إلى ذلك التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخها السياسي، ففي المنتصف من فبراير عام 2011 انطلقت حركة التغيير معلنةً خروجها على النظام الحاكم، فقامت تلك الاحتجاجات مطالبة بإسقاطهُ، إلى أن تدخل المجتمع الدولي وأطراف خارجية أدت إلى إنهاء هذا النظام، وأعلنت معهُ حقبة جديدة لليبيا، ظن الليبيون والمجتمع الدولي أن هذه الأزمة متجهة للانفراج والانحسار شيئاً فشيئاً، فما إن تمت الإطاحة بهذا النظام حتى اندلعت الصراعات الداخلية، وانقسم قادة التغيير إلى فصائل وأحزاب وتيارات بعضها سياسي وآخر عسكري مسلح، وانطلقت شرارة الحروب الأهلية إلى صراع على الأراضي والنفوذ السياسي، فتأثر الاقتصاد من سيادة الفوضى واختلال النظام الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتعلن صارخة ميلاد أزمة طويلة الأمد لازالت مستمرة [8].

أصبحت ليبيا اليوم منقسمة على ذاتها بشكل كبير، فقد تعاظمت الانقسامات، بتعاظم حجم التحالفات الداخلية، وحجم الأطماع والتدخلات الخارجية، هذا جعل من المستحيل وضع تصور للمعالم السياسية والأزمة الاقتصادية لنظام الحكم في الدولة الليبية أو قراءة التصورات التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب وحتى المنظور منه، وهذا ما يجعل الأمر في حلحلة الأزمة على قدر من الصعوبة، وتحفهُ المخاطر بالغة التعقيد على المستويين المحلي والإقليمي الذي يعاني بالأساس من مشكلات فوضى الاضطرابات السياسية [9]، نتيجةً لهذه الصراعات منذ عام 2014 كانت حافلة بالأحداث السياسية والأمنية، فقد شهد الانقسام السياسي إلى ذروتهُ من

أعمال المؤتمر الدولي

خلال برلمانيين وحكومتين وجيشين أحدهما في الشرق والأخرى في الغرب لكل منها تشكيلات مسلحة نتج عنها انقسام لكافة المؤسسات السيادية وغالبية المؤسسات والجهات الخدمية منها مصرفين مركزيين ومؤسستين وطنيتين للنفط، فقد صار كل واحد من الكيانين السياسيين الرئيسيين المتصارعين يدعى لنفسهُ الشرعية حق حكم البلاد، حدثت انشقاقات سياسية حادة بين الكتل مما أدى إلى خلافات سياسية دعُمت عسكرياً من خلال التشكيلات المسلحة المختلفة التي بنيت أساساً على انتماءات سياسية في المقام الأول، كانت الخلافات تتركز في المنطلقات الفكرية وفي المواقف السياسية وفي الرؤية المستقبلية للوضع الليبي[10] وكذلك انعدام الثقة بينهما لأسباب عديدة منها ما هو داخلي يرتبط بصراعات قبلية تاريخية بين الشرق والغرب، ومنها ما هو خارجي يرتبط بالصراعات الداخلية في دول مجاورة شهدت ثورات شعبية ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، لكن الأهم في جوانب الصراع هو الثروة النفطية، حيث أن السيطرة على منشآت النفط تعني السيطرة على تدفق العائدات المالية وبالتالي التأثير في الموقف السياسي والأمني[11].

كما أن استمرار هذا الصراع تقف وراءهُ أسباب عدة أدت إلى تدهور الوضع العام في ليبيا، وهذا التدهور يرتكز على عوامل أهمها انتشار الأسلحة لدى الجماعات والميلشيات كافة مع عدم قدرة الجيش الوطني الليبي أو حكومة الوفاق التابعة للمجلس الرئاسي على سيطرة ذلك الوضع [12].

وعلى الجانب الاقتصادي في ظل الواقع المتأزم وغياب الحد الأدنى من المشتركات التي تجمع الحكومتين حول سبل إدارة البلاد، من الطبيعي أن يتأثر بشكل كبير الوضع الاقتصادي من خلال الصراعات السياسية الدائرة، الذي أوقع البلد في أزمة مالية حادة جداً وعلى شفير الإفلاس كما تقول بعض المؤسسات الدولية، وذلك في ظل التراكمات التي أوصلت عجلة الاقتصاد إلى مستوى قريب من الصفر كانت أهم مظاهره تراجع الإيرادات الميزانية العامة بدرجة كبيرة عامين 2015 و 2016 يتراوح مابين 16,843.4 و 8,845.2 مليار دينار على التوالي، واستمرار الهدر في المال العام وصلت قيمة الإنفاق 39,286.4 و45,813.0 مليار دينار بين المرتبات والمزايا لموظفي القطاع العام وكذلك الدعم الحكومي للسلع والوقود والعلاج خلال عامين 2018 و 2019 على التوالي [13]، لسوء الحظّ لم يجرِ الانتعاش الاقتصادي ما بعد فبراير من عام 2011 وفقاً للمخطط، ولكن للأسف سمح الاضطراب السياسي مصحوباً بضعف الدولة الليبية للعصابات والميليشيات السيطرة على الكثير من منشآت إنتاج النفط، ما أدّى إلى تراجع إنتاج النفط من جديد إلى مستويات متدنية، ما يدلّ على مدى ضعف الاقتصاد في الحقيقة، حيث شهد انكماشاً بمعدّل 60% يرجع إلى انخفاض إنتاج النفط من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى مجرّد 22,000برميل بحلول أغسطس من نفس العام [14]، كما يشكّل النفط أكثر من 70 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا، و 95 في المائة من إيرادات صادراتها، وحوالي 90 في المائة من إيرادات الحكومية، كما أدّى استيلاء الميليشيات المسلحة على المنشآت النفطية في العام 2013 إلى انخفاض إنتاج النفط ما بعد الحرب إلى 160,000 برميل في اليوم مما كلّف الحكومة الليبية خسارة في الإيرادات وصلت إلى 130 مليون دولار أمريكي في اليوم [15]، وكذلك استمرار حالة تردي الخدمات الأساسية وغلاء في أسعار السلع التموينية والأدوية والمستلزمات الحياتية الأخرى، وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد، إضافةً إلى أزمات انقطاع الكهرباء الذي ينقطع مدة طويلة في

أعمال المؤتمر الدولي

البلاد، وازدياد معدلات الجريمة، وتراجع مستوى خدمات الاتصالات والإنترنت، وإمدادات مياه الشرب في عدد من مناطق ليبيا.

كما أدت الاضطرابات الأمنية والصراعات المسلحة إلى تعطل معظم الاستثمارات في ليبيا مما توقفت % 62 من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية، لأن معظم المستثمرين يغادرون بسبب مطالبة بلدانهم بالمغادرة نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في البلاد [16].

2-2-2 التدخلات في الصراع السياسي الليبي:

يكشف الصراع الليبي الذي مازال مستعصياً على الحل السياسي والتوافق وهو قد يدمر البنية المجتمعية للدولة الليبي ويمزقها، حيث عدم توافق المجتمع الدولي على صيغة حل تحفظ مختلف الأطراف الدولية مصالحها في ليبيا أثرهُ في عدم الضغط بقوة على أطراف الصراع الليبي للوصول إلى تسوية تحقق الاستقرار وتنهي الصراع، كما أن هناك عدة تدخلات منها داخلي ومنها إقليمي عربي ومنها أوروبي وغربي، **فمصر** مثلاً تدخلت بعد ذبح داعش للأقباط المصريين، هذا التدخل آتى لمصلحة الجيش الوطني الليبي في الشرق، التدخل المصري عسكرياً بعث رسائل مختلفة إلى جهات عدة منها إقليمي ومنها دولي نقول إن للمصريين مصالح في ليبيا أولها سلامة آمنها القومي إضافةً إلى قضايا ومنها اقتصادية تخص البلدين.

الجزائر هي الأخرى تعُد أكثر الدول المهتمة في الآونة الأخيرة بالشأن الليبي، بسبب مخاوفها الأمنية من انتقال أسلحة وعناصر متطرفة إليها عبر حدودها مع ليبيا وهي تدعم استقرارها ويعينها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي، وهي لا تزال ترفض حتى اليوم أي تدخّل عسكري في ليبيا لطرف على حساب آخر وذلك لأسباب عدّة ترجع إلى عقيدة جيشها الرافض لأي تدخل عسكري [17].

أما بالنسبة **لتونس** تشترك مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولاً، كما إن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيرهُ التونسي، فليبيا تعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بانسيابية إلى البلاد، ومع ذلك فإنها لا تؤثر بفاعلية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي مازال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار والوضع الاقتصادي الصعب.

أما بخصوص **المغرب** الذي احتضن اتفاق الصخيرات، فقد لعب دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق، ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دورهُ بعد اتفاق الصخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقهُ [18].

أما التدخل الإقليمي يتجاوز الشطر العربي في أفريقيا ليصل إلى دولتين عربيتين خليجيتين هما قطر والإمارات. **فالإمارات العربية المتحدة** تعُد لاعباً رئيسياً في ليبيا من خلال دعمها للجيش الوطني الليبي وحكومة الشرق سياسياً وعسكرياً.

كما أن **التدخل القطري** فهو يصبَ في مصلحة قوى ذات اتجاه سياسي إسلامي وهي تدعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في غرب البلاد، أما الغاية من تدخل كل من هاتين الدولتين في الصراع الليبي وانحياز كل منهما إلى جهة صراعية يشير إلى رغبتهما في إيجاد مناطق نفوذ لهما في هذه البلاد.

أما **تركيا** أبدت في البداية رفضها للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال عام 2011، ورفضت إقامة مناطق حظر الطيران، كما أظهرت موقفاً متردداً ليتحول بعد ذلك موقفها إلى دعم المجلس الانتقالي، ولاحقاً أبدت دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية وكذلك مساندتها لجماعة الأخوان، وازداد تأييدها لحكومة الوفاق الوطني في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي شهدتها، ويشار أنها لها نشاطاً اقتصادياً كبيراً في ليبيا وخاصةً في قطاعات العقار والكهرباء.

أما على المستوى الدولي تُعد **إيطاليا** بوابة الموقف الأمريكي وواجهتهُ، وهي تعتبر ليبيا بحكم تاريخها الاستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية، منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي ومن هنا فإن موقف إيطاليا داعم لاستقرار ليبيا وضد ما تمثلهُ قوات الجيش الليبي في شرق البلاد.

فالموقف الأمريكي ما يزال مشوشاً وغاضباً الذي لم يسع بجدية إلى دعم التحول السياسي في ليبيا من وضعها المشردم إلى بنية حكم وطنية ذات مؤسسات ديمقراطية [19].

إن الويلات المتحدة الأمريكية تستطيع لعب دور حاسم في الصراع الليبي والتوافق بين الأطراف على الأرض، إذ أنها تحظى برضى الأطراف جميعهاً، وغياب الموقف الأمريكي وعدم اتساق موافق الأطراف الدولية حيال الصراع الليبي يحيل على رؤية محددة وهي إن المعنيين بشأن الليبي دولياً جميعهم يعلنون دعمهم للاتفاق السياسي والمجلس الرئاسي والحكومة المنبثقة منهُ، هذا الدعم ليس موحداً ولا فاعلاً [20].

2-2-1 أسباب الصراع السياسي الراهن في ليبيا.

في هذه الجزئية سوف تحاول هذه الدراسة أن تستقصى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الصراع السياسي في ليبيا، وذلك من خلال أن هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية ومنها:

أ- **أسباب الصراع السياسي الداخلي:** تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- الانقسام السياسي والعسكري لتكريس وضع (اللا دولة) وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وبهذا الوضع تمكنت المليشيات والتنظيمات المسلحة من السيطرة على مناطق النفوذ والثروة في البلاد.

2- البحث عن السلطة نتيجةً لحالة الفراغ التي نشأت بعد سقوط النظام السابق.

3- غياب مؤسسات حقيقية في ليبيا طول فترة حكم النظام السابق الذي كان بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.

4- عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني موحد على غرار بعض الدول أن يلعب دوراً كبيراً في حسم الأوضاع لهذا الطرف أو ذاك [21].

5- تكدس السلاح وتهريبهُ وانتشارهُ، مما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءها.

6- بروز الثنائية بين (ليبراليين وإسلاميين) وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.

7- صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية بين المناطق في ليبيا.

أعمال المؤتمر الدولي

8- جدل الصراع يدور حول التقاسم بين العوائد المتعلقة بصادرات النفط الليبي عند التساوي بين حكومتين الغرب والشرق [22].

ب- أسباب الصراع السياسي الخارجي. تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- اقتصرت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي منذ الإطاحة بالنظام السابق على الجانب السياسي، دون رعاية خطوات عملية لهيكلة المؤسسة العسكرية واستيعاب مختلف الفصائل، وكذلك لم تتنبه إلى أهمية الدفع باتجاه تشكيل مؤسسات أمنية قادرة على ضبط الأمن ومكافحة الإرهاب وفوضى السلاح.

2- الأطماع الخارجية في ثروات ليبيا، حيث تمتلك الموقع الاستراتيجي في شمال أفريقيا وأكبر مخزون من النفط في إفريقيا تقدر الاحتياطات المؤكدة بنحو46,6 مليار برميل، أي نحو % 8.50 من احتياطي العالم، وتصنف بأنها من أغنى الدول الإفريقية باحتياطي من الذهب مقدارهُ 2550 طن بحسب التقرير الاقتصادي الخاص باحتياطي الذهب في العالم عن شهر أكتوبر 2016، و2017 [23].

3- غياب الرؤية الموحدة لحلحلة الصراع السياسي الدائر لا يقتصر فقط على الأطراف الدولية، بل ينسحب كذلك على الدول العربية المجاورة وغير المجاورة لها.

4- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وبإتجهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط النظام السابق [24].

5- تأمين المصالح الاقتصادية من أهمها النفطية كونها من أهم الأسباب والحاجيات الرئيسية للصراع الدولي بين الدول الإقليمية في ليبيا، إذ أن الكثير من هذه الدول تملك استثمارات وعقارات ولها شركات ضخمة تعمل خاصة في مجال النفط والتنقيب.

6- سياسات النظام السابق الاقتصادية في السنوات الأخيرة عُرفت نوعاً من التهميش للشركات الصناعية الغربية، وهذا ما جعل هذه الدول وعلى رأسها الويلات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تبدئ استيائها من هذه السياسات في ليبيا.

7- تنشيط العمليات التجارية لتخفيف الأعباء على بعض حكومات الدول التي تعاني أزمة مالية حادة [25].

3 - المحور الثالث: التحليل الوصفي للدراسة.

في هذا المحور: سوف تتناول الدراسة الآثار المترتبة عن الصراع السياسي الليبي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة خلال الفترة (2011-2019) وذلك من خلال وصف متغيراتها الممثلة في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الليبي، عرض النقود خارج الجهاز المصرفي، الإنفاق العام، حجم الكميات المصدرة من النفط) والتي تحتوي على بيانات كمية لتلك المؤشرات مستخدمة المقارنة الجدولية من خلال الجدول رقم (1) أدناه.

أعمال المؤتمر الدولي

جدول رقم (1) حركة بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 - 2019)

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (م – د)	معدل التضخم (%)	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي (السوق الموازية)	عرض النقود خارج الجهاز المصرفي (م- د)	الإنفاق العام (م- د)	صادرات النفط (م- ب)
2011	18,057.4	15.9	1.259	1.762	14,480,1	23,366.5	109,3
2012	40,285.1	6.1	1.254	1.310	13,391,1	53,941.6	468,5
2013	34806.3	2.6	1.253	1.327	13,419,9	65,283.5	316.7
2014	26,458.2	2.4	1.331	2.980	17,174,9	43,814.2	124,5
2015	24,113.0	9.8	1.389	3.700	23,007,3	43,178.9	109.0
2016	23,435.0	25.6	1.437	7.012	27,103,2	28,788.4	111.3
2017	29,690.0	28.5	1.352	8.130	30,865,2	32,692.0	287.7
2018	34,180.0	13.6	1.387	6.650	34,732,6	39,286.4	367.5
2019	35,050.0	-2.2	1.392	4.480	36,724,2	45,813.0	103.1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على :

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، سنوية، أعداد مختلفة.

2- وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية،طرابلس،ليبيا، 2012.

3- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

4- البنك الدولي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

5- صحيفة بوابة الوسط، أعداد متفرقة،**www.alwasat.ly**

6- صحيفة ليبيا المستقبل، أعداد متفرقة، **www .libya-al-mostakbal.org**

7- صحيفة إيوان ليبيا: . **www.ewanlibya.ly**

ملاحظة: (م- ن) تعني مليار دينار ليبي.

(م- ب) تعني مليون برميل.

يمكن تحليل العرض الجدولي الموضح أعلاهُ على النحو الآتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أعمال المؤتمر الدولي

نلاحظ من الجدول رقم (1) قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2011-2019) بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الليبي، أظهرت البيانات تراجعاً ملحوظاً هذا في الناتج مقارنتاً بما كان عليه خلال عام2010، حيث بلغت نحو 18,057.4مليار دينار مقابل 47,602.0 مليار دينار خلال العام 2010 ليبلغ 62.06% مقارنتاً بمعدل نمو 4.32%خلال عام 2010، يرجع ذلك إلى تراجع الكميات المنتجة من النفط بسبب الأحداث التي شهدت البلاد والتي أدت إلى توقف تصدير النفط الخام من أغلب الموانئ الليبية، وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية جراء تدمير البنية التحية ومنشآت الإنتاج[26]، أما في عام 2012 ارتفع نمو إجمالي الناتج إلى 123.09% بقيمة 40,285.1 مليار دينار مدفوعاً بتحسن الوضع الأمني واستئناف صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي ورافق ذلك انتعاش مستويات الاستهلاك المحلي والتوسع في الأنفاق العام، وفي عام 2013 انخفض هذا المعدل إلى 13.6% بقيمة 34,806.3 مليار دينار، كما بلغ عام 2014 نحو 26,458.2 مليار دينار بمعدل منخفض يقدر بـ 23,98%، ويأتي هذا الانكماش كمحصلة لانخفاض نمو الإنتاج النفطي بـ 60.43% نتيجةً للصراعات المسلحة التي أدى إغلاق الموانئ النفطية مرة أخرى بمنطقة الهلال النفطي وتقلّص مداخيل النفط الخام حيث بلغت خسائر يومية تقدر بمائة مليون دولار يومياً، وكذلك هبوط أسعار النفط في ذلك الفترة ما بين 30 و40 دولار للبرميل [27]، بينما في عام 2015 واصل هذا الانخفاض إلى 24,113.0 مليار دينار بمعدل 8.86%، ثم إلى 23,435.0 مليار دينار في عام 2016 بمعدل انخفاض 2.81%، بينما في عام 2017 ارتفع إجمالي قيمة الناتج إلى 29,690.0 بمعدل 26.69%، أما في عام 2018 ارتفع بمعدل 15.12% أي بقيمة 34,180.0 مليار دينار ثم واصل نحو الارتفاع إلى 35,050.0 مليار دينار عام 2019 بمعدل 2.54%، أنظر الرسم البياني رقم (1) الذي يوضح حركة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019).

شكل بياني (1)

حركة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019).

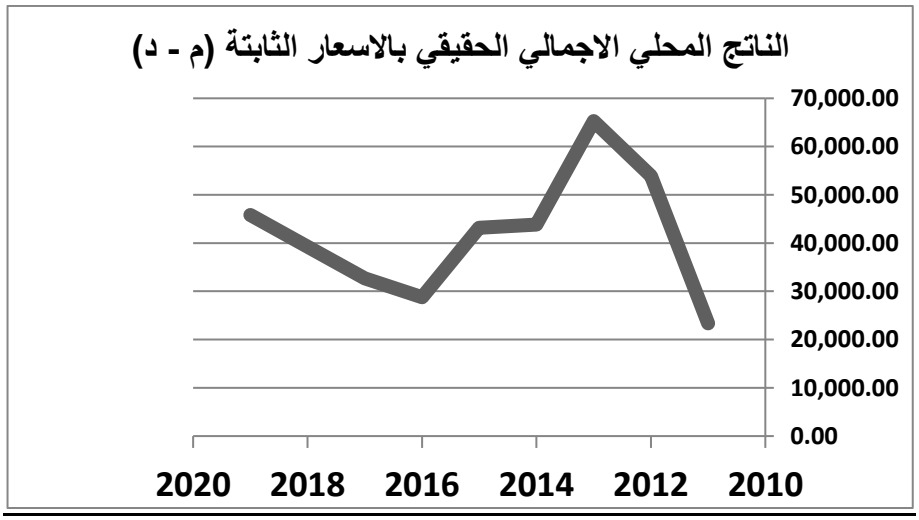

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)**، تقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي، البنك الدولي، أعداد مختلفة.

أعمال المؤتمر الدولي

2- معدل التضخم.

أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2011 ارتفاعاً يقدر حوالي بقيمة 150.4 دينار نتيجة للأحداث التي مرت بها ليبيا لهذا العام والتي أدت إلى نقص المعروض من كافة السلع والخدمات، حيث أخذت معدلات التضخم وضعية الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011- 2019) في ذلك العام بلغ 15.9% [28]، أما في عام 2012 انخفض إلى 6.1% نتيجة لاعتماد ميزانية تعتبر الأعلى في تقدر بحوالي 65 مليار دينار والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في معدلات الإنفاق [29]، أما في عام 2013 معدل التضخم واصل نحو الانخفاض إلى نحو2.6%، وفي نهاية عام 2014 بلغ 2.4% ، ثم أخذ وضعية الارتفاع عام 2015 إلى أن وصل نحو 9.8% بمعدل زيادة 7.4% عن عام 2014 مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 184.2 دينار نتيجة لزيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى 23,007.3 مليار دينار، ثم قفز معدل التضخم ليصل إلى 25.6% في عام 2016 بزيادة مقدارها 15.8% [30]، بينما في عام 2017 ارتفع إلى نحو 28.5% بزيادة قدرها 2.9% عن عام2016 بالرغم من ذلك لم يتخذ خطوات فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من قبل الأجهزة الرقابية، أما في عام 2018 بلغ معدل التضخم حوالي 13.6% يقدر بانخفاض مقداره 14.9%، وفي عام 2019 أخذ نحو الانخفاض بـ 2.2-% مقدارهُ 15.8% عن عام 2018، أنظر الرسم البياني رقم (2) الذي يوضح حركة معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019) أدناه.

شكل البياني (2)

حركة معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

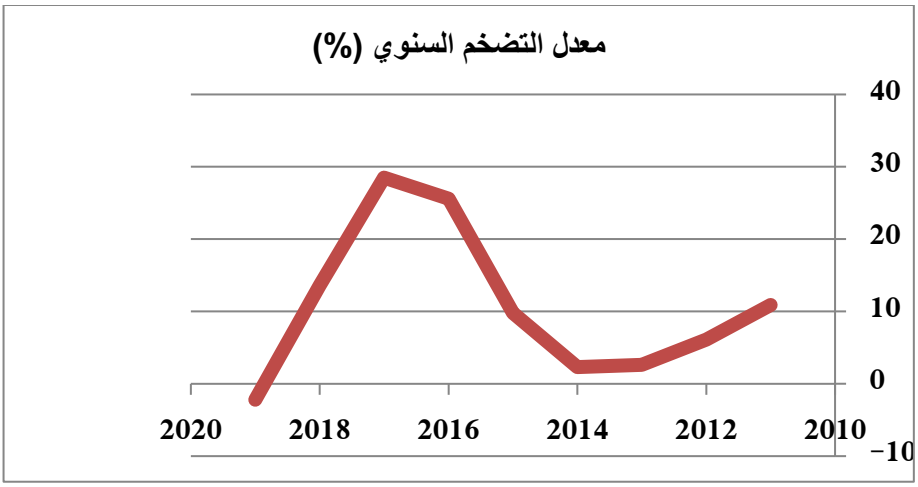

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** تقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

3- سعر الصرف الرسمي والموازي

فيما يتعلق بسعر الصرف الرسمي والغير الرسمي (الموازي) للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ظلا متقاربين خلال الأعوام (2011، 2012، 2013)، ففي عام 2011 كان سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بـ1.259 دينار مقابل 1.762 دينار في السوق غير الرسمي، أما عام 2012 يقدر بـ 1.254 دينار مقابل 1.310 دينار، وفي عام 2013 بلغ 1.253دينار مقابل1.327 دينار في السوق غير الرسمي بنفس العام، حيث تختلف هذه الوضعية

أعمال المؤتمر الدولي

في عام 2014 الذي بدأت فيه أزمة السيولة تتشكل نتيجة لسحب المودعين لودائعهم من المصارف والاتجاه بها إلى السوق الموازية لإجراء المضاربات بهدف الحصول على هامش ربح، وفي المقابل ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية (الدولار) مما تسبب هذا الوضع في أن يفقد الدينار الليبي قيمتهُ أمام تلك العملات [31]، ثم واصل في الانخفاض بسعر مقدارهُ 2.980 دينار ليبي في السوق الموازي والذي يبتعد عن سعر الرسمي بمقدار 1.649 دينار حيث بلغ 1.331 دينار، ثم إلى 3.700 دينار لكل دولار بفارق عن سعر الرسمي بمقدار 2.311 دينار في عام 2015 والذي بلغ 1.389 دينار ، واستمر نمو سعر الصرف في السوق الموازية بصورة متسارعة نتيجة لزيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي 7.012 لكل دولار واحد بفارق عن سعر الصرف الرسمي بـ 5.575 دينار ليبي في نهاية عام 2016 والذي بلغ 1.437 دينار، بينما في نهاية عام 2017 ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار نحو 1.352 بفارق 6.778 دينار في السوق الموازي ليبلغ 8.130 دينار، حيث استمرار تراجع العملة الليبية أمام العملات الأجنبية في السوق الموازية ناتج عن اشتباكات الهلال النفط وتوقف إمدادات النفط الليبي، مما تفاقم من استمرار أزمة نقص السيولة اتساع الفجوة بين قيمة سعر الصرف في السوقين وفي عام 2018 انخفض إلى 1.387 دينار مقابل 6.650 دينار بفارق بـ 5.263 دينار، أما في عام 2019 انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازي إلى 4.480 دينار، يرجع إلي تصريحات محافظ مصرف ليبيا المركزي محاولة صرف المنحة المالية المُخصصة لأرباب الأسر والبالغ قيمتها 500 دولار بينما وصل إلى 1.392 دينار في عام 2019[32]، أنظر الشكل البياني رقم (3) الذي يبن حركة سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019) أدناه.

شكل البياني (3)

حركة سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

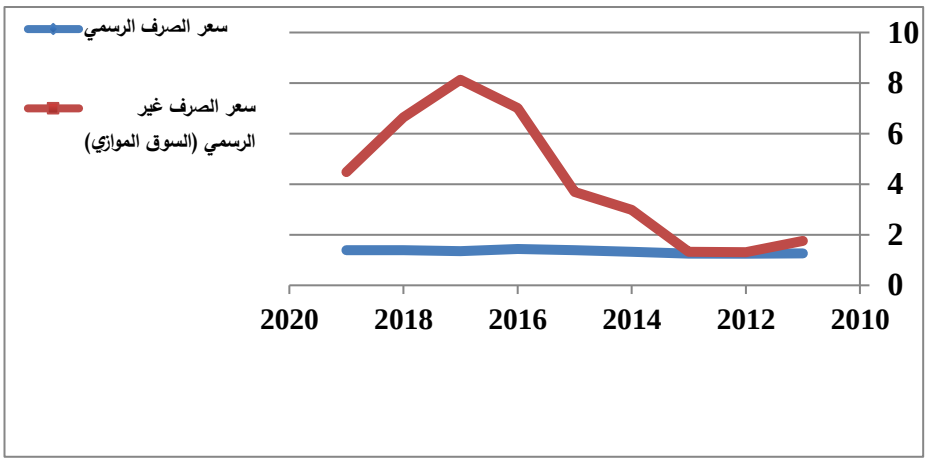

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** تقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي، صحيفة بوابة الوسط، وليبيا المستقبل وإيوان ليبيا، أعداد مختلفة.

4- عرض النقود خارج الجهاز المصرفي

أعمال المؤتمر الدولي

أما بشأن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2011 كان 14,480,1 مليار دينار، بينما في عام 2012 انخفض إلى 13,391,1 مليار دينار وكان مقدار الانخفاض 1,089 مليار دينار ليبي بمعدل مقدارهُ 13.3% ويرجع إلي الاستقرار شبه النسبي في الاقتصاد الليبي في ذلك العام، وفي عام 2013 بلغ مقدارهُ 13,419,9 مليار دينار بزيادة مقدارها 28,8 مليون دينار مقارنتاً بعام 2012 بمعدل 0.213% [33]، أما في عام 2014 بلغ عرض النقود خارج الجهاز المصرفي 17,174,9 مليار دينار بزيادة عن عام 2013 مقدارها 3,855,0 مليار دينار بمعدل مقدارهُ 28.72% يرجع السبب في هذه الزيادة الكبيرة في عرض النقود لعمليات السحب النقدي التي قام بها عملاء المصارف وفي هذه الفترة الزمنية بدأت تشكل ملامح أزمة السيولة وبدأت تؤثر في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي تأثيراً موجباً وأدى ذلك إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي وقد استمر هذا التأثير في زيادة عرض النقود في عام 2015 حيث وصل 23,007,3 مليار دينار بزيادة عن عام 2014 مقدارها 5,832,4 مليار دينار أي بمعدل 33.95 % [34]، وقد استمرت هذه الوضعية في عام 2016 حيث وصل عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى مبلغ قدرهُ 27,103,2 مليار دينار بزيادة عن عام 2015 مقدارها 4,096,6 مليار دينار بمعدل 0.178%، بينما في نهاية عام 2017 يقدر بـ 30,865,2 مليار دينار بزيادة عن عام 2016 حوالي3,752.0 مليار دينار بمعدل 13.88%، أما في عام 2018 وصل عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى 34,732,6 مليار دينار بزيادة 3,867,4 مليار دينار عن عام 2017 بمعدل 11.82%، وفي عام 2019 بلغت قيمتهُ 36,724,2 مليار دينار بمعدل زيادة 5.73%، وبزيادة تقدر بحوالي 1,991,6 مليار دينار بينما معدلها الطبيعي لا يتعدى ثلاثة مليارات دينار، أنظر الشكل البياني رقم (4) الذي يبين حركة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2019).

شكل البياني (4)

حركة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2019)

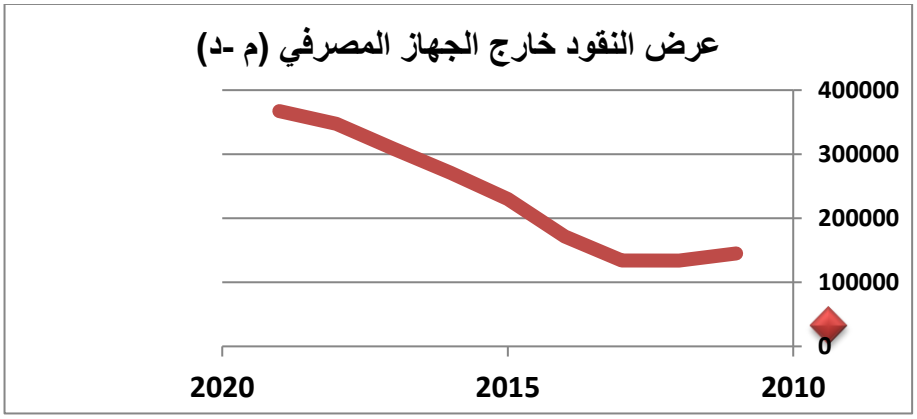

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** تقارير مصرف ليبيا المركزي، أعداد محتلفة.

5- الإنفاق العام (الحكومي)

قد تسبب الوضع السياسي والاقتصادي المربك في التأثير في الإنفاق العام والذي بدأ ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغ في الميزانية العامة خلال عام 2011 تقدر نحو 23,366,5 مليار دينار مقارنتاً بعام 2010 الذي بلغ 54,498.8 مليار دينار بمعدل انخفاض 57.12% وكان السبب يرجع إلى تردي الأوضاع التي مرت بها البلاد بداية

أعمال المؤتمر الدولي

عام 2011 [35]، أما عامين 2012 و2013 على التوالي شهد توسع في الإنفاق العام مما جعل ميزانيتي العامين أعلى في تاريخ ليبيا، حيث بلغ في عام 2012 نحو 53,941,6 مليار دينار بزيادة مقدارها 30,575,1 مليار دينار بمعدل زيادة تعادل 130.85%، وفي عام 2013 بلغ حوالي65,283,5 مليار دينار بزيادة مقدارها 12,341,9 مليار دينار بما يعادل 22.02% وذلك بسبب الشروع في صرف تعويضات نقدية لإفراد المجتمع الليبي وشكلت الأجور والمرتبات بنسبة 24٪ بينما كان حجم الإنفاق على موازنة التنمية وصلت نسبتهُ 52٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، أما في عام 2014 بدأ قيمة الأنفاق العام في الانخفاض إلى نحو 43,814,2 مليار دينار حقق عجز غير مسبوق مقدارهُ 21,469,3 مليار دينار بمعدل 32.88% ناتج عن الأوضاع الأمنية المتمثلة مع تزامن حدوث الصراع والانقسام السياسي الدائر في مناطق مختلفة الذي انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي ، وكذلك أزمة تصدير النفط من جهة وأزمة السيولة من جهة أخرى، بالإضافة إلى أزمة انخفاض أسعار النفط عالمياً [36]، ثم واصل انخفاضهُ في عام 2015 حيث وصل 43,178,9 مليار دينار بانخفاض مقدارهُ 635,3 مليون دينار بمعدل مقدارهُ 1.45%، ثم استمرت وضعية هذه الانخفاض في عام 2016 حيث بلغت 28,788,4 مليار دينار بانخفاض مقدارهُ 14,390,5 مليار دينار بمعدل 33.32% عن عام 2015، بينما في عام 2017 عاودت قيمة الإنفاق العام نحو الارتفاع بنحو (32,692.0 مليار دينار ليبي) بزيادة قدرها (14.49%) عن عام 2016، ثم ارتفعت إلى (39,286.4 مليار دينار ليبي) في عام 2018 بزيادة تقدر بـ (20.0%) عن عام 2017، ثم واصلت الإنفاق العام نحو الارتفاع في عام 2019 بقيمة (45,813.0 مليار دينار ليبي) بزيادة (16.61%) عن عام 2018، انظر الشكل البياني رقم (5) الذي يبين حركة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019).

شكل البياني رقم (5)

حركة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

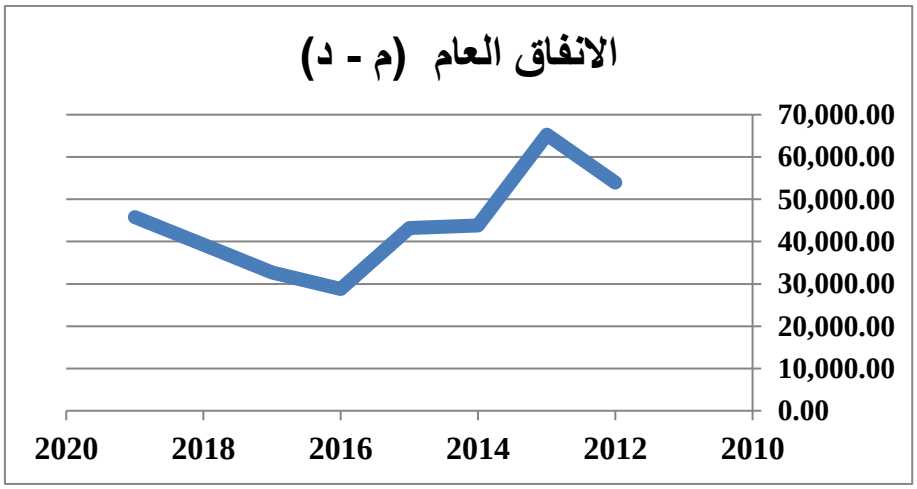

أعمال المؤتمر الدولي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** تقارير- نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

6- صادرات النفط الخام

من خلال البيانات المتوفرة عن الكميات النفطية المصدرة نلاحظ أنها تراجعت خلال عام 2011 لتصل إلى 109,3 مليون برميل، مقابل 490.1 مليون برميل في عام 2010، مسجلةً انخفاضاً قدرهُ 381,8 مليون برميل، بمعدل 77.74% يرجع ذلك إلى أثار الحرب والاضطرابات التي مرت بها ليبيا أدت إلى إغلاق بعض الحقول النفطية بشكل كامل وتوقف إنتاجها، أما في عام 2012 شهدت ارتفاعاً تصل 468,8 مليون برميل مسجلةً بذلك ارتفاع بـ 359.2 مليون برميل أي بمعدل 328.6% ناتج عن تحسن في الكميات المصدرة من النفط لهذا العام، باعتباره أهم مصدر من مصادر الدخل الرئيسية للاقتصاد الليبي ، وفي عام 2013 انخفضت إلى 316.7 مليون برميل مسجلة انخفاضاً قدرهُ 152.1 مليون برميل بمعدل 32.44% عن عام 2012، وفي عام 2014 تواصلت كميات المصدرة للنفط انخفاضاً إلى نحو 124.5 مليون برميل مسجلة انخفاض قدرهُ 192.2 مليون برميل عن عام 2013 بمعدل 60.68% نتيجة للصراعات والإضرابات المتكررة والعوائق من قبل المجموعات المسلحة التي تحرس المنشآت النفطية للسيطرة على موانئ ومنشآت الهلال النفطي التي تعيق حركة الإنتاج والتصدير في ذلك العام، ثم انخفض إلى ما يقارب 109,0 مليون برميل عام 2015 مسجلة انخفاضاً ما يقارب 15.5 مليون برميل بمعدل 12.44%، ثم عاود نحو الارتفاع إلى111.3 مليون برميل بزيادة قدرها 2,3 مليون برميل بمعدل 2.11% في عام 2016، وفي عام 2017 ارتفعت هذه الكمية المصدرة إلى 287.7 مليون دينار بزيادة عن عام 2016 بـ176.4 مليون برميل بمعدل 158.5% ، كما بلغت هذه الكمية في عام 2018 نحو 367.5 مليون برميل أي بزيادة عن عام 2018 حوالي 79.8 مليون دينار بنسبة تصل إلى 27.73%، بينما عاودت انخفاض كمية النفط المصدرة في عام 2019 حوالي 103.1 مليون دينار بمعدل 0.71% عن عام 2018، انظر الشكل البياني رقم (6) الذي يبين حركة صادرات النفط الخام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019).

شكل بياني (6)

حركة صادرات النفط الخام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011- 2019)

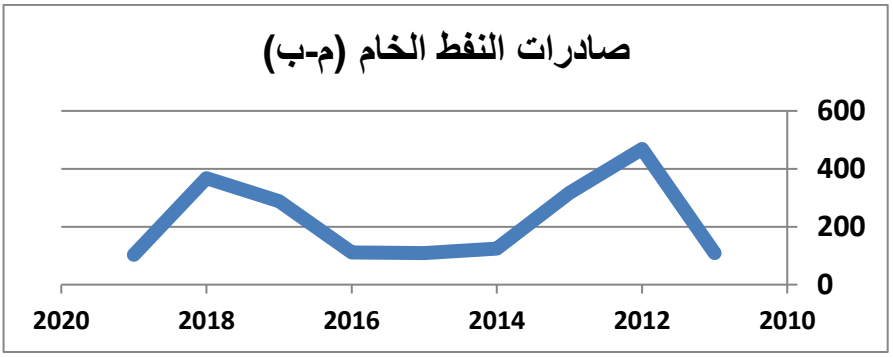

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **(Excel)** تقارير مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

4- المحور الرابع: النتائج والتوصيات (مقترحات الحلول):

4-1 النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

أعمال المؤتمر الدولي

1- تبين أن الصراع السياسي الليبي أدى إلى الانقسام السياسي مما رفع مستويات التأزم إلى مستويات غير مسبوقة نتج عنه انقسام كافة المؤسسات السيادية والخدمية، وكذلك استمرار حالة الاضطراب الأمني، وفرص تجدد الصراع بين الفترة والأخرى نتيجة عدم رضى أطراف رئيسية عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي، واستنزاف الاقتصاد الوطني وتدهورهُ وأيضاً تراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين.

2- إن الصراع في ليبيا ازداد أكثر تعقيداً كانعكاس طبيعي لزيادة عدد اللاعبين الدوليين المؤثرين في هذا الصراع والزج فيه بثقل كبير رغبةً من كل لاعب بأن يفرض رؤيتهُ التي تحقق مصالحهُ.

3- استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة هذا الصراع لتحقيق مكاسبها السياسية والاقتصادية، وانجرار الدولة للتحول في أتون صراع المحاور والاستقطاب الإقليمية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين.

4- تبين أن الصراعات والتنازعات السياسية الداخلية والخارجية بداية من عام 2011 التي عرفتها ليبيا أدت إلى وقوع خسائر اقتصادية فيما يتعلق بتداعياتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية (المختارة) للاقتصاد الليبي تُكمن في الآتي :

أ- ففي عام 2011 شهد الناتج الحقيقي انكماشاً فاق60% نتيجة لتوقف النشاطات الاقتصادية في البلاد، مقارنتاً بما كان عليه خلال عام2010، حيث بلغت نحو 18,057.4مليار دينار ليبلغ معدل الانخفاض في الناتج بـ 62.06% يرجع ذلك في انخفاض في معدل كميات المنتجة من النفط بسبب الأحداث التي شهدت البلاد التي أدت إلى توقف تصدير النفط الخام من أغلب الموانئ الليبية، وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية، أما في عام 2014 انخفض قيمة الناتج الحقيقي نحو 26,458.2 مليار دينار بمعدل 23,98% نتيجةً للصراعات المسلحة وإغلاق الموانئ النفطية مرة أخرى بمنطقة الهلال النفطي مما أدى إلى حدوث اضطرابات في عمليات الإنتاج الأمر الذي أدى إلى خسائر يومية تقدر بمائة مليون دولار يومياً، ثم أصبح متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض إلى الأعوام التي تليه إلى أن وصل إلى 35,050.0 مليار دينار عام 2019 بمعدل 2.54%.

ب- بلغت قيمة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2011 حوالي بقيمة 150.4دينار لكافة السلع والخدمات نتيجةً لنقص المعروض من هذه السلع، كما أخذت معدلات التضخم وضعية الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011- 2019) بلغ في عام 2011 بـ 15.9%، ثم قفز إلى 25.6% في عام 2016 كان الأعلى مما نتج انهيار القوة الشرائية للدينار الليبي وتدني الأجور في غالبية القطاعات في ظل عدم وجود هيئات لمراقبة زيادة الأسعار والتحكم بها، وفي عام 2019 أخذ نحو الانخفاض بـ 2.2-% مقدارهُ 15.8% عن عام 2018.

ج- هناك تدبدب في سعر الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي في عام 2011 يقدر بـ 1.2565 ديناراً لكل دولار، ثم انخفض في عام 2016 إلى 1.4379 دينار ثم ارتفع في عام 2019 إلى 1.392 دينار، بينما في السوق الموازية انخفضت قيمة الدينار الليبي بنحو 160% بفارق كبير بينهما وصلت في عام 2017 إلى (6.778 دينار)، كما استمر تراجع قيمة العملة أمام العملات الأجنبية في السوق الموازية ناتج عن الأوضاع السياسية

أعمال المؤتمر الدولي

والعسكرية وتوقف إمدادات النفط الليبي، مما فاقم من استمرار أزمة نقص السيولة واتساع الفجوة بين سعر الصرف في السوقين، وكذلك نمو سوق موازي نشطة وفاعل للنقد الأجنبي.

د- سجل عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2011 بـ 14,480,1 مليار دينار، أما في عام 2014 بلغ 17,174,9 مليار دينار بزيادة عن عام 2013 مقدارها 3,855,0 مليار دينار، وفي هذه الفترة الزمنية بدأت تشكل ملامح أزمة السيولة مما أدى إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي ودفع الأفراد (الجمهور) إلى سحب أموالهم من المصارف وفضلوا اكتنازها والاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة خارج الجهاز المصرفي، أما في عام 2019 بلغت قيمتهُ 36,724,2 مليار دينار بمعدل زيادة 5.73% عن عام 2018.

هـ - تسبب الوضع السياسي والاقتصادي في التأثير في الإنفاق العام، حيث شهد عامين 2012 و2013 توسع في هذا الإنفاق العام مما جعل ميزانيتي العامين أعلى في تاريخ ليبيا، حيث بلغ حجم الإنفاق 53,941.6 مليار دينار بمعدل نمو130.85% و 65,283.5 مليار دينار بمعد نمو 21.02% على التوالي، أما في عام 2016 سجلت أدنى انخفاض في يقدر حوالي 28,788.7 مليار دينار بمعدل قدرهُ 33.32% ناتج عن الأوضاع الأمنية المتمثلة مع تزامن حدوث الصراع والانقسام السياسي الدائر في مناطق مختلفة من ليبيا والذي انعكس سلباً على الأداء الاقتصادي، أما في عام 2019 بقيمة 45,813.0 مليار دينار بزيادة (16.61%) عن عام 2018.

و- أما فيما يتعلق بصادرات النفط سجلت تراجعاً خلال عام 2011 لتصل إلى 109,3 مليون برميل بمعدل 77.74%، وفي عام 2012 شهدت ارتفاعاً تصل 468,8 مليون برميل بمعدل 328.6%، ثم أخذ وضعية الارتفاع والانخفاض نتيجةً للصراعات والإضرابات المتكررة والعوائق من قبل المجموعات المسلحة التي تحرس المنشآت النفطية للسيطرة على موانئ ومنشآت الهلال النفطي التي تعيق حركة الإنتاج والتصدير، في عام 2019 بلغ 103.1 مليون دينار بمعدل 0.71% عن عام 2018.

2-4 التوصيات (مقترحات الحلول): بالاعتماد على ما تم الوصول إليه من استنتاجات، وبناءً على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، فقد أوصى الباحث بما يلي:

1- التوصل لاتفاق بين القوى السياسية المتعاكسة في ليبيا فإن ذلك قد يقود إلى نوع من الهدوء السياسي على الرغم من أن هذا الاتفاق يبنى على بعض التنازلات بين الأطراف، ويؤثر إيجابياً على الاقتصاد الوطني.

2- وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.

3- الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية والسعي لإنجاح الحل السياسي الذي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي والاقتصاد الوطني وكذلك تحقيق المصالحة الوطنية.

4- تضافر الجهود الليبية والدولية لتكوين حكومة وحدة وطنية ذات كفاءات عالية بالمعايير الدولية تشمل جميع الفرقاء الليبيين، وعدم التعاطي مع أي طرف غير هذه الحكومة، وتذليل العقبات التي تعترض طريقها.

5- بسط سيادة حكومة الوحدة الوطنية على مؤسسات الدولة السيادية، وإعادة هيكلية الجيش الوطني ومؤسسات الأمن الوطني لتكون مؤسسات مركزية موحدة والسعي بالتدرج لمنع وجود السلاح خارج الإطار القانوني.

أعمال المؤتمر الدولي

6- فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد، لكي يحسن الوضع الاقتصادي المتدهور، وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين.

الهوامش:

1- إسماعيل صبري مقلد وآخرون (1994) ، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ص 485.

2- مفهوم الصراع السياسي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.baytdz.com** ، تاريخ الزيارة: 2020/10/14م، الساعة 3:27 مساءاً .

3- محمود، (1992)، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، العدد 109، يوليو 1992، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، ص 149.

4- عبد الرحيم شعبان أحمد نوبي (2016)، الفكر السياسي لنجم الدين أربكان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستيراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، ص5.

5- السيد عليوه (1988)، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر، ص ص155- 156.

6- عباس العماري (ب، ت)، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ص ص 93-94.

7- ناصف يوسف (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص74.

8- علي محمد فرج النحلي (2018)، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017، (الأردن، عمان: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم والسياسية، جامعة الشرق الأوسط)، منشورة على الموقع الإلكتروني: **www.meu.edu.jo** ، تاريخ الزيارة 2020/10/11م، ساعة الزيارة 11:12 مساءاً، ص13.

9- أحمد سعيد نوفل وآخرون (2017)، الأزمة الليبية إلى أين، العدد الثالث عشر، آذار/ مارس/ 2017، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن، ص4.

10- أسامه آغى، الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.mena-monitor.org**، تاريخ الزيارة 2020/10/7م، ساعة الزيارة 7:14 صباحاً.

11- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التقرير السنوي: ليبيا، حصاد 2015، رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية، ص6.

12- طارق ثابت، الصراع في ليبيا (فرص الحل والمواجهة)، المركز العربي البحوث والدراسات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.acrseg.org**، تاريخ الزيارة: 2020/10/5م، ساعة الزيارة: 12:15 صباحاً.

13- مصرف ليبيا المركزي، تقرير 2020، ص 59.

14- رالف شامي وآخرون (2012)، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، دي سي، صندوق النقد الدولي، ص21.

15- كريستوفرس.شيفيس وآخرون (2014)، ليبيا بعد القذافي- عبر وتداعيات للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، معهد أبحاث للأمن القومي، تقرير منشور على الموقع الالكتروني: تاريخ الزيارة 2020/10/11م، ساعة الزيارة 9:10 صباحاً، ص ص 55-56.

16- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مرجع سبق ذكرهُ، ص ص21-22.

17- أسامه آغى، الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل، مرجع سبق ذكرهُ.

18- مصطفى عمر التير(2016)، الربيع العربي والتحول الديمقراطي ملاحظات حول التجربة الليبية ورقة بحثية منشورة في مؤتمر (خمس سنوات على الثورات العربية)،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ص23.

19- أسامه آغى، مرجع سبق ذكرهُ.

20- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مرجع سبق ذكرهَ، ص19.

21- محمد عاشور مهدي، قراءات في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراتهُ المحتملة، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.sis.gov.eg**، تاريخ الزيارة 2020/10/13م، ساعة الزيارة 7:13 صباحا.

22- أحمد سعيد نوفل وآخرون (2017)، الأزمة الليبية إلى أين، مرجع سبق ذكرهُ، ص12.

أعمال المؤتمر الدولي

23- صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، 2012، ص ص 2، 3.

24- أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سبق ذكرهُ، ص13.

25- زردومي علاء الدين، (2013/2012)، التدخل الأجنبي ودورهُ في إسقاط نظام القذافي، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، منشور على الموقع الالكتروني: **www.elsiyasa-online.com/** تاريخ الزيارة 2020/10/13م، ساعة الزيارة: 6:31 مساءاً، ص ص125-126.

26- مصرف ليبيا المركزي، تقرير 2011، ص43.

27- الأزمة الاقتصادية الليبية الحالية، أسبابها وعلاجها، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.eanlibya.com** تاريخ الزيارة: 2020/9/27م ، ساعة الزيارة: 10:48 ليلاً.

28- مصرف ليبيا المركزي، تقرير 2011، ص49.

29- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية،2016، ص43.

30- الحافظ الزين عبد الله محمد وآخرون (2018)، الأبعاد المركبة والآثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (2014-2016) مقدمة إلى المؤتمر العلمي حول أزمة السيولة في ليبيا، المنعقد بدولة تونس خلال الفترة 14/13 فبراير 2018، ص12.

31- صحيفة ليبيا الاقتصادية: **www .libyanbusiness.com**.

32- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 2014، ص65.

33- عبد الله شامية (2016)، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، إصدارات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، يونيو 2016، ص2.

34- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الأول 2020، ص15.

35- مصرف ليبيا المركزي، تقرير،2011، ص54.

36- مصرف ليبيا المركزي، تقرير 2014، ص58.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- إسماعيل صبري مقلد وآخرون (1994) ، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.

2- السيد عليوه (1988)، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر.

3- رالف شامي وآخرون (2012)، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، دي سي، صندوق النقد الدولي.

4- عباس العماري (ب، ت)، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.

5- عباس مصطفي بسيوني (2010)، دور وأثر الأزمات المالية في النشاط الاقتصادي، ط2، المؤسسة القديمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

6- عبد الرحيم شعبان أحمد نوبي (2016)، الفكر السياسي لنجم الدين أربكان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستيراتيجية الاقتصادية والسياسية.

7- ناصف يوسف (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- حسين عزو آدم (2017)، أثر الصراعات على الاستقرار السياسي في تشاد خلال الفترة (1974-1990)، (السودان: الخرطوم، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة إفريقيا العالمية)، منشورة على الموقع الإلكتروني: **http://dspace.iua.edu.sd/** ، تاريخ الزيارة 2020/10/10م، ساعة الزيارة 7:35 مساءاً .

2- شطيبي ساسية (2017/2016)، أثر الصراع الإسرائيلي العربي على السلطة المائية في الشرق الأوسط خلال الفترة (1951-2016)، (الجزائر، رسالة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945)، منشورة على الموقع الالكتروني: **www.dspace.univ-guelma.dz/**، تاريخ الزيارة 2020/10/9م، الساعة 8:17 مساءاً.

أعمال المؤتمر الدولي

3- صلاح محمود محمد حوسو(2015)، الصراع السياسي على السلطة في مصر، (فلسطين، غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر)، منشورة على الموقع الإلكتروني: **www.alazhar.edu.ps/** ، تاريخ الزيارة 2020/10/8م ، ساعة الزيارة 9:10 صباحاً.

4- علي محمد فرج النحلي (2018)، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017، (الأردن، عمان: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم والسياسية، جامعة الشرق الأوسط)، منشورة على الموقع الإلكتروني: **www.meu.edu.jo**، تاريخ الزيارة 2020/10/11م، ساعة الزيارة 11:12 مساءاً.

5- زردومي علاء الدين، (2013/2012)، التدخل الأجنبي ودورهُ في إسقاط نظام القذافي، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، منشور على الموقع الالكتروني: **www.elsiyasa-online.com/** تاريخ الزيارة 2020/10/13م، ساعة الزيارة: 6:31 مساءاً.

ثالثاً: الورقات البحثية المنشورة:

1- أحمد إبراهيم محمود (1994)، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، العدد 109، يوليو 1992، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.

2- أحمد سعيد نوفل وآخرون (2017)، الأزمة الليبية إلى أين، العدد الثالث عشر، آذار/ مارس/ 2017، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان الأردن.

3- الحافظ الزين عبد الله محمد وآخرون (2018)، الأبعاد المركبة والآثار المتعددة لأزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (2014–2016) مقدمة إلى المؤتمر العلمي حول أزمة السيولة في ليبيا، المنعقد بدولة تونس خلال الفترة 14/13 فبراير 2018م.

4- مصطفى عمر التير(2016)، الربيع العربي والتحول الديمقراطي ملاحظات حول التجربة الليبية ورقة بحثية منشورة في مؤتمر (خمس سنوات على الثورات العربية)،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

5- عبد الله شامية (2016)، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، إصدارات المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، يونيو 2016.

رابعاً : شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

1- أسامه آغى، الصراع السياسي في ليبيا والبحث عن حل، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.mena-monitor.org**، تاريخ الزيارة 2020/10/7م، ساعة الزيارة 7:14 صباحاً.

2- الأزمة الاقتصادية الليبية الحالية، أسبابها وعلاجها، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.eanlibya.com** تاريخ الزيارة: 2020/9/27م ، ساعة الزيارة: 10:48 ليلاً.

3- محمود علوش، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستيراتيجية، مقالات المعهد، 18 أغسطس 2016، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.eipss-eg.org** ، تاريخ الزيارة: 2020/10/2م ، ساعة الزيارة: 6:16 مساءاً.

4- طارق ثابت، الصراع في ليبيا (فرص الحل والمواجهة)، المركز العربي البحوث والدراسات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.acrseg.org**، تاريخ الزيارة: 2020/10/5م، ساعة الزيارة: 12:15 صباحاً.

5- كريستوفرس.شيفيس وآخرون، ليبيا بعد القذافي– عبر وتداعيات للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، معهد أبحاث للأمن القومي، تقرير منشور على الموقع الالكتروني: تاريخ الزيارة 2020/10/11م، ساعة الزيارة 9:10 صباحاً.

6- محمد عاشور مهدي، قراءات في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراتهُ المحتملة، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.sis.gov.eg**، تاريخ الزيارة 2020/10/13م، ساعة الزيارة 7:13 صباحا.

7- مفهوم الصراع السياسي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: **www.baytdz.com** ، تاريخ الزيارة: 2020/10/14م، الساعة 3:27 مساءاً

8- صحيفة ليبيا الاقتصادية: **www .libyanbusiness.com.**

9- صحيفة إيوان ليبيا: **www.ewanlibya.ly** .

10- صحيفة بوابة الوسط، أعداد متفرقة، **www.alwasat.ly**

أعمال المؤتمر الدولي
11- صحيفة ليبيا المستقبل، أعداد متفرقة، www .libya-al-mostakbal.org

سادساً: التقارير التي تصدر عن جهة عامة:

1- مصرف ليبيا المركزي، تقارير- نشرات، أعداد مختلفة.
2- البنك الدولي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
3- صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، 2012.
4- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التقرير السنوي: ليبيا، حصاد 2015، رصد وقراءة في أهم الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية.

موقع ليبيا الاستراتيجي وأهميته في خارطة الصراع الدولي

Libya's strategic location and its importance in the international conflict map

دكتور/ عبد القادر على الغول / عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافية كلية الآداب / جامعة بني وليد

ملخص:

تتمتع ليبيا بأهمية موقعها الجغرافي منذ القدم، ما جعلها منطقة لصراع النفوذ بين القوى المتصارعة الإقليمية والدولية التي ظهرت على مسرح السياسة الدولية، فكان لذلك أثره في تاريخ ليبيا السياسي على مر العصور، فدخلت بذلك منذ وقت مبكر في مشاريع الهيمنة الأجنبية، وعلى هذا الأساس نحاول في هذا البحث ابراز البعد الاستراتيجي لموقع ليبيا الجغرافي، والكشف عن تأثير هذا الموقع في استراتيجيات القوى المتصارعة نظراً لما لهذا الموقع من أهمية متزايدة عبر التاريخ جعلته يدخل ضمن استراتيجيات الدول الكبرى. ويهدف البحث الى القاء الضوء على ماتعرضت له ليبيا، وما تتعرض له حالياً من محاولات للسيطرة عليها، وكيف أن هذا الموقع يتميز بخصائص متميزة كانت سبباً في دخول ليبيا ضمن دائرة اهتمام القوى المتنافسة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجي, ليبيا,الصراع

Abstract:

Libya has enjoyed the importance of its geographical location since ancient times, which made it an area of power struggle between the conflicting regional and international powers that appeared on the stage of international politics. This had an impact on Libya's political history throughout the ages, so it entered from an early age in projects of foreign domination. On this basis, we are trying in this research to highlight the strategic dimension of Libya's geographical location, and to reveal the effect of this location on the strategies of the conflicting powers, given the increasing importance of this location throughout history, which made it included in the strategies of the major countries. The research aims to shed light on what Libya has been exposed to, what is currently being attempted to control it, and how this site is characterized by distinct characteristics that made Libya enter the circle of interest of the competing forces.

Key words; strategic Libya conflict

مقدمة.

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الإقليم، ومن أهم هذه المعطيات الموقع الجغرافي، الذي كان المحدد الأساسي لمصير عدد من الأقاليم خاصة تلك الأقاليم التي منحتها الجغرافية خصوصية في موقعها الجغرافي، فكانت محط أنظار القوى الفاعلة، ومنطقة صراع وتنافس بينها. تميزت ليبيا عبر العصور بأهمية موقعها الجغرافي ، فكانت حلقة وصل مهمة بين إفريقيا جنوب الصحراء و أوروبا ، وممراً لطرق التجارة الصحراوية ، فعند سواحلها تنتهي طرق التجارة القادمة من أوروبا وإفريقيا ، فكان هذا الموقع سبباً في رخاءها و ازدهار مدنها وواحاتها نتيجة لعمليات النشاط التجاري ، لكن هذا الموقع كان أيضاً سبباً في دمار مدنها وتعرضها للغزو والاحتلال على مر العصور التاريخية ، فكانت بهذا الموقع الاستراتيجي مطمع العديد من القوى التي تكالبت من أجل السيطرة عليها ، فكانت الجغرافية الليبية مجالاً للتنافس والصراع بين العديد من القوى ، بدءً من الصراع الإغريقي -الفينيقي ، ومن توالى بعدهم من قوى الغزو الأخرى الرومانية والبيزنطية والوندال والاسبان والعثمانيين ، إلى الإيطاليين ولاحقاً الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية ، ولازال هذا الصراع مستمرا من أجل السيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي. وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث في محاوله لفهم ابعاد الصراع على موقع ليبيا وأهميته في خريطة الصراع الدولي.

أهداف البحث. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي، وأهمية في استراتيجيات القوى الكبرى.

أهمية البحث. تأتي أهمية البحث من طبيعة موقع ليبيا الجغرافي الذي اكسبها أهمية استراتيجية.

مشكلة البحث. تمتاز ليبيا بخصائص جغرافية طبيعية مميزة من أهمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي جعل منها محط أنظار العديد من القوى، ومنطقة تنافس وصراع فيما بينها على مر العصور، كانت ليبيا خلالها ضحية السيطرة الاستعمارية.

فرضية البحث. ينطلق البحث من فرضية مفادها إن ليبيا تتميز بموقع استراتيجي له أهميته ما جعلها ذلك تدخل ضمن دائرة اهتمام القوى الكبرى.

منهجية البحث. تم اعتماد المنهج التاريخي في دراسة تطور الصراع على الجغرافية الليبية، بالإضافة للمنهج التحليلي.

1.2 / الجغرافية الليبية

تاريخياً وبحسب التعريف القديم لإقليم ليبيا من الناحية الجغرافية، فإن هذا الاسم كان يطلق على المنطقة المعروفة من إفريقيا، والتي تمتد من غرب النيل شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً حتى النطاق الصحراوي جنوباً، اختلف تحديد النطاق الجغرافي الذي يعنيه هذا الاسم عبر المراحل التاريخية

أعمال المؤتمر الدولي
المتعاقبة، فقد توسع بحيث شمل كل المنطقة السابقة، حتى اقتصر أخيراً على جزء من هذا الإقليم الذي تمثله ليبيا الحالية.

يعد اسم ليبيا من الأسماء القديمة، إذ ترجع جذوره التاريخية إلى أكثر من ألفي عام قبل الميلاد، حيث ورد اسم ليبيا في العديد من النصوص القديمة، فقد اشارت النصوص المصرية القديمة إلى تلك القبائل التي تسكن المنطقة الواقعة إلى الغرب من النيل، وعرفوا عندهم باسم الليبيين[201]، أما الإغريق الذين استعمروا الجزء الشرقي من ليبيا في القرن السابع قبل الميلاد، فإنهم أخذوا اسم ليبيا عن المصريين واطلقوه على المناطق التي تحيط بالمدن الخمس(بنتا بوليس) التي أسسوها في تلك المنطقة، ثم توسع هذا المفهوم لديهم ليشمل كل الأراضي التي عرفوها في افريقيا، وتمتد من غرب نهر النيل شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، والتي كتب عنها المؤرخ اليوناني هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد، ووصف جغرافية مناطقها والقبائل التي تسكنها وطبيعة سكانها، كما قام هيرودوت بتقسيم العالم المعروف آنذاك إلى ثلاثة قارات: آسيا، وأوروبا، والقارة الثالثة هي ليبيا[202]. اما الرومان الذين ورثوا حضارتي الفينيقيين والإغريق ، وسيطروا على كامل شمال إفريقيا فإنهم قلصوا من مساحة الإقليم الجغرافية بحيث أصبح يطلق على جزء من ليبيا الحالية، ويشمل برقة وصحراء مصر الغربية والتي قسموها إلى ليبيا العليا وليبيا السفلى، وفي ذات الوقت فإنهم اطلقوا اسم إفريقيا محل اسم ليبيا للدلالة على نفس الأقاليم التي تشملها قارة ليبيا عند اليونان[203]، ولم يكن الاسم – ليبيا – مستخدماً بين العرب المسلمين عقب الفتح الاسلامي لشمال افريقيا، بل احتفظوا باسم إفريقيا[204].

وفي العصر الحديث لم يكن اسم ليبيا قد شاع استخدامه بعد، فخلال الحكم العثماني كانت ليبيا تعرف بإقليمي طرابلس وبرقة، وفي الغالب كان اسم طرابلس الأكثر شيوعاً، والمرة الأولى التي ذكر فيها اسم ليبيا للدلالة على الأراضي التي تشغلها ليبيا حالياً كان في عام 1903 عندما نشر الكاتب الايطالي(ف - مينوتيللي) من خلال قيامه بجمع التراث المكتوب عن هذا البلد، ثم اتخذت ايطاليا اسم ليبيا اسماً رسمياً لولاية طرابلس الغرب بعد اعلان السيادة عليها واحتلالها في عام 1911، ومنذ ذلك الوقت شاع استخدام اسم ليبيا سياسياً ليشمل الأراضي التي تشغلها ليبيا حالياً [205] .

---

[201] – محمد مصطفى، بازامة، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، بنغازي، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1975ص 28 – 29

[202] – المرجع نفسه، ص 32.

[203] – المرجع نفسه، ص 32.

[204] – اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية،1991، ص 23

[205] – الهادي مصطفى، ابولقمة، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى،1995، ص 13.

أعمال المؤتمر الدولي

ومن الناحية الطبيعية فإن هذه الجغرافية الشاسعة المترامية الأطراف، تبدو على شكل هضبة يتراوح ارتفاعها ما بين 200 – 300 متر فوق مستوى سطح البحر، وتنحدر بشكل عام من الجنوب إلى الشمال[206]، وبرغم هذا المظهر الهضبي العام الذي تأخذه الأراضي الليبية فإنها تحوي العديد من مظاهر التضاريس المتباينة بين أجزائها، حيث تتكون الأجزاء الشمالية من سهول ساحلية تمتد على طول ساحل البحر بطول نحو 1900 كيلو متر، وهي عبارة عن سهول منبسطة بشكل عام ، قليلة الانحدار، تقطعها مجموعة من الأودية الموسمية التي تنحدر من المرتفعات المجاورة وتمتلئ بالمياه عقب هطول الأمطار خلال فصل الشتاء، كما تغطي سطحها بعض التلال الرملية[207]، و تعد أهم مناطق التركز السكاني ومن أهمها سهل الجفارة ، وسهل بنغازي، وسهول سرت....وغيرها.وهي تختلف في اتساعها وأهميتها الاقتصادية من مكان لآخر، يلي هذه السهول الساحلية من ناحية الجنوب كتلتان من الهضاب هما الجبل الغربي أو جبل نفوسة في الغرب، والجبل الأخضر في الشرق، وخلف هاتين الكتلتين يمتد حزام شبه صحراوي تتخلله سلسله من الهضاب والمرتفعات تخترقها مجموعة من الأودية التي تمتلئ بالمياه عقب هطول الأمطار خلال فصل الشتاء ينتهي أغلبها في البحر المتوسط، ومنها ما ينتهي جنوبا ليصب في الأحواض الداخلية، يلي ذلك تأتي الصحراء الليبية وهي جزء من الصحراء الكبرى التي تمتد من البحر الأحمر شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً، حيث ترتفع درجات الحرارة بشكل عام و يندر هطول الأمطار و تسود المظاهر الصحراوية بكل صفاتها ، كم تختلف مظاهر التضاريس في هذا النطاق من مكان لآخر، حيث نجد مجموعة من الهضاب و السلاسل الجبلية المرتفعة كما هو الحال في سلسلة جبال العوينات ، وجبال تاسيلي، و سلسلة جبال أكاكوس ...وغيرها ، أيضاً نجد تكوينات السرير و مناطق الكثبان الرملية ، كما تضم الصحراء أيضاً سلسلة من المنخفضات الصحراوية مثل واحات الجغبوب ، وجالو، وأوجله، غدامس ، و واحات منخفض الكفرة ، وواحات منخفض فزان.

يسود هذه الجغرافية الشاسعة بشكل عام ظروف مناخية تمتاز بالجفاف والقارية، نتيجة موقعها الفلكي من دوائر العرض، وطبيعتها الصحراوية، حيث ترتفع درجة الحرارة خلال فصل الصيف وتصل نحو 40° م، وتنخفض خلال فصل الشتاء وتصل إلى 5° م، وبذلك يكون المدى الحراري كبير، ولا يستثنى من ذلك إلا الهوامش الشمالية المطلة على البحر المتوسط التي تمتاز باعتدال درجة الحرارة صيفاً وشتاءً نتيجة المؤثرات البحرية، حيث يصل متوسط درجة الحرارة خلال فصل الصيف في مدينة طرابلس إلى 26° م، وفي مدينة سبها إلى 30°م[208]، كما تستقبل المناطق الساحلية أعلى المعدلات المطرية خلال فصل الشتاء والتي تتراوح بين 300 – 600 ملم، والتي رغم ندرة كمياتها و تذبذب معدلات هطولها بين عام وآخر، إلا إنها تسمح بقيام بعض الأنشطة الاقتصادية، حيث تزرع العديد من المحاصيل الزراعية.

---

[206] –عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الاسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، 1971، ص14–30.

[207] – المرجع نفسه، ص 32.

[208] – محمد المبروك، المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، 1989، ص 134.

أعمال المؤتمر الدولي

هذه البيئة الجغرافية كانت طوال مراحل تاريخها موطناً للعديد من المجموعات البشرية، وشهدت قيام العديد من الحضارات البشرية، مثل حضارة الجرامنت التي قامت في حوض فزان خلال الألف الثاني قبل الميلاد، واستطاعت أن تبني مملكة قوية، سيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي المتاخمة لها، والحضارة الفينيقية التي قامت على الساحل الغربي، وعلى الساحل الشرقي نشأت الحضارة الاغريقية، إضافة إلى ذلك كانت الأراضي الليبية في مراحل تاريخية لاحقة مركزاً سياسياً للعديد من الدويلات مثل: دولة بني الخطاب التي تأسست في القرن العاشر الميلادي، واتخذت من مدينة زويلة مركزاً لها، ووصلت حدود مملكتهم سياسياً حتى بلاد السودان[209]، وفي أوائل القرن السادس عشر تأسست دولة أولاد محمد، التي امتدت حدودها من شمال بحيرة تشاد إلى الجفرة شمالاً، وكانت قلعة مرزق مقراً لحكمهم.

هذه الجغرافية كانت على مر العصور ولاتزال مسرحا للصراع بين القوى المتنافسة، فكانت بذلك ضحية السيطرة الاستعمارية، ودخلت في مراحل مبكرة من تاريخها السياسي في لعبة التجاذبات السياسية بين مراكز الهيمنة التي تسعى لتوسيع مناطق نفوذها والسيطرة على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، لقد تركت عوامل الجغرافية الطبيعية ومن أهمها الموقع الجغرافي أثرها على تاريخ ليبيا السياسي نتيجة مزايا موقعها الاستراتيجي.

2.2 موقع ليبيا الجغرافي وأهميته الاستر اتيجية

تقع ليبيا في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، بين دائرتي عرض (30¯ .19º و18¯ . 33º شمالاً)، وخطي طول (9¯ و25° شرقاً)*، كما هو مبين بالخريطة رقم (1).هذا الموقع انعكس أثره على الظروف المناخية السائدة، حيث تنتمي ليبيا بشكل عام إلى مناخ المناطق الحارة الجافة، ولا يستثنى من ذلك إلا الهوامش الشمالية المطلة على البحر المتوسط، حيث يسود المناخ البحري الذي لا يتعدى تأثيره أكثر من 100 كم، أما بقية أجزاء البلاد فهي تخضع لتأثير المناخ الصحراوي حيث تشغل الصحراء معظم مساحة ليبيا.

تشغل ليبيا رقعة جغرافية شاسعة تقدر مساحتها بنحو 1.665.000 كم²، تمتد من البحر المتوسط شمالاً حتى عمق الصحراء الكبرى جنوباً، تأتي في الترتيب 17 عالمياً من حيث المساحة، والترتيب الثالث إفريقياً، وبهذا تعد ليبيا من الدول ذات المساحة الكبيرة من منظور الجغرافية السياسية، تجاورها مجموعة من الدول العربية و الإفريقية تشترك معها في حدود سياسية برية طويلة يبلغ طولها نحو 4534 كم [210]، حيث يحدها من الشمال الغربي تونس بحدود سياسية يبلغ طولها نحو 500 كم ، ومن الغرب والجنوب الغربي الجزائر بحدود سياسية يبلغ

---

[209] – أم العز عبد القادر، يوليو، مملكة بني الخطاب، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية – المرج، العدد (24)، 2017، ص 6-9

* تبين معظم خرائط الأطالس، كما تشير إلى ذلك أيضا معظم الكتابات التي تناولت بالدراسة جغرافية ليبيا، أن اقصى امتداد للأراضي الليبية جنوباً يمتد على دائرة العرض (18.45°) وهذا كان قبل التغير الذي طرأ على الحدود الليبية الجنوبية، فقد رجعت الحدود السياسية الجنوبية بحسب المعاهدة التي وقعتها الحكومة الليبية آنذاك عام 1955، وحسب منطوق الحكم الصادر في عام 1994 عن محكمة العدل الدولية بخصوص الحدود الليبية – التشادية، كذلك فإن مساحة ليبيا تقلصت بعد ضم شريط أوزو لدولة تشاد والذي تبلغ مساحته نحو 114 كم مربع.

[210] – جمال حمدان، الجماهيرية دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة مكتبة مدبولي، ط الثانية، 1996ص 119.

طولها نحو 1200كم، ومن الشرق مصر التي تشترك معها في حدود سياسية طولها نحو 1094كم، وتحدها السودان من الجنوب الشرقي بحدود يبلغ طولها نحو 500 كم، أما من ناحية الجنوب تجاورها كل من تشاد بحدود سياسية يبلغ طولها نحو 1090 كم، والنيجر بحدود سياسية طولها نحو 150 كم، أكسبها هذا الامتداد من دوائر العرض بأن توغلت داخل القارة الإفريقية بشكل كبير، فكانت بذلك بوابة إفريقيا الشمالية، وحلقة وصل مهمة ما بين إفريقيا جنوب الصحراء و أوروبا عبر مختلف العصور.

خريطة رقم (1) موقع ليبيا الجغرافي

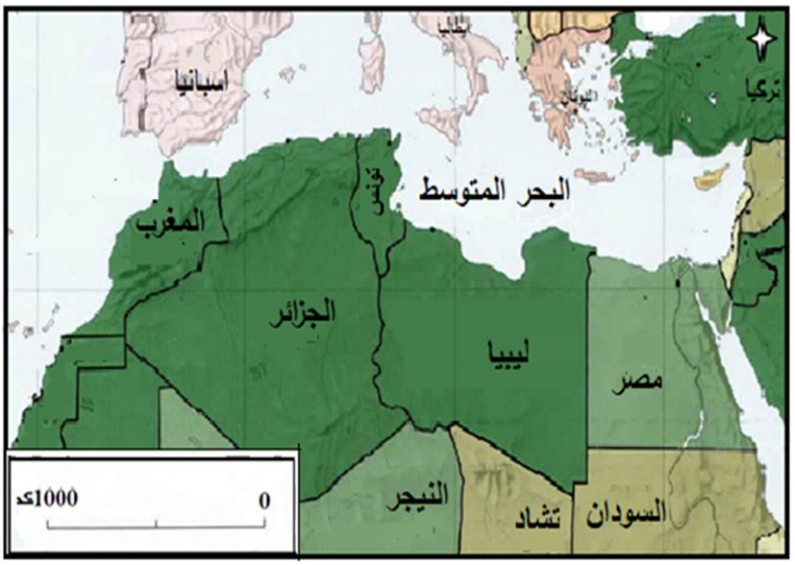

المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978، ص 78.

أما من جهة الشمال فإنها تشرف على الطرف الجنوبي لحوض البحر المتوسط بواجهة بحرية تمتد نحو 1900كم، وبذلك تمتلك أطول الواجهات البحرية لدول الجنوب المتوسطي التي يبلغ طولها نحو 5270 كم، ويشكل الساحل الليبي ما نسبته نحو 36% من طول هذه الواجهة البحرية [211].

وعلى هذا الأساس فإن ليبيا تمتلك موقع جغرافي أضفي عليها مزايا استراتيجية متعددة، ما جعلها تدخل ضمن دائرة اهتمامات القوى الكبرى، فهي بهذا الموقع تشكل محور تلاقي اربعة أبعاد استراتيجية واسعة ومترابطة، كما هو موضح بالخريطة رقم (2)، وتتمثل في:

211 – محمد الاعور، 1999، كتاب الساحل الليبي، تحرير: الهادي أبولفمة، سعد القزيري، بنغازي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، ص 123.

أعمال المؤتمر الدولي

1- البعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً
2- البعد الصحراوي وامتداداته الإفريقية جنوباً.
3- البعد شرق أوسطي وامتداداته شرقاً.
4- البعد المغاربي وامتداده غرباً.

وبذلك شكلت هذه الرقعة الجغرافية التي تشغلها ليبيا اليوم منذ القدم منطقة استراتيجية مهمة بفعل موقعها الجغرافي، فكانت مسرحاً لصراع القوى المتنافسة طوال الفترات التاريخية بدءً من فترة الحضارات القديمة وحتى الوقت الحاضر، حيث تعاظمت هذه الأهمية اليوم بشكل كبير نتيجة ما تختزنه الأراضي الليبية من تروات معدنية ومن موارد الطاقة، إضافة إلى تزايد أهميتها نتيجة التغيرات الجيوسياسية التي اجتاحت البيئة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة واشتداد وتيرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى، فموقع ليبيا يمتلك العديد من الخصائص الاستراتيجية أهمها:

1- تكمن أهمية موقع ليبيا الاستراتيجي من خلال اشرافها على جهتين مهمتين يعتبران نافذتها الخارجية التي تطل من خلالها على مناطق لها أهميتها الجيوبوليتيكية هما:

- الجهة الشمالية وهي الجهة الساحلية البحرية، التي من خلالها تشرف ليبيا بواجهة بحرية بطول نحو 1900 كم على حوض البحر المتوسط، أحد أهم طرق التجارة العالمية قد منحها أهمية كبيرة، وجعلها في مواجهة الساحل الأوروبي الممتد من ألبانيا شرقاً حتى إيطاليا غرباً، حيث تنتشر قنطرة من القواعد العسكرية التابعة لحلف الناتو، وهو ما يجعل منها أهداف سهلة يمكن الوصول إليها، وهذا ما كان يسعى إليه الاتحاد السوفيتي(سابقاً) في علاقاته مع ليبيا، في ظل محاولاته الدائمة للوصول إلى البحار الدافئة، لتهديد حلف شمال الأطلسي إذا تمكن من الحصول على قاعدة عسكرية على الساحل الليبي، و هي ذات السياسة التي تتبعها روسيا الاتحادية اليوم من خلال دعمها لأحد اطراف الصراع الليبي من أجل التواجد في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً.

هذه الواجهة البحرية التي تتوسط الساحل الشمالي لإفريقيا، إضافة إلى تعرج الساحل الليبي نحو الداخل، وتوغل الأراضي الليبية بعمق داخل القارة الإفريقية، جعلها بوابة إفريقيا الشمالية منذ أقدم العصور، فعلى السواحل الليبية كانت تنتهي طرق التجارة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، وتلك القادمة من أوروبا حيث تتم عمليات التبادل التجاري، فكانت الأراضي الليبية الجسر الأرضي الذي من خلاله تعبر طرق القوافل الصحراوية، وحلقة وصل مهمة بين إفريقيا جنوب الصحراء و ساحل البحر المتوسط، وهو ما يمكن أن تقوم به الأراضي الليبية اليوم، بحيث تكون نافذة الدول المغلقة التي تجاورها من جهة الجنوب من خلال الطرق البرية ، وطرق السكك الحديدية.

- الجهة الجنوبية وهي الجهة الصحراوية التي من خلالها تشرف ليبيا على إقليم الساحل الصحراوي الإفريقي، ذلك المجال الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى البحر الأحمر شرقاً، والذي دخل ضمن استراتيجيات الدول الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبح أحد أهم الأقاليم الجيوبوليتيكية المهمة، ومنطقة نفوذ لها أهميتها، ومجال تنافس وصراع بين القوى العظمى.

أعمال المؤتمر الدولي

2- موقع ليبيا الجغرافي في منطقة متوسطة بين المناطق الاقتصادية، وسهولة تواصلها مع العالم الخارجي بمختلف وسائط النقل، يجعلها مكاناً مناسباً للاستثمارات الخارجية من أجل اقامة المشاريع الاقتصادية الانتاجية وفقاً لنظرية الموقع الجغرافي، حيث تمتلك ليبيا مجموعة من الموانئ البحرية التي يمكن إعادة تأهيلها، بما يجعلها قادرة على توفير متطلبات الظهير الجغرافي.

خريطة (2) موقع ليبيا من المحاور الاستراتيجية

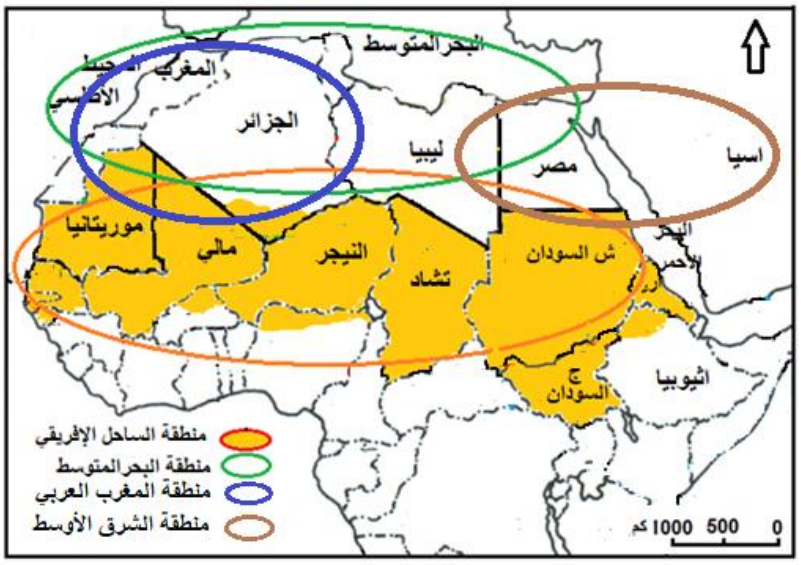

المصدر: اعداد الباحث.

3- تقع ليبيا ضمن أقاليم لها أهميتها الجيوبوليتيكية، وهي:

- إقليم الساحل والصحراء. تعد الأراضي الليبية من جهة الجنوب امتداد مباشر لإقليم الساحل الصحراوي، أحد أكثر مناطق قارة إفريقيا أهمية ، نظراً لما يتميز به من موقع استراتيجي مهم، وما يزخر به من موارد طبيعية متنوعة ، وبرغم وقوعه خارج نطاق الاهتمام الدولي طوال فترة الحرب الباردة، إلا إنه دخل دائرة الاهتمام الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي نتيجة التغيرات التي اجتاحت البيئة الدولية، حيث شهدت منطقة الساحل الإفريقي تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها دور في جذب الاهتمام الدولي لها، فأصبحت بذلك ساحة من ساحات التنافس والصراع الدولي ، ومحاولة القوى الكبرى الهيمنة والسيطرة عليها، وأن تكون ضمن مناطق نفوذها، وبهذا يمكن اعتبار منطقة الساحل الصحراوي من الناحية الجيوبوليتيكية مفتاح السيطرة على إفريقيا،

أعمال المؤتمر الدولي

بحكم موقعها الجغرافي وسط القارة الإفريقية، وامتدادها الجغرافي من الغرب إلى الشرق، واتساع رقعتها الجغرافية، واتصالها المباشر بمجموعة من الأقاليم أهمها إقليم المغرب العربي، وإقليم القرن الإفريقي.

- إقليم الشرق الأوسط. تنتمي ليبيا إلى إقليم الشرق الأوسط أحد أهم مناطق العالم نظراً لموقعها الجيوستراتيجي، ولأهميتها الاقتصادية للسوق العالمية، فقد كانت ولا تزال مسرحاً لصراع الامبراطوريات العظمى عبر التاريخ.

- إقليم حوض المتوسط. تطل ليبيا على الطرف الجنوبي من حوض البحر المتوسط بأطول واجهة بحرية تمتد قرابة 1900 كم، وهذا يجعلها تتأثر بما يحدث في هذه المنطقة من أحداث، حيث يعد البحر المتوسط أحد أهم البحار العالمية، ويشكل منطقة وصل بين ثلاث قارات: افريقيا، اوروبا، آسيا، ويعد من أهم شرايين التجارة العالمية منذ القدم، وبذلك فإنه يدخل ضمن دائرة اهتمامات القوى العظمى من أجل تأمين مصالحها الاستراتيجية.

3.3 الصراع على الجغرافية الليبية.

تميزت الأراضي الليبية كما سبق إن أشرنا بطبيعة جغرافية واسعة منبسطة في مظهرها العام، وموقعها الجغرافي المتميز، إضافة إلى شكل الساحل الليبي وتعرجه نحو الداخل، كل ذلك منحها أهمية استراتيجية، فرغم امتداد هذه الأراضي على مساحة شاسعة من الصحراء التي تشغل معظم مساحتها، إلا أن هذه الجغرافية شكلت مركز رهانات استراتيجي منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، لكونها ممراً مهماً وحلقة وصل رئيسية بين قارتي أوروبا وإفريقيا، وبين المشرق العربي والمغرب العربي، وبذلك فإن هذه المقومات الجغرافية الطبيعية كانت عامل جذب للعديد من القوى الخارجية التي دخلت في منافسات وصراعات فيما بينها للسيطرة على هذه المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً من خلال تتبع مسار تاريخ ليبيا السياسي ومراحل صراع هذه القوى.

ترجع أولى بدايات الصراع على الجغرافية الليبية إلى فترة الحضارات القديمة التي ظهرت في منطقة حوض البحر المتوسط - الفينيقية، الإغريقية ، الرومانية – والتي اتسمت علاقاتها بطابع الصراع فيما بينها من أجل السيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية آنذاك ، وكانت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي محط أنظار تلك القوى ، حيث شهدت الأراضي الليبية نشاطاً استعمارياً مبكراً، تمثل في سيطرة الفينيقيين على الساحل الغربي من ليبيا، وتأسيسهم عدد من المحطات التجارية مثل: مدن صبراتة ، لبدة الكبرى ، أويا (طرابلس) ، و مدينة سرت ..... الخ[212] ، فأحكموا بذلك سيطرتهم على طرق التجارة الصحراوية، وارتبطوا بعلاقات تجارية مع سكان الصحراء الجرامنت) في الجنوب.

كان لزحف الإغريق في القرن (السابع ق م)، واستعمارهم الساحل الشرقي من ليبيا أثره على تطور الصراع فوق الأراضي الليبية، وتنازعهم السيطرة مع الفينيقيين من خلال محاولتهم التوسع نحو الغرب صوب خليج سرت

[212] – عبد اللطيف، البرغوثي، التاريخ الليبي من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر ، الطبعة الأولى، ص1971،305، 305.

للسيطرة على طرق القوافل الصحراوية، وهو ما أدى إلى احتدام الصراع بين القوتين، هذا الصراع الذي أنتهى باقتسام الأراضي الليبية بينهما عند نصب الأخوان فيليني في منطقة خليج سرت [213].

تطور هذا الصراع لاحقاً عقب ظهور الإمبراطورية الرومانية على مسرح الأحداث، بعد أن أصبحت تتنازع السيطرة على مناطق النفوذ مع امبراطورية قرطاجة، والتي كان لها تجارتها في البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، وبلغ التنافس التجاري والاستعماري مداه بين الإمبراطوريتين، فكان ذلك سبباً في دخولهما في حروب طويلة عرفت في التاريخ بالحروب البونية والتي استمرت مائة عام من 246 ق م حتى 146 ق م، انتهت بالقضاء على قرطاجة وتدميرها على يد الرومان الذين آلت إليهم الممتلكات الفينيقية ، ودخلت ليبيا تحت سيطرة الاستعمار الروماني ، الذي تمكن من التوغل جنوبا والسيطرة على طرق القوافل الصحراوية.

وفي عهد الفتوحات الإسلامية فإن ليبيا كانت البوابة الشرقية التي من خلالها عبرت الجيوش الاسلامية إلى المغرب العربي وإفريقيا، وكانت الأراضي الليبية بمثابة نقطة انطلاق للعديد من الحملات التي اتجهت لفتح المغرب العربي، فكان لمدينة طرابلس أهميتها الاستراتيجية خلال هذه الفترة، فقد كانت قاعدة انطلاق أمامية نحو القيروان، وقاعدة خلفية للجيوش الإسلامية من أجل حماية وجودهم في إ فريقيا [214].

في القرن السادس عشر كان الصراع على أشده ين كل من: الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية خاصة الإمبراطورية الإسبانية من أجل السيطرة على حوض البحر المتوسط والسواحل المطلة عليه، فكانت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي على الطرف الجنوبي من حوض البحر المتوسط ضحية هذا الصراع، حيث كانت ليبيا ذات أهمية استراتيجية لهذه القوى المتصارعة ومحط أنظارها ، لذلك قام الإسبان باحتلال مدينة طرابلس في عام 1510 م من أجل قطع الطريق أمام الأسطول العثماني ومنعه من التقدم غرباً ، كما إن احتلالها يؤمن الملاحة في البحر المتوسط[215]، كذلك كانت السيطرة على ليبيا ضمن اهداف الاستراتيجية العثمانية التي تسعى للسيطرة على الساحل الشمالي لإفريقيا لأن ذلك يعزز من مكانتهم الاستراتيجية في حوض البحر المتوسط ، وبذلك كان ميناء طرابلس أحد أهم القواعد البحرية المهمة للبحرية العثمانية[216].

وخلال القرن التاسع عشر كانت ليبيا ضمن اهداف المشروع التوسعي الأوروبي حين اكتسحت أوروبا موجة الاستعمار، حيث خضعت ليبيا للاحتلال الإيطالي في عام 1911 م، وكان موقع ليبيا الجغرافي على الطرف الجنوبي لحوض البحر المتوسط مقابل السواحل الإيطالية، محط أنظار الإيطاليين و دافعاً لاحتلاله و السيطرة عليه، كما إنه نتيجة توغل الأراضي الليبية بشكل كبير جنوباً في العمق الإفريقي، يجعل منها قاعدة أمامية ورأس حربة

---

[213] – رجب عبد الحميد الأثرم، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الرابعة، 2003، ص 108.

[214] – صالح مصطفى، المزيني، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية لمصر ، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية ،1994 ص 56.

[215] – محمد الهادي، ابوعجيلة، النشاط الليبي في حوض البحر المتوسط في عهد الأسرة القرة مانلية1711–1835م وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 1997ص 41.

[216] – المرجع نفسه، ص 77.

أعمال المؤتمر الدولي

تطل من خلالها على المستعمرات الإنجليزية والفرنسية وتطويقها، حيث أصبحت إيطاليا بهذه السيطرة قوة عظمى تهدد كل من فرنسا وبريطانيا، و أرغمت كلا الدولتين بقبول شروطها خلال فترة تعيين حدود مستعمرتها ليبيا و بما يحقق أهدافها الاستراتيجية [217].

وغداة نهاية الحرب العالمية الثانية التي كان لموقع ليبيا الجغرافي دوراً مهماً في تغيير موازين القوة بها ، فعقب انتصار قوات الحلفاء وقعت ليبيا من جديد ضحية الاقتسام السياسي بين القوى الكبرى، فكان موقع ليبيا الجغرافي محط أنظار تلك القوى التي أدركت مدى أهميته الاستراتيجية وحاولت الاحتفاظ بتواجدها فوق الأراضي الليبية، حيث احتفظت بريطانيا بتواجدها في الأجزاء الشمالية في كل من إقليمي طرابلس وبرقة، فيما احتفظت فرنسا بتواجدها في الأجزاء الجنوبية في إقليم فزان، أيضاً كانت رغبة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أن يكون له موطأ قدم على الأراضي الليبية أثناء مفاوضات الصلح، والذي كان محل اعتراض من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ونتيجة تضارب مصالح هذه القوى في اقتسام الجغرافية الليبية ،والسيطرة على هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي منحت البلاد استقلالها في عام 1951 م، إلا أنها ظلت رهينة سياسة القوى العظمى نتيجة ظروفها الاقتصادية الصعبة ، حيث احتفظت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بقواعد عسكرية لهما فوق الأراضي الليبية بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع الحكومة الليبية آنذاك، في أطار دعم الجناح الجنوبي لحلف الناتو ، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) حين قال " إذا فقد الغرب مركزه الاستراتيجي في شمال إفريقيا فإن سيطرته على البحر المتوسط مهددة، كما إن شمال إفريقيا يحيط بالطرق التي يتبعها الروس في محاولتهم التغلغل في إفريقيا " [218].

تلك هي أبرز المحطات التاريخية في الجغرافية الليبية التي كانت خلالها ليبيا دائماً منطقة صراع وتقاسم للنفوذ بين القوى المتنافسة، فكانت بذلك ضحية السيطرة الاستعمارية والاقتسام السياسي بين القوى الفاعلة، واليوم يتكرر مشهد الصراع الدولي على ليبيا بين العديد من القوى الدولية و الإقليمية نظراً لأهمية الجغرافية الليبية التي تمتلك موقعاً جغرافياً له أهميته الاستراتيجية ، إضافة إلى ما تمتلكه هذه الجغرافية من من موارد الثروة الطبيعية حيث شكلت الاكتشافات النفطية في ليبيا نقطة تحول مهمة في خارطة الصراع الدولي، وزاد من أهميتها الاستراتيجية، حبث تمتلك ليبيا كميات هائلة من مصادر الطاقة(النفط والغاز)، حيث تعد احتياطيات النفط في ليبيا هي الأكبر في قارة إفريقيا ووتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم، وتقدر هذه الاحتياطيات بنحو 48.4 مليار برميل ، وبما نسبته نحو 3.87% من نسبة الاحتياطي العالمي[219]، كذلك تمتلك ليبيا احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 1505 مليار متر مكعب [220]،

---

[217] – جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 46–66.

[218] – السيد عوض، عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية 1940–1992، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر، 1994.ص 34 – 35.

[219] – منظمة الأقطار المصدرة للنفط(اوابك) التقرير الاحصائي السنوي، 2009، جدول، 8–10.

[220] – المرجع نفسه، ص14.

أعمال المؤتمر الدولي

بالإضافة إلى أن ليبيا تعد الأولى عربياً والخامسة عالمياً في احتياطات النفط الصخري. وبذلك تعد ليبيا بهذا الموقع الجغرافي أحد أهم إمدادات الطاقة الآمنة بالنسبة لدول العالم خاصة أوروبا، في ظل عدم استقرار الأوضاع في منطقة الخليج العربي، نتيجة وقوعها غرب قناة السويس، وقربها من الأسواق الأوروبية.

وعلى هذا الأساس يحتد الصراع بين عديد القوى الاقليمية والدولية على الجغرافية الليبية سواء عبر التدخل المباشر أو من خلال دعم أحد أطراف الصراع الداخلي عسكرياً وسياسياً، فموقع ليبيا الجغرافي يأتي ضمن دائرة اهتمام القوى الكبرى ذات النفوذ الكبير، فالولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار استراتيجيتها الدولية للهيمنة على العالم لن تتخلى عن مصالحها في هذه المنطقة ، ويأتي الاهتمام الأمريكي انطلاقاً من اهداف جيوستراتيجية يهدف إلى منع التواجد الروسي في البحر المتوسط الذي يحاول أن يجد موطئ قدم له على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، كذلك يأتي الاهتمام الأمريكي بموقع ليبيا الجغرافي المتاخم لدول الساحل الإفريقي هذه المنطقة التي اصبحت لها أهميتها في الفترة الأخيرة خاصة من الناحية الأمنية في ظل الحملة الامريكية لمحاربة الارهاب، حيث كانت الأراضي الليبية أحد المواقع المستهدفة لإنشاء قاعدة عسكرية لقوات الافريكوم، إضافة إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية أهمها النفط والغاز، وبهذا لن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأي سيطرة لأي من القوى الدولية أو الإفليمية على الأراضي الليبية .

كذلك تدخل ليبيا في دائرة اهتمام موسكو ضمن استراتيجية روسيا الجديدة التي تهدف إلى محاول الوصول إلى السواحل الجنوبية لحوض البحر المتوسط، حيث تعد السواحل الليبية أهم تلك السواحل، وتحاول روسيا إيجاد موطئ قدم لها على الأراضي الليبية، من خلال دعمها لأحد طرفي الصراع الداخلي، في محاولة لتعزيز النفوذ الروسي في حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا، ما يتيح لها ذلك التواجد بالقرب من سواحل أوروبا الجنوبية حيث تنتشر مجموعة قواعد لحلف شمال الأطلسي، وهذا يشكل تهديداً مباشراً لأمن دول اوروبا الغربية.

أما دول أوروبا الغربية فيأتي اهتمامها بليبيا من خلال قربها الجغرافي، وباعتبارها ضمن مناطف النفوذ الأوروبي ، وبوابة إفريقيا الشمالية، و أحد الدول المنتجة للنفط ، حيث تأتي معظم صادرات دول أوروبا من النفط الليبي بمزاياه المتعددة، كذلك فإن هذه الدول تدعم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم النفوذ الروسي في حوض البحر المتوسط، وكذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة التطرف الإسلامي والتنظيمات الجهادية في المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، ومن أهم الدول الأوروبية تأتي فرنسا التي ادركت أهمية موقع ليبيا الاستراتيجي ، وكانت لديها اطماع قديمة في الجنوب الليبي، و هي اليوم تحاول إحياء تلك الرغبة خوفاً من تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا ، وكذلك تمدد النفوذ التركي في الآونة الأخيرة ، إضافة إلى النفوذ الأمريكي المتزايد في منطقة المغرب العربي، ودول الساحل الإفريقي ، وهي مناطق تعتبرها فرنسا مناطق نفوذها التقليدي ، كل هذه الأسباب تجعل من فرنسا تولي اهتمامها بأهمية موقع ليبيا الجغرافي، وعدم السماح للقوى الأخرى بالسيطرة عليه .

كذلك يأتي الاهتمام التركي ضمن اطار صراع وتنافس القوى الدولية على الجغرافية الليبية ، والذي يهدف إلى مواجهة النفوذ الأوروبي في المنطقة ، حيث تهدف الاستراتيجية التركية لإيجاد موطئ قدم لها على الأراضي الليبية

لاستغلا ل موقع ليبيا الجغرافي و توظيفه سياسياً في ملف المهاجرين للضغط على دول أوروبا، كذلك وجدت تركيا في موقع ليبيا البحري مرتكزاً لتحقيق أهدافها، حيث طول الساحل الليبي جعل الحدود البحرية الليبية تتداخل مع دول شرق البحر المتوسط، وهذا مادفع تركيا لتوقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الرئاسي في ديسمبر 2019 ضد التحالف المصري اليوناني في شرق المتوسط، وهو ما كان محل اعتراض العديد من الدول ، وكانت هذه المذكرة أحد أهم أسباب تصاعد وثيرة الأزمة في شرق البحر المتوسط بين تركيا واليونان.

بهذا يتبين لنا مدى التنافس والصراع بين هذه القوى الدولية، التي أدركت أهمية هذا الموقع الاستراتيجي، الذي يميز الأراضي الليبية ومحاولة السيطرة عليه، والذي تزايدت أهميته نتيجة التغيرات الجيوسياسية التي اجتاحت العالم عقب نهاية الحرب الباردة، وانتقال الصراع الدولي إلى مناطق أخرى من العالم كانت خارج دائرة اهتمامات القوى العظمى، مما عزز من أهمية موقع ليبيا الجغرافي.

الخاتمة.

إن ليبيا كانت دائماً منطقة اهتمام القوى الدولية، ومرت بمراحل عديدة طوال تاريخها السياسي، ودخلت دائرة اهتمام القوى المتنافسة، التي تصارعت فيما بينها للسيطرة على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، تحقيقا لمصالحها الاقتصادية والأمنية، حيث كان التنافس والصراع بين هذه القوى منذ القدم ولا يزال صراع من أجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية، و موارد الثروة ، إضافة إلى التوسع والهيمنة، فكانت ليبيا بذلك ضحية هذا الصراع نظراً لأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وفي ضوء ماسبق توصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات:

1- تميزت ليبيا بأهمية موقعها الجغرافي عبر العصور، فكانت منطقة عبور لطرق القوافل التجارية مابين إفريقيا وأوروبا. وبذلك تعتبر ليبيا بوابة إفريقيا الشمالية، وحلقة وصل بين جناحي الوطن العربي الإفريقي والآسيوي.

2- إن موقع ليبيا الجغرافي، وماتمتلكه من موارد نفطية، جعلها مطمعاً للعديد من القوى الطامعة في موارد الثروة، والموقع الاستراتيجي.

3- تشرف ليبيا بواجهة بحرية مهمة على الطرف الجنوبي لحوض البحر المتوسط. فقد أسهم هذا الموقع البحري في تعزيز أهمية موقع ليبيا الجغرافي في خريطة الصراع الدولي.

4- وقوع ليبيا بالقرب من مناطق لها أهميتها في الصراع الدولي. من أهمها منطقة الساحل الإفريقي حيث الاتصال المباشر للأراضي الليبية مع هذا المجال الجغرافي المفتوح.

قائمة المراجع.

1- روسي، أتورى، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، 1991.

2- ابولقمة، الهادي مصطفى، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى، 1995,

3- عثمان، السيد عوض، العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر ،1994.

أعمال المؤتمر الدولي
4 - الشريف، أم العز عبد القادر، يوليو، مملكة بني الخطاب، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية – المرج، العدد (24)،2017.

5- حمدان، جمال، 1996، الجماهيرية دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية،1996.

6- الأثرم، رجب عبد الحميد، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الرابعة،2003.

7- المزيني، صالح مصطفى ،1994، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية لمصر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية.

8- شرف، عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الاسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية،1971.

9- البرغوتي، عبد اللطيف، التاريخ الليبي من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر، الطبعة الأولى، 1971.

10- المهدوي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية،1989.

11- ابوعجيلة، محمد الهادي، النشاط الليبي في حوض البحر المتوسط في عهد الأسرة القرة مانلية1711-1835م وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى،1997.

12- الأعور، محمد، كتاب الساحل الليبي، تحرير: الهادي أبولفمة، سعد القزيري، بنغازي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس،1999.

13- بازامة، محمد مصطفى، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، بنغازي، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،1975.

14- الأطلس الوطني، مصلحة المساحة، أمانة التخطيط، 1978.

15- منظمة الأقطار المصدرة للنفط(اوابك) التقرير الاحصائي السنوي، 2009.

التوترات شرقي المتوسط وتداعياتها على انعدام الاستقرار في ليبيا

East Mediterranean Tensions and Instability in Libya

آية بدر- باحثة ماجستير علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص:

تحول إقليم شرق المتوسط إلى ساحة للصراع حول موارد الطاقة من الغاز الطبيعي خاصة بعد طفرات الاستكشافات من الاحتياطيات الهائلة التي أعُلنت مؤخرًا في أشد مناطق الإقليم اضطرابًا، الأمر الذي أدى لتأجج الإقليم بالعديد من الصراعات بين القوى التي تسعى لفرض هيمنتها إقليميًا. لكن ليبيا -المضطربة سياسيًا وعسكريًا- ليست ببعيدة عن تلك التوترات الإقليمية، إذ تتدخل بشؤونها العديد من الأطراف المنخرطة بالفعل في الصراع شرقي المتوسط. ومن ثم تحول الصراع في ليبيا إلى ساحة للتصارع بين تلك القوى لتصفية حساباتها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية شرق المتوسط عبر التنازع في ليبيا، خاصة وأن ليبيا هي الأخرى تعد مطمعًا لموقعها الاستراتيجي وكذلك لما تحتكم عليه من احتياطيات من موارد الطاقة بالبحر المتوسط، بما يجعل القوى الأجنبية المتدخلة في شؤونها تستهدف السيطرة على مناطق السيادة البحرية الليبية.

وبالتالي، تؤثر تلك التوترات الإقليمية على حالة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا بفعل توازنات القوى وبفعل الأهداف الاستراتيجية للقوى الأجنبية المتورطة بالصراع الليبي بما يؤثر كذلك على موقف الأطراف الداخلية التي تدعمها تبعًا لتطورات الموقف إقليميًا وداخليًا.

ومن خلال تلك الورقة سيتم تناول المشهد شرقي المتوسط، وموقف القوى الإقليمية المنخرطة به وكذلك المنخرطة بالأزمة الليبية في الآن ذاته، وتداعيات ذلك على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا وتعثر الوصول لحل للأزمة.

Abstract:

East- Mediterranean region witnesses tensions between its regional players as they are competing over regional hegemony and natural gas reserves, especially after the announcement of enormous gas reserve discoveries in the tensest area in the region. Libya -which suffers from political and security instability- is not away from these regional tensions. Many regional actors interfere in the Libyan crisis and in the East- Mediterranean tensions as well.

Libya becomes an area of conflict between regional actors who aim at achieving their regional strategic goals. In addition, Libya in itself acts as a strategic goal for regional actors due to its strategic location and due to its energy reserves in the Mediterranean Sea, so that many actors target controlling the Libyan maritime zones.

So, Libyan security and political stability are affected by the regional tensions in the East- Mediterranean as these regional actors affect the internal situation due to supporting the local parties of the conflict, but this support is dynamic according to developments in the situation locally and regionally.

This paper focuses on the situation in the East- Mediterranean region, and the role of regional actors who interfere in this tension and in the Libyan crisis as well in order to study the impact of that regional tension on the security and political instability in Libya which led to inability to solve the Libyan dilemma.

Research Problem:

Literature about the Libyan conflict highlighted the importance of the role of foreign actors involved in the conflict, so it is important to study the relation and impact of regional factors on the Libyan conflict. On the other hand, the most important regional conflict could affect the Libyan conflict is the East Mediterranean conflict due to the mutual actors involved in both conflicts and also mutual interests could be achieved in both conflicts.

So, this paper focuses on that linkage between the two conflicts, by studying situation in the East- Mediterranean region, and the role of regional actors who interfere in this tension and in the Libyan crisis as well in order to study the impact of that regional tension on the security and political instability in Libya which led to inability to solve the Libyan dilemma.

The paper will answer that main research question: How could the East-Mediterranean conflict affect the Libyan Conflict?

In addition, the paper will test the following hypotheses:

Ho: The East- Mediterranean conflict affects the Libyan Conflict. In other words, the two conflicts have mutual effect on each other.

H1: The East- Mediterranean conflict does not affect the Libyan Conflict. In other words, the two conflicts do not have mutual effect on each other.

Structure of the Paper:

- The East- Mediterranean region and the reasons of tensions

- Libya and East- Mediterranean tensions
- Regional actors' situation of the East- Mediterranean tensions and Libyan crisis
- The impact of these regional tensions in the East Mediterranean region on the Libyan political and security instability.

1. East Mediterranean conflicts Escalation :

Conflicts have their roots to the huge discoveries of gas fields in this region, especially the most distinctive discovery of the Zohr field in Egypt in 2015.cl That huge discovery evidenced that this region is rich in gas reserves, so that regional tensions arose among neighboring countries in order to set their maritime borders. The following map illustrates how gas fields are located in critical locations within maritime borders. So that potential of conflict is existed.

In addition, each country in the East Mediterranean strives to secure its interests and rights over prospective gas reserves by both diplomatic and military means.

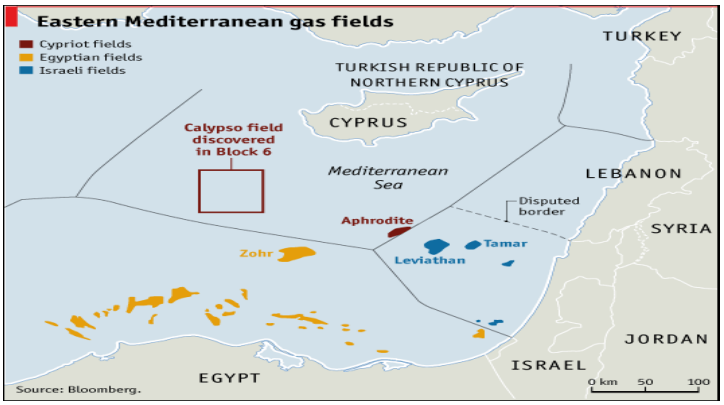

Source: Bloomberg

In this context, we could refer to the most important diplomatic and strategic achievement between regional actors who agreed on launching an East Mediterranean Gas Forum in 2019 between Egypt, Cyprus, Greece, Israel, Italy, Jordan, and Palestine. France asked to join that forum, and both USA and European Union act as observer status. The forum became a regional institution in 2020 and headquarter is located in Cairo. The main goal of that forum is to respect the rights of members regarding their natural resources in accordance with the principles of international law and support their efforts to benefit from their oil reserves and infrastructure in order to secure their energy needs. Also, it aims at deepening the cooperation between members exploiting the existing infrastructure and developing more infrastructure in order to enhance their competitive opportunities in energy markets by forming a regional gas hub.[cli]

On the other hand, Turkey rose as a regional actor who wants to ensure regional hegemony and interests especially at the level of economic interests. After the announcement of huge gas reserves in the region, Turkey started exploring in East Mediterranean and the Black Sea since 2018, these explorations led to escalation of regional conflicts over maritime borders and gas reserves in the sea. These conflicts began when Turkish naval hindered Eni's exploration in Cyprian water, after that Turkey started exploration of gas near Cyprus. These activities threaten regional stability and interests of both countries and energy companies working near by the conflicts as their activities are hindered.[clii]

In fact, the region is full of potential causes for escalation of armed and diplomatic conflicts among regional actors who have competing interests over energy resources and over regional hegemony.

By looking at East Mediterranean Gas Forum, we could find that there are two important regional players excluded from it (Turkey and Russia). The two main players have strategic interests that are threatened by that forum, so they will try by all means to protect their interests. Turkey faces a troublesome economic crisis beside depending on importing most of its energy needs,[cliii] so it tries to find a solution by exploration in the Black Sea and East Mediterranean in order to secure its economic interests and its energy needs. Being excluded from East Mediterranean Gas Forum, Turkish interests and hegemony in the region are threatened, this leads to make Turkey widen its exploration activities to end that blockage, leading to increasing tensions in the region against both Cyprus and Greece. Tensions continue in that hot region and so do threats of military confrontation between these countries who are all members of NATO.[cliv]

Recently, Turkey has announced that it has discovered a huge gas field in the Black Sea, that discovery is a part of regional tension between Turkey and its neighbors. However, Turkey sees that explorations are legal and it deals with gas in the Black Sea as a strategic and economic resource.[clv]

Also, Turkey causes an escalation of regional tensions over gas resources in the sea because it refused to sign UN Convention on the Law of the Sea (1982), that convention acts as an international law reference to solve disputes over maritime borders. Consequently, Turkish expansion in the East Mediterranean causes many diplomatic and strategic disputes with its neighbors.[clvi]

The following map shows Turkish gas exploration activities in the East Mediterranean region.

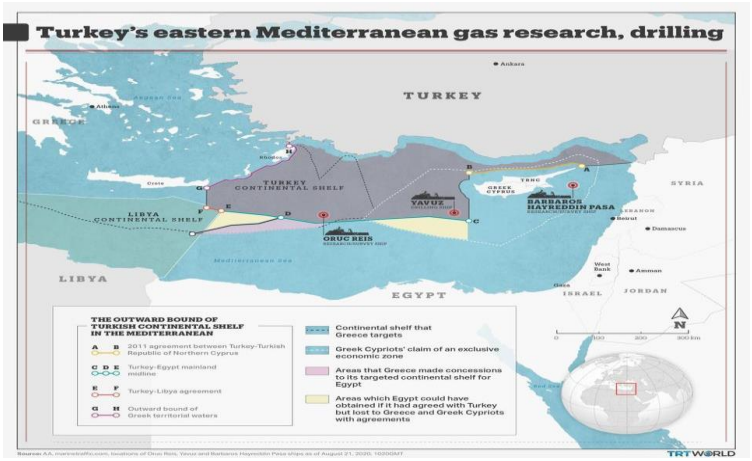

Source: TRT World

On the other hand, that Forum also threatens Russia's interests as it competes Russian exports of gas to Europe if that forum establishes a regional gas hub to export these reserves. Russia is a main exporter of gas to Europe; it works on developing its own gas hub and pipelines in order to insure reaching the Henceforth, Turkey and Russia shared some strategic mutual energy interests and also share threats concerning exclusion from East Mediterranean Gas Forum. Moreover, the US role in the East Mediterranean Gas Forum refers to the American intent to secure its interests against Russian and Turkish regional influence.[clvii]

2. Libya and East Mediterranean Tensions:

By looking at Libya, it has huge reserves of both oil and natural gas, which increase its strategic importance in the regional conflicts. As so many internal and foreign actors fight for controlling these strategic reserves. Figure no (1) illustrates the current reserves and forecasts upcoming reserves of natural gas. It is noticed that production exceeds consumption all over time, which gives Libya strategic potentials in the global energy markets especially after the end of the conflict. So that Libya is a main part of regional conflicts over energy.

Figure no. (1)
Dry Natural Gas Production and Consumption

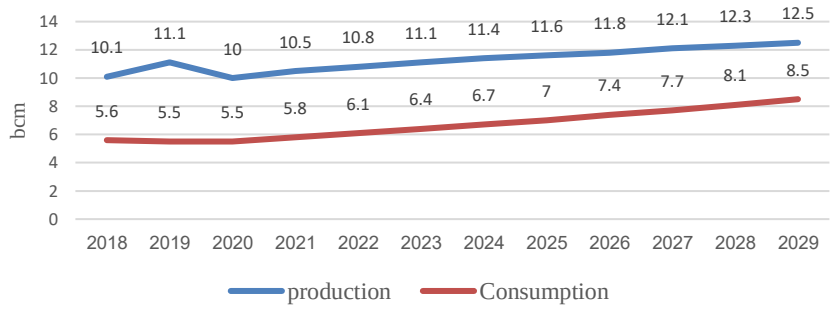

Source: Fitch Solution

In addition, figure no (2) shows Crude, Natural Gas Pipe Line, other liquids productions, which reflects the potentials which Libya has, and its potential opportunities in the global energy market. Putting in mind that Libya still has some reserves that have not been discovered yet as the armed conflict hinders the exploration activities.[clviii]

Figure no(2)
Crude, Natural Gas Pipe Line, other liquids productions

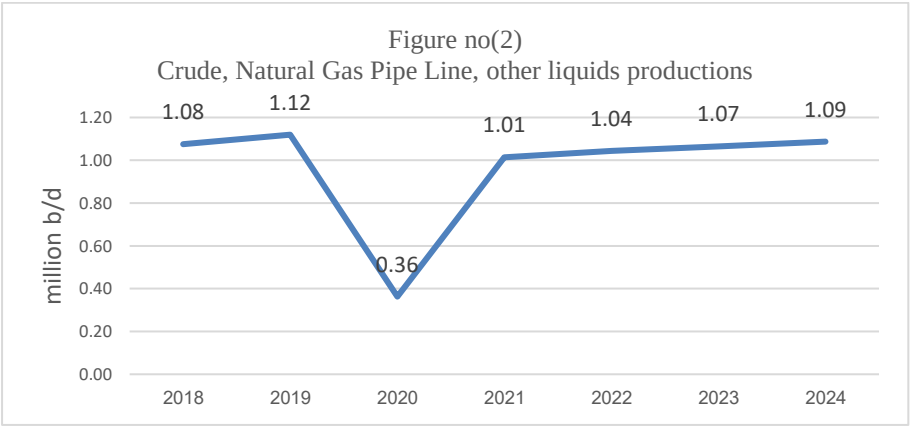

Source: Fitch Solution

Thus, energy resources, especially oil plays a significant role in the Libyan armed conflict even among internal actors and foreign actors interfering in the conflict.

The following map illustrates the armed conflict over the strategic locations of oil and gas production, which both Hafter's National army and GNA forces compete to control. Actually, Libya's geographic location is strategic in the East Mediterranean region as it

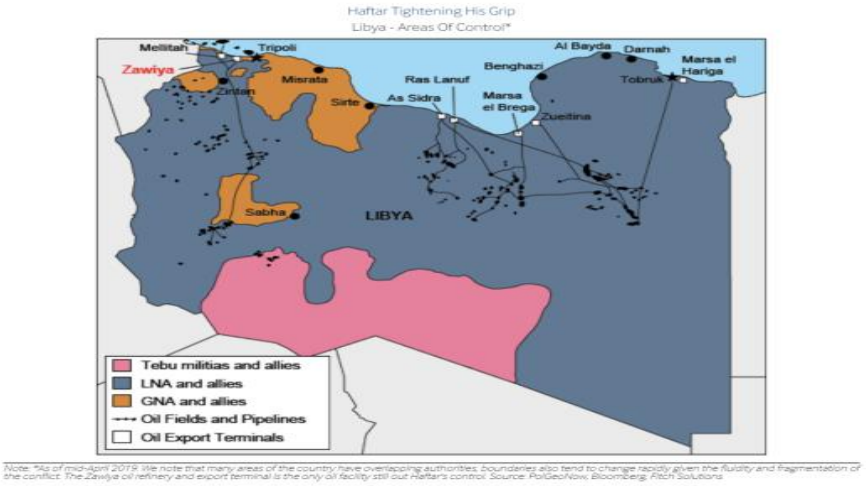

Source: Fitch Solution

is neighboring to the area full of natural gas reserves. So that, many foreign actors are trying to secure their interests by delineation of maritime borders which leads to increasing conflicts.

3. Libyan inner war and East Mediterranean tensions :

By looking at East Mediterranean conflict, we could find out that most of the actors are in that interior conflict and also in the Libyan crisis, and each actor has its own interests and stands beside the party who achieve these interests. The mutual actors in both conflicts are Egypt, Turkey, Russia, Italy and France, so Libya became part of the regional conflict to dispute these conflicts.

Concerning Turkey, it supports GNA in Tripoli -which is recognized by the UN- economically and militarily. In addition, Turkey has economic and strategic interests in Libya, it tries to secure these interests through strengthening its ties to the government. Last year, Turkey and GNA signed an agreement of maritime boundaries in Mediterranean Sea aiming at giving Turkey the right to expand exploration activities in the region, so this agreement could complicate Ankara's disputes over energy exploration with other countries.[clix]

That agreement faced opposition of other actors in the region whose interests would be threatened. In return, Egypt refused it as it threatened the Egyptian national security, and the Egyptian government signed a maritime boundary treaty with Greece in August 2020, to designate an exclusive economic zone between the two countries and to secure their mutual interests.[clx]

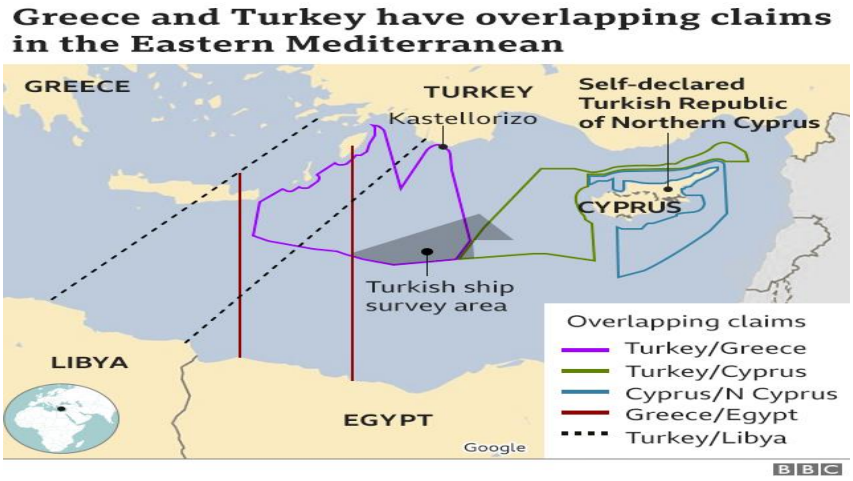

Source: BBC

The previous map illustrates the conflict between the two agreements (countries) which increases the tension in the East Mediterranean region as they led to conflict in determining the maritime boundaries and so do the gas reserves.

Also, the Turkish involvement in Libya threatens the economy and the strategy of other countries in Libya like Italy. Eni – the Italian enormous energy company- is a main actor in the East Mediterranean region as it has huge investments in establishing East- MED gas hub and infrastructure in addition to many related exploration activities which hinders Turkish interests to have gas hub. It has also huge investments in Libya as it controls about 45% of gas and oil production. Besides, Italy depends on Libyan natural gas by 8% of its demands, so the Turkish influence in Libya threatens Italian interests due to military escalation which hinders energy related activities, like Eni's interests that were threatened before in Cyprus in 2018. Hence, Italy supports GNI in Tripoli to secure its energy interests.[clxi]

France is also threatened by Turkey in both East Media and Libya as French energy companies have their interests, as the French company Total has its investments in Libya so it adapts a strong foreign policy in that region to insecure these interests against Turkish threats.[clxii] That commonality of Italian and French interests in Libya and in East Mediterranean region could lead to rapprochement between the two European countries in the region and in Libya against Turkey, despite the division in the European situation.[clxiii]

On the other hand, Russia's energetic interests concerning its shares in the European market could be threatened by the establishment of an East Mediterranean gas hub. Also, Russia wants to insecure its interests in Libya concerning oil and gas reserves, so Russia supports National Army led by General Haftar as these forces control strategic locations which are rich with oil and gas in Sirte called "Oil Crescent. Russia aims at getting strategic gains regionally as it keeps it balanced relations with GNA in Tripoli.[clxiv]

The oil production in Libya was stopped due to the conflict, for example, Russian mercenaries-controlled Libya's Sharara oil field under the influence of military strongman Khalifa Hifter, so the field shut down.[clxv]

In addition, Russia has used Wagnar group in order to control the oil fields and oil facilities in Libya, and that caused tensions due to the threats of Russian influence especially to USA.[clxvi]

4. The Impact of East Mediterranean conflict on the Libyan Crisis :

From the previous section we could conclude that Libya has become a battlefield for regional actors who compete to secure their interests. So, regional conflicts reflect on the Libyan crisis and its tracks.

The main impact could be noticed from the Turkish involvement, as it depends on strengthening its relationship with GNA to secure its interests and its regional hegemony. Turkey exploited that especial relation to reinforce its interests in East Mediterranean by signing the agreement mentioned previously. So, Turkey deals with GNA as its strategic ally in Libya, Turkish interests were threatened when "El- Sarraj" announced his resign, which makes Turkey search for an alternative internal actor to sustain its interests in Libya.[clxvii]

Alternatively, Russia wants to secure its strategic interests concerning energy sources by depending on Wagnar group to control oil and gas fields and infrastructure and also by depending on the investments of Russian energy companies in Libya to expand their activities like Gasprom and Rosneft whose investments were harmed by the conflict.[clxviii]

While Egyptian role in the Libyan crisis has its incentives in order to protect its national security against Turkish expansion in both Libya and East Mediterranean region.[clxix] In addition, The Egyptian president "El-Sisi" declared Sirte and Jufra as a red line if they are exceeded, the Egyptian forces will interfere to face threats. That declaration played an important role in the conflict as it prevented a direct war between the competing parties in Libya.[clxx]

On the other hand, Libya was affected economically with that interference concerning energy resources, as oil production was blocked for more than 8 months by Hafters's LNA forces and Russian's Wagnar group causing the collapse of Libyan crude oil production from about (1.2) million barrels per day to less than (100) thousand barrels per day.[clxxi] That led to harming the Libyan economy, which depends mainly on oil revenues, as a result Libya witnessed demonstrations against economic deterioration, decline of living standards and lack of basic services.[clxxii]

Oil production was resumed by Haftar after lifting blockage forces from oil fields and infrastructure in September, negotiation of resuming oil production has its implications on the Libyan political scene[clxxiii]. We could refer to the Russian role in that negotiation in Sochi as Russia welcomed resuming production to keep its interests. However, that negotiation was refused by Libyan Prime Minister "Fayez al-Sarraj" who was excluded as "Haftar" negotiated with "Maiteeq" the vice prime minister who competes "Al-Sarraj" over power in Tripoli. So that, the negotiation of resuming oil production illustrated the divisions in Tripoli government and dramatic transformation it witnesses.[clxxiv]

Conclusion:

From the previous analysis, we could conclude that the armed conflict in Libya is strongly linked to other regional conflicts, especially East Mediterranean conflicts due to the energy resources and conflict of interests. That is mainly due to the interference of foreign parties who have their interests in Libya and want to achieve their regional goals.

So, these interfering foreign adapt many initiatives and negotiations aiming at reaching a political solution of that conflict and securing their interests in the post conflict era.

Finally, the situation in Libya will be vulnerable to other regional conflicts, like Syrian crisis and East Mediterranean conflict, so stability would not take place until foreign parties stop their interference and they reach settlements on their interests in all other conflicts interfering in.

List of References:

[1] According to Wood Mackenzie's estimations, total gas reserves in the eastern Mediterranean are about 125 TCF.
[1] East Mediterranean Gas Forum (EMGF), SIS Egypt, Available at https://sis.gov.eg/section/52/9458?lang=
East Mediterranean states formally establish Egypt-based gas forum, Reuters, 22 September 2020, Available at https://reut.rs/3dvtRfa
[1] Timeline: Turkey's gas exploration off Cyprus raises tensions, Reuters, 14 October 2019, available at https://reut.rs/3k5tWJ3
[1] Turkey's Energy Profile and Strategy, Ministry of Foreign Affairs Turkey, Available at https://bit.ly/3kaQQyA
[1] Turkey's pursuit of contested oil and gas reserves has ramifications 'well beyond' the region, Hellenic Shipping News Worldwide, 19 August 2020, Available at https://bit.ly/3j1sgi9
What is at stake in the eastern Mediterranean? TRT, 11 September 2020, Available at https://bit.ly/2H6lsTf
[1] Turkey's Erdogan announces discovery of large natural gas reserve off its Black Sea coast, Euronews, 21 August 2020, available at https://bit.ly/3k19s41
[1] What is at stake in the eastern Mediterranean? Financial Times,7 September 2020, Available at https://on.ft.com/3578LQw
Al-Husseiny, Amr, « East Mediterranean Gas Forum and Egyptian-Greek Relations », Egyptian Center for Strategic Studies, 17 August 2020, Available at https://bit.ly/3dCO2aX
[1] Weiss, Isabel « Middle East Energy and Geopolitics: Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU´s energy security », Konrad-Adenauer-Stiftung e. V. conference report Lebanon, July 2019, Available at https://bit.ly/3k7umym
[1] Libya Oil& Gas Report, Q4, 2020, Fitch Solution, p 5:7
[1] Turkey signs maritime boundaries deal with Libya amid exploration row, Reuters, 28 November 2019, available at https://reut.rs/358QpOO
[1] Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone, Reuters, 6 August 2020, Available at https://reut.rs/3dAGGov
[1] Tanchum, Michaël: "Turkish Military Maneuvering Pushed Italy and France to Join Forces in the Mediterranean. Now What?" , Foeign Policy, 23 septembre 2020, Available at: https://bit.ly/3lM4Vmy
[1] ibid
[1] ibid
[1] Ramani, Samuel " Russia's Strategy in Libya", RUSI, 7 April 2020, Available at https://rusi.org/commentary/russias-strategy-libya
[1] Szuba Jared, "Intel: Russian mercenaries enter key oil field, Libya oil company says, Al-Monitor, 26 June 2020, Available at https://bit.ly/3lWExqi
[1] Faucon, Benoit and Malsin, Jared "Russian Oil Grab in Libya Fuels U.S.-Kremlin Tensions in Mideast", the Wall Street Journal, 26 July 2020, Available at https://on.wsj.com/2GXbq7p
[1] Gumrukcu, Tuvan and Coskun, Orhan « Turkey upset by Sarraj's plan to step down in Libya – Erdogan », Rueters, 18 September 2020 available at https://reut.rs/353Qy6l
[1] Gazprom aiming to Resume Operations in Libya, Libya Business News, 8 octobre 2019, Available at https://bit.ly/2HeSBfn
Russia's Rosneft started to lift oil from Libya, Reuters, 10 July 2017, available at https://reut.rs/3dB9qNG
"Libya's NOC says Russian mercenaries entered oilfield, with output blocked", Reuters, June 26th 2020, Available at https://reut.rs/3h19TZJ
Russian mercenaries, a CIA-linked general and lots of oil: Explaining Libya's war, CNBC, 30 January 2020, Available at https://cnb.cx/3577Wao
[1] Mourad, Mahmoud, and Fahmy Omar « Sisi says Egypt won't stand idle in Libya if security is threatened », Reuters, 16 July 2020, Available at https://reut.rs/2T0MttV
[1] Al-Warfalli, Ayman «On Libya's front lines, Sirte is focus for regional rivalries », Reuters, 20 August 2020, Available at https://reut.rs/355hYbR
[1] England, Andrew and Sheppard, David "Libya oil chief says foreign powers hampering efforts to end embargo", Financial Times, July 5th 2020, Available at https://on.ft.com/33eRAM3
Lawler Alex, "OPEC February oil output sinks on Libyan unrest, cuts", Reuters, 2 March 2020, Available at https://reut.rs/2DzU66E

أعمال المؤتمر الدولي

Protests against Libya's GNA erupt in Tripoli over living conditions, Arab news, 23 August 2020, Available at https://arab.news/634xg

[1] « Libya's Haftar says army has decided to resume output of oil », Reuters, 18 September 2020, Available at https://reut.rs/2IEOdqX

Intel: Libya to resume oil production at facilities without militia, Wagner fighters, Al-Monitor, 21 Septembre 2020, Available at https://bit.ly/354jprg

[1] Clark, Torrey and Al-Atrush, Samer : « Russia Welcomes Libya Deal on Oil Exports, Revenue Distribution », Bloomberg, 19 September 2020, Available at https://bloom.bg/37h8sVQ

أعمال المؤتمر الدولي

السيادة الليبية في مواجهة استراتيجية الحلف الأطلسي

Libyan sovereignty in the face of the strategy of NATO

يوسف بعيطيش

أستاذ مساعد قسم أ

ملخص:

لم يكن تدخل الحلف الأطلسي عسكريا في ليبيا، إلا بداية لمرحلة جديدة من انتهاك السيادة في ليبيا، ليس عسكريا فقط بل سياسيا وإعلاميا ، وخلّف ذلك انقساما فعليا لمؤسسات الدولة الليبية ، السياسية والأمنية والاقتصادية بشكل عام، تكرّست معه حالة الفوضى في ظل ضعف السلطة المركزية منذ سقوط النظام السابق ،وبدا واضحا تعدد السلطات في عدة مناطق من البلاد ، وبدأت كل سلطة تحظى بدعم خارجي وُفِر لها قوة سياسية وأمنية في مواجهة منافسيها المحليين، وذخيرة حية لنسف الجهود الأممية المبذولة لإعادة توحيد البلاد، كما ازدادت كذلك حدة الانقسام بعد توقيع الاتفاق السياسي الذي يهدف إلى بناء سلطة مركزية تعيد توحيد البلاد.

الكلمات المفتاحية: السيادة ، ليبيا ، الحلف الأطلسي.

Abstract:

The NATO intervention's military way showed in Libya have appeared a new phase of violation of sovereignty in Libya, not only militarily, but even on the political and media levels, which resulted in an actual division of the Libyan country institutions : political, security and economic in generally. Since the fall of the previous regime , there was a state of devastation under the weakness of the central authority, and the multiplicity of authorities became evident in several regions of the country, and each authority began encouraged its in order to get external support, providing it with political and security power even weapon to fight its local competitors to clean the international efforts exerted to reunify the country. After the signing of the political agreement aimed at building a central authority that would reunite the country, the division deepened.

Keywords: sovereignty, Libya, NATO**.**

مقدمة:

في ضوء الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية ، ودول شمال إفريقيا والمتمثلة بالثورات والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس عام 2011 ، إذ كان لذلك تأثيره في إبراز المعانات التي كان يعيشها الشعب الليبي في ظل نظام حكم فردي ، كان من أكثر الأنظمة السياسية احتكارا لعملية صنع القرار السياسي والتي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي.

ما هي مبررات التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على السيادة الليبية؟

ولمعالجة الموضوع نقترح المحاور التالية:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

أعمال المؤتمر الدولي

- كلما كانت ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية غير ملائمة أدى ذلك إلى أزمة ، بالتالي انطلاق الاحتجاجات.
- كلما كانت ازمة في النظام السياسي كان ذلك مدعاة لخروج الشعب والإطاحة بالنظام.
- هناك مؤشرات ساهمت في جعل الأزمة الليبية من القضايا الدولية.
- كلما كانت تدخلات خارجية ، ادى ذلك على تزايد حدة التحديات الداخلية والخارجية معا.

ولمعالجة هذه الفرضيات والإجابة عن الإشكالية ، نستخدم بداية المنهج الوصفي الذي يساعدنا في وصف الأحداث وسياقها التاريخي ، وبالموازاة مع ذلك نستعمل منهج تاريخي للرجوع لأصل الأزمة وأسبابها الكامنة ، بعد ذلك نستعمل المنهج التحليلي ، لربط العلاقة بين المتغيرين الأزمة وتدخل الحلف الأطلسي ، وتحليل أسباب الأزمة وأسباب التدخل الدولي عموما.

وعليه تكون الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الأسباب الكامنة وراء انطلاق أحداث 17 فيفري 2011.

المحور الثاني: انطلاق الأحداث وبداية الأزمة.

المحور الثالث: تدخل الحلف الأطلسي وانتهاك السيادة.

المحور الرابع: تحديات بناء سيادة الدولة في ليبيا.

المحور الأول: الأسباب الكامنة وراء أحداث 17 فيفري 2011.

في خطوة غير مسبوقة أعلنت ليبيا رسميا في 19 ديسمبر 2003 بأنها قررت طواعية وبإرادتها الحرة التخلص من كل المواد والمعدات والبرامج الخاصة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل المحظورة دوليا وتنسجم هذه الخطوة مع التحولات الجذرية التي طرأت على السياسة الخارجية الليبية خلال النصف الثاني من التسعينات والتي تمثلت ملامحها في تقديم ليبيا كدولة سلام وأمن وأن لديها دورا قياديا في تحقيق الاستقرار السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وإزالة الصورة الذهنية السلبية لدى الغرب والتي خلفها الدور الليبي الداعم لحركات التمرد والنظم الثورية وتتمثل هذه التحولات الجذرية أيضا فيما تمنته الجماهيرية من سياسة مرنة اتجاه ما يعرف بـــ: أزمة لوكيربي وسعيها الدؤوب إلى تسوية هذه الأزمة بكافة الوسائل الممكنة بالإضافة إلى سعيها إلى الخروج من عزلتها الدولية وتحسين علاقاتها مع ، وانتهاج سلوك عقلاني يتكيف مع مجمل قواعد النظام الدولي الجديد.[clxxv]

وانطلاقا من ذلك اتجهت ليبيا إلى إحداث تغييرات هامة في علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية للأسباب التالية[clxxvi]:

1. إدراك صانع القرار الليبي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة وزوال حليفها السوفييتي، أصبحت الأوضاع الدولية تترتب وفق سيطرة غربية بقيادة الولايات المتحدة.
2. سعي ليبيا لتغيير صورتها النمطية في أذهان صناع القرار الغربيين، على أنها داعمة للإرهاب.

أعمال المؤتمر الدولي

3. محاولة ليبيا للخروج من العزلة الدولية والعودة للتفاعل مع محيطها الدولي بعد العقوبات التي فرضت عليها نتيجة حادثة لوكربي، وبالتالي تغيير السياسة الخارجية الليبية كانت بهدف إنقاذ اقتصادها، باعتبار أن استمرار العقوبات يجعل موردها النفطي نقمة عليها.[clxxvii]

اضطر القذافي تحت ضغط الظروف الداخلية والخارجية إلى تغيير بعض سياساته، فهادن الغرب، وألغى النظام الإشتراكي، وانضم إلى مسلسل التوريث العربي بعد أن تبين أن بإمكانه وضع حجر الأساس لبناء أسرة حاكمة ونظرا إلى خبرة الابن المرشح لتولي منصب أبيه بالثقافة الغربية[clxxviii].

لذلك اجتمعت عدة أسباب عدا الخارجية منها وراء أحداث 17 فيفري التي أنهت حقبة القذافي وبدأت ليبيا فيه بعهد جديد ، ويمكن إجمال هذه الأسباب في الآتي:

أ. أسباب سياسية:

1. تآكل أسس الشرعية للنظام والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، **أولها** الثورية القومية، **وثانيها** المساواة والعدالة الاجتماعية، **وثالثها** شرعية الكرامة والهوية الوطنية، و **رابعها**: القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية[clxxix].
2. الاحتكار اللامعقول للسلطة والثروة ، والتي ساعدته على الاحتفاظ بتلك الزعامة وجعلها في صلب مؤسسات الدولة ، مما يجعل الذين يثقون به ويلتفون حوله ويعتبرونه شخصا استثنائيا[clxxx].

وقد تقاطع ذلك مع الضعف الكبير الذي وجد عليه القذافي الحياة السياسية الحديثة في البلاد مع طموحاته الشخصية، ومع الإرث الثقافي العام الذي تشبع به بشأن الكيفية التي ينظم بها الفعل السياسي، ليجعل من خيار الاحتفاظ بالسلطة خياره الاستراتيجي الأوحد، وهو ما يتناقض تماما مع أيديولوجيا الأحزاب والنقابات والمؤسسات المدنية الحديثة[clxxxi].

ب. أسباب ثقافية واجتماعية:

1. الاختلال الجهوي والبناء الطبقي للمجتمع، كأحد مميزات النظام الليبي، الذي كرسه معمر القذافي إذ توجد ثلاث طبقات، **أولها** الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة والمقربة منه والتي تتميز بالتفوق على باقي الطبقات، من حيث الثروة والسلطة وهي غير خاضعة للقانون **ثانيهما** طبقة التجار والمستقلين عن النظام[clxxxii].
2. التوظيف السياسي للقبيلة استغل النظام ذلك لتوظيفه سياسيا ، والتي تحولت منذ مطلع التسعينيات إلى عامل لشرعية النظام وتمرير مخططاته بعد أن كانت غير مقبولة ودورها مرفوض على المستوى السياسي سابقا[clxxxiii] .

ت. الأسباب الاقتصادية:

1. اعتماد الاقتصاد الليبي في القسم الأكبر من موارده على العوائد الخارجية المستحصلة من النفط ، وكانت الدخول يعاد توزيعها من جانب الدولة على الشعب لاختيار القوى الاجتماعية وضمان استمرار النظام ، ومع أن النظام قد موّل بشكل سخي مناهج الرفاه التي ضمنت مستويات معيشة عالية نسبية للشعب بالقياس إلى أقطار شرق أوسطية وشمال أفريقية أخرى، لكن النظام لم ينجح في تحديث الاقتصاد و إيجاد بدائل جديدة[clxxxiv].

أعمال المؤتمر الدولي

الإقصـــاء المتعمد للشـــباب و ارتفاع معدل البطالة ، التي تعدت في الفترة حاجز 30% من حجم القوى العاملة الوطنية إلى جانب تذبذب مستوى الأجور التي استمرت مجمدة أكثر من 15 سنة بفعل المادة 13* سيئة الصيت ، إلى جانب عدم توفر وظائف مناســبة للخريجين ، وعدم اعتماد ســلم مجزٍ يتناســب مع الظروف المعيشــية للمواطن الليبي[clxxxv].

2. اقتصاد ريعي بامتياز ، اذ يعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل القومي ، واستناداً إلى إحصاءات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ، تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية[clxxxvi].

وقد تزامن كل ذلك مع ضــعف وتدهور إيرادات الدولة وســط الظروف الاقتصــادية العالمية في الثمانينيات ، عندما اضـطر نظام القذافي إلى التعامل مع الاضـطرابات الشـعبية المتنامية والصـعوبات الاقتصـادية، إلى اتخاذ تدابير التقشــف لمواجهة حالة تدني الموارد التي عانتها أيضــا بســبب العلاقات الســيئة مع العالم، أدت الظروف الاقتصادية دورا فعالا في إثارة غضب واستياء الشعب، وسُمِعت أصوات تطالب بتحسين ظروف المعيشة،أبرزت الفساد الذي كان له صدى من عدم الرضا على جميع المستويات.[clxxxvii]

المحور الثاني: انطلاق الأحداث وبداية الأزمة.

إضافة للانتفاضات الشعبية التي قامت في العديد من الدول العربية المجاورة لليبيا و بالأخص تونس ومصر، ونجاحهما في إسـقاط الأنظمة السـياسـية القائمة ، والتي كانت دافعا كبيرا لقيام الانتفاضـة في ليبيا، مع تزامن ذلك مع ارتفاع أصــوات أهالي أحداث **ســجن أبو ســليم** واعتقال محامي عائلات الضـحايا ، التي كان بمثابة الشــرارة الأولى لانطلاق المظاهرات الشــعبية في بنغازي و المدن المجاورة لها، ومواجهة النظام الســياســي لهذه المظاهرات بطرق غير سلمية باستخدام القوة، وعدم اللجوء إلى الحلول السلمية[clxxxviii].

لم يكن ما حدث في بدايته، وفي صــورته الأســاســية، يوحي بثورة واســعة النطاق، بل إن ما حصــل هو أن الانتفاضــة التي بدأت في بنغازي تحولت إلى مجموعة من الانتفاضــات التي وإن ارتبطت في الهدف، فلم يكن بينها أية صــلات تنظيمية، أو حتى اتصــالات، لأنها نشــأت تلقائية، وفي بلد واســع ومترامي الأطراف جغرافيا، لم يكن **للمجلس الوطني الانتقالي** الذي قاد الثورة سـياسـيا ، ووفَرَ لها القدرات والإمكانات اللوجسـتية المناسـبة لإقامة شبكة وثيقة للتواصل والتحكم والتوجيه وإدارة الصراع[clxxxix].

اتسـمت المظاهرات بالسـلمية في بادئ الأمر سـيما في بنغازي والمدن الشـرقية حيث طالبت بالحرية والتغيير، إلا أن النظام الســياســي لجأ إلى الرد العنيف مما أدى إلى أن تـأخـذ الاحتجـاجـات والمظـاهرات منحى آخر نحو الانتفاضــة المســلحة ، ومما زاد من وتيرة الثورة نجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق من ســلطة النظام واســتيلاءهم على معظم مراكز الأمن وأجهزة الاســتخبارات وعلى أثر تصــاعد المواجهة بين الثوار والنظام باستخدام الأخير الطائرات والمدافع في قصف المدن والمناطق الثائرة، انشق الكثير من ضباط الجيش من أبناء المناطق الشرقية[cxc].

أعمال المؤتمر الدولي

لقد دفع اتساع حجم المظاهرات وامتدادها إلى باقي المناطق ، السلطات الليبية إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين ، ليس هذا فحسب فقد استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والإفريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين، كما قطعت السلطات الليبية خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن الليبية وقامت بحملات تشويش الكترونية لمنع استقبال بث مختلف القنوات الفضائية العربية والأجنبية ، فضلا عن قيامها بحملة اعتقالات لبعض الناشطين السياسيين كما طالت حملة الاعتقالات العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بضرب المتظاهرين المطالبين بالتغيير والإصلاح[cxci].

وقد ظهر التحول في الصراع الدائر بين القذافي والمعارضة في الفترة بين 20 و 22 من فبراير 2011 عندما ظهر تشكيل جبهتين داخل ليبيا على درجة من التسليح والتنظيم و أهداف محددة، إحداهما موالية للقذافي والأخرى معارضة له، نشأت من خلال المعارك بين الثوار وقوات القذافي، التي أسفرت عن سيطرة المعارضة على مدن شمال شرق ليبيا من طبرق، ودرنة، والبيضاء، والمرج إلى بنغازي التي أصبحت فيما بعد معقلا للمعارضة، وهو ما أفسح المجال للمزيد من الدعم والتنظيم السياسي، وقد تزامنت هذه السيطرة الجغرافية مع بدء الانشقاقات بين صفوف نظام معمر القذافي، فانشق عن النظام اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي وزير الداخلية، والمستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل، كما انشقت كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر، وقد ساعدت هذه الانشقاقات في تنظيم معسكر المعارضة[cxcii].

وعكس الذي جرى في مصر وتونس، فإن الجيش لم يتصرف كحاجز محايد بين المحتجين والنظام كان الجيش المكون من حوالى 20 ألف من المشاة ومثل ذلك من قوات الاحتياط قد بقي مقسما تحت حكم القذافي لمنعه من تحدي العقيد،ولم يكن الجيش جيشا مهنية بل كانت له سمعة فاسدة ، وعلى النقيض من ذلك، كانت قوات الأمن الخاصة أقوى كثيرا من الجيش النظامي، لأنه تحت سيطرة أسرة القائد وقبيلته مع القبائل المتحالفة معها مثل **المقارحة** التي بقيت مخلصة للنظام على مدى الحرب، تدافع عنه إلى النهاية، ومنذ بداية الانتفاضة كان ثمة مجموعة من الليبيين، وبخاصة حول مدن بني وليد وسرت وطرابلس، فضلت الانضمام إلى جانب النظام[cxciii].

كان اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي، وموافقة جامعة الدول العربية في 12 من مارس 2011 إقرار منطقة لحظر الطيران ، وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف، كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية، والتعامل مع المجلس الانتقالي، بمثابة الإشارة لبداية فصول أزمة جديدة في المشهد الليبي ، وبدا واضحا من مواقف كل من فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن الخيار العسكري كان مطروحا منذ فترة، ولكن في انتظار غطاء الشرعية التي أضفتها جامعة الدول العربية لمحو صورة التدخلات السابقة، لاسيما العراق، ولهذا الاعتبار لم تتحرك هذه القوى إلا بعد أن فرض مجلس الأمن قرار حظر الطيران في 17 مارس 2011 وبذلك دخلت القضية الليبية منعطفا آخر تحولت فيه إلى أزمة حقيقية[cxciv].

أعمال المؤتمر الدولي

وكانت لطبيعة المجتمع الليبي القبلية وانتشار السلاح دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة ، وتضافرت الجهود الداخلية المحلية مع التدخلات الدولية وأدت إلى سقوط نظام القذافي ومقتله في أول أكتوبر 2011 ، وبدأت بنهايته بداية لمرحلة جديدة من أزمة الفرقاء الليبيين.

وأعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق بدعوى إتمام إجراءات استلام وتسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا، وظهر في المشهد اللواء **خليفة حفتر** الذي شكل الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد، والتي نالت اعتراف دولية وإقليمية.[cxcv]

وفي خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة **عمر الحاسي** في طرابلس والمدعومة من أطراف إقليمية، وبدعم من رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد* **عبد السلام جاد الله العبيدي**، وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم **فجر ليبيا** في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدني التي أجبرت على الانسحاب من طرابس وحوصرت في مدينة الزنتان، بهدف قلب موازين القوى في العاصمة.

تدخلت الأمم المتحدة وبعثت **برناردينو ليون** *B.León* مندوبا لها، وعمل جاهدا لصياغة اتفاق، إلا أنه أتُهِم بانحيازه لفريق حفتر، وخلفه **مارتن كوبلر** *M.Kobler* ، وتمت صياغة **اتفاق الصخيرات** في المغرب يوم 17 ديسمبر 2015، وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت **حكومة الوفاق الوطني** برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه.

وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها ويرأسها **عبد الله الثني**، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات **فايز السراج**.[cxcvi]

المحور الثالث: تدخل الحلف الأطلسي و انتهاك السيادة.

ظهرت وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف في عيده الخمسين في واشنطن عام 1999 ، والتي أعادت أمريكا من خلالها صياغة إستراتيجية الحلف لتتكيف مع المهام الجديدة ، لتشمل العالم كله ، وكان جوهر هذه الإستراتجية هو قدرة أمريكا وحلفائها عبر الأطلسي على استخدام القوة العسكرية بكفاءة تامة، وهو ما يتلاق مع ما طرحه رئيس الوزراء البريطاني السابق **توني بلير** *Tony Blair* إذ أشار بأنه قد أصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه **العولمة الأمنية**.[cxcvii]

من هنا كانت ليبيا واحدة من المحطات الاستراتيجية التي رسمها الحلف للتدخل الخارجي، وقبل تَسَلُم الحلف الأطلسي العمليات في ليبيا ومن ثَمَ التدخل العسكري ، كانت هناك مؤشرات لأحداث مثلت في مجملها المحطات الرئيسية التي ساهمت في جعل الأزمة الليبية تعتبر من القضايا الدولية الهامة التي يجب النظر فيها ومن أبرزها ما يلي:

أعمال المؤتمر الدولي

- تدخل مجلس حقوق الإنسان ، واتهامه مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالتقاعس عن حماية الشعب الليبي، لاسيما بعد تهديد النظام الليبي بتطهير ليبيا، حيث أصدر المجلس في 25 فيفري 2011 قرار إيفاد لجنة مستقلة لتقصي الحقائق تمهيدا لتقديم المسئولين أمام المحكمة الجنائية الدولية[cxcviii].
- الموقف الدولي، وخاصة الدول الغربية تجاه الأزمة الليبية ، فنتيجة لافتقار العالم الغربي لمعلومات واضحة عن تشكيل قوى المعارضة وتوجهاتها الفكرية والسياسية والخوف من مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، اتسم الموقف الغربي بالتردد، وعدم الوضوح، والتراوح ما بين الإقدام على مساعدة قوى المعارضة مالياً وإإنسانيا[cxcix].
- موقف جامعة الدول العربية، ودعوة مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته ، إذ عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا في دورته غير العادية في 02 مارس 2011 بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا ، فأصدر القرار 7298 ، والذي يقضي بفرض منطقة حضر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي ، وإقامة مناطق آمنة، وهو المؤشر الحقيقي لتدخل الحلف الاطلسي.[cc]
- اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي: إذ عَقَد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا مغلقا في 26 فيفري 2011 لمناقشة الأزمة في ليبيا، و الذي نتج عنه إصدار القرار رقم:1970 ، وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية ، وبدأت على إثرها فصول انتهاك السيادة في ليبيا.

جاءت استجابة الحلف سريعة، فقد قاد ائتلافًا غير مسبوق لفرض حظر أسلحة ، مع فرض منطقة حظر طيران، و قدمت 14 دولة من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وأربع دول شريكة، قوات بحرية وجوية للمهام التي خاضها الحلف، وتطورت العلاقات السياسية العسكرية طويلة الأمد من خلال عمليات الحلف، ومهامه، كما ساعدت شراكات الحلف في توفير بداية سريعة ومنسقة للعمليات بسرعة غير مسبوقة.[cci]

وعلى الرغم من المبررات، أو المرجعية القانونية والانسانية التي أوردها الناتو أو الداعمين لتدخله في ليبيا، فإنها قد أدت إلى طرح عدة اشكاليات رئيسية أهمها[ccii]:

- **الإشكالية الأولى**: مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.
- **الإشكالية لثانية**: لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها".

أعمال المؤتمر الدولي

- **الإشكالية الثالثة**، مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناتو في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا وبقوة، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا.

المحور الرابع: تحديات بناء سيادة الدولة في ليبيا.

إن توسع العنف في ليبيا كان نتيجة مباشرة لضعف الدولة الليبية، التي تفتقر إلى السيادة بالمعنى التقليدي حيث لم يكن لديها القدرة على استخدام القوة واحتكار الشرعية داخل أراضيها.[cciii]

وبالنظر للخصوصيات الليبية ، كان من شأن إسقاط نظام معمر القذافي أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الدولة الليبية وعلى المجتمع، وقد اصطدمت عملية هيكلة وإعادة البناء هاته بمجموعة الإشكاليات التاريخية التي لطالما قوضت عملية البناء منذ نشأة الدولة الليبية واستقلالها[cciv]، إذ ولّدت مجموعة من التحديات لم يكن بمقدور النخبة الليبية تجاوزها ، ويمكن حصر تلك التحديات في مستويات عديدة منها:

- **إرث القذافي وضعف الثقافة السياسية:** حيث يتفق كثير من الدارسين أن القذافي رسخ سمات الثقافة التقليدية التي تعتبر نموذج معبرة عن ثقافة الراعي والرعية ، ثقافة الشيخ والتلميذ ، ثقافة الأب والابن ...، أي إنها ثقافة الخضوع والانقياد، بل ثقافة تعلي شأن الحاكم أو الكبير، وتؤهله للهيمنة على كل شيء دون أن تفسح مجالا للأفراد[ccv].
- **تحدي الصراعات العشائرية والمناطقية:** فالعائق الأساسي الذي تواجهه عملية بناء الدولة الليبية يكمن أساسا في غياب مفهوم الأمة (بالمفهوم السياسي) أي غياب الهوية الوطنية الجامعة، وكنتيجة للفراغ الأمني الذي تلى الانتفاضة فان قبائل ليبية عدة دخلت في مواجهات مع قبائل أخرى.
- **تحدي بناء أجهزة الدولة (المؤسسية):** في ظل هذه الظروف لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أي خطوة حاسمة في بناء مؤسسات الدولة، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، حيث تحولت المؤسسات غير الرسمية إلى سلطة حقيقية في البلاد و النظام الفعلي[ccvi].
- **التحدي الأمني وإصلاح الجيش:** إذ يعتبر تحدي بناء وإصلاح المؤسسة العسكرية أهم تحدي على الإطلاق ، فيتمثّل في السيطرة على الأمن والكتائب المسلّحة، إذ فشلت الحكومات المتتالية في ليبيا في استيعاب هذه الكتائب والثوّار في مؤسسات الدولة، كما فشلت في فرض إرادتها عليهم ممّ نتج منه حالة من الفلتان الأمني[ccvii].
- **تحدي تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية:** فقد كشف مسار التجربة الليبية بعد 2011 عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، ما أدّى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية ، وتجلّى ذلك

أعمال المؤتمر الدولي

في الانقسامات والمحاصصة ، ما عزّز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية، مثلما هي الحال اليوم، في حين يحتاج البلد بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح[ccviii].

خاتمة:

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في العام 2011 غابت السلطة المركزية وتفككت أجهزة الدولة ومؤسساتها، ووقعت مساحات واسعة من البلاد تحت سيطرة ميليشيات وكتائب وقبائل وتنظيمات ، وأصبحت الأمور أكثر تعقيدا مع استمرار الانقسامات الداخلية على الصعيدين السياسي والعسكري من جهة ، والتدخلات من جانب القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي من ناحية أخرى ، وباتت السيادة الليبية مقسمة بين أطراف متنازعة ، وتحت طائلة تهديد خارجي اقليمي ودولي.

في ظل هذه الظروف وجب على الأطراف المتنازعة ـــــ داخليا خاصة ـــ العمل في إطار إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانته دستوريًا وقانونيًا وسياسيًا ، وكذا الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة مع مراعاة الخصوصية الليبية، دون أن يكون ذلك مدعاة للتدخل الخارجي ، والمساس بالسيادة الوطنية.

الهوامش والمراجع

[1] سامية بيبرس ، المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط ، **شؤون عربية** ، العدد118، صيف 2003، ص 179.

[1] بن بتقة نور الهدى ،**إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2016/2012** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولة ، قسم العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ، ص157.

[1] نفس المرجع السابق، ص158.

[1] أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015، ص396.

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني ، حركة التغيير في ليبيا ، **دراسات إقليمية** ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، عدد34 ، 2014 ، ص69.

[1] Mirella Bianco, **Kadhafi, messager du désert,** biographie et entretiens, Paris : Stock 1973 , p. 11

[1] المولدي الأحمر ، **مشاكل الولادة العسيرة لليبيا الجديدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، جوان ، 2011، ص13.

[1] بن بتقة نور الهدى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص172.

[1] البشير على الكوت ، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،عدد:17 ،جانفي 2018 ، ص107.

أعمال المؤتمر الدولي

[1] فواز جرجس،**الشرق الأوسط الجديد:الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016، ص277.

[*] بموجب المادة 13 بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية تلغى جميع العلاوات والبدلات والمزايا – بأي مسمى كان – التي تكون جزءاً ثابتاً من المرتبات المعمول بها حالياً، أو التي تلحق بها، وسواء كانت تصرف بشكل دوري أو غير دوري، في أية جهة من الجهات التي تسري بشأنها أحكام هذا القانون.

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني ، **مرجع سابق** ، ص76.

[1] رمزي زايري ، أزمة تاريخية للاقتصاد الليبي بسبب نقص الإنتاج النفطي، **المرصد** ، العدد:08 ، ديسمبر 2017، ص16.

[1] علي خليفة الكواري،عبد الفتاح ماضي ،وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1، 2014 ، ص247.

[1] زردومي علاء الدين ، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام معمر القذافي** ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012 ، ص120.

[1] يوسف محمد جمعة الصواني ، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص134.

[1] عبد العظيم جبر حافظ ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة شباط 2011 (رؤية سياسية تحليلية) ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ، العدد:38 ، 2012 ، ص110.

[1] منى حسين عبيد أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، **دراسات دولية** ، العدد:51 ، 2012،، ص40.

[1] غادة كمال محمود سيد، **الموقف الإفريقي من قرارات المحكمة الجنائية الدولية اتجاه إفريقيا** ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2016 ، ص235.

[1] فواز جرجس ، الشرق الأوسط الجديد : الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص279.

[1] غادة كمال محمود سيد، **مرجع سبق ذكره**، ص239.

[1] فريق الأزمات العربي ، الأزمة الليبية إلى أين ؟ ، **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، الأردن، العدد:13 ، مارس 2107 ، ص10

[*] إحدى العقبات الرئيسة التي تواجه إعادة الدمج وبناء جيش جديد هي الرتب العليا المتضخمة في الجيش. من حيث المبدأ، يشبه الجيش اليوم هرماً مقلوباً .فلا أحد يعرف كم عدد الجنود في الجيش الليبي. فقد كان نظام القذافي يمنح الضباط براءات برتب عليا على سبيل المكافأة، وبالتالي فإن رتب عقيد وما فوق كثيرة بصورة غير متناسبة مقارنة مع الجيوش الأخرى ، ويرجع أساب فشل إصلاح جهز الجيش ، جزئياً إلى حملة ذات دوافع سياسية لطرد ضباط يشتبه في ولائهم للنظام القديم. وتعتبر هيئة النزاهة وإصلاح الجيش الليبي جزءاً من المشكلة.

[1] فريق الأزمات العربي، **مرجع سابق**، ص11.

[1] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي ، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية** ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان، 2013، ص274.

[1] إسراء صباح الياسري، **لتنظيم الدولي للمناطق المحمية: دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني**، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2018، ص177.

[1] أحمد خليف عفيف ، الثورة الليبية شباط 2011 ـــــــــ2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية ، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 42 العدد 3 ، 2015 ، ص667.

[1] أنس الراهب ، **جامعة الدول العربية : شرخ في مستقبل وطن 1945 ـ 1914** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2014 ، ص165.

[1] جيمس ستافريديس ، تطبيق المفهوم على أرض الواقع ، **مجلة الناتو الالكترونية** ، عدد خاص بقمة الناتو في شيكاغو ، على الموقع: https://www.nato.int/docu/review/2012/Chicago/Saceur-Stavridis/AR/index.htm

تاريخ الاطلاع : 2020/09/26 .

أعمال المؤتمر الدولي

[1] أشرف محمد كشك،"من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية " ، **السياسة الدولية** ، العدد:185 ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، جويلية 2011، ص22.

[1] كريستوفر شيفيس، وجيفري مارتيني،ترجمة: إدريس محمد علي قناوي ، **ليبيا بعد القذافي "عبر وتداعيات المستقبل"**، مؤسسة راند، 2014، ص 33.

[1] صادق حجال ، **ليبيا وإشكالية بناء الدولة ـ الأمة 1951 ـ 2017** ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2017 ، ص123.

[1] محمد الشيخ ،إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد2011، **دراسات شرق أوسطية** ،عدد68 ،صيف 2014، ص62.

[1] صادق حجال ، **مرجع سابق** ، ص158.

[1] زهير الحامدي ، ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات والمآلات ، **مجلة سياسات عربية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد:07 ، مارس 2014 ، ص94.

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مرجع سبق ذكره، ص103.

الأسس القانونية للتدخل الدولى الإنسانى دراسة حالة ليبيا

Legal Basis for International Humanitarian Intervention Case Study of Libya

الأستاذ الدكتور/السيد مصطفى أحمد أبو الخير

أستاذ القانون الدولى العام كلية القانون جامعة عمر المختار/ البيضاء/ ليبيا/ سابقا

Prof. Dr. / Mr. Mustafa Ahmed Abu al-Khair Professor of public international law

Faculty of Law, Omar Al-Mukhtar University / Al-Bayda / Libya / previously

ملخص

موضـــوع البحث الأســـس القانونية للتدخل الدولى الإنســـانى دراســـة حالة ليبيا، تناولناه فى بندين الأول النظام القانونى للتدخل فى القانون الدولى سـواء المعاصـر أو التقليدى، وعرضـنا لبعض أراء فقهاء القانون الدولى التقليدين والمعاصـرين بشـأن التدخل الدولى الإنسـانى، الرأى الراجح عدم مشـروعيته سـواء فى القانون الدولى التقليدى أو المعاصـر، ومن وافق عليه أشـترط شـروط ، وهذا ما ذهبت له محكمة العدل الدولية، وأيضا عرضنا الموضوع على ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق المنظمات الدولية الإقليمية ذات الصلة جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى. الثانى دراســة وتطبيق ما ســبق على حالة ليبيا، حيث تبين من خلال الدراسة أن التدخل الدولى الإنسانى فى الأزمة الليبية تجاوز حدود الشرعية الدولية والقانون الدولى، فجامعة الدول العربية كانت أســرع فى التدخل وباركت الثورة ولكنها تنازلت عن حقها وأوكلته للأمم المتحدة التى أصــدرت قرارين (1970 و 1973م) وأوكلت تنفيذهما لحلف الناتو التى تجاوز الهدف لتحقيق مآرب سياسية.

Abstract:

The topic of the research is the legal foundations of international humanitarian intervention, a case study of Libya. We dealt with in two articles, the first of which is the legal system for interference in international law, whether contemporary or traditional, and we presented some of the views of traditional and contemporary international law jurists regarding international humanitarian intervention, the most likely opinion that it is illegitimate, whether in traditional or contemporary international law. And whoever agreed to it, stipulate conditions, and this is what the International Court of Justice went to. We also brought the matter to the Charter of the United Nations and the charters of the relevant regional international organizations, the League of Arab States and the African Union. The

second study and application of the above on the case of Libya, as it was found through the study that international humanitarian intervention in the Libyan crisis exceeded the limits of international legitimacy and international law, so the Arab League was faster to intervene and blessed the revolution, but it waived its right and entrusted it to the United Nations, which issued two decisions (1970 and 1973 AD) and entrusted their implementation to NATO, which exceeded the goal to achieve political goals.

مقدمة:

ازدادت حالات التدخل الدولى بمزاعم إنسانية، والإنسانية منها براء، وذلك لتغيير القواعد القانونية الثابتة والمستقرة فى القانون الدولى فقها وقضاء التى تمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول إعمالا لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الوارد فى الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وأحتراما لمبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الوارد فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يهدد السلم والأمن الدوليين أهم أهداف ميثاق الأمم المتحدة الوارد فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، لصالح الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشكل خطورة كبيرة على معظم الدول فى المجتمع الدولى، وقد أسرع الفقه الدولى فى دراسة تلك الظاهرة الخطيرة التى تهدد أستقرار وبنيان المجتمع الدولى، وقد أنقسم الفقه الدولى بشأن التدخل الدولى الإنسانى لفريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض لهذا التدخل، وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة فى هذه الورقة مع تطبيقها على حالة ليبيا وما يجرى بها منذ عام 2011م حتى تاريخه. نتناول ذلك فى العناصر التالية:

أولا: التدخل الدولى الانسانى فى القانون الدولى.

ثانيا: دراسة تطبيقية على حالة ليبيا.

أولا: التدخل الدولى الانسانى فى القانون الدولى: عرف فقهاء القانون الدولى التدخل الإنسانى فى عدة تعريفات مختلفة المبنى لكنها موحدة فى المعنى، من تلك التعريفات (رد فعل ملازم للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان يجوز فيه شن الحرب وأستخدام القوة العسكريةلحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التى تعرضت لانتهاكات جسيمة كالإبادة الجماعية والتطهير العرقى مع توافر عدة شروط منها:

= أن توجد حالة تهديد فعلية لحقوق الإنسان.

= أن يكون الهدف حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

= ألا يهدف هذا التدخل لخلق دولة أوكيان جديد.

= أن يكون ثبت عجز الدولة فعلا عن وقف الانتهاكات.

= أن يكون التدخل العمل الأخيرلحمل الدولة على الألتزام بحقوق الإنسان([221]).

[221] – دكتور/خالد محمد خيرالله، السيادة فى القانون الدولى بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية، الطبعة الأولى مطبعة إيمان للنشر، 2006م، ص: 244.

أعمال المؤتمر الدولي

هذه الشروط تطلبها الفقه الدولى للقول بشرعية التدخل الدولى الإنسانى، وعرفه أحد الفقهاء بأنه(لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولى إلى وسائل الإكراه السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ضد الدولة التى ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع نهاية لمثل هذه الممارسات)([222]). وقد أنقسم الفقه الدولى حول شرعية التدخل الدولى الإنسانى لفريقين ما بين مؤيد ومعارض، سوف نوضح ذلك فى:

1 – الآراء المؤيدة للتدخل الدولى الإنسانى فى القانون الدولى: أيد الفقه فى القانون الدولى التقليدى التدخل الإنسانى كما أيده الفقه الدولى أيضا فى القانون الدولى المعاصر بعد إنشاء المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، ففى مرحلة القانون الدولى أنتقل التدخل من الفكر الكنسى إلى الفقه القانونى فى أوربا، وأشهر من قال به الفقيه كفيتوريا والقديس أوغسطين، فى تبريرهم للحرب العادلة التى تهدف للقضاء على الظلم الواقع على الشعوب من حكامهم، فقد أكدا على أن من حق الملوك أستخدام القوة ضد أى ملك يستخدم القوة ضد رعاياه([223]). وقال أحد الفقهاء أن القانون الدولى يجيز التدخل الإنسانى فى حالة انتهاك حقوق الإنسان بشكل صارخ، بشرط طلب المساعدة من الشعب المضطهد، ويستند فى ذلك إلى جوهر الحق فى البقاء، لأن مساعدة شعب لشعب آخر عمل نبيل وقال أحد الفقهاء فى تبريره للتدخل الإنسانى أن القوانين وضعت لحماية البشر وليس لحماية مخلوقات وهمية، وأن تطبيق القوانين يجب ألا يسمح بوجود أنتهاك لحقوق الإنسان لا يتحملها البشر أى فوق طاقة البشر([224]).

وأضاف القانون الدولى التقليدى نوعا آخر للتدخل الإنسانى هو التدخل لنشر الحضارة، وقال بذلك الفقيه مارتنز، فذكر أن التدخل يعتبر مشروعا عندما تتعرض الشعوب النصرانية فى الدول المتخلفة للاضطهاد، بشرط أن تكون الغاية نشر الحضارة والثقافة([225]) أما الفقيه أوبنهايم فقد أعتبر أن تدخل الدول فى حالة تعرض مواطنى دولة ما لمعاملة تخالف المبادئ الإنسانية لإقامة نظام متحضر إنسانى داخل الدول([226]).

كانت من أهم أسباب ظهور فكرة التدخل الإنسانى فى المجتمع الدولى، حماية الأقليات فقد أيدها جانب من الفقه الدولى التقليدى، منهم جروسيوس الذى منح الأباطرة والحكام حق أستخدام السلاح ضد أى دولة تمارس القمع والأضطهاد ضد الأقلية النصرانية، ووسع الفقيه فاتيل من نطاق التدخل الإنسانى حيث ضمن إليه حق الشعوب المضطهدة فى طلب المساعدة من الدول القوية بالتدخل لرفع الظلم الواقع عليها، أما جورج سل فقد أعتبر التدخل ضرورة للمحافظة على النظام الدولى، خاصة فى مواجهة التطرف الدينى([227]).

---

[222] – دكتورة/ عفاف بشير عباس عمر، التدخل الدولى الإنسانى بين حماية حقوق الإنسان وأنتهاك سيادة الدول، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الرباط الوطنى، كلية الدراسات العليا، عام 2015م، ص: 57–58.

[223] – تونسى بن عامر، قانون المجتمع الدولى المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عام 1992م، ص: 32.

[224] – الدكتور/عماد الدين عطاء الله المحمد، التدخل الإنسانى فى ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م، ص:415–416.

[225] – الدكتور/عبد اليزيد داودى، التدخل الإنسانى فى ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة، دراسة حالة إقليم كوسوفا نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو 1945م، قالمة، الجزائر، عام 2012م، ص: 55.

[226] – الدكتور/ محمد خليل الموسى، أستخدام القوة فى القانون الدولى المعاصر، دار وائل، الآردن، الطبعة الأولى، عام2004م، ص:31.

[227] – تونسى بن عامر، المرجع السابق، ص: 31–43.

أعمال المؤتمر الدولي

واضح أن الآراء السابقة تأثرت كثيرا بالظروف التاريخية التى عاصرتها، حيث كان أستخدام القوة مشروع كوسيلة لفض المنازعات الدولية، مما يجعل هذه الآراء وغيرها تبريرا ساقتها الدول للتدخل فى شئون دول وأقاليم أخرى، فى ظل القانون الدولى التقليدى.

وفى ظل القانون الدولى المعاصر بعد نشأة منظمة الأمم المتحدة، هناك من الفقهاء من أيد التدخل الدولى الإنسانى، فقد رأى الفقيه ليليش (Lillich) أن التدخل الإنسانى فكرة قديمة لها كثير من المبررات، وزاد إلى أنه يعتبر واجب إنسانى، علما بأن ميثاق الأمم المتحدة لم ينص عليه، لكنه لم يخالف مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، كما أنه لا يتعارض مع الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق لأنها أشترطت حتى يكون أستخدام القوة غير مشروع أن يكون ضد سلامة الأراضى أو الأستقلال السياسى، فى حين أن هدف التدخل الإنسانى حماية حقوق الإنسان([228]).

وأيد التدخل الإنسانى الأستاذان رايزمان وماكدوجال (Reismam و Mc dougel) وطالبوا مجلس الأمن بالتدخل الإنسانى حال وجود انتهاكات لحقوق الإنسان تهدد السلم والأمن الدوليين، وفى حالة فشل مجلس الأمن فى التدخل، فعلى الجمعية العامة أن تمارس عملها فى ذلك طبقا لقرار الاتحاد من أجل السلم، على أن تلتزم بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، كما أن المادة (55) أعطت مجالا واسعا لعمل الأمم المتحدة، بالتأكيد على ضرورة أحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وجعلت المادة (56) من الميثاق هذا الأمر ألتزاما على كافة الدول الأعضاء بالمنظمة سواء على المستوى الفردى أو الجماعى، كما أن المادة الثامنة من أتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تنص على ضرورة سعى الدول فى المنظمة لتنفيذ ما جاء فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، حيث ربطت بين حماية حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين([229]).

وقد تعرض هذا الرأى لعدة أنتقادات منها أن الأستناد على فشل الأمن الجماعى الدولى يعد مبررا لشرعية التدخل الإنسانى، مردود عليه بأن رغبة الدول الكبرى فى إفشال نظام الأمن الجماعى الدولى، حتى تقوم هى بالتدخلات المنفردة تحت مزاعم إنسانية، والإنسانية منها براء. كما أن جعل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على سلم أولويات الأمم المتحدة فيه خلط كبير، لأن الهدف الأساسى والأسمى للأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدوليين، أما حماية حقوق الإنسان فتكون جنبا إلى جنب مع باقى الأهداف أى عندما تتضارب هذه الأهداف تكون الأولوية للهدف الأساسى حفظ السلم والأمن الدوليين.

كما أن القول بأن التدخل الإنسانى لا يتعارض مع الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لأنه لا يمس السلامة الإقليمية لأراضى الدولة والأستقلال السياسى غير صحيح، لأن تلك التدخلات التى تتم بصورة منفردة عادة ما تنصب حكومات موالية للدولة المتدخلة، ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، كما أن الأستناد إلى نص المادة (56) من ميثاق الأمم المتحدة ليس صحيحا باعتبار أن هذه المادة تربط تحقيق أهداف المادة (55) من الميثاق بما جاء به من مبادئ وأهداف أخرى([230]).

---

[228]– الدكتور/عبد القادر البقيرات، التدخل من أجل الإنسانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الأول، المركز الجامعى الجلفة، عام 2008م، ص: 3.

[229] – الدكتور/ حسام حسن مصطفى حسان، التدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2004م، ص: 51 وما بعدها.

[230] – الدكتور/ مصطفى رمضان مصطفى حامد، الأمن الجماعى الدولى فى مواجهة العدوان وفقا لقواعد القانون الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2009م، ص: 160 وما بعدها.

أعمال المؤتمر الدولي

2 - الآراء المعارضة للتدخل الدولى الإنسانى فى القانون الدولى: لا تشمل هذه الآراء ما ورد فى القانون الدولى التقليدى من أقوال فقهاء هذا القانون بعدم مشروعية التدخل الدولى الإنسانى، بل وجدت كثير من الآراء تعارض التدخل الدولى الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر.

= **الآراء المعارضة للتدخل الإنسانى فى القانون الدولى التقليدى:** قال الفقيه الألمانى حفتر (Heffter) أنه لا يعتبر ما يرتكبه الحاكم ضد شعبه سببا وسندا قانونيا للتدخل عسكريا لإيقافها، على اعتبار أن ما يقوم به الحاكم ليس مخالفا للقانون الدولى، حيث لا يشكل ذلك أى تهديد لأى دولة، وليس من حق أى دولة أن تنصب نفسها حكما وقيما على تصرفات الدول. ويرى الفقيه لورانس (Lawrence) أنه لا يمكن اعتبار التدخل الإنسانى عملا مشروعا فى القانون الدولى، لأن هذا القانون لا يفرض على الدول ألتزاما بمنع الأعمال التى ترتكب ضد الشعوب الأخرى، وأن مثل هذه التدخلات أن وقعت لا تجد لها سندا فى قواعد القانون الدولى، يمكن تبريرها باعتبارات سياسية أو أخلاقية([231]).

= **الآراء المعارضة للتدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر:** بداية رفض فقهاء القانون الدولى المعاصر وجود قاعدة عرفية فى القانون الدولى التقليدى تجيز التدخل الإنسانى، وأنه يجب فحص البواعث الأصلية التى أدت لحالات التدخل الإنسانى فى ظل القانون الدولى التقليدى، للتأكد من صلاحيتها لإنشاء قواعد عرفية، وقد أعتبر الفقيه براونلي (Brownlie) أن مفهوم التدخل الإنسانى أسيئ أستخدامه لتحقيق مصالح الدول بعيدا عن أهدافه الحقيقية، ولا يمتلك أى شرعية على مستوى القانون الدولى، فآثاره غير فعالة ونتائجه عكسية، كما أن الدول الكبرى ترفض التصديق على المعاهدات التى فيها تدخل فى شئونها الداخلية، وتعبر الدول الكبرى أى محاولة للتدخل الإنسانى خارج منظمة الأمم المتحدة، هى بمثابة رخصة مفتوحة للدول الكبرى ستعيد عهد التدخلات الأستعمارية تحت زعم حماية حقوق الإنسان([232]).

وذهب أيضا إلى أن السوابق التى حدثت فى التدخل الإنسانى لا يمكن أن تشكل عرفا دوليا، ولا تشكل أستثناء جديد لمبدا حظر أستخدام القوة، والغريب أنه مع محاولات إقرار التدخل الدولى تحت زعم حماية حقوق الإنسان ترفض كثير من الدول إدراج بعض أحكام حقوق الإنسان فى تشريعاتها الداخلية حتى الآن، لذلك يجب أن تكون حماية حقوق الإنسان وفقا لقواعد ومبادئ وأحكام القانون الدولى وبالآليات التى يسمح بها القانون الدولى، أما الفقيه الألمانى هافتر يرفض فكرة وجود دولة تستطيع أن تكون حكما على تصرفات بقية دول العالم، لأن التدخل يعد أنتهاكا لأستقلال الدول، لأن بقية الدول لا تتأثر بالأعمال غير الإنسانية التى تحدث فى دولة ما، كما أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان فى بعض الدول ولم يحدث تدخل لردعها، فالتدخلات التى حدثت وقعت من دول قوية ضد دول ضعيفة أستنادا لمبدأ القوة وليس تطبيقا للقانون الدولى([233]).

وذهب كل من الفقهين هامفرى ولوترباخت إلى أن ميثاق الأمم المتحدة لا يجيز التدخل الإنسانى إلا وفقا للفصل السابع منه، وأن التدخلات التى تمت بصورة منفردة كانت لصالح الدولة المتدخلة وتحقيق مصالحها، وأن

---

231 – الدكتور/عماد الدين عطاء الله المحمد، المرجع السابق، ص: 445-449.

232 – الدكتور/ حسام حسن مصطفى حسان، التدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر، المرجع السابق، ص: 378 وما بعدها.

233 – الدكتور/ محمد غازى ناصر الجنابى، التدخل الإنسانى فى ضوء القانون الدولى العام، الطبعة الأولى منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت،2010م، ص:31-33.

أعمال المؤتمر الدولي

محاولة إلباس التدخل الإنسانى المنفرد لباس الشرعية – هو فى الحقيقة – إعادة للأستعمار القديم فى ثوب جديد، وهذا ما يؤيده الواقع ويسانده القانون الدولى[234].

3 – موقف المنظمات العالمية والإقليمية من التدخل الدولى الإنسانى[235]:

= **التدخل الدولى من قبل الأمم المتحدة:** أباحت الأمم المتحدة التدخل الدولى الإنسانى فى أحدى الدول لحماية حقوق الإنسان عن طريق المنظمات الدولية المعنية بالإغاثة الإنسانية كالهلال الأحمر والصليب الأحمر، علما بأن ليس كل تدخل لأغراض إنسانية من قبل الأمم المتحدة شرعيا، لكن هناك عدة شروط يجب الأخذ بها حتى يتسم هذا التدخل بالمشروعية وهذه الشروط هى:

أ – يجب أن تكون عملية التدخل الإنسانى التى تقوم بها الأمم المتحدة ليست تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق[236].

ب – يجب أن تكون عملية التدخل الإنسانى فى حالات المعاناة الشديدة والمنظمة التى يعانى منها الأفراد، مثل حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقى والقمع الوحشى واسع النطاق، لإرغام مجموعة من الناس على الخضوع، بمعنى أن تؤدى لتهديد السلم والأمن الدوليين[237].

ج – يجب بداية أستنفاد كافة الوسائل السلمية الأخرى، التى تحترم سيادة الدولة المعنية، فلا يتم اللجوء إلى التدخل العسكرى مباشرة دون اللجوء للوسائل السلمية، مع مراعاة ألا ينتج عن التدخل آثار أكثر خطورة مما لو ترك الأمر للحل داخليا[238].

د – يجب أن يكون التدخل مجردا من كل غرض ذاتى للدولة المتدخلة، ويجب أن تتناسب الوسائل المستخدمة مع الهدف الذى تم التدخل بشأنه[239].

= **التدخل الدولى من قبل المنظمات الإقليمية:** نص ميثاق الأمم المتحدة على مشروعية التدخل الدولى بشروط، وقد وضع ضوابط لذلك فى المادتين (52 و 53) منه، فقد أعترفت المادة (52) بدور المنظمات الإقليمية فى معالجة أمور السلم والأمن الدوليين، ولا يوجد أى أشكالية فى مشروعية هذا التدخل إذا ما تعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية التى تتعرض لها، لأنها تحترم إرادة الدول، ولكونها ليس لها ولا فيها طابع الإلزام، لكن تظهر الأشكالية فى حالة ما إذا صدر عن تلك المنظمات الإقليمية من قرارات أو تصرفات تتضمن أعمال قمع لها طابع الأمر والإلزام، بحيث لا تملك الدولة التى صدر ضدها ذلك مواجهة تلك القرارات ولا تملك سوى تنفيذها[240].

---

234 – الدكتور/ مصطفى رمضان مصطفى حامد، الأمن الجماعى الدولى فى مواجهة العدوان وفقا لقواعد القانون الدولى، المرجع السابق، ص: 164.

235 – الدكتور/ عاطف على على الصالحى، مشروعية التدخل الدولى وفقا لقواعد القانون الدولى العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2007م، ص: 533– 534.

236 - Francis Fukuyama" the end of History" the international interest. No. 16(Washington, summer 1989) P, 4.

237 – Wolter R. Mead. "The American Foreign Policy tradition" World Policy Journal, Vol. 11, No. 4, (New York: winter 1994– 1995P10– 12.

238 – ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكى فى العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت، دار ابن خلدون، عام 1974م، ص: 249.

239 – الدكتور/ سعيد سالم جويلى، أستخدام القوة المسلحة فى القانون الدولى العام، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 1993م، ص: 124 – 128.

240 – الدكتور/ عاطف على على الصالحى، مشروعية التدخل الدولى وفقا لقواعد القانون الدولى العام، المرجع السابق، ص: 408 وما بعدها.

أعمال المؤتمر الدولي

نصت على تلك الحالة المادة (53) من ميثاق الأمم المتحدة، حيث وضعت عدة ضوابط يتعين على تلك المنظمات الدولية مراعاتها عند التطبيق، فنصت تلك المادة على (يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية فى أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه أما المنظمات والوكالات نفسها لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير أذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التى تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرفة فى الفقرة الآتية من هذه المادة مما هو منصوص عليه فى المادة (107)، والتى يكون المقصود بها فى التنظمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب أية دولة من تلك الدول)([241]).

4 – موقف القضاء الدولى من التدخل الدولى الإنسانى: أختلفت القرارات القضائية حول التدخل الدولى الإنسانى فى إطار ما يسمى بالشرعية الدولية، فقد أختلفت القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية من مؤيدة ورافضة لأعمال التدخل بحجة الحفاظ على حقوق الإنسان، والتمسك بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى، وتطبيق مبدأ أحترام السيادة الداخلية للدول، حيث أدعت الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية بأن أعمالها ضد نيكارجوا تدخل فى إطار حق الدفاع الشرعى الجماعى، وذلك ردا على إدعاءات نيكارجوا على السلفادور وهندرواس وكوستاريكا، وقد رفضت محكمة العدل الدولية الأدعاءات الأمريكية، لأن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية يخرج كليا عن أحكام المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ولأن أعمال الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى لا يمكن ممارسته إلا ردا على هجوم مسلح، وأكدت المحكمة أن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية يعد أعتداء على رعايا الدول الأخرى، ولا يوجد فى النظام القائم بين الدول الأمريكية أى قاعدة تبيح الدفاع الشرعى الفردى إلا إذا طلبت الدولة ضحية العدوان ذلك([242]).

وقد أدعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تقدم مساعدات إنسانية إلى منظمة الكونترا بدافع إنسانى، لكن المحكمة ردت على ذلك بأن المبدأ الخامس فى المشروع الملحق الذى يعطى المساعدات حال الكوارث أكد على قبول الدول هذه المساعدات الإنسانية دون تمييز أو تفرقة خاصة فى ظروف النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى، لأن الهدف حول تخفيف الآلام والمعاناة الإنسانية، وقالت المحكمة أن الولايات المتحدة كان عليها أن تنفق أموال المساعدات الإنسانية عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهى المنظمة الدولية المعترف بها دوليا للقيام بالجهود الإنسانية خاصة فى ظروف النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولى، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949م([243]).

وفى سبيل الحماية الجنائية لحقوق الإنسان فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم (808) لسنة 1993م بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية فى يوغسلافيا السابقة، وفى عام 1994م أصدر مجلس الأمن القرار رقم (900) بشأن تشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مرتكبى الجرائم المخالفة للقانون الدولى الإنسانى فى رواندا([244])، وتم تتويج الجهود الدولية لملاحقة ومحاكمة ومعاقبة مرتكبى الانتهاكات

---

[241] – الدكتور/ حسام حسن مصطفى حسان، التدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر، المرجع السابق، ص: 435.

[242] –Bernstein darrid, internationalcaut of justice, case concerning military and paramilitary activities in and agaunstnicaragua, Law journal, Vol28n1,winter 1987, PP:148-149.

[243] – أنظر موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ص: 22.

[244] – الدكتورة / وهيبة العربى، مبدأ التدخل الدولى الإنسانى فى إطار المسئولية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، عام 2014م، ص: 174 وما بعدها.

أعمال المؤتمر الدولي
الجسيمة للقانون الدولى الإنسانى والجرائم الدولية تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التى دخلت حيز النفاذ عام 2002م.

فى النهاية يمكننا القول أن الرأى الراجح فى القانون الدولى التقليدى والمعاصر والقضاء الدولى عدم شرعية التدخل الدولى تحت مزاعم إنسانية، ومن وافق عليه وضع شروطا قلما تتوفر فى الكثير من التدخلات الدولية التى حدثت وخاصة بعد أنتهاء الحرب الباردة

ثانيا: دراسة تطبيقية على حالة ليبيا: على الرغم من أن الثورة فى ليبيا قامت فى شهر فبراير عام 2011م، بعد الثورة التونسية والمصرية، التى كانت تهدف لوضع حد لنظام القذافى السلطوى الديكتاتورى، إلا أنها حتى تاريخه لم تحقق شيئا مما كان يصبو إليه الشعب الليبي، حيث يناضل الشعب الليبي حتى الآن لوضع خريطة طريق تحقق تطلعات الشعب الليبى فى الحريات والكرامة والأستقلال([245]) ويرجع ذلك للتدخلات الخارجية العالمية والإقليمية، التى عرقلت تحقيق أهداف ثورة 17 فبراير 2011م، وهذا ما نتناوله بالدراسة هنا.

ليبيا الآن يتنازع الحكم فيها حكومتان، الأولى حكومة الوفاق الوطنى برئاسة فايز السراج والمعترف بها دوليا، والأخرى حكومة ما يسمى بحكومة الإنقاذ الوطنى بقيادة خليفة حفتر التى تستند على المؤتمر الوطنى (برلمان طبرق المنتهية ولايته) وكل منهما يستند على دعم خارجى من أطراف عالمية وإقليمية، دعم كامل سياسى وعسكرى واقتصادى، على الصعيدين الدولى والإقليمى وحتى فى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى، ولولا هذا التدخل لحسم الشعب الليبى أمره من بداية الثورة، ولكن الأطماع الدولية والإقليمية فى ثروات ليبيا، وتنفيذ مخطط تقسيم ليبيا لشرق وغرب أو البديل إخضاع الشعب الليبي لسيطرة الإنقاذ الوطنى.

ونتيجة لذلك، تكبد الشعب الليبى كثيرا من الخسائر فى الأرواح والممتلكات، ومزيدا من البطش والعنف وإنفلات الأمن وعدم الأستقرار وأنتهاكات لأبسط حقوق الإنسان فى طول البلاد وعرضها، فليبيا اليوم تتنازعها أسترتيجتان كل منهما مناهضة ومعارضة ومختلفة للأخرى، فحكومة الإنقاذ الوطنى بقيادة حفتر التى تتلقى دعما بلا حدود وخاصة العسكرى من كل من مصر والأمارات وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية من وراء حجاب، حيث يتمتع حفتر بالجنسية الأمريكية، ونتيجة لذلك الدعم وصل حفتر بقواته العسكرية على مشارف العاصمة طرابلس بل وحصارها طويلا هى وحكومة الوفاق الوطنى المعترف بها دوليا، ولولا التدخل التركى بالمساعدة العسكرية الغير محدودة لكان الأمر أستقر لحفتر وحكومته، ولكن الأمر تغير لصالح حكومة الوفاق الوطنى(المعترف بها دوليا) مما أجبر حفتر وداعميه للجوء للمفاوضات التى طالما أفشلها حفتر وداعميه عمدا فى ألمانيا وروسيا، آملا فى حسم المعركة عسكريا ودخول طرابلس وحكم ليبيا بلا منازع.

= **دور جامعة الدول العربية فى الأزمة الليبية:** كان موقفها من الثورة الليبية مخالف تماما لما حدث فى تونس ومصر، فقد وقفت منذ البداية مع الثوار وأيدت الثورة الليبية([246]) وفى 23 فبراير 2011م قرر مجلس جامعة الدول العربية تعليق عضوية ليبيا بالجامعة ومنع مشاركتها فى اجتماعات مجلس الجامعة وكافة المنظمات التابعة لها، حتى يوقف نظام القذافى أنتهاكاته لحقوق الانسان فى ليبيا، وفى 2 مارس 2011م صدر القرار رقم (7298) على

[245] – الأستاذ/ محمد السبيطلى، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، سلسلة دراسات، العدد (25)، يوليو 2017م، مركز الملك فيصل للبحوث وللدراسات، ص: 6.

[246] – أنظر ملحق قرار جامعة الدول العربية رقم (7360)

أعمال المؤتمر الدولي

المستوى الوزارى وكان هذا القرار رافضا لأى تدخل أجنبى فى الأزمة الليبية، ولكن وفى 12 مارس 2011م أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب القرار رقم (7360)، دعا فيه وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا بزعم حماية المدنيين، مشددين في الوقت نفسه على رفضهم أي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا، وتضمن القرار العربي نزعا للشرعية عن نظام القذافي. وقرر وزراء الخارجية العرب التوجه للأمم المتحدة بطلب فرض حظر جوي على ليبيا، والبدء باتصالات مع المجلس الانتقالي الليبي المؤقت. وقد أضفى هذا القرار الشرعية على التدخل الدولى فى ليبيا ومهد لصدور قرار مجلس الأمن رقم (1973) الذى خول حلف شمال الأطلسى (الناتو) مهمة تنفيذ الحظر الجوى، وقد أعترفت جامعة الدول العربية بالمجلس الأنتقالى الليبى ممثلا لليبيا داخل الجامعة.

= **دورمجلس التعاون الخليجى فى الأزمة الليبية:** أظهرت دول مجلس التعاون الخليجى تعاطفا مع الشعب الليبى، ولم يقف هذا التعاطف عند حد محاسبة القذافى، بل أيدت أية إجراءات دولية ترفع المعاناة عنه، فقدمت المساعدات الإنسانية والطبية للشعب الليبي، كما أتخذت خطوات داخل مجلس الأمن لمنع القذافى من أرتكاب أنتهاكات جديدة ضد الشعب الليبي، ومن دعمها أيضا أنها أعترفت بالمجلس الأنتقالى الليبى، وكان ذلك قرارا صادرا عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى 7 مارس 2011م، وفى 11 مارس أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون على عدم شرعية نظام القذافى، واعتبار المجلس الأنتقالى الليبي هو الممثل الشرعى الوحيد للشعب الليبي، وكانت قطر أول من أعترف بذلك فى 28 مارس 2011م، وقامت بتسليح الثوار الليبيين ومثلها فعلت الإمارات والسعودية.

= **الإتحاد الأفريقى:** كان الموقف الإفريقى فى البداية متحفظا على ما يجرى فى ليبيا رافضا أى تدخل خارجى فى ليبيا، وذلك فى اجتماعه فى 12 مارس 2011م، وخاصة مجلس السلم والأمن الإفريقى، ولم يعلق مشاركة ليبيا فى اجتماعاته، وتحفظ على عمليات حلف الناتو التى خرجت عن هدفها فى حماية المدنيين، وطالب بضرورة ألتزام حلفشمال الأطلسى (الناتو) بالقانون الدولى فى تنفيذ عملياته تطبيقا للقرار رقم 1973م، كما عقد الاتحاد الإفريقى قمة بشأن الوضع فى ليبيا فى 25 مارس 2011م، وفى يوم 10 أبريل 2011م[247] وقدم الإتحاد الإفريقى خارطة الطريق الإفريقية التى جاءت بعد تشكيل الإتحاج لجنة خماسية، أصدرت مبادرة طالب بضرورة وقف جميع العمليات العدائية بسرعة، وفتح حوار بين الأطراف الليبية، وضمان إدارة المرحلة الأنتقالية بعمل أصلاحات سياسية تحقق أهداف الثورة الليبية، ولم يستطع الإتحاد الإفريقى فرض تلك المبادرة على الأطراف الليبية، وفشلت المبادرة نتيجة الضغوطات والتدخلات الخارجية[248].

= **دورحلف شمال الأطلسى (الناتو) فى الأزمة الليبية:** تطبيقا لاستراتيجية الحلف الجديدة لما بعد الحرب الباردة والتى نصت على توسيع مهمة الحلف ونطاقه، وخلافا للمادة الخامسة من ميثاقه، وجاء فيه(ضرورة أن يبقى الحلف على أهبة الأستعداد للأسهام فى كل حالة على حدة وبصورة جماعية فى الوقاية بفاعلية فى النزاعات والمشاركة بنشاط فى إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات الرد على الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية ووفقا لهذا المفهوم فقد أتسعت مجالات التدخل العسكرى للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ

---

247 – الأستاذ/ أحمد الزروق الرشيد، البعد الدولى لثورة 17 فبراير الليبية، فى التقرير الاستراتيجى الليبى، عام 2012م، طرابلس هيئة دعم وتشجيع الصحافة، عام 2014م، ص: 84.

248 – زياد عقل، الإتحاد الإفريقى والثورة الليبية البروتوكولات والمصالح، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عام 2011م، ص: 76.

أعمال المؤتمر الدولي

السلام، ومنع الأنتشار النووى، سواء داخل أوربا أو خارجها، وهو ما يعنى تعديل المادة الخامسة من ميثاق نظامه التى لم تكن تبيح ذلك التدخل من قبل)([249]). وقد خرج حلف شمال الأطلسى (الناتو) عن مهمته التى حددها قرار الأمم المتحدة رقم (1973)، حيث قامت قوات الحلف بالعديد من الطلعات الجوية والضربات بأستهداف أهداف غير عسكرية، وساعدت كثيرا قوات المعارضة ومكنتها من دخول العديد من المدن الليبية وفك الحصار عن بعض المدن التى كانت تحت سيطرة قوات القذافى، مما اوقع العديد من القتلى المدنيين وهزيمة القذافى.

= **دور الأمم المتحدة فى الأزمة الليبية:** بعد أن تفاقمت الأوضاع فى ليبيا، وزاد نظام القذافى من أستخدامه للقوة ضد الشعب الليبى، أصدر مجلس الأمن فى 26 فبراير 2011م القرار رقم (1970) فى جلسته رقم (6498) طبقا للمادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة، أتخذ فيه عدة تدابير لوقف الأنتهاكات الجسيمة والممنهجة والمستمرة على حقوق الإنسان فى ليبيا، منها أحالة الوضع فى ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مرتكبى الجرائم الدولية ضد الشعب الليبي، كما حظر مجلس الأمن توريد أى أسلحة إلى ليبيا، وحظر السفر على عدد(16) شخصية فى النظام الليبي، تجميد الأصول المالية الليبية فى الدول، ولم يخول مجلس الأمن أى دولة حماية حقوق الإنسان فى ليبيا بل حمل الدولة الليبية مسئولية ذلك. لم توقف الوسائل السلمية انتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا، بسبب تعنت النظام الليبى وأستمرار أنتهاكاته الصارخة لحقوق الإنسان فى ليبيا، وعدم أمتثاله للقرار (1970) أخذ مجلس الأمن بالتدابير العسكرية بالفصل السابع طبقا للمادة (42) من الميثاق، أصدر مجلس الأمن القرار (1973) فى 17 مارس عام 2011م، قرر فيه أن الحالة فى ليبيا وأستمرارها يهدد السلم والأمن الدوليين، حيث فرض فيه عقوبات عسكرية لحماية المدنيين فى ليبيا([250]).

وفرض هذا القرار حماية المدنيين، وفرض منطقة حظر جوى، مع تطبيق حظر الأسلحة على نطاق أوسع من القرار رقم (1970) وحظر الرحلات الجوية وتجميد الأصول المالية، وقد صدر القرار فى مجلس الأمن بتأييد عشر دول وأمتناع خمسة عن التصويت، ويعد مؤتمر باريس الذى عقد فى 19 مارس 2011م البداية الحقيقية والفعلية لتطبيق القرار رقم (1973) والقاضى بالتدخل الدولى العسكرى لحماية المدنيين، التى بدأت فى 19 مارس 2011م، وفى 27 مارس 2011م تولى حلف شمال الأطلسى (الناتو) رسميا قيادة العمليات العسكرية ضد ليبيا، تحت أسم (الحامى الموحد) وجاء ذلك حسما للخلافات حول من يتولى قيادة العمليات العسكرية ضد ليبيا، وفى 31 مارس 2011م نفذ هذا الحلف ضرباته الجوية، وشاركت ثلاث دول الحلف فى العمليات العسكرية هى الامارات وقطر والأردن، وقد نتج عن هذه العملية أنتصار المعارضة على قوات نظام القذافى، وقد تكونت هذه العملية من ثلاثة عناصر هى([251]): أولا: تنفيذ حظر الأسلحة التى بدأ فى 23 مارس 2011م. وثانيا: إقامة منطقة حظر الطيران التى بدأت فى 25 مارس 2011م. وثالثا: حماية المدنيين من الهجوم والتى بدأت فى 31 مارس 2011م.

نتائج التدخل الدولى العسكرى فى ليبيا: نتج عنه انتهاكات قانونية تمثلت فى الآتى:

---

[249] – الدكتور/ مصطفى علوى سيف، استراتيجية حلف الأطلنطى تجاه منطقة الخليج، سلسلة دراسات أستراتيجية، مركز الأمارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 129، عام 2008م، ص: 121.

[250] – الدكتور/ يوسف محمد الصوانى، أنتفاضة 17 فبراير فى ليبيا: أسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، يوسف محمد الصوانى وريكاردوا رينيه لاريمومنت (محرران) فى الربيع العربى الانتفاضة والأصلاح والثورة، بيروت، مندى المعارف، عام 2013م، ص: 124– 125.

[251] – الدكتور/ يوسف الرفاعى يوسف محمد، التدخل الدولى فى ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة من 2011م – 2015م، رسالة ماجستير، جامعة بنغازى، كلية الاقتصاد، عام 2019م، ص: 114 وما بعدها.

أعمال المؤتمر الدولي

= تجاوز حلف شمال الأطلسى (الناتو) التفويض الممنوح له فى القرار رقم (1973) فقد حالت الاعتبارات السياسية دون تحقيق الأهداف المرجوه من التدخل ومن القرار.

= تجاوز الناتو القرار السابق فى ثلاث مواضع، قصف السكان المدنيين ومناطق غير عسكرية ومدنية بالطبع ولا تعتبر أهدافا عسكريا وفقا للقانون الدولى الإنسانى وخاصة اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م والبرتوكوليين الإضافيين لهما لعام 1977م، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة([252]).

= خرق حظر الأسلحة بتسليح المعارضة بتوريد وتزويدها بالسلاح، علما بأن القرارين (1970 و1973) حظرا توريد السلاح إلى ليبيا.

= إنحراف التدخل من حماية المدنيين إلى إسقاط النظام، علما بأن تنحية القذافى عن الحكم لم تكن ضمن بنود القرار رقم (1973) تلك تعتبر سابقة خطيرة فى المجتمع والنظام الدولى ليس لها أى سند من القانون الدولى العام وفرعيه القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى لحقوق الإنسان، فضلا عن مخالفته لميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الاتحاد الإفريقى، إضافة إلى مخالفته لميثاق حلف شمال الأطلسى (الناتو) خاصة المادة الخامسة منه.

= **دور بعض الدول المتدخلة فى الأزمة الليبية مباشرة:** نتولى بالدراسة هنا دور الدول المؤثرة على أرض الواقع فى ليبيا، بداية من مصر التى تقف داعما رئيسيا لحفتر الذى يقف ضد حكومة الوفاق المعترف بها دوليا لا تبخل عليه بأى مساعدات سياسية وعسكرية ومناصرة فى المحافل الدولية وقدمت مصر مبادرة لكن طواها النسيان ولم تؤثر على الأرض. وهناك الأمارات التى تقف فى نفس صف مصر دعما عسكريا وسياسيا بلا حدود، ولقد رفض حفتر ومن يسانده مصر والأمارات والأردن عربيا وفرنسا ورسيا عن طريق قوات المرتزقة فاغنر والأسلحة المتطورة والولايات المتحدة الأمريكية من وراء حجاب غربيا، العديد من المبادرات السياسية التى تقدم بها الاتحاد الأوربى سواء من المانيا أو فرنسا وأيضا روسيا، حيث كان يعتمد حفتر طوال السنوات السابقة على انتصاراته العسكرية حتى أنه حاصر العاصمة الليبية مدة طويلة وكان على أبوابها وقد حاولت العديد من دور الجوار إجراء حوار بناء بين الفرقاء فى ليبيا حكومة الوفاق وحفتر لكن كان حفتر يرفض أى حوارات أو الألتزام بأى مبادرات سياسية.

وكان الوضع على الأرض لصالح حفتر حتى أستغاثت حكومة الوفاق وطلبت رسميا من تركيا التدخل لأنقاذ الموقف المتهور ووقف زحف حفتر وقواته إلى العاصمة طرابلس وفك الحصار عنها وبناء على طلب حكومة الوفاق هذا تدخلت تركيا بالدعم العسكرى لقوات حكومة الوفاق، مما أدى إلى أنتصاراته كبيرة فى مدة قليلة وخسر حفتر وقواته مواقع استراتيجية مهمة أهمها قاعدة الوطية العسكرية وفقد السيطرة على العديد من المدن حتى أنه تراجع وأنسحب من على أبواب طرابلس إلى سرت والجفرة، هنا تعالت الأصوات بوقف الحرب وعمل هدنة هشة مازالت شبه قائمة.

ترتيبا على ما سبق، نرى أن حفتر خارج الشرعية الدولية هو ومن يسانده عربيا وغربيا، وقد أرتكب العديد من الجرائم ضد الشعب الليبى مما جعل الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن أحالة الوضع فى ليبيا للمحكمة الجنائية الدولية، كما أن مساعدة حفتر تعد جريمة عدوان طبقا للمادة الثامنة مكرر من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، وما يفعله حفتر ومن يدعمه يشكل أنتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولى المعاصر.

---

[252] – أنظر الفقرات من (83 حتى 89) من اللجنة الدولية لتقصى الحقائق حول ليبيا، المقدمة الى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فى الوثيقة رقم (A/HRC/19/68).

أعمال المؤتمر الدولي

أما التدخل التركى الذى جاء بناء على طلب من حكومة شرعية معترف بها دوليا حتى من الأمم المتحدة وغيرها من الدول والمنظمات الدولية الإقليمية، فقد استوفى شروط شرعية التدخل الدولى الإنسانى السابق ذكرها حيث جاء الطلب من الحكومة الشرعية ضد معتدى ولصالح الشعب الليبي، كما أنه فعلا أوقف أنتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان فى ليبيا، وأدى إلى ردع العدوان، صحيح أنه لم يصل بعد لهدفه فى أنهاء معاناة الشعب الليبي إلا أنه يعمل فى سبيل تحقيق هذا الهدف بوقف الأعتداء وأنتهاكات حقوق الإنسان فى ليبيا، كما أن حكومة الوفاق لم تتردد فى أى وقت من تلبية التفاوض والأتفاق بين اطراف الأزمة فى ليبيا إلا أنه حفتر وداعيمه كانوا دائما يرفضون ذلك ومازالوا حتى الآن. لذلك فالتدخل التركى جاء شرعيا وتطبيقا لقواعد القانون الدولى الإنسانى ومواثيق وقرارات المنظمات الدولية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى.

الخاتمة

موضوع التدخل الدولى الإنسانى فى ليبيا، تناولناه فى بندين **الأول: التدخل الدولى الانسانى فى القانون الدولى التقليدى والمعاصر**، وبينا آارء الفقه الدولى حول مشروعية التدخل الدولى الإنسانى، فقد أختلف الفقه التقليدى والمعاصر حول مشروعية هذا التدخل، ويكاد يكون الرأى فى الفقهين التقليدى والمعاصر واحد، حيث أن الرأى الراجح هو عدم مشروعية التدخل الدولى الإنسانى، ومن وافق عليه أشترط شروطا هى:

أ – يجب أن تكون عملية التدخل الإنسانى التى تقوم بها الأمم المتحدة ليست تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق.

ب – يجب أن تكون عملية التدخل الإنسانى فى حالات المعاناة الشديدة والمنظمة التى يعانى منها الأفراد، مثل حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقى والقمع الوحشى واسع النطاق، لإرغام مجموعة من الناس على الخضوع، بمعنى أن تؤدى لتهديد السلم والأمن الدوليين.

ج – يجب بداية أستنفاد كافة الوسائل السلمية الأخرى، التى تحترم سيادة الدولة المعنية، فلا يتم اللجوء إلى التدخل العسكرى مباشرة دون اللجوء للوسائل السلمية، مع مراعاة ألا ينتج عن التدخل آثار أكثر خطورة مما لو ترك الأمر للحل داخليا.

د – يجب أن يكون التدخل مجردا من كل غرض ذاتى للدولة المتدخلة، ويجب أن تتناسب الوسائل المستخدمة مع الهدف الذى تم التدخل بشأنه.

كما عرضنا لمفهوم التدخل الدولى فى المنظمات الدولية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأيضا لآراء فقهاء القانون الدولى فى القانون الدولى التقليدى والقانون الدولى المعاصر، ورأينا أن هناك خلاف كبير على شرعية التدخل الدولى الإنسانى ومن أجازه لها العديد من التحفظات والشروط عليه، وأيضا رأينا رفض محكمة العدل الدولية للتدخل الإنسانى إلا عن طريق المنظمات المتخصصة فى ذلك مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية للهلال الأحمر، ورأينا المحكمة الجنائية الدولية تفرض عقوبات على من ينتهك حقوق الإنسان سواء أثناء السلم أو أثناء الحروب خاصة فى المواد من الخامسة إلى الثامنة مكرر من نظامها الأساسى، وأنتهينا إلى أن التدخل الدولى الإنسانى محل خلاف حول شرعيته، والرأى الراجح عدم شرعيته إلا بشروط .

حتى القضاء الدولى أكد على مثل تلك الشروط حيث قضت محكمة العدل الدولية فى التدخل الأمريكى فى نيكارجوا بمثل ذلك.

أعمال المؤتمر الدولي

أما البند الثانى فكان بعنوان: دراسة تطبيقية على حالة ليبيا.

فى ليبيا يتنازع الأمر حكومتان الأولى حكومة الوفاق الوطنى المعترف بها دوليا يرأسها فائز السراج، وهى الحكومة الشرعية، وحكومة الإنقاذ الوطنى بقيادة حفتر المدعومة من بعض الدول العربية والغربية، لمنع نجاح الثورة الليبية وتقرير الشعب الليبى لحقه فى أختيار من يحكمه، ورصدنا لأعمال المنظمات الدولية جامعة الدول العربية، التى وقعت منذ البداية مع الثوار، والأتحاد الأفريقى الذى حاول حل الأزمة الليبية سلميا عن طريق تقريب وجهات النظر وعمل مبادرة لكن التدخلات الخارجية أفشلتها، وحلف شمال الأطلسى (الناتو) الذى كان أداة تنفيذية فى يد الأمم المتحدة ولكنها تجاوز مهمته وقصف مدنيين وخرج عن المهمة الأصلية وحقق هدف آخر هو إسقاط نظام القذافى والأمم المتحدة، التى أصدر مجلس الأمن قرارين هما القرار رقم (1970) والقرار رقم (1973)، فى محاولة منه لحل الأزمة الليبية ووقف انتهاكات النظام الليبى لحقوق الإنسان الليبى، لكن تحقق هدف آخر وهو إسقاط نظام القذافى، ولم تمكن الشعب الليبى من حكم نفسه، بل زادت معاناته وكثرت، ودور بعض الدول فى الأزمة الليبية، ورأينا أن بعض الدول مثل مصر والامارات وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية من وراء حجاب تقف مع حفتر

وأنتهينا إلى أن الكل تجاوز حدوده فى حل الأزمة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وزيادة معاناة الشعب الليبى الذى مازال يعانى حتى الآن من التدخلات الخارجية العالمية والإقليمية التى تعرقل بشدة وضع حد لنهاية معاناة الشعب الليبي، وأن التدخل التركى جاء تطبيقا لقواعد القانون الدولى الإنسانى ومواثيق وقرارات المنظمات الدولية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى، أما حفتر ومن يدعمه فخارج إطار الشرعية الدولية والقانون الدولى المعاصر.

أعمال المؤتمر الدولي

قائمة المصادروالمراجع

أولا: الوثائق:

- أنظر ملحق قرار جامعة الدول العربية رقم (7360).
- موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية.
- الفقرات من (83 حتى 89) من اللجنة الدولية لتقصى الحقائق حول ليبيا، المقدمة الى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فى الوثيقة رقم (A/HRC/19/68).

= ثانيا: الكتب العربية:

- الأستاذ/ أحمد الزروق الرشيد، البعد الدولى لثورة 17 فبراير الليبية، فى التقرير الاستراتيجى الليبى، عام 2012م، طرابلس هيئة دعم وتشجيع الصحافة، عام 2014م.
- الدكتور/ تونسى بن عامر، قانون المجتمع الدولى المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، عام 1992م.
- الدكتور/ حسام حسن مصطفى حسان، التدخل الإنسانى فى القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2004م.
- دكتور/خالد محمد خيرالله، السيادة فى القانون الدولى بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية، الطبعة الأولى مطبعة إيمان للنشر، 2006م.
- الدكتور/ سعيد سالم جويلى، أستخدام القوة المسلحة فى القانون الدولى العام، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 1993م.
- ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكى فى العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت، دار ابن خلدون، عام 1974م، ص: 249.
- زياد عقل، الإتحاد الإفريقى والثورة الليبية البروتوكولات والمصالح، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عام 2011م.
- الدكتور/ عاطف على على الصالحى، مشروعية التدخل الدولى وفقا لقواعد القانون الدولى العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2007م.
- دكتورة/ عفاف بشير عباس عمر، التدخل الدولى الإنسانى بين حماية حقوق الإنسان وأنتهاك سيادة الدول، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة الرباط الوطنى، كلية الدراسات العليا، عام 2015م.
- الدكتور/عبد اليزيد داودى، التدخل الإنسانى فى ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة، دراسة حالة إقليم كوسوفا نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو 1945م، قالمة، الجزائر، عام 2012م.
- الدكتور/عبد القادر البقيرات، التدخل من أجل الإنسانية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الأول، المركز الجامعى الجلفة، عام 2008م.
- الدكتور/عماد الدين عطاء الله المحمد، التدخل الإنسانى فى ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
- الدكتور/ محمد خليل الموسى، أستخدام القوة فى القانون الدولى المعاصر، دار وائل، الآردن، الطبعة الأولى، عام2004م.
- الدكتور/ محمد غازى ناصر الجنابى، التدخل الإنسانى فى ضوء القانون الدولى العام، الطبعة الأولى منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت،2010م.

أعمال المؤتمر الدولي
- الأستاذ/ محمد السبيطلى، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث وللدراسات، سلسلة دراسات، العدد (25)، يوليو 2017م.
الدكتور/ مصطفى رمضان مصطفى حامد، الأمن الجماعى الدولى فى مواجهة العدوان وفقا لقواعد القانون الدولى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، عام 2009م.
- الدكتور/ مصطفى علوى سيف، استراتيجية حلف الأطلنطى تجاه منطقة الخليج، سلسلة دراسات أستراتيجية، مركز الأمارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 129، عام 2008م.
- الدكتورة / وهيبة العربى، مبدأ التدخل الدولى الإنسانى فى إطار المسئولية الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، عام 2014م.
- الدكتور/ يوسف محمد الصوانى، أنتفاضة 17 فبراير فى ليبيا: أسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، يوسف محمد الصوانى وريكاردوا رينيه لاريمومنت (محرران) فى الربيع العربى الانتفاضة والأصلاح والثورة، بيروت، مندى المعارف، عام 2013م.
- الدكتور/ يوسف الرفاعى يوسف محمد، التدخل الدولى فى ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة من 2011م – 2015م، رسالة ماجستير، جامعة بنغازى، كلية الاقتصاد، عام 2019م.

= رابعا: الكتب الأجنبية:

Bernstein darrid, internationalcaut of justice, case concerning military and paramilitary activities in and agaunstnicaragua, Law journal, Vol28n1, winter 1987,

- Francis Fukuyama" the end of History" the international interest. No. 16(Washington, summer 1989).

- Wolter R. Mead. "The American Foreign Policy tradition" World Policy Journal, Vol. 11, No. 4, (New York: winter 1994- 1995.

(الدو افع الاقتصادية وراء التدخل الخارجي في ليبيا)

Economic motives behind external intervention in Libya

أ- فرج حسن محمد الأطرش – عضو هيئة تدريس- كلية القانون – جامعة الجفرة – ليبيا

A- Faraj Hassan Muhammad Al-Atrash - Faculty member - College of Law - University of Al-Jufra - Libya

* للمراسلة FarajHassanAlAtrash1212@gmail.com

ملخص:

تعيش ليبيا منذ أكثر من تسع سنوات أزمة عميقة، تجاوزت تداعياتها الأبعاد السياسية لتطال الجوانب الإقتصادية والأمنية والعسكرية والإجتماعية وتمزق النسيج الإجتماعي الليبي بسبب الحرب الأهلية.

تكمن اهمية الدراسة في هدفين أساسيين أولها: إبراز العوامل التي تؤدي إلى بناء الدولة الليبية والحفاظ على وحدتها. وثانيها: ابعاد الاقتصادية للتدخلات الإقليمية والدولية التي تعرقل المسار السياسي في ليبيا وبناء دولة.

أن الإشكالية الأساسية تدور عن الدوافع الاقتصادية للتدخلات الخارجية نتيجة الاطماع في ثروات ليبيا: فما هي أسباب التدخل الخارجي في الشأن الليبي؟ وهل هي سياسية محضة، أم أن المصالح الاقتصادية هي التي تحرك سياسة الدول حيال ليبيا؟ هل التدخلات الخارجية تفرض أمر واقع جديد في ليبيا لتحقيق مصالحها الاقتصادية.هل يهدد التدخل أمن ووحدة ليبيا؟

الكلمات المفتاحية: الثروات، الأسباب، التدخلات، الخارجية، استقرار، أطماع ، ليبيا

Abstract:

For more than nine years, Libya has been experiencing a deep crisis, the repercussions of which have gone beyond the political dimensions, affecting the economic, security, military and social aspects, and the disruption of the Libyan social fabric due to the civil war.

The importance of the study lies in two main objectives, the first of which is: to highlight the factors that lead to building the Libyan state and preserving its unity. And second: the economic dimensions of regional and international interventions that hinder the political path in Libya and state building.

The main problem revolves around the economic motives for foreign interference as a result of greed for Libya's wealth: What are the reasons for external interference in Libyan affairs? Is it purely political, or is it economic interests that drive countries

'policy towards Libya? Will foreign interference impose a new fait accompli in Libya to achieve its economic interests. Does the intervention threaten the security and unity ?of Libya

Key words: wealth, causes, interventions, external, stability, ambitions, Libya

مقدمة

نتيجة للصراع القائم تعيش ليبيا منذ أكثر من تسع سنوات أزمة عميقة، تجاوزت تداعياتها الأبعاد السياسية لتطال الجوانب الإقتصادية والأمنية والعسكرية والإجتماعية وتمزق النسيج الإجتماعي الليبي بسبب الحرب الأهلية.

بسبب التدخلات الخارجية يشهد الصراع الداخلي في ليبيا، مراحل نزاع كثيرة، تؤججها التغيرات الكبيرة التي فرضتها التحولات الداخلية من جهة والإقليمية المتوترة، وضعف الوسائل والإمكانيات التي يمتلكها الفرقاء المتنازعين مقارنة مع حجم المعركة الكبير من جهة أخرى، مما أدى إلى لكل الاطراف الاستعانة بالخارج ومما أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وهدد أستقرار ليبيا ووحدتها، ونتيجة لذلك تعيش الأطراف حالة من عسر الفهم الواقعي، رغم تضاعف حجم الضحايا والخسائر البشرية والمادية في الصراع التي دمرت البنية التحتية واستنزفت الإحتياطيات المالية الليبية، مازال الدول الخارجية لها أطماع في ثروات ليبيا من الاحتياطيات الموارد الطبيعية والفوز في الاستثمارات والعقود لاعمار البلاد.

مما يتطلب من كل الأطراف الليبية المتنازعة إلى التفكير الجاد وبعبارات أكثر التزاما بوضع خارطة طريق مبنية على أسس علمية واضحة وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي حفاظاً على وحدتها، والسير قدماً في المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة في هدفين أساسيين أولها: إبراز العوامل التي تؤدي إلى بناء الدولة الليبية والحفاظ على وحدتها. ثانيها: أبعاد الاقتصادية للتدخلات الإقليمية والدولية التي تعرقل المسار السياسي في ليبيا وبناء دولة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الليبي وما يتطلب من موارد اقتصادية للتنمية والبناء، اصبحت ليبيا سوق للدول الطامعة في ثرواتها، ومعرفة الاسباب الاقتصادية للتدخلات الإقليمية والدولية.

إشكالية البحث:

أن الإشكالية الأساسية تدور عن الدوافع الاقتصادية للتدخلات الخارجية نتيجة الاطماع في ثروات ليبيا: فما هي أسباب التدخل الخارجي في الشأن الليبي؟ وهل هي سياسية محضة، أم أن المصالح الاقتصادية هي التي تحرك السياسية الدول حيال ليبيا؟ هل التدخلات الخارجية تفرض أمر واقع جديد في ليبيا لتحقيق مصالحها الاقتصادية.هل يهدد التدخل أمن ووحدة ليبيا؟

منهجية البحث:

ينتهج الباحث أسلوب المنهج التاريخي وذلك بدراسة المراحل التاريخية التى مر بها الاقتصاد الليبي، وكذلك الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستنباط الآطماع الدول في ثروات ليبيا.

خطة البحث:

وسنتناول الموضوع وفقاً للخطة التالية :

المحور الأول: أهمية الاقتصاد الليبي

المحور الثاني: الأبعاد الاقتصادية للتدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا

المحور الأول

أهمية الاقتصاد الليبي

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي مميز، إذ إنها تقع في موقع متمركز في وسط الشمال العربي الأفريقي، وتطل على البحر المتوسط بساحل طويل يبلغ حوالي 1900 كم تقريباً، ولها امتداد جغرافي ينتهي في عمق الصحراء يمكنها من مجاورة عدد من البلدان العربية والإفريقية ذات الموقع المتميز في القارة الإفريقية، وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالي 1.760 مليون كم2، وقد كان لهذا الموقع المتميز مكانة كبيرة عبر التاريخ[ccix].

مما جعل الاقتصاد الليبي يتمتع بعدة خصائص منها تدني مستوى الكثافة السكانية وتركز السكان في المدن الكبرى والاعتماد الاقتصاد الليبي على سلعة تصديرية واحدة كمصدر رئيسي للدخل، وهمينة قطاع النفط على الاقتصاد، والتوسع في قطاع الخدمات والتضخم في حجم القطاع العام، ويعتمد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط والغاز ويدار مركزياً، ويعتبر النفط والغاز مصدرا الدخل الرئيسيين في البلاد، وكانت عدة إجراءات عملية التي تجسد معالم السياسة العامة الليبية للإصلاح الاقتصادي منذ العقد الأخير من القرن العشرين[ccx].

أعمال المؤتمر الدولي

تعد ليبيا واحدة من الدول العربية المهمة المصدرة للنفط والغاز والموجودات والاحتياطات النفطية هدفًا أساس للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية، إذا تقدر احتياطات النفط ثلاثين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي النفط في بحر الشمال، هذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء بيئة سليمة ونظام إقليمي فعال، بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة، سيما ثروة النفط الذي بقيت عائداته سر من أسرار النظام الذي لا يمكن لأيّ جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها في فرص استثمار المواطنين، بالمقابل همش قطاعات واسعة من المجتمع[ccxi]، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بالشعوب العربية الأخرى، تقدر أرصدة الفوائض المالية النفطية بالمليارات من الدولارات، فإنّه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلاً من التوزيع العادل لمليارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، ويبدو أنّ الوصف دقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها النظام السابق، هو تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي سبب الفساد المستفحل الذي عزز من دور اللجان وكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي، وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشرات مدركات الفساد العام 2010 جاءت ليبيا بالمرتبة (146) من بين (178) بلدًا[ccxii]، كما أنّ نظام الحكم في ليبيا كان سبب من أسباب التدخل، حيث يعتبر ذاك النظام في ليبيا طيلة فترة حكم القذافي تميزت بكثرة العداءات للدول الغربية مما أدي إلى حصاره اقتصاديًا وقل التبادل الاقتصادي، إضافة إلى كون طريقة التعامل مع الانتفاضات الشعبية من القوات النظام والمواجهة العنيفة والدموية باستخدام القوات المسلحة للمظاهرات السلمية جعلت ضرورة ملحة للتدخل، وبتأسيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في 27 فبراير 2011م، من طرف وزراء منشقين واعتراف عدد كبير من الدول بهذا المجلس كسلطة شرعية في ليبيا وممثلة للشعب الليبي إضافة للانشقاقات في صفوف الجيش الليبي جعل النظام السابق يفقد شرعيته، هذا ما جعل وجود ظروف مواتيه للتدخل[ccxiii].

إعتماد الاقتصاد الليبي على النفط الخام كمصدر للدخل القومي الذي يشكل أكثر من 96% من إجمالي الصادرات، وكذلك يعتبر بذلك القطاع النفطي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وهيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد الليبي إذ تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي أكثر من 45%، كمتوسط للفترة 2000 -2010، بينما قطاعات الزراعة والصناعة ورغم استجواؤها على أكثر من 30% من إجمالي الإنفاق التنموي خلال الفترة من 1970 -2006) لذا فإن الاقتصاد الليبي في حاجة إلى رفع زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية من الصناعية والزراعية لكي يتوازن الهيكل الاقتصادي[ccxiv].

إن للنفط أهمية استراتيجية في الاقتصاد الليبي، منذ اكتشافه تجارياً والشروع في تصديره في أوائل عقد الستينيات من القرن الماضي، ويتبين ذلك من خلال مساهمته في كل من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الصادرات العامة، الميزانية العامة، وتمويل خطط وبرامج التنمية، حيث تشكل عوائد النفط المصدر الأساسي، بل الوحيد لتمويل برنامج التنمية الشاملة في الاقتصاد، فالاقتصاد الليبي اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، إذ يستخدم العوائد

أعمال المؤتمر الدولي

النفطية في تمويل معظم الميزانية العامة للدولة، كما تساهم في بناء احتياطي النقد الأجنبي عندما تتوفر فوائض مالية من حين لآخر.

حيث إن تصل نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا إلى نحو 67% وهي تعتبر نسبة مرتفعة، فإن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هى إحدى مقاييس درجة التنوع الاقتصادي، فزيادة الأهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنوع الاقتصادي، وانخفاض مساهمات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي[ccxv].

تحظى الصادرات النفطية في ليبيا بنسبة مرتفعة جداً في إجمالي الصادرات الليبية، مما يدل على انخفاض درجة التنوع في هيكل الصادرات، إذ تصل هذه النسبة إلى حوالي 97%، وهذا يجعل ليبيا تعتمد على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهو مؤشر تترتب عليه مشاكل اقتصادية، أهمها ارتباط الاقتصاد الليبي بالدخل النقدي للنفط فقط[ccxvi].

كما أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في ليبيا هى الأخرى مرتفعة جداً، حيث تصل إلى نحو 91.3%، والسبب هو تدني الإنتاجية وتفاقم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الخدمية، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الإيرادات العامة ؛ إن ارتفاع صادرات ليبيا النفطية وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2004 والتي أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات الكلية، كان له أثر كبير في ارتفاع أهميتها النسبية[ccxvii].

الجدول التالي رقم (1) يتضمن الايرادات النفطية في موارد الميزانية العامة ليبيا

خلال الفترة 2007-2014.[253].

بالمليار دينار

السنة	الإيرادات النفطية	موارد الميزانية	نسبة الإيرادات النفطية من موارد الميزانية
2007	48.6	53.4	%91.1
2008	64.4	72.7	%88.6
2009	35.3	41,8	%84.6
2010	55.7	61.8	%90.6
2011	15.8	16.8	%94.2
2012	66.9	70.1	%95.4
2013	51.8	54.8	%94.5
2014	20.0	21.5	%93.0

(10) – مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية 2014.

أعمال المؤتمر الدولي
المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية 2014.

إن عملية تمويل خطط وبرامج التنمية في ليبيا اعتمدت في جميع مراحلها بشكل شبه كامل على العائدات النفطية منذ عام 1963 عندما وضعت أول خطة تنمية اقتصادية خمسية 1963-1968 ، ثم بات أهمية النفط تزداد بشكل كبير خاصة بعد عام 1973 ، أي بعد أن وصلت أسعار النفط انداك إلى معدلات غير مسبوقة على أثر حرب أكتوبر 1973[254].

من المفترض أن العلاقات الخارجية بين الدول تكون وفقًا لمبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها، وأن يبرز هذا النهج في تعاطي الدول مع تطورات المشهد الليبي، ولما تتدخل الدول في مجريات الصراع أو تدعم أحد طرفي الصراع خلال المراحل المتعاقبة التي مرت بها ليبيا منذ 2011 وحتى الآن.

أن أسباب الاطماع في ليبيا ثرواتها اللامحدودة، لأن ليبيا تملك احتياطات كبيرة وهامة من معادن وخامات بعضها نادر أو يحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى تقنيات متطورة، لذلك كانت منذ القدم محل أطماع دولية، وأن الموقع الجغرافي المتميز للدولة الليبية وقربها من الشواطئ الجنوبية لأوروبا وكذلك هي البوابة الشمالية لدول أفريقيا.

أن احتياطيات النفط_الصخري الليبية تبلغ 34 مليار برميل، مما يجعلها الأولى عربياً من حيث احتياطات النفط الصخري والخامسة عالمياً، بعد روسيا والولايات المتحدة والصين والأرجنتين. أن بخلاف الغاز الصخري، فقد ارتفعت احتياطياته إلى ثلاثة أضعاف، من 55 تريليون قدم مكعب إلى 177 تريليون قدم مكعب، وذلك بإضافة 122 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الصخور .. وبذلك تحتل ليبيا المرتبة الثانية أفريقيا" (8 تريليونات متر مكعب) بعد جنوب أفريقيا (13 تريليون متر مكعب) وقبل الجزائر (6.5 تريليون متر مكعب) [ccxviii].

أما الثروة المعدنية المتوافرة ومواقعها وكيف ستكون رافد مهم للاقتصاد الليبي .. وما يحتاجه الأمر هو الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وقبل ذلك توافر قوي للإدارة الرشيدة والإرادة القوية .

ومن الواضح أن أحدث بيانات مجلس الذهب العالمي عن شهر يونيو2020م، والتي كشفت أن ليبيا من حائزي الذهب الكبار ضمن أصولها الاحتياطية رغم التوترات الأمنية التي تواجهها منذ عام 2011 .. وبأنه وفق بيانات المجلس، ليبيا تحتل المرتبة 33 عالميًا، بحجم 116.6 طن ذهب متفوقة على بلدان كبرى مثل كوريا الجنوبية وأستراليا .. وهي متوزعة بين جبل كلينجا والمثلث وبمنطقة العوينات الشرقية بالقرب من الحدود الليبية المصرية وكذلك بمنطقة العوينات الغربية بالقرب من المنطقة الحدودية الليبية الجزائرية ناهيك عن المؤشرات المجدية أقتصاديا" بالمنطقة الحدودية الليبية السودانية.

[254] – صبحي قنوص وآخرون، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا في ثلاثين عاماً (1969–1999) ، مرجع سابق، ص71.

أعمال المؤتمر الدولي

كما بعد أن خرجت أنباء عن اكتشاف يورانيوم ضخم في ليبيا في الوادي الأسود لاحظنا توافد عدد من الشركات التابعة لحكومات أجنبية على خلفية اكتشاف اليورانيوم وأكثر الوفود اهتماما، هو الوفد الكندي الذي توجه إلى منطقة الوادي الأسود .. وكان عدد هذا الوفد حينذاك يتجاوز الـ 50 شخصاً من علماء ومتخصصين بصناعة اليورانيوم ومباشرة بدأوا بإجراء الدراسات و الوقوف على قضية اكتشاف احتياطي ضخم من اليورانيوم الجاهز بنسبة من 63 إلى 74 % للصناعة طبيعياً.

وأوضح رئيس إدارة الاستكشاف في مليوغ الفرنسية بأن هذا النوع من اليورانيوم أن يوجد بهذه الطريقة هو نادر جداً في العالم، وسجلت حالات 4 فقط وبنسب ضئيلة لا تصل إلى 3 كيلوجرام، ويعزي هذه الكمية إلى أن منطقة الوادي الأسود ترجع إلى سلسلة بركانية خامدة مقابلة لطبقة الماجما الأرضية الهلامية[ccxix].

وأنه يبدو أن في عوامل التعرية كمية ضخمة من المادة حبست وبقت مكبوسة فترة من الزمن بملايين السنين لتصبح في النهاية بهده الطريقة .. وتاكيد من وفد الشركة بأن هده الكميات تكفي إنتاج الطاقة الكرة الارضية ملايين السنين دون انقطاع أو حتى نقص في قدراتها .. ناهيك عن عمليات الاستكشاف بمنطقة الهروج وجنوب الجفرة والحدود الليبية والحدود الليبية النيجرية عبر تنقيب شركة كوجيما الفرنسية.

كما تمتلك ليبيا احتياطات ضخمة من خام الحديد تفوق حتى احتياطات موريتانيا حسب خبراء الاقتصاد، أنه يصل إلى 3.5 مليار طن مع نسبة الحديد بين مكونات الصخور تصل إلى 35-55 بالمئة[ccxx].

حيث تم اكتشاف مناجم الحديد بالجنوب الغربي لليبيا خاصة في منطقة تاروت ببراك الشاطئ شمال مدينة سبها، يلاحظ أن لو الرمال الليبية متوافرة بذات النوعية الكمية لدى دول اليابان أو تايوان أو سنغافورة، ربما سيطروا على العالم اقتصادياً وعسكرياً، حيث إن أبحاث علمية للمعهد الأمريكي للدراسات الجيولوجية تؤكد ذلك وهذا المعهد يتبع وزارة الدفاع الأمريكية مباشرة وتصرف عليه استخباراتها وتحدد إمكانات كل دول العالم.

ويكفي أن القول بأن مواصفات رمال ليبيا هي المطابقة للمواصفات المطلوبة للصناعات المتقدمة التي تدخل في مجال تحويل المواد إلى البلازما والرمال الليبية هي التي تستطيع صنع كل القطع الإلكترونية بجودة عالية وتكلفة رخيصة تنافس أية صناعات متقدمة في أي مكان في العالم .. الرمال الليبية وحدها تستطيع بسبب جودتها صناعة تقنيات متطورة للزجاج بأعلى مواصفات قياسية أقلها جودة تعادل أفضل الموجود الرمال الليبية تفتح آفاق صناعة افضل المعالجات الإلكترونية. كما تفتح آفاقا جديدة للصناعات النقية الرمال الليبية وحدها من يملك صناعات ناقلات طاقة كهربائية بمقاومة تعادل صفرا وعادمات رطوبة طبيعية. ويمكن الرمال الليبية بسبب طبيعة بلوراتها تستطيع التحول إلى مواد شديدة الصلابة إلى درجة الصلادة تساوي أموالا طائلة الرمال الليبية يمكن أن تحل محل صناعات الخزف المقاوم للحرارة ويمكن أن تحل محل صناعات البلاستك الصلب جدا والخفيف الوزن ويمكن أن تدخل في صناعة هياكل السيارات والطائرات مستقبلا. كما الرمال الليبية قد تستعمل

أعمال المؤتمر الدولي

واقيات للمواد المشعة وقد تدخل في الاستخدامات الطبية بتغيير تركيبة بلوراتها ومعالجتها لتصبح أن تستخدم في إيقاف النزيف من دون أن يحدث تلوث لفترات طويلة .

المحور الثاني

الأبعاد الاقتصادية للتدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا

يلاحظ إن ليبيا، الغنية بالموارد الطبيعية، وذات الجرف القاري الطويل ستصبح حالة نفط راكدة بمرافقها التي فقدت مصداقيتها التجارية في أثناء الحرب وبعدها، تشغل ليبيا أولوية لدى صانع القرار للدول الجوار؛ كمصر والجزائر وتونس، وتعتبر مصر كونها دولة ذات حدود مشتركة مع ليبيا -1200كم- تصدر حالة السيولة الأمنية على شقها الليبي عدة تحديات للسيادة المصرية كتسلل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب. فضلاً عما يمثله استمرار الصراع من استنزاف لمقدرات وثروات الشعب الليبي ويهدد طول أمد القتال فرص ومجالات حفظ وحدة الدولة الوطنية الموحدة، والخطر الذي مثله إعادة تموضع التنظيمات الإرهابية والمقاتلين في الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية كسوريا والعراق على أمن الإقليم وأمن مصر القومى، بالإضافة إلى ما أنتجه الصراع في ليبيا من حالات نزوح للمواطنين وأوضاع إنسانية أضرت بالبناء المجتمعي الليبي، واضطرار حجم كبير من المصريين العاملين في ليبيا الى العودة بعد اشتعال دائرة النزاع في المدن الليبية.

أن التحركات المصرية تجاه الازمة الليبية رغم تستهدف حفظ أمنها القومي عبر صون البناء الوطني الليبي الموحد. بالإضافة إلى تثبيت دعائم الأمن لتسهيل عمليات إعادة الإعمار لإتاحة الفرصة أمام المصريين العائدين والراغبين في الاستثمار والعمل في ليبيا للعودة واستعادة أنشطتهم الاقتصادية بها[ccxxi].

أما دولة امريكيا يمثل النفط الليبي عامل محرك للسياسات الامريكية تجاه الأوضاع في ليبيا؛ حيث تسيطر شركات أكسون موبيل وأوكسيدنتال بتروليوم الامريكيتين على حصة نفطية ذات أهمية كبرى. وتأثرت مصالح تلك الشركات بالأوضاع الأمنية المتدهورة في ليبيا منذ 2011، ولذا ترغب واشنطن في فرض الامن والاستقرار في ليبيا لتعاود تلك الشركات العمل بكامل طاقتها. وحيث مثل الوضع الأمني الليبي فرصة لنشاط التنظيمات الإرهابية مهددًا الجهود الامريكية للقضاء علها، ثمنت الإدارة الامريكية جهود الجيش الوطني لمطاردة تلك التنظيمات والقضاء على وجودها، وهو ما أبرزه الاتصال الذي جرى بين الرئيس الأمريكي "ترامب" وقائد الجيش الوطني الليبي في أعقاب تقدم الجيش لتطهير الجنوب والمنطقة الغربية من المليشيات والتنظيمات الإرهابية[ccxxii].

كما تسعى إلى استثمارات ومبيعات لأنظمة تسليح بقيمة عالية. كذلك تمثل إعادة إعمار ليبيا في المرحلة التالية للصراع فرصة كبرى للشركات الامريكية للدخول والعمل في هذا البلد الثري بالموارد والنفط،

والمتعطش الى عمليات تنمية وتطوير شاملة وكبرى، ستضمن من خلالها الشركات والبلدان الحائزة على عمليات إعادة الاعمار تدفقات نقدية طائل[ccxxiii].

أما دولة روسيا في البداية حاولت حفظ علاقات متوازنة مع أطراف الأزمة الليبية، ويبدو أن هذه السياسة المتوازنة مدفوعة بدوافع اقتصادية، فروسيا هي التي قامت بطباعة الدينار الليبي ليوزعه البنك المركزي، فيما وقعت شركة النفط الروسية العملاقة (روس نفط) عقدًا لشراء النفط من الشركة الوطنية الليبية للنفط عام 2016م[ccxxiv].

ويبدو أن موسكو ترغب في تسوية سياسية تنهي حظر تصدير السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة ضد ليبيا، وذلك لزيادة مبيعاتها العسكرية عن طريق دعم الجيش الوطني بعد سنوات منهكة من الصراع، حيث بلغ التبادل العسكري مع ليبيا قبل الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011 قرابة الـ 4 مليارات دولار، وحتى اليوم يعتمد الجيش الوطني الليبي في الخبرات العسكرية على روسيا، ومن هنا ستستفيد روسيا من إلغاء حظر بيع السلاح إلى ليبيا.

كما أن قدرة روسيا على موازنة علاقاتها بين حفتر وحكومة الوفاق ستنعكس على العلاقات التجارية وعقود الإعمار التي يمكن لروسيا الحصول عليها مستقبلاً، فالشركات الروسية مهتمة ببناء سكة حديد تربط ما بين بنغازي ومدينة سرت بمناقصة تقدر قيمتها بـ 2.5 مليون دولار، بشكل سيعزز من اقتصاد روسيا وتأثيرها في منطقة البحر المتوسط، وتفتح أبواب للتوغل الروسي في افريقيا العامرة بالثروات[ccxxv].

أما دولة تركيا اتجه النظام التركي لدعم حكومة الوفاق الوطني جاء مرتبطاً بعدة دوافع منها منها فتح سوق جديد للسلاح التركي أو تجربة أنواع جديدة من الأسلحة للمساهمة في زيادة حصيلة تصدير السلاح التركي التي تجاوزت 6 مليارات دولار. كما أن لديها مصالح اقتصادية هناك متمثلة بعقود تم توقيعها منذ عام 2010، في مجالات اقتصادية وتنموية كالنفط والغاز وعقود إعمار ليبيا. بالإضافة للشق الجيوسياسي وهو التأثير على مقاربات دول الجوار، وإزعاج مصر، بالحصول على موطئ قدم على السواحل الليبية، ومن ثم، فرض سيطرة ما على البحر المتوسط من أجل مضايقات تتعلق بالحقوق النفطية. ولذلك ترفض المؤسسات الوطنية الليبية التحركات التركية لإشعال الازمة ودعم التنظيمات الإرهابية وحكومة الوفاق الموالية لها؛ إذ تستهدف تقويض وحدة الدولة الوطنية الليبية وتضرب مستقبل وثروات الشعب الليبي بشكل مباشر لصالح أهدافها الخاصة.

أما دولة إيطاليا تعتبر ليبيا منطقة نفوذ لكونها كانت أهم المستعمرات الإيطالية في إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وتعمل عدة شركات إيطالية في قطاع النفط الليبي وتستحوذ على حصة كبرى منه وأبرزها شركتي "إيني" و"بوتشيلي"، وظلت شركة "إيني" الإيطالية مستثمراً أساسياً في الغاز والنفط الليبي على مدار سنوات بما فيها فترة العقوبات التي فرضت على ليبيا عام 1992، وتسيطر "إيني" حاليًا على أغلب الحقول النفطية في "برقة" و "فزان"، وترغب روما في تأمين مصالحها النفطية بليبيا بشكل واسع،

أعمال المؤتمر الدولي

إذ تستورد 12% من احتياجاتها من الغاز، و25 % من احتياجاتها النفطية من ليبيا وهي ما تمثل 32% من الإنتاج النفطي الليبي. ولحفظ مصالحها النفطية[ccxxvi].

أما دولة فرنسا كذلك ترغب في تأمين مصالحها الاقتصادية في ليبيا والسيطرة على حقول النفط الليبية عبر شركتها "توتال"، بالإضافة لسعيها إلى استحواذ بعض شركاتها مثل المجموعة الهندسية "اليستوم" وشركة الأسمنت "لافارج" على عقود إعادة الإعمار الليبية وإعادة تأهيل المنشآت التي تم تدميرها خلال الصراع الليبي، والجدير بالذكر أن اتحاد الشركات الفرنسية قد أفاد في 2011 بأن تكلفة إعادة إعمار ليبيا قد تتجاوز 200 مليار دولار، وهذا الرقم من المؤكد زيادته حالياً نظراً لتدهور الأوضاع في الوقت الراهن مقارنة بالعام 2011.

وكما تتمسك فرنسا بدعم بعض الحلفاء للسيطرة على الهلال النفطي ، ولكنها استهدفت ايضاً الخروج بالملف الاقتصادي ولكن العديد من الشركاء الأوروبيون استبقوا ذلك وانخرطوا في تقسيم الثروات الليبية مع باريس.

أما دولة بريطانيا تحرص على توجيه دفة الأوضاع والصراع في ليبيا بما يمكنها من الخروج بالقدر الأكبر من المكاسب التي تستطيع اقتناصها، وتحكم تحركاتها مجموعة أهداف استراتيجية كدعم وتمكين جماعات الإسلام السياسي لتصدر المشاهد الانتقالية والتحكم في مستقبل تلك البلدان بما يتوافق ومصالحها؛ لذلك حرصت في مراحل الصراع .

وتستهدف بريطانيا منع تمدد الهجرات غير الشرعية عبر ليبيا، وقدمت مساعدات إنسانية تحت هذا المسمى لحكومة الوفاق. كما ترغب لندن في تحقيق تعاون في مجال ملاحقة المطلوبين والعناصر الإرهابية وهو ما برز في تسليم حكومة الوفاق لها شقيق منفذ هجوم مانشستر[ccxxvii].

وأبدت بريطانيا رغبتها في توسيع دائرة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع ليبيا خلال لقاءات مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، وتمتلك شركة "بريتيش بتروليوم" البريطانية حصة كبيرة-42%- من النفط الليبي، ولديها امتيازات للتنقيب في مناطق الغرب كغدامس وسرت. ووقعت خلال السنوات الأخيرة عدة اتفاقيات مع شركة ايني الإيطالية ومؤسسة النفط الليبية لإعادة توزيع الحصص فيما بينها، وأبدت أيضاً رغبتها في توسيع عملياتها في ليبيا. ولدي الحكومة البريطانية أموال ليبية مجمدة منذ 2011 تُقدر بـ 9.2 مليار جنيه إسترليني، وترغب بريطانيا في استقطاع قطاعات منها تحت مسميات عدة كتعويضات عن دعم نظام القذافي لمتطرفين وضرائب[ccxxviii].

أما دولة ألمانيا ترتبط أهدافها في ليبيا بشبكة معقدة من المصالح التي تستهدف تحقيقها كبح الطموح الفرنسي البريطاني في التغلغل بالصراع لتحقيق هيمنة على الثروات الليبية، والتفرد بصدارة المشهد الدولي من حيث حشد وتحريك القوى الأوروبية وراءها لتبني وجهات نظرها، والحرص على توظيف أدوتها الدبلوماسية والإنمائية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستحواذ صورة الدولة الداعمة لجهود العمل الإنساني، بالإضافة الى سعيها لضمان عقود اقتصادية ترتبط بمشروعات التنمية وإعادة الاعمار

أعمال المؤتمر الدولي

في ليبيا مع انخفاض حدة الاقتتال، كذلك ضمان عدم وقوع الأسلحة الكيميائية التي امتلكها نظام القذافي بأيدي المجموعات المتشددة.

كما خصصت ألمانيا عدة حزم تمويلية لصندوق دعم الاستقرار ومشروع الأمم المتحدة الانتخابي والخدمة الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا. وساعدت ايضًا مسئولية التخلص من الترسانة الكيميائية الليبية بالتنسيق مع حكومة الوفاق في العام 2018[ccxxix].

وعقدت برلين مؤتمرًا بالتعاون مع حكومة الوفاق بعنوان " الملتقى الاقتصادي الليبي الألماني" أبدت فيه رغبتها بالاستثمار في قطاع النفط والغاز الليبي. وقد برز هذا التعاون بينها وحكومة الوفاق حين تراجعت الوفاق مؤخرًا عن قرارها بتعليق عمل عدد من الشركات الأجنبية ومنها شركة سيمنز الألمانية المشرفة على غالبية مشاريع الطاقة في ليبيا، كذلك في تحركات ألمانيا المتعاقبة لاستصدار قرار من مجلس الأمن لوقف تقدم الجيش الليبي لتحرير العاصمة؛ للإبقاء على وجود سلطة الوفاق بالعاصمة طرابلس وحفظ مصالحها بليبيا[ccxxx].

أما دولة قطر إلى جانب تركيا التي تدعم حكومة الوفاق بشكل مباشر عسكريًّا، يوجد الدعم القطري الذي يتخذ غالبًا شكل الدعم السياسي والاقتصادي، سواءً للموقف التركي في ليبيا أو لحكومة الوفاق نفسها. ويعتبر "النفط" هو المحرك الرئيسي لقطر في ليبيا، خاصة وإن الغاز الليبي هو المنافس الأول لقطر، ولذلك فإن الدوحة سعت للوجود في ليبيا منذ قبل العام 2011. وتخشى قطر من منافسة الغاز الليبي، فوجدت أن ظهور تركيا في المشهد توافق مع الرؤى القطرية للسيطرة على الغاز.

كما أن التحالف القطري - التركي في ليبيا يسعى إلى إقامة "دولة إخوانية"، على المتوسط لديها ثروات كبيرة، إضافة إلى تكامل الدور مع وجود الإخوان في تونس، وهو ما يمثل خطورة كبيرة على المنطقة[ccxxxi].

دولة الإمارات : يعود الاهتمام الإماراتي بليبيا إلى أيام النظام السابق وهو ليس وليد اللحظة، ونشر موقع "موند أفريك" الفرنسي في تقرير له أن الاهتمام الإماراتي بليبيا ظهر مباشرة بعد رفع العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا في 2003، وبعد رفع أميركا عقوباتها الاقتصادية عن ليبيا عام 2004. وأورد التقرير أنه قبل أيام فقط من رفع الحظر الأوروبي على بيع الأسلحة لليبيا في أكتوبر 2003، ترأس

ولي عهد إمارة دبي آنذاك محمد بن راشد آل مكتوم، وفدا إماراتيا زار ليبيا لإجراء مباحثات مع الحكومة الليبية حول قضايا اقتصادية وتجارية.

ومنذ ذلك الحين، تواصلت عملية تعزيز العلاقات بين البلدين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الإماراتية في ليبيا نحو مليار دولار سنة 2008. كما بلغت قيمة الصادرات الليبية، على غرار الوقود المعدني ومنتجات التقطير المستمر إلى الإمارات نحو 130 مليون دولار في 2010.

وتعد الإمارات لاعباً مؤثراً وفاعلاً في ليبيا من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري لحكومة المنطقة الشرقية. في المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والميلشيات المسلحة المتواجدة في المنطقة الغربية[ccxxxii].

وأن تراجع الدعم الإماراتي لليبيا عندما قررت كل من فرنسا والمملكة المتحدة وضع حد للنظام الليبي سنة 2011. ولقي القرار البريطاني الفرنسي دعما من الإمارات، التي قدمت مساعدات مالية لبرامج المساعدات الإنسانية الموجهة للاجئين الليبيين في كل من تونس ومصر.ويعزى هذا التدخلات الإماراتي في ليبيا دبلوماسيا وعسكريا إلى اهتمام أبوظبي بالإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها ليبيا.

مما سبق أن ليبيا ليست مجرد صحراء شاسعة جنوب البحر المتوسط لا تنتج سوى النفط وقليل من الغاز كما يعتقد البعض، بل تملك ثروات معدنية هامة لكنها في أغلبها غير مستغلة، على غرار الذهب واليورانيوم والحديد الخام وغيرها من المعادن، لذلك كانت منذ القدم محل أطماع دولية.

وتمتلك ساحلاً طويلاً، ويوفر لها ثروة سمكية هامة لم تستغل بالشكل المطلوب، خاصة على مستوى خليج سرت ذي المساحة الواسعة والذي تحتكر ليبيا السيادة عليه. والبحر بالنسبة لليبيين ليس فقط للاصطياف وصيد السمك، بل هو مصدر للثروة النفطية والغازية، حيث كان الليبيون من أوائل الشعوب المتوسطية التي اكتشفت النفط والغاز بكميات كبيرة قبالة سواحلها على غرار حقل البوري النفطي الذي اكتشف في 1976، ويعد الأكبر من نوعه في البحر المتوسط.

كما أن ليبيا تحتوي على احتياطات منجمية هامة، خاصة من الجبس والحديد، اللذين يدخلان في تصنيع عدة مواد متعلقة بالبناء، على غرار الحديد الصُلب (الفولاذ)، والإسمنت والزجاج، والسيراميك. وتحتاج ليبيا، التي عاشت عدة حروب منذ 2011، وقبلها حصاراً دولياً طويلاً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلى إعادة إعمار واسعة، ورغم أنها لا تمتلك ما يكفي من الأيدي العاملة المؤهلة اللازمة لعملية إعادة العمران، إلا أن هذه متوافرة بكثافة سواءً من مصر شرقاً، أو تونس غرباً، أو من بعض الدول الإفريقية. ويرى الخبراء أن عملية إعادة العمران يجب أن تبدأ بالبُنية التحتية التي يقوم عليها اقتصاد الدولة. ويرون أيضاً أن تطوير قطاع المناجم يحتاج إلى خبرات أجنبية ورأس مال.

لكن ذهب ليبيا في تيبستي عرضة للنهب من الباحثين الأفارقة عن المعدن الأصفر والذين يجوبون الصحراء الكبرى من السودان شرقا إلى موريتانيا غربا مرورا بتشاد وليبيا والنيجر والجزائر للتنقيب عن الذهب بوسائل بسيطة. وفي المنطقة نفسها، توجد رواسب بكميات تجارية من الأتربة النادرة والتي تدخل

في صناعة التقنية النووية والإلكترونية المتطورة مثل الهواتف الذكية ومكبرات الصوت الخلايا الضوئية المستخدم في صناعة الألواح الشمسية.

كما توجد عدة خامات أخرى في ليبيا مثل الطينات ورمال السيليكا والكالكارنيت التي تستخدم في صناعات الإسمنت والزجاج والقوالب الحجرية والخزف. وبفضل هذه الثروات المعدنية غير المستغلة، ناهيك عن موارد مائية جوفية هائلة، وساعات مشمسة طويلة لإنتاج الطاقة الشمسية، أصبحت ليبيا محل أطماع دولية، خاصة في ظل قلة عدد سكانها وتنازعهم فيما بينهم.

الخاتمة

يلاحظ من خلال دوافع التحركات الدولية تجاه الوضع في ليبيا يمكن تشبيهه بحروب الاستعمار الاقتصادي؛ حيث تسعى ذات المجموعة الدولية إلى استنزاف الثروات الليبية خلال مرحلة الصراع قدر المستطاع، وتوجيه مسارات التسوية بما يضع أحد حلفاءها الإقليميين في صدارة المرحلة الانتقالية؛ لتضمن النصيب الاوفر في عمليات إعادة الاعمار بعد تجاوز الصراع.

فيما تبقي تحركات الفواعل الإقليمية محدودة؛ طبقاً لمحدودية مواردها والتحديات الضارية التي تواجهها، ولكن اختلاف تلك التحركات هو نتاج لطبيعة النظام السياسي القائم حيث ترى مصر أن هدفها الرئيس استعادة أمن ليبيا لحفظ أمنها القومي ظاهرياً . فيما ترى تركيا أن حلم الخلافة يتطلب توظيف ليبيا كساحة بديلة للعناصر الإرهابية وتوظيف ثروتها لصالح اقتصاد أنقرة المنهار، ولكن وجود مصر وتيار قوى بالجامعة العربية يرفض المساس بمقدرات الشعب الليبي ووحدتها يحبط تلك التحركات التركية والخارجية حتى الآن، ولها أطماع اقتصادية ويكون لها دور مستقبلاً في ليبيا.

يتضح إن السياسة هي من تقود الاقتصاد في ليبيا، وبالتالي فعندما تكون المشكلة سياسية فستنتج عنها مشاكل لا حصر لها وهي أشبه تماماً بزلزال وتوابعه، ولكن في المقابل وبعد انتهاء الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة يتم تحييد السياسة جانباً والتوجه إلى الاصلاح الشامل والبناء.

وأن التدخل الأجنبي في ليبيا يكون له نتائج في سبيل تحقيق أكبر قدر من مصالحه المشروعة وغير المشروعة في ليبيا وعلى حساب الليبيين أنفسهم، خصوصاً وأن ليبيا تمتلك موارد اقتصادية ضخمة وموقع جغرافي مميز

أعمال المؤتمر الدولي

التوصيات

- توعية الشعب أن التدخل الأجنبي المباشر في سبيل تحقيق أكبر قدر من مصالحه المشروعة وغير المشروعة في ليبيا وعلى حساب الليبيين أنفسهم، خصوصاً وأن ليبيا تمتلك موارد اقتصادية ضخمة وموقع جغرافي مميز.
- ضرورة تحديد هوية الاقتصاد الوطني الليبي قبل الشروع في أي إصلاحات أو إعادة هيكلة، ورسم الخارطة الاقتصادية للموارد المتاحة والممكنة هما حجر الزاوية، بل ويشكلان معاً أساس التخطيط لمستقبل الاقتصاد في ليبيا.
- منع تأثير أو تدخل جهات دولية في التأثير على السياسات الاقتصادية المحلية بشكل مباشر، وفي حال وجود تدخل فإن الاقتصاد سيتضرر بسبب هذا التدخل.

(1) – عيسى حمد الفارسي: تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها – الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية ، تصدر عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، يونيو 2004.، ص29.

(1) – عيسى حمد الفارسي:، المرجع السابق ، ص31.

(1) – بكرو مرزوق ،التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان ليبيا نموذجا ، مرجع سابق ، ص31.

(1) – تيسير ابراهيم قديح ،التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا ، مرجع سابق ، ص135.

(1) – لطرش حبيبة ،استخدام القوة المسلحة لحماية المدنيين ، مرجع سابق ،ص97.

(1) – مصرف ليبيا المركزي – النشرات الاقتصادية مجلدات مختلفة عن السنوات 2001-2006.

(1) – رمضان السنوسي ، التنمية العربية في ظل الطفرة النفطية الثالثة ، مجلة الاقتصاد والتجارة تصدر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار ، السنة الأولى ، العددان السابع والثامن ،2006، ص17.

(1) – تقرير صندوق النقد الدولي ، البيان الختامي لبعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2005 من إعداد إدارة الشرق الاوسط ووسط أسيا 14 ديسمبر 2005، منشور في مذكر معاً من أجل ليبيا.

(1) – مصرف ليبيا المركزي – النشرات الاقتصادية مجلدات مختلفة .

(1) – احتياطيات ضخمة من المعادن والنفط والغاز الصخريين ثروات غير مستغلة في ليبيا تجعلها محل أطماع دولية، .صحيفة القدس العربي الإلكترونية، 8 يوليو 2020م،www.alquds.co.uk

(1) – احتياطيات ضخمة من المعادن والنفط والغاز الصخريين ثروات غير مستغلة في ليبيا تجعلها محل أطماع دولية، .صحيفة القدس العربي الإلكترونية، 8 يوليو 2020م،www.alquds.co.uk

أعمال المؤتمر الدولي

(1) لماذا الطمع في ليبيا وثرواتها اللامحدودة، .صحيفة القدس العربي الإلكترونية، صحيفة شبكة رؤية الإخبارية الإلكترونية،

www.roayahnews.com › articles › 2020/10/5م

(1) – دوافع الاهتمام والتداخل الإقليمى والدولى فى ليبيا.صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، 3 يناير 2020م www.youm7.com › story

(1) – أماني عزام ، خريطة القوى الدولية المتصارعة في ليبيا وأهدافها وأطماعها، وكالة أنباء هاوار، الثلاثاء 25/8/ 2020– القاهرة..

hawarnews.com haber khryth-alqwa-aldwlyh-almtsa

(1) – منصف الشلوي ، كنوز ليبيا ليس النفط ولا الغاز ... فقط هناك ثروات ليبية ضائعة ، صحيفة صدى الالكترونية، 2020/10/04 › sada.ly

(1) – خريطة المصالح.. سباق دولي للهيمنة على ليبيا، صحيفة أخبار اليوم الإلكترونية 2020/01/04 ، akhbarelyom.com

(1) لماذا الطمع في ليبيا وثرواتها اللامحدودة، .صحيفة القدس العربي الإلكترونية، صحيفة شبكة رؤية الإخبارية الإلكترونية،

www.roayahnews.com › articles › 2020/10/5م

(1)– أماني عزام ، خريطة القوى الدولية المتصارعة في ليبيا وأهدافها وأطماعها، وكالة أنباء هاوار، الثلاثاء 25/8/ 2020– القاهرة..

hawarnews.com haber khryth-alqwa-aldwlyh-almtsa

(1)– أماني عزام ، خريطة القوى الدولية المتصارعة في ليبيا وأهدافها وأطماعها، وكالة أنباء هاوار، الثلاثاء 25/8/ 2020– القاهرة..

hawarnews.com haber khryth-alqwa-aldwlyh-almtsa

(1) – دوافع الاهتمام والتداخل الإقليمى والدولى فى ليبيا.صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، 3 يناير 2020م www.youm7.com › story

(1) – ألمانيا تعزز دعمها لصندوق تحقيق الإستقرار في ليبيا، صفحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، صفحة الإلكترونية، 2017/11/30،

www.arabstates.undp.org

(1) – مصطفى محمود البوسيفي ، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،1999، ص205.

(1) – أماني عزام ، خريطة القوى الدولية المتصارعة في ليبيا وأهدافها وأطماعها، وكالة أنباء هاوار، الثلاثاء 25/8/ 2020– القاهرة..

hawarnews.com haber khryth-alqwa-aldwlyh-almtsa

(1) – محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة19، العدد71، ربيع 2015، ص21.

أعمال المؤتمر الدولي

صراع القوى الاستعمارية على ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية 1943-1951

The colonial powers' struggle over Libya after World War II 1943-1951

ملخص:

تُسلط هذه الدراسة الضوء على الصراع الغربي الاستعماري على ليبيا عبر فترات تاريخية مختلفة، فكل دولة تنظر إلي ليبيا على ضوء ما يتماشى ومصالحها السياسية، ولم تكن إستراتيجية ليبيا قائمة على أساس وجود مواد أولية تكمن في باطنها؛ وإنما إستراتيجيتها راجعة إلى موقعها الجغرافي، فامتداد ساحلها على شاطي البحر المتوسط جعلها تشرف على مجال حيوي للمواصلات البحرية، فضلاً عن أنَّ موقعها على البحر المتوسط جعلها تدخل في منطقة الصراع العنيف بين الكتلتين الشرقية والغربية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، القوى الاستعمارية، الصراع، الحرب العالمية الثانية.

Abstract:

This study sheds light on the Western colonial struggle over Libya through different historical periods. Each country looks at it in light of what is in line with its political interests. Libya's strategy was not based on the presence of raw materials lying in its interior, but rather its strategy is due to its geographical location, so the extension of its coast on both shores of the sea The Mediterranean made it overlook a vital area of maritime transportation, in addition to its central location between the Middle East and the Near East, which made it enter the region of violent conflict between the eastern and western blocs.

Key words: Libya, colonial powers, conflict, World War II.

المقدمة:

شهد التاريخ الليبي اهتمامًا وصراعًا بين الدول الكبرى على ليبيا، حيث تصارعت عليها العديد من القوى الاستعمارية، وأخذت كل دولة تنظر إليها على ضوء ما يتماشى ومصالحها السياسية ولم تكن إستراتيجية ليبيا قائمة على أساس وجود مواد أولية تكمن في باطنها وإنما راجعة إلى موقعها الجغرافي، فامتداد ساحلها على شاطئ البحر المتوسط جعلها تشرف على مجال حيوي للمواصلات البحرية، فضلاً عن أن موقعها على البحر المتوسط جعلها تدخل في منطقة الصراع العنيف بين الكتلتين الشرقية والغربية.

بعد الحرب العالميّة الثانية أصبح الوضع في الأراضي الليبية يخضع إلى الشكوك والخلافات بين الحلفاء، وأُغلِقَ الفصل الاستعماري بشكل نهائي سنة 1947 من قِبل أحد بنود معاهدة باريس الذي يجبر إيطاليا عن التنازل عن حقوقها وعدم رجوعها إلى ليبيا، ومع ذلك فإنّ البلاد لا تزال مقسّمة بين الحكومة البريطانية التي لديها السلطة على طرابلس وبرقة والحكومة الفرنسية التي استحوذت على إقليم فزّان، وهذا ما يوضح لنا مدى أهمية دراسة الصراع الغربي الكبير على ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية.

أعمال المؤتمر الدولي

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الصراع الدولي حول ليبيا ومدى تأثيره على وحدة ليبيا، فبريطانيا أرادت السيطرة على برقة وذلك بغية تعويضها لِمَا خسرته من مواقع مهمة بانسحابها من قناة السويس، الأمر الذي أغضب الدوائر السياسية في الاتحاد السوفيتي التي أخذت تسعى جاهدة لمنع بريطانيا من تثبيت أقدامها هناك، أمَّا إيطاليا فكانت تسعى جاهدة للعودة إلى طرابلس بناءً على رغبات المستوطنين الايطاليين هناك، في حين كانت فرنسا ترنو إلى ربط فزان بالجزائر على اعتبار أن فزان هي المنفذ المباشر من جهة الجنوب للجزائر، وفي وسط هذا الصراع الدولي ظهرت الولايات المتحدة الامريكية التي شعرت أنّ الفرصة أصبحت مواتية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مصالحها.

من خلال دراسة الصراع الدولي على ليبيا في مراحل مختلفة من تاريخها نطرح إشكالية مهمة تعتبر الإجابة عليها خلاصة مهمة في بحث التنافس الدولي على ليبيا هي: لماذا هذا التكالب والتنافس بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية على ليبيا؟

تستخدم الدراسة منهجية تاريخية تحليلية وفقًا لما توفر من وثائق أولية تسهم في طرح الموضوع بشكل موضوعي وعلمي وفق شروط البحث العلمي.

ولتوضيح الموضوع فقد قُسِّمتْ الدراسة إلى العديد من المباحث وهي:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الصراع الغربي على ليبيا في العصر الحديث.

يُعد موقع ليبيا الجغرافي أحد الأسباب الرئيسة في تكالب الدول عليها، فليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز ومهم ليس فقط إقليميًا بل و دوليًا أيضًا، فقد كان دائمًا محط اهتمام العديد من الدول الغربية الاستعمارية، فليبيا تجاور أربع دول عربية ودولتين أفريقيتين كما تطل على أطول شاطئ للبحر المتوسط وهي من الدول التي تقع في شمال أفريقيا، وبالتالي من الممكن أن تلعب دور الوسيط التجاري والعسكري بين دول القارة الأوروبية ودول القارة الأفريقية.

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية ما بين خطي طول 10-25 درجة شرقاً و22 – 34 درجة شمالاً، ويحدها من الشرق مصر ومن الغرب تونس والجزائر وجنوباً بلدان وما وراء الصحراء المتمثلة حالياً في تشاد والنيجر والسودان مكونة مساحة أجمالية قدرها 1,750,000 كم2[ccxxxiii].

فقد شكَّل الجنوب الليبي "فزان" أهمية إستراتيجية للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا الآخذة في التوسع هو ما دفعها للدخول في تنافس مع القوى الأخرى، من أجل اقتطاع أجزاءً منها فتوسعها في منطقة بحيرة تشاد يحتم عليها الاهتمام بإقليم فزان كرابط للمستعمرات الفرنسية الإفريقية ببعضها وتكوين كتلة أفريقية تصل أفريقيا الشمالية بأفريقيا الغربية والكونغو عن طريق تشاد، وقد عرفت الدوائر الفرنسية هذه الخطة الرامية إلى تحقيق الأطماع الفرنسية في الصحراء الكبرى بما فيها فزان، وكانت الحملات الفرنسية ضد الجزائر تزيد من أطماع فرنسا التوسعية في المنطقة بدعوى التصدي والوقوف في وجه نشاط الحركة السنوسية ووضع الحاميات التي تضمن ذلك؛ حتى لا يتسرب نشاط الحركة إلى الأراضي الخاضعة لهم ممَّا يسبب لهم القلاقل[ccxxxiv].

أعمال المؤتمر الدولي

أدرك الفرنسيون جيداً- أنه لتوطيد الأمن في الجزائر - يجب عليهم التوسع في الحدود الشرقية والغربية والجنوبية ومتابعة تحركات الدولة العثمانية التي كانت ترفض هذا الاحتلال، فالفرنسيون كانوا منزعجين من القبائل التي لم تعترف بسلطتهم والتي اتخذت من الجنوب الجزائري ملجأ لها، لذلك قام الفرنسيون بالاستيلاء على الواحات والطرق الرئيسة، ووسعوا بذلك الرقعة التابعة لسيطرتهم وشملت مناطق عديدة من الصحراء خلال المرحلة الواقعة بين عام 1852– 1872، وسعوا إلى التحكم بتجارة بلاد السودان ومراقبة الطرق التجارية وحاولوا أن يجتذبوا القوافل إلى مناطق سيطرتهم[ccxxxv].

منذ أن أحتل الفرنسيون الجزائر عام 1830 أخذو يبذلون الجهود في سبيل توجيه التجارة الصحراوية إلى المناطق التي احتلوها ففي عام 1842، قام فرنسي يُدعى (**أوجين سوتبيل**) بتوقيع اتفاق مع عبدالجليل سيف النصر الذي كان يسيطر على فزان، يلتزم بموجبه الأخير بتوجيه جميع قوافل الدواخل نحو الجزائر وفي عام 1858 قام إسماعيل بودربه[ccxxxvi] برحلة من الجزائر إلى غات يهدف من خلالها إلى إقامة علاقات تجارية مع سكان الصحراء، وإلى تحويل التجارة الصحراوية من طرابلس إلى الجزائر[ccxxxvii].

أمَّا السياسة الفرنسية تجاه المنطقة خلال القرن التاسع عشر، فيمكن القول أنها كانت تهدف إلى تحقيق إمبراطورية استعمارية في شمال أفريقيا، مرت بمراحل سياسية طويلة للوصول إلى هذا الهدف كسيطرتها على الجزائر سنة 1830 وتونس سنة 1881، ومن أجل عدم إثارة أية متاعب دولية تعيقها عن ذلك، وتوخت فرنسا سياسة الحذر في تحركاتها، وانعكست هذه السياسية على ولاية طرابلس الغرب بصفة عامة ومناطق الجنوب بصفة خاصة؛ وذلك للسيطرة على المراكز الحيوية فيها مثل غدامس وغات إلاّ أن أي تحرك من جانب فرنسا للحصول عليها لا يثير الدولة العثمانية فقط، وإنما قوى أوروبية أخرى لم تسوي فرنسا أوضاعها معها بعد وفي مقدمتها انجلترا .

وجدت فرنسا نفسها في مواجهة مع الدولة العثمانية ، على الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من ولاية طرابلس الغرب، والمعروف أن العلاقة بين فرنسا والدولة العثمانية قد وصلت إلى حد القطيعة عقب احتلال فرنسا لتونس عام 1881 ، فالدولة العثمانية لم يكن بإمكانها مواجهة فرنسا عسكرياً، وما كان أمامها سوى الاحتجاج وإرسال المذكرات إلى الدول التي اعتقدت أنها يمكن أن تقف إلى جانبها، فأعلنت الدولة العثمانية أنها لا تعتبر المسألة التونسية محل خلاف مع فرنسا لكن دون التخلي عن حقوقها في تونس[ccxxxviii].

نتيجة فشل المحاولات التي بذلتها فرنسا من سنة 1852 وحتى 1881 صرفت النظر عن الصحراء بعد اختلال التوازن الدولي في البحر المتوسط الذي أتبعت فيه إنجلترا سياسة جديدة تهدف إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، إلاّ أنَّ اهتمام فرنسا بالصحراء عاد من جديد مع عام 1890، وفي هذه المرة سعت إلى تسوية الأوضاع مع الدول المعنية بالأمر والتي تأتي في مقدمتها انجلترا، وفي يونيو 1890 عُقِدتْ معاهدة بين ألمانيا وانجلترا من أجل تسوية الأوضاع بينهما في أفريقيا، وهذا ما جعل فرنسا تحتج وتطالب بمعاهدة مماثلة تسهل لها السيطرة على تشاد وتمبكتو، وتثبت بها حدود الهنترلاند الجزائري[ccxxxix].

أعمال المؤتمر الدولي

قد تمَّ لفرنسا ما أرادت ففي 5 أغسطس 1890م جاء في التصريح الفرنسي الإنجليزي المشترك، الذي استندت عليه فرنسا فيما بعد في بناء أهم جزء من إمبراطوريتها في افريقيا وتحديد مناطق النفوذ الفرنسية والإنجليزية بين تشاد والنيجر من جانب ونهر النيل من جانب آخر.

كما ضمن هذا التصريح لفرنسا أن تضم الأراضي الواقعة شمال خط ممتد بين ساي على نهر النيجر إلى بارو على بحيرة تشاد، وبالتالي حصلت فرنسا على منفذ إلى تشاد من الغرب، وكذلك ضمن لها أن تمد نفوذها إلى الشرق بخط يصل الطرف الجنوبي لفزان مع باروه، ولم يفت على الساسة الإنجليز والفرنسيين أن يتضمن التصريح إشارة إلى أن حقوق الباب العالي على فزان لم تمس بل والتأكيد على عدم المساس بها، وأن ما تم الاتفاق عليه لا يمكن أن يضر بحقوق الباب العالي في الجنوب الطرابلسي[ccxl].

وأعتبر هذا التصريح معاهدة شمولية حصلت فرنسا بموجبها على حرية التحرك في الصحراء وبالتالي بناء كتلة أفريقية تصل أفريقيا الشمالية بأفريقيا الغربية، ومن هنا نشأت قضية الهنترلاند الطرابلسي وما أُصطلح على تسميته بالصراع العثماني الفرنسي في الصحراء الكبرى، ففي أكتوبر 1890 أرسلت الدولة العثمانية مذكرة احتجاج لكل من فرنسا وإنجلترا احتوت تفسيرًا لنظرية الهنترلاند الطرابلسي، وفق ما هو متفق عليه في مؤتمر برلين عام 1885 وضمنت هذه المذكرة أن المناطق التي تسري عليها حقوق السلطان هي كالآتي "إضافة إلى الأقاليم الخاضعة لحكومة ولاية طرابلس الغرب المباشرة مثل: غدامس وغات وبلاد الأزقر ومرزق والقطرون وتجرهي وتوابعها فإن السلطة العثمانية تمتد إلى كل الأقاليم الممتدة جنوباً إلى تشاد، والكاميرون، وحوض الكونغو، وغرباً إلى خط طول 6 درجات شرق باريس وشرقاً إلى دارفور.

وعليه فإن الهنترلاند الطرابلسي الذي تطالب به حكومة القسطنطينية يشمل بركو والتيبستي، وكانم، والباقرمي، ووداي، وطريق القوافل الذي يربط بين مرزق وكوكا عبر واحات غات وبيلما والأير، ولم يلق هذا الاحتجاج أي اهتمام بل لم يُقْبل من قِبل فرنسا، فالأمر في نظر الفرنسيين يتعلق بهنترلاند معنوي يفتقد إلى السند القانوني وفق الأعراف التي يقرها القانون الدولي.

ولم تضف الدولة العثمانية إلى هذه المذكرة أي جهود أخرى واكتفت بما نصت عليه المعاهدة من حماية لحقوق السلطان في الجنوب الطرابلسي، وقد ردت فرنسا على مذكرة الدولة العثمانية في 29 نوفمبر من عام 1890 أكدت فيها على أن نظرية الهنترلاند لم تَعُدْ قاعدة حقوقية دولية، وكان هذا الرد الحاسم على هذا الجدل حول المعاهدة المذكورة، فالدولة العثمانية اكتفت به وبالمادة التي تحفظ حقوقها[ccxli].

أمّا عن أصداء المعاهدة دولياً فإنَّ الدولة المعنية بالأمر بعد الدولة العثمانية مباشرة كانت إيطاليا التي أكدت على أن فرنسا بهذه المعاهدة تهدد طرق التجارة مع إفريقيا، واقتصاد ولاية طرابلس الغرب، وأبلغت الباب العالي أنَّ الفرنسيين سيقيمون سكة حديدية بين غدامس وغات، لأنهم يريدون السيطرة على الولاية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي الى اختلال التوازن الدولي في البحر المتوسط، في محاولة منها إثارة الدولة العثمانية وحثها على مطالبة فرنسا بتوضيح الأمور، وكانت إيطاليا تهدف من وراء ذلك الى الدفاع عن مصالحها في المنطقة[ccxlii].

دخلت ايطاليا في العديد من التسويات الدولية مع الدول الكبرى، ترجع هذه التسويات إلى ما بعد حرب القرم 1853 - 1856 التي اندلعت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، والتي انتهت بانتصار الأخيرة بسبب مساندة كلٍ من فرنسا وبريطانيا التي كانت سياستها تجاه روسيا تقوم على أساس منع روسيا من الوصول إلى مضايق البسفور والدردنيل أولاً والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية إلى أن يحين وقت اقتسامها ثانيًا، ففي سنة 1857 اقترح الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أن تذهب فرنسا إلى مراكش_وأنْ تذهب بريطانيا إلى مصر وأنْ تذهب سردينيا إلى تونس بل كان موقفه أكثر وضوحًا عندما طالب باحتلالها من قِبل ايطاليا سنة 1864.[ccxliii]

أولاً: التسوية الإيطالية – البريطانية:

كانت إيطاليا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر _وبصورة خاصة خلال فترة الستينات منه_ قد ركزت على تونس وعقدت حلفًا ثلاثيًا ضمها إلى جانب فرنسا والنمسا ومشروعًا يتضمن إنشاء مؤسسات تجارية على الساحل التونسي وفي سنة 1871 فكرت إيطاليا جديًا بإرسال حملة إلى تونس إلا أنها تخلت عن هذه الخطة بسبب معارضة كلٍ من بريطانيا والدولة العثمانية، وبعد احتلال بريطانيا لقبرص سنة 1878 شجعت بريطانيا وألمانيا إيطاليا للذهاب إلى تونس، بل أن كل من روسيا والنمسا أعطتها حق التصرف في تونس.

وبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ثم تونس 1881 تعاظم اهتمام بريطانيا بولاية طرابلس الغرب بعد احتلالها لمصر سنة 1881، وأمام هذه التطورات أصبحت ولاية طرابلس الغرب هي الفاصل الوحيد بين الوجود الاستعماري البريطاني والفرنسي على الساحل الإفريقي الشمالي.

فأخذت بريطانيا ترنو ببصرها إلى دولة أقل شأنًا من فرنسا لتجاورها في الولاية، وينعكس هذا الاتجاه واضحًا في تقارير الرحالة البريطاني كوبر الذي قام برحلته إلى دواخل الولاية بين سنتي 1895 – 1896 مستترًا وراء دراسة الآثار ولكنه في الحقيقة كان يدرس الأوضاع الاجتماعية والسياسية للولاية، داعيًا ساسة بلاده على جعل طرابلس عند زوال الدولة العثمانية "أنْ تقع تحت سيطرة دولة لا تصطدم مصالحها المادية مع المصالح البريطانية"[ccxliv].

وأدركت إيطاليا المكانة الدولية التي كانت تتمتع بها بريطانيا في مجال العلاقات الدولية السائدة آنذاك فحاولت الحصول على رضائها في مسالة إعطائها الحق في غزو ولاية طرابلس الغرب حيث أيد الرئيس الإيطالي فرانشيسكو كيرسبي (Francesco kirsbi) بريطانيا في تصديها لقمع ثورة أحمد عربي في مصر سنة 1881 التحريرية ضد الوجود البريطاني، وقد سجلت إيطاليا بذلك موقفًا ايجابيًا بتأييدها المعنوي لبريطانيا أثناء هذه الثورة الوطنية في مصر نالت بذلك عطف بريطانيا المتزايد بإعطائها حق الاستيلاء على طرابلس وبرقة، وقد انعكس هذا التعاطف البريطاني في برقية أرسلتها الحكومة البريطانية للحكومة الإيطالية جاء فيها (إذا تغير الوضع القائم في حوض المتوسط فسيصبح احتلال إيطاليا_لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية)، ومنذ عام 1882 حصلت إيطاليا على موافقة مبدئية من بريطانيا على احتلالها لولاية طرابلس الغرب وخاصة بعد احتلالها لمصر.

أعمال المؤتمر الدولي

وبناءً على هذه المعطيات الجديدة في العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا توصَلَ الطرفان إلى عقد اتفاقية سرية وذلك في 12 فبراير 1883 حيث اتفق فيها الطرفان بالمحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط والإدرياتيك والبحر الأسود، كما اتفق الطرفان على تأييد كل منهما الآخر فيما يتعلق بمصالحهما في مصر وطرابلس.

وقبيل الاحتلال الإيطالي أيد وزير الخارجية البريطانية أدوارد جراي. غراي (Edward Gray) التوجهات الإيطالية تجاه ولاية طرابلس الغرب قائلا " إذا تغيَّر الوضع القائم في خوض المتوسط فسيصبح احتلال إيطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية" وهو بهذا أكد نفس الموقف البريطاني السابق المؤيد لمسألة الغزو الإيطالي، وقد وصف السفير الإيطالي اتصالاته مع وزير الخارجية البريطانية إدوارد جراي بالاتصالات الناجحة قائلاً "أطلعته على صعوبة وضعنا، وأنَ دراسته لهذا الوضع قد أقنعته أنَ احتياجاتنا قائمة على أسس ثابتة فإذا أخفقت إيطاليا في كل محاولة ممكنة . لحماية مصالحنا بالوسائل السلمية، وجدت نفسها مضطرة إلى العمل الحربي.فإنَّ إنجلترا لن تكتفي بمجرد المعارضة ولكنها ستقدم عونها وتعاطفها المعنوي"[ccxlv].

والحقيقة أنَ إيطاليا شرعت في حملة دبلوماسية وسياسية تهدف إلى كسب بريطانيا وتأييدها لسياستها في ولاية طرابلس الغرب، لاعتقادها أنَ التأييد الفرنسي وحده لم يكن كافيًا بل أنَه لا يعني شيئاً دون موافقة بريطانيا العظمى.

ثانيًا: التسوية الإيطالية – الألمانية:

والحقيقة أنَّ المصالح الأوربية متداخلة فيما بينها، ألمانيا تنازلت عن أطماعها في تونس من أجل أن تغض فرنسا النظر عن الانتقام لخسارتها في حرب السبعين (1870) التي دارت بينها وبين ألمانيا والتي خسرت فيها فرنسا إقليمي الأزاسو اللورين الغنيين بالفحم والحديد، فبعد سنة 1882 أحجمت ألمانيا عن تطوير رغبتها الاستعمارية في ولاية طرابلس الغرب وحاولت أنْ تستفيد من الاحتلال الفرنسي لتونس التي كانت لإيطاليا أطماعًا فيها، وفعلاً أفلحت في عزل إيطاليا عن كل من فرنسا وبريطانيا، وبالتالي في إقناعها بالانضمام إلى الحلف الثنائي (ألمانيا والنمسا والمجر) الذي أصبح ثلاثيًا سنة 1883 وفي شباط 1887 وقع الزعيم الألماني (بسمارك) اتفاقًا ثنائيًا مع إيطاليا اعترف فيه بحقها في احتلال ولاية طرابلس وبرقة رغبة منه في تقوية علاقات التحالف مع إيطاليا من جهة وإثارة الصدام بينهما وبين فرنسا من جهة أخرى خاصة إذا ما زادت من توسع نشاطها في الشمال الإفريقي[ccxlvi].

وعلى ما يبدوا أن العلاقات الجيدة التي تربط الدول العثمانية مع ألمانيا كان له دورًا كبيرًا في ذلك التردد الألماني في تأييد إيطاليا في خططها لغزو ولاية طرابلس الغرب، إلاَ أنَه مع ذلك (كانت التطمينات التي منحتها إيطاليا لألمانيا والنمسا من أن عملها الحربي ينحصر في نطاق حول البحر الأبيض المتوسط والامتناع قدر الإمكان عن أعمالٍ من شأنها أنْ تثير انعكاسات في البلقان أو لا، ولأنَّ إيطاليا ربطت بين التأييد الألماني النمساوي لها لاحتلالها ليبيا وبين مواقفها على تجديد الحلف الثلاثي معها ثانيًا). وقد عبر جيوليتي عن ذلك قائلاً (كان ذلك كفيلاً لإيطاليا على موافقة ألمانيا والنمسا لاحتلال ليبيا ولإشعار فينَا وبرلين بأنَ أي اتجاه مُعاد غير ودي سيعرض الحلف للخطر الجدي بيننا).[ccxlvii]

أعمال المؤتمر الدولي

إلاَ أنَ عدم طموح ألمانيا باحتلال ولاية طرابلس الغرب لم يمنعها من أنْ تولها الاهتمام الكبير لرعاية مصالحها التجارية والاقتصادية عبر الصحراء حيث أشار الرحالة الألمان إلى أهمية مدن الولاية التجارية وفي مقدمتها مدينة غات التي تعتبر مركزًا مهمًا لتجارة جنوب الصحراء الإفريقي المؤدية إلى أوربا.

ثالثاً: التسوية الإيطالية – الفرنسية :

لم يكن لفرنسا ميولاً حقيقية لاحتلال ولاية طرابلس الغرب، باستثناء أمر واحد فقط هو تسوية مشكلة الحدود لصالح تونس التي قامت باحتلالها سنة 1881، ومن أجل تحييد موقف إيطاليا في الحلف الثلاثي (ايطاليا، ألمانيا، النمسا والمجر) حاولت تأمين وضمان وجودها في تونس من خلال التفاهم مع إيطاليا التي حاولت الوصول إلى تسوية معينة بشأن نقاط الخلاف بينهما، وقد وجدت فرنسا في محاولة الإيطاليين سنة 1890 الفرصة المناسبة لاعتراف فرنسا بوجودها في إثيوبيا والحصول على تأكيد تأييدها لها على حرية التصرف في ولاية طرابلس الغرب، ولكن المفاوض المندوب كريسبي قطع المفاوضات عندما اقترحت فرنسا أن تتنازل ايطاليا عن مطالبها في تونس، وبعد خمس سنوات حصلت تطورات إيجابية في العلاقات الفرنسية – الايطالية كانت كفيلة بتوصيل الطرفان إلى تسوية سنة 1896 بشان مصالحهما في تونس[ccxlviii].

إلَا أنَ توقيع الاتفاقية البريطانية – الفرنسية في 31 مارس 1899 والتي على ما يبدو أبقت الباب مفتوحًا إمام فرنسا (لكي تعتبر كل دواخل إقليم طرابلس تقريبًا كمنطقة توسع فرنسا). أسهم في توتر العلاقات من جديد بين فرنسا وإيطاليا لقد وقع هذا الاتفاق في لندن من قِبل اللورد ساليزبوري (Selisora) والسفير الفرنسي في لندن بول كامبونCambon Paul وفيه تخلت فرنسا عن بحر الغزال والامتناع عن إنشاء أي نفوذ سياسي في وادي النيل العالي، في الوقت الذي حصلت فيه فرنسا على نفوذ لها في شرق التشاد وغيرها من البلدان إفريقيا الوسطى.[ccxlix]

إلاَ أنَّ الموقف الفرنسي من الأطماع الايطالية بدأ يتطور بصورة إيجابية، وقد برر رئيس الوزراء الإيطالي جيوليتي (الموقف الفرنسي الودي بصورة تامة باعتبار أن الوضع العام في أفريقيا الوسطى والوضع الخاص الذي كانت توجد عليه ايطاليا إنما هما نتيجة مباشرة للسياسة الفرنسية في المغرب، أو الاتفاقيات التي تمت منذ زمن طويل، وتأكدت دومًا بين إيطاليا وفرنسيا وأشار رئيس الوزراء الإيطالي إلى محادثات السفير الإيطالي بباريس (تيتوني) مع وزير الخارجية الفرنسي دي سلف Deselves وقد صرح هذا الأخير بأنه يمكننا الاعتماد في تصرفنا بطرابلس الغرب على وقوف فرنسا غير مشروط إلى جانبها)، كما أعلن السفير الفرنسي في روما في سنة 1902 (أنَّ إمكانية قيام تصادم مصلحي بين إيطاليا وفرنسا أصبح مستحيلا) وتبع ذلك تعهدات سرية بين البلدين اعترفت إيطاليا باحترام مصالح فرنسا في مراكش وتونس واعتراف فرنسا بإطلاق يد إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب. [ccl]

رابعًا : التسوية الإيطالية – النمساوية :

وعدت النمسا إيطاليا ضمن اتفاقية الحلف الثلاثي الموقعة بينهما موافقتها على حرية التصرف الإيطالي تجاه ليبيا ولاية طرابلس الغرب وذلك أثناء تجديد اتفاقية الحلف الثلاثي في تصريح رسمي مكتوب أعلن وزير خارجية إيطاليا أن النمسا ستكون محايدة في حالة أي نتيجة للظروف الراهنة أو بسبب تطورات قد تحدث في ليبيا، تجد إيطاليا نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تتطلبها مصالحها القومية.

أعمال المؤتمر الدولي

والحقيقة أن هذه التعهدات لم تكن ضرورية لأنَّ الحلف الثلاثي بموجب المادتين التاسعة والعاشرة من عقده قد تضمنها منهاجه عند تجديده للمرة الثالثة في مايو 1891، وهكذا نجد الموقف النمساوي أكثر قوة في تأييد إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب مما هو عليه الموقف الألماني، ولعل العلاقات الجيدة التي كانت تربط الدولة العثمانية مع ألمانيا غطت على مجمل العلاقات التي كانت سائدة بين أطراف الحلف الثلاثي.

خامسًا: التسوية الإيطالية - الروسية :

كانت التسويات بين إيطاليا وروسيا متأخرة بخصوص ولاية طرابلس الغرب، فقد توصلت معها إيطاليا إلى اتفاقيات في أكتوبر 1909 ووعدت إيطاليا بموجبها أن تؤيد الطموحات الروسية في المضايق وفي المقابل تركت روسيا إيطاليا حرة في ولاية طرابلس الغرب، وهكذا استكملت إيطاليا الاستعدادات الدبلوماسية والسياسية لغزو الولاية وأصبح احتلال ولاية طرابلس الغرب، مسألة وقت وتوقيت وظروف ملائمة، كما حصلت إيطاليا على تعهد من روسيا بعدم وجود أطماع لديها في ولاية طرابلس الغرب فقد أكد جيوليتي رئيس الوزراء الإيطالي في مذكراته قائلاً: لقد حصلت أثناء زيارة قيصر روسيا إلى راكونيجي على اعتراف بحقوقنا في تلك المنطقة من جانب روسيا[ccli].

المبحث الثاني: تنافس الدول الغربية على ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية:

ازداد التنافس الدولي على ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية، فرأت بريطانيا أنه من الأنسب مناقشة قضية ليبيا وبقية المستعمرات الإيطالية مع بقية الدول الأخرى، ففي مؤتمر "دمبرتون كس DUMBERTON OAKS[cclii] في صيف سنة 1944 اتفقت الدول المنتصرة في الحرب على التعاون والتآزر والابتعاد عن المشاكل التي تُحدث الخلافات حول وجهات النظر، حتى يتقرر مصير الحرب، ومن الواضح أنّ بريطانيا رفضت إدراج القضية الليبية في جدول أعمال هذا المؤتمر لأنها لم تكن ترغب في اشتراك الدول في هذه المسألة، وفي مؤتمر "سان فرانسيسكو SAN FRNCISCO[ccliii] نوقشت جميع مشاكل المستعمرات الإيطالية ومن بينها القضية الليبية، غير أنّ الحكومات لم تصل في هذه المناقشة إلى اتفاق بشأن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر؛ وذلك لاقتناع الحلفاء بأنَّ إيطاليا فقدت جميع مستعمراتها في إفريقيا ولن تعود إليها بعد الحرب[ccliv].

وفي صيف 1945 عُقِدَ اجتماع بين أقطاب الدول الكبرى الثلاثة المنتصرة في الحرب "تشرشل CHURCHILL[cclv] وترومان TRUMAN[cclvi]، وستالين STALINE[cclvii] في بوتسدام POSTDAM[cclviii] لبحث المشاكل التي نجمت عن الحرب العالمية للوصول إلى اتفاق إنْ أمكن ذلك، وكان من ضمن المشاكل التي عُرِضَتْ مشكلة ليبيا ولأول مرة ظهر الخلاف واضحًا بين الأقطاب الثلاثة عندما طالب ستالين بالوصاية على ليبيا، إلاّ أنّ هذا الطلب لم يقابل بالارتياح من قِبل ثشرشل رئيس وزراء بريطانيا، ومن هنا قررت الدول الأربع الكبرى الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، عقد مؤتمر لوزراء خارجيتها في لندن لبحث مصير المستعمرات الإيطالية بصفة رسمية[cclix]،

أعمال المؤتمر الدولي

ونتيجة لصراع الدول على ليبيا عُقدت العديد من المؤتمرات الدولية لتقسيمها ووفقًا لما يتماشى مع مصلحة كل دولة ومنها:

مؤتمر لندن 11 سبتمبر 1945:

عُقد في لندن في 11 سبتمبر سنة 1945 مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى_مكّونًا من وزراء خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا وأمريكا، لبحث قضية المستعمرات الإيطالية[cclx].

ومنذ البداية ظهر الخلاف في وجهات النظر حول هذه القضية والتي برزت في مؤتمر بوتسدام، حيث كان من الممكن التوصل إلى اتفاق جماعي حول تقرير مصير ليبيا لولا تمسك وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بالمطالب التي أعلنها "ستالين" في مؤتمر بوتسدام، وأثناء المناقشات والمساومات بين هذه الدول قَدّم وزير خارجية أمريكا مشروعاً يتضمن الآتي: منح ليبيا الاستقلال التام بعد عشر سنوات، وخلال فترة الانتقال تبقى ليبيا تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة، وتعيّن هيئة الأمم المتحدة رئيساً لإدارة الإقليم يتمتع بسلطات تنفيذية مطلقة، على أن يكون مسؤولاً أمام مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتكوين لجنة استشارية تضم سبعة ممثلين عن المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا، ومقيمًا عربيًا وآخر أوروبيًا تختارهما الدول الخمس المعنية، وأن يحتفظ مجلس الأمن بحقه المطلق في اختيار النقاط الإستراتيجية وإدارتها باعتبارها من المناطق الإستراتيجية التي تسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين[cclxi].

وتباينت الآراء حول المشروع الأمريكي بعد عرضه، فالاتحاد السوفيتي طالب بإدارة منطقة طرابلس وأوضح المندوب الروسي أنّ بلاده تريد أن يكون لها منفذًا على البحر المتوسط وطالب بأن يكون المنفذ في منطقة طرابلس[cclxii].

وعندما طُرح السؤال حول مستقبل ليبيا سنة 1945 كان الجدل حول المواقف من الحركة الوطنية في شمال إفريقيا وأثرها على مستعمراتها، وبالتالي فإنّ موقف فرنسا كان يعارض استقلال ليبيا؛ لأنّ ذلك سيضرّ بالوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، وبالتالي يجب تأجيل الاستقلال لأنّ فرنسا كانت تخشى ما يسمّى بنظرية "الدومينو"[cclxiii] والتي ستكون ليبيا أوّل سلسلة ربط للقوميّة والتحرّر في المغرب العربي[cclxiv].

لذا فقد طالبت بتعديل الحدود بين ليبيا وتونس، ورأت أن تعود المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية، وكانت تسعى من وراء تعديل الحدود إلى ضم أجزاء من ليبيا وخاصة فزان التي كانت تحت نفوذ القوات الفرنسية، وبعدما شعرت بقوّة الضغوط السوفيتيّة والأمريكيّة _التي قد تؤدّي إلى إنهاء سيطرتها على فزّان_ اقترحت ردّ الأقاليم الثلاثة للوصاية الإيطالية حفاظًا على التوازن الدولي في البحر المتوسّط ودفاعًا عن نفوذها في تونس والجزائر.

وطالبت إيطاليا بالوصاية على مستعمراتها السابقة، في حين اقترح الاتّحاد السوفياتي الوصاية الجماعيّة على مناطق ليبيا الثلاث، في حين كانت الولايات المتّحدة ترى أن تتم الوصاية على ليبيا لإيطاليا إلى أن يتمّ إعداد البلاد للاستقلال في غضون 10 سنوات، واتفقت معها فرنسا في ذلك، أمّا المملكة المتحدة فكانت مستعدة للانضمام إلى موقف الولايات المتحدة شريطة أن يتمّ فصل برقة عن بقيّة مناطق ليبيا ووضعها تحت الوصاية البريطانية، وبناءً على ذلك ونتيجة لاختلاف وجهات النظر فإنّ الاتفاق حول ليبيا وصل إلى طريق مسدود بين الدول الأربع الكبرى.[cclxv]

أعمال المؤتمر الدولي

وإزاء هذه الخلافات وخوفاً من تجميد الموقف وافق الجميع على إحالة المشكلة بأسرها إلى مجلس يضم مندوبين عن وزراء خارجية الدول الكبرى لمناقشة الموضوع في فترة محددة من الزمن، ويرفع بعدها تقريره لمجلس وزراء الخارجية [cclxvi].

مؤتمر باريس 25 أبريل سنة 1946:

وقعت خلال الفترة من أكتوبر سنة 1945 إلى أبريل سنة 1946 أحداث كان لها أثرًا عميقًا في الموقف الدولي بصفة عامة والعلاقات البريطانية والسوفيتية بصفة خاصة، منها انهيار العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ودول غرب أوروبا نتيجة الخلاف حول الوحدة الألمانية، ومسألة التعويضات عن أضرار الحرب، وربط الكتلة البلقانية بالاتحاد السوفيتي، وكذلك موجة الغضب التي اجتاحت ليبيا غداة سماع الليبيين خبر احتمال عودتهم تحت الوصاية الإيطالية وعلى طرابلس بوجه خاص[cclxvii].

وفي ظلّ هذه الظروف عُقد هذا المؤتمر في باريس، حيث طالب الاتحاد السوفييتي بتعديل الاقتراح الذي تقدم به سابقاً "الوصاية على طرابلس" واقترح فرض رقابة دولية على إقليمي طرابلس وبرقة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ففي طرابلس تتولى الوصاية إيطاليا بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتي، وفي برقة تتولى الوصاية بريطانيا وأمريكا وتستمر هذه الوصاية لمدة عشر سنوات[cclxviii].

وعلى إثر هذا الاقتراح السوفييتي تقدم الوفد البريطاني باقتراح يشير صراحة إلى منح ليبيا استقلالها، وكان هدف بريطانيا من ذلك أنْ تستغل هذا الاستقلال لفائدتها وأن تتخلص من بقية الأطراف المنافسة، وخاصة أنَّ بريطانيا تربطها اتفاقية مع إدريس السنوسي[cclxix].

ونتيجة لهذه الصراعات الدولية داخل المؤتمر، حاول المندوب الأمريكي التدخل للتوفيق بين وجهات النظر، فأقترح منح إيطاليا الوصاية على ليبيا مع توفير الضمانات التي تكفل استقلال ليبيا خلال عشر سنوات، وهذا ما أكّده الوفد الإيطالي في مذكّرته التي وجّهها إلى وزراء خارجية الدول العظمى المجتمعين في باريس وأشار فيها إلى أنّ الأراضي الإيطالية في إفريقيا هي في الوضع القانوني مناطق للسيادة الإيطالية وطالبت بالوصاية على ليبيا[cclxx]، إلا أنّ المندوب البريطاني تمسك بوعد حكومته للسنوسيين، واعترض على تحديد مدة الاستقلال، وإزاء هذا الاختلاف في وجهات النظر تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح تضمن الآتي: تنازل إيطاليا عن سيادتها على ليبيا، وتأجيل مشكلة المستعمرات لمدة سنة من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا، وافقت فرنسا والاتحاد السوفيتي على هذا الاقتراح من حيث المبدأ كما وافقت بريطانيا أيضاً بشرط أن تستمر الإدارة قائمة[cclxxi].

ومن الواضح أنّ التنافس بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي حول هذه القضية كان شديداً، فبريطانيا تحاول بأقصى جهدها الحصول على أي مقعد سواء كان في مجلس استشاري أو في الوصاية على ليبيا، وفي الوقت الذي يحاول فيه الاتحاد السوفييتي نقل السيادة على ليبيا إليه باعتباره أحد أعضاء الأمم المتحدة، ويستطيع أن يقطع الطريق على أي محاولة استعمارية تقوم بها بريطانيا، خاصة إذا ما ضمن لنفسه مقعدًا في المجلس الاستشاري، لهذا تجاهلت بريطانيا اتخاذ قرار بشأن انتقال السيادة كما رفضت تكوين المجلس الاستشاري بحجة أنّ الإدارات العسكرية تقوم بواجبها على خير وجه[cclxxii].

أعمال المؤتمر الدولي

وعلى أثر ذلك تقدّم المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى المؤتمر بمشروع قرارين وافقه عليهما الجميع، وانتهى بموجبه الخلاف الذي دام طويلاً، الأول في صيغة المعاهدة مع إيطاليا، والثاني في صيغة قرار يوقعه الوزراء الأربعة، وتقتضي المادة المقترحة ما يأتي: تنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الإفريقية ،الإبقاء على الإدارة العسكرية على أن يصدر قرار نهائي في شأن هذه الممتلكات[cclxxiii].

وفي حالة عدم اتفاق الدول الأربع على حل تعرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوصي بما تراه على أن تتعهد هذه الدول بقبول توصية الأمم المتحدة وتنفيذها مع مراعاة وعد بريطانيا للسنوسيين، وأن يتولى مندوبو وزراء الخارجية البحث في مستقبل هذه المستعمرات ويُعطى لهم الحق في إرسال لجان التحقيق لتجميع المعلومات التي يبنون عليها توصياتهم للوزراء لإيجاد حل نهائي لهذه القضية، ويلاحظ في هذا الشأن أن قرار الأخذ برأي السكان جاء أول مرة ولم يتم التعرض إليه في المؤتمرات السابقة[cclxxiv] .

ولعلَّ التقدم الوحيد الذي أحرزه مؤتمر باريس هو التوصل إلى اتفاق على بعض النقاط، رغم فشله في التوصل إلى حل للقضية الليبية التي ظلت موضوع بحث في المؤتمرات القادمة.

مؤتمر مندوبي وزراء الخارجية 3 أكتوبر 1947

اجتمع مندوبو وزراء الخارجية في لندن في الثالث من أكتوبر سنة 1947 تنفيذاً لمعاهدة الصلح مع إيطاليا[cclxxv]، وكان جدول أعمال المؤتمر يحتوي على النقاط الآتية:

1. تكليف لجنة التحقيق من الدول الأربع الكبرى لبحث أحوال المستعمرات من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
2. التشاور في مصير المستعمرات مع الحكومات ذات المصالح كإيطاليا والحبشة ومصر والهيئات الأخرى كجامعة الدول العربية لعرض وجهات نظرها.
3. إعداد ملخص لكل ذلك وكتابة تقرير عن الأوضاع الداخلية ورغبات السكان يقدم لمجلس وزراء الخارجية[cclxxvi].

وبدأت المناقشات حول جدول أعمال هذا المؤتمر، فاقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال_لجنة واحدة لتقصي الحقائق إلى جميع المستعمرات الإيطالية بينما اقترح الاتحاد السوفيتي إرسال لجنتين توفيراً للوقت، وقد أيدت بريطانيا الاقتراح الأمريكي بحجة إرسال لجنة واحدة يؤدي إلى توفير النفقات واتخاذ معيار واحد لقياس الحالة في جميع المستعمرات[cclxxvii].

وقد أصر المندوب البريطاني على أن تكون زيارة ليبيا هي آخر الزيارات في خط سير لجنة التحقيق الدولية على أن تبدأ بزيارة طرابلس أولاً ثم فزان ثم برقة، وتصل مدة زيارة اللجنة لهما ثمانية وستون يوماً تصل بعدها إلى لندن في أواخر مايو سنة 1948 لترفع تقريرها لمندوبي وزراء الخارجية، ومن الواضح أنّ بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى إيجاد كافة السبل لحق السكان في المطالبة بالوصاية البريطانية[cclxxviii].

أعمال المؤتمر الدولي

والجدير بالذكر أنّ الخلافات الشكلية حول مصير ليبيا كانت لها انعكاسات كبيرة، فقد ظهرت بوادر الاتفاق بين وجهات النظر البريطانية والسوفيتية، وذلك عندما أعلنت بريطانيا موافقتها على اقتراح الاتحاد السوفيتي بوضع الثقة في الدول الأربعة الكبرى بشأن اختصاصات وتشكيل لجنة تقصي الحقائق، غير أنّ الانتخابات الإيطالية التي جرت بين سنتي 1947 -1948 أدّت إلى رجوع الخلافات واتساع هوة الخلاف بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفيتي أخذ يناصر الحزب الشيوعي الايطالي[cclxxix]، في حين ناصرت بريطانيا وبكل ما في وسعها الحزب الديمقراطي الايطالي[cclxxx]، فأخذ الاتحاد السوفيتي يروج لفكرة إعادة المستعمرات الإيطالية السابقة لإيطاليا وذلك ليظهر أمام الرأي العام الإيطالي بأنه لا يعارض عودة إيطاليا إلى ليبيا، الأمر الذي يساعد الحزب الشيوعي على الفوز في الانتخابات[cclxxxi].

ومن الواضح أنّ هذا الخلاف كان عبارة عن مناورات سياسية مؤقتة انتهت بانتهاء الانتخابات الإيطالية، ولم يطرأ على القضية الليبية أي تغيير، فبريطانيا كانت متمسكة بوعودها للسنوسيين، وفرنسا ترغب في ضم إقليم فزان إلى الجزائر، أما جامعة الدول العربية فكانت تعارض عودة ليبيا لإيطاليا وبالتالي لم يكن أمام بريطانيا وحلفائها سوى المماطلة حتى تنتهي الانتخابات الإيطالية[cclxxxii].

وفي النهاية تم الاتفاق على إرسال لجنة التحقيق الرباعية إلى ليبيا في مدة زمنية تتراوح من ستة أشهر إلى سبعة أشهر قبل مغادرتها لندن، وفي 21 نوفمبر 1949م وفي دور الانعقاد الرابع اتخذت الجمعية العامة القرار رقم (289) الخاص بليبيا والذي ينص على ما يأتي:

1- إنَّ ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس و فزان تكون دولة ذات سيادة مستقلة.

2- يسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة، وعلى أي حال في تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة 1952م.

3- أن يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس و فزان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة جمعية وطنية.

4- يوفد إلى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة تعينه الجمعية العامة وله مجلس يساعده ويرشده؛ لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة.

5- يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً.

6- يتكون المجلس من عشرة أعضاء هم: ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية: مصر - فرنسا - إيطاليا - باكستان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية، وممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة في ليبيا، وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا.

لقد صدر هذا القرار بأغلبية ساحقة بتأييد 48 دولة وعدم اعتراض أي دولة مع امتناع تسع دول عن التصويت، وفي يوم 10 ديسمبر 1949م عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد" أدريان بلت" مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا، كمفوض عام تابع للأمم المتحدة، لتنفيذ القرار رقم "289" الخاص بليبيا، وكذلك عينت الجمعية العامة ست دول لإسداء النصيحة للسيد "بلت" فيما يتعلق بالشؤون الليبية، وهي: مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي، على أن يختار "بلت" أربعة أعضاء آخرين من ليبيا بالتشاور مع الزعماء

أعمال المؤتمر الدولي

الليبيين، أي أن المجلس الاستشاري الخاص بليبيا يتكون من مجموعة من عشرة أعضاء وهو ما بات يعرف "بمجلس العشرة".

بدأت الاتصالات بين السيد "بلت" والهيئات الليبية في طرابلس الغرب وبرقة وفزان، ثم إزدادت في القاهرة، حيث تم الاجتماع برجال الجامعة العربية والمهاجرين الليبيين بمصر، وقد صرح السيد "بلت" بقوله: إنني سأتمسك بقرار هيئة الأمم المتحدة كدستور لا أحيد عنه، لأحقق استقلال ليبيا ووحدتها، وإن سكانها هم أصحاب الحق في تقرير مصيرها، واختيار نوع الحكم الذي يرتضونه، وإنني سأتعاون مع السلطات المحتلة لإقامة جمعية تأسيسية واحدة وإقامة حكومة لأمة ليبية واحدة[cclxxxiii]، وهكذا تخلّصت ليبيا من السيطرة الاستعمارية المباشرة، غير أنّها ظلّت تعيش في استقلال محفوف بالمخاطر؛ لأنّ هذا الاستقلال كان نتيجة توافق بين المصالح الأجنبية المتعارضة وبين المطامع الوطنية المتنافسة.

الخاتمة

شهدت ليبيا عبر التاريخ صراعًا وتنافسًا كبيرًا من قِبل الدول الاستعمارية، فكل دولة بدأت تنظر إليها على ضوء ما يتماشى مع مصالحها السياسية، فبريطانيا أرادت السيطرة على برقة وذلك بغية تعويضها عما خسرته من مواقع مهمة بانسحابها من قناة السويس، الأمر الذي أغضب الدوائر السياسية في الاتحاد السوفيتي الذي أخذ يسعى جاهدًا لمنع بريطانيا من تثبيت أقدامها هناك، أما إيطاليا فكانت تسعى جاهدة للعودة إلى طرابلس بناءً على رغبات المستوطنين الإيطاليين هناك، في حين كانت فرنسا ترنو إلى ربط فزان بالجزائر على اعتبار أن فزان هي المنفذ المباشر من جهة الجنوب للجزائر، وفي وسط هذا الصراع الدولي ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية التي شعرت أنّ الفرصة أصبحت مواتية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مصالحها، وهذا الصراع أدخل ليبيا في معترك الأمم المتحدة، ونتيجة لتضارب المصالح الغربية في ليبيا ، وإصرار النخب الوطنية على استقلال البلاد وإعلان استقلال البلاد إلاّ أنَّ ليبيا لم تسلم من الصراعات الغربية بعد إعلان الاستقلال للدولة الليبية في 24 ديسمبر 1951 من القرن الماضي أتسمت السياسة الأوروبية تجاه ليبيا بنوع من الرعاية وفتح صفحة جديدة حيث بذل المنتصرون في الحرب العالمية الثانية جهودا مكثفة لتحويل ليبيا إلى منطقة نفوذ وانتفاع في آن واحد وفي ظل هذه السياسة نجحت الجهود الأوروبية والأمريكية في الحصول على قواعد عسكرية في كل من بنغازي وطرابلس وطبرق، فلم يكن لأوروبا في هذه الفترة سياسة خارجية متماسكة تجاه ليبيا بالمعني الحقيقي وإنما كانت هناك رغبات متفرقة اتسمت بالتردد ومحاولة التوفيق بين اعتبارات متناقضة نتيجة لظهور مؤشرات النفط في ليبيا من ناحية وأهمية روابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأنظارها على النفط الليبي من ناحية أخرى.

أعمال المؤتمر الدولي

الهوامش

[1] – عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للنشر، مصر، ط3 ، 1996 ، ص 10.

[1]– يحي أبو عزيز، "اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء" ، مجلة البحوث التاريخية ، ع 2 ، س 3 ، مركز الدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ، 1881 ، ص 362 .

[1]– عبدالرحمن تشانجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي أعزازي، مركز الدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ، 1939 ، ص ص 45–46 .

[1]– إسماعيل أبو دربه رحالة جزائري كان يعمل مترجماً في المكتب العسكري بالأغواط ، قام بجولة استطلاعية في غات لصالح الفرنسيين.

[1] – غوتلوف أدولف كراوزة، الدواخل الليبية، ترجمة د. عماد الدين غانم، منشورات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988، ص 134.

[1]حامد علي أوحيدة ، "سياسة فرنسا تجاه ليبيا خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الشهيد ، ع 11 ، المركز الليبي للدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ،1991 ، ص ص 125 – 131 .

[1]– عبدالرحمن تشايجي ، المرجع السابق، ص ص 127–135

[1]جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي الضوي، مراجعة صالح مخزوم، مركز الدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ، 1991 ، ص 66 .

[1]– عبدالرحمن تشايجي ، ص 137 .

[1]– وليم. س. اسكيو، أوربا والغزو الايطالي لليبيا 1911 – 1912 ترجمة ميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي، سلسلة الدراسات المترجمة (14)، 1988 ،ص15.

[1]– كولا فولايان، ليبيا اثنا حكم يوسف باشا القرملي، ترجمة عبد القادر مصطفى ومراجعة د. صلاح الدين السوري ,منشورات مركز دراسة جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي، سلسلة الكتب المترجمة رقم 5 1988.

[1]– عبد المولى صالح حرير، التمهيد للغزو الايطالي وموقف الليبين منه ، مجلة بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1991، 1913 ،الجزء الثاني طرابلس 1988. ص 30

[1]–عبدالمولى صالح الحرير، المرجع نفسه ص31.

[1]– عبد المولى صالح حرير، المرجع. ص 26 – 30.

[15]–مذكرات جيوليتي "الإسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911 – 1912 " تعريب وتقديم محمد خليفة التليسي منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الثالثة، بنغازي. 1986، ص66.

[1]–وليم. س. اسيليكو، المرجع السابق، ص20

[1]– جاك بيشون، المسالة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مراجعة د. صالح المخزوم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة 27، الطبعة الأولى 1991. ص 69

[1]– عبد المولى الحرير، المرجع السابق، ص 32.

أعمال المؤتمر الدولي

[1]– مذكرات جيوليتي، المرجع السابق، .ص48.

[1] – عقد هذا المؤتمر في سنة 1944 في امريكا لإزالة الخلافات حول وجهات النظر ، وتقرر فيه انشاء هيئتين دوليتين لتنظيم النقد والمعاملات المالية الدولية ، للمزيد ينظر هربرت فشر ، تاريخ اوروبا في العصر الحديث ، ط7 ، القاهرة ، 1976، ص ص 717 – 718.

[1] – عقد في فبراير 1945 وأيدوا فيه المبادئ التي توصلوا إليها في مؤتمر دمبرتون اكس ، ومؤتمر كازبلانكا بالمغرب، واتفقوا فيه على تقسيم ألمانيا إلى ثلاث مناطق احتلال من أمريكا وبريطانيا وروسيا ، وتدعو فرنسا للأشراف على منطقة رابعة، للمزيد ينظر هربرت فشر ، المرجع السابق ، ص 719 .

[1]– جون هاتش ، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ت عبدالعليم السيد منسي ، القاهرة ، 1969 ، ص 175.

[1] – تشرشل هو رئيس المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وهو من أبرز القادة السياسيين الذين ظهروا على الساحة السياسية خلال العشرينات من القرن الماضي . www.wikipidia.org.

[1] – ترومان هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وتولى الرئاسة خلفا للرئيس فرانكلين روزفلت ، وأشرف ترومان على أنهاء الحرب العالمية الثانية

كما قام بإطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي على اليابان وعمل على إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي . www.wikipidia.org

[1] – ستالين تولى رئاسة الوزراء في الاتحاد السوفيتي من 1941 – 1953 عرف بقوته وقسوته فهو الذي نقل الاتحاد السوفيتي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي وفي عهده وصلت روسيا إلى مرتبة الدول العظمى. www.wikipidia.org

[1] – مؤتمر بوتسدام سنة 1944، ضم الأقطاب الثلاثة تشرشل وترومان وستالين، وعقد المؤتمر للبحث في المشاكل التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية حيث نظم المؤتمر مجلس للإشراف على إدارة ألمانيا وتعديل الحدود الشرقية لها ومنح روسيا مدينة كنجر وأن يسلخ من ألمانيا أراضيها الواقعة شرق خط الأدور وتمنح لبولند. للمزيد انظر هربرت فيشر، المرجع السابق، ص 719.

[1]– عبدالملك عودة، الامم المتحدة وقضايا أفريقيا، القاهرة، 1967، ص 28 . عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة ،ع 133 ، يناير 1989 ، الكويت، ص201 .

[1] –عبدالملك عودة، المرجع السابق ، ص 30 .

30– ميخائيل (هنري)، العلاقات الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970، ص ص 162 –163 .

[1]– كلمنص جورج ، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي 1943– 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1973، ص 189

[1]– نظرية الدمينو DOMINO THEORY تفرض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة الاستقرار القائم بين مجموعة من الكيانات المنتظمة ، وتفرض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي كيان تبدأ في الانتشار إلى الكيانات المجاورة وهي تشبه الطريقة التي يسقط فيها صف حجار الدومينو الواحد تلو الأخر وتمثل هذه النظرية في اهمية العامل الخارجي لأحداث تغيير في دولة ما ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغيير مماثلا في الدول المجاورة لها واشتهرت هذه النظرية بصورة خاصة لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الامريكية خلال الخمسينات من القرن الماضي.www.wikipidia.org

[1] –Julien Genevols, Julien Genevois, la France et le règlement de la question libyenne 1945-1949, centre thucdid. Analyse et recherche en relations internationales, université Paris II, 2013, p72

[1]- Julien Genevols, Ibid, pp 39-40

[1]– هنري أنيس ميخائيل، المرجع السابق، ص 167.

[1]– هنري أنيس ميخائيل ، المرجع السابق ، ص168.

[1]– جريدة الأهرام، ع 21941، س 72، بتاريخ مايو 1946.

[1]– هنري أنيس ميخائيل ، المرجع السابق ، ص 170 .

[1]- Julien Genevols, Ibid, p 10

[1]– مالك محمد أبو شهيوة، النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين 1951 – 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977، ص 40.

أعمال المؤتمر الدولي

[1]– هنري أنيس ميخائيل ، المرجع السابق ، ص172 .

[1]– محمود الشنيطي ، قضية ليبيا، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1951، ص173.

[1]– جريدة الأهرام، ع 21997، س 72، تاريخ 5 يوليو 1946.

[1] – بخصوص معاهدة الصلح التي وقعت بين إيطاليا ودول المحور يمكن مراجعة كتاب ميلاد المقرحي، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر، جامعة قاريونس، بنغازي، 1980، ص 190.

[1]– محمود الشنيطي، ص ص204 –295 .

[1]– هنري أنيس ميخائيل، المرجع السابق، ص 176.

[1]– هنري أنيس مخائيل، المرجع نفسه، ص 178.

[1] – تأسّس في 21 يناير 1921 بليفورنو بعد الانفصال عن الحزب الاشتراكي الإيطالي، وتمّ حظر الحزب رسميًا في العهد الفاشي ولكنه بعد الحرب العالمية الثانية اكتسب شهرة واسعة نتيجة لمشاركته فيها وكان هذا الحزب على وفاق مع الاتحاد السوفياتي ويدعو إلى التعاون مع المؤسسات الديمقراطية بغرض الانتقال الاشتراكي، وحُلّ هذا الحزب سنة 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وورثه حزب اليسار الديمقراطي الإيطالي.https//ar.wikipidia.org

[1] – وهو حزب ديمقراطي اجتماعي سياسي انتقل من الشيوعية إلى الديمقراطيّة، وصاحب كلّ تغيّر لاسم الحزب توجه جديد في السياسة الحزبية تتجه من اليسار نحو الوسطيّة.https//ar.wikipidia.org

[1]– مالك محمد_أبو شهيوة ، المرجع السابق ، ص 47 .

[1]– هنري أنيس ميخائيل ، المرجع السابق ، ص 183 .

[1]– نقولا زيادة ، ليبيا وثيقة رسمية ،1948، بيروت ، 1966، ص ص 168 – 169 .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع:

- بيشون، جاك، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي الضوي، مراجعة صالح مخزوم، مركز الدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس، 1991 .
- تشانجي، عبدالرحمن، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي أعزازي، مركز الدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ، 1939.
- شرف، عبدالعزيز طريح ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للنشر، مصر، ط3 ، 1996.
- الشنيطي، محمود ، قضية ليبيا، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1951.
- فشر، هربرت ، تاريخ اوروبا في العصر الحديث ، ط7 ، القاهرة ، 1976.
- فولايان، كولا ، ليبيا اثنا حكم يوسف باشا القرملي، ترجمة عبد القادر مصطفى ومراجعة د. صلاح الدين السوري، منشورات مركز دراسة جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي، سلسلة الكتب المترجمة رقم 5، 1988.
- كراوزة، غوتلوب أدولف ، الدواخل الليبية، ترجمة د. عماد الدين غانم، منشورات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988.
- مذكرات جيوليتي "الإسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911 – 1912 " تعريب وتقديم محمد خليفة التليسي، منشورات الدار_الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الثالثة، بنغازي. 1986.

أعمال المؤتمر الدولي

- ميخائيل (هنري)، العلاقات الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970.
- هاتش، جون ، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد العليم السيد منسي ، القاهرة ، 1969.
- وليم. س. أسكيو، أوربا والغزو الايطالي لليبيا 1911 – 1912 ترجمة ميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي، سلسلة الدراسات المترجمة (14)، 1988.

ثانيا: الدوريات

- عبد الملك عودة، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا، القاهرة، 1967، ص 28 . عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة ،ع 133 ، يناير 1989 ، الكويت.

- عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الايطالي وموقف الليبيين منه، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1991، 1913 الجزء الثاني طرابلس 1988.

- حامد علي أوحيدة ، "سياسة فرنسا تجاه ليبيا خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الشهيد ، ع 11 ، المركز الليبي للدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ،1991.

- يحي أبو عزيز، "اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء" ، مجلة البحوث التاريخية ، ع 2 ، س 3 ، مركز الدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس ، 1881.

ثالثا: الرسائل العلمية

- كلمنص جورج ، ليبيا تحت الحكم العسكري البريطاني والفرنسي 1943- 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 1973.

- مالك محمد أبو شهيوة، النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين 1951 – 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977.

رابعا: المراجع الاجنبية

- Julien Genevols, Julien Genevois, la France et le règlement de la question libyenne 1945-1949, centre thucdid. Analyse et recherche en relations internationales, université Paris II, 2013,

خامسًا: الجرائد والصحف:

- جريدة الأهرام، ع 21941، س 72، بتاريخ مايو 1946.
- جريدة الأهرام، ع 21997، س 72، تاريخ 5 يوليو 1946

مخاطِر الصراع الليبي وتداعياتهُ عَلَى الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي
دراسة تحليلية

The risks of the Libyan conflict and its repercussions on the national security of the regional neighboring countries
Analytical study

عبدالسلام محمد مخلوف

باحث دكتوراه في القضاء والسياسة الشرعية

الملخَّص:

المقدمة: تُعدّ العملية الانتقالية في ليبيا، الحدث الإبرازوالأهم في معالجة مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية، ومحل اهتمام جُل الباحثين والمُثقفين والسياسين على المستوى العربي والإقليمي، ومن هنا تكمن مشكلة البحث: إن العملية الانتقالية في ليبيا جاءت مخالفةً تماماً لما عرفته دول الجوار كا تونس ومصر، والنابعة مِن معرفة حقيقة التدخل الدولي ودوره في إسقاط نظام القذافي وفقاً للقرار الأممي 1973.مما ساهم في خلق حالة من الفوضى والإنفلاث الأمني وإجهاض لِفَهْم وتمحيص مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وتأتي أهمية الموضوع: في بيان الدور الفعال للصراع الليبي وما خلفه من تداعيات مست أمن دول المنطقة عامةً ودول الجوار خاصة. وقد سلك الباحث في دراسته المنهج التحليلي بقراءة واستنباط وتحليل المعطيات والمعلومات المختلفة لِمجرى الأحداث الجارية للصراع منذ 2011. بدأً بتشكيل المجلس الانتقالي إلى تسليم السلطة للمؤتمر الوطني ومما صاحبه من تجاوزات ومخالفات واعتداءات على السلطة الشرعية من بعض القوى المحسوبة على الثورة بقوة السلاح. وتتلخَّص أهم نتائج هذه الدراسة البحثية: إن الأزمة الليبية رغم ما خلفته مِن تهديدات ومخاطر، ألا أنها تحتاج إلى تكاثف الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإيجاد حل لها.

الكلمات الافتتاحية: السياسة،الدولية،الانتقال الديمقراطي، الصراع الليبي، التحديات الأمنية .

Abstract:

Introduction: The transitional process in Libya is the most prominent and important event in dealing with the concept of democratic transition in light of international politics, and the focus of most researchers, intellectuals and politicians at the Arab and regional level, and from here lies the research problem: The transitional process in Libya came completely contrary to what the neighboring countries knew Like Tunisia and Egypt, and stemming from knowledge of the reality of international intervention and its role in toppling the Gaddafi regime in accordance with the UN Resolution 1973, which contributed to creating chaos and security chaos and aborting the understanding and scrutiny of the democratic transition path in Libya. The importance of the topic

comes in: in clarifying the effective role of the Libyan conflict and its implications for the security of the countries of the region in general and the neighboring countries in particular. In his study, the researcher followed the analytical method by reading, extrapolating and analyzing various data and information about the current events of the conflict since 2011. With the formation of the Transitional Council, it seemed to hand over power to the National Conference and the accompanying excesses, violations and attacks on the legitimate authority by some of the forces that are calculated on the revolution by force of arms. The most important results of this research study are summarized: The Libyan crisis, despite the threats and dangers it left behind, needs intensified local, regional and international efforts to find a solution to it. Key words: politics, internationalism, democratic transition, Libyan conflict, security challenges.

مقدمة:

إن التعبير للمطالبة بالحقوق المشروعة، حَقّ كفلته جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، في ظل النظام العام ووفقاً للمسار الديمقراطي واحتراماً للقوانين الدولية. فما كانت هذه الاحتجاجات التي حدثت في معظم البلاد العربية ما هي إلاطوق نجاة ومجال لتحقيق مطالب ذات طابع اجتماعي بدايةً. ومطالب أخرى ذات طابع قيمي. فعرفت الدول العديد من إرهاصات الانتقال الديمقراطي، وإن اختلفت تسمياتها. نتيجةً لِتذمر الشعوب ومطالبتها بضرورة الإصلاح كمطلب أول وتغيير الأنظمة الحاكمة التي طال حكمها لأكثر من ربع قرن. فكان العامل الإبراز في قيادة حركات التغيير التي بذات شرارتها في تونس. لتعرف انتشاراً واسعاً في بعض الدول العربية .فكانت ليبيا تُشكل حدثٍ هاماً كونها البلد الوحيد الذي عرف تدخلاً دولياً، ومتغيرات دولية زَاعِمَة في ظل الأحداث تطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية .

واتخذت الاحتجاجات في ليبيا منحنى أخر نتيجة عجز الشعب بمفرده على إسقاط النظام، مما استدعى تدخل قوى أخرى، كون نظام القذافي كان صارماً تجاه شعبه. مفادهُ أن أمن البلاد واستقرارها يرتبط ببقاء النظام وغيابه سوف يخلق نوعاً من حالة عدم الأمن والاستقرار في المنطقة ككل. مسبباً حالة من الفوضى لازالت تداعياتها على المستوى الداخلي والخارجي تشكل تهديداً للأمن القومي.

ولأهمية الأحداث التي مرت بها ليبيا وطال مداها، فإن الأمر في ليبيا أصبح يشكل تهديداً دولياً نتيجةً لانتشار السلاح، والجريمة المنظمة، وبداية ظهور الجماعات الإرهابية. مما سبب حالة فوضى تمس دول الجوار الإقليمي. ليستدعي تبني استرتيجية أمنية وحلول ومساعي دولية لخلق بيئة أمنه .

ولذلك نسعى من خلال تحليلنا لعملية الانتقال الديمقراطي في ظل الصراع الليبي، أن نتبع مسار عملية الانتقال بِدَاء من العوامل التي ساهمت في بروز المطالب الشعبية لإسقاط النظام، ووصولاً للتدخل الدولي

أعمال المؤتمر الدولي
الإنساني وفقاً لقرار الأمم المتحدة 1973. وعلي تداعيات هذا الانتقال على دول المنطقة عامة ودول الجوار الإقليمي خاصةً.

لنوجز في الأخير نتيجةً مفادها أن التحديات الأمنية في ليبيا، نتيجةً للصراع الحاصل لا تشكل تهديداً كبيراً على باقي الدول الغير مجاورة لها على المدى القريب أما على المدى البعيد فسيكون لها تداعيات قد تمس الدول ككل. **مشكلة الدراسة.**

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة حقيقة مخاطر التدخل الدولي ودوره في إسقاط نظام القذافي وفقاً للقرار الأممي 1973. والدي ساهم بدوره في خلق حالة من الفوضى والإنفلاث الأمني. نتيجة الصراع الليبي بين القوى المؤثرة في المشهد السياسي الداخلي. والمتمثل في تداعيات وتهديدات الانفلات الأمني لانتشار الأسلحة والإرهاب في المنطقة. ومما قد يؤثر ثاتيراً على البعد الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، للأمن القومي للدول الجوار الإقليمي في ظل غياب العمل الجماعي القادرة على المساهمة في حل الأزمـة الليبية .

أسئلة الدراسة.

1- ما مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية ؟
2- ما هي عوامل الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية ؟
3- ما هي عوامل الانتقال الديمقراطي في ليبيا ؟
4- ما هي تداعيات الصراع الليبي على الأمن القومي للدول الجوار الإقليمي ؟

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في:

- بيان الدور الفعال للصراع الليبي، وما خلفه من تداعيات وتهديدات ومخاطر، مَسَّتْ أمن دول المنطقة عامةً ودول الجوار الإقليمي خاصةً. **الهدف من الدراسة.**

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة طرق مواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر الأمنية في ليبيا اليوم؛ نتيجةً للصراع الحاصل، ومؤكداً أنها لا تشكل تهديداً كبيراً على باقي الدول الغير مجاورة لليبيا على المدى القريب.

أسباب اختيارموضوع الدراسة.

1- مكانة ليبيا بين الدول وما تتمتع به من إرث حضاري وتاريخ حافل ونضال مشرف.

2- السعي في تحقيق السلم والأمن لشعوب المنطقة؛ في ظل اكتساب الحقوق المشروعة، ورغد العيش والحياة الحرة الكريمة.

أعمال المؤتمر الدولي

منهج الدراسة.

يتبع الباحث في هده الورقة البحثية:

المنهج التحليلي بقراءة واستنباط وتحليل المعطيات والمعلومات المختلفة لِمجرى الأحداث الجارية للصراع منذ العام2011. بدأ بتشكيل المجلس الانتقالي إلى تسليم السلطة للمؤتمر الوطني ومما صاحبه من تجاوزات ومخالفات واعتداءات على السلطة الشرعية من بعض القوى المحسوبة على الثورة بقوة السلاح.

هيكلية الدراسة.

1- مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

2- عوامل الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

3- عوامل الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

4- تداعيات الصراع الليبي على الأمن القومي للدول الجوار الإقليمي.

1- مفهوم الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

1.1 تعريف الانتقال.

أولاً: لغةً.

أصلهُ نقل ، وقد ورد في قاموس أكسفورد بعدة اصطلاحات transmission أي حول، تحويل، نقل، وكما ورد أيضاً مصطلح transmission ويعني النقل، أو الانتقال، ويقصد به قطع المسافة بين موقع وأخر من حيث المكان أو التحول في الزمن من مرحلة إلى مرحلة مغايرة طبيعتها ومميزاتها[255].

ثانيا: اصطلاحاً.

نرى أن مفهوم الانتقال الديمقراطي بمعناه هو التحول إلى العمليات والتفاعلات المتعلقة بالانتقال أو التحول من شكل من أشكال نظام الحكم غير الديمقراطي. إلى نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك العديد من أشكال أو أنماط نظام الحكم غير الديمقراطي ، يمكن أن يكون اِسْتِبْدَادِيًّا أو سُلْطَوِيًّا مغلقًا، مدنيًا أو عَسْكَرِيًّا، حكومة فردية أو أقلية[256].

فإن مفهوم الانتقال الديمقراطي يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة -تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية- يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد[257].

---

[255]– إبراهيم، حسنين توفيق– **الانتقال الديمقراطي إطار نظري** – الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات **.https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953348314**

[256]– الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، ط1، ج1، ص 26 : 28.

[257] –عبد الوهاب، حمد رفعت، **الأنظمة السياسية** ، ط1، ج1،ص 28.

أعمال المؤتمر الدولي

1.2تعريف الديمقراطية.

أولاً: لغةً.

أصلها يوناني ووردات كمايالي Democrots وتعني الشعب، وCratos وتعني الحكم، ومن خلال دمج المصطلحين ينتج لنا مفهوم حكم الشعب بصورة مباشرة[258].

ثانياً: اصطلاحاً.

هي حُكم الناس لأنفسهم وبأنفسهم، بمعنى حكم الناس بالناس وللناس.كما تُعْرَف الديمقراطية بأنها نظام سياسي يمنح كل الناس في السلطة لتغيير حكامهم سلمياً من خلال القوانين والأنظمة المعمول بها ، وحرية أداء دورهم والتمتع بحقوقهم المدنية وفقاً للضمانات الشرعية[259].

فيعود ظُهور الديمقراطية إلى الدولة اليونانية القديمة، إلا أنها لم تكن مركز الفلسفة العلمية فحسب، بل ظهرت معها مصطلح الديمقراطية وبدأت الكلمة تحمل معنى، ووضعت مبادئها الأولى في المدينة اليونانية.

حيث كان الظهور الحقيقي لهذا المفهوم في بداية المشكلة في شكل عقائد سياسية وفلسفية في القرن الثامن عشر على يد "جون لوك في إنجلترا وجون جاك روسو ومونتسكيو في فرنسا". بهدف محاربة الحكومة البغيضة التي كانت سائدة في أوروبا في ذلك الوقت ، والذين طالبوا بأن تكون السلطة العليا للبلاد في أيدي الشعب.

ويعتبر الانتقال الديمقراطي خطوة رئيسية من خطوات عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، نظراً لتميزها بنوع من الأهمية والخطورة في الوقت نفسه. باعتبارها أحد مرتكزات العملية الديمقراطية الحقيقية، ففي حال عدم نجاحها ستفراز نظم سياسية تسلطية هجينة يشارك فيها عناصر النظام السياسي التسلطي الجديدة التي تنادي بالديمقراطية في تسير وإدارة المرحلة الانتقالية. قصد تأسيس نظام سياسي جديد[260].

ويُعد الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل التحول الديمقراطي ويعد أخطر وأصعب المراحل . نظراً لإمكانية تعرض النظام السياسي إلى انتكاسه، إذ إن النظام في هذه المرحلة قد يكون ذو طبيعة مختلطة؛ حيث يتعايش فيه الكل في صناعة القرار من مؤسسات النظام القديم والجديد، وبالتالي يشارك في صناعة القرار كل من عناصر النظام التسلطي المنهار وعناصر النظام الجديد النازع نحو الديمقراطية سوء عن طريق الصراع أو الاتفاق[261].

2-عوامل الانتقال الديمقراطي في ظل السياسة الدولية.

في سياق تأصيل مفهوم الانتقال الديمقراطي، سعى العديد من الباحثين إلى إنشاء خط فاصل بين مفهوم الانتقال الديمقراطي والعديد من المفاهيم التي تعتبر للوهلة الأولى لغات مترادفة تحمل نفس المعنى الاصطلاحي، بينما تختلف من حيث الاتفاقية العملية والواقعية.

---

[258] – عبدالوهاب، حمد رفعت، **الأنظمة السياسية ،** ط1، ج1، ص 33.

259 – بسيوني، عبد الغني عبد الله، **النظم السياسية** ، ط4، ج2، ص 202، 203.

[260] – مهنا، محمد نصر، **نظرية النظم السياسية** ، ط1، ج1، ص 112.

261 – عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ،ط1،ج1، ص 140.

أعمال المؤتمر الدولي

وعملية الانتقال الديمقراطي هي مرحلة الانتقال بين طرفين متطرفين يجمعان خصائص النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي ، وفي المرحلة الأولى من هذا الانتقال إذا حدث الانتقال بشكل تدريجي وليس من خلال التحول الجذري الذي يغير الوضع المعاكس ، وإذا كانت هناك حالة- حالة الانتقال الديمقراطي التي حدث فيها مثل هذا التحول الجذري، مثل معظم حالات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، بينما مرت دول أخرى بتحول تدريجي[262].

كما أن هذا لا يعني بأن عملية الديمقراطية هي عملية خطية ، لأن سقوط نظام استبدادي قد لا يتطلب تشكيل نظام ديمقراطي، ولكن شكل آخر للنظام الاستبدادي. الديمقراطية - يجب أن يتمتع بالخصائص والمكونات المتواجدة، والظروف التي تؤدي إلى نشوء الديمقراطية ودعم النظام الديمقراطي.

2.1الانتقال الديمقراطي في ليبيا مقاربة تفسيرية.

يجمع جُل الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية انتقال تدريجي متواصل ومستمر، وليست مفهوماً مجرداً وجاهزاً، كما يراءها الكثيرون[263].

فعرفت دول العالم بداية التسعينيات تحولات نحو النظام الديمقراطي وتبني التعددية السياسية في ظل المنهج الليبرالي، وهذا بعد نهاية الحرب الباردة، مما أوصل موجات الانتقال الديمقراطي في منتصف التسعينيات إلى 50% وارتفعت إلى 70% عند نهاية التسعينيات.

فالديمقراطية مرتبطة بانتقال المجتمعات من شكل إلى آخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في حيز السياسة انطلاقا من درجة تطور المجتمعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مرحلة تاريخية معينة[264].

فقد أدت الاحتجاجات الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، التي أصبحت ألاعب والعامل الرئيسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة، مُتَمَثِّلَة في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة.

حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية، في ليبيا وتهمّش القيادات السياسية التي كانت تشكل المجلس الوطني الانتقالي السابق، والحكومات الانتقالية المتعاقبة، وتمكنت من زيادة نفوذها، والتأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش[265]، لتسير عملية الانتقال الديمقراطي على الرغم من عدم قدرتها على ذلك.

---

262 – إبراهيم، حسنين توفيق، **الانتقال الديمقراطي إطار نظري**، الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html.

263 – السحمراني، أحمد، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، ط1،ج1،ص433.

264 – رانشيسكا بيندا، **التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية – الخيارات الرئيسية نحو التحول الديمقراطي العراقي**، ط1،ج1، ص78-77.

265 – صامويل هيجتون، ترجمة: عبدالوهاب علوب، **الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ط1،ج1

أعمال المؤتمر الدولي

ولتأخذ عملية الانتقال مساراً أخرى بتدخل قوى أخرى خارجية بتاريخ 19مارس 2011.وأطراف أخرى تحت قيادة حلف الناتو من أجل حماية المدنيين وتطبيق ما يعرف بمبدأ مسؤولية الحماية وفقاً لقرار الأمم المتحدة 1973.

وهناك العديد من الخصائص المشتركة التي أداة إلى إشعال هذه الانتفاضات منها:

1- تجمع يضم عدد من قوى المجتمع وطبقاته، والتي عبرت بوضوح أن الأوضاع غير قابلة للاستمرار ولابد من التغيير.

2- رفضت العمل ضمن أفق السلطة وقواعد اللعبة السياسية التي أرساها النظام السابق، وقبلت بها القوى السياسية (الرسمية) الأمر الذي أدى إلى شللها وعجزها عن التواصل مع الشعب.

3- اعتمدت على القوى الشابة في المجتمع وطورت عبر تجمعاتها التوعية مثل شباب من أجل التغيير.

كانت سباقة لاكتشاف قيمة الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة في إيصال الرسائل السياسية للمجتمع وإلى العالم.

3-عوامل الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

يتضح أن عوامل الانتقال الديمقراطي، ترتبط بالحركة الدائمة التي يتأثر بها النظام السياسي، وكان النظام السابق للقذافي يُعرف على أنه نظام سلطوي معادي للغرب، وحسب دافيد إيستون .فيمكن تقسيم عوامل الانتقال إلى عوامل ناتجة من البيئة الداخلية وأخرى خارجية[266]

ولم تكن ليبيا استثناء عن تلك الدول التي تعرف تدهوراً في الأوضاع الداخلية سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية وكذلك السياسية وتعود دوافع الانتقال الديمقراطي في ليبيا إلي:

3.1العوامل الاقتصادية: وهي العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية التي تعرفها ليبيا، وكانت هذه الأوضاع من بين أهم الأسباب لقيام الإنتقال الديمقراطي، وتعتبر التنمية الاقتصادية حلاً يرفع مستوى التعليم وتحقيق دخل متواسط للفرد، فالتنمية تساعد في زيادة الدخل وتحقيق الأمن الاقتصادي وبالتالي المزيد من المساواة، ما يزيد من فرص الانتقال الديمقراطي ومن ثم يفرض بقاء الدولة[267]

وهذا ما يغيب عن- الجماهيرية العربية الليبية – حيث تعاني معظمها من التخلف الاقتصادي، رغم أنها تمتلك مؤهلات ما يجعل منها قوة خاصة على المستوى الإقليمي، نتيجة اعتماداتها على واردات النفط.

3.2العوامل السياسية : أكدت العيد من الدراسات أنه لا يمكن أن يكون تحول إلى الديمقراطية لإيكون نتاجاً بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلطي، وبالتحديد من خلال الانقسام داخل بنية النظام؛ فنجد أن الرئيس السابق معمر القذافي منذ تولية السلطة سنة 1969.اتخذ تدابير قمعية

266 – العفاس، عمر إبراهيم، **إعلان الفيدرالية في برقة – الخلفيات والتداعيات**، ط1،ج2، ص22.

267 – محمد حمشي، **أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل– نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا**، مداخلة في يوم دراسي بكلية العلوم السياسية، جامعة جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية،.

أعمال المؤتمر الدولي

لأحكام القبضة على الدولة، حيث شهادات ليبيا سنة 1988. بعض الإصلاحات الطفيفة وبعد هذه السنة تعرض الشعب إلى موجة من القمع الداخلي من طرف سلطات القذافي نتيجة عدم وجود مساءلة بين الحاكم والمحكومين، وغياب أي آلية لنقد ومراجعة القواعد والأنظمة القانونية والقوانين التي يتم إصدارها وفرضها على المواطن.

3.3العوامل الاجتماعية: العامل الديمغرافي؛ ربما يكون هو الأنسب لتفسير الانتقال الديمقراطي في ليبيا، والذي يمكن وصفه بثورة شباب في المقام الأول، حيث لعب الشباب دوراً محورياً في إشعال الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت الدولة، والتي كان فيها الشباب أكثر من 60%من الليبيين من فئة الشباب تحت سن 30 عاماً.

بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في قيام الانتقال الديمقراطي في ليبيا والتي منها – وسائل الإعلام وما قدمته التكنولوجية الحديثة وما وفرته من وسائل التواصل الاجتماعي في ربط جيل الشباب في الوطن العربي مع العامل الخارجي، وفتحت أمامهم أفاق جديدة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعهم في ظل حكومات رشيدة[268].

3.4العوامل الخارجية: إلى جانب العوامل الداخلية هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدولة، خاصةً أن ليبيا الدولة الوحيدة التي عرفت تدخلاً دولياً من أجل إسقاط نظام القذافي، وتحقيق تحولاً ديمقراطي ناجح، فقد تلعب العناصر الخارجية دوراً إيجابيا في عملية الانتقال الديمقراطي وتشجع محاولات التغيير من خلال الدعم الاقتصادي وتقديم الدعم المالي والتقني ،وقد تلعب دوراً سلبياً في عملية الانتقال الديمقراطي لمنع الانتقال أو الإطاحة بالأنظمة غير الداعمة لسياستها وقد يبقى دورها مجرد الحياد[269].

صفوة القول: ما يمكن الوصول إليه أن موجة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وما شابها من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة، ولا يمكن إرجاعه برمّته غلى عامل واحد أو جماعة سياسية دون غيرها، إنه متعدد العوامل والأطراف رغم الضغوط الخارجية التي تُلَخِّصهَا إستراتيجية الفوضى الخلاقة والتي ساهمت في تحطيم القشرة الخارجية وتعريتها، لكن الكيد أن الشعوب أدت دوراً هاماً في الوصول إلى إحداث هذا التغيير من الداخل، ثم أن التجاوب مع مساعي الفوضى الخلاقة لايعني بالضرورة الإذعان لنظرية المؤامرة.

4- تداعيات الصراع الليبي على الأمن القومي للدول الجوار الإقليمي.

أصبح للعامل الأمني دوراً أساسياً في تحديد التقاربات الأمنية من قبل المجتمع الدولي لتسوية الوضع في ليبيا، حيث انطلقت مساعي الدول المجاورة من فرضية مفادها أن استمرار حالة الفوضى على المستوى الداخلي في ليبيا سيؤثر مستقبلاً على مختلف الدول بشكل مباشر مما قد يهدد أمن حدود دول الجوار ويتعدى دلك إلى تهديدات اقتصادية وسياسية للدول الغربية.

ولأن جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية ينطلق في كيفية تحقيق أمن واستقرار الدول خاصة فيما يعرف بالمركب الأمني الإقليمي وهو مجموعة من الوحدات التي تقوم بعملية إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا

---

[268] – مرزوقي عمر، **حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي– قراءة في المؤثرات الدولية**، (الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10– 2012م).

269 – قرطاس، منصف، **على حافة الهاوية – التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية**، ط1،ج1.

أعمال المؤتمر الدولي

الأمنية بشكل جد مرتبط، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض[270]

ويمكن التعامل مع تداعيات الانتقال الديمقراطي في ليبيا ع لى أنها مركب أمني واحد لا يمكن فهم ودراسة تكلفة عملية للانتقال بمعزل عن لدول الأخرى، لأن تداعيات الانتقال لا يمكن فهمها بمعزل عن الدول المجاورة، مما يخلق مأزق أمني يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، وتبرز هذه التحديات الأمنية خاصة في:

- انتشار السلاح ومأزق الجماعات الإرهابية المسلحة.
- إشكالية الأجئين الليبيين والهجرة غير الشرعية.
- تكلفة التدخل الدولي الخارجي في المنطقة.

صفوة القول: ما يمكن ملاحظته من مجمل التداعيات والتهديدات والتحديات والمخاطر الأمنية التي تشهدها دول الجوار الليبي، يحتاج إلى تكاثف الجهود المبذولة المحلية والإقليمية والدولية، لإيجاد إدارة للأزمة تعرفها الدولة، فليس المهم أن نحفظ السلام في نزاع معين أو حتى صنع السلام... من خلال الجهود الدبلوماسية التفاوضية لإيجاد حل للأزمة، بل ينبغي الوصول إلى بناء سلام بين الأطراف المتنازعة وتثبيته بغية عدم ظهور المشاكل الرئيسية للنزاع، لأن المسائل لاتتعدى كونها عملية انتقال ديمقراطي. بل تتعدى لتكون تهديد لأمن واستقرار المنطقة .

5-الخاتمة.

الجدير بالذكر إن الدور الليبي اليوم يُعد غائبٍ تماماً أسوة بالدور الذي تعلبه بعض الدول العربية في رؤيتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للأمن القومي، نتيجةً الصراعات والتهديدات والمخاطر، التي تنعكس سلباً على السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وما يترتب على ذلك من تغير في مجرى الأحداث للوقوف في وجه السعي للتحقيق الديمقراطية. بحيث يعتمد مستقبل ليبيا على العلاقات والتفاعلات بين دول الجوار، للتغلب على الصراعات من خلال التعاون للحد من المخاطر الأمنية في البلاد وانتشار الجماعات الإرهابية.

5.1 النتائج.

بعد الدراسة توصل الباحث لعدة نتائج وهي كالتالي:

• إن مرحلة التحول الديمقراطي هي أخطر وأصعب مرحلة. بالنظر إلى احتمال تراجع النظام السياسي، حيث يمكن أن يكون النظام في هذه المرحلة مختلطًا في طبيعته ؛ بحيث يتعايش الجميع في مؤسسات صنع القرار في النظامين القديم والجديد ، وبالتالي فإن كل عناصر النظام الاستبدادي المنهار وعناصر النظام الجديد الذي يسعى إلي الديمقراطية سوء من خلال الصراع أو الاتفاق.

---

270 – محمد حمشي، **أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل- نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا**، مداخلة في يوم دراسي بكلية العلوم السياسية، جامعة جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية.

أعمال المؤتمر الدولي

• أدت موجة التحول الديمقراطي في ليبيا وما شابهها إلى زعزعة استقرار البنية الاستبدادية في المنطقة ، ولا يمكن أن تُنسب بالكامل إلى عامل أو جماعة سياسية دون أخرى، فهي متعددة العوامل ومتعددة الأطراف رغم الضغوط الخارجية التي تلخصها استراتيجية الفوضى. لكن المهم هو أن الناس لعبوا دورًا في إحداث هذا التغيير من الداخل ، والاستجابة لجهود الفوضى الإبداعية لا تعني بالضرورة الخضوع لنظرية المؤامرة.

• إن ما تشهده الساحة الليبية اليوم من صراعات وما صاحبها من تحولات ومخاطر أمنية في الوقت الراهن يُعدَّ العامل الرئيسي والمغذي للجماعات الإرهابية، والدريعة لتمكين التواجد الأجنبي بالمنطقة.

• يجب إيجاد حل جدري للنزاع الحاصل بين الفصائل المتنازعة في ليبيا. من خلال تكاثف الجهود الإقليمية والدولية للخروج بنتائج تخدم الدولة وتحفظ على أمن واستقرار المنطقة.

قائمة الملاحق

الملحق (1): انتشار الأسلحة الليبية

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

الملحق (2) طرق تهريب الأسلحة عبر الحدود التونسية الليبية

المصدر : المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية 2013 : مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

100

5.2 المصادر.

1- إبراهيم، حسنين توفيق– **الانتقال الديمقراطي إطار نظري – الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات**

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

2013 – (ام.

2- بسيوني، عبد الغني عبد الله، **النظم السياسية**، (القاهرة - اتحاد المكتبات العربية، 2002م).

أعمال المؤتمر الدولي

3- رانشيسكا بيندا، **التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية - الخيارات الرئيسية نحو التحول الديمقراطي**، (العراق، دار بغدد للنشر، 2005م).

4- السحمراني، أحمد، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، (بيروث – مكتبة طريق العلم، 2015م).

5- صادق مجال، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية – دراسة حالة ليبيا – رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013م.

6- صامويل هيجتون، ترجمة: عبدالوهاب علوب، **الموجه الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،(القاهرة – مؤسسة الفكر العربي،1993م).

7- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (بيروث، مركز الدراسات العربية، 15 أبريل 2006م).

8- عبد الوهاب، حمد رفعت، **الأنظمة السياسية**، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004م).

9- العفاس، عمر إبراهيم، **إعلان الفيدرالية في برقة – الخلفيات والتداعيات**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013م).

10- قرطاس، منصف، **على حافة الهاوية - التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية**، (سويسرا، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية،2013م).

11- الكواري، علي خليفة، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، (بيروت، مركز الدراسات العربية، 2014م).

12- محمد حمشي، **أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل- نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا**، مداخلة في يوم دراسي بكلية العلوم السياسية جامعة جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية، 2014.

13- مرزوقي عمر، **حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي- قراءة في المؤثرات الدولية**، (الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10- 2012م).

14- مهنا، محمد نص، **نظرية النظم السياسية**، (القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،2007م).

الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الاقليمية والدولية

Political stability in Libya in the light of regional and international disputes

د/أحمد همام محمد همام

مدرس العلوم السياسية – جامعة أسيوط- مصر

ملخص:

تعاني الدولة الليبية بحالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي بعد اندلاع الانتفاضة في فبراير 2011، لتأتي موجة أكثر حدة وشدة من الفوضى وعدم الأستقرار و إندلاع الحروب والصراعات ما بين القبائل والجماعات وقد ساعد على ذلك تركيبة الوضع الاجتماعي والسياسي للدولة الليبية والصراعات الاقليمية والدولية للسعى من أجل السيطرة على مناطق نفوذ لهم في البلد الغني بالنفط والمواد الخام، فالوضع الليبي الداخلي يتسم بالتنوع والقبلية ،هذا فضلا عن العامل الخارجي الذي وجد الدولة الليبية فريسة يجب التكالب عليها لتحقيق أكبر قدر من المصالح.

Abstract:

The libyan state suffers from internal political instability after outbreak of uprising in February 2011.and amore severe and intense wave of chaos and instability and outbreak of wars and conflicts between tribes and groups, that's helped by the complexity of the social and political situation of the libyan state. And regional and international conflicts to seek control over areas of influence They are in the country rich in oil and raw materials. The internal Libyan situation is characterized by diversity and tribalism. In addition to the external factor that found the Libyan state a prey that must be pursued to achieve the greatest gains.

الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الاقليمية والدولية

كشفت حقبة ما بعد عام 2011، عمق الأزمة التي تعانيها الدولة الليبية، وحجم التناقضات الكامنة داخلها، والتي انفجرت مع انطلاقة الانتفاضات، أدت بمجملها إلى إيجاد هذه الانقسامات القائمة، وزيادة تحدياتها الداخلية، والتي سمحت لبعض القوى الدولية الفاعلة والإقليمية الصاعدة والطامحة باتخاذ الساحة الداخلية الليبية مسرحا ملائما لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بالموارد والنفوذ، في ظل لعبة التجاذبات الإقليمية والدولية ذات الأجندة الانتهازية، التي تسعى إلى خلق ليبيا على مقاسها، وليس مقاس المصالح الليبية الحقيقية، والتي تعود بالنفع على أمن المواطن الليبي وتنمية بناه المؤسسية .

أعمال المؤتمر الدولي

وتسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال بحثي رئيسي وهو :

ما هي مظاهر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا ؟ وكيف أثرت التجاذبات الاقليمية والدولية على الوضع السياسي فيها؟

وللإجابة على السؤال البحثي للدراسة يقسم الباحث الدراسة إلى عدد من المحاور :

أولا: مظاهر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا:

شهدت ليبيا منذ انتفاضة الـ 17 فبراير 2011 التي أطاحت بالقذافي بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول أخرى، تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف ب"الفاشلة"، ولا سيما مع تزايد الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وتعددها على أراضيها؛ ففي الوقت الذي كان فيه مأمولا مع سقوط نظام القذافي وتدخّل المجتمع الدولي لفرض عملية انتقال سلمي للسلطة، أظهرت تطورات الأحداث حقيقة مُرة مفادها أنّ بوفاة العقيد الليبي تهاوت الدولة بكل أجهزتها لأنها بُنيت على شخص القذافي[cclxxxiv].

وعقب قتل القذافي في أكتوبر 2011، تولي المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق "مصطفى عبد الجليل " حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أغسطس 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طُبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات[cclxxxv] بإشراف أممي أفرز "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، مع الاعتراف بمجلس النواب المنتخب الذي اعتمد من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016.

غير أن الانقسامات والصراعات الداخلية سرعان ما عادت لتعصف بوحدة الصف الليبي، ولا سيما بعد اتضاح اتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه انتهت ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم في التحرك عسكرياً لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن.

ولتعميق الفهم بطبيعة الصراع والأزمة الليبية، يتعين بداية توضيح خارطة الفاعلين، والتحالفات المتصارعة، وأهداف كل منها ودور التقارب والتباعد في ما بينها. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة محاور أو مجموعات رئيسية، حسب ما يلي[cclxxxvi]:

1. **مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها):**

مركزها طرابلس، وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج. وتضم مجموعات مسلحة وميليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها الآخر موالٍ لها، وترتبط هذه المجموعات بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية، خصوصاً قطر وتركيا[cclxxxvii].

2. **مجموعة شرق ليبيا (طبرق):**

يشكل "الجيش الوطني الليبي" الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة، ويقوده المشير خليفة حفتر، تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، ويسيطر فعلياً على معظم مناطق الشرق الليبي، كما استطاع في الأشهر الأولى من عام 2019 مد نفوذه إلى بعض مناطق الجنوب والغرب، بتفاهمات وتوافقات قبلية أحياناً[cclxxxviii] وبمواجهات مسلحة أحياناً أخرى[cclxxxix]. وتحظى هذه المجموعة التي ترفع شعار مكافحة الإرهاب بدعم قوى إقليمية منها مصر والإمارات، وقوى دولية منها فرنسا وروسيا.

3. **أطراف شبه محايدة:**

لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تنحاز لأي من الشرق أو الغرب؛ وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا. ومن خارج ليبيا الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا[ccxc]، ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، وتحتفظ هذه المجموعة من الدول بعلاقات متوازنة مع كل أطراف الملف الليبي، سواء المتحاربة حالياً داخل ليبيا أو الدول الخارجية متعارضة المصالح[ccxci].

وفي حقيقة الامر يرجع الوضع المتأزم في الاراضي الليبية لعدد من الاسباب منها:

1. **تهميش المؤسسة العسكرية الليبية وإحلال ميلشيات عائلية محلها:**

على الرغم من مجيء القذافي من خلفية عسكرية، وقيادته للانقلاب العسكري 1969 مطيحًا بالسنوسي إلا أنه سعى أن يكون الجيش في أضعف الحالات، وتحت رقابته الخاصة، وقام باستحداث نمط الكتائب، ومن أبرزها كتائب خميس القذافي، والذي تخرج من الأكاديمية الليبية العسكرية، وحصل على تدريب في موسكو،

أعمال المؤتمر الدولي

وكان يحرص على أن يكون تسليحها على أعلى مستوى ممكن عن نظيره في الجيش، أو الوحدات الأخرى من الجيش، وأصبح بمثابة الحرس الوطني للنظام، ولعبت تلك الكتائب دورا مهمًا في سحق المظاهرات ضد النظام[ccxcii]، فأصبح هو يمثل الدولة الليبية، مدعيًا أنه هو قائد قومي وأن الثورة عليه هي ثورة على الدولة الليبية، وبالتالي فإن أعداءه أصبحوا أعداء الدولة الليبية[ccxciii].

2. **خلل في تنظيم الدولة:**

لعل أكبر عقبة تواجه الدولة في عملية التنظيم هي طبيعة المواطنين الليبيين التي كان لنظام القذافي المطاح به، والذي امتد أكثر من أربعين عامًا، تأثيرًا سلبيًا على شخصياتهم، وسلوكياتهم، وأسهمت الانتفاضة وطابعها الدموي في خلق أحقاد، وعداوات بين القبائل التي كانت تؤيد القذافي، وبين تلك التي كانت تحاربه، مما نتج عنه ميل إلى الثأر، والانتقام، أو تحسب منه، وزاد من قدر التشوه النفسي، كما أن وجود السلاح في أيدي المواطنين من أجل الدفاع عن أنفسهم، أشعرهم بمزيد من القوة، والغرور، والاستعلاء[ccxciv]. فضلًا عما رسخه النظام السابق من مشاعر عنصرية، أو شوفينية بين السكان في شرق البلاد، وغربها، وجنوبها[ccxcv]. كل هذه العوامل مجتمعة أثرت على الشخصية الليبية.

3. **الأوضاع الأمنية :**

ويحاول الحكام المؤقتون منذ الانتفاضة في ليبيا إقناع الآلاف من مقاتلي الميليشيات بالانضمام إلى الجيش، والشرطة، والخدمة المدنية لمحاولة تفكيك القوات التي يسيطر عليها قادة متنافسون لهم ولاءات لأقاليم معينة، وقال زعماء ميليشيا أنهم يريدون ضمانات بأن رجالهم سيحصلون على مقابل سخي من الحكومة قبل تسريحهم، ومازال بقايا مؤيدي القذافي يتآمرون على الدولة، وتطبق القانون بنفسها في مناطق عديدة، وتقيم حواجز على الطرق، وتعتقل مشتبهًا بهم رغم وجود قوة رسمية[ccxcvi] .

4. **الأوضاع الاقتصادية والمالية:**

تعتمد ليبيا إلى حد كبير على قطاعها النفطي، الذي أمّن لها عائدات بنحو 45مليار دولار في 2010، ويمثل نحو 95% من صادراتها، وحققت ليبيا فائضًا في الميزانية عام 2010 بلغ 12 مليار دولار نظرًا لارتفاع أسعار النفط في هذا العام[ccxcvii] .

ويقدر أن بعض الاستثمارات الليبية لم يتم استثمارها باسم الدولة، رغم أنها اعتمدت على أموالها، وإنما استثمرت باسم القذافي، وأفراد عائلته، وبعض أقاربه وأعوانه، وينطبق هذا على استثمارات الساعدي في إيطاليا، وسيف القذافي في بريطانيا، وسويسرا، وعدد من الدول الأوربية الأخرى، كما ينطبق على استثمارات أحمد قذاف الدم في مصر، وسوريا، وبلدان أفريقيا[ccxcviii] .

أعمال المؤتمر الدولي

وأكثر الاستثمارات الليبية كان في عدد من الدول الأفريقية والعربية، معرضة حاليًا للضياع، والاستيلاء عليها من قبل النافذين فيها، وانتهزت بعض هذه الدول فرصة قرار مجلس الأمن بتجميد الأصول الليبية؛ فقامت بطرد المسيرين وإغلاقها، أو تسييرها لحساب الدولة الموجودة فيها، وقد تم تقدير خسائر الاستثمارات الليبية الخارجية أنها تتعدى الستة مليارات دولار[ccxcix] .

5. تحديات السياسة الخارجية:

لم يقف إلى جانب الانتفاضة الليبية من دول الجوار سوى دولتين فقط هما تونس، والسودان، وكان موقف تونس بسبب قيام ثورة فيها، والسودان انتقامًا من نظام القذافي، وتآمره المستمرعلى وجود الدولة السودانية، واستقرارها، بينما كان العداء الجزائري واضحًا، كما اتسم الموقف المصري بالتخبط ، وتحكم موقف السلطة في ليبيا من الممتلكات المالية بمصر، والتي تقدر بما بين 16 إلى 20 مليار دولار، وتسعى دول الناتو التي ساعدت ليبيا عسكريًا لحل أزماتها المالية عن طريق المال الليبي، وتمارس ضغوطًا على الحكومة الليبية تؤثر على مواقفها، ومصالحها الوطنية، دون أن تكون الدولة المنهكة قادرة على مواجهته، أو رسم سياسة خارجية تعزز مصالحها الإقليمية، أو عالميا[ccc] .

6. العامل الجيوبوليتيكي:

تواجه ليبيا معضلة جيوبوليتيكية عكست ضعف الدولة منذ استقلالها، وتكمن في افتقاد الدولة نواة مركزية جغرافية؛ فليبيا دولة مترامية الأطراف تصل مساحتها إلي قرابة مليون، و 800 ألف كيلومتر، وهى موزعة جغرافيا بين إقليمين أولهما صحراوي، وهو يشكل غالبية مساحة البلاد، والآخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوسط مما أدي إلى خريطة سكانية مبعثرة، ومتباعدة تميل للتركيز بجانب الساحل؛ الأمر الذي جعل نواة الدولة، وكثافاتها السكانية الأعلى في الأطراف طرابلس، وليس في القلب، ومع ظهور النفط في برقة في الستينيات أصبحت هناك نواتان متنافستان في السيطرة على الدولة؛ بينما ظل الجنوب يعانى فراغًا سكانيًا بسبب غياب بنية المواصلات التي تُقرب بين الأقاليم مما أضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم[ccci] .

7. الصراعات القبلية:

القذافي المنتمي للقذاذفة التي تعد من القبائل الضعيفة في المنطقة الوسيطة بين الشرق والغرب كرس الفرقة القبلية بإعطاء امتيازات قبلية من "الورفلة"، "والزنتان"، وغيرهما على حساب قبائل أخرى في مصراته، وأولاد سليمان في الجنوب، كما سعى لاحتواء المكون القبلي عبر مؤسسة أطلق عليها القيادات الشعبية الاجتماعية التي أنيط بها حل النزاعات المحلية إلا أنها عكست محاولته لاستمالة القبائل لتأييد نظامه، وبعد سقوط القذافي تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول ملكية الأراضي، والنفوذ السياسي؛ إذ بدأت

أعمال المؤتمر الدولي

القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها؛ بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة خاصة في ظل ضعف السلطة[cccii].

8. الإرث الاستعماري:

تتسم البيئة الليبية بخاصية الانكشاف للدور الخارجي لاسيما أنها تمثل جيوسياسية نقطة اتصال بين أوروبا من جانب، وأفريقيا جنوب الصحراء من جانب آخر، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية حيث نظر إليها كممر للقفز الاستراتيجي يجب تأمينه، وليس كبيئة استعمارية يجب التوطن فيها، وقد عمقت أنظمة ما بعد الاستقلال من الانكشاف الخارجي للدولة، خاصة مع ظهور النفط كأحد عوامل التأثير الخارجي[ccciii] .

وهناك ثلاث أسباب رئيسة لتدهور الأوضاع في ليبيا بعد القذافي[ccciv] :

- انتشار الأسلحة في أيدي الجماعات، والميليشيات مع عدم قدرة الجيش الوطني الليبي، أو حكومة الوفاق على السيطرة على ذلك الوضع، أو إقناع تلك الميليشيات بتسليم أسلحتها.

- عدم وجود حياة سياسية مما أفرغ البلاد من الكوادر السياسية المؤهلة لقيادة ليبيا في تلك المرحلة الانتقالية الصعبة، والأهم هو عدم وجود قوة عسكرية وطنية تقوم بحماية المصالح الوطنية الليبية مما أدى إلى وجود جماعات مسلحة عديدة كلًا يدعى أنه صاحب الشرعية.

- عدم وجود دور فاعل من جانب المجتمع الدولي، ودول الجوار العربي إزاء الوضع في ليبيا بعد سقوط القذافي على اعتقاد أن سقوطه هو نهاية المشكلات الليبية.

غير أن هذه الاختلافات وعوامل التناحر والتباينات الداخلية ، لم تكن لتنجح وحدها في تعطيل استقرار ليبيا سياسياً، ما لم تجد تلك العوامل بيئة خارجية حاضنة، سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي، إذ يوجد انقسام يصل إلى حد التعارض في حسابات وتقديرات الدول المنخرطة في الملف الليبي، خصوصاً من منظور المصالح والتهديدات. وقد لعب هذا التعارض دوراً مهماً في تعطيل المسار السياسي.

ثانيا: التدخلات الاقليمية و أثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا:

في سياق ردود الفعل الإقليمية إزاء الوضع الليبي المتأزم، شكّل الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر2015، مدخلاً لحل الصراع السياسي والعسكري، بعد أن دفعت البعثة الأممية أطراف النزاع إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي، لكن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حد للصراع الداخلي. نظرا للكوابح الإقليمية والدولية ودورها في

أعمال المؤتمر الدولي

تغذية الفرقة بين مكونات المجتمع الليبي، بسبب تضارب مواقف القوى الخارجية ومقاربة كل طرف للأزمة الليبية من منظور مصالحه وأمنه .

المفارقة تبدو واضحة في تناقض مواقف تلك القوى، فمن جهة تدعو لحل سياسي للأزمة الليبية وتؤيد اتفاق "الصخيرات" ومخرجاته، ودعم جهود البعثة الأممية بهدف تحقيق مقاربة واقعية لجمع الفرقاء الليبيين وتذويب الأزمة القائمة، وفي الوقت نفسه، كان سلوكها يتسم بالتغيير والتناقض بما يحقق مصالحها، بل إن بعضها ذهب أبعد من ذلك، من خلال التصعيد الميداني العسكري، لعرقلة المسار السياسي، خصوصا إذا ما شعرت بأن هذا المسار لا يخدم مصالحها.

وهكذا بدلاً من أن يمثل الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني، أصبح يمثل نقطة خلاف أضافت المزيد من الانقسام والتعقيد على المشهد الليبي. وقد ترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة مازالت تشكّل مصدرا للتنافر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة على تشظي وتبعثر حال الليبيين. وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب، المعترف بها دوليا، ويقودها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، وتدعمها ميليشيات مسلحة بمختلف مشاربها وتوجهاتها، تتقوى هذه الميليشيات وتزداد عددا وعدة وبدعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية.

في ظل هذا المأزق الخطير، أطلق الجيش الوطني الليبي في أبريل 2019، عملية " طوفان الكرامة" لتحرير العاصمة طرابلس مما أسماها الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة التي تعبث بمقدرات وأرزاق الليبيين، ناهيك بمشاركتها في المعارك العبثية ضد الجيش الوطني الليبي المناهض للإرهاب والتطرف. لكن تطور الأوضاع خلّف مخاوف جدّية ليس داخل ليبيا فقط، بل دول المنطقة والعالم، وبخاصة مع تصاعد العمليات العسكرية على تخوم طرابلس، وهو ما أفرز ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ.

فالتدخل العربي الإقليمي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين، خصوصا في ظل ما يتمتع به المشير حفتر المدعوم بقوة من مصر والإمارات. لكن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو أنه تم ربط قطر وتركيا بتمويل بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفي سياق الهواجس الإقليمية، فقد تحولت سياسة تركيا خلال الفترة الراهنة من القوة الناعمة إلى الاعتماد على الخيار الواقعي وسياسة القوة، وإلى طرف في الاستقطاب الإقليمي المتغير الناجم عن الانقسامات السياسية في المنطقة العربية وتحديدا ليبيا وانخراطها في مشاكلها الداخلية.

أعمال المؤتمر الدولي
بعدما تضرر دور تركيا الإقليمي ومصالحها وتزايد فاعلية أطراف دولية وإقليمية أخرى، وذلك من أجل تصحيح ميزان القوى، ومواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة.

وتسعى تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة، للاستفادة قدر الإمكان من أجواء الحرب للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من رسم خارطة البلد الغني بالنفط، وتعزيز نفوذها في حوض البحر المتوسط، وهذا بدوره مرتبط بالأمن القومي التركي. وهي إذ تعلل بأن ليبيا إرث عثماني قديم تسعى لاستعادته، تدفع كل هذه المعطيات إلى توقع مزيد من التصعيد داخل الجغرافية الليبية وفي مياه المتوسط. لكن تبقى المشكلة الأكبر وهي أن الإرهاب واللجوء والهجرة غير الشرعية ستعود بقوة وستكون أوراق تركيا الرابحة أمام منافسيها عبر انتهازيتها، وسيكون الخاسر الأكبر فيها الشعب الليبي بكل أطيافه ومكوناته.

شهدت الأزمة الليبية أواخر عام 2019، تصعيداً ملحوظاً مدفوعاً بتكثيف تركيا تدخلها العسكري في الأزمة وتهديد الامن القومي المصري بالتزامن مع تزايد الجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية لها، لمنع اتساع نطاق الصراع؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1. **التدخل العسكري التركي وتحولات المشهد الميداني:**

المَلمَح الأبرز في ما تشهده ليبيا منذ عدة أشهر، هو غلبة الخيارات العسكرية على السياسية، مع تعدد المواجهات بين قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر، والقوات التابعة لـ"حكومة الوفاق الوطني" مدعومة بفصائل إسلامية مسلحة ومجموعات قبلية، وسعي كل منها إلى حسم الصراع عسكرياً. بدأت وتيرة العمليات العسكرية تتسارع قبل عام تقريباً، وتحديداً منذ 3 من أبريل 2019 حين أعلن حفتر إطلاق عملية "تحرير طرابلس"، وزحف "الجيش الوطني الليبي" لإنهاء سيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على العاصمة؛ وقد حقق حفتر حتى نهايات عام 2019 مكاسب متتالية واقترب كثيراً من طرابلس، بعدما سيطر على معظم المناطق المهمة استراتيجياً غرب ليبيا، غير أن هدفه الأساسي لم يتأتى بعد لجوء "حكومة الوفاق الوطني" بقيادة السراج إلى تركيا التي أبرم معها مذكرتي تفاهم حول ترسيم الحدود البحرية بينهما في مياه المتوسط والتعاون العسكري والدفاعي. قامت تركيا بموجب هاتين المذكرتين بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة إلى طرابلس، شملت أنماطاً وأشكالاً متنوعة من الدعم بما فيها الخبراء، والتسليح، والمعلومات الاستخبارية، والمشاركة الفعلية في مجريات المواجهات الدائرة، خصوصاً باستخدام الطائرات المسيرة، وبعض القطع البحرية التركية في مياه المتوسط[cccv]. وقد كان لهذا التدخل العسكري التركي المباشر دوراً كبيراً في الحيلولة دون خضوع طرابلس لسيطرة "الجيش الوطني الليبي".وبعد انعقاد مؤتمر برلين في 19 يناير 2020، شهد الموقف العسكري أسابيع من الهدوء النسبي، غير أن عدم إحراز مسارات التفاوض التي دشنها مؤتمر برلين أي تقدم أدى إلى استئناف القتال وارتفاع سقف أهداف الجانبين، بهدف تحقيق تفوق ميداني ومكاسب عسكرية تكفل تغيير موازين القوة وبالتالي دعم المواقف

التفاوضية في المسار السياسي؛ فعمقت أنقرة على هذا الأساس تدخلها في المعارك بتقديم منظومات تسليح متقدمة، ونقل أعداد من المقاتلين التابعين لفصائل إسلامية مسلحة من سوريا إلى غرب ليبيا[cccvi]. محصلة هذه التطورات المهمة، أن الميزان العسكري الذي كان يميل بشكل واضح لصالح قوات حفتر لعام كامل (أبريل 2019 – أبريل 2020) عاد إلى التوازن بين الجانبين؛ ورغم استمرار العمليات العسكرية، وخروج طرابلس وأنقرة بتصريحات حول الاستمرار في القتال والاتجاه شرقاً بدءاً من سرت. إلا أن التحركات الإقليمية وردود الأفعال الدولية على هذه التطورات، كشفت أن الأطراف الإقليمية المعنية بالملف الليبي وقوى العالم الكبرى، لن تسمح بانقلاب الأوضاع على الأرض الليبية بسيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على شرق ليبيا، وانفرادها بالسلطة السياسية في عموم البلاد.

2. الحاجة إلى التدخل العسكري المصري لحماية الأمن القومي للدولة المصرية:

بعض الأطراف الإقليمية المعنية مباشرة بالوضع في ليبيا، وخاصةً مصر، بدأت تنظر إلى هذه التطورات الميدانية بمنظور أمني – دفاعي، لما تمثله من تأثير مباشر على أمنها بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين. وجاء، في هذا السياق، خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم 20 يونيو 2020 الذي أعلن فيه أن سرت والجفرة خط أحمر لأمن مصر القومي، وهدد بـ "تدخل مباشر" للقوات المصرية إذا لم تلتزم حكومة الوفاق وميليشياتها بالخطوط الحمراء المصرية، معتبراً أن أي تدخل مباشر من الدولة المصرية يمنحها الشرعية الدولية سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة لجهة حق الدفاع عن النفس أو بناء على السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي، مجلس النواب[cccvii].

3. مصالح متعارضة لدول إقليمية في ليبيا:

الهاجس الأمني هو القاسم المشترك لدول الجوار الليبي، ولما يشكله التدخل الخارجي من جذب المزيد من العناصر المتطرفة من دول مختلفة إلى ليبيا، ومن خطورة تسلل عناصر إرهابية إلى أراضيها وهو ما يعني مزيدا من الضغط الأمني على دول المنطقة. من جانبها، ترفض تونس التدخل الخارجي في ليبيا، نظرا للتحديات الأمنية والاقتصادية التي تمر بها من ناحية، ومن التكلفة البشرية وأعبائها المالية المتوقعة التي سوف يتكبدها الاقتصاد التونسي من ناحية أخرى. في صورة توافد أعداد النازحين واللاجئين الليبيين إليها، كما تتخوف تونس من خسارة أي فرص لبقاء العمالة التونسية في السوق الليبي.

تعمل السعودية والإمارات على وأد الانتفاضات منذ اللحظة الأولى من اندلاعها، ومنذ بداية "عملية الكرامة" التي قام بها حفتر في ليبيا تتخذ كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية موقفا داعما له. ومن جهة أخرى، تعمل الدولة المصرية على تحقيق أهداف مشتركة في ليبيا، تحقق مصلحتها ومصلحه حلفائها في

نفس الوقت، فالأجندة الإماراتية السعودية المصرية متقاربة بشكل كبير في ملف ليبيا. ولذلك، تنفذ الدولة المصرية أجندتها في ليبيا بدعم إماراتي سعودي .

ثالثا: التدخلات الدولية و أثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا:

تتباين التدخلات الدولية من القوى الفاعلة في االنظام الدولي وفقا لمصالح هذه القوى، فيبدو دور روسيا في الحرب الليبية من الوهلة الأولى نمطياً، فروسيا تسعى لتعزيز قوة حليف إقليمي قوي، وتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، وهناك أوجه تشابه بين بشار الأسد، وخليفة حفتر، وهي أن كليهما يزعم أنه الحصن ضد التشدد والتطرف، وهذا ما دفع روسيا للتنسيق مع الجانب المصري الإماراتي لوجود مشتركات بينهم، من أهمها محاربة "التطرف والتشدد" ودعم رجل قوي قادر على حسم الأوضاع في ليبيا. ومن ضمن الأهداف التي كانت تسعى روسيا لتحققها في مساعدة حفتر هي تعزيز موقعه العسكري على شواطئ البحر المتوسط، وبالتالي السماح لموسكو بالتواجد قرب سواحل أوروبا وتقوية وجودها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لدى فرنسا مصالح جيوسياسية وأمنية في ليبيا تتمّثل في استعادة الاستقرار وتكريس السيطرة على نطاق نفوذها التقليدي في منطقة الساحل والصحراء، إذ انعكس عدم الاستقرار الليبي الناتج عن فوضى "المليشيات" على فقدان السيطرة على ضبط الحدود الممتدة مع ليبيا [cccviii].

ومن هذا البعد الأمني برز اهتمام فرنسا بليبيا المتاخمة لمستعمراتها القديمة، كتشاد، والجزائر، والنيجر، حيث تسعى إلى استكمال مشروعها الأمني بمكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي، وتأمين قاعدتها العسكرية "ماداما " التي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطريق عن أية إمدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي والتي تخوض معها فرنسا معارك عسكرية منذ عام 2013[cccix].

إلى جانب المصالح الأمنية، فإن لباريس مصالح اقتصادية لا يمكن تجاهلها، تتمثل أولا في المشاركة في عملية إعادة الإعمار، التي تقدر حسب بعض التقديرات بنحو 200 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وتسعى فرنسا إلى أن يكون لها نصيب كبير في الاستثمارات الليبية ما بعد الحرب[cccx].

تحاول ألمانيا لعب دور مؤثر وقيادي فى الأزمة الليبية، وخروجا على مقاربة السياسة الألمانية الخارجية للصراعات الإقليمية ومشكلات الشرق الأوسط – والتي التزمت فيها بدور تقليدي – تسعى ألمانيا جاهدة للعب دور الوسيط الذي يقارب بين وجهات نظر الفرقاء في ليبيا للوصول إلى حل سياسي للأزمة، ولكن ما هو سر الاهتمام الألماني المتنامي بالتوصل الى حل سلمى للأزمة فى ليبيا، ولماذا تخلت برلين عن أدبيات سياستها الخارجية التقليدية إزاء مشكلات الشرق الأوسط؟

نظرة فاحصة فى العلاقات التجارية الألمانية مع الدول العربية تكشف بوضوح أسرار الاهتمام الألماني بالأزمة الليبية، وطبقا لآخر تقرير اقتصادي للغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة فى برلين نكتشف أنه رغم الصراع المسلح فى ليبيا فقد احتلت ليبيا المركز الأول عربيا فى قائمة الدول المصدرة لألمانيا، واستحوذت الصادرات الليبية لألمانيا على نصيب الأسد من حجم الصادرات العربية للسوق ألألمانية عام 2019 .

ولهذه الأسباب يبدو أن ألمانيا تلقى بكل ثقلها الدبلوماسي فى الملعب الليبي حتى لا تترك الملعب للمنافسين الآخرين مما قد يؤدى إلى خسارتها أكبر مورد بترولي لها فى الشرق الأوسط، وللحفاظ على مساحة تسويقية واسعة للمنتجات الألمانية فى الشرق الأوسط فى ظل إرهاصات بمزيد من عدم الاستقرار العالمي فى الوقت الراهن.

الدور الأمريكي في الازمة الليبية يبدو غامضاً للكثيرين، فالولايات المتحدة الأمريكية تعترف بحكومة الوفاق وتدعم الموقف التركي المواجه للنفوذ الروسي في ليبيا، ولكن في نفس الوقت يُصنف"حفتر" على أنه صنيعة أمريكية بالأساس **وتقدم الولايات المتحدة الدعم لحفتر**، وحفتر بالأساس مدعوم منذ اللحظة الأولى لإطلاق ما أسماه "عملية الكرامة" في مايو 2014م، من جانب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيين مصر والإمارات والسعودية. الإ أنه بناء على تحليل معمق يبدو أن الولايات المتحدة تتعامل مع الملف الليبي بنمطين:

1. نمط الدولة: المؤسسة الأمريكية الرسمية خاصة البنتاجون والمخابرات المركزية الأمريكية وهو الظاهر، ولذلك تعترف بحكومة الوفاق الشرعية، وتعمل على كبح جماح الروس في ليبيا.

2. نمط شبكات المصالح مع تحجيم التيار الإسلامي: حيث تقوم من خلال دوائر معينه داخل الإدارة الأمريكية على رأسها مؤسسة الرئاسة تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب، بالتعامل مع الملف الليبي على أساس سياسة "الحرب المشتعلة"، حيث تقضي هذه السياسة الحرص على بقاء ليبيا أرضاً مشتعلة دائما لا تُحسم لأي جهة[cccxi]، ومن جهة أخرى استنزاف الجانب الروسي أيضاً في حرب لا نهاية لها، مع محاولة الدفع لإفساد التقارب الروسي – التركي، والذي لا تريده أمريكا. وعلى هذا الأساس تأتى السياسة الأمريكية كمحصلة لهذين الموقفين، إبقاء الصراع مشتعلاً ولكن ليس الي الحد الذي يمكن روسيا من تولي مقعد القيادة في إدارة الازمة الليبية.

خاتمة

إن الوضـــع الليبي الراهن شـــائك ومتداخل يزداد حدة وتعقيدا بفعل التعقيدات في الداخل الليبي ومحيطه الإقليمي وسياقه الدولي. ولذلك، فإن النتائج السلبية الخطيرة لاستمرار الأزمة والعواقب الوخيمة لتصاعدها، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود من أجل إنهائها بشكل عاجل وفوري ووضع حد لها عبر آليات التواصل المباشر بين أطراف الأزمة، مع أهمية وضرورة أن تبدي تلك الأطراف مزيدا من المرونة والتعاطي بإيجابية أكبر مع مساعيها لحل الأزمة. من دون أن يغيب عن الأذهان، أن أي حلول لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الخارجية المؤثرة في المشـهد الليبي لا طائل من ورائها. فمصـر وتركيا وبلدان الخليج الأخرى كالسـعودية والإمارات وقطر تؤدي دورا محوريا في تحديد مسـتقبل ليبيا، بدعم الجماعات المحلية المتصـارعة، وهي تسـعى إلى حفظ مصـالحها وتقاسـم النفوذ.

حيال ذلك، ينبغي على المنظمة الأممية أن تضـــطلع بدور أكثر حضـــورا وفاعلية في مقاربتها للأزمة الليبية وهو ما يتطلب دعم الدولة في بسـط سـيطرتها على كامل التراب الليبي، وإعادة الأمن، من خلال المسـاعدة على نزع سـلاح الميليشـيات المسـلحة خارج سـلطة الدولة ضـمن إطار زمني محدد، وتثبيت دعائم الاسـتقرار في ظل ليبيا موحدة واعتماد نظرية الشـــراكة الوطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي كأســـاس لبناء المســـتقبل والخروج من دائرة الأزمات على صعيد المؤسسات والبرلمان والقوى السياسية الأخرى.

التوصيات:

تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات للخروج من الازمة الليبية وهي

أولا: أهمية توحيد الجهود والمحافظة على سـلامة العملية السـياسـية والاتفاق السـياسـي في ليبيا بحيث تلتزم الجهود الدولية والإقليمية بالإطار العام للعملية السياسية الجارية.

ثانيا: أهمية توافق العملية السـياسـية مع تطلعات الشـعب الليبي مع عدم فرض أي ترتيبات أو اتفاقات عليه، بما يمكن من اسـتعادة مؤسـسـات الدولة الليبية بإعتبارها السـلطة الشـرعية الوحيدة التي لها حق اسـتخدام القوة لفرض الأمن مع تفكيك وتسريح كافة الميليشيات الليبية.

ثالثا: حيادية كافة الجهود المبذولة لدعم العملية السياسية بحيث يتم إدانة أي طرف يفسد العملية السياسية الجارية، وتشجيع كافة الأطراف للقيام بواجبهم لتنفيذ الاتفاق السياسي.

[1]- أحمد موسى بدوي(يناير 2016): مخاطر تفكيك الدولة: ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات)،ص ص : 68-70

أعمال المؤتمر الدولي

[1] – بيان مجلس الوزراء المصري (فبراير 2020): الازمة الليبية ما بين الصرعات الداخلية والاقليمية والدولية،(القاهرة: الهيئة العامة للأستعلامات المصرية)،ص ص : 42-43.

[1] – سامح راشد(صيف 2019): مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة،(القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 187) ص ص : 94-95

[1] – الصواني. يوسف محمد جمعة ،(2013): **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)،ص: 13.

[1] – Frederic Wehrey and Jalel Harchaoui, How to Stop Libya's Collapse, Foreign Affairs, 7 January 2020, P: 77.

https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/2020-01-07/how-stop-libyas-collapse

[1] – ibid. P: 77

[1] – أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، موقع قناة "العربية"، 20 يناير 2020. https://bit.ly/30KLuTL

[1] – سامح راشد(صيف 2019): مآلات الازمة الليبية بين الحرب والسياسة، مرجع سبق ذكره.

[1] – بوطالب .محمد نجيب (2011): الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربه سيسيولوجية للثورتين الليبية والتونسية،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **سلسلة دراسات وابحاث**)، ص: 22.

1- Myers .Christine,(2013): **Tribalism and democratic transition in Libya: Lessons from Iraq**, (pepperdine university: Global tides,7(5), P: 96.

[1] – الصواني. يوسف محمد جمعة ،(2013): **ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة** ،مرجع سبق ذكره ،ص ص: 45-49.

1 – International Crisis Group (2011). Popular protest in North Africa and the Middle East (v): Making Sense of Libya. ***Middle East/North Africa Report***, P:84.

[1] – بيومي .محمود (يونيو 2014): الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف،(منتدى البدائل العربي للدراسات: **تحليلات دورية**)، ص : 111.

[1] – محفوظ . محمد(2014): التعايش من منظور مختلف،(**جريدة الرياض**: النسخة الالكترونية، العدد 16710، 25 مارس)،ص : 158.

[1] – حنفي .خالد (يناير 2014): دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: **مجلة السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية)،ص ص : 99-101.

1 – Abdel hafez. Manal,(2015): **Lessons from the arab spring : path ways to democracy after revolution in Tunisia, Egypt and Libya**,(New York: city university),P: 169.

[1] – عقل. زياد ،(2015): **جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)،ص: 47.

أعمال المؤتمر الدولي

[1] – حنفي ،خالد على(يوليو 2014): تكيف أم فوضى: اختبار عدم الاستقرار في مراحل ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **ملحق اتجاهات نظرية**، العدد 197، المجلد 49)،ص: 124 .

[1] – عقل. زياد ،(2015): **جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية**، مرجع سبق ذكره ،ص ص : 44-47.

[1] – بيومي .محمود (يونيو 2014): الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف، مرجع سبق ذكرة،ص: 98.

[1] – زقاع. عادل و منصوري. سفيان (2017): الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية،(مركز دراسات الوحدة العربية: **مجلة سياسات عربية**)،ص: 171.

[1] – أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، مرجع سبق ذكره.

[1] – وزير الخارجية الفرنسي: مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية"، **صحيفة المصري اليوم**، القاهرة، 3 يونيو 2020.

[1] – Wolfram Lacher, (July 2015): Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, (Berlin: German Institute for International and Security Affairs),P: 211.

[1] – وزير الخارجية الفرنسي: مستقبل ليبيا يجب أن يحدده الليبيون وليس مصالح قوى خارجية، مرجع سبق ذكره.

[1] – أشرف عبد الحميد، الجيش الليبي يكشف "خدعة" تركيا لتمرير اتفاق موسكو، مرجع سبق ذكره.

[1] – زقاع. عادل و منصوري. سفيان (2017): الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59- 61.

[1]– بهاء الدين عياد، "سيناريو "سوتشي ليبيا" يثير قلق الأوروبيين بعد جولات "الوفاق" بين موسكو وأنقرة"، موقع بي بي سي العربية ، 4 يونيو 2020.

أعمال المؤتمر الدولي

شرعية التدخل الخارجي و أثره على الانقسام الداخلي في ليبيا

The legitimacy of external intervention and its impact on the internal division in Libya

أ.عبدالسميع بلعيد محمد العجرم – محاضر مساعد- كلية القانون/ جامعة الجفرة

Abdul Sami Belaid Muhammad Al-Ajram - Assistant Lecturer - College of Law / University of Al-Jafra

ملخص: منذ اندلاع ثورات الربيع العربي مطلع العام 2011م، تعاني ليبيا من صـراعات داخلية وخارجية؛ إقليمية كانت أو دولية، فأصبحت ليبيا ساحة خصبة لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية، في ظل فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل سـياسـي للأزمة الليبية. ووصـل الأمر إلى اتجاه بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية إلى تكثيف دعمها العسـكري للأطراف الداخلية المتصـارعة في ليبيا، في انتهاك صـارخ لحظر التسـليح المفروض على ليبيا، وهو الأمر الذي امتدت تداعياته السـلبية إلى شـمال أفريقيا ككل، وقد بات من الواضـح أن هناك محورين دوليين متنافسـين في ليبيا، يدعم كل منهما أحد طرفي الصـراع الداخلي، أمام صـمت وغض النظر من الأمم المتحدة على ذلك. هذا وتختلف دوافع الدول المتدخلة في الشـأن الليبي الداخلي؛ فقد يكون التدخل ناتجًا عن دوافع أمنية، أو اقتصـادية، أو إنسـانية، أو أيديولوجية، أو حتى لتحقيق المكانة الدولية. وعليه فإنّ هناك إشـكالية قانونية، وسـياسـية، تتعلق بالتدخل الدولي والإقليمي في ليبيا؛ يتعلق بعضـها بشـرعية التدخل من عدمه، ويتعلق البعض الآخر بالانقسـام الداخلي، وعدم وجود نظام سياسي موحد في البلاد، وأيضًا البعض يتعلق بعدم وجود رغبة حقيقية؛ سواء كانت إقليمية عربية وإفريقية، أو دولية لإنهاء الأزمة الليبية. وينتهج الباحث المنهج التحليلي الوصفي؛ من خلال تحليل وتوصيف الأزمة الليبية وتداعياتها السلبية على الوضع الداخلي والإقليمي، والآليات الكفيلة لحل هذا الاشكال.

Summary: Since the outbreak of the Arab Spring revolutions in early 2011, Libya has been suffering from internal and external conflicts. Whether regional or international, Libya has become a fertile arena for settling international and regional scores in light of the failure of the international community to find a political solution to the Libyan crisis. And the matter reached the direction of some regional and international external powers to intensify their military support for the internal conflicting parties in Libya, in flagrant violation of the arms embargo imposed on Libya, a matter whose negative repercussions will extend to North Africa as a whole, and it has become clear that there are two international competing axes in Libya. Each of them supports one side of the internal conflict, in front of the silence and the eyes of the United Nations on that. The motives of the intervening states in the internal Libyan affairs differ; The intervention may result from security, economic, humanitarian, or ideological motives, or even to achieve international status. Accordingly, there is a legal and political problem related to international and regional interference in Libya. Some of them relate to the legitimacy of the intervention or not, and others relate to internal division and the lack of a unified political system in the country, and some also relate to the lack of a real desire, whether regional, Arab, African, or international, to end the Libyan crisis. The researcher

adopts a descriptive analytical approach by analyzing and describing the Libyan crisis and its negative repercussions on the internal and regional situation and the mechanisms for solving these problems.

Abstract:

الكلمات المفتاحية: شرعية، تدخل، مجلس، الأمن، الدول، إقليمي، دولي.

شرعية التدخل الخارجي و أثره على الانقسام الداخلي في ليبيا

مقدمة؛ بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي؛ أخذ موضوع التدخل في شؤون الدول منحى جديد تختلف فيه المبررات والأسباب، حتى الوسائل، عن تلك التي كانت تُمارس في السابق، والتي كانت في الغالب تدخلات عسكرية، بقصد الاحتلال، أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لصالح دول أخرى، مستندة في ذلك على ما تمتلك الدولة من قوة في غياب القانون. وساهمت التركيبة الاجتماعية في ليبيا والتي يطغى عليها الطابع القبلي المتعدد الأثنيات والانتماءات في جر البلاد نحو صراع قد لا ينتهي قريبًا، بعد سنوات من المواجهات الدامية عقب الإطاحة بنظام الجماهيرية بقيادة معمر القذافي. هذا الانقسام الذي بدأ جليًا منذ تدخل حلف الناتو للإطاحة بنظام معمر القذافي، انتج سلطة منقسمة على ذاتها، وبطبيعة الحال أوجد أرضية خصبة للتدخلات الخارجية، سواء على المستوى الإقليمي، أو المستوى الدولي.

وتتمحور اشكالية الدراسة حول شرعية التدخل الخارجي، وآثاره المترتبة على الانقسام الداخلي من قبل دول المحور الدولي، والدول الإقليمية، وتداعيات ذلك على الأوضاع الداخلية للدولة الليبية. وعليه يمكن طرح عدة تساؤلات متمثلة في الآتي:

- ما هو تأثير تعدد الحكومات في الدولة الواحدة على مبدأ السيادة الوطنية؟
- ما هي السيناريوهات المحتملة بين خيارات التدخل الخارجي والانقسام الداخلي؟
- هل يعتبر الصدام القبلي هو حتمية سياسية تحكم العلاقات بين الدول؟
- ما هي آثار التدخل الخارجي على الانقسام الداخلي والمصالحة الوطنية؟

وتهدف الدراسة إلى تبيان وإبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل الأجنبي، والكشف عن العلاقة بين الأحداث والمتغيرات السياسية التي عرفها النظام السياسي في ليبيا، ووضع التصورات والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي في ليبيا على ضوء المعطيات المتوفرة.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج إحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي أحدثت شرخًا والكثير من الجدل بين الباحثين الكتاب والمحللين؛ ويمكن استطراد هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. اختلاف النظام السياسي في ليبيا قبل أحداث 2011م عن جميع الأنظمة السياسية على المستوى الإقليمي والدولي.
2. كان العامل والمؤثر الخارجي دورًا كبيرًا في الأحداث في ليبيا، ولعبت فيه الدول الكبرى أدوارًا رئيسية لتصفية الحسابات بين بعضها البعض.
3. تكالب الدول على ليبيا كونها أرض خصبة من حيث موقعها الاستيراتيجي وثرواتها الطائلة.

أعمال المؤتمر الدولي

4. خصوصية الحالة الليبية؛ ذلك لتعقيد المراحل التي مر بها التدخل الأجنبي، والدور الذي لعبه الإعلام في تبرير التدخل الذي قام به الحلف الأطلسي في المنطقة.

فرضيات الدراسة؛ تتمثل في افتراض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة كالتالي:

1. كلما تعددت الحكومات داخل الدولة الواحدة؛ انعدمت السيادة الوطنية، وزاد الانقسام الداخلي.
2. تفكك وانقسام أقاليم الدولة الواحدة إلى عدد دول منفصلة.
3. الصدام القبلي حتمية سياسية تحكم العلاقات بين الدول.
4. تعثر التقدم في الاتفاق السياسي واندثار المصالحة الوطنية.

منهجية الدراسة؛ حيث أنّ الدراسة تتطلب وصف ظاهرة التدخل وتبيان سياقها وتحليلها، وكذلك الرجوع إلى الأسس القانونية التي اعتمدها التدخل في ليبيا؛ ينتهج الباحث المنهج القانوني، والوصفي التحليلي لغرض دراسة شرعية التدخل الخارجي وأثره على الانقسام الداخلي في ليبيا.

المحور الأوّل

تعدد الحكومات و أثره على مبدأ السيادة الوطنية

السيادة كمفهوم تعني؛ قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأيّة سلطة تأتي من الخارج، ومن ثم قدرتها على تأكيد قدرتها في المجال الدولي بحرية كاملة، أمّا قانونيًا؛ فهي صفة من صفات الدولة، وتتساوى جميع الدول في التمتع بها، لكونها من خصائص الدولة الحديثة، بصرف النظر عن قدرتها الفعلية عن ممارسة مظاهرها، إلاّ أنّ هناك دول تتمتع بالسيادة القانونية نتيجة اعتراف مجموعة من الدول، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي، وتشترك في عضوية المنظمات الدولية، وفي نفس الوقت لا تعتبر هذه الدول ذات سيادة بالمفهوم السياسي[cccxii]. ويقصد بالدولة ذات السيادة ذلك المجتمع السياسي الذي تتجمع فيه لدى الهيئة الحاكمة كافة مظاهر السلطة؛ من داخلية وخارجية، بحيث لا يعلو على سلطانها سلطان، وذلك لكونها لا تخضع لسلطة أعلى منها؛ لا داخليًا ولا خارجيًا، ولها استقلالها التام عن أيّ سلطة خارجية، وبرفضها الخضوع لأيّة جهة، أو كيان دولي، سواء كان دولة، أو منظمة دولية[cccxiii].

وبذلك فالسيادة لها شقان:

أ. **الشق الداخلي**: يتمثل في النطاق القانوني الداخلي، والذي يتجسد من خلال سلطاتها التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وكذلك من خلال اختصاصها الإقليمي على كل من يوجد في إقليمها من مواطنين، سواء رعايا، أو أجانب، ويُقيدها ويوجهها في ذلك الدستور الذي وضعته بنفسها.

ب. **الشق الخارجي**: يتجسد في حريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى، وتتقيد في ذلك بأحكام القانون الدولي؛ لأنّ القانون الدولي يأمر باحترام السيادة، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى[cccxiv].

فالتدخل يلغي مبدأ السيادة؛ وذلك لكونه يتخطاها من خلال التدخل في شؤون الدول الداخلية، وذلك باختلاف الأسباب والذرائع الدولية، بهذا التجاوز لمبدأ السيادة تكون قد انتهكت استقلال الدولة المتدخل فيها، ولذلك فإنّ التدخل الأجنبي يتعارض مع مفهوم السيادة، لكونه يحد من ممارسة الدولة لجميع مظاهر سيادتها وصيانتها، أي منع أيّ تدخل خارجي في شؤونها، أو ما يطلق عليه مبدأ عدم التدخل.

أوّلاً – تعدد الحكومات في الدولة الليبية: دخلت ليبيا حالة من التجاذبات السياسية والجدل الدستوري المعقد، والناتج أصلاً عن تعدد الحكومات وارتباطاتها المختلفة بأجسام تشريعية، وأجنحة عسكرية وأمنية كثيرة

أعمال المؤتمر الدولي

ومتعددة، وتحالفات داخلية وخارجية، ممّا يتضح وجود انقسام كبير جدًا بين المؤسسات التشريعية، والتنفيذية في البلاد، وهذا الانقسام الحاصل هو ناتج عن ما حصل في السابق بين مشروعية كُلاً من **المؤتمر الوطني العام**؛ الذي يرى في نفسه جهة تشريعية، **ومجلس النواب الليبي**؛ الذي يعتبر نفسه جسمًا تشريعيًا أيضًا؛ ناهيك عن الجسم الجديد – مجلس الدولة - المنبثق عن اتفاق الصخيرات 2015م. فما حصل بين هذه الأجسام التشريعية ارتبط بجدل قانوني، وعُرض على القضاء في حينها، وأصدرت المحكمة الدستورية في ذلك حكمًا قضائيًا، واعترف به البعض، ورفضه آخرون، ومر الموضوع بجدل قانوني كبير جدًا. أمّا فيما يخص حكومة الوفاق الوطني والتي انبثقت عن حوار الصخيرات المغربية؛ فهي الحكومة الرسمية في البلاد، وما يتعلق بالحكومتين الآخرتين؛ سواء **حكومة الإنقاذ الوطني** في طرابلس؛ والتي انبثقت عن المؤتمر الوطني العام 2014م، ولم تحظ منذ ولادتها باعتراف دولي، أو **الحكومة المؤقتة** في البيضاء، والتي انبثقت عن البرلمان الليبي 2014م، فهما حكومتان منتهيتان، ولكن الاشكال القائم هو قدرة حكومة الوفاق الوطني على الحصول على موافقة وثقة مجلس النواب الليبي في طبرق. وبوجود المجلس الأعلى للدولة خلق الكثير من اللغط، كون أغلب أعضائه هم من المؤتمر الوطني العام، كذلك لعدم وضوح دور ومهام هذا الجسم الجديد، حيث أنّ مهام المجلس الأعلى للدولة واضحة وفق الاتفاق السياسي، وما نصت عليه المواد من (19 – 25) فإنّ دوره يتلخص في مراجعة كل القوانين الصادرة عن الحكومة، والتي تسعى لتمريرها في البرلمان. فعادة في المؤسسات التشريعية ينحصر دور المجلس الأعلى للدولة في تقديم المشورة والرأي، ولكن وفق ما نص عليه الاتفاق السياسي أصبح له دور تنفيذي، وبهذا أصبح المجلس الأعلى للدولة مُتحصلاً على سلطات أعلى حتى من البرلمان.

ثانيًا – أثر تعدد الحكومات على مبدأ السيادة الوطنية: إنّ تمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى، وهذا يجعلها تسير على الجميع، وتفرض نفسها عليهم، باعتبارها سلطة أمر عليها. فالسيادة الوطنية تشكل إحدى الأركان الجوهرية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، كما تعد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها بنيان وصرح القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة؛ فالسيادة مفهوم قانوني وسياسي يتعلق بالدولة باعتبارها تشكل أحد أهم خصائصها وشروطها الأساسية، كما أنّها تعد من المحددات السياسية والقانونية للدولة كعضو في المجتمع الدولي، وأيضًا يتجسد بموجبها الاستقلال الوطني للدولة، وكذلك مساراتها مع الوحدات والكيانات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي. غير أنّ هذه الأركان والركائز المعيارية والساعية لتقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها؛ فقدت كثيرًا من صلابتها في ظل تعدد الحكومات، والأجسام التشريعية المنبثقة حديثًا في الدولة الليبية. فتعتبر اختصاصات الدولة ذات طبيعة وظيفية؛ هذا لأنّ الدولة تُمارس اختصاصاتها في إطار قانوني، وبهدف تحقيق أهداف معينة، وهذا يعطي لهذه الاختصاصات الصفة الوظيفية لطبيعة الاختصاصات الداخلية ذات المحتوى القانوني، والهدف الذي قد يكون أحيانًا سياسيًا، وعند بحث مشكلة الأساس القانوني لممارسة الدولة لاختصاصاتها، نجد أنفسنا أمام جدار تعدد الحكومات داخل الدولة الواحدة. فمبدأ السيادة يعني أنّ الأسرة العليا للدولة لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين، بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد، بالإضافة إلى ذلك مستقلة تمامًا عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم.

المحور الثاني

تطور المشهد الليبي بين خيارات التدخل الخارجي والانقسام الداخلي

يعتبر الوضع في ليبيا ديناميكيًا، وهو يستمر في التطور على غرار سياسات الجهات الداعمة الدولية لليبيا، والتي عنيت بمساعدة هذا البلد على إدارة مرحلة انتقالية غاية في الصعوبة من الحرب إلى السلم.

أوّلاً – الإطار النظري للتدخل الأجنبي:

1. **مفهوم التدخل الأجنبي:** يعتبر التدخل الأجنبي من بين المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد وعدم الاتفاق، وذلك لوجود العديد من الاختلافات في استخدامه، وهذا ما يجعل من الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم التدخل، والذي كثر استخدامه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية، ورغم قدم هذا المفهوم السياسي إلاّ أنّه لا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه، إذ يرى البعض أنّ كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يعتبر تدخلاً، في حين يشترط البعض عنصر الإكراه ليوصف بكونه تدخلاً.

أ. **التعريف القانوني للتدخل:** يعتمد أنصار هذا الاتجاه على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل، إذ يُعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني إنّه: (الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها)[cccxv]. ومن ذلك يمكن الحديث عن اتجاهين، فيما يلي:

الاتجاه الجامد: ينظر إلى التدخل على أنّه سلوك غير قانوني، موجه لانتهاك سيادة الدول، نظرًا لتعارضه مع المادة (4 / 2) من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار يرى Lauterpacht أنّ التدخل مصطلح تقني يشير إلى سلوك تقوم به دولة يمس استقلال وسيادة دولة أخرى[cccxvi].

الاتجاه المرن: حاول البعض إعطاء تعريف آخر يشمل التدخلات الشرعية، أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة، لذلك هم يرون أنّ التدخل بمفهومه الواسع؛ هو كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، قد يكون شرعيًا أو غير شرعيًا، وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية وتصعيدها، كما قد يساهم في تسويتها[cccxvii].

ب. **التعريف السياسي للتدخل:** يمكن التمييز بين العديد من الاتجاهات في التعاريف السياسية لعملية التدخل، وذلك باختلاف نظرة كل مفكر لهذه العملية، ومنه يمكن رصد العديد من التعاريف المختلفة في تفسيرها للتدخل. ومن تعاريف التدخل نجد أنّ التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة، ولكن يجب أن يكون جماعيًا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلاّ عند الضرورة، وأنّ العمليات القائمة بصفة منفردة وبدون رضا مجلس الأمن؛ هي عمليات غير مشروعة[cccxviii]. وهناك من يقول أنّ التدخل هو وصف لممارسة سلطة عامة من طرف دولة على أراضي دولة أخرى، من دون موافقة هذه الأخيرة، وهكذا يصبح التدخل أكثر من مجرد تدخل في الأمور الداخلية، ويهدف التدخل إلى إعادة إرساء الحكم المؤسسي، وعادة ما يتضمن هذا العمل القوة العسكرية، ولكن ليس بالضرورة، وباختصار تقوم دولة أو مجموعة من الدول بالتدخل لمصلحة المواطنين في دولة أخرى، وغالبًا ضد حكومة هذه الدولة، والتدخل هو نقيض السيادة[cccxix].

2. **أسباب التدخل الأجنبي في ليبيا:** كنتيجة للحراك الذي شهدته معظم الدول العربية - الربيع العربي - مطلع العام 2011م، والذي تمثل في خروج الجماهير إلى الشارع مطالبة للحرية، والعيش الكريم، والديمقراطية، اندلعت الاحتجاجات في ليبيا مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، ممّا أدى إلى انزلاق هذا الحراك إلى منحدر خطير، استقطب جميع الأطماع الدولية والإقليمية؛ البعض لتصفية الحسابات بعضها مع بعض، وتصفية حساباتها مع نظام العقيد معمر القذافي، ناهيك عن الأطماع في خيرات وثروات ليبيا. فعرف التدخل الأجنبي في ليبيا العديد

أعمال المؤتمر الدولي

من الأسباب والدوافع التي كانت بمثابة الدافع والمحرك الرئيسي للتدخل الدولي، ومن أبرزها التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والإنسانية:

- **الأسباب التاريخية والسياسية للتدخل الأجنبي في ليبيا:**

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأوساط الدولية، والتي خلقت لها الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطق الدولة القوية، والتي لها رأي على الصعيد الدولي، ممّا أسفر عن عقوبات أسرعت في عملية التدخل الدولي، والإطاحة بالنظام القائم، ويمكن حصر هذه الأسباب في الآتي:

أ. قضية لوكربي 1988م.

ب. البرنامج النووي الليبي؛ يمتد برنامج ليبيا لتطوير قدراتها النووية من فترة السبعينات إلى أواخر 2003م.

ج. طبيعة نظام الحكم الجماهيري؛ إذ يرى العالم الغربي أنّ نظام العقيد معمر القذافي من الأنظمة التي تحسب على أنّها من آخر الدكتاتوريات الموجوده في العالم.

د. كيفية التعامل مع الانتفاضة الشعبية.

هـ. إخفاق النظام في حل الأزمة.

و. تأسيس المجلس الوطني الانتقالي والاستقالات الجماعية في نظام الجماهيرية.

- **الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الأجنبي في ليبيا:**

نتيجة لاختلال إدارة الأزمة، وعدم القدرة على التعامل مع المحتجين الذين خرجوا في تظاهرات 15 فبراير 2011م، وخروج الأمر عن السيطرة بظهور المسلحين، واستخدام القوة، ما جعل للقوى الغربية الحجة للتدخل لأسباب إنسانية بغطاء شرعي من مجلس الأمن للإطاحة بنظام القذافي. ومن بين تلك الافتراءات الواهية التي صاغها المجتمع الدولي لتبرير التدخل في ليبيا:

أ. ممارسة الاعتقالات التعسفية وانتشار ظاهرة الاختفاء القسري.

ب. وضع العديد من نقاط التفتيش والحواجز عند مداخل المدن والمعابر الحدودية وإساءة معاملة المدنيين.

ج. تعرض قوات الأمن إلى الرعايا الأجانب في ليبيا.

د. ممارسة قوات الأمن لعمليات الاغتصاب في حق المدنيين من النساء.

هـ. إيقاف المؤن الغذائية والوقود عند نقاط التفتيش لدفع المدنيين للهروب إلى خارج ليبيا.

و. القصف العشوائي للمدن.

- **الأسباب الاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا:**

تعد المصالح الاقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، والتدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح. ومن المؤكد أنّ الدول الغربية ستسعى إلى تأمين مصالحها النفطية في ليبيا، إضافة إلى كون النفط من أهم الأسباب الاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا توجد أسباب أخرى منها:

أ. المحافظة على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا.

ب. تخفيف الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة.

ج. سياسات النظام الجماهيري الاقتصادية في السنوات الأخيرة، والتي عرفت نوعًا من التهميش للشركات الصناعية الغربية، ذلك في مقابل الشركات الصينية وغيرها من الشركات الهندية، والفيليبينية، وهذا ما جعل هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، تبدي استيائها من هذه السياسات في ليبيا.

أعمال المؤتمر الدولي

ثانيًا - تصنيفات العدوان أو التدخل[cccxx]:

1. **العدوان الداخلي:** وهو ما يحدث داخل الدولة الواحدة، ويرجعه بعض الباحثين والفقهاء في القانون إلى عدم الاستقرار السياسي، فنجد العدوان إمّا بشكل أفقي، أو بشكل عمودي، وذلك ضمن نظام سياسي معين، تقوم فيه السلطة بالاعتداء على الفرد، أو الجماعات، أو العكس، أي الجماعات أو الأفراد على السلطة في شكل الانقلابات مثلاً، وقد يكون ذلك على مستوى الأفراد والجماعات فيما بينها، وهذا النوع من العدوان غالبًا ما يؤدي إلى اندلاع الحروب الأهلية، وانتشار الفوضى داخل النظام السياسي للدولة.
2. **العدوان الخارجي:** وهو العدوان الذي تقوم به الوحدات الدولية الخارجية، سواء كانت دولة، أو مجموعة من الدول، على دولة أخرى، وقد يأخذ هذا العدوان شكل غير مباشر، وذلك من خلال إرسال مرتزقة، أو قوات غير نظامية، أو إعطاء إمدادات لطرف داخلي في حرب أهلية، أو من خلال السماح بالقيام بعمليات عسكرية من داخل إقليمها، أو منح القوات الأجنبية حق استخدام إقليمها الجوي، أو البري، أو البحري، أو من خلال ما يعرف بالحرب بالوكالة، وقد يكون بطريقة مباشرة، وذلك باستخدام القوة المسلحة، والاعتداء على الدولة المعينة، واقتطاع جزء من إقليمها، أو ضمها كلها، أو إخضاعها بقوة السلاح.

ثالثًا – مشروعية التدخل ومبدأ عدم التدخل:

اختلفت مبررات التدخل ومرتكزاته من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي أعقبت انقضائها، وخاصة بالنظر إلى التعامل الحذر مع السيادة الدولية، فالتدخل يأخذ شرعيته في أغلب الأحوال من ذرائع وتكييفات الدول التي تُقدِم عليه، أي أنّ التبرير يأتي بعد التدخل. فالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية – المتدخل في أمرها – على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين، أو في حالة تعدي الدولة المعنية بالاعتداء على دولة أخرى[cccxxi]. فعلى صعيد الأمم المتحدة وبالتوازي مع التطورات الدولية، وبالنظر إلى السلطات المخولة لمجلس الأمن في تكييف الحالات الموجبة للتدخل، وبناء على مقتضيات المادة 39 من ميثاقها والتي تسمح لها بالتدخل بناء على السلطة التقديرية، وهي في أغلب الأحيان تخضع لمصالح الدول الكبرى، وقد قام هذا الجهاز بإصدار مجموعة من القرارات التي تؤسس لنوع جديد من المقاربات التي تمهد لتجاوز المفاهيم التقليدية[cccxxii]. فيكون **التدخل مبني على الطلب** بدون ضغط من طرف الحكومة الفعلية، والاعتراف للحكومات القائمة بحق الحصول على المساعدات العسكرية الخارجية أمر لا يتفق مع مبدأ التدخل؛ لأنّ الشرعية الدولية لا تبقى دائمًا إلى جانب الحكومة القائمة، ففي حالة حق الشعب في تقرير المصير تعود الشرعية إلى الشعب، لذلك يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدول الأجنبية[cccxxiii].

ويكون **التدخل ضد التدخل** في حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى، يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل مشروعًا، أو غير مشروع، فلا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة إذا ما كان التدخل الأوّل تدخلاً مشروعًا، ويجوز التدخل إذا كان هناك إضرارًا بصالح الدولة المتدخلة، أو إضرارًا للصالح العام لجماعة الدول. والتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية؛ إذ أنّ خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته كانت في السابق تندرج ضمن الاختصاصات الداخلية للدول، غير أنّه مع مرور الوقت وتنامي الاهتمامات الدولية بحقوق الإنسان، أصبح للفرد أهمية كبيرة في القانون الدولي، وهكذا ظهرت مفاهيم واصطلاحات تتعلق بـ " واجب التدخل، وضرورة التدخل "، بل وحق التدخل لمساعدة شعب على نيل استقلاله، أو بطلب من حكومة شرعية، أو التدخل لحماية شعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية الدامية[cccxxiv].

أعمال المؤتمر الدولي

رابعًا – السيناريوهات المحتملة بين خيارات التدخل الخارجي والانقسام الداخلي:

بعد انتهاء التدخل الدولي في ليبيا بسقوط نظام معمر القذافي بداية لمرحلة جديدة يكتنفها الكثير من الغموض والمصير المجهول لشكل الدولة ما بعد القذافي، ويخلق العديد من السيناريوهات التنبؤية لهذه المرحلة، ومن أبرز هذه السيناريوهات:

1. **سيناريو قيام الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا:** من أهم العوامل المرجحة لسيناريو الحرب الأهلية والتقسيم في ليبيا:
   أ. ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة ما بعد نظام الجماهيرية.
   ب. انتشار الأسلحة وتعدد المليشيات خارج نطاق سلطات الدولة.
   ج. التصنيف الثوري؛ وذلك باعتبار المدن الثائرة والمدن المتحررة.
   د. الانتماءات والولاءات القبلية.
2. **سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل الخارجي:** ما حدث في ليبيا أمر تعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم، والمعارضة السياسية في المناطق التي شهدت أزمات سياسية، وتطورت إلى نزاع مسلح، ثم تدخلاً دوليًا أسفر في نهايته إسقاط النظام، ما يجعل سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية مدة زمنية كبيرة، واستمرار التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية من السيناريوهات المحتمل حدوثها، وذلك لعدة أسباب منها:
   أ. التأخر في ملئ الفراغ السياسي؛ وذلك راجع إلى الاخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الانتشار الكبير للسلاح.
   ب. بروز الجهوية والقبلية.
   ج. بروز الاستقطاب الأيديولوجي؛ وهذا ما قد يجعل المرحلة الانتقالية صعبة وتتميز بالطول وعدم الاستقرار.
   د. التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية.
3. **سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا:** إنّ سيناريو قيام دولة القانون والمؤسسات في ليبيا يعتبر من السيناريوهات المحتملة إذا ما توفرت الاعتبارات التالية:
   أ. وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما بعد نظام الجماهيرية العظمى.
   ب. بناء مؤسسة عسكرية موحدة ونزع السلاح.
   ج. تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية.
   د. وضع وصياغة دستور.

خامسًا – حتمية الصراع القبلي في بناء العلاقات بين الدول:

عاش المجتمع الليبي نحو أربعة عقود في قبضة مجتمع قبلي، وإن كان الإدعاء عكس ذلك؛ فالقبيلة هي الملجأ الأخير للمجتمع في ظل غياب الأحزاب السياسية الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني المتحررة من الاستقطاب السلطوي، وانقسام المؤسسة العسكرية، حيث اعتمد غالبية الليبيين على قبائلهم لإيجاد الحماية، وتحصيل الحقوق، والحصول على وظيفة في أجهزة الدولة، كل حسب قوة قبيلته، أو درجة قربه أو ولائه للنظام الحاكم آنذاك وحاليًا. إنّ مستقبل البلاد أصبح يتأثر بكم المشاكل العالقة بين بعض القبائل، وبعض العائلات داخل القبيلة الواحدة في حد ذاتها، ما يجعل مسألة المصالحة الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات عصية على أيّ معالجة قبل إحقاق الحق وتقديم الجناة إلى العدالة لينالوا جزاؤهم، ولا جدال في أنّ الأمر يقتضي الحكمة، ويمكن لنظام العدالة الانتقالية – بدعم واتفاق القبائل الليبية – أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات..

أعمال المؤتمر الدولي

صحيح أنّ الصراع في ليبيا أصبح أكثر تعقيدًا في ظل تعدد القوى الخارجية المنخرطة فيه، وصحيح أنّ القبائل لا تعمل كقوة موحدة هناك، لكن هذا لا ينفي أن الديناميكيات القبلية أكثر أهمية اليوم، وتأثيرها كبير جدًا بالنسبة لمستقبل الصراع، والمصالحة الوطنية. ومن الواضح أنّ دول الجوار الليبي تتصارع على المعادلة القبلية الليبية؛ بالاستناد إلى ارتباطاتهم بالمناطق المجاورة المحاذية لها، ومع أنّ المجتمع الليبي هو إجمالاً مجتمع منظم قبليًا، إلاّ أنّ تركيبة الغرب الليبي تتميز بوجود المعادلة الإقليمية القبلية، أي المدن التي تشكل وحدات قبلية موسعة؛ كما هو الشأن في الزنتان، والزاوية، وزوارة، وترهونة، وبني وليد، ومصراته، وانتهاء بقبائل فزان. بالإجمال تعتبر الإدارة العامة في ليبيا في وضع ضعيف جدًا، في حين تظهر حاجة ماسة لبناء القدرة من أجل تعزيز الدولة، تراجعت الثقة العامة بالعملية السياسية الديمقراطية مع ارتفاع مستوى الاستياء، وفي غياب دولة قومية قويت الجهات الفاعلة الفرعية الإقليمية والقبلية، ومن المرجح أنّها ستسعى إلى التمسك بسلطتها الراسخة. إنّ الدول أصبحت تتخذ من العرقيات كذريعة لها للتدخل، وذلك باسم الدفاع عن الانتماء العرقي، فمعظم الدول التي مازالت تعاني من التدخل تعيش في حالة من الانتهاكات العرقية الغير منتهية. هذه الصراعات القبلية ليست سببًا في تحويل الدولة إلى ساحة حرب فحسب؛ وإنّما إلى مصدر اضطراب وانعدام للاستقرار، ويمتد تأثيرها إلى دول الجوار، ما يجعلها أحد الدوافع أو الذرائع للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة التي تعاني من الصراعات القبلية والإثنية.

تعزي الكثير من الأزمات والصراعات القبلية والإثنية إلى سياسات الاستعمار الأجنبي التي تبناها على مدار القرنين الماضيين، ودورها في تفجير الصراع القبلي في مناطق عدة، حيث أسهم ذلك في بروز الصراعات العرقية والإثنية على السطح، والتي استمدت شرعيتها من أسباب دينية أو إثينية، بما يعكس ضعف الدولة بعد الانقلاب أو الاستقلال، الأمر الذي أوصل الأوضاع إلى نشوب الحروب الأهلية.

وخلاصة القول أنّ اللعب بورقة القبائل لن يصنع نصرًا، ولن يبني دولة آمنة ومستقرة.

سادسًا – الشكل السياسي والدبلوماسي للتدخل في ليبيا:

هذا النوع من التدخل قد يكون بتقديم الطلبات كتابية أو شفوية، وإطلاق تصريحات من قبل السياسيين والدبلوماسيين، وذلك بصفة علنية رسمية، أو غير رسمية سرية، تنطوي على التهديد، تعبر عن مواقف تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للدول، وقد تتم من خلال عقد مؤتمر لحل نزاع قائم بين دولتين، أو لإيجاد حل لنزاع داخلي في إحدى الدول الأخرى، والتدخل السياسي يظهر من خلال قيام رئيس دولة عظمى، أو مسؤول في أحد الدول الكبرى أو الإقليمية، بالتدخل في نزاع محلي، من خلال دعم طرف ضد طرف آخر، أو فرض أوامر على حكومة دولة ما، أو التأثير على قراراتها، وهذه جميعًا أشكال سياسية تعتبر ماسّه بسيادة الدولة، وتدخلاً في شؤونها الداخلية. أمّا التدخل الدبلوماسي فيتجلى من خلال الممارسات والخطابات الدبلوماسية، وذلك من خلال التحريض وتدعيم الانقلابات والحركات الثورية، أو من خلال إثارة القلاقل والاضطرابات وتشجيع الانقلابات، أو القيام بحملات ضد تصرفات الحكومة القائمة، أو مناصرة حزب معين.

سابعًا – ذرائع مبررات التدخل في الممارسات الغربية:

تتفن الدول الكبرى في اصطناع المبررات والذرائع لتبرير تدخلاتها وشرعنة حروبها، والتي ترمي من خلالها إلى التحلل من الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في منظمة الأمم المتحدة، فهي تبريرات وذرائع مغلوطة وواهية ومفتقرة إلى أيّ أساس قانوني سليم ومشروع. وهكذا مُورست سياسة التدخل من طرف القوى الكبرى تحت ذرائع مختلفة؛ فتارة باسم الديمقراطية (هايتي، تيمور الشرقية)، وتارة بذريعة حماية الإنسانية (الصومال، شمال العراق)، وتارة باسم محاربة أوكار الإرهاب (السودان، ليبيا، أفغانستان)، بالإضافة إلى الحد

أعمال المؤتمر الدولي

من انتشار أسلحة الدمار الشامل (كوريا الشمالية). هذا ويتم الركون إلى القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في استغلال سافر لقواعد الشرعية الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة ذاته[cccxxv]. فعلى إثر الاضطرابات التي بدأت في ليبيا نتيجة الاحتجاجات التي قام بها المواطنون ضد النظام الجماهيري، والتي بدأت تتوسع في الشرق الليبي، ونتيجة عدم قدرة السلطات الليبية على التعامل معها بدبلوماسية فقد استعصت الأمور لتصبح ذات نطاق دولي، بعدما خرجت الأمور عن السيطرة واستخدام قوة السلاح من قبل أطراف خفية لإثارة الفوضى والتحريض على النظام. سارعت مجموعة الدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا إلى طلب تفويض دولي بغية التدخل عسكريًا عبر الحلف الأطلسي في ليبيا لحماية المدنيين، وإيقاف الآلة العسكرية للنظام الليبي، ووقف المجازر والانتهاكات الجسيمة التي تمارس ضد الشعب الليبي الذي خرج كغيره من شعوب المنطقة العربية، مطالبًا بالحرية السياسية والاجتماعية، وباحثًا عن تحسين أوضاعه المعيشية وظروفه الاجتماعية، هذا فتح الباب أمام الدول الرأسمالية الكبرى للاستثمار في محنة الشعوب العربية، خصوصًا وإنّ ما تطالب به هذه الأخيره يتماشى ومصالح الدول الكبرى التي دائمًا ما تشجع المجتمع الدولي على احترام للمبادئ العليا لحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، والقيم الديمقراطية، غير أنّ البحث والتعميق في الدوافع التي عجّلت بتدويل النزاع الليبي وتدخل الحلف الأطلسي يكشف عن حقيقة نوايا الدول الرأسمالية الساعية للحفاظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ومن جملة الأسباب الحقيقة للتدخل:

أ. تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الرأسمالية.

ب. العلاقة الجدلية بين الحروب وتجارة الأسلحة والأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

ج. النفط.

المحور الثالث

إدارة الصراع الخارجي والداخلي في ليبيا

منذ الإطاحة بنظام القذافي في العام 2001م، كان مسار ليبيا صاخبًا على الرغم من وجود عدد من المزايا بالمقارنة مع مجتمعات أخرى ما بعد الصراع، شهد التقدم على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية تراجعًا كبيرًا مؤديًا إلى الاستياء ومهددًا الانتعاش بمجمله، تأرجحت ليبيا على حافة انتكاسة وعودة إلى الحرب الأهلية في أكثر من مناسبة خلال الأعوام الماضية، وفي غياب دولة فاعلة أحرزت المجموعات الجهادية الإرهابية تقدمًا في هذه الأثناء، لتصبح منطقة الساحل والمغرب العربي الأوسع أكثر هشاشة، ويشارف جنوب ليبيا على التحول إلى ملاذ آمن للمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة. ليس ثمة اتفاق بين الباحثين المعاصرين حول مفهوم إدارة الصراع الدولي، ولعل مرد ذلك إلى اختلاف الباحثين حول مفهوم الصراع الدولي ذاته، ذلك بأنّ الصراع الدولي هو ظاهرة تنفرد عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنّها ظاهرة متناهية التعقيد، إذ تتعدد أبعادها وتتداخل مسبباتها ومصادرها، وتتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى والكثافة والعنف[cccxxvi]. وبصفة عامة فإنّ إدارة الصراع بمختلف استراتيجياتها تعتمد على جملة أساليب في إنجازها، تتمثل في التفاوض، والوساطة، والوسائل القانونية – التحكيم والقضاء الدوليين – والتهديد باستخدام القوة، وأخيرًا استخدام القوة في حال فشل سائر الوسائل السابقة.

أعمال المؤتمر الدولي

أوّلاً – إدارة الصراع الدولي والإقليمي في ليبيا:

الصراع الدولي؛ هو صراعات عنيفة بين دول أو تكتلات دولية ليست متجاورة، أو بين دول أو تكتلات دولية ضد حركات أو منظمات عابرة للحدود.

الصراع الإقليمي؛ عادة ما يكون بين دول متجاورة، أو بين قوى كبرى أو خارجية في إقليم ما، أو قد تكون بين دول جديدة تشكلت من انهيار وتفكك دولة أكبر في إقليم معين[cccxxvii]. وعلى الرغم من استثمار رأسمال عسكري وسياسي كبير في مساعدة المتمردين الليبيين على الإطاحة بالقذافي؛ لم تقم الجهات الفاعلة الدولية حتى تاريخه إلاّ بالقليل من أجل دعم الانتعاش ما بعد الصراع في ليبيا، وعلى نقيض من مجمل حالات التدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي الناتو NATO قادت بعثة صغيرة جدًا تابعة للأمم المتحدة { United Nations { UN لا تملك أيّ سلطة تنفيذية الجهد الدولي للمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلد، وأدّت الولايات المتحدة وحلفاؤها من منظمة حلف شمال الأطلسي دورًا محدودًا جدًا. وبدأت الجهات الفاعلة الدولية مؤخرًا ببذل المزيد من الجهود في ليبيا إلى حد ما، وعلى الرغم من ذلك كان يجب ومازالت الحاجة تدعو للقيام بالمزيد[cccxxviii]. وتتم عملية إدارة الصراع الدولي في معظم الأحوال من خلال تدخل طرف ثالث، يسعى إمّا إلى منع الصراع، أو ضبط الصراع، أو حل الصراع، أو تحقيق السلام بين أطراف الصراع. وأيًّا كانت أهداف القائمين على إدارة الصراع، فإنّهم إنّما يلجأون في سبيل تحقيق هذه الأهداف إلى وسائل عديدة ومتنوعة[cccxxix]. وتتمثل هذه الوسائل في:

1. الوسائل الدبلوماسية (التفاوض – المساومة – الوساطة).
2. العقوبات الاقتصادية: تُعنَي العقوبات الاقتصادية بمجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي، يتخذها طرف دولي ما – منظمة دولية أو دولة – في مواجهة طرف دولي آخر، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في الحصار، والحظر، وهي تستخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المستخدم لها، وتنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات السياسية للطرف الخاضع للعقوبات، بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة المستخدم لها[cccxxx].
3. التهديد باستخدام القوة والاستخدام الفعلي لها.

ثانيًا – إدارة الصراع الداخلي المحلي في ليبيا:

الصراعات الأهلية؛ هي صراعات تكون داخل الدولة الواحدة، وقد تكون صراعات عنيفة، أو مسلحة، بين حكومة الدولة من طرف أو أكثر من المعارضة، أو تكون صراعًا مسلحًا بين جماعات داخل الدولة، وتكون الحكومة طرفًا فيها بسبب ضعفها أو تفككها وانهيار سلطة الدولة. إنّ ظاهرة الصراع هي حقيقة أو طبيعة إنسانية مرتبطة بنشاط الإنسان واستمرارية وجوده وحراكه، وتعتبر ظاهرة الصراع إحدى سمات المجتمع الإنساني أو البشرية من حيث وجود هدف وحركة وفعل. إنّ ظاهرة الصراع ستبقى ظاهرة مستمرة في المجتمع الإنساني ومتلازمة مع وجود الإنسان إلى يوم القيامة، ولا يتصور وجود مجتمع إنساني مثالي خال من أي أشكال الصراع أو النزاعات إلاّ في جنة رب العالمين. وسيبقى هناك تصارع بين الأهداف الإيجابية والسلبية مع بعضها ليحقق أحداهما السيادة والهيمنة على الآخر، ومحاولة تحجيم دور ونفوذ فاعلية الآخر. كما إنّ التباين والتنوع أو التعدد في المجتمع الإنساني سمة من سمات هذا المجتمع، وارتبطت هذه السمات مع خلق الله لطبيعة هذه الحياة والإنسان[cccxxxi]. فمع انعدام السلطة المركزية، وشعب مدجج بالأسلحة، وتوقف عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج، بدأ الصراع بالانتشار على نطاق الأمة، بعد أشهر قليلة على انتهاء الحرب اتخذ العنف أشكالاً مختلفة تراوحت بين صراعات قبلية على الأرض وطرق التجارة، إلى صراعات مع معاقل النظام المزعومة لتحقيق الاستقرار والمناورات

أعمال المؤتمر الدولي

الفيدرالية، وجهود الجهاديين لزعزعة استقرار البلد عمومًا. دار معظم العنف في النصف الأوّل من العام 2012م، إمّا حول القتال بين المسلحين ومعاقل النظام الجماهيري، أو بين القبائل على أطراف ليبيا، غير أنّ مواضع العنف كان في مدينتي سرت وترهونة، وبالأخص في بني وليد. اعتبرت هذه المدن التي تقع في جنوب شرق طرابلس معاقل نظام معمر القذافي الأخيرة بعد سقوط العاصمة، وقد استسلمت بعد وفاة العقيد معمر القذافي، وتأسست الكتائب الموالية للثوار والمجالس العسكرية، ولكن تصرفت هذه المجالس إلى حد كبير على شكل محتلين، وتصاعدت بين تشرين الثاني 2011م وكانون الثاني 2012م التوترات بينها وبين سكان المدن. اسفر اندلاع العنف في غرب ليبيا وبالأخص في جنوبها على مدار العام 2012 أيضًا عن الكثير من القتلى، مع استمرار الخوف وانعدام الأمن في السيطرة على الأجواء، وتركت المجموعات لوحدها تتنافس للحصول على الموارد. كان لهذه الصراعات تأثير خطير على تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، والسبب في ذلك هو أنّ هذه الصراعات قد شتت وأعاقت بشكل إضافي عمل السلطات الانتقالية التي كانت مثقلة أصلاً في طرابلس، وعلاوة على ذلك فهي قد زادت من سلطة المليشيات الموالية لقوات درع ليبيا، اكتسبت هذه القوات هيبة وخبرة، وحصلت على تعويض عن تعاونها، في حين حصل كل ذلك على حساب طرابلس، والأهم من ذلك كله هو أنّ العنف قد أكد على إضعاف الجيش الوطني، وجعل سلطات طرابلس تبدو ضعيفة وعاجزة، ما زاد من تآكل سلطتها وشرعيتها[cccxxxii]، ناهيك عن ضعف وتفتت الحكومات المتعاقبة بعد ذلك في بسط كامل سلطتها على أرض الوطن.

المحور الرابع

آثار التدخل الخارجي على الانقسام الداخلي والمصالحة الوطنية

إذا كان جوهر السيادة يتمثل في سن القانون ونقضه، فإنّ السيادة الليبية خاصة، وسيادة الدول العربية، ودول العالم الإسلامي عامة، مصابة إصابة مباشرة في جوهرها التشريعي، فسيادة التشريعات الغربية على الوطن العربي والعالم الإسلامي لا تخفى على أحد، لذلك فإنّ الأمر يحتاج إلى فعل حاسم قاطع، وقول فيه فصل الخطاب في أمر التدخل الأجنبي بأنواعه وأشكاله وصوره المختلفة.

أوّلاً – آثار التدخل الخارجي على الانقسام السياسي في ليبيا:

كشفت التدخلات الخارجية في الشأن الليبي عن المسارات التي أدّت إلى تدويل القضية الليبية، وإخراج اللعبة السياسية تدريجيًا من أيدي المواطنين الليبيين، مكرسة الدور الخارجي وسطوته على مجريات الأحداث الداخلية لليبيا، التي عرفت مرحلة مفصلية جديدة بُعَيدَ سقوط نظام معمر القذافي بمقتله في 2011/10/20م. ساعدت الفوضى الأمنية الدول الخارجية - إقليمية ودولية – في وضع يدها على الكثير من مفاصل الدولة، عبر أطراف ليبية تتسابق في الهرولة للخارج، والاستقواء به ضد خصومها، معتقدة أنّه سيتم تمكينها، وساهمت هذه المراهقة السياسية بشكل مباشر في تأزيم الوضع وتشرذمه حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من انقسام الجسم التشريعي إلى قسمين؛ مؤتمر وطني، ومجلس نواب، واتفاق سياسي زاد من تعقيد الأمور والمسافات بين الفرقاء بدل تقريبها[cccxxxiii].

ثانيًا – آثار التدخل الخارجي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا:

1. **الأوضاع الاجتماعية:**

أ. **أثر الانقسام السياسي على العلاقات الأسرية:** ترك الانقسام الداخلي آثارًا على كل الليبيين، وربما الأثر الأكثر ألمًا كان على الأسرة، ففي الحروب وإن نجت من زخات الرصاص والقنابل، فلن تنجو من الفقد للزوج، أو الابن، أو الأهل، فقد خلّفت الحرب الداخلية شريحة كبيرة من الأرامل، كما تركت على عاتقهن يتامى، وجراح من

أعمال المؤتمر الدولي

الصعب اندمالها. تلك الأحمال على الأسرة الليبية ازدادت ثقلاً بقرار التقسيم السياسي الذي قسم الدولة إلى سلطتين؛ إحداهما في شرق البلاد، والأخرى في غربها، وجدت الأسرة نفسها ممزقة بين فئتين متعاديتين.

ب. **أثر الانقسام السياسي على العلاقات الاجتماعية:** لم يقف اتساع مساحة ليبيا عائقًا لربط الأقارب في شرق البلاد، وغربها، وجنوبها، وشمالها، ببعضهم البعض بشبكة متينة من العلاقات العائلية تكللت بالمصاهرة، فاندمج الليبيون ببعضهم على امتداد الوطن، ولم يكن متوقعًا أنّ التقسيم السياسي سيكون له هذا القدر من الشرخ الاجتماعي في الشبكة العلاقية القرابية، فقد انتشرت ظاهرة التفكك الاجتماعي لكثير من العائلات، ووصلت لحد المقاطعة والشجار والاقتتال بالأسلحة في بعض الأحيان، فقد قطعت السياسة من الأرحام ما لم تقطعه أيّة ظروف أخرى عبر التاريخ.

2. **الأوضاع الاقتصادية:** تعتبر موارد الطاقة في ليبيا نعمة ولعنة في الوقت عينه، فمن جهة إنّها تحرر ليبيا من بعض القيود الاقتصادية التي تواجهها بلدان أخرى ما بعد الحرب، ومن شأنها أيضًا أن تساعد على تشجيع أوروبا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة للاستمرار في الاستثمار في مستقبل ليبيا، ما يحد قليلاً من احتمالات إهمال ليبيا بشكل كامل من قبل صانعي السياسات الغربيين. ومن جهة أخرى تسببت ثروة ليبيا النفطية بمشاكل البعض منها غير متوقع، والبعض الآخر يمكن التنبؤ به، فحتى إن كان النفط يخفض الحاجة إلى المساعدة الخارجية، فهو يصعب أيضًا على الجهات الفاعلة الدولية التأثير على السياسات الليبية. وعلى الرغم من ذلك سيكون المضي قُدمًا بإصلاحات اقتصادية صعبًا إلى حين فرض السيطرة على الوضع الأمني، واكتساب النظام السياسي للشرعية، وفي هذه الأثناء فإنّ أفضل ما يمكن تمنيه هو أن يستمر البرلمان الليبي باتخاذ خطوات باتجاه سن التشريعات لتحرير الاقتصاد.

ثالثًا – آثار التدخل الخارجي على المصالحة الوطنية في ليبيا:

تتمثل المشكلة الأخطر في ليبيا اليوم باستمرار انعدام الأمن ما يعيق التقدم السياسي وغيره من أوجه التقدم كما قد يمحيها تمامًا، وفي غياب قوة حفظ سلام دولية التي يجب النظر فيها، ولكن قد تكون صعبة في ظل الظروف الراهنة، تتمثل الطريقة الفضلى لتحسين الأمن باشراك الليبيين في حوار مصالحة وطنية، وقد تسهل هذه العملية نزع السلاح وتكمل عملية وضع الدستور، وعلى الرغم من أنّ العملية قد تتطلب دعمًا قويًا من الحكومة الليبية بحد ذاتها، ولكن نصطدم دائمًا بعدم الاستقرار السياسي الذي أدى بدوره لتعدد الحكومات، وكذلك خضوع كل حكومة لجهات خارجية تملي عليها سياساتها، الأمر الذي صعب من حوار شامل يتمثل بالمصالحة الوطنية بين جميع أطياف الشعب الليبي. فالوضع الليبي يمتاز بتعقيد شديد ليس من الناحية السياسية فحسب، ولكن من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والجيواستراتيجية أيضًا، فهنا تتضافر مجموعة من المعطيات في تعقيد الوضع في ليبيا، والتحكم في تطورات أحداثة السياسية، وأبرزها القبلية، إذ يعتبر المجتمع الليبي مجتمعًا قائمًا على نظام القبيلة، وتعتبر القبيلة نتاجًا طبيعيًا في تاريخ ليبيا كغيرها من الدول العربية[cccxxxiv].

الخاتمـــــة

من منظور معين كان توسع نطاق العنف في ليبيا نتيجة مباشرة لضعف الدولة الليبية التي افتقرت إلى السيادة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، بحيث لم تكن تحتكر شرعيًا استخدام القوة ضمن أراضيها، وكانت ولا تزال حاجات ليبيا الأساسية لبناء الدولة كبيرة، وكانت الظروف التي ينبغي تلبية هذه الحاجات في ظلها غاية في الصعوبة أيضًا، على مستوى أساسي كان على ليبيا أن تحدد ما سيكون عليه نظامها السياسي، وذلك لتتمكن من حل التوترات القائمة بين القوى الاجتماعية في البلد، عن طريق عملية سياسية، بدلاً من العنف، وكان عليها أيضًا أن تعزز مؤسساتها الإدارية، لتتمكن هذه المؤسسات من توفير حد أدنى من الحوكمة.

النتائج:

1. تدخل بعض الدول الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وتغليب مصلحة طرف على الطرف الآخر كان له الأثر الكبير في عدم الاستقرار وازدياد وثيرة الصراع وفقًا للمصالح الإقليمية للدول المتدخلة بأي شكل من أشكال التدخل انتهاكًا للسيادة الوطنية.
2. تتم عملية إدارة الصراع الدولي في معظم الأحوال من خلال تدخل طرف ثالث يسعى إمّا إلى منع الصراع أو ضبط الصراع، وفي سبيل ذلك يلجأ القائمون على هذه العملية بإدارتها من خلال أساليب عديدة ومتنوعة.
3. تحتاج ليبيا إلى متابعة الإصلاحات التنظيمية والمالية وتأسيس تشريع موثوق قضائي وآخر لحماية الملكية واتخاذ إجراءات أخرى.
4. من الآثار السلبية للأزمة الليبية على دول الجوار إعادة إحياء الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة ما جعل المنطقة بؤرة توتر.

قائمة المراجع

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر – بيروت 1971م، ص 60.

[1] علي إبراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية – القاهرة 1997م، ص 34.

[1] حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية – القاهرة 2005م، ص 28 وما بعدها.

[1] عبدالوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقية: دراسة حول الصومال 1992م – 2005م، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 2007م، ص 87.

[1] فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيصر – بسكرة/ الجزائر 2010م، ص 46.

[1] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام – دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتب – بيروت 2010م، ص 20.

[1] Bernard Kouchener, Le Malheur des autres, Paris, Editions Odile Jacob, 1991, P219.

[1] مارتن غريفيشس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث – الإمارات العربية المتحدة 2008م، ص 132.

[1] زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة – الجزائر 2013م، ص 24 وما بعدها.

[1] عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتب – بيروت/لبنان 2010م، ص 62.

[1] زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سابق، ص 26.

[1] عبدالوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقية، مرجع سابق، ص 30.

[1] زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مرجع سابق، ص 27.

[1] هشام بسباس، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر - نظام جديد - L M D – علوم سياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، قسم العلوم السياسية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة 08 ماي 1945 – قالمة/ الجزائر 2012م، ص 41 وما بعدها.

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية – القاهرة 1991م/ ص 223.

[1] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات " إطار نظري "، ص 170.

[1] كريستوفرس شيفيس Christopher S. Chivvis . جيفري مارتيني Jeffrey Martini ، ليبيا بعد القذافي " عِبَرٌ وتداعيات للمستقبل "، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي 2014م، ص 12.

[1] د. أحمد محمد وهبان، تحليل إدارة الصراع الدولي " دراسة مسحية "، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (14)، جامعة الملك سعود 2014م، ص 18.

[1] NaylorT, Patiots and Profiteers Economic Warfare: Sanctions, Embargo Busting and Their Human Cost (Northeastern University Press,2001).

مشار إليه في:

د. أحمد محمد وهبان، تحليل إدارة الصراع الدولي " دراسة مسحية "، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (14)، جامعة الملك سعود 2014م، ص 28.

[1] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات " إطار نظري "، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى 2014م، ص 53.

[1] كريستوفرس شيفيس Christopher S. Chivvis . جيفري مارتيني Jeffrey Martini ، ليبيا بعد القذافي " عِبَرٌ وتداعيات للمستقبل "، مرجع سابق، ص 42 وما بعدها.

[1] التدخلات الخارجية في ليبيا، مركز السلام والتنمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، https://www.st-/ssp.com/2018/03/25/776 ، الخميس/ 2020/10/15م.

[1] زياد عقل، عسكرة الانتفاضة ... الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، ابريل 2011م.

أعمال المؤتمر الدولي

تداعيات التدخل في ليبيا بين الايجابي والسلبي

The repercussions of the intervention in Libya between positive and negative

أ.حليمة أحمد محمد حمزة/ محاضر مساعد – كلية القانون/ جامعة سبها

Halima Ahmed Muhammad Hamzah / Assistant Lecturer - College of Law / Sebha University

ملخص: شهدت ليبيا في سنواتها الأخيرة تدخلات لم تراها قبلاً؛ فموقعها الاستراتيجي المتميز الفاصل بين أوروبا وأفريقيا؛ وكونها تملك ثروات نفطية نافســت بها أكبر الدول المنتجة للنفط. هذا ما جعلها تحت مجهر المجتمع الدولي، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة تدخل مجلس الأمن الدولي في ليبيا عام 2011 لحفظ الأمن والسـلم الدوليين، وإلى يومنا هذا ونحن نعاصـر تدخلات عدة بتداعيات مختلفة عانت منها البلاد، ممّا أثر سـلبًا على المواطن الليبي بين تجاذبات سـياسـية، وانتشـار السـلاح خارج سـلطة الدولة، ونهب الخيرات وتدمير للمقدرات الليبية. ناهيك عن الانشـقاقات والانقسـامات التي أدت إلى شـق صـف أهل البلاد ما بين الشـرق والغرب؛ وتخوين كلاً للآخر، ونعته بـالعمـالـة والتواطئ الـذي أدى لتـدخـل دول عـدة في الشـــأن الـداخلي الليبي. وهـذا مـا أفرز التساؤلات التالية:

- ما مدى شرعية التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن الليبي؟
- وما دور المجتمع الدولي منها؟
- وهل ما يحدث في ليبيا من صراعات وتجاذبات يهدد الأمن القومي في المنطقة ككل؟

وبنهاية الأمر وإن كنت قانونية أكثر من كوني سياسية؛ والقانوني لابد أن يكون ذو نظرة عامة ومجردة، أبحث عن حلول للتدخلات في المسألة الليبية، لوضع حد للكم الهائل من اللاعبين المتدفقين علينا، لابد أولاً أن نضع حداً لانقساماتنا ونؤكد على وحدة صفنا بوطنيتنا ولو كنّا قبائل عدة؛ إلاّ أنّ ما يجمعنا ونفتخر به وطن وتاريخ واحد وهو (ليبيا).

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية، مجلس، الأمن، القوى الإقليمية والدولية، الآثار السلبية.

Abstract

Libya witnessed in the past years, interventions that had never happened before. The strategic location between Europe and Africa in addition to the advantages of oil & being among the largest competitors of oil export. That made libya under the scope of international society By decree of united nations on 2011, the UN security council interven to preserve the international peace and order

Until now we still suffer from several interventions with different

ramifications that had negative impact on Libyan citizens from : political quarrels, spread of weapons outside legal jurisdiction, plundering County's goods

Despite the divisions & splits that divided the country "east & west" and the accusation of betray from each side & the blame of shady deals with foreigners that led them to interven in internal affairs

: This rose these questions

?What validate the international & regional interventions in Libyan affairs

?What is the role of international community

?Does the events of struggle & collision threaten the national security of the whole region

Eventually since I'm lawful more than politician then I must have general & abstract perspective and aim to find a way to prevent the intervention in Libyan affairs and to put an end to the large number of players flocking over the matter

We must emphasize on our unity by our patriotism even though we are different trips but what unit us & make us proud that we are one nation & we have one history is Libya

Key words: foreign interference, council, security, regional and international powers, negative effects.

مقدمة:

شهدت ليبيا في سنواتها الأخيرة تدخلات عدة وبتداعيات مختلفة، على الرغم من مرور ما يقارب العقد على أولى التدخلات العسكرية لحلف الناتو للمساعدة في إطاحة النظام السابق، إلاّ أنّ ليبيا لم تشهد أي استقرار، بل صارت ساحة صراع للمليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة، والتي استدعت بدورها قوى إقليمية ودولية، ممّا حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي دولي، وحروب تخاض بالنيابة، وهذا ما أعطى المبرر لتلك الدول للتدخل كطرف ثالث ساهم في تأجيج الأزمة. أصبح تدخل الدول في شؤون بعضها البعض يكاد يجري مجرى العادة السياسية، ويدل على مدى ما بين هذه الدول من ارتباط، على الرغم من الحدود والحواجز التي تجزئ المعمورة، ولكن هذا التدخل سياسيًا كان أم اقتصاديًا كثيرًا ما ينشأ عنه تدخل عسكري يقابله موقف عسكري مضاد، ويكون ذلك مثار اشتباكات وحروب تنشب بين الأمم المتصارعة، وتهدد السلام العالمي والأمن الدولي(1).

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الرغبة في فهم ماهية التدخل الدولي كونه مفهوم غامض ومثير للجدل حول أبعاده ومدى مشروعيته، وكذلك لتعقيده وعدم وجود نظام قانوني منظم لتلك التدخلات، ممّا أحدث الكثير من الجدل بين الباحثين والسياسيين والقانونيين. وتتضح أهميته في الآثار التي تترتب على تلك التدخلات، وهل تصب في الصالح الليبي وجمع ابناءه، أم إنها زادت من شق الانقسام والفرقة لكون الأحداث في ليبيا لا تمسها وحدها، إنما تصل أبعادها للدول المجاورة.

أعمال المؤتمر الدولي

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتوضيح مفهوم التدخل الدولي، ومعرفة مدى شرعية تلك التدخلات، وهل كان لهذه التدخلات تأثير إيجابي، والكشف عن الأبعاد الحقيقية للتدخل الدولي بالوقوف على دوافعه، وإبراز تداعياته على الداخل الليبي، والإقليمي، والدولي، ومعرفة الانعكاسات التي ستسببها تلك التدخلات في ليبيا.

اشكالية الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة في معرفة كيف أثرت التدخلات الدولية والإقليمية على الشأن الليبي؟ وما مدى مشروعية تلك التدخلات وأبعادها ؟ لتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها :

هل الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية الأيدولوجية كان لها أثر في سرعة التدخل في ليبيا؟

وما هي تداعيات ذلك التدخل؟ وما دور المجتمع الدولي منها؟ وإلى أي مدى من منظور القانون الدولي يمكن اعتبار تلك التدخلات أمر مشروع؟ وهل ستكون لتلك التدخلات مبرراتها في حماية الأمن القومي؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على اتباع المنهج التحليلي الوصفي من خلال وصف ماهية التدخل الدولي وأبعاده، وتوضيح دوافعه وتداعياته على الداخل الليبي، وعلى الوضع الاقليمي الدولي، وعرض أبرز الآراء الفقهية المتعلقة بالتدخل، وتحليلها للوقوف على الأسس القانونية التي اعتمدها التدخل في ليبيا . وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية :

المحور الأوّل : ماهية التدخل الدولي.

المحور الثاني : أبعاد التدخل في ليبيا وتداعياته.

المحور الثالث: مدى مشروعية التدخل في ليبيا.

المحور الأوّل - ماهية التدخل الدولي

أوّلاً: تعريف التدخل الدولي:

يعرف لغةً : مُطَاوِع دخله وَدخل قَلِيلاً قَلِيلاً، وتكلف الدُّخُول فِي الْأَمر وَفِي الْخُصُومَة، في الأمر: أدخل نفسه فيه «تدخل في شؤون الغير الدُّخُول فِي»(2) أمّا اصطلاحًا لدى فقهاء القانون الدولي فكان ولا يزال محل خلاف، وهذا الخلاف تأثر إلى حد كبير بالأحداث والتطورات الدولية التي حدثت تطورات هائلة ساهمت في توسيعه، فمنهم من رأى في التدخل الدولي بأنّه ذلك الذي يتم من قبل دولة في شؤون دولة أخرى؛ وقد عرف أحد كبار فقهاء القانون الدولي الألماني شتروب بأنّ التدخل هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض الزام الدولة المتدخل في أمرها على اتباع ما تمليه عليها في شأن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة(3). وعرف أيضًا بأنّه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الابقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها(4).

وهناك من رأى في التدخل بأنه عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأنّ الدولة المتدخلة تتصرف

في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف أشكاله كالضغط السياسي، والاقتصادي، والنفسي، والعسكري(5).

ويرى البعض في التدخل بأنّه ضغط يمارسه شخص دولي على إحدى الدول، بقصد إرغامها على اتباع سلوك معين، أو الامتناع عنه بغض النظر عن كيفية ونوع هذا الضغط، وبتحليل هذا التعريف يمكن تحديد معنى التدخل بأنّه فعل يستلزم عملاً ماديًا يظهر من خلاله، ويتمثل في الضغط؛ والضغط هو سلوك يأتيه الطرف المتدخل، سواء كان هذا السلوك متسمًا بالعنف أم كان هذا السلوك قائمًا على استخدام القوة المسلحة، أو كان قائمًا على تدابير اقتصادية، أو تجارية، كقطع العلاقات التجارية، أو التهديد بذلك، أو كان قائمًا على تدابير سياسية، كما لو هدد الطرف المتدخل بتعطيل مصالح الدولة المستهدفة في المحافل الدولية، إذا لم تقم بعمل ما أو تمتنع عن القيام به. كما يمكن الضغط على شكل دعاية سياسية هدامة(6).

من خلال التعاريف المذكورة يبدو أنّ أغلب الفقهاء يجمعون على أنّ التدخل يكون من طرف دولة في شؤون دولة أخرى، ولكن التدخل لا يشتمل فقط على الدول، بل يشمل أشخاص القانون الدولي؛ كالمنظمات الدولية والاقليمية، وهناك إشارات عند الفقهاء من خلال تصديهم لمفهوم التدخل بأنّه استبداد لا يستند على أساس قانوني، بل تعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة. إنّ الدول الكبرى هي التي تتخذ مواقف التدخل سياسة لها، بغية فرض إرادتها على الدول الأخرى المستهدفة بالتدخل، فالتدخل سواء كان من منظمة دولية، أو دولة، يقصد من وراءه فرض إرادته على الدولة المستهدفة وسلب إرادتها؛ ويجب أن يكون القصد من وراء التدخل هو سلب إرادة الدولة المستهدفة في مسألة تقع في اختصاصها الداخلي، أي في مجالها المحجوز بموجب القانون الدولي ؛ فالطرف المتدخل يرمي إلى حرمان الدولة المستهدفة من ممارسة سيادتها في شؤونها الداخلية، أو الخارجية على حد سواء، وبالرغم من التفرقة بين الشؤون الداخلية والخارجية، إلاّ أنّ الآثار لا تختلف حسب القانون الدولي بالنسبة للتدخل(7)

ثانيًا: أنواع التدخل:

للتدخل الدولي أشكال متعددة، وهذا التعدد سبب في اختلاط بعضها البعض، مثلاً التدخل السياسي قد يتوافق مع التدخل العسكري، وكذلك تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والخبراء العسكريين، وغيرها الكثير من التدخلات التي تكون ضمنية. منهم من قال أنّ التدخل قد يكون داخلي وخارجي، وعقابي واقتصادي(8)، وهناك من وضع أنواع أخرى للتدخل منها :

أ- **التدخل السياسي**؛ هو ذلك التدخل الذي يحصل بطريق رسمي وبصفة علانية، أو بطريق غير رسمي ودون علانية ، ويكون التدخل بطلب كتابي أو شفوي من الدولة المتدخلة الذي قد يتحول إلى تدخل عسكري، أو التهديد به إذا لم تجب الدولة المتدخل في أمرها لطلبات الدولة المتدخلة.

ب- **التدخل الاقتصادي**؛ هو أحد أشكال التدخل الذي تمارسه الدولة على اقتصاد دولة أخرى، فالمساعدات الاقتصادية تعتبر شكل آخر للتأثير على الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

أعمال المؤتمر الدولي

ج. **التدخل العسكري**؛ من أشد أشكال التدخل وضوحًا، وهذا التدخل تتنوع أسبابه، وأن المصالح الاقتصادية للدولة كثيرًا ما كانت تحمل الدول على التدخل المباشر، ولو كان بالقوة العسكرية لحماية هذه المصالح خارج الحدود، ومن حالات التدخل العسكري قصف حلف الناتو لليبيا في 2011(9).

د. **التدخل الفردي أو الجماعي:** قد يكون التدخل من طرف دولة واحدة وقد يكون جماعيًا، ويكون للتدخل الجماعي آثارًا أقل خفةً وحدةً من التدخل الفردي كونه لا يأتي ضمانًا لمصلحة دولة بذاتها . وجاء في المادة 14 والمادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يكون للجمعية العامة أو لمجلس الأمن أن يوصي كل منهما باتخاذ ما يراه ملائمًا من تدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم.

و- **التدخل الصريح أو الضمني:** كثيرًا ما تتدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى، وكي تنفرد هي بالمغنم الذي تراه، تجعل من تدخلها خفيًا، وكثيرًا ما ينتج عن التدخل الخفي آثارًا سيئة وضارة، كونها تحصل دون سلطات الدولة المتدخل في أمرها، بعكس التدخل العلني والصريح (10)

المحور الثاني - أبعاد التدخل في ليبيا وتداعياته

إنّ الأوضاع في ليبيا منذ 2011 وذلك بعد اسقاط نظام العقيد معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو للإطاحة به لم تشهد أي استقرار، لا بل وانهارت معظم مؤسسات الدولة وصارت ليبيا ساحة صراع للميليشيات المسلحة التي تجمعت تحت معسكرين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان، هما حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، مقابل سلطة الجيش الوطني الليبي والبرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية، هذا الانقسام الداخلي ساهم في زعزعة الأمن والاستقرار، وارتفاع وثيرة الصراع المسلح الذي كان بيئة خصبة ومناسبة لتنامي أنشطة التنظيمات الإرهابية والتخريبية، والتي استدعت بدورها قوى إقليمية ودولية حولت البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالنيابة. تبادل طرفا الصراع في ليبيا الاتهامات بشأن جلب مرتزقة من الخارج للقتال معهم، إذ تتهم حكومة الوفاق باستخدام مقاتلين من جماعات مسلحة مقربة من تركيا كانت تقاتل في سوريا للقتال إلى جانبها، أمّا القوات التابعة للجيش الليبي بقيادة حفتر فتتهم بالاستعانة بعدة الآف من الروس(11). ليبيا تمتل ساحة نفوذ ومحطة مهمة لمعظم الأجندات الدولية لبسط مشروعها الإقليمي في المنطقة، وممّا لا شك فيه أنّ الثروة الكبيرة التي تنعم بها ليبيا من مخزونات الغاز والنفط قد جعلتها مستهدفة من قبل العديد من الأطراف الخارجية التي لم تتحرك فعليًا باتجاه إخماد حرائق النزاع والتوصل إلى حلول لإنهاء النزاعات، فهي ترى في ليبيا فرصة ذهبية لكسب نفوذ سياسي واقتصادي(12)

أوّلاً: دو افع التدخل في ليبيا:

تتحكم في المواقف الخارجية المتدخلة في ليبيا جملة من العوامل تمتد على طرف واسع من الاهتمامات السياسية والاقتصادية وحتى الايدلوجية الأمنية.

1. **دو افع سياسية**: ترتبط بعض الدول المتدخلة في ليبيا بتاريخ ونفوذ استعماري يقصد به القدرة على التأثير، وهذا يتعلق بالجغرافيا السياسية الليبية، فالمنطقة الشرقية في ليبيا لها قوة دفع مركزي نحو الجنوب الليبي، وهو

ما جعل فرنسا تقف مع اللواء خليفة حفتر؛ لأنها لا تريد ليبيا لذاتها إنّما لغيرها (أفريقيا)، إضافة إلى السيطرة على ليبيا بوابة أفريقيا ومد خلاياها لدولة بحجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي(13). أما السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص سياسة القائد، وذلك لأسباب تتعلق بالإرث التاريخي الممتد إلى العهد العثماني الذي سيطر فيه الأتراك، وتعتبر تركيا ليبيا البعيدة عنها جغرافيًا موقعًا إستراتيجيًا في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلاً لتأمين نفوذها في شمال وشرق أفريقيا تزامنًا مع تراجعها على الساحة السودانية(14)، والارتباط الليبي بمنطقة شمال أفريقيا خاصةً المغرب، الجزائر، وتونس، التي تسعى تركيا لاجتذابهم لموقفها في الأزمة الليبية، ولعل أحد الدوافع الخفية التي جعلت اردوغان يخوض غمار المغامرة في ليبيا هو محاولة الاقتراب من الحدود المصرية، لاعتقاده أنّ التدخل في ليبيا سيجعله على مقربة من الحدود المصرية ليكون شوكة في خاصرتها(15). تسعى الدول المتدخلة في ليبيا إلي توفير غطاء سياسي يسوغ تدخلها في ليبيا، منها أن تدخلهم يهدف الى مساعدة الليبيين.

2.**دو افع اقتصادية**: تقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع الرئيسية لكثير من الدول المتدخلة في ليبيا، إذ تطمح هذه الدول بالحصول على النفط والغاز الليبي وبأسعار منخفضة بما يساعدهما لحل مشكلة الطاقة التي جعلتها بلدًا يستورد معظم احتياجاتها من الطاقة؛ فليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية. وقد وقعت الحكومة التركية مع الرئيس فائز السراج أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، فضلاً عن مذكرتي تفاهم وقعتا في إسطنبول في 27نوفمبر2019 بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية، وتمتلك تركيا علاقات اقتصادية واسعة مع ليبيا منذ نظام القذافي، فليبيا تأتي في المرتبة الثالثة في تسلسل الدول التي تتولى فيها الشركات التركية تنفيد مشاريع مختلفة، مما جعل تركيا تخاف على مصالحها، وكذلك لتمتلك شريك لها في الصراع الإقليمي والدولي على غاز المتوسط، وتعتبر ليبيا شريكًا تجاريًا مهمًا لمصر قبل 2011م، وتشير دراسة نشرها مركز الدراسات الدولية في إيطاليا (ISPI) أن نسبة الصادرات المصرية إلى السوق الليبية قد انخفضت بنسبة 75% في عام 2015 وانخفاض نسبة العمالة المصرية في ليبيا(16)

3.**دو افع أمنية و أيدولوجية** : الملفات الأمنية على الساحة الليبية كثيره وشائكة منها الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات وفوضي انتشار السلاح والإتجار به، وغيرها الكثير كانت الدافع وراء التدخل، فتفاقم هذه الملفات يهدد المنظومة الأمنية والتنموية لأغلب الدول، فالوضع المتردي في ليبيا والصراع القائم داخلها زاد من وتيرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين بإيقاع أسرع؛ لأنّ ليبيا تعد بوابة الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا، وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية، أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، خاصة أنه بات يستهدف المنشآت النفطية للدول المنتجة له(17). أمّا بالنسبة للتدخل المصري فدوافعه الأمنية تأتي على قمة أولويات الإدارة المصرية، وقبل الحلول السياسية، فبين مصر وليبيا حدود طويلة تمتد لحوالي 1049 كلم، وهي تمثل مصدر قلق وتهديد دائم بوصفها ممر رئيسي لتهريب الأسلحة والمخدرات وتسريب المسلحين(18)، يلعب العامل الإيديولوجي أيضًا دورًا رئيسًا في الاندفاع التركي للعب دور أساسي في ليبيا عبر تبنها جماعة الإخوان المسلمين والجماعات المقربة منها، وتتحكم في

أعمال المؤتمر الدولي

الموقف المصري نحو ليبيا الايدلوجية المتمثلة في مواجهة الإسلام السياسي، والحملة التي تشنها الحكومة المصرية على حركة الإخوان المسلمين وتنظيم الدولة(19)

ثانيًا: تداعيات التدخل في ليبيا:

نتج عن التدخل الدولي في ليبيا الكثير من الآثار والتداعيات السلبية، وفتح الساحة الليبية على تأثيرات عميقة أتت على بنية الدولة الأمنية والسياسية، وبما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة(20).

1. **تداعيات التدخل على المستوي الداخلي الليبي**: بما أنّ المشهد السياسي الليبي أصبح فوضويًا وخاليًا من النضج الإيجابي، لا تزال ليبيا تعاني من تحديات أمنية؛ وذلك لعجز الحكومة عن تحقيق الأمن وفرض القانون، فأي تدخل خارجي سيجعل ليبيا موضع للمواجهة بين الأطراف المتصارعة، وينقل الصراع بها إلى حالة تشبه الصراع بسوريا واليمن، وهذا ما يخشاه الكثير من المراقبين، ويخافون تكرار السيناريو السوري في ليبيا، بعد تشابه اللاعبين الدوليين الأساسيين، والتكتيكات القتالية والسياسية المستخدمة، وامتداد التنافس للمقاتلين الذين تدربوا وخاضوا الحرب في سوريا للقتال في ليبيا(21) فالتدخل في ليبيا خلق أوضاع أمنية غير مستقرة؛ وذلك لأنّ الصراع قائم بين طرفين مختلفين، أي تدخل خارجي سينزع الشرعية تمامًا عن حليفه إذا ما تسبب في وقوع خسائر بين المدنيين، ويساهم في انتشار السلاح وتأجج الانقسام لتعيق أي حل سياسي قد يحقن دماء أبناء الوطن الواحد، خلف الانهيار الأمني في ليبيا فراغًا استراتيجيًا واضحًا في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي، وهو ما استغلته التنظيمات المسلحة والعصابات الإجرامية العابرة للحدود، وكل هذا سهل عملية تهريب السلاح والمخدرات، وإزدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين، وتهريب بعض الأفراد المطلوبين أمنيًا، مما شكل عامل تهديد لاستقرار دول الجوار (مصر ، تونس ،... وبعض بلدان منطقة الساحل الإفريقي)، فالتهريب والإرهاب مرتبطان وهذا ما أكدته الوقائع لاحقًا(22)

2. **تداعيات التدخل على المستوى الدولي والإقليمي**: لقد شهدت ليبيا تدخلاً دوليًا الأمر الذي أثار جدلاً كبيرًا في أوساط الشعب الليبي، بين الرافض والمؤيد لهذه التدخلات، باعتبارها تمس السيادة الداخلية للدولة، وتخوفهم من مطامع الدول المتدخلة في استغلال الثروات النفطية، وذلك لوفرة الأراضي الليبية على حقول النفط، التي تتهافت عليها الشركات الأجنبية.

للتدخل في ليبيا تداعياته حتى على الوضع الداخلي التركي، فالتدخل صرف أنظار الشعب التركي عن مشكلاته الاقتصادية الداخلية ولو لفترة، حيث تراجع سعر صرف الليرة، وزيادة العجز في الميزان التجاري، وتفاقم الديون الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة، وإرسال قوات تركية يؤدي لوقوع خسائر في الأرواح في صفوفه، واستهداف ممتلكات الشركات التركية بليبيا وتوتر العلاقات التركية مع بعض الأطراف الدولية الأخرى التي لها نظرة مختلفة لهذا التدخل، فالتدخل التركي يأجج المعارضة السياسية في الداخل التركي(23) أما على المستوى الإقليمي يخلق الوضع الداخلي الليبي بيئة مناسبة لنشاط الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار السلاح وتهريبه عبر الحدود، مما شكل تهديدًا حقيقيًا على دول الجوار؛ فمصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة، وقد سبق وألقت القبض على بعض الجماعات النشطة، ولا يختلف الأمر كثيرًا لدى الجزائر والمغرب المتخوفات من تفاقم أزمة تهريب الأسلحة

أعمال المؤتمر الدولي
الرائجة في ليبيا(24). فمن المتوقع أن يؤدي التدخل في ليبيا إلى تدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة، وكل تلك التدخلات قد تسفر عن حدوت حرب بالوكالة، مما قد يؤدي إلى إطالة أمد الصراع، واستبعاد الحلول السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى اعادة بناء الدولة الليبية، خاصةً في ظل ضعف الدور الأممي وعدم حياديتة(25)، إن اللعب بورقة التدخل الأجنبي يعتبر أمر خطير على مستقبل ليبيا، فالتدخل الدولي قد يوقض نيران الفتن، ويهدد الأمن القومي العربي(26)

المحور الثالث - مدى مشروعية التدخل في ليبيا

الأصل في التدخل إنه غير جائز، وهذا ما أكدته مواثيق المنظمات الدولية وقراراتها حفاظًا على حقوق الدول، ومبدأ عدم التدخل يرتبط بالدرجة الاولى على المساواة بين الدول وسيادتها واختيار نظامها السياسي(27) يتسم مبدأ عدم التدخل بالاستقرار في القانون الدولي من الناحية النظرية، بيد أنّ الممارسات الدولية تخالف هذا المبدأ رغم التسليم به، سيما وأن من يخرقه لا يعترف بمخالفته، بل يقدم التبريرات والتفسيرات المتلائمة مع سلوكه، على نحو يفرغ المبدأ المذكور من مضمونه، وتزداد صعوبة مشروعية التدخل ومداه، عندما يكون إتيان التدخل من جانب منظمة دولية، أو تحت إشرافها، إذ غالبًا ما يكون هناك شعور لدى المجتمع الدولي بمشروعية هذا التدخل، وإذا كان التدخل العسكري يمكن أن يكون ظاهرًا بشكل واضح، فإنّ التدخلات الأخرى ليست كذلك بالضرورة، رغم أنها قد تؤدي في غالب الأحيان إلى تحقيق النتيجة المبتغاة منها، وإذا كان التدخل يشكل خرقًا لسيادة الدول، التي هي أساس مبدأ عدم التدخل، فإن هذه السيادة تتأثر دون شك على نحو يدعو الدول المستهدفة بالتدخل إلى التمسك بها بشكل قوي لمنع الاعتداء على اختصاصها الداخلة(28). فغالبية الفقه يحرمون التدخل ويرون عدم مشروعيته، إلاّ أنّ نفرًا قليلاً منهم أباح التدخل إذا ما كانت للدولة مصلحة فيه، وهناك من يرى عدم مشروعية التدخل على الاطلاق إلاّ إذا كانت الدولة في حالة دفاع شرعي .

ورغم أصالة عدم جواز التدخل إلاّ أنّ هناك استثناءات على ذلك الأصل تبيح بعض حالات التدخل منها:

1. **التدخل دفاعًا عن حقوق الدولة:** حددت الحالات التي يجوز فيها التدخل، منها زيادة التسليح من قبل دولة معروفة بميلها للعدوان، قيام الدولة بمؤامرة بغرض اشعال ثورة وقيام ثورة في دولة ما يخشى من انتشارها وغيرها.

2- **التدخل لحماية حقوق ومصالح رعايا الدولة:** باعتبار أنّ الدول تمتلك نظمًا قانونية فلا يجوز التدخل إلاّ إذا كانت تلك النظم القانونية غير كافية لحماية رعايا الدول الاخرى وأمنهم ومصالحهم، في حالة خرق حقوق الأجانب وعدم الحفاظ على أمنهم كبقية المواطنين، أو تعرضهم لاعتداءات غير مشروعة، عندئذ يحق للدول أن تتدخل لحماية حقوق ومصالح وأمن رعاياها(29)

3- **التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الامم المتحدة:** هناك من يرى مشروعية التدخل الجماعي استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية المتدخل في أمرها على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين.

4- **التدخل بناء على طلب:** ويجب أن يأتي الطلب من طرف الحكومة الفعلية .

أعمال المؤتمر الدولي

أوّلاً: الدول المتدخلة في ليبيا:

من أبرز الدول المتدخله في ليبيا تركيا ومصر، وإن توزعا على دعم طرفي القتال فى الداخل الليبي، فحكومة الوفاق تقف معها تركيا بدعم قطر، أما قوات شرق ليبيا تقف معها مصر بدعم الإمارات والعربية السعودية، وهي تدخلات تهدد أي جهود أمميه للتوفيق بين الأطراف المتصارعة وحل النزاع، ويحذر الباحث الألماني المختص بالشأن الليبي "ولفراملاخه" من احتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الإقليمية بدلاً من المواجهات بين الفصائل التي تدعمها(30) تتسارع التطورات فى ليبيا ومعها تتسارع مواقف الدول المتأثرة بالصراع أو المؤثرة فيه عبر دعم طرفي النزاع، وفى ظل أزمة متشعّبة ومتعددة الأطراف يبدو المشهد في ليبيا أشبه بالوقوف على رمال متحركه، ولم يكن الصراع الليبي بمنأى عن التدخلات والتجاذبات الخارجية، بل وساهم في دعم طرفي النزاع وفي تغيير المعطيات على الأرض.

1. **التدخل التركي**: دخلت تركيا المعترك الليبي مدفوعة بإستراتيجيتها في شرق المتوسط، واعتبر تدخلها عاملاً حاسمًا في اعادة توازن وانقاذ حكومة الوفاق المعترف بها، وكان دعمها لحكومة الوفاق بغطاء مستتر بإمدادها بالمركبات المدرعة وإدارة عمليات لطائرات مسيرة في المعارك لصالحها، واستخدمت أنقرة عنوانًا فضفاضًا لتدخلها تحت باب تقديم "المشورة والتدريب"، وتبرر التدخل بأنه تم بناءً على دعوة من حكومة معترف بها دوليًا وقعت معها اتفاقية. قد وقعت أنقرة مع طرابلس في أسطنبول أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، وقعت في اسطنبول نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أنقرة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، واتفاقية التعاون الأمني والعسكري، والسيادة على المناطق البحرية، وبعد تلك الاتفاقية أعلنت الرئاسة التركية أنّ حكومة الوفاق الوطني الليبية وقعت اتفاقًا عسكريًا جديدًا مع تركيا، وذلك لمواجهة قوات حفتر(31) مما جعل تركيا تؤكد أنّ ممارستها إزاء ليبيا هي ممارسات مشروعة من الناحية القانونية وذلك لعدة أسباب منها:

1. إن ترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني والتدخل العسكري جاء بموجب اتفاقات تم عقدها مع حكومة شرعية معترف بها من جانب الأمم المتحدة والدول الكبري.

2. تأييد البرلمان التركي للتدخل العسكري بموافقة 325عضو، وقد خلق هذا التأييد تصعيدًا للموقف داخليًا وخارجيًا وإقليميًا.

وردًا على هذا السبب أنّ موافقة البرلمان التركي على التدخل العسكري هو شأن داخلي لا يضفي عليه المشروعية نظرًا لمخالفته لحظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا منذ2011بموجب القرار 1973/1970 الذي يجعل موافقة البرلمان أقرب لإعلان حرب.

3. القانون الدولي يجيز لتركيا اتخاذ جميع الإحتياطات اللازمة لصد المخاطر الأمنية التي تشكلها الجماعات المسلحة غير الشرعية في ليبيا ، وكذلك أي تدخل خارجي من الممكن أن يهدد مصالحها في ليبيا.(32). هناك من رأى في هذا التدخل بأنه سوف يشعل الصراع في ليبيا ويساهم في تقسيمها، وقد يدفع البلاد لحرب أهلية ويفتح المجال لتدخلات لاحقة لدول أخرى تتأثر مصالحها بهذه الإتفاقية، ومن ثم فإنّ التواجد التركي وفق هذه الاتفاقية يؤثر سلبًا على المصالح الروسية(33)

أعمال المؤتمر الدولي

2. التدخل المصري:

أ-كلمة الرئيس المصري : أعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أثناء زيارته لقاعدة سيدي برّاني العسكرية على الحدود الغربية لبلاده مع ليبيا "نحن في مصر نحبكم كتيرًا ولم نتدخل في شؤونكم حتى الآن كنا دائمًا مستعدين للمساعدة والدعم من أجل استقرار ليبيا، وليست لدينا أي مصلحة، وعشان كلامي يوصل لكل أبناء الشعب الليبي، فنحن لا يهمنا إلاّ أمنكم واستقراركم، فلا نريد شيء ولن يدافع عن ليبيا إلاّ أهل ليبيا، فنحن نريد ليبيا المستقرة ليبيا الآمنة، ونحن نقف اليوم أمام مرحلة فارقة تتأسس على حدودنا تهديدات مباشرة تتطلب منا التكاثف ليس فيما بيننا فقط، إنما مع أشقاءنا الليبيين والقوة الصديقة للحماية والدفاع عن بلدنا ومقدرات شعوبنا، فوجود مليشيات لا يستقر معها الوضع، وليبيا دولة عظيمة، أي إنّ أيّ تدخل مباشر من الدولة المصرية باتت تتوافر له الشرعية الدولية، سواءً في ميثاق الأمم المتحدة حق الدفاع عن النفس، أو بناءً على السلطة الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي مجلس النواب، وأوضح السيسي إنّ كلاً من منطقتي "سرت والجفرة هم خط أحمر" مؤكدًا أنّ ليبيا لن يدافع عنها إلاّ أهلها، وسنساعدهم في ذلك، مشيرًا إلى أنّ الجيش المصري سيقوم بتسليح وتدريب القبائل الليبية ".

ب-أبرزردود الأفعال عن هذه الكلمه:

لا تزال ردود الأفعال تتوالى بين المحللين والسياسيين بين مؤيد ومعارض لهذه التصريحات

فيمن يرى في تلك التصريحات تلويح بتدخل عسكري في شأن دولة مستقلة، وهو ماجاء في بيان للمجلس الرئاسي بأنّ "التدخل في شؤوننا الداخلية والتعدّي على سيادتنا واعتبر تصريح السيسي عمل عدائي سافر يرقى لإعلان حرب".

أما مندوب حكومة الوفاق لدى الأمم المتحدة الطاهر السنى رأى إنه في الوقت الذي ترحب فيه الوفاق بمساعي عدة دول لدعم الحوار السياسي بين الليبيين، يستمر بعض من هذه الدول في استخدام لغة التهديد والوعيد، بل ورسم خطوط حمراء وهمية على أرض ليبيا في استفزاز مباشر للشعب الليبي، وأعرب السني عن رفضه تهديدات هذه الدول وأي تلويح بالتدخل في ليبيا، مؤكدًا أنّ هذا الخطاب لن يؤدي إلاّ إلى مزيد من الاحتقان والتصعيد.(34)، وفي ذات الاتجاه تحدث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلاً نتابع عن كثب التطورات الأخيرة في ليبيا، ويجب ألاّ يتحمس أحد لن نمنحهم الفرصة"(35)، وهناك من رأى في التدخل المصري خرقًا للمواثيق الدولية وانتهاك لقرار حظر السلاح؛ لأنّ مصر نقلت أسلحة لأطراف النزاع، وساهمت في إطالة أمد الصراع(36) .

أما الرأي المقابل جاء مؤيد لتصريح السيسي تأييد مطلق واعتبره حفاظًا على الأمن القومي، وقال رئيس البرلمان في طبرق عقيلة صالح: "في حال اختراق سرت سنطلب تدخل القوات المسلحة المصرية، وسيكون التدخل المصري شرعيًا لحماية حقوقها، وبناء على تفويض من الشعب الليبي". هناك من رأى في التدخل المصري مخالفة للقانون الدولي، ولكن لهذا الوجود مبرر وفقًا لأحكام القانون الدولي إذا رأت تهديدًا لمصالحها وأمنها أن تتخذ من الإجراءات ما يمكن لدفع الضرر عن أمنها القومي، ورأى أنّ لمصر دور في توحيد ليبيا، فهي تملك مؤسسة عسكرية مخضرمة دعمها مطلوب(37).

أعمال المؤتمر الدولي

ثانيًا: الجدل القائم حول التدخل في ليبيا:

جاءت أغلب ردود الأفعال الخارجية رافضة للتدخل، فقد حذرت الأمم المتحدة من التدخل الأجنبي في ليبيا، ولا يبدو أنّ ليبيا تمثل أولوية استراتيجية لواشنطن، لذا بدأ موقفها غامضًا في فترات، وواضحًا في فترات أخرى، وفي موسكو قالت وزارة الخارجية الروسية، أنّ روسيا وتركيا اتفقتا على مواصلة الجهود والضغط على أطراف النزاع من أجل التوصل لوقف دائم لإطلاق النار، ودفع الحوار السياسي بين الفرق(38)، وأكدت وزيرة الدفاع الإيطالية إليزابيتاترينتا أنّ حكومة بلادها لم تغير موقفها تجاه الأزمة الليبية، وهي تواصل دعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس و التوصل إلى "حل سياسي" لهذه الأزمة(39).

أما بالنسبة لأبرز المواقف الإقليمية أكد مجلس الجامعة العربية في اجتماع طارئ عن رفضه للتدخل، مؤكدًا على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا، وهو ما أكده الإتحاد الإفريقي أيضًا(40) أما بالنسبة لدول جوار ليبيا كتونس التي تعد ليبيا الشريك الأوّل اقتصاديًا قد تأثرت بالوضع الأمني غير المستقر في ليبيا والمرتبط بأمن تونس، ورغم تعاقب الحكومات في تونس إلاّ أنّها لم تغير سياستها المعهودة بمحافظتها على الحياد التام والداعي إلى حل سياسي، معبرًا عن إرادة الشعب الليبي بمنأى عن كل التدخلات الخارجية(41) أما بالنسبة للجزائر وبعد سنوات من العزلة والغياب عن المشهد السياسي الإقليمي والدولي عادت كدولة محورية؛ حيث أعلن رئيسها عبد المجيد تبون رفضه فكرة تسليح القبائل الليبية، وتخوفه من تحويل ليبيا إلى "صومال جديدة" حيث أكد مرارًا على الحوار بين الأشقاء الليبيين، من أجل الوصول إلى حل سياسي،أعلن مبادرة لحل الأزمة في ليبيا تحظى بدعم الأمم المتحدة، وتتم بالتنسيق مع تونس(42) أما المغرب التي تعتبر ليبيا جزءًا لا يتجزأ من أمن الدول المغاربية نتيجة الترابط الجغرافي والأمن،ي أختار أن يلعب دورًا محوريًا يعتمد من خلاله على مبدأ الحياد الإيجابي والبناء كعنصر أساسي للدفع بالمسار السياسي لحل الأزمة(43).

ثالثًا :التدخل من منظور القانون الدولي:

في ظل حالة الإنقسام التي تشهدها ليبيا داخليًا؛ فإنّ ردود الأفعال حول شرعية تلك التدخلات تأتي من معسكريين مختلفين في مواقفهما يدافع كل منهما عن مكتسباته، وهذا الإنقسام والخلاف حول شرعية تلك التدخلات يستصعب تقييمه من قبل السياسيين، إذ أنّ السياسيين في كلا الطرفين يقفون على طرفي النقيض وللتقليل من حدة هذا الإنقسام بين الأطراف المتناقضة من السياسيين لابد أن نقف على شرعية هذا التدخل من قبل القانونيين، فهم المختصين بالقانون الدولي، وبمراجعة ميثاق الأمم المتحدة يتبيّن في المادة الأولى أنّ من مقاصدها "حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي". وتقوم الهيئة الدولية على مبدأ "المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وعلى فضّ جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، ويمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة". ويعدّ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول وحظر استخدام القوّة ضدّها من المبادئ الأساسية التي أكّد عليها المنتظم الأممي والهيئات التابعة له.

أعمال المؤتمر الدولي

وفي هذا السياق صدرت قرارات عدّة عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة، منها "إعلان عدم جواز التدخّل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول"

1-3- القرار (A/RES 16)/2734 كانون الأول 1970 (الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي) ،

(قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103،9/36 ديسمبر/ كانون الأول 1981)، ونصّ على أنّه "لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأيّ سبب كان في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى "وعلى "واجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل من الأشكال، وكذلك وجوب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما، وفقًا للميثاق.

أما جامعة الدول العربية أكدت في المادة الخامسة من ميثاقها على استقلالية الدول الأعضاء واحترام سيادتها وأنّه "لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة"، ومن ثمّة فإنّ توجّه القيادة المصرية نحو التدخّل بشكل مباشر في الشأن الليبي والتلويح باستخدام القوّة العسكرية يتعارض مبدئيًا مع القانون الدولي وميثاق جامعة الدول العربية باعتبار ذلك ينتهك سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، ويرجّح استخدام الخيار العسكري في التعامل مع تطوّرات الأوضاع في دولة مجاورة، والحال أنّ ميثاق الأمم المتحدة يشجّع على استكثار الجهود السلمية لحلّ المنازعات بين الدول (المادّة1 والمادّة 52)(44) وبرر فقهاء القانون التدخل المصري في ليبيا بحجّة الدفاع عن النفس، ولا مجال للمبالغة القانونية إن أخذت حق الدفاع الإستيباقي عن النفس(45)، ونسي أصحاب هذا الرأي أنّ الدفاع عن النفس باستعمال القوّة استثناء نادر ومقيّد في ميثاق الأمم المتحدة (المادّة 51)، ولا يتمّ إلاّ بعد استنفاذ كلّ الحلول السلمية وإعلام مجلس الأمن، ويكون تحت رقابته، وهو مضبوط بشروطه ودواعيه لا تتوفّر في قضيّة الحال (46)، ويعارض معظم فقهاء القانون الدولي استخدام القوّة من خلال شن عمليات استباقية، أو حرب وقائية؛ لأنّ ذلك قد يكون مطيّة لارتكاب دولةٍ ما أعمالاً انتقامية ضدّ دولة أخرى، تحت يافطة الدفاع الشرعي عن النفس، ومن ثمّة يحتاج تدخل أحادي عسكري مصري محتمل في ليبيا إلى غطاء شرعي دولي يفترض أن يوفّره مجلس الأمن، وهو مطلبٌ يبدو تحقيقه أقرب إلى المحال منه إلى الإمكان(47).

خاتمـــه

تطورات سياسية وميدانية متسارعة في المشهد الليبي منذ 2011 إلى 2020 على نحو دراماتيكي وسط ترقب ما ستؤول إليه الأوضاع في أزمة متعددة الأطراف، تطورات تمت تحت سقف التدخل الدولي بشكل عام، وأنه طوال تلك السنوات لم تتخلص ليبيا من النفوذ الدولي، كونها جنين أممي مولود من رحم التدخلات التي كانت أبرز نتائجها:

أفرزت التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية العديد من الانعكاسات السلبية على المسارات الداخلية والخارجية والإقليمية، ما أسفر عن تعقد المشهد على الصعيد الدولي، وعلى المستوى الداخلي، وعلى علاقة النخب السياسية بعضها ببعض، وعلى الدور الإقليمي في إحداث تغيير بالمشهد السياسي، إنّ هناك اشكاليات قانونية وسياسية تتعلق بهذه التدخلات، بعضها يتعلق بالإنقسام الداخلي الذي زاد الصراع الليبي صعوبة وتعقيد، وبعضها يتعلق بالفتور العربي وعدم وجود رغبة دولية مؤيدة لهذه التدخلات، فكانت أبرز تداعيات التدخلات الأجنبية تصب لصالحها أوّلاً، وتكريس لواقع الهيمنة والإستغلال تانيًا، مما اسفر عن تدخلات فجأة سياسيًا وعسكريًا عكست أثارها بالسلب على ليبيا التي عانت ولا زالت تعاني داخليًا وخارجيًا من تلك التدخلات التي لم تقودها إلى تكوين حكومة موحدة تجمع كل الليبيين، جل ما ساهمت به توسيع الإنشقاق والخلاف في الداخل الليبي؛ لأنها كانت تقف إلى جانب طرف على حساب الآخر.

رغم المساعي الإيجابية لدول الجوار الليبي (تونس ،المغرب، الجزائر ، مصر) التي عملت على حوار إيجابي لمساعدة الأطراف الليبية على بناء توافق " ليبي ليبي " إلاّ أنّ جميع المؤشرات دلت على استمرار الصراع الليبي وحالة الفوضى الداخلية وتفاقم الأزمة، وبُعدها عن مسار التسوية السياسية، وهو ما ينعكس على الدور الإقليمي الذي يواجه صعوبة في مساندة الأزمة الليبية والخروج بحل رغم محاولاته المتكررة، وذلك لإدراكها لطبيعة التوازنات الإقليمية بشأن ليبيا، فالواقع السياسي الليبي لم يفرز نخبة قادرة على اتخاد قرار سياسي وعسكري دون الرجوع للفاعليين الرئيسيين في المنطقة.

لذلك سأوصي بأمن ليبيا التي لن يبنيها إلاّ أبناءها داخليًا وخارجيًا، وننهي تلك الحصانة والتدخلات المفروضة عليها خارجيًا، فالتدخلات الإيجابية يجب أن تأتي من الداخل الليبي بالحوار ولم شمل الليبيين على قلب واحد، بعيدًا عن نزيف الدم والدمار الذي أطاح بالبلاد وخيراتها، وقسمها شرقًا، وغربًا، وشمالاً وجنوبًا، بتجريد المليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا، وبالعمل على اخراج نخب قانونية وسياسية فاعلة تبني لا العكس.

قائمة المراجع

الهوامـش:

1.عبدالله محمود الطناوي، التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد ، 26 مارس 2019، https://eipss-eg.org

2.HTTPS://WWW.ARABDICT.COM

3- د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، الطبعة 9 ، منشأة المعارف الاسكندرية 1971 ، ص 216-217

4.محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، بدون سنة النشر ،ص 311 .

5.موسي سليمان موسي، التدخل الدولي الإنساني ومشروعيتة التدخل السوري في لبنان ،

(أطروحة ماجستير) الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2007

https://search.emarefa.net/detail/BIM-301712

6. عبدالله محمود الطناوي، التدخل الدولي الإنساني، مرجع سابق

7.عبدالله محمود الطناوي، التدخل الدولي الإنساني، مرجع سابق

8.محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام ، مرجع سابق ،ص314 ع

9- 19 مارس 2011، بدأ تحالف حلف شمال الأطلسي تدخلًا عسكريًا في ليبيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 .

10.علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام ، مرجع سابق,

11.الحرب في ليبيا :ماهي الاطراف الخارجية التي تتدخل فيها ومادوافعها ؟2020/7/31، BBC.NEWS

12.تدخل مصري محتمل في ليبيا مخاوف أمنية ام أطماع اقتصادية ،الإثنين 4:28 ، WWW.DW.COM

14.شريف أبوالفضل ، أبعاد التدخل التركي في ليبيا ، نشر2020/12/10 ، الأحد5:31م. ،) WWW.IDA2AT.COM

15.جاد مصطفي البستاني ،محمد السيد محمد ،محمد نبوي مصطفي،التدخل التركي في ليبيا وأتره علي الأمن القومي المصري ،نشر 2020/5/1، المركز العربي للبحوت والدراسات، WWW.ACRSEG.ARG/41600

16.الحرب في ليبيا ،مرجع سابق ، جاد مصطفي البستاني ، محمد السيد ،محمد نبوي ، التدخل التركي في ليبيا وأثرة علي الأمن القومي المصري ، مرجع سابق.

17. د.محمد عبدالحفيظ الشيخ،التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوي الكبري،مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية ،العددالتاني ،كانون الأول 19ديسمبر2018،المركز الديمقراطي العربي،ص34

18.رأي صلاح البكوش مستشار الرئيس السابق للمجلس الأعلي للدولة، نشر علي قناة الجزيرة في برنامج للقصة بقيةAL JAZEERA CHANNE L

19.الحرب في ليبيا،مرجع سابق.

20.د.محمد عبدالحفيظ الشيخ ،التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوى الكبرى،مرجع سابق

21.د.أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات، نشرمركزفاروس 2020/1/7، PHAROSTUDIES.COM

22.محمد عبدالحفيظ الشيخ ،التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوي الكبري،مرجع سابق ص38

23.د- أيمن شبانة ، التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات، مرجع سابق

24.نور أوعلي،الأزمة الليبية وتداعياتها علي الصعيد الدولي، WWW.STARTIMES.COM/F.ASPX?T=33733818

25.جاد مصطفي البستاني ، محمد السيد محمد ، محمد نبوي مصطفي،التدخل التركي في ليبيا وأثره علي الأمن القومي المصري،مرجع سابق.

26.مقال بعنوان تدخل أجنبي، نشر علي منبرليبيا،

WWW.MINBARLIBYA.ORG

41.27- القرار (A/RES 19)/32/155 كانون الأول 1977 .

6.1 – القرار (A 9//39/103) RES كانون الأول 1981.(إعلان بشأن عدم جوازالتدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول) .

28.عبدالله محمود الطناوي،التدخل الدولي الإنساني ،مرجع سابق

29.)د.صبحي محمد أمين ،مرجع سابق

30.الحرب في ليبيا، مرجع سابق ،BBC.COM

31.إيمان مهذب، وغازي كشميش،لحرب في ليبيا..اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ ،مقال نشر 2020/7/23 ،5:01م، WWW.ALJAZEERA.NE

32.د.ايمن شبانة ، التدخل التركي في ليبيا الدوافع والتداعيات،مرجع سابق.

33.شيماء يحي،لعبة معقدة وخيوط متشابكة.. مواجهة التدخل التركي في ليبيا تحسمها لغة المصالح وتوزيع النفوذ، مقال نشرالجمعة 10/يناير/2020 - 08:44 م، HTTPS://WWW.ALMARJIE-PARIS.COM/1339

34.HTTPS://LIBYA24.TV/NEWS/338173

35. 3 HTTPS://WWW.BBC.COM/ARABIC/INTERACTIVITY-5352697

36. برنامج للقصة بقية :كوواايس التدخل المصري في ليبيا،عرض علي قناة الجزيرة ALJAZEER CHANNEL

أعمال المؤتمر الدولي
37.رأي الدكتور سامي الأطرش،استاذ القانون الدولي ،ومحمود المصراتي،رئيس تحرير صحيفة الحدث الليبية في برنامج للقضية بقية علي قناة الجزيرة ALJAZEERA CHANNEL
38.ليبيا: ماذا بعد موافقة البرلمان المصري على التدخل عسكريا ، . HTTPS://WWW.BBC.COM/ARABIC/INTERACTIVITY-53526973
39. لحرب في ليبيا.. اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ، مرجع سابق
40.د.أيمن شانة التدخل التركي في ليبيا،مرجع سابق
41. إيمان مهذب وغازي كشميش ،لحرب في ليبيا.. اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرضها المصالح ويحكمها التاريخ،مرجع سابق
42.ليبيا: ماذا بعد موافقة البرلمان المصري على التدخل عسكريا، مرجع سابق .
43.نورة الحفيان، السياسة المغربية تجاة الأزمة الليبية1 ،MINBARLIBYA>OR G
44-أنور الجمعاوي ، ، التدخّل المصري في ليبيا وسؤال الشرعية ، نشر 22يونيو2020 ، WWW.ALARABYA.CO.UK
45- د.سليمان عبدالمنعم، عن الشرعية القانونية والأمن القومي في المسألة الليبية ، مقال نشر علي جريدة الإهرام 25 يونيو2020.
46- يحق لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, استخدام أو الإذن باستخدام القوة بما في ذلك التدخل العسكري عندما يكون هناك تهديد للسلم و الأمن الدوليين, فقد نصت المادة 39 على " يتعين على مجلس الأمن أن يحدد وجود أي تهديد للسلام أو خرق للسلام أو عمل من أعمال العدوان, ويقدم بذلك توصياته أو يقرر ما يتم اتخاذه من تدابير وفق المادة 1 و 42 لحفظ و استعادة السلم و الأمن الدوليين
47. .د. بدر حسن شافعي ، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا ، 2015/3/19 ، WWW.ALJAZEERA.NET

المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد الثورة

National reconciliation and political stability in post-revolution Libya

د: محمد علي أحمد

وزارة التعليم والبحث العلمي

ملخص:

تتناول هذه الدراسة المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد الثورة ، بالتركيز على أبرز المعوقات التي تطيل الأزمة الليبية التي قاربت لعامها العاشر، من خلال فهم معنى المصالحة، وتتبع مسارها، والوقوف على الأطراف الفاعلة والمؤثرة محليا ودوليا، وقراءة وفهم الواقع الحالي بعد سقوط الدولة، وانقسام مختلف مؤسساتها، في ظل وجود حكومتين، ومعرفة أهم التحديات التي واجهت الأمم المتحدة وبعض من الدول الإقليمية والغربية في الوصول إلى استقرار يعود بليبيا لمكانتها على المتوسط كبلد آمن.

المصالحة الوطنية ، الاستقرار السياسي ، الأزمة الليبية ، السلم الاجتماعي

Abstract:

This study deals with national reconciliation and political stability in post-revolution Libya, focusing on the most prominent obstacles that prolong the Libyan crisis, which has approached the tenth year, by understanding the meaning of reconciliation, tracing its path, standing on the actors who are in conflict locally and internationally, and reading and understanding the current reality after the fall of the state The division of its various institutions in the presence of two governments, and knowledge of the most important challenges that faced the United Nations and many regional and foreign countries in reaching stability that would return Libya to its position on the Mediterranean as a safe country.

Key words: National Reconciliation, political stability, Libyan crisis, Social ladder

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع بالغ الأهمية متمثلة في المصالحة الوطنية ، فقد عرفت ليبيا صراعا سياسيا بعد الثورة، نتج عنه نزاعاً مسلحاً وحرب أهلية استمرت لقرابة العشر سنوات، ولم يستطع الفاعلين المحليين ولا المجتمع الدولي تحقيق الاستقرار . حيث أن هذه الخلافات والصراعات التي عرفتها ليبيا ما بعد الثورة سنة 2011م

أعمال المؤتمر الدولي

بعضها ليست وليدة اللحظة، بل لها امتدادات تاريخية تعود إلى العهد العثماني والاستعمار الإيطالي ، ولها علاقة بتركيبية هذا المجتمع القبلي الذي يكون أحيانا حليفا وأحيانا مناهضا للحكومات المركزية في ليبيا.

بالرغم من سقوط نظام الحكم ودخول ليبيا عهد جديد بإجراء انتخابات لأول مرة منذ أكثر من أربعين عام، وهي انتخابات نزيهة كما أكدت مختلف التقارير الدولية ، إلا أن نتائجها كما يبدو لم تعجب العديد من الأطراف خصوصا العسكر ، ولتشهد ليبيا اقتتالا في شرق البلاد وغربها بين طرفين، عسكري يقوده الجنرال خليفة حفتر بتأييد من قبائل الشرق الليبي، والثاني تحالف مجموعة من المليشيات المسلحة بعضها إسلامي وأخرى مناطقي، وليشهد الجنوب الليبي لاحقا صراعات قبلية واقتتال وتهجير لسكانه ، وتشير مختلف التقارير الدولية أن كل المجموعات دون استثناء ارتكبت جرائم حرب من قتل وتعذيب وتهجير قسري، ما جعل الوصول لمصالحة شاملة أمر صعب المنال ، في ظل تحكم أطراف وسيطرتهم على مناطق جغرافية مهمة وتحكمهم في مقدرات الدولة، وبالرغم من سعي المجتمع الدولي لاستقرار ليبيا الذي مزقته الصراعات، إلا أن دعم بعض الدول لتلك المجموعات بالسلاح والمال كان سببا في تعقيد المشهد وانجراراه في حرب أهلية.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار المصالحة الوطنية في ليبيا، من خلال الوقوف على العقبات والعراقيل التي أدت لإطالة الأزمة، حيث اطرح التساؤل التالي من هي الأطراف الفاعلة محليا ودوليا التي تعطل الوصول للتسوية في ليبيا ؟ وما هي أبرز التحديات التي تقف عقبة في الوصول بليبيا للاستقرار السياسي ؟

1 مفهوم المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي

1.1 المصالحة الوطنية

تتعدد التعريفات لمصطلح المصالحة الوطنية والتي أخدنا منها الأكثر شيوعا، حيث تعرف المصالحة بأنها صيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما، بعد حدت أليم قد أصاب تاريخها الحديث، ويبتدي مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل في السماح للضحايا بالتعبير الصريح وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم. بهدف تحقيق الشعور بالانتماء إلى كيان واحد والقبول بمنطق العيش المشترك، وفي المحصلة تجنب تكرار المأساة الوطنية[1].ويرى شرقية (2013) أن فكرة المصالحة الوطنية في حد ذاتها يمكن أن تكون غامضة، مما يؤدي إلى فهمها بطرق مختلفة لدى الليبيين، ففي ظل غياب تعريف موحد للمصالحة غالبا ما يكون موقف الليبيين من المصالحة مستندا على مفهومهم الخاص بهم، وبالتالي يكون منحازا، فعلى سبيل المثال يرفض الليبيون أي مصالحة يعتقدون أنها تعني نسيان الماضي بالكامل من دون مساءلة اللدين ارتكبوا جرائم في الماضي[1].

2.1 .الاستقرار السياسي

يرى ريتشارد هيقون لوجود ثلاث اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، والثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر، أما الإتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته[1]، بيد أن مفهوم الاستقرار السياسي يشير إلى قدرة النظام على التكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره، دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الإلتزام بالقواعد الدستورية[1].

2. الإطار التاريخي للأزمة الليبية

عبر التاريخ الطويل عرفت ليبيا صراعات ونزاعات داخلية وكانت مختلف السلطات المركزية منذ العهد التركي وحتى الوقت الحاضر تغدي الصراع وتحرض عليه، ولقد أظهرت الثورة سنة 2011م التعايش الهش الذي كان يعيشه المجتمع الليبي المحكوم من قبل نظام نجح في التحكم فيه وتسييره حسب مصالحه الشخصية، معتمدا على وجوده بالمجال الجغرافي الذي يوجد فيه أغلب السكان كما تظهر (الخريطة 1)، لقد انقسم المجتمع الليبي إلى قسمين ، قسم مؤيد لاسقاط نظام الحكم، وضم كل مناطق الشرق الليبي والعديد من قبائل الشمال الغربي ، فيما ساندت النظام قبائل مهمة متل ترهونة وورشفانة وبني وليد، وبالتالي بدأت ليبيا حربا أهلية بالأخص بعد سقوط نظام القدافي، فقد أصبح نزاعا قبليا ظهرت تجلياته بداية من سنة 2012 م ، ولعل خير أمثلتها دخول كتائب مصراتة مدينة بني وليد ، و الاقتتال بين قبائل ككلة والزنتان، والزنتان والمشاشية، والزاوية وورشفانه، وفي الجنوب بين التبو والزوي، والتبو والطوارق، والتبو وأولاد سليمان، والقدادفة والمقارحة، وبالتالي اتسعت جغرافية الصراع، ولكن هذه الصراعات والخلافات القبلية وعبر تاريخها الطويل كان يسهل الوصول بها لتوافقات بعد تدخل الفاعلين الاجتماعيين من شيوخ القبائل وتدخل الدولة في حينها.

وكانت سنة 2012 بداية لتحولات سياسية في ليبيا، فقد جرت أول انتخابات بعد أكثر من 50 عاما في ظل حكم العسكر، فقد تم في يوليو انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تسلم السلطة من المجلس الانتقالي، وكانت نتائج الانتخابات قد أفضت لسيطرت تحالف القوي الوطنية بقيادة محمود جبريل، وحزب العدالة والبناء الإخواني، وبالرغم من نزاهة الانتخابات،إلا أنه وفي ظل انتشار المليشيات وتحكمها بمختلف الأجهزة الأمنية ومحاصرتها لمقر المؤتمر كانت قراراته تتم تحت تهديد المليشيات، وتم اقتحام قاعات الاجتماعات في أكثر من مناسبة،ولعل آخرها قانون العزل السياسي سنة 2013م المثير للجدل، والذي كان له انعكاسات خطيرة على السلم الاجتماعي الليبي.

دخلت ليبيا في نزاع مسلح بعد أن أعلن حفتر تجميد عمل المؤتمر الوطني والإعلان الدستوري سنة 2014م، وبدأت المعارك في بنغازي عاصمة الثورة بين عسكريين ضمن عملية عرفت بالكرامة بتأيد كبرى قبائل الشرق، وتحالف مجموعة من المليشيات توصف بالمتشددة والتكفيرية، فيما عارضت أهم الكتائب المسلحة بالغرب الليبي ولتنطلق في عملية عرفت في حينها بسم فجر ليبيا ضد مليشيات الزنتان المؤيدة للعسكر، وبالرغم من تردي الأوضاع الأمنية المعيشية بعد الانتخابات ، فإن الأمل كان معقود على الانتخابات البرلمانية إلا أن الانقسام قد شب بين أعضاءه وعرفت ليبيا انقسام حكومي ومؤسساتي.

أصبحت الدولة مقسمة لحكومتين (خريطة 2)، كليهما يدعي الشرعية فحكومة طبرق جاءت من رحم البرلمان المعترف به دوليا، فيما أن حكومة طرابلس كانت نتيجة اتفاق سياسي قادته الأمم المتحدة، وقد فشلت مختلف المساعي الإقليمية والدولية بالوصول لتوافق بين السلطتين ، ليقوم الجيش بعد ذلك من السيطرة على الحقول والموانئ النفطية مدعوما من قوي إقليمية أهمها مصر والسعودية والإمارات، حيث تقدمت قواته نحو آخر معاقل لحكومة الوفاق بالغرب الليبي، فيما كان لمذكرة التفاهم التي كانت بين تركيا وحكومة الوفاق بطرابلس سببا في تدخل تركيا عسكريا وإجبار جيش الكرامة بالتراجع إلى الجفرة وسرت.

ويرى أحميدة على (2020) أن قادة المرحلة الانتقالية في ليبيا ما بعد الثورة اختاروا مسارا أفضى إلى الإقصاء والانتقام، فكانت الحرب الأهلية والعنف في العديد من المدن الليبية، وقد اعطت الهيئتان الحكوميتان المجلس

أعمال المؤتمر الدولي

الانتقالي 2011 ـ 2012م والمؤتمر الوطني 2012 ـ 2014 فرصة للجماعات المسلحة والأجنبية للسيطرة على الدولة، وحاولت استرضاء الجماعات المسلحة بإعطاء عناصرها مرتبات سنوية، ما شجع المنتمين لهذه الجماعات على ترسيخ نفوذها وتزايد عدد المنتسبين إليها والذي تطور من 10000 في عام 2011م إلى 230000 عام م2014 م[1] .

3 . مسار المصالحة الوطنية (العقبات والعراقيل)

عقب الثورة وبعد سقوط نظام الحكم كانت ليبيا بحاجة لمصالحة شاملة ، فقد عرفت فترة حكم القذافي اضطرابات سياسية وخلافات قبلية كان النظام مسؤلا عنها، كما ارتكبت مختلف أطراف الصراع انتهاكات وصفتها منظمة العفو الدولية عبر تقاريرها السنوية ترقى لجرائم حرب ، وبالتالي فإن المصالحة الوطنية اليوم هي السبيل الوحيد لإعادة استقرار الدولة ، وإن استطاع مشائخ القبائل والأعيان من تحقيق قدر كبير من النجاح بعد التوصل لاتفاق بين العديد من القبائل الليبية، فإن الإشكالية الرئيسة تمثلت في الانقسام السياسي، وتبعية مختلف الأطراف لدول هي من تحدد أوقات السلم والحرب ، فيما أن جهل السياسيين من جهة ، وعدم وعي المواطنين بأهمية من يختاروا من جهة أخرى تسبب ذلك في إطالة الأزمة.

بعد تولي المجلس الانتقالي الحكم صدر الإعلان الدستوري في 3 اغسطس، وهو عبارة عن حكومة ثورية مؤقتة معارضه لنظام القذافي ، ويحدد الإعلان الدستوري المؤسسات الأساسية في الحكومة (التي تستند إلى تمثيل إقليمي) بالإضافة إلى تحديد وثيقة حقوق وخارطة انتقالية تهدف إلى تسيير الانتقال السلمي للسلطة عبر نظام ديمقراطي دستوري وحكومة منتخبة من الناحية العلمية [1] ، وفي عام 2013 صدر قانون العزل السياسي والذي ينص على حرمان أي شخص تبوأ منصبا عاليا ما بين الفترة 1 . 9 . 1969 حتى 23 . أكتوبر 2011م من تولي أي منصب لمدة عشر سنوات بدءاً بمنصب رئيس الوزراء، فالوزراء ، فالمسؤولين في المناصب العليا بالمؤسسات العامة، والسفراء، والقناصلة، ورؤساء ،الجامعات ،ومدراء الأقسام الجامعية، ورؤساء الأجهزة الأمنية ،والمناصب العليا في الجيش والشرطة وقادة النقابات الطلابية[1]، ولم يعوا السياسيون في ليبيا من سياسة الاقصاء والتي تكون لها تبعاث كارتية ولعل خير أمثلها العراق بعد أن تم اجتثات البعثيون من الحياة الأمنية والسياسية وما عقبها من حرب واقتتال داخلى أرجع العرق عقودا من الزمن ، وفي سنة 2013 صدر قانون رقم (29) بشأن العدالة الانتقالية، فدخلت البلاد في تجاذبات سياسية وبداية عودة العسكريين من جديد للواجهة، بعد أن قام الجنرال المتاقعد خليفة حفتر بتجميد الإعلان الدستوري وأطلق عملية عرفت في حينها بالكرامة.

وبالرغم من تعطل الحياة السياسية والاقتصادية ودخول ليبيا في نفق مظلم كان للفاعلين المحليين من شيوخ القبائل والأعيان دور مهم في رأب الصدع بين المكونات الاجتماعية خصوصا بالغرب الليبي، فقد تم التصالح بين بعض القبائل لعل أهمها الزنتان والمشاشية والزنتان والرياينة أفضت إلى عودة المهجرين قصرا و، كذلك الاتفاق بين الزنتان وككلة و أولاد بوسيف وقنطرار، وفي الجنوب بين التبو والطوارق والتبو وأولاد سليمان وكذلك التبو والزوي والقذادفة وأولاد سليمان.

إن نجح الفاعلين المحليين والأعيان في الوصول لاتفاق بين القبائل في ليبيا فإن الوصول لتسوية سياسية ظل بعيد المنال فقد استضافت دول أجنبية مثل فرنسا وإيطاليا وروسيا والمانيا وبريطانيا ، وعربية متل الإمارات وقطر وتونس والجزائر ومصر والمغرب اجتماعات ومؤتمرات للوصول لاتفاق ينهي حالة الانقسام والتشردم الذي تعيشه ليبيا ما بعد الثورة ، لكن كل هذه المبادرات اصتدمت بالواقع الذي يحمل العديد من التناقضات بين تيارات إسلامية وأخرى هي أقرب للحداثة، وكذلك خلافات وصراعات مناطقية وقبلية لها جدور تاريخية قديمة، بالإضافة إلى غياب كل المؤسسات الأمنية والرقابية، وسيطرت أمراء الحرب والمجرمين، ولا ننسى تدخل الدول

أعمال المؤتمر الدولي

الإقليمية والدولية التي دعمت المليشيات بالمال والسلاح، بالرغم من صدور قرار من الأمم المتحدة يجرم ذلك، إن فشل كل المؤتمرات الدولية كان نتيجة غياب الفاعلين من أمراء حرب وقادة مليشيات ، وما لم يتم تفكيك تلك المجموعات وسحب الأسلحة منها فإنها ستظل عقبة في قيام دولة موحدة .

4. الفاعلين المؤثرين في الأزمة الليبية

تتعدد الأطراف اليوم التي تتحكم في المشهد السياسي وكانت سببا في اطالة عمر الأزمة لعل أهمها :

1.4 القبيلة في ليبيا ودورها السياسي

في قراءة للعلاقة التي ربطت السلطات المركزية المتعاقبة بالقبائل الليبية منذ العهد التركي إلى اليوم نرى أن استغلال الطرفين للآخر كان موجودا، وتعرف ليبيا بامتدادها الجغرافي الكبير ما يصعب معه بسط سيطرة الدولة على كامل أراضيها، كما أن للقبائل خلافات وصراعات فقد سعت بعضها للتحالف مع السلطة ، ويرى منصف وناس أن القبيلة كانت دائما حليفا للسلطة سواء في زمن الملكية أو الجيش، وأن هناك عاملان اثنان متكاملان ساهما في فرض هذا التحالف، أولهما اتساع الجغرافيا وغياب الهياكل السياسية أو غيرها من الهياكل القادرة على الاتصال بالسكان وتعبئتهم، ولذا اضطر النظامين الملكي والعسكري إلى دعوة الخبرات المحلية من القبائل في تنفيذ مهام معقدة مرتبطة مع السلطة دون منحها صفة الشريك السياسي [1]،إن العلاقة بين السلطة والقبلية ظهرت بدايته أثناء العهد التركي، فقد عرفت المجتمعات الليبية جملة من التحولات لعل أهمها : اختيار شيخ القبيلة والمحدد لسلطاته، تم التغير الذي مس ملكية الأرض حيث انتقلت ملكيتها من القبيلة إلى الأسرة، ولتجد الكثير منها بلا أرض ما اضطره إلى الهجرة والنزوح خصوصا خلال سنوات القحط والجفاف.

وإن كان استغلال السلطات التركية للقبيلة من خلال زرع الفتن والشقاق بين القبائل، فإن السلطات الإيطالية سارت بنفس النهج، وإن لعبت على ثنائية الدين واللغة، فقد تم ترسيخ الفئات العرقية العربية والبربرية والتلاعب بها كأداة سياسية في منطقة طرابلس من قبل السلطات الإيطالية والجماعات المحلية في سنة 1914م ، وأكدت الإدارات الاستعمارية والإيطالية على تنمية الدراسات البربرية التي تهدف إلى السيطرة الاستعمارية وترسيخ واستمرار التميز العرقي بين العرب والبربر ، مع استعمال ثنائية اللغة والتميز الديني بين المسلمين المالكيين والأباضين[1]، لقد كان المجتمع الليبي يظم قبائل المتحالفة حينا والمتصارعة في أوقات أخرى، والولاء القبلي لسلطة متجدد داخل المجتمع الليبي ، فالدور للولاء القبلي والسياسي كانت قبل عهد القذافي وأثناءه ، بالإضافةإلى تعزيز و تهميش المجتمعات المحلية و القبلية ، إن الصراعات التي برزت عام 2011م كانت مدفوعة إلى حد كبير بتصاعد عمليات المحاصصة . فبروز الخلافات وتضارب المصالح بين مختلف القوى يمكن أن يفسر ولو جزئيا ديناميكيات الصراع . ففي ظل حكم القذافي لم تكن المجموعات متماسكة، ولم تظهر كقوى فاعلة على الساحة السياسية . فالتماسك السياسي للمجتمع ظاهري نتيجة كبت النظام لها لكن بمجرد سقوطه طفت تلك الصراعات على السطح [1].

إن الاستثمار السياسي للواقع القبلي وتوظيفه من قبل النظام السياسي ما بعد 1969م قد خلق شروخا اجتماعية بين القبائل وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع ، فما ظل تابتا وبارزا خلال حكم القدافي، أي ترجيح قبيلة القذادفة التي ينتمي لها على باقي القبائل عبر جملة من الممارسات وفي صدارتها منحها نصيبا أهم وأكبر من عائدات النفط، وفتح المجال لأبنائها في الترقي بمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، مقابل تهميش القبائل الأخرى،[1] وتحمل الدولة الليبية إرتا قديما من ترسيخ القبيلة على أنه أحد أهم دعائم نظام الحكم في عهد القذافي، الذي عمل على تقسيم البلاد مناطقيا بنظام حكم محلي عزز القبيلة، وظلت الساحة طول حكم

أعمال المؤتمر الدولي

القذافي تعاني فراغا دستوريا وقانونيا وجزئيا ونقابيا وتشريعيا وسياسيا ، تمكنت القبائل من ملئه وشغله طول تلك الفترة بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير أوجه الحياة المختلفة ، إن عودة القبيلة وانهيار قبضة السلطة المركزية في البلاد يمثلان تحديا كبير ، حيث أصبحت ليبيا ما بعد الثورة تتشكل من مجموعة متنوعة من النقاط التي تمثل مليشيات قبلية وإسلامية ومجموعات إجرامية ومرتزقة، وهو ما شجع على الممارسات غير القانونية مثل تهريب السلاح، والمخدرات، والنفط، وما يسهم بصورة كبيرة في عدم الاستقرار[1]. ويري منصف وناس (2018) أن القبيلة في ليبيا مكون أساسي من مكونات المجتمع الليبي ، فهي حاضرة بقوة في عملية بناء الروابط الاجتماعية ، وهي التي تدعم الأفراد وتضمنهم ، وهي التي تؤازرهم زمن الأزمات والاحتياجات ، وهي التي فاوضت بإسمهم وحمتهم من طائلة " قانون " العقوبة الجماعية على امتداد أربعين عاما من تاريخ ليبيا[1]

2. 4 المليشيات المسلحة ودورها في تعطيل الحياة السياسية

تعد اليوم المليشيات من أهم العناصر الفاعلة على الساحة الليبية فهي من تتحكم في كل المؤسسات ، فبعد الثورة قسمت ليبيا جغرافيا لمناطق يديرها أمراء حرب ، وبالرغم من تبعيتهم لوزارتي الداخلية والجيش إلا أن هذه المجموعات تنصاع لقادة المليشيات فقط التي تدير تلك الأجهزة والمقرات ، هذه المليشيات عطلت الحياة السياسية ومتهمة بسرقة مليارات الدولارات ، وترفض تسليم السلاح، وتسببت في اتساع جغرافية الاقتتال وتهجير الآلاف الأشخاص، وبالرغم من تمكن الجيش بالمنطقة الشرقية الحد من تواجد المليشيات بعد حرب استمرت سنوات تسببت في دمار أجزاء كبيرة من مدينة بنغازي ، فإن الأوضاع بالشمال الغربي كانت تحت قبضة تلك المجموعات المسلحة التي تحمي مختلف المقرات الحكومية، وتقوم بخطف من يعارضها، وكان آخر من تعرض للخطف وزير الإعلام بحكومة السراج من قبل مليشيا ثوار طرابلس التابعة لوزارة الداخلية، ولم يستطع وزير الداخلية أو رئيس الحكومة إطلاق سراح الوزير .

أعمال المؤتمر الدولي

خريطة 1 : عدد سكان ليبيا حسب التقسيم الإداري سنة 2006م

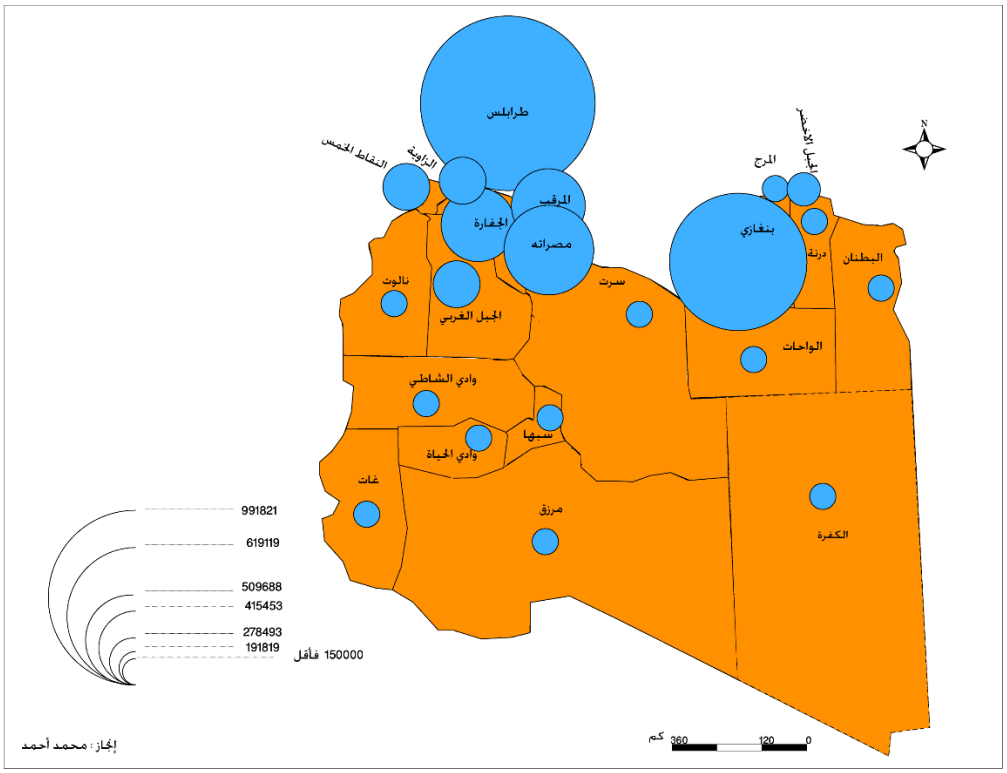

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات 2006

خريطة 1 : تحديد المناطق الجغرافية التي تخضع إداريا لحكومتي الشرق والغرب 2020

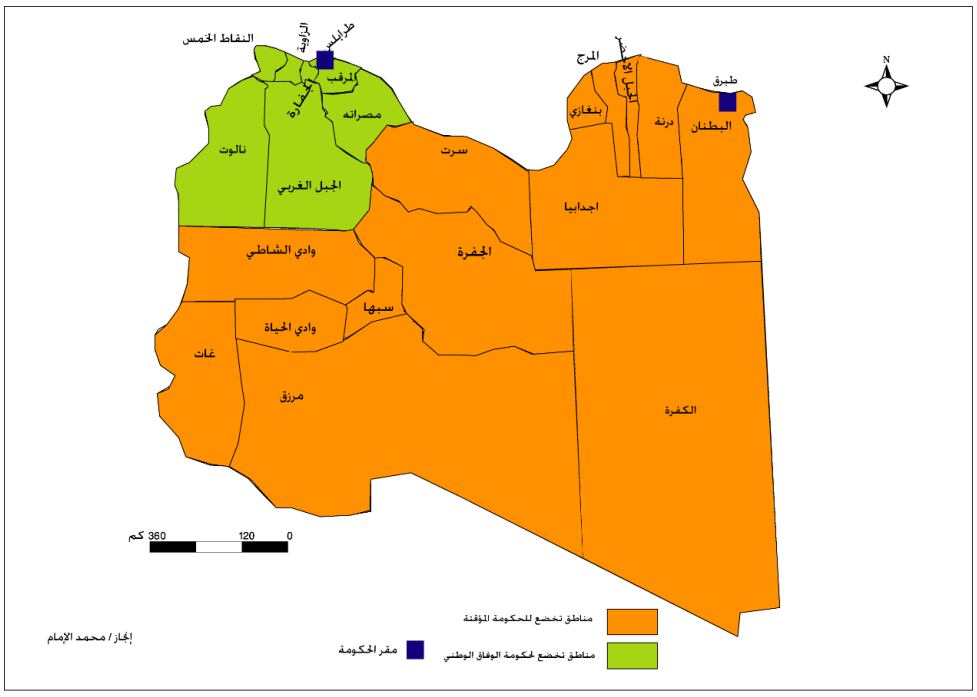

المصدر : جولات ميدانية 2020

أعمال المؤتمر الدولي

4.4 عودة العسكر وسيطرته على القرار السياسي بالشرق الليبي

لقد دعم التدخل الخارجي الحرب الأهلية في ليبيا، وحال دون إعادة بناء الجيش وقوات الشرطة، وبالتالي أحيى جاذبية نموذج الاستبداد، من ذلك ظهور القائد العسكري خليفة حفتر، وبالرغم من تقاعده العسكري فقد تم إعادة تعيينه قائدا للجيش، وبالرغم من الوعود التي تحدثت عنها بعدم تدخله في السياسة، قائلا أن دور المؤسسة العسكرية هو حماية الحدود ومحاربة الإرهاب، إلا أنه وبعد إحكام قبضته على جل الأراضي بالشرق الليبي، أصبح الجنرال حفتر أهم الأطراف الفاعلة سياسيا على الساحة الليبية، ما جعل الحوار اليوم بين فصيلين هم قادة العسكر وأمراء الحرب والمليشيات .

5 العقبات التي تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا

بداية لا يمكن الحديث عن مصالحة الوطنية في ظل وجود السلاح وهيمنة مالكيه على مختلف أجهزة الدولة، وكذلك تشريد آلاف النازحين داخليا وخارجيا، لا يمكن نجاح المصالحة وكل الاطراف رهينة لدول إقليمية ودولية تتحكم فيها وداعم لها ، إن المصالحة الوطنية لا يمكن الحديث عنها وهناك تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم تنخر في جسم المجتمع الليبي، وفي وحدة صفه وثوابته الوطنية ، فيما أن تجاوز هذه التحديات يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية[1]، فالإشكاليات التي تغذي الصراع لا تزال قائمة، والتي أهمها الفساد والتبعية والهيمنة الخارجية والتطرف وتهميش شريحة كبيرة من السكان، والفرص الاقتصادية المحدودة، وبالتالي تفاقمت التصدعات الاجتماعية بسبب ارتفاع البطالة وامتلاك الشباب لمهارات ضئيلة في سوق العمل ، بالمقابل إمتلاكهم خبرات عسكرية واسعة ومهارات في استخدام الأسلحة.

أن موازين القوى في ليبيا الجديدة لا تزال في طور النشأة، بيد أن التصدعات التي نشأت في سياق الحرب الأهلية يمكن أن تحدد التفاعلات السياسية على مدى سنوات كثيرة ، ومهيأة لأن تصبح ينبوعا لا ينضب لتواترات مختلفة ، ويمكن أن يصبح التوزيع المستقبلي للسلطة والنقود واحد من أعنف الخلافات التي يمكن أن تندلع بين القوى الفاعلة على المستويات المحلية ، ويدور الأمر هنا حول مسائل النظام المركزي والفدرالي ، وحول حقوق الأقليات العرقية ،كما يمكن أن تزداد الخلافات بفعل المحاولات الرامية إلى إقرار مادة في الدستور تلزم العزل السياسي على المسؤلين في نظام القذافي[1].

وظلت ظاهرة الإفلات من العقاب شائعة في ليبيا، وهو ما أكسب مرتكبي الانتهاكات الجسيمة جرأة وأتاح لهم ارتكاب جرائمهم دون خوف أو محاسبة ، وهذا بدوره ضد إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي ، كما استشرى التعذيب على نطاق واسع في السجون وكان الآلاف من المحتجزين دون تهم من عام 2011م، ودون أشراف قضائي ، ولم ينفذ أي من أطراف الصراع كل البنود المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في الإتفاق السياسي لسنة 2015م[1].

وتتمثل أهم أسباب الأزمة الليبية في غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال حكم فترة القذافي ، وتكدس السلاح في البلاد وانتشاره ،ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة، كما أن التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية كان لها دور في عدم الاستقرار ، بالإضافة إلى تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وبروز الثنائية الليبرالية والإسلامية[1]، لقد كان للتدخل الخارجي تداعيات أمنية لعل أهمها تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية، والفشل في السيطرة على المنافذ البرية، وظهور التنظيمات والمليشيات المسلحة، كما أن لهذ التدخل انعكاسات على الاقتصاد الليبي، إذ تآكلت البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز، وغادر عدد كبير من العمالة الأجنبية الوافدة، وتوقفت معظم مرافق الإنتاج.[1]

أعمال المؤتمر الدولي

6 دور المجتمع الدولي في تعزيز المصالحة الوطنية

منذ عام 2012 م وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع بعثة دعم الأمم المتحدة بليبيا وغيره من شركاء لوضع استراتيجية وتنفيذ عملية العدالة الانتقالية في ليبيا . وقد تم تمرير قانون العدالة الانتقالية سنة 2012م والذي نتج عنه إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وقد تم تنظيم مؤتمر ضم أكثر من 90 شخصية من المسؤلين الحكوميين وأعضاء من مجلس الحكماء وممثلين عن وزارة شؤون الشهداء والمفقودين والمجتمع المدني، وخرج بتوصيات أهمها تجاوز الماضي، والتأكيد على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، واتفق المشاركين على أن المصالحة لا تعني العقاب أو الصفح عن جرائم بحق الأشخاص.

كما عقدت الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة العدل والجهات الحكومية مؤتمرين بشأن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبنص مشروع القانون الجديد بشأن العدالة الانتقالية ، والذي قدم من قبل وزير العدل وهو نفسه داعية لحقوق الإنسان، على انشاء آلية لتقصي الحقائق أكثر تماسكا ، وعلى أحكام بشأن المساءلة الجنائية أكثر وضوحا ، لكن من المتوقع أن تتأثر الجهود المختلفة المبذولة نحو التماسك بضرورة تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة على حد سواء سلبا بالتوترات التي يمكن أن تنشأ أو تتفاقم جراء الطابع الانقسامي لبعض المسائل الشائكة وعقب استبعاد الأشخاص المرتبطين بنظام القدافي[1]، وقد احتلت حقوق مجتمعات الأمازيغ والتبو والطوارق مكانة بارزة في الحوار السياسي والمبادرات التي طرحت بعد انتهاء النزاع . وهي مجتمعات وفقا للمعلومات التي قدمتها وزارة الخارجية والتعاون والدولي تمثل 4 % من إجمالي السكان، وفي عام 2013م أعتمد المؤتمر الوطني القانون رقم 18 الذي يعترف بلغات المجتمعات الثلاث باعتبارها من المكونات اللغوية والثقافية للمجتمع الليبي ، وأن يخصص مقعدان لكل مجتمع من الأمازيغ والتبو والطوارق ضمن لجنة الستين لصياغة الدستور، إلا أن هذه المجتمعات عارضت القانون على أساس أنه لا يوفر ضمانات كافية لحماية حقوقها[1].

إن ما يتوجب على قادة ليبيا وداعيهما الدوليين النظر في استخدام عملية مصالحة وطنية تكمل عملية وضع الدستور، وتساعد على بناء الثقة بين مختلف القوى القبلية والإقليمية والاجتماعية الأخرى والمجموعات المسلحة ، ومن تم تسهيل عملية نزع السلاح ، وقد تساعد هذه العملية في اشراك المجتمع المدني في مناقشات القوى القبلية والاجتماعية الأخرى المنحازة لها، لكن يجب أن تكون مدفوعة إلى حد كبير من قبل الليبيين بحد ذاتهم، وقد تدعوا الحاجة إلى إشراف جهات فاعلة خارجية مثل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي[1].

إن محاولة تعويض ضرر مادي إلى أقصى حد ممكن هو عنصر رئيسي من العدالة الانتقالية ، وقد استخدم التعويض في معظم حالات ما بعد الصراع للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية، كما يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية تطبيق مبدأ المساءلة ، وبغية الاقتراب من المصالحة ، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، وتحتاج معظم مؤسسات الدولة الليبية إلى إصلاح هيكلي، ويرتكز الإصلاح عادة على أربع مجالات رئيسة هي القطاع الأمني والقضاء والإعلام والجهاز الإداري[1].

الخاتمة

بناء على ما تم سرده خلصت الدراسة إلى أن ليبيا ومنذ انهيار الدولة 2011م تواجه تحديات داخلية لعل أهمها وجود المليشيات وانتشار السلاح ، وكذلك البعد القبلي الذي وظف من قبل سياسيين وأطراف خارجية لإطالة أمد الأزمة ، كما أن سياسة الإقصاء لشريحة مهمة من أتباع النظام السابق من أفراد وقبائل، وتهجير شريحة كبيرة من السكان كان له انعكاسات خطيرة على المجتمع الليبي، فيما أن مختلف الحكومات التي تعاقبت على حكم ليبيا ما بعد الثورة فشلت أو أفشلت في دمج المجموعات المسلحة .

أعمال المؤتمر الدولي

وإن نجح الجيش في شرق البلاد من ضم المجموعات الخارجة عن القانون ومحاربة الإرهاب والقضاء علية، إلا أن تدخل الجيش بالسياسة زاد من تعقيد المشهد السياسي، ولتشهد ليبيا حربا بدأت من بنغازي وانتشرت لتصل للعاصمة طرابلس، فالجيش حصل على مساندة العديد من القبائل بالغرب الليبي فيما قبائل أخرى عارضت الهجوم، وليشهد النسيج الاجتماعي شرخا جديدا ساهم في صعوبة الوصول لتسوية تنهي الانقسام السياسي بالبلاد .

خارجيا لما تتفق الدول الكبرى على مشروع موحد لإنهاء حالة الفوضى، فقد ساهم تدخل دول اقليمية بشكل مباشر مثل روسيا وتركيا ومصر والسعودية والإمارات وقطرمما أدى إلى استمرر حالة الفوضى من خلال تغذية أطراف الصراع بالسلاح والمال وحتى المقاتلين، فليبيا اليوم تعج بالمقاتلين من افريقيا جنوب الصحراء، وكذلك من سوريا وتركيا وروسيا، وربما عدم قدرة أي من الطرفين في تحقيق الانتصار، وطول فترة النزاع ، والتدخل الجاد اليوم من الأمم المتحدة والعديد من الدول الاقليمية تسهم في إنهاء حالة الفوضى وتعود بليبيا بمكانتها على المتوسط .

المراجع :

المقالات

أحميدة على عبد اللطيف (2020) ، دراسة تمهيد من المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق ، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ، الأمم المتحدة الاسكوا ، 2020 ، . http://www unescwa . org

الرواوي، محمد سليمان (2014) التداعيات الإقليمية للازمة الليبية ، مجلة رؤية تركية ، عدد 3 ، ص ص 23-36 https://rouyaturkiyyah.com

الرشيد ، أحمد الزروق (2017) إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا : تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 ، 2016 ، مجلة مدارات سياسية العدد الثالث ص ص 82 – 113

السبيطلي ، محمد (2017) الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والواسطات الإقليمية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية https://kfcris.com

الشيخ ، محمد عبد الحفيظ (2018) ، فرص نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا وتحدياتها ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، http://www.democraticac.de

بوعافية ،محمد الصالح (2016) ، الاستقرار السياسي : قراءة في المفهوم والغايات ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الخامس عشر ، ص ص 308- 328 http://www . dspace. Univ.ouargla.dz

سعود، الطاهر (2018)، المصالحة الوطنية في الجزائر : التجربة والمكاسب ، مجلة سياسات عربية، العدد 34، ص ص 40 –54 http://www siyasatarabiya.dohainstitute.org

شيفيس ،كريستوفرس و مارتيني جيفري (2014) ليبيا ما بعد القدافي عبر وتداعيات المستقبل ، مؤسسة سميت ريتشاردسون، http://www.rand .org

فرناندث هيتم عميرة ، 2013 ، ليبيا وإشكالية قانون العزل السياسي ، معهد ريال إيكانو (https://www.files.ethz.ch/)

فريق الأزمات العربي (2017) ، الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد الثالث عشر

أعمال المؤتمر الدولي
http://www. mesc. Com.jo
لاخير ، ولفرام (2014) تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة ، ترجمة عدنان عباس ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 120،
. swp – berlin.orghttp://www
مالكي ، أمحمد (2011) تطور الوضع في ليبيا ما بعد القدافي ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، العدد 6
http://www.cemi-tunis.org

التقارير

الأمم المتحدة (2013) ، الحالة في ليبيا ، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، https://undocs.org
الأمم المتحدة ، الجمعية العامة (2014) ، المساعدة التقنية المقدمة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، www. Ohchr.org
الملتقى الوطني الليبي (2018) المسار ألتشاوري للملتقى الوطني التقرير النهائي https://unsmil.unmissions.org
فورستر روبرت (2019) ، إتفاقات السلام ووثائق المرحلة الإنتقالية 2011 . 2018 ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مؤتمرات وندوات

أحميدة ، على عبد اللطيف (2018) ليبيا في مفترق طرق: لنكشف زيف الأزمة الانتقالية ، الندوة الدولية ليبيا اليوم : المجتمع والسياسة والمجال ، معهد البحوث المغاربية المعاصرة .
باجانوا ، كيارا (2018) ، تعرئة الحدود الاجتماعية في المناطق الحدودية : المسألة البربرية في زوارة وجبل نفوسة (1911 . 1923) ، الندوة الدولية ليبيا اليوم : المجتمع والسياسة والمجال ، معهد البحوث المغاربية المعاصرة ، تونس
لاخير ، ولفرام (2018) التفتت : سمة متأصلة للمجتمع الليبي أو التحول الاجتماعي من خلال الصراع العنيف الندوة الدولية ليبيا اليوم : المجتمع والسياسة والمجال ، معهد البحوث المغاربية المعاصرة .
وناس، المنصف (2018) القبائل والثورة في ليبيا : إعادة التنظيم والتحالفات والانتقام ، الندوة الدولية ليبيا اليوم : المجتمع والسياسة والمجال ، معهد البحوث المغاربية المعاصرة ، تونس.
وناس منصف (2018) ،ليبيا التي رأيت ليبيا التي أرى : محنة بلد ، الدار المتوسطية للنشر.

مسؤولية حلف الناتو عن التدخل الدولى غير المشروع فى ليبيا

NATO responsibility for the illegal international intervention in Libya

المستشار الدكتور: محمود نعمان رضوان الحاج على

ملخص:

على أثر الاحتجاجات التى قام بها الشعب الليبى ضد العقيد معمر القذافى ونظامه, فى 17 فبراير 2011, ونتيجة لعدم السيطرة على هذه الاحتجاجات من قبل قوات النظام الليبى, ومواجهتها بأعمال القمع والقتل, وتحول النزاع فى ليبيا إلى نزاع مسلح، ونظرا لطبيعة النظام الليبى وسياساته الدولية, وعلاقاته المتوترة – نوعا ما - مع الغرب؛ أخذت الأزمة الليبية طابعاً دولياً عن طريق تدخل حلف الناتو فى الأراضى الليبية, بناء على غطاء أممى وفره له قرار مجلس الأمن رقم 1973 فى 17مارس 2011, والذى جاء تلبيةً لقرار الجامعة العربية رقم 7360 بالموافقة على فرض حظر جوى لحماية المدنيين, إلا أن حلف الناتو لم يلتزم قرار مجلس الأمن و انحرف عنه لأسباب أصبحت لا تخفى على أحد, مما زاد الأزمة تعقيداً؛ حيث ترتب على تدخله فى ليبيا أزمةً إنسانيةً وأمنيةً فى ليبيا, لازالت تعانى منها حتى الآن, تستوجب مسؤليته الدولية عن الأضرار التى لحقت الشعب الليبى جرّاء تدخله, سيما فى ظل انقسام المشهد السياسى الداخلى.

Abstract:

Following the protests of the Libyan people against Colonel Muammar Gaddafi and his regime, on February 17, 2011 , As a result of the failure to control these protests by the Libyan regime forces, And confronting it with acts of repression and killing, and the transformation of the conflict in Libya into an armed conflict, Given the nature of the Libyan regime, its international policies, and its somewhat tense relations with the West; The Libyan crisis took on an international character Through NATO's intervention in the Libyan territories based on the UN cover provided for it by Security Council Resolution No. 1973 of March 17, 2011, which came in response to Arab League Resolution No. 7360 approving the imposition of an air embargo to protect civilians, However, NATO did not abide by the Security Council resolution and deviated from it for reasons that have become no secret to anyone, which further complicated the crisis. As his intervention in Libya resulted in a humanitarian and security crisis in Libya, which is still suffering from until now, it requires his international responsibility for the damage caused to the Libyan people as a result of his intervention, Especially in light of the division of the internal political scene

مقدمـــة:-

يتناول هذا البحث مسـؤلية حلف الناتو عن التدخل غير المشـروع فى ليبيا, مسـتخدماً المنهج التأصـيلى التحليلي, وذلك ببيان أوجه عدم مشـــروعية هذا التدخل؛ لتجاوزه قرار مجلس الأمن رقم 1973 من ناحية, ومن ناحيةٍ أخرى بالنظر إلى ما خلفه هذا التدخل من أزمات على الصـعيد الإنسـانى والأمنى فى ليبيا, سـيما فى ظل المشـهد السـياسـى الداخلى المعقد, وانقسامه بين طرفين رئيسيين لكل منهما مواقعه, ومساندیه فى الداخل الليبى وفى الخارج.

ويأتى هذا البحث فى مبحثين, نتكلم فى المبحث الأول عن مدى شـــرعية تدخل حلف الناتو فى الأزمة الليبية, بينما يتناول الثانى: مســـؤلية حلف الناتو عن التدخل غير المشـــروع فى ليبيا, على أن نعبّد لهما بتمهيد, ونعقبهما بخاتمة مشتملة على أهم النتائج والتوصيات.

تمهيـــد:-

تعد الأزمة الليبية من الأزمات المعقدة التى شـــهدت تطورا ســـريعا منذ اندلاعها فى 17 فبراير 2011, تأثراً بثورات الربيع العربى, لاســـيما الثورة فى كل من جارتيها, مصـــر وتونس, ســـرعان ما تلقفتها القوى الخارجية؛ إذ وجدت فيها ضـــالتها؛ لاتخاذها ذريعة للتدخل فى الشـــأن الليبى لتحقيق أجنداتها الخاصـــة, واســـتخدمت هذه القوى ســـلطتها فى مجلس الأمن لاســـتصـــدار غطاء أممى يكســـبها شـــرعية التدخل فى الشـــأن الليبى, وقد اســـتخدمت هذه الدول حلفها الأطلسى بحكم أنها أعضاء فيه لتنفيذ أهدافها.

وقبل الحديث عن شـرعية تدخل حلف الناتو فى الأزمة الليبية من عدمه, علينا أن نمهد لذلك بالحديث عن خلفية موجزة عن الأزمة الليبية, وتطور دور حلف الناتو فى التعامل مع الأزمات الدولية.

أولا: خلفية الأزمة الليبية وأهم القرارات الدولية :-

لم تك الثورة الليبية وليدة موقف أو حادث قريب العهد بها, وإنما كانت نتيجة تراكماتٍ على مدار فترة حكم العقيد معمر القذافى, أدت إلى احتقانات وسـخط لدى الشـــعب الليبى, حيث شـــهدت فترة حكمه الأطول فى الوطن العربى (1969 – 2011) مؤسـسـات دولة كرتونية, ليسـت سـوى شـكلاً, وتركزت سـلطات الدولة بيده, كما شـهدت فترة حكمه أيضـــاً انتهاكات لحقوق شـــعبه الليبى, وكبت للحريات, وفرض الرقابة الصـــارمة على الصـحافة والمطبوعات, وازدياد المعتقلين من ذوى الرأى والسـياسـين, واختفاء بعضـهم وقتل العديد منهم, فضـلا عن الإعدامات الجماعية منذ نهاية السـبعينات وحتى منتصـف الثمانينات, ومن أشـد الأحداث إيلاماً للشـعب الليبى: مجزرة سـجن أبو سـليم عام 1996, ومجزرة مشجعى كرة القدم عام 1996, ومظاهرات بنغازى عام 2006.[1]

وقد بدأت الثورة الليبية على شـكل احتجاجات سـلمية, اندلعت شـرارتها فى 17 فبراير 2011, شـملت بعض المدن الليبية, على خلفية تأثرها بموجة الاحتجاجات المشتعلة آنذاك فى الوطن العربى, وخاصة الثورتين التونسية والمصرية, وقد قاد الثورة الليبية شبان ليبيون طالبوا النظام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

أعمال المؤتمر الدولي

ومع تطور الأحداث, وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافى باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة, والقصف الجوى لقمع المتظاهرين العزّل؛ تحولت الثورة على النظام الليبى إلى حرب أهلية بين أقاليم مؤيدة للنظام وأخرى تسعى للإطاحة به.

وفى 23 فبراير 2011, أدان مجلس الأمن الدولى, استخدام العنف فى ليبيا, ودعا السلطات الليبية إلى الوقف الفورى لأعمال العنف, ومحاسبة المسؤلين عن الهجمات التى استهدفت المحتجين.[1]

وفى 26 فبراير 2011, أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1970 الذى أحال بموجبه الوضع الليبى إلى المحكمة الجنائية الدولية, وحظر السفر على بعض الأشخاص الليبين من ليبيا إلى غيرها من الدول, وهم المدرجة أسماؤهم فى المرفق الأول من القرار, ونص على ضرورة تجميد الأصول التى تمتلكها عائلة القذافى لدى أىّ من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.[1]

وفى 12 مارس 2011 اتخذت الجامعة العربية قرارها رقم 7360 بأن: على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤلياته إزاء تدهور الوضع فى ليبيا, ودعت إلى فرض حظر جوى على ليبيا لحماية المدنين فيها, كما تم دعوة المنظمات والدول وهيئات المجتمع المدنى إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبى, والتنسيق مع المجلس الوطنى الانتقالي الليبى.

وفى 17 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1973؛ نتيجة لعدم استجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم 1970, وفى ظل تدهور الأوضاع الليبية, والذى جاء به: فرض منطقة حظر جوى شامل فوق الأراضى الليبية لحماية المدنيين, ومطالبة القذافى بالوقف الفورى للقتال، والسماح بمرور المساعدات الإنسانية, وتطبيق قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بحظر الأسلحة, وأضاف القرار الجديد بعض الأشخاص المحظورين من السفر والمجمدة أموالهم.[1]

و بعد هروب القذافى أصبحت ليبيا فى فراغ سياسى كان لابد من ملئه, ومن ثم حاول الثوار إقامة نظام جديد يحوز الشرعية, ففى 28 مارس 2011 تم تشكيل المجلس الوطنى الانتقالى من ممثلين عن المناطق الليبية من قادة سياسين وعسكرين وأعضاء حكومة مستقلين من حكومة القذافى ومعارضين, بهدف تمثيل الشعب الليبى وكسب تأييد دولى, وقد قام المجلس بوضع دستور مؤقت للبلاد, وقد جاء فى مادته الثلاثين بأن: على المجلس أن يسير شئون البلاد خلال المدة الانتقالية من خلال حكومة انتقالية, وانتخاب المؤتمر العام خلال 240 يوماً من إعلان التحرير. وقد تم انتخاب المؤتمر الوطنى العام فى 7 يوليو 2011 والذى ولد ضعيفاً؛ نظراً لحالة الانقسام وغياب قوة سياسية مسيطرة فى ظل الصراع حول من يحكم ليبيا بعد القذافى.[1]

وفى يومى 21 و 22 أغسطس 2011 دخل الثوار العاصمة الليبية طرابلس, وسيطروا عليها.

وفى 20 اكتوبر 2011 أعلن المجلس الإنتقالى مقتل العقيد معمر القذافى متأثرا بجراحه, إثر أسره من قبل ثوار ليبيا فى مدينة سرت مع وزير دفاعه وحراسه الشخصيين.[1]

وبعد مقتل العقيد معمر القذافى تحولت ليبيا – على عكس ما كان يطمح إليه الثوار – إلى دولة فاشلة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والإنسانية؛ حيث أصبحت مرتعاً للإرهاب, والمليشيات

أعمال المؤتمر الدولي

المسلحة, ومكاناً خصباً لتهريب الأسلحة, المتوفرة بكثرة فاق ما كان عليه الحال أيام حكم القذافى, وتقاتل الثوار مع المليشيات الموالية للقذافى والمرتزقة, وأصبحت ليبيا فى فوضى عامة يندى لها الجبين, عاجزةً عن تكوين مؤسسات أو حتى مجرد التوافق بين الأطراف الليبية نفسها.[1]

لقد تحولت ليبيا إلى ساحةً للنزاع الإقليمى وحروبٍ بالوكالة, ومنذ عام 2014 تجمعت الميليشيات والجماعات المتنافسة على السلطة تحت معسكرين متحاربين, تمثلهما سلطتان متنافستان، هما: حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السراج المعترف بها دولياً, والتي تستند إلى دعم ميليشيات المدن الغربية وميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين, فضلاً عن بعض القبائل الجنوبية؛ مقابل سلطة الجنرال خليفة حفتر، الرجل القوي في شرق ليبيا، والذي تسيطر قواته التي تطلق على نفسها اسم "الجيش الوطني الليبي" على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية في البلاد وتحظى بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية. ويحظى حفتر بدعم قطاعاتٍ واسعةٍ من الجيش والقبائل الشرقية وجماعاتٍ مسلحةٍ متفرقةٍ في غرب وجنوب البلاد.[1]

ثانيا: حلف الناتو: أهدافه, وتطوردوره فى التعامل مع الأزمات الدولية:-

أ- ظروف نشأة حلف شمال الأطلنطى, وأهدافه :-

1 - أسباب تكوين الحلف :

ترددت فكرة قيام حلف يجمع العالم الأطلسى قبل قيام الحرب العالمية الثانية, وذلك بدعوى أن المحيط الأطلسى هو بمثابة بحيرة تجمع بين الدول المطلة عليه, وعلى أثر تصاعد الظروف السياسية بعد توقيع ميثاق بروكسل, وقيام الإتحاد السوفيتى بإحكام حصاره على برلين فى بداية إبريل 1948, تأكدت الحاجة إلى إقامة هذا الحلف بعد الحرب العالمية الثانية, سيما فى ظل الصراع السوفيتى الأمريكى.[1]

وقد بدأت المحادثات التمهيدية لهذا الحلف فى 6 يوليو 1948 بواشنطن, وأُبرم ميثاقه فى 4 إبريل 1949, وأُعلن نفاذه فى 24 أغسطس1948. وقد وقعت على ميثاق الحلف اثنتا عشرة دولة هى: بلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ثم انضمت تركيا واليونان إلى الحلف فى 22 أكتوبر 1951, وألمانيا الغربية فى 23 أكتوبر 1955، وهو ما جعل عدد الدول الأعضاء 15 دولة منها 13 دولة أوروبية ودولتان أمريكيتان.[1]

وقد مثلّ اندلاع الحرب الكورية سنة 1950 وبداية الحرب الباردة بين الكتلتين, حدث هام بالنسبة لمنظمة الناتو، لأنها رفعت درجة الخطر جداً (إذ كان يشتبه أن تكون كل الدول الإشتراكية تعمل معاً) حيث درس مجلس الحلف - فى اجتماعه الذى عقد فى سبتمبر 1950- احتمالات الدفاع عن منطقة الأطلسى ضد عدوان مماثل لذلك الذى حصل فى يونيو ضد جمهورية كوريا الجنوبية, وانتهى إلى ضرورة الاندفاع بإستراتيجيته إلى الأمام شرقاً قدر الإمكان؛ حتى يكون أكثر اطمئنانا إلى الدفاع عن الدول الأعضاء فيه.[1]

2- **أهداف الحلف ومبادئه :-** [1]

أعمال المؤتمر الدولي
جاءت معاهدة شمال الأطلنطى فى 15 مادة، وديباجة قصيرة.

وأهداف الحلف كما جاءت فى ميثاقه هى :-

1- تأكيد إيمان الدول الأعضاء بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

2- تأكيد رغبة هذه الدول فى العيش فى سلام مع جميع الشعوب والحكومات لصيانة الحرية والتراث المشترك, والحضارة القائمة على مبادئ الديمقراطية, والحرية الفردية وقواعد القانون.

3- تشجيع الاستقرار ونشر الرفاهية فى شمال الأطلنطى.

4- توحيد جهودهم من أجل الدفاع الجماعى والمحافظة على السلم والأمن.

5- فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية والامتناع عن استعمال القوة.

ورغم تعدد الأهداف, فإن الهدف العسكرى هو السبب الرئيسى لقيام هذا الحلف، فواقع الأمر أن هذا الميثاق قد أُنشئ ليجمع فى منظمةٍ عسكريةٍ, دول غرب أوروبا, التى تشكل خط الدفاع الأول عن القارة الأمريكية ضد أى هجوم يقوم به المعسكر الشرقى.[1]

ب- تطور دور حلف الناتو فى التعامل مع الأزمات الدولية:-

بعد انتهاء الحرب الباردة شهدت استيراتيجية حلف الناتو تطوراً ملحوظاً، حيث امتد نشاطه خلال التسعينات من القرن الماضي، إلي منطقة حلف وارسو السابق، وسعي لضم العديد من دوله إلى عضويته. وقد تطورت عقيدة الحلف خلال الفترة ما بين عامى 1991 حتى 2001 ، من "الردع" إلي "الدفاع عن المصالح الجماعية " لأعضائه خارج أراضيه. كما أصبحت تشكيلات تأخذ شكلاً يناسب التدخل السريع، خلال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف, خاصةً في منطقة حوض البحر المتوسط. ثم شهدت استراتيجية الحلف تطوراً جديداً عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة, حيث تم الاتفاق فى قمة براج نوفمبر 2002 على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب, وإنشاء قوة ردع سريع متطورة عام 2006. كما اهتم الحلف أيضا بتطوير التعاون الأمنى الثنائي بين دول الحلف و بلدان الشرق الأوسط الموسع، وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستيراتيجى في يونيو 2004 ، لتكون بداية هذا التعاون, وقد انضمت لهذه المبادرة أربع دول خليجية هى: الكويت، الامارات، و قطر، و البحرين، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطارها.[1]

تضم هذه المبادرة قائمة يمكن للدول الاختيار فيما بينها في ستة مجالات، هى: الإصلاح الدفاعي و التعاون العسكرى و مكافحة الإرهاب و التصدى لانتشار أسلحة الدمار الشامل، و أمن الحدود، و التخطيط لحالات الطوارىء المدنية وإدارة الأزمات.

و في ظل الانتقادات الموجهة للسياسية الأمريكية عقب ما سمته "الحرب على الإرهاب " والتى خاضت بموجبها حروبا على أفغانستان و العراق، سادت لدى الحلف رغبة في أن يتمايز, ولو نظريا, عن تلك السياسة؛ ولذلك أطلق الحلف فى هذا الإطار مبادرة للشراكة تتضمن الأمن الناعم, متمثلاً فى التدريب والاستشارات وإدارة الأزمات على نحو

مغاير " للأمن الصلب " الذى انتهجته الإدارة الأمريكية على اختلاف توجهاتها؛ ومن ثم أنشأ الحلف قسم الدبلوماسية العامة ضمن الجهاز المؤسسى للحلف ببروكسل, ضمن جهوده لتغيير صورته السلبية, خاصةً فى المنطقة العربية.

ونظراً لهذه النظرة السلبية عن الأحلاف العسكرية فى المنطقة العربية, لم يك هناك تدخل مباشر من قبل الناتو فى الأزمات العربية قبل اندلاع ثورات الربيع العربى, وإنما شارك أعضاء الحلف الرئيسيون خلال أزمتين, هما: الحرب العراقية الإيرانية عام 1979, وأزمة حرب الخليج فى 1991.[1]

- مفهوم التدخل في استراتيجيات الناتو:

منذ نشأة حلف الناتو وحتى الحرب الباردة ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محدداً بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتى تنص على أن: " أى هجوم مسلح ضد أى من أعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافةً, بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعنى ذلك أمرين، الأول: أن التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محدداً بمنطقةٍ جغرافيةٍ معينةٍ, هى أراضي الدول الأعضاء، والثانى: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد أعضاء الحلف.

إلا أن التحولات العالمية في مطلع عقد التسعينات, وما رتبته من تهديدات, مثل الحرب في يوغوسلافيا وكوسوفو، مثلت تحدياً لحلف الناتو، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها.

و قد سعي حلف الناتو لانتهاج استيراتيجيةٍ جديدةٍ ما بعد انتهاء الحرب الباردة, تستجيب و معطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط؛ إذ شهدت قمة الحلف في روما عقب انتهاء هذه الحرب, التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف, مفادها أنه يتعين على الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة, باعتبار أن تحقيق الاستقرار على الحدود الجنوبية للدول الأوروبية يعد أمراً مهماً لأمن الناتو, ومن ثم كان على الحلف تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذى لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التى تهدد مصالح أعضائه, مما حدا بالحلف لإصدار مفهومين استراتيجيين, الأول عام 1999, الثانى عام 2010.

1- المفهوم الاستيراتيجى الأول (عام 1999) "إدارة الأزمات ".

حدد ذلك المفهوم و بوضوح مهمة جديدة لحلف الناتو هى "إدارة الأزمات " دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة. و جاء في ذلك المفهوم ضرورة أن يبقي الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام فى كل حالة على حدة, وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات, بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات, وذلك وفقاً للقرارات الأممية. كما جاء في المفهوم " يجب على الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكونى، إذ يمكن أن تتأثر المصالح الأمنية للحلف و دوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرد العدوان على أراضي أحد أعضائه، بما فيها الأعمال الإرهابية، و الجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلي الدول الأعضاء " ووفقاً لهذا المفهوم، فقد اتسعت

أعمال المؤتمر الدولي
مجالات التدخل العسكرى للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، و منع الانتشار النووى سواءً داخل أوروبا أو خارجها. وهو ما يعنى تعديل المادة الخامسة التى لم تك تتيح ذلك التدخل من قبل.[1]

2- المفهوم الاستير اتيجى الثانى عام 2010 :-

انطلاقاً من إدراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التى تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه, فقد جاء إصـدار ذلك المفهوم أكثر وضـوحاً وتحديداً عن سـابقه بشـأن التدخل الأطلسـي في الأزمات. حيث يمتلك الحلف مقدرات سياسية وعسكرية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات سواءً قبل أو أثناء أو بعد نشوئها. كما أن البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو، إذ أن الصراعات و الاضطرابات التى تشهدها الدول الواقعة خارج حدود الناتو قد تلقي بظلالها على أمن دول الناتو ذاتها؛ إذ قد تهدد مصـالحه بشـكل مباشـر, وبالتالى يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكن وكلما اقتضـت الحاجة ذلك؛ للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو قيام الحلف بإدارتها حال وقوعها، ثم إعادة الاسـتقرار إلى المنطقة بعد انتهائها, و المساعدة في إعادة إعمار المنطقة.

وانطلاقاً من هذين المفهومين, فقد جاء تدخل الحلف, انطلاقاً من الاعتبارات الإنسـانية في كل من كوسـوفا عام 1999 وأفغانستان في عام 2003؛ حيث كانت أفغانستان أول عملية عسكرية للحلف خارج منطقة عمله التقليدية في أوروبا. و كان الهدف منها المساعدة على ضمان الأمن، و عقد الانتخابات العامة، و تحسين قدرات القوات المسلحة والقوات الأفغانية, وذلك من خلال قوات حلف الناتو المعروفة باسـم (إيسـاف). إلا أنه بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام، لم يستطع الحلف إنجاز تلك المهمة, وهو ما عكسته الخسائر البشرية الهائلة لقوات الحلف مع استمرار مقاومة حركة طالبان.[1]

ومن ثم يتراءى لنا مدى التطور فى دور حلف الناتو من حلف دفاعى رادع لمواجهة خطر تمدد نفوذ المعسكر الشرقى إلى حلف يدافع عن مصالح أعضائه خارج حدوده, لكننى أؤيد ما قيل بأن وجود حلف الناتو قد عمل على اهتزاز الحد الفاصل بين دور الحلف ودور الأمم المتحدة, وسوف يؤثر استمرار هذا الحلف فى العلاقات الدولية ككل, حيث يزداد الحلف قوة على حساب الأمم المتحدة, مما يثير المخاوف من أن يكون حلف الأطلنطى هو البديل عن الأمم المتحدة, ومن ثم يصبح الاستثناء هو القاعدة, والقاعدة هى الاستثناء.[1] إن وجود حلف الناتو يعد دليلاً على فشل الأمم المتحدة.[1] ومما يشهد على ذلك, ممارسات حلف الناتو ذاتها فى كل البلاد التى تدخل فيها, حيث يدعى أنه تدخل لعمل إنساني ولمساندة الشعوب, ولكن سرعان ما تتضح الحقيقة من تدخله, وهى خدمة مصالح أعضائه على حساب الدول التى يتدخل فيها, ولنا فى حالة أفغانستان والعراق, خير دليل على ذلك, حيث ما زالت تعمهما الفوضى والدمار حتى وقتنا هذا.

إن التدخل الغربى فى ليبيا عن طريق حلف الناتو يتعلق بالأطماع الغربية فى النفط الليبى، ومخزون الذهب الهائل الذى كان القذافى ينوى استخدامه كعملة إفريقية موحدة تحت مسمى الدينار, ودور الرئيس الليبى المغدور معمر القذافى فى إفريقيا فى آخر سنواته، وهو ما يمثل تهديدًا لقوى الناتو الرئيسية وإرثها الاستعمارى فى القارة السمراء،

أعمال المؤتمر الدولي

كما هدف التدخل أيضا إلى هدم ليبيا من أجل إعادة الاعمار وتشغيل الشركات الأوروبية، فضلاً عن استهداف ليبيا كامتداد للأمن القومى المصرى, وهو ما سيتضح جلياً أيضاً, من خلال هذا البحث بالنسبة للأزمة الليبية.[1]

المبحث الأول :مدى شرعية تدخل حلف الناتو فى الأزمة الليبية

يحاول هذا المبحث أن يجيب على تساؤلين, هما: ما هى مرجعية حلف الناتو للتدخل فى ليبيا؟ وهل التزم حلف الناتو بنود تلك المرجعية؟ ونتناول كلاً منهما فى مطلب.

المطلب الأول :مرجعية حلف الناتو للتدخل فى ليبيا

استند حلف الناتو إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر فى 17 مارس 2011 للتدخل فى ليبيا, حيث نص القرار فى مادته الرابعة على أنه : " ... يأذن للدول الأعضاء التى أخطرت الأمين العام وهى تتصرف على الصعيد الوطنى, أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية, وبالتعاون مع الأمين العام بإتخاذ جميع التدابير اللازمة, رغم أحكام الفقرة 9 من القرار 1970, لحماية المدنيين ..." ولما كان حلف الناتو من قبيل الترتيبات الإقليمية - لا المنظمات الإقليمية فى رأيى - المنصوص عليها فى القرار بموجب المادة سالفة الذكر, وكذا المادتين الثامنة والثالثة عشر أيضا من هذا القرار, بات له حق التدخل فى ليبيا بموجب هذا الغطاء الشرعى الأممى, للعمل على تحقيق الأهداف التى تضمنها هذا القرار, والتى تمثلت فى فرض منطقة حظر جوي شاملٍ فوق الأراضى الليبية لحماية المدنيين, ومطالبة القذافى بالوقف الفورى للقتال والسماح بمرور المساعدات الإنسانية, وتطبيق قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بحظر الأسلحة إلى ليبيا.

إلا أن قرار مجلس الأمن المشار إليه قد جاء – فى المقام الأول - تلبيةً لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360, على المستوى الوزارى فى دورته غير العادية المنعقدة فى القاهرة بتاريخ 12 مارس 2011, والذى جاء به: أن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤلياته إزاء تدهور الوضع فى ليبيا, ودعت إلى فرض حظر جوى على ليبيا لحماية المدنين فيها, كما تم دعوة المنظمات والدول وهيئات المجتمع المدنى إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبى, والتنسيق مع المجلس الوطنى الانتقالى الليبى.

وقد أكد أمين عام حلف الناتو السابق, أندرس فوغ راسموسن، أن "تحرك الحلف ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن، ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى.[1]

لكن هل كان من الممكن أن يأتى قرار مجلس الأمن رقم 1973 بصيغة أخرى, تضمن أن يكون التدخل الدولى فى ليبيا أكثر حيادية وموضوعية, ومحققا للأهداف المرجوة ؟

الإجابة: بالطبع, نعم.

فقد كان من الممكن أن تُسند تلك المهام المنصوص عليها فى قرار مجلس الأمن رقم 1973 إلى قوات دولية متعددة الجنسيات, بموجب نص صريح فى القرار, بدلاً من أن يأتى القرار بصيغةٍ مفتوحةٍ تتيح لكل الدول التدخل منفردةً أو من خلال كونها عضواً فى منظمةٍ إقليميةٍ أو حلفٍ دولى فى ليبيا.

أعمال المؤتمر الدولي

ومن الأمثلة الناجحة على ذلك, قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة, التى أنشـأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 نوفمبر 1956, لضمان إنهاء العدوان الثلاثى على مصر.

أو أن تُسند تلك المهام إلى قوات مختلطة من الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقى, كما حدث بالنسبة لأزمة السودان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1769, والذي تبناه مجلس الأمن بالإجماع فى 31 يوليو 2007, والقاضـي بنشـر قوة مشـتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بدارفور تحت اسـم "بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور" " unamid والتى كانت تعتبر أول قوات مشتركة (هجينة) بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية.

وكانت مهامها أيضـاً شـبيهةً بالمهام المنصـوص عليها فى قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشـأن ليبيا.[1] ولعل ما يدعم وجهة نظرى تلك, أن فى ذلك إعمالاً لنص المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة[1] من جهة, فضـلاً عن العلاقة الوطيدة التى كانت تربط معمر القذافى ونظامه بالإتحاد الإفريقى, من جهة أخرى, نظراً للإسـتثمارات الليبية الكبيرة فى إفريقيا, فضلاً عن أن توتر النظام فى ليبيا سيعمل على تفاقم أزمة العمالة الإفريقية.

لكن من الممكن لنا أن نقول أن هذا القرار قد جاء بهذه الصـيغة عن عمد؛ لفتح المجال لتدخل الدول المهيمنة على عملية صنع القرار فى مجلس الأمن فى ليبيا, عن طريق حلف الناتو بحكم أنها أعضاء فيه؛ لتنفيذ أجنداتها الخاصة فى ليبيا, وهو ما حدث بالفعل.

المطلب الثانى: مدى التزام حلف الناتو بقرار مجلس الأمن الدولى رقم 1973

لم يشـر قرار مجلس الأمن الدولى رقم 1973 إلى اسـتخدام القوة أو العمل العسـكرى من قريبٍ أو بعيدٍ, إلا أنه جاء بصـيغة مفتوحة - كما أسـلفنا - أتاحت للدول الكبرى تطويعها كذريعة للهجوم على ليبيا, حيث نص على أنه: "يأذن للدول الأعضـاء التى أخطرت الأمين العام, وهى تتصـرف على الصـعيد الوطنى أو عن طريق منظمات أو ترتيباتٍ إقليميةٍ, وبالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة, رغم أحكام الفقرة 9 من القرار 1970 , لحماية المدنيين ..." , كما أنه وعلى الرغم من أن مضـمون القرار هو فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسـكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير "الحماية للمدنيين"، إلا أن حلف الناتو قد تجاوز ذلك من خلال قصـف مواقع مدنية خاصة وعامة ومقرات الدولة بما في ذلك المؤسسات المدنية, حيث لم تسلم حتى المستشفيات من القصف.

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسـا وبريطانيا و كندا فى 19 مارس 2011 بالهجوم على القوات المسـلحة الليبية وقصفها بالصواريخ والطائرات فيما سمى بعملية " فجر الأوديسا"

واسـتمرت هذه العملية لمدة عشـرة أيام, أُطلق خلالها 110 صـاروخ توماهوك, استهدفت الدفاعات الجوية ومراكز قيادة ومعسكرات في المدن الليبية التي لم تقع تحت سيطرة المجموعات المسلحة، واستهدفت القوات العسكرية التي كانت تتمركز على مشـارف مدينة بنغازي، وشـاركت في تنفيذ العملية طائرات هجومية وقاذفات صـواريخ, بعضـها على حاملات طائرات أمريكية وفرنسـية متمركزة في عرض البحر المتوسـط، وأخرى في قواعد عسـكرية في إيطاليا وبعض الجزر في البحر المتوسـط, كما انطلقت الطائرات من القاعدة الأميركية في مدينة شـتوتغارت الألمانية، وغيرها من المنصات التي استخدمت, في حرب أشبه ما يكون بحرب عالمية.

أعمال المؤتمر الدولي

- من فجر الأوديسا إلى الحامي الوحيد:-

وبعد عشرة أيام, تم تسليم المهمة لحلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي بدأ عمليةً عسكريةً واسعةً أطلق عليها عملية "الحامي الأوحد" شاركت فيها عدة دول, تجاوز عددها 40 دولة, كان من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانية وكندا، فيما ساهمت في العمليات العسكرية بمختلف الطرق دول أخرى منها ايطاليا، والدنمارك، واسبانيا، وبلجيكا، وتركيا، وهولندا، وبلغاريا، ورومانيا، والسويد، واليونان، بالإضافة إلى عدد من دول عربية شاركت بشكل مباشر كقطر, إضافة إلى دول أخرى ساهمت بشكل غير مباشر، وقاد العملية الجنرال الكندي "تشارلز بوشارد" واستمرت العملية حتى يوم 20 اكتوبر 2011, انتهت باستشهاد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بمدينة سرت, عندما قصفت الطائرات الفرنسية موكبه الذي خرج به لفك الطوق والحصار الذي كان فرض على المدينة. وقد شاركت في عمليات الناتو ضد ليبيا أضخم ترسانة حربية كانت معدة لمواجهة حلف وارسو.[1]

كان من أهم ما قامت به قوات حلف الناتو من عمليات عسكرية تمثل جرائم دولية, ما قامت به من قصف للسكان والمباني التي لا تشكل أهدافاً عسكريةً، والسعي وراء قتل العقيد معمر القدافى, فضلاً عن تورط الناتو في استخدام أسلحةً محرمةً دولياً, بالإضافة إلى تزويد الثوار بالأسلحة والذخيرة.

أ- استهداف المدنيين والأهداف غير العسكرية:-

اتُهم الحلف بإستهداف الأعيان المدنية, والتسبب بمقتل 800 من المدنيين, ولقد قامت بعض المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، بالتحقيق في غارات الناتو التي تسببت في مقتل المدنيين, وتوصلت إلى أن بعض المواقع لا تشكل أهدافاً عسكريةً، ولابد أن يقوم الناتو بالتحقيق وإعطاء الإجابات الواضحة حولها. لقد توصلت منظمة هيومن رايتس ووتش فى تقريرها المعنون "قتلى غير معترف بهم" إلى أن ثماني غارات لقوات الناتو الجوية أسفرت عن مقتل 72 مدنياً، ثلثهم من الأطفال تحت سن 18 عاما, منهم 20 امرأة و 24 طفلا. وفى وثيقةٍ أعدتها منظمة العفو الدولية في مارس 2012، وثّقت مقتل 55 مدنياً, من بينهم 16 طفلاً و 14 امرأة.[1]

ب- استهداف العقيد معمر القذافى:-

لم يك تغيير النظام في ليبيا هدفاً للحرب كما في العراق, كما أن القرار تحدث عن الحماية وليس تغيير النظام, كما أن لنا أن نتساءل عن أثر قتل القذافى على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973, سيما حماية المدنيين, وقد دعا عضو بالكونغرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي, دافيد كوسينيتش، يوم 15 يونيو 2011، المحكمة الجنائية الدولية، لمحاكمة حلف الأطلسي عن انتهاكات القانون الدولي في ليبيا, ومحاولة اغتيال الزعيم الليبي, معمر القدافي، وهذه الدعوة جاءت على ضوء التصريحات العلنية لمسؤلي الحلف بأن القذافي أصبح هدفاً مشروعاً لعمليات الحلف في ليبيا, حيث قد صرح سابقاً وزير الدفاع الفرنسي, جيرار لونغي, في مؤتمر صحفي بباريس يوم 15 أبريل 2011، بأن الرئيسين الأمريكي باراك أوباما, والفرنسي نيكولا ساكوزي, ورئيس الوزراء البريطاني، أعلنوا أنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود معمر القذافي, وأنه أصبح هدفاً مشروعاً لعمليات الحلف في ليبيا. وهو ما يعد تجاوزاً لقرار مجلس الأمن

أعمال المؤتمر الدولي

كما أسلفنا, إلا أنه وبالفعل قامت قوات حلف الناتو باغتيال معمر القذافى فى 20 اكتوبر 2011, بعد أسره فى مدينة سرت الليبية, ومن المعروف أن قتل الأسرى يعتبر جريمة حرب.[1]

ج- تورط الناتو في استخدام أسلحة محرمة دوليا:-

ارتكب حلف الناتو جرائم ضد الإنسانية بحق أبناء الشعب الليبى خلال تدخله العسكرى في ليبيا, ففى سبتمبر 2017 قام المجلس الرئاسى الليبى بتكليف مختصين للتحقق من حقيقة استخدام حلف الناتو لليورانيوم خلال قصف إحدى المناطق بالعاصمة طرابلس، وتم أخذ عينات من أحد المعسكرات, والذى تعرض للقصف بأكثر من 100 قذيفة، وتم التأكد بعد أخذ عينات من خمسة دشم على استخدام حلف الناتو لليورانيوم، وتم رفع تقرير رسمى للحرس الرئاسى التابع لحكومة الوفاق، وتم تحويل التقرير بشكل رسمى إلى المجلس الرئاسى الليبى برئاسة فائز السراج فى أكتوبر 2017، ولم يقم المجلس الرئاسى بأى تحرك إقليمي أو دولي.[1]

د- تزويد الثوار بالأسلحة :-

أكد وزير الخارجية الروسى (سيرجى لافروف) بأنه جرى خرق حظر توريد السلاح المنصوص عليه بموجب قرار مجلس الأمن الدولى رقم 1973. وقد اعترفت فرنسا بذلك رسمياً فى نهاية يونيو 2011, بأنها أمدت الثوار بالرشاشات وقاذفات القنابل, ولم تخف المعارضة اعترافها بهذا الأمر, فضلاً عن إلقاء الأسلحة عبر الجو, كما أفاد بذلك رئيس أركان الجيش الفرنسى, كما أكد وزير الخارجية الفرنسى, آلان جوبيه, أن فرنسا قدمت أسلحةً للثوار وأبلغت حلف الناتو ومجلس الأمن بذلك.[1]

المبحث الثانى

مسؤلية حلف الناتو عن التدخل غير المشروع فى ليبيا

مسؤلية حلف الناتو عن التدخل الدولى غير المشروع فى ليبيا هى مسؤلية مقررة بموجب أحكام المسؤلية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً, المعتمدة من لجنة القانون الدولى فى جلستها رقم 2709 المعقودة فى 9 أغسطس 2001.

كما ضمن القانون الجنائي الدولي أيضا, محاسبة الأفراد على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ضوء حقيقة أن مثل هذه الانتهاكات تؤثر حتماً على مصالح المجتمع الدولي بأسره، فإنها تسمى "جرائم دولية." والتى تختص بها حالياً المحكمة الجنائية الدولية, بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم العدوان.

وعلى ذلك فإن مسؤلية دول حلف الناتو عن أعمالها غير المشروعة فى ليبيا تستتبع جبر الأضرار التى خلفها هذا الحلف من ناحية, كما أن مسؤلية حلف الناتو عن جرائمه الدولية فى ليبيا تستتبع مسائلة الأفراد المشاركة فى العدوان على ليبيا جنائيا, رؤساءً ومرؤسين. ونتناول كل من نوعى المسؤلية فى مطلب مستقل:

أعمال المؤتمر الدولي

المطلب الأول

مسؤلية دول حلف الناتو عن أعمالها غير المشروعة فى ليبيا

نتكلم عن مسؤلية دول حلف عن أعمالها غير المشروعة فى ليبيا, ببيان مدى توافر شروط هذه المسؤلية, وآثارها, وكيفية إعمالها على الصعيد الدولى.

أولاً: مدى تو افر شروط المسؤلية الدولية لدول حلف الناتو :-

بالنظر إلى ما خلفته هذه الحرب من آثار تدميرية على الأراضى الليبية كما أسلفنا, نتجت عن تجاوز حلف الناتو لقرار مجلس الأمن رقم 1973 الذى لم يشر إلى استخدام القوة أو العمل العسكرى من قريبٍ أو بعيد, إلا أن الحلف قام بعمليات قصف للسكان والمباني التي لا تشكل أهدافاً عسكريةً، كما سعي إلى قتل القذافى, فضلاً عن تورط الناتو في استخدام أسلحة محرمةً دولياً, بالإضافة إلى تزويد الثوار بالأسلحة والذخيرة.

ومن ثم أصبحت دول أعضاء حلف الناتو مسؤلة مسؤولية دولية عن هذه الأضرار, وفقاً لنص المادة الأولى من مشروع الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً, المعتمدة من لجنة القانون الدولى فى جلستها رقم 2709 المعقودة فى 9 أغسطس 2001, والتى تنص على أن: "كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية". حيث توافرت بحق هذه الدول شروط المسؤلية الدولية, المنصوص عليها فى المادة الثانية من الاتفاقية المشار إليها, والتى نصت على أنه: "ترتكب الدولة فعلاً غير مشروعٍ دولياً إذا كان التصرف المتمثل في عمل أو إغفال يُنسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي؛ ويشكل خرقاً لالتزامٍ دولي على الدولة".

ووفقاً لهذه المادة, فإنه يشترط فى العمل غير المشروع دولياً عنصرين, هما: العنصر الشخصى والعنصر الموضوعى. ويتوافر العنصر الشخصى: بوجود سلوكٍ إيجابيٍ أو سلبيٍ, يمكن نسبته إلى المخالف. وحيث أن هذه الدول قامت بأعمال تعدى قتالية (سلوك إيجابى) منسوب إليها باعترافها , ومن ثم فقد توافر هذا العنصر بشرطيه (فعل التعدى, الإسناد).

كما يتوافر العنصر الموضوعى بحدوث انتهاك لإلتزام دولى. وحيث قامت هذه الدول بانتهاك المادة 4/2[1] والمادة 7/2[1] من ميثاق الأمم المتحدة, فضلاً عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية, وفقاً لنصوص المواد 5 و 7 و 8 من نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.[1] وعليه فقد اكتملت أركان المسؤلية الدولية لهذه الدول.[1]

ثانياً: الآثار المترتبة على المسؤلية الدولية لدول حلف الناتو عن أعمالها غير المشروعة فى ليبيا:-

بعد أن خلصنا إلى توافر شرطى المسؤلية الدولية فى حق دول حلف الناتو المشاركة فى العدوان على ليبيا, فإنه يقع على الدول المسؤولة التزام بجبر كامل الخسارة الناجمة عن الفعل غير المشروع دولياً, وتشمل الخسارة أى ضرر، سواءً كان مادياً أو معنوياً، ينجم عن الفعل غير المشروع دولياً الذي ترتكبه الدولة" (مادة 31) ويكون الجبر الكامل للخسارة الناجمة عن الفعل غير المشروع دولياً عن طريق الرد والتعويض والترضية، بإحداها أو بالجمع بينها. (المادة 34)

و أهم الآثار المترتبة على هذه المسؤلية الدولية - والتى بينتها مواد الباب الثانى- فى المواد من 28 حتى 41 من مشروع الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً, المشار إليه فى الحالة الليبية هى:-

أعمال المؤتمر الدولي

1- التزام دول حلف الناتو المعتدية برد الشئ إلى أصله, وفقاً للمادة 35[1], ويمكن تطبيق ذلك بإلزام الدول المعتدية بالعمل على إعادة إعمار ليبيا وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل العدوان, وفقاً لبرنامجٍ زمنيٍ معين, وتتحمل كل دولة نسبة إعمار تعادل نسبة مشاركتها فى العدوان.

2- وبالنسبة لحالات القتل والإصابات, والحالات التى يستحيل ردها إلى ما كانت عليه, يجب على حكومات هذه الدول دفع تعويضات مناسبة وفقا لنص المادة 36[1], مع مراعاة أن تُفرض فائدة تأخيرية على المبالغ المستحقة, ويبدأ سريان الفائدة من التاريخ الذي كان يجب فيه دفع المبلغ الأصلي حتى تاريخ الوفاء بالتزام الدفع, وفقا لنص المادة 38.[1]

3- كما أن علي هذه الدول إلتزام فى جميع الأحوال بتقديم ترضية للدولة الليبية حكومةً وشعباً, عن الأضرار المعنوية التى ألمّت بها, كتقديم اعتذار رسمى, أو ما شابه, وفقاً للمادة 37.[1]

ثالثاً: إعمال قواعد المسؤلية الدولية:-

على الدولة الليبية أن تطالب عبر قنواتها الرسمية, المتمثلة فى سفاراتها لدى دول حلف الناتو المشاركة فى العدوان عليها, بجبر الأضرار التى لحقت ليبيا حكومةً وشعباً, وذلك على النحو الموضح بالبند السابق ذكره, وهذه هى الوسيلة الأسهل والأمثل لتطبيق قواعد المسؤلية الدولية أو إعمالها.

إلا أن المطالبة المباشرة غالباً لا تؤتى ثمارها, فعادةً ما تنازع الدول المسؤلة دوليا فى وجود أو مدى هذه المسؤلية, ومن ثم فعلى الدولة الليبية أن تلجأ فى اقتضاء حقها إلى الوسائل السلمية المنصوص عليها فى المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة وهى: المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أوأن تلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

المطلب الثانى

المسؤلية الجنائية لأفراد الدول المشاركة فى العدوان على ليبيا

نتناول المسؤلية الجنائية لأفراد الدول المشاركة فى العدوان على ليبيا, بالإشارة إلى تفعيل هذه الولاية بموجب قرار مجلس الأمن الدولى رقم 1970, ومبدأ جبر الضرر وفقا للمادة 75 من نظام روما الأساسى, والعقوبات التى تطبقها المحكمة.

أولاً: ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها بشأن الحالة الليبية:-

على الرغم من أن ليبيا ليست دولةص طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن قرار مجلس الأمن رقم 1970 نص فى فقراته من الرابعة حتى الثامنة على إحالة الوضع فى ليبيا منذ 15 فبراير 2011 إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية, وضرورة تعاون الدول والمنظمات فى هذا الشأن. ومن ثم فقد فعّل مجلس الأمن الولاية القضائية الدولية للمحكمة، إعمالاً لنص المادة 13/ ب من نظام روما الأساسي.[1]

يشير تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا إلى أنه لا يوجد أي مؤشر لارتكاب عمليات إبادة جماعية في ليبيا، ولكن البعثة تلقت معلومات موثقة تشير إلى احتمال ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.[1]

وقد اعترف رئيس قسم شئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى حلف شمال الأطلسى، نيكولا دى سانتوس، بخطأ الحلف فى قصف ليبيا وارتكاب أخطاء خلال عملية القصف.[1]

أعمال المؤتمر الدولي

كما أشـار التقرير الصـادر عن لجنة يترأسـها وزير الخارجية النرويجى السـابق, يان بيترسـن, إلى أن المسـؤولين النرويجيين اتخذوا قرار المشـاركة في الغارات الجوية التي نفذها الناتو على ليبيا، اسـتناداً إلى معلومات غير مؤكدة حصـلوا عليها من دول أخرى ووسـائل إعلام.[1] ونظراً لأنه قد ثبت خطأ حلف الناتو فى حربه على ليبيا, بإرتكابه جرائم دولية, تدخل فى الاختصـاص الموضـوعى للمحكمة الجنائية الدولية, حيث تكلم تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا, المشار إليه, أنه قد شن حلف الناتو هجمات جوية ضد منشآت اختارها وحددها دون أن يتأكد من هذه الأهداف قبل مهاجمتها[1],

ومن ثم فقد ارتكب حلف الناتو جرائم حرب وفقاً لنص المادة 8 / ب 1, 2 وهى:" 1- تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصـفتهم هذه أو ضـد أفراد مدنيين لا يشـاركون مباشـرةً في الأعمال الحربية. 2- تعمد توجيه هجمات ضـد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافا عسكرية؛

وقد اعتبرت محكمة العدل الدولية, مبدأ التمييز كأحد "المبادئ الأسـاسـية في القانون الإنسـاني الدولي[1]، وأحد "مبادئ القانون العرفي التي لا يمكن تجاوزها."[1] وتقضي هذه القاعدة بأن يتم تمييز المدنيين والأعيان المدنية في كافة الأوقات عن المحاربين والأهداف العسـكرية. ولا يجوز اسـتهداف المدنيين أو الأعيان المدنية بشـكل مباشـر تحت أية ظروف[1] ويمكن تحويل العين المدنية، بطبيعتها أو اسـتخدامها، إلى هدف عسـكري، ولكن لكي يتم تصـنيفها على هذا النحو، يجب أن تكون للعين المدنية "مسـاهمة فعالة في العمل العسـكري". وفي حالات الشـك، ينص القانون الإنسـاني الدولي صراحة على وجوب الافتراض بأن الأعيان التي تبدو مدنية هي مدنية،[1] ولا تجوز مهاجمتها.

كما قام حلف الناتو أيضاً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية, وهى التى نصت عليها وبينتها المادة السابعة من نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.[1]

وعليه, يجب محاكمة أفراد القوات التى اشـتركت فى العدوان على ليبيا, إعمالاً لنص المادة 25 من نظام روما الأسـاسـى للمحكمة الجنائية الدولية, حيث يجب محاكمة القادة العسـكريين على الجرائم المرتكبة من جانب قوات تخضـع لإمرتهم وسـيطرتهم الفعليتين, نتيجة لعدم ممارسـة القائد العسـكري أو الشـخص سـيطرته على هذه القوات سيطرة سليمة. (م 1/28)

كما يُسـأل رؤسـاء الدول المشـاركة فى الحرب على ليبيا وفقاً لنص المادة (2/28), كما أنه وفقاً لنص المادة 27 يُطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييزٍ بسبب الصفة الرسمية.

ثانياً: دور المحكمة الجنائية الدولية فى وضع مبدأ جبر الضرر:

نصـت المادة 75 من النظام الأسـاسـى للمحكمة الجنائية الدولية على أنه: "تضـع المحكمة مبادئ فيما يتعلق بجبر الأضرار التي تلحق بالمجني عليهم أو فيما يخصهم، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار. وعلى هذا الأساس، يجوز للمحكمة أن تحدد في حكمها، عند الطلب أو بمبادرة منها في الظروف الاسـتثنائية، نطاق ومدى أي ضـرر أو خسارة أو أذى يلحق بالمجني عليهم أو فيما يخصهم، وأن تبين المبادئ التي تصرفت على أساسها.

أعمال المؤتمر الدولي

1- للمحكمة أن تصدر أمراً مباشراً ضد شخص مُدان, تحدد فيه أشكالاً ملائمةً من أشكال جبر أضرار المجني عليهم، أو فيما يخصهم، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار. وللمحكمة أن تأمر، حيثما كان مناسباً، بتنفيذ قرار الجبر عن طريق الصندوق الاستئماني المنصوص عليه في المادة 79.

ثالثاً: العقوبات التى تطبقها المحكمة الجنائية الدولية على من تثبت إدانتهم بحكم نهائى:-

نصت المادة 77 من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية على أنه: " رهناً بأحكام المادة 110 يكون للمحكمة أن توقع على الشخص المُدان بارتكاب جريمة مشار إليها في المادة 5 من هذا النظام الأساسي إحدى العقوبات التالية :أ- السجن لعدد محدد من السنوات لفترة أقصاها 30 سنة. ب- السجن المؤبد حيثما تكون هذه العقوبة مبررة بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة للشخص المُدان. 2- بالإضافة إلى السجن، للمحكمة أن تأمر بما يلي: أ- فرض غرامة بموجب المعايير المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ب - مصادرة العائدات والممتلكات والأصول الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الجريمة، دون المساس بحقوق الأطراف الثالثة حسنة النية".

الخاتمــة

تناول هذا البحث موضوعاً هاماً وحيوياً, لم يطرح من ذى قبل فى بحث أكاديمى – فيما أعتقد - ألا وهو مسؤلية حلف الناتو عن التدخل غير المشروع فى ليبيا, ووالذى كشف عن أوجه عدم مشروعية هذا التدخل, والمتمثلة فى تجاوزه قرار مجلس الأمن رقم 1973 من ناحية, ومن ناحية أخرى بالنظر إلى الجرائم الدولية المرتكبة فى ليبيا.

وجاء هذا البحث فى مبحثين, تكلمنا فى المبحث الأول عن مدى شرعية تدخل حلف الناتو فى الأزمة الليبية, وقلنا أنه قد استند حلف الناتو إلى قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر فى 17 مارس 2011 للتدخل فى ليبيا, إلا أن قرار مجلس الأمن المشار إليه قد جاء – فى المقام الأول - تلبيةً لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360, على المستوى الوزارى فى دورته غير العادية المنعقدة فى القاهرة بتاريخ 12 مارس 2011, كما بينا أنه على الرغم من أن قرار مجلس الأمن الدولى رقم 1973 لم يشر إلى استخدام القوة أو العمل العسكرى من قريبٍ أو بعيدٍ, إلا أنه جاء بصيغةٍ مفتوحةٍ, أتاحت للدول الكبرى تطويعها كذريعة للهجوم على ليبيا.

بينما تناول المبحث الثانى: مسؤلية حلف الناتو عن التدخل غير المشروع فى ليبيا, وقلنا أن مسؤلية الحلف لها شقين, الأول: مسؤلية مقررة بموجب أحكام المسؤلية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً المعتمدة من لجنة القانون الدولى فى جلستها رقم 2709 المعقودة فى 9 أغسطس 2001, حيث قد توافرت شروطها؛ ومن ثم ينبغى إعمال آثارها على الصعيد الدولى. أما الشق الثانى للمسؤلية فهى: المسؤلية الجنائية لأفراد الدول المشاركة فى العدوان على ليبيا, رؤساءً ومرؤسين, وقلنا أنه على الرغم من أن ليبيا ليست دولةً طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن قرار مجلس الأمن رقم1970 قد فعّل الولاية القضائية الدولية للمحكمة، إعمالاً لنص المادة 13/ ب من نظام روما الأساسي, وحيث ثبت ارتكاب حلف الناتو جرائم حرب, وجرائم ضد الإنسانية, المنصوص عليهما فى المادتين 7 و8 من نظام روما الأساسى, ومن ثم وجبت محاكمة من قاموا بهذه الجرائم أو اشتركوا فيها رؤساءً

أعمال المؤتمر الدولي
ومرؤوسين, وفقا للمواد 25 و 27 و 28 من نظام روما الأساسى, ووفقاً للعقوبات المنصوص عليها فى المادة 77 إذا ما ثبتت إدانتهم بحكم نهائى. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج وتوصيات على النحو التالى:-

أولاً: النتائج:-

1- لم تك الثورة الليبية وليدة موقف أو حادث قريب العهد بها, وإنما كانت نتيجة تراكمات على مدار حكم العقيد معمر القذافى, أدت إلى احتقانات وسخط لدى الشعب الليبى.

2- تعد الأزمة الليبية من الأزمات المعقدة التى شهدت تطوراً سريعاً منذ اندلاعها فى 17 فبراير 2011 , تأثراً بثورات الربيع العربى, لاسيما الثورة فى كل من جارتيها مصر وتونس, سرعان ما تلقفتها القوى الخارجية؛ إذ وجدت فيها ضالتها لاتخاذها ذريعةً للتدخل فى الشأن الليبى لتحقيق أجنداتها الخاصة, واستخدمت هذه القوى سلطتها فى مجلس الأمن لاستصدار غطاء أممى يكسبها شرعية التدخل فى الشأن الليبى, وقد استخدمت هذه الدول حلفها الأطلسى بحكم أنها أعضاء فيه لتنفيذ أهدافها.

3- تطور دور حلف الناتو من كونه، منظمة عسكريةً دفاعيةً إلي "الدفاع عن المصالح الجماعية " لأعضائه خارج أراضيه. ثم شهدت استراتيجية الحلف تطوراً جديداً عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة, حيث تم الاتفاق فى قمة براج نوفمبر 2002 على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب, وإنشاء قوة ردع سريع متطورة عام 2006.

4- كان من الممكن أن تسند المهام المنصوص عليها فى قرار مجلس الأمن رقم 1973 إلى قوات دولية متعددة الجنسيات بموجب نصٍ صريحٍ فى القرار, بدلاً من أن يأتى القرار بصيغة مفتوحة تتيح لكل الدول التدخل منفردةً أو من خلال كونها عضواً فى منظمةٍ إقليميةٍ أو حلفٍ دولى فى ليبيا. أو أن تُسند تلك المهام إلى قواتٍ مختلطةٍ من الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقى, كما حدث بالنسبة لأزمة السودان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1769, والذي تبناه مجلس الأمن بالإجماع فى 31 يوليو 2007, والقاضي بنشر قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بدارفور تحت اسم "بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور" unamid "

5- لم يلتزم حلف الناتو قرار مجلس الأمن رقم 1973 وقام بارتكاب جرائم دولية, من قصف للسكان والمباني التي لا تشكل أهدافاً عسكريةً، والسعي وراء قتل العقيد معمر القذافى, فضلاً عن تورط الناتو في استخدام أسلحة محرمةً دولياً, بالإضافة إلى تزويد الثوار بالأسلحة والذخيرة, وهذه الجرائم تستوجب مسؤليته عن الأضرار التى لحقت ليبيا وشعبها من ناحية, وتستوجب مسؤلية الأفراد المشاركين فى العمليات العسكرية على ليبيا وفقا لنظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا: التوصيات:-

1- على الدولة الليبية أن تطالب عبر قنواتها الرسمية, المتمثلة فى سفاراتها لدى دول حلف الناتو المشاركة فى العدوان عليها, بجبر الأضرار التى لحقت ليبيا حكومةً وشعباً, من خلال المطالبة بالأتى: 1- برد الشئ إلى أصله, 2- دفع

أعمال المؤتمر الدولي

تعويضات مناسبة مع الفوائد التأخيرية, 3- تقديم ترضية للدولة الليبية حكومةً وشعباً, عن الأضرار المعنوية التى ألمّت بها, وفقا للمواد 35 و 36 و 37 و 38 من مشروع الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً, المعتمدة من لجنة القانون الدولى فى جلستها رقم 2709 المعقودة فى 9 أغسطس 2001. وإذا لم تستجب دول حلف الناتو المعتدية, فعلى الدولة الليبية أن تلجأ فى اقتضاء حقها إلى الوسائل السلمية المنصوص عليها فى المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة وهى: المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

2- **على الدولة الليبية** مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بوضع مبادئ فيما يتعلق بجبر الأضرار التي تلحق بالمجني عليهم أو فيما يخصهم, وفقاً للمادة 75 من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

3- على الدولة الليبية متابعة تطورات قضيتها أمام المحكمة الجنائية الدولية, والمطالبة بمعاقبة كل من تثبت إدانته بموجب حكم نهائى من المحكمة, وفقاً للعقوبات المنصوص عليها بالمادة 77 من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

بالإضافة إلى بعض التوصيات العامة فى الشأن الليبى والتى تأتى فى مقدمتها التوصيات الأتية:-

4- **بالنسبة إلى الفرقاء الليبيين**: عليهم العمل على نبذ الخلاف والتشرذم بينهم, والاعتراف بالحكومة الشرعية, حكومة فائز السراج, والتعاون معها والسعى نحو استكمال تكوين مؤسسات الدولة, سيما الجيش والشرطة, لتثبيت أركانها وسد الذريعة لأى تدخل فى الشأن الداخلى.

5- على الأطراف الليبية المسلحة أن توقف إطلاق النار, وتلتزم بمراعاة قوانين وأعراف الحرب البرية, المنصوص عليها فى اتفاقيات جنييف الأربعة لعام 1949, كما عليها أن تراعى الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

6- على مجلس الأمن أن يصدر قراراه بإرسال قوات دولية إفريقية عربية هجينة لحفظ السلام فى ليبيا, على غرار القوات المرسلة من قبل إلى دار فور تحت اسم "بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور"unamid " .

7- على الجامعة العربية أن تعود إلى دورها المنصوص عليه بموجب ميثاقها, وأن تُولى الأزمة الليبية اهتماماً بالغاً, ولا تتخلى عنها لأى طامعٍ في ثراوتها.

8- على المنظمات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان, ومنظمات المجتمع المدنى والجهات الدولية الفاعلة, أن تتابع وترصد ما يجرى على الأراضى الليبية من انتهاكات, وتقدم تقاريرها إلى المعنيين فى هذا الشأن, وعلى رأسهم لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لتتخذ الإجراء المناسب.

9- على الدول أعضاء المجتمع الدولى النظر إلى المصلحة الليبية وتنحية المصالح الذاتية جانبا, وعدم إثارة الفتن والقلاقل أو تقديم أى دعم للحكومة غير الشرعية أو حتى التعامل معها.

10- على الدول التى تتقاسم حدودها مع ليبيا, وأعنى مصر والسودان والنيجر وتشاد, وتونس والجزائر, أن تعزز من أمن الحدود الليبية, وتساهم فى منع إرتكاب الجرائم عبر الحدود المشتركة مع ليبيا والتى من أهمها تهريب الأسلحة,

أعمال المؤتمر الدولي

والاتجار بالمخدرات أو البشر, باعتبار أن أمن الدولة الليبية واستقرارها هى مسالة أمن قومى لهذه الدول أيضاً, بحكم التجاور الجغرافى وتقاسمها الحدود المشتركة.

الهـــــوامش والمراجع:ـ

(1) على محمد فرج النحلى: الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017 , رسالة ماجستير, كلية الاداب والعلوم – قسم العلوم السياسية , جامعة الشرق الاوسط, 2018 , ص 26 – 30.

(1) رياح التغيير فى العالم العربى 2010 – 2012 – الثورة الليبية, دراسة صادرة عن مجلس الأمة الكويتى, إدارة الدراسات والبحوث, إعداد وصايف الشمرى, 2012, ص 6 و 7 .

(1) اتخذ القرار بإجماع الخمسة عشر عضوا, دون ثمة معارض أو ممتنع, راجع نص الوثيقة رقم : S/RES/1970(2011) من على موقع مجلس الامن الدولى https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1970/resolutions

(1) اتخذ القرار بموافقة عشرة من أعضاء المجلس وامتناع خمسة من الأعضاء عن التصويت, من ضمنهم روسيا والصين, الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن, راجع نص الوثيقة رقم : S/RES/1973(2011) من على موقع مجلس الامن الدولى https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1973/resolutions

(1) حنان نجاعى: الازمة الليبية بين المقاربة المغاربية والاجندة الخليجية المصرية, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة جامعة الجيلالى بو نعامه – خميس مليانه, 2018/2017 , ص 20.

(1) رياح التغيير فى العالم العربى 2010 – 2012 , المرجع السابق, ص 10 .

(1) على محمد فرج النحلى: الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017 , المرجع السابق, ص 33 – 34.

(1) راجع تقرير بعنوان: الحرب فى ليبيا ماهى الاطراف الخارجية التى تتدخل فيها وما دوافعها, بتاريخ 31 يوليو 2020 , من على الرابط الأتى: https://www.bbc.com/arabic/middleeast

(1) د/ عائشة راتب: التنظيم الدولى, الكتاب الثانى, التنظيم الإقليمى والمتخصص, دار النهضة العربية, القاهرة , 1971 , ص 143 – 144 .

(1) د/ مفيد شهاب :المنظمات الدولية, الطبعة الثالثة , دار النهضة العربية, القاهرة,1976 ., ص 520, 521.

– د/ عائشة راتب: التنظيم الدولى, الكتاب الثانى, المرجع السابق, ص 144.

(1) للمزيد وللوقوف على الأصول التاريخية لنشأة هذا الحلف راجع :

– د/ محمد طلعت الغنيمى, الغنيمى فى التنظيم الدولى, منشأة المعارف , الإسكندرية , 1974, ص 187 – 190 .

– د/ عائشة راتب: التنظيم الدولى, الكتاب الثانى, المرجع السابق, ص 143– 145.

(1) تقول ديباجة الميثاق " يؤكد أطراف هذه المعاهدة إيمانهم بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئه, كما يؤكدون رغبتهم فى العيش فى وئام مع جميع الشعوب وجميع الحكومات, وقد عقدوا العزم على المحافظة على حرية شعوبهم وتراثهم المشترك ومدنيتهم, وفقا لمبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون, وهم يسعون لإستقرار الأحوال ونشر الرفاهية فى شمال الأطلنطى, وقد صمموا على توحيد جهودهم للدفاع المشترك والمحافظة على السلم والأمن ".

(1) وقد وضع الميثاق القواعد اللازمة لتنفيذ هذا الهدف؛ فقد نصت المادة الثالثة منه على:" أن يعمل الأعضاء على تقوية إمكانياتهم الفردية والجماعية, لمقاومة أى هجوم مسلح, وذكرت المادة الرابعة أن عليهم التشاور فيما بينهم, كلما حدث تهديد لسلامة أراضى أو استقلال أو أمن إحدى الدول الأعضاء, كما قررت المادة الخامسة اتفاق الأعضاء على اعتبار أى هجوم مسلح يقع على أحدهم, فى أوروبا وأمريكا الشمالية, هجوما عليهم جميعا, يقتضى أن يقوموا فرادى وجماعات بمساعدة من وقع عليه الهجوم, إعمالا لحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى، الذى نصت عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. راجع د/ مفيد شهاب: المنظمات الدولية, المرجع السابق 521, 522 .

(1) د/ أشرف محمد كشك : حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل فى الأزمات العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد 185 , يوليو 2011 , المجلد 46, ص 20 .

أعمال المؤتمر الدولي

راجع ايضا / إيمان أحمد عبدالحليم: الدور الدولى لحلف الناتو: الدوافع والمحددات والمعضلات, مجلة السياسة الدولية, العدد 205 , يوليو 2016 , المجلد 51, ص 38 .

(1) د/ أشرف محمد كشك : حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل فى الأزمات العربية, المرجع السابق, ص 20.

(1) د/ أشرف محمد كشك : حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل فى الأزمات العربية, المرجع السابق, ص 21, 22 .

(1) د/ أشرف محمد كشك : حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل فى الأزمات العربية, المرجع السابق, ص 22.

(1) طه المجدوب: استراتيجية حلف شمال الأطلنطى, ملف استراتيجيات الأهرام, ص13.

(1) د/ احمد سويلم العمرى: أصول العلاقات السياسية الدولية, مكتبة الانجلو المصرية ,1959, ص511 – 516

(1) للمزيد حول الأهداف الحقيقية لتدخل حلف الناتو فى ليبيا, يمكن الرجوع إلى: على محمد فرج النحلى: الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017 , المرجع السابق, ص 38 – 41.

(1) حسين مفتاح : بالتفاصيل والأرقام: هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط النظام, منشور على بوابة افريقيا الاخبارية بتاريخ 1ابريل 2019 , على الرابط الاتى:

https://www.afrigatenews.net/article.

(1) للمزيد حول دور الاتحاد الافريقى فى أزمة دار فور , راجع رسالة الباحث بعنوان : القوة العربية المشتركة فى ضوء قواعد نظام الامن الجماعى الدولى – دراسة مقارنة – رسالة دكتوراة – كلية الحقوق – جامعة المنوفية – 2019 – ص 159 – 171.

(1) تنص المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه :" 1- ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية، تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي، ما يكون العمل الإقليمى صالحاً فيها ومناسباً، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها 2- يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات, كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية، عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات, وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن. 3- على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية، بطريق هذه التنظيمات الإقليمية, أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية, بطلب من الدول التى يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من مجلس الأمن . 4- لا تعطل هذه المادة بحال من الأحول تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين, والخامسة والثلاثين ".

(1) للمزيد حول تفاصيل هذه العمليات: راجع / حسين مفتاح: بالتفاصيل والأرقام: هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط النظام, المرجع السابق.

(1) المعركة على ليبيا القتل والاختفاء والتعذيب: تقرير منظمة العفو الدولية, سبتمبر 2011, ص 53 – 55.

(1) محمد الحرماوي: مسؤولية الحماية : تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا , دراسة منشورة بتاريخ 28 أغسطس 2013 , على الرابط الاتى : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376

(1) حوار جريدة "اليوم السابع" مع نورى الدروقى: بتاريخ 20 يونيو 2018 , على الرابط الاتى : https://www.youm7.com/

(1) فلوس ياسين: التدخل فى ليبيا بين المشروعية والعدوان, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة بن يوسف بن خدة, الجزائر, 2017/2016, ص 179.

(1) نصت المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"

(1) نصت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

(1) نصت المادة 1/5 من نظام روما الأساسى على أنه: يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية: أ- جريمة الإبادة الجماعية؛

ب- الجرائم ضد الإنسانية؛ ج- جرائم الحرب؛ د- جريمة العدوان .

(1) تجدر الاشارة إلى أن الراجح أن وقوع الضرر لا يعد شرطا ضروريا ولازما لقيام المسؤلية الدولية, فمسؤلية الدولة تتحقق بإنتهاكها لإلتزام دولى إتفاقى أو عرفى حتى ولو لم يترتب على هذا الإخلال أى ضرر, لذلك قالت محكمة العدل الدولية أن: "الضرر الواقع قد يتم فى أحوال متغايرة, وأن ذلك لايبرر – فى ذاته – الالتزام بالتعويض" (مجموعة 1970, ص 37) على أن ذلك لايعنى أن الضرر لا يلعب أى دور فى إطار المسؤلية

أعمال المؤتمر الدولي

الدولية. راجع د/ أحمد أبو الوفا: القانون الدولى والعلاقات الدولية , دار النهضة العربية, القاهرة, 2012/2011, ص514 . وراجع أيضا د/ جعفر عبد السلام : مبادئ القانون الدولى العام, بدون دار نشر , الطعبة السادسة, 2002, ص 238.

وقد يتحقق الضرر ولا يترتب عليه مسؤلية الدولة إذ قد يكون عمل الدولة مشروعا لا توجد أى قاعدة دولية تمنعه ومع ذلك سبب ضررا لدولة أخرى. راجع أيضا د/ صلاح عبدالبديع شلبى : الوجيز الميسر فى القانون الدولى, دار الازهر للطباعة, ط 2009 , ص 108.

(1) المادة 35 تنص على أن " على الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دولياً التزام بالرد، أي إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب الفعل غيرالمشروع دولياً، بشرط أن يكون هذا الرد وبقدر ما يكون:

(أ)غير مستحيل مادياً. (ب)غير مستتبع لعبء لا يتناسب إطلاقاً مع المنفعة المتأتية من الرد بدلاً من التعويض.

(1) المادة ٣٦ تنص على أنه :1- على الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دولياً التزام بالتعويض عن الضرر الناتج عن هذا الفعل، في حال عدم إصلاح هذا الضرر بالرد. 2- يشمل التعويض أي ضرر يكون قابلاً للتقييم من الناحية المالية، بما في ذلك ما فات من الكسب، بقدر ما يكون هذا الكسب مؤكداً.

(1) المادة ٣٨ والتى تنص على أنه:تدفع عند الاقتضاء فائدة على أي مبلغ أصلي واجب الدفع في إطار هذا الفصل من أجل ضمان الجبر الكامل. ويحدد سعر الفائدة وطريقة الحساب على نحو يحقق تلك النتيجة.

2- يبدأ سريان الفائدة من التاريخ الذي كان يجب فيه دفع المبلغ الأصلي حتى تاريخ الوفاء بالتزام الدفع.

(1) المادة ٣٧ والتى تنص على أنه:1- على الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دولياً التزام بتقديم ترضية عن الخسارة التي تترتب على هذا الفعل إذا كان يتعذر إصلاح هذه الخسارة عن طريق الرد أو التعويض.

2- قد تتخذ الترضية شكل إقرار بالخرق، أوتعبير عن الأسف، أو اعتذار رسمي، أو أي شكل آخر مناسب.

3- ينبغي ألا تكون الترضية غير متناسبة مع الخسارة، ولا يجوز أن تتخذ شكلاً مذلاً للدولة المسؤولة.

(1) نصت الفقرة ب من المادة 13 على أنه: " للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة 5 وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية:... ب- إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت؛..."

راجع تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا, يناير 2012, ص 21 و 22 . (1)

(1) الناتو يعترف بخطأ جريمة قصف ليبيا ويتهم الجامعة العربية وموسى لم نطلب تدخّلهم, مقال منشور بجريدة الوطن بتاريخ 18 يوليو 2018 على الرابط الاتى :
https://www.elwatannews.com/news/details/3533411?t=push

(1) تقرير النرويج: تدخل ليبيا دون معطيات موثوق بها, منشور بتاريخ 19 سبتمبر 2018 على الرابط الأتى:
https://arabic.rt.com/middle_east/970963

راجع تقرير بعثة المجتمع المدنى لتقصى الحقائق فى ليبيا, المرجع السابق, ص 42. (1)

(1) فتوى محكمة العدل الدولية، بشأن مدى شرعية التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية، 8 يوليو 1996 الفقره 78.

(1) فتوى محكمة العدل الدولية، بشأن مدى شرعية التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية، 8 يوليو 1996 الفقره 79.

(1) يعتبر الاستهداف المباشر للمدنيين أو الاعيان المدنية جريمة حرب فى النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية, انظر المواد 8 / 2 – ب 1 , 8/ 2 – ب 2 , 8 / 2 – هـ 1 من نظام روما الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

المادة 3/52 من البرتوكول الإضافى الأول. (1)

(1) نصت المادة السابعة من نظام روما الأساسى على أنه : "لغرض هذا النظام الاساسى يشكل أى فعل من الافعال التالية جريمة ضد الانسانسة, متى ارتكب فى إطار هجوم واسع النطاق, أو منهجى موجه ضد أية مجموعه من السكان المدنيين, وعن علم بالهجوم: أ- القتل

العمد ب- الإبادة ج- الاسترقاق. د- إبعاد السكان أو النقل القسرى للسكان. هـ – السجن أو الحرمان الشديد على أى نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولى. و- التعذيب. ز- الاغتصاب, أو الاستعباد الجنسى, أو الاكراه على البغاء, أو الحمل القسرى أو التعقيم القسرى, أو أى شكل آخر من أشكال العنف الجنسى على مثل هذه الدرجة من الخطورة. ح- اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكانن لأسباب سياسية أو عرقية أو قوميةأو إثنية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف فى الفقرة 3 او لأسباب أخرى من المسلم عالميا بأن القانون الدولى لايجيزها, وذلك فيما يتصل بأى فعل مشار إليه فى هذه القرة أو بأية جريمة تدخل فى اختصاص المحكمة. ط- الاختفاء القسرى للأشخاص. ي- جريمة الفصل العنصرى. ك- الأفعال اللا إنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التى تتسبب عمدا فى معاناة شديدة أو فى اذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية."